وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة

BADJI MOKHTAR ANNABA-UNIVERSITY

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR ANNABA

السنة:2011

كلية الحقوق

قسم القانون العام

مذكـــــرة تخـرج

مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه

سلطات القاضي الإداري في التحقيق

شعبة القانون الإداري

للطالبة: أوشن سمية

مدير مذكرة التخرج: مزياني فريدة أستاذة التعليم العالي جامعة باتنة

أمام اللجنة

الرئيـــس: بعلي محمد الصغير	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة
الفاحصان:		
بوضياف عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة
الفاسي فاطمة الزهراء	أستاذ ة محاضرة	جامعة عنابة

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"إنكم تختصمون إلي، و لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فمن قطعت له من حق أخيه شيئا فإنما أقطع له قطعة من نار"

صدق رسول الله

متفق عليه(بلوغ المرام رقم 1193 ص 17)

شكر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

أوشن سمية

إهداء

إلى روحي أبي الطاهرة أسكنه الله فسيح جناته

إلى أمي أيتها البيت الدافئ و نهر الحب الفياض أيتها السكينة التي من الله بها علي، لأسكن إليها في كل الأوقات ، صاحبة الاهتمام المتناهي و العين الساهرة و العطاء المتواصل بلا مقابل و انقطاع، أطال الله في عمرك.

إلى من تعلقت روحي بنسائم حبهم منذ الأزل إلى رفيقاتي طفولتي و صديقات شبابي ، إلى شقيقاتي.

إلى تاج عزي، و إكليل فخري، من لي بعد الله سواكم، أبقاكم الله لي شموخا و فخرا، إلى أشقائي.

إلى بنات أشقائي و شقيقاتي

إلى كافة عائلة أوشن

إلى زميلات الدراسة و صديقات العمر: سهيلة، وداد، سعيدة، حكيمة، غنية، شراز

إلى كافة طلبة دفعة مدرسة الدكتوراه قانون إداري -2008-

أوشن سمية.

المقدمة

و اǁارة ٕي معǀم المنازعاƖ اǁارية ƫǀو ٕي مرǂز المǁعي عليǊ وǋǌƺ المرǂز يعǁ المرǂز اǁƼǆي ٕي اǁعوǎ ƾلƛ للاوانيǀ اǁجرائية وبالتالي ƿǀيǂ الǂرǁ وǋƺ الƴرƻ الǆعيƻ الǂخر ٕي اǁعوǎ و عاǁة ما يǂوǀ خاليا مǀ ادǀ امتيازاƖ و اǁلةǆ وبالتالي تنƳǊ ميǊ التوازǀ بيǀ تحايǐ عǆƼ

ƴرƻ اǁعوǎ .

و ǋنا يǀǆر و يتجلǁ ǎور اǁاǆي اǁارǎ Ü بما ǋǀ مǀ ƿلƴة تحايلية ٕي اǂمر باتخاǃ اǂزم مǀ التǁابير ǁǋ ǐحايǐ التوازǀ بيǀ مǊلحة الǂرǁ و مǊلحة الجماعةÜ و ǋǂƫ التǁخǏ مǀ اǁجǏ حماية

اƴǂƻ الǆعيƻ ٕي اǁعوǎ اǁارية.

ٕالتحايǐ ǋǆ يباǋرǋ اǁاǆي اǁارǎ يعتمǁ ǆǀǀ علǎ ƴبيعة اǁعوǎ اǁاريةǋ Üǌǋǋ اǁعوǎ

التي تنƳǀ بيǀ ƹميǀ ƺير متǂاǀǆǀ و ǀǂ Ǆ بǊ مǀ منƠ اǁاǆي اǁارǎ ƿلƴاƖ تمǂǀǋ مǀ اǁǀǆ

لمǀاƳǊǋ و تحايǐ مǂǀǀيتǊ للخǊومة اǁارية و ǋلǂ مǀ اǁجǏ الوǊǏ ƹلǎ تحايǐ العǁالة.

و ǁǀ جاƅ اǀǆǀǀǀǋ رǆǁ 09/08 ليزيǁ و يوǏǀ مǀ ƿلƴاƖ اǁاǆي اǁارǎ ليƤǂǁ علǎ مǂǀǀيتǊ

لخǊومتǋ و مǀ اǁجǏ تحايǐ العǁالة و الوǊǏ ƹلǎ ƫǂǀǆǀ بيǀ اǁرǂǀǆǀ Ü ǊƳƹ بǆǂمǀǀ اǁاǆي ǀǁ

يمǀ بتجراƅƛ التحايǐ مǀ تلǀاƅ نǆǀǂǀ متǎ ǀǂ ǋǌǂ ǂزما و ǆروريا لǆǀ النزاǝ.

و ǁǀ نǀǆ المƫرƳ الجزاǎرǎ مǀ خǑǂ اǀǀǆǀǀǂ رǆǁ 09/08 اǀواعǁ اǀانونية للتحايǐ باǂǆاǀة

ǀǂ ما ǀǁ ǀǀǂ المواǁ المنǀمة للتاǆي ǀما جاǀǀ ƅǆǀǆ العاǁ ǋ.

ǀǋمǌية الǆǀǀة:

و تتمǑ ǀǌمية الموǆوعية ǀǋǋǀ اǁراǆǁ ǀة ٕي الǁور اǁيجابي اǃǋ منحǊ المƫرƳ الجزاǎرǎ

لǀاǆي اǁارǎ مǀ خǑǂ اǀǀǆǀǀǂ رǆǁ 09/08 و حريتǊ ٕي ǁǀارة ما يراǋ مناƛبا مǀ اǁجǊǋ للتحايǐ ٕي

الخǊومة و مراƴبتǊ للعريǆة اǁƼتتاحية.

ما ϩΤΕϯϳ ΎϤϬ ΚΤΒϟΎΑ ýϓΎϘϟ ويلة ϡϭϘϳ ϥϭ التحايϞ اعتماϩ ýϭϏخ ΎϤϬ ϲϔϠϟΎ ΎϤϬϯ ϲϧΎث جزنϲ ΎϤϬ

لم يتمϬ ϯϣέϳ ϲϔώϭ ΎϤϬ Ύϣ ϝΟ ϥϭΟϡϭ ϲΩ ΎϤϬϭ ϲϠγ ΔϣϭμΧϟ ϲϓ ϞΤ ýϋ ϥϭΎϋ ϡϭϘϳ ΎϤϬ ΎϤϬ ΎϤϬϭ ΎϤϬ

جزϲ ΔΜϟΎΜϟ Ύϣ ΖϤΗ ΕέΩϭ ΔϳέΩϹ ΕΎϣϭμΧϠϟ ΎϤϬ ΔϳέΩϹ ΕΎϣϭμΧϟ ϥϭϧΎϘϟ ϡϗέ 09/08 و اعتماϩ ϲϠϋ ΕΎϬϳΟϭΗϟ

ΔϳόϣΎΟϟ و البΤرية ϭΩΎϘϟ ϥϭϳϠϬ ϲϓϭ ϥϭϳϠϬ ϩΩϭΣ.

ΎϣϤ ΎϤϬ الناحية ΔϳΗΎΫϟ ΎϤϬ ΔϬΟϭ ϡϭϬϔϣ التحايϞ ϲϓ المنازعة ΔϳέΩϹ ϲϓ ΎϬΗϟϭΎΣ ϭ ϩΩέϓ ϞΟ

ϰϠϋ ΓέΩϹ ϡέΗΣ ΄ΩΑϣ ΓϭΩ ΔϳϋϭέθϤϟ و الخϭΎϔμ ϥϭϧΎϘϟ ΕΎϨϳΩ ϲϓ ΔϳϧϭϧΎϗ ϡΎόϟ ΩέϓϷ.

و نادرا ΔϳϤϠόϟ ΔϴΟΎΗ ΔϬΟ ϊϭϣ ϲϓ حياة العدالة و ΔΌϳϬϟ الحϞ المتنازϥϳ ϭ ΔϳϤϬ ΔϣΎϫ ΔϳϤϠόϟ ΎϬϳϠϋ ΎϬϳϠ ارتقينا

ΔγέΩ ΔϳϠϳϠΤΗ ϡϭϬϔϣ ΔϬΟ ϊϭοϭϣ ΔγέΩ تحليلية.

ϊϭοϭϣϟ ϝϭΎϨΗ ΏΎΒγ:

_ ϲϧΎδϧϹ ϲόϣΎΟϟ ϞϳϣΩϟ ΔϟΩ ΚΤΒϟΎΑ ϡϭϘϳ ϥϭ ϱΩΎϳΗϋ.

_ ΔϠϗ ΙΎΣΑϷ ΔϳϤϴϟΎϗϹ التي تناول ϊϭοϭϣ ϱϭΩϟ ϲϓ ϱέΩϹ ϰϠϋ التحايϞ ϲϓ ϥϭϧΎϘϟ

ϡϗέ 09/08 و ما جاء ΎϤϬ ΔϳϤϠΟ ΔϠϳΩΑ.

_ يعتبر ϊϭοϭϣ التحايϞ ΎϤϬ ϊϴοΎϭϤϟ التي ϞΧΩϳ ϲϓ ϝΎΟϤ ΕΎϳέϭΗγΩϟ العملي ϡΎϣ ΔϳϤϠϟ بحيث

يعتبر رΎϳϣΎγ لحϞ ýϋΎΫϟ.

_ الرغبة ΔϳΗΎΫϟ ϲϓ ϝϣΎϤϟϹ بموضوع التحايϞ ϲϓ ΕΎϣϭμΧϟ ΔϳέΩϹ و ΔϳϧϭϧΎϘϟ و لو بالϠϳϠϘϟ ϲϓ

ΔϤϠόϟ ϞϣΎΤ التوضيح ϝϭΣ ϊϭοϭϣ ΔϬΟ الموضوع.

_ ΔϳϧΎΤϟ المكتبة القانونية و لو بمحاولة متواضعة ΎϤϬ ϥΩϳΩΟ لنا ΩϳόΗ المتميزΔ بمجال العلوم القانونية.

ΔϳϟΎϛηϹ ΔΣϭέτϤϟ:

ΎϤϬ ΕΎϳϧΎϛϣϹ ϲϔϠϟ ΓέΩϹ ϝϣΎϋ ϞϳΩΑϟ التحايϞ ϲϓ ΕΎϣϭμΧϟ ΔϳέΩϹ يثير ΔϳϟΎϛηϹ متعددة ΏΎΑγϷ

ΕΎϣϭμΧϟ ΔόϳΑσΑ ΕΎϗϼόϟ ΔλΎΧϟ ΕΎϳΣϼλ مراكز ΔϳϧϭϧΎϗ غير متوازنة و تخلق مشكلة ϡΩϋ تحايϞ

التوازن ÜLJ الأمر ĬŔJl يتƱŁƔ معالجة Ǚ ĺيما عبƸ ÜŃŕŕƁ ĬŔJl يƔ علĬ المعيƥ -Ƥŗرƥ- ƘǌŞ يلزم ĺ

الاƉي اللƉƁ ÜŊƱ يƱƁŠ Ɓ ƤƁالعاƥ الƉƁ الاƉي الƥƁارƁ ĬƁ التƥرƥ بعƔƇ ÜƁŃŕŕƁ و بتاƥيم البينة باعتبارƁ المعيƥƁ Ü مƁ

العامة ƙي التحايƁ و الأƁŃŕŕƁ علĬ الخƬومة الأƥاريةƥ

و تتƥرƔ علƁ ƁƉƁ ƁƉƁ الاƉƁ الƥƁالية الرƥƁية مجموعة مƁ التƁƁƁƁ ƁƉ بينƁƁ:

_ ƘǌƁ الƁƉƁ التحايلية التي منحƁ للاƉي تعتبر تƁƥƁ ƙي ƥعماƁ الƁƉƁ الأƥارية و خرƁ لمبƥƁ الƉƁ بيƁ الƁƉƁ

_ ƘǌƁ ƁƉƁ الƁƉƁ تعتبر ƥعماƁ لمبƥƁ المƬروعيةƁ و جاƁ لتحايƁ التوازن بيƁ ƁƉƁƁƁ تمƁƁƥƁƁƁ مƁƁ

الƁƉƁ العامةƥ

_ ƘǌƁ جاƁ الƉƁƁنوƁ رƁƁ 09/08 بما ƁƉƁ متوƥعا منƁ و منƁ للاƉي ƁƉƁƁ تحايلية و مƁƁ ƁƉƁ الƥور

الأيجابي لحƉƁ يƁ الخƬومة و الوƬƁƁ ƁƁƁ تحايƁ التوازن بيƁ الƥƁرƁ و الأƥارةƥ

ƁƁƁƁƁ الƥƁƁƁ:

اعتمƥƁ ƙي ƁƉƁƁ المƁƁرة بالƥرجة الأولĬ علĬ المنƁƁ التحليلي عنƥ عرƁ ƁƁ ƁƁرة مƁƉƁ ƁƁƁƁار

البحثƁ متبعة ƁƉƁƁƁƁƁ علميا موƁƁعيا مƁƉ ƁƁƁƁƁ علĬ الأƁƁƁالية المƬروحƁƁ باƁƁƁƁƁƁ مƁƉ

تحليƁ النƬو ƁƁ الƉƁنونية المنƁƁمة للتحايƁ تحليƁƁ ƥƁƁƁƁ و اعتمƥنا ƁƁƁƁƁ علĬ المنƁƁ الوƬƁي ƙي

وƬƁ الوƥƁƁƁ الƉƁنونية وƬƁƁ ƁƉƁونيا لƁƉƁƁ ƁƉ ƁƁƁƁƁƁƁ و عنƥ الحاجة اعتمƥنا المنƁƁ المƉارƁ بيƁ ƁƉƁ

النƁام الƉƁƁƁي الجزاƥƁ ƁƁ و الأنƁمة الأخرƁƁ و ƁƉƁ يƬترƁ معƁƁ ƙي ƁƁƁƁ ƁƁƁƁية.

ƬƁƁƁƁ الƥƁƁƁ:

Ɓ يمƁƉ ƁƁ بحث ƁƉ يخلو مƁƉ ƁƁية ƬعوباƁƁ و ƁƉباحƁƁ ƁƉƁ اعترƬتني ƬعوباƁ علمية و ƁƁƁƁ

عملية

ƬƦƳƓƾƮƩƨلية:

ƿلة المراجƳ التي تتناوƴ موƮƮƹ التحايƺ ƻي الخƽومة ƙƜƥاريةƘ و خاƽة المراجƳ الوƏنيةƘ و ربما يعوƥ ƦƧƧ ƥƽƹ ƦƮƭ ƭداƙة القانونƮƮ ƥƥ رقم 09/08Ɯ و ما وجƥƝƭ ƘƮƨƦ عاماƘ ƮƮ و ليƧ مرجعا متخƽƽ ƭƽ ƻي موƮƮƹ ƬƦƳ البحث.

ƬƱƳ انعƥاƥ المƥƳƥƭƭ Ƥƙƥيمية و البحوث و المƥاخƭƭƭ ƫ التي تناƥ ƭƥ "ƥور القاƮي ƙƥ ƙƜاري ƻƽ التحايƺ" و التي ƘƮƮ باƘƮƙƙƮ ƮƬ ƱƙƳƽ ƦƮƏƳ ƦƤƮƧƽƽ ƬƦƳƬ البحث.

ƬƦƳƓƾƮƩƨلية:

ƭعوبة ƥƳ و ƭتحالة الحƭƭƭ ƭƙ عƦƮ ƭƥƧاƳƥ ƥƮƤƖاƪƤƳ ƭƥارة بمناƮƥبة تنƽƧƭ ƥƮجرƞ التحايƺ و التي ƳƮƙƙ الجانƳ التƏبياي لموƮƮƹ البحث.

ƬƥƧƬƬƭƬƥفة:

ƥƭ ƭƥƥرƦƮƥ ƮƥƮاƥة و التي اعتمƥƥƭ ƤƮƥƏƧ ƥƮولي ƬƦƳƬ البحث ƥƮليلة عƦƮ اعتبار ƭƮ موƮƮƹ التحايƺ ƻي ƮƮƥ القانونƮ رقم 09/08 مازاƙ حƥيث العƥƭƘ و ƭƤƮ ƬƱƳƬ ƥƮƥƥƭƥƭ ƻي معƥƬƭ ƥريبة ƭƮ موƮƮƹ ƬƦƳ البحث منƬƥ:

1- عايƥƭ ƮƥƧƦƘ خƽƽ ƽية ƙƜƥƥƭ ƻي الخƽومة ƙƜƥاريةƘ مƥƥƥرة ƥƧƦƥƥمة لنيƮ ƭƥƬƦ ƥƭƥ الماجƥتيرƘ جامعة عƮƭƥƘ ƭلية الحاوƘƧ ƥƥƥ القانونƘ العامƘ ƥنة 2007Ƙ و ƙƜƥƥالية الرƥƥيƥية التي ƱƧƭ ƦƮƥي:

ƮƥƭƦ تحمƮ الƮƥƧ لعƭƮƳ ƙƜƥƥƭ و تحاƮ ƙƜƥارة منƦƮƮ.

2- مƥاخلة المƥƥƥƧƥƥارة بمجلƧ ƥƥƥولة بƮƥ ƽاولة ƭƥƥياƧ ƙƙ الملتاƮ الوƏني بجامعة الجيƮƥلي اليابƧ ƥƧƥƮƥƙ بلعباƧ يومي 29/28 ƻƥريƮ 2009 لمناƥƥƭة القانونƮ رقم 09/08 و ƙƜƥƥالية الرƥƥيƥية التي ƱƧƭ ƦƮƥي :

ƮƥƭƦ مƥƥية القاƮي ƙƜƥƥƭ ƭƥ لخƽومتƦƮƮ.

[illegible]:

[illegible] عن[illegible] الية المطروحة و ما تتر[illegible] عن [illegible] و [illegible] تحايل [illegible]

المرجوة [illegible] البحث ارتئينا [illegible] موضوع [illegible] مة [illegible] و خاتمة.

[illegible] في المقدمة [illegible] مية الموضوع [illegible] اختيار [illegible] المتبع و [illegible] لبعض [illegible]

[illegible]

[illegible]:[illegible] الفقهي [illegible] للتحقيق [illegible] و [illegible] ية

حيث تناول [illegible] الن[illegible] للتحايل [illegible] مبحث [illegible] حيث [illegible] علا [illegible] تعريف

التحايل و الم[illegible] المنظمة [illegible] و [illegible] العوامل [illegible] ومور [illegible] الخ[illegible] مي [illegible] في [illegible] ير التحايل

و [illegible] رنا في المبحث الثاني [illegible] الإجرائي للتحايل و [illegible] العامة للتحايل و

[illegible] ور [illegible] المارر و محا[illegible] ولة.

[illegible]:[illegible] الفقهي [illegible] التحقيق

[illegible] رنا في المبحث الأول [illegible] التحايل المبا[illegible] رة و التي يمار[illegible] بنة [illegible]

و[illegible] يبا[illegible] بما يملا [illegible] انونية و معر[illegible] ية تم [illegible]

التو[illegible] حالة النزا[illegible] المعرو[illegible] و [illegible].

اما المبحث الثاني [illegible] خ [illegible] للو[illegible] الخير المبا[illegible] رة و التي [illegible]

[illegible] بيعت[illegible] ر[illegible] لاث لمبا[illegible] رة التحايل [illegible] علا اعتبار [illegible] المعرفة

الكاملة لجميع المجا[illegible].

ǅǎɋǅǎﺔ

ﻟﻔﺼﻞ ﺍﻷﻭﻝ: ﺍﻟﺈﻃﺎﺭ ﺍﻟﻔﻜﺮﻱ ﻟﻠﺘﺤﻘﻴﻖ ﻓﻲ ﺍﻟﺠﺮﻳﻤﺔ ﺍﻟﻤﺎﻟﻴﺔ

ﺍﻟﻤﺒﺤﺚ ﺍﻷﻭﻝ: ﺍﻹﻃﺎﺭ ﺍﻟﻨﻈﺮﻱ للتحايل ﻓﻲ الخ ومة الإدارية

ﺍﻟﻤﺒﺤﺚ ﺍﻟﺜﺎﻧﻲ: ﺍﻹﻃﺎﺭ الإجرائي للتحايل

ﺍﻟﻔﺼﻞ ﺍﻟﺜﺎﻧﻲ: ﺩﺭﺍﺳﺔ ﺍﻟﻔﺘﺮﺓ ﺍﻟﻤﺎﻟﻴﺔ ﺑﻴﻦ ﻭﺍﻗﻊ التحقيق

ﺍﻟﻤﺒﺤﺚ ﺍﻷﻭﻝ: ﺇﺷﻜﺎﻟﻴﺔ ﻓﻲ ﻭﺃﺳﺎﻟﻴﺐ التحايل المباشرة

ﺍﻟﻤﺒﺤﺚ ﺍﻟﺜﺎﻧﻲ: ﺇﺷﻜﺎﻟﻴﺔ ﺍﻟﺪﻋﺎﻭﻱ ﺍﻹﺩﺍﺭﻳﺔ لتجاوز وأساليب غير المباشرة

ﺧﺎﺗﻤﺔ

ǀƅƆ ƭƄƙƢ ƔƆƊƈƀƒƈ ƀƆƛ ƀƆƊƆ ƭƀƀƅƀƄǀ ƅƈƄƜ جدƈ 09/08 رقم ƈƈارية ƀƆƛ ƀƅƊƅƒƛ ƀالإجراƇƀ المدنية و الإدارية ƑƍƊ ƙƂƍƄ ƆƄƋƆƀƅƙƆƋ ƋƀƀƇƀƅ

ƀƅƀƆƀƊƈƆ ƋƅƀƆ اعتبرƍ ƀƅƆƍƇƀ ƁƅƇƀƅƀƈ ƀالإجراƇƀƀ ƀƅ النƑƇƆ ƙ ƀƅƀƊƀƆƀƀ ƈƀ ƀالإجراƇƀƀ التاƅƀƇ ƀƅƀƅƀƈƀƄ والتنƈƀƆƇ

و ƀƅƀƇƀƅƀƆ ƅƆƄ اعتبرƍ ƀƅƆƈƍƇƀ ƀƅƀƄƙƊ ƀƅƛƆƀƉƀ ƀƅƀƆƀƇƀ ƀƅƛƆƀƀƀ ƀƅƀƄƀƅƀƊƀƄ ƀƅƀƅƀƉƀƆ ƀƅƀƀƀƅƀƆƇ ƀƅƀƀƀƅƀ

ƀƅƀƀƀƄƀƇƀƆ ƀƅƀƆƀƀƀ.

و ƀƅƀƇƀƆ ƀالثورة الإجرائية لم تƀƈ ƀƅƆ العƀƀ ƀƅƀƆ ƀƅƀƆƀƀ ƀƅƀƉƀƄ ƀƅƀƄ ƀƅƀƄ ƀƅƀƆ ƀƅƀƀ ما ƀƅƀƀƀƆ ƀƅƀƀƀƆƀƄ

ƀƅƀ ƀƅƀƅƀƀƆ ƀƅƀƀƀƆ ƀƅ ƀƅƀƀƀ ƀƅ مرحلة ƀƅƀƀƀƀ عليƀƀ ƀƅƀƄƀƀƆ الإجبارية المحامي عƀƆ ƀƅƀƀƀ ƀƅƀƀƀ المجƀƀ

ƀƅƀƀƀƀ عامة و ƀƅƀƀƀ الغرامة التƀƀƀƀƀƀ.

و جاƀƀ ƀƅƀƀƀƆƀ رقم 09/08 ƀƅƀƀƀƆƀ ƀƅƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀ ƀƅƀ ƀƅƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀ عƀ ƀƅ اعتبار ƀƅƀ ƀƅƀƀƀ العƀƀƀƀ

ƀƅ ƀƅ ƀƅƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀƀ الخƀƀƀƀ و ƀƅƀƀƀƀ العƀƀƀ ƀƅƀƀƀ النƀƀ ليƀƀ ƀƅƀƀƀƀƀƀ الƀƀƀƀƀ و ƀƅ بالƀƀƀƀƀ الƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀ ƀƅ

ƀƅƀƀƀƀ ƀƅ ƀƅƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀƀƀƀ تعيين ƀƅƀƀƀƀ العƀƀƀ و ƀƅƀ ƀƅƀ عليƀƀ ƀƅƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀ ƀƅ ƀƅƀƀ ƀƅƀƀƀƀƀ ƀƅ ƀƅƀƀƀ

ƀƅƀƀƀ و ƀƅƀƀƀƀƀ متعƀƀƀ ƀƅƀ ƀƅƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀ متيƀƀ ƀƅƀƀƀ تعاƀƀ ƀƅƀƀƀ ƀƅ ƀƅƀƀƀ و ƀƅƀƀƀ الجميƀ ƀƅƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀ

الƀƀƀƀ و ƀƅƀƀƀƀ ƀƅƀ ƀƅƀƀƀ البعƀ "العاƀƀƀ الƀƀƀƀƀƀ".

ƀالمنازعة الإدارية ƀƅƀƀ الƀƀƀƀ الƀƀƀƀƀƀ التي ƀƅƀƀƀ المƀƀ ƀƅƀƀƀƀ ƀƅ ƀƅƀƀ ƀƅƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀƀ ƀƅ

معنوية لحماية ƀƅƀƀƀ ƀƅ مواجƀƀƀ الإدارة ƀƅƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀ و ƀƅ ƀƅƀƀƀƀ الأخيرة ƀƅ معƀƀ الƀƀƀƀƀ

الإدارية ƀƅƀƀ ƀƅ موƀƀ المƀƀƀ عليƀƀ لما ƀƅƀƀƀƀ ƀƅƀ امتيازƀƀ الƀƀƀƀ العامة التي تجعلƀƀ ƀƅ ƀƅƀƀ

حاجة للرجوƀƀ ƀƅƀƀƀƀƀƀ لتنƀƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀƀƀ الƀƀƀƀƀƀƀ و الƀƀƀƀƀ ƀƅ مواجƀƀƀ الƀƀƀ بما يمƀƀƀ ƀƅƀƀ ƀƅƀƀƀƀ

التنƀƀƀƀ المباƀƀ.

ƀالمنازعة ƀƅƀƀƀ الƀƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀ ƀƅƀƀƀ عنƀƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀ المنازعة ƀƅƀƀƀƀ الإداƀƀƀƀ بمعنƀ

ƀƅƀƀ ƀƅƀƀƀ الإدارة ƀƅƀƀ الخƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀƀ ƀƅ ƀƅƀƀƀ عليƀƀ و ƀƅƀƀƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀ الƀƀƀƀƀ ƀƅƀƀƀ مرƀƀƀƀ تباƀƀƀ

الƀƀƀƀ الإدارية ƀƅƀƀƀ ƀƅƀƀƀƀƀƀ العام.

الفصل الأول: الإطار القانوني للتحقيق

في الجريمة المعلوماتية

تعتبر [illegible] المتبعة [illegible] الخ[illegible]وم [illegible]ي [illegible] [illegible]ارية [illegible] [illegible]بغة تحايلية [illegible]ي [illegible] [illegible]و [illegible] [illegible]ر يباشر النزا[illegible] [illegible] [illegible]ورا [illegible]يجابيا [illegible]و علا [illegible] [illegible]ي [illegible] المدني [illegible] [illegible] [illegible]ي انتشار [illegible] [illegible] التي يرو[illegible] [illegible]رورية [illegible] علا [illegible] العلا [illegible] [illegible]عي [illegible] [illegible] الو[illegible] المدعا [illegible] [illegible] للنزا[illegible].

و نجد [illegible] [illegible]ي [illegible]ارية [illegible]ي الخ[illegible]ومة [illegible]ارية [illegible] بن[illegible] [illegible] التحر[illegible] و التنا[illegible] [illegible] علا [illegible] حايلة الواقعة المدعا [illegible] و [illegible] [illegible]ي البحث و [illegible] بما يتمت[illegible] [illegible] [illegible] توجيه [illegible]عوة و [illegible] علا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]ي ياوم [illegible]ور [illegible]جرا[illegible]ي [illegible]يجابي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]ي [illegible] [illegible]ارية [illegible] [illegible] [illegible]امام [illegible]ي [illegible] [illegible] و [illegible] يم[illegible] [illegible]ور [illegible]يجابي [illegible]ي [illegible] حماية [illegible] المدعي [illegible]ي مواجهة [illegible]ارة.

[illegible] الر[illegible] الراجح [illegible] [illegible]ي [illegible] [illegible] يتمت[illegible] [illegible] واسعة [illegible] [illegible]جا[illegible] الو[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]و ليس متعلقا [illegible] [illegible]انوني [illegible] [illegible] عليه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]جرا[illegible] [illegible]ارية مرتبطة بن[illegible] [illegible] [illegible]ي (intime conviction) و[illegible] [illegible] [illegible] يتمت[illegible] [illegible] تحايلية (pouvoirs inquisitoriaux).[1]

[1]- christian gabolde , procédure des tribunaux administratif et des cours administratif d'appel 6.Édition éd Dalloz , Paris 1997,p243.

ƘƄǚƃǚƃǚǚƃǚƃǚƃƃƃƃǚƃǚƃƃǚƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃƃ ƃƃƃ ƃƃƃ Ƙ ƃƃƃ ƃƃƃƃ ƃƃ

ƃƃƃƃ ƃƃƃƃƃƃƃƃ ƃƃƃ ƃƃƃ ƃƃƃ ƃƃƃ

ƘƄǚƃƃƃ ƃƃ ƃƃƃ ƃƃƃ ƃƃ ƃƃƃ

ƃƃƃƃ ƃƃƃ

.ǚƃƃƃ

و لمعالجة ƃƃƃƃ الناƃƃة ƃƃƃƃƃ ƃƃ ƃƃƃƃƃƃ في الناƃƃة الأولى ƃƃƃƃƃƃƃ ƃƃ ƃƃƃƃ ƃƃƃƃوم التحايƃ و في

الناƃƃة الثانية العوامƃ المƃƃرة في ناƃƃة ƃƃƃ و في ƃƃƃƃ ƃƃƃƃ ƃƃ ƃƃƃƃƃ.

ƃƃƃƃ الأول: ƃƃƃƃ! التحقيق

ƃƃƃ ƃƃƃ تحƃƃƃ مƃƃƃوم التحايƃ لتمييزƃ عƃƃ ƃƃƃƃ ƃƃƃ المƃƃƃƃƃƃ و ƃƃƃ ƃƃƃƃ ƃƃ لتعريƃ

التحايƃ ƃƃƃƃ مƃ مƃانة التحايƃ في المنازعƃ ƃƃƃƃƃƃ و ƃƃƃƃرا ƃƃƃ ƃƃƃƃƃƃ ƃƃƃ ƃƃƃƃƃ

المنƃƃمة ƃƃ.

ƃƃƃƃ الأول: ƃƃƃƃƃ التحقيق

ƃƃƃ في البƃƃƃ ƃƃƃ ƃƃƃƃ مƃƃƃوم التحايƃ ƃƃƃƃƃ ƃƃƃ و ƃƃƃƃنوني و ƃƃƃƃ ƃƃƃƃƃƃƃ ƃƃƃƃƃƃ

. ƃƃƃƃ

ǖǐƗ: ƫŷǐǍǞ التحقيق لǤة

التحايƩ لǤة ƿلمة تحاƩǋ يتحاƩǋ تحاال الǸمرة ƗǍǞ ǏǄǐǐ الǸمر: تيانƿǋ وعرƶ حاياتƿǋ لǤة الǸمر: ƨƾƥǾǍƿǋ[1]ǖبمعنى ƿǍǞ التحايƩ أو الƬريƩ أو ƿǍǞ ǏǄǐǐ أو البينة أو الحجة.

والتحايƩ أو لǤة الناحية الƳǲǔية: العملية التي تƫǍƿ ƾǋ ƗƾƸ مانعة ƥƬǞǔǍ ƿǍǞ التǲǞيم ƾǋ ƗƾƸ حة ƥǞƿǊǞ مǏƾƿ ǏǍ ƳǄǍƿ ƿǍǞ ǍǞƥǗ.[2]

ǟƱƿǓƱƳ ƿǍƿƟ ǐƿƟƿǍƾǞƪƵǦǞƿǍƳƫ :ƭƿǍƱǞ

ƿǍǞ التحايƩ ƺي علم القانون أو محاولة الǏƿǍǞ ǏǄǐǐ ǖǍǞ حاياة لمر مǖǇǞ ǖǍǞ ƾǋ ǓƟƿǍ لما يترتƷ عليƿǋ مǏ ƾǔƟƿǍ قانونية.

وعلǖ اعتبار ǖǍǞ التحايƩ أو جراƩƾ مǏ جراƾƩ الƟƿǍƿƗǞǔ ƳǞǔ ƳǞ مǏ ǖƬƬǞǍǐ علǖ الƟƿǍƿƗǞǔ للوƾǏǞ ǖǍǞ مǔƳǞ التحايƩ مǏ الناحية القانونية.

وارتقينا الǸخƸ بتعريƳǞǔ التحايƩ:

1- الƟƿǍƿƗǞǔ بمعناƿǍ القانوني أو: ƿǍǞǗƩ ƿǍǞ ǏǄǐǐ أمام الƿǍǞǐƩ ƿǍǞƬǋ بالƬريƩ التي حدǏƿƿǍǞ القانونǏǞƥ علǖ وجود واقعة قانونية ترتبƟƿǍ ƳǞ ƾǋ ǔ.[3]

2- الƟƿǍƿƗǞ قانونا أو ƨƾƥǾǍƿǋ حƩ متنازƗ ƳǞǔ ƿǍǞ ǔ قانوني بالǏǄǐǐ ƾǋ ƱƾǍ ǍƟƿǍƿƗǞ الحƩ.[4]

---

[1] - ƾƥǞǍƭǞǍƿ ǏǄǐǐ ǏƩǞǍƿǋ ǕƯ.175 .

[2] - ƧƾǞƽǏǄ ƪƿǍƾǞ ƾǋ ǏƩǞǍƿǋ ƸƭƱƿǍ ƾǋ ƨƿǍƿƗǞǔ ǏǄǐǐ ƾǋ ƱƾǍ ǍƟƿǍƿƗǞ ... 2008، ص 4.

[3] - ƾǞƽǏ ƾǋ ƿǍǞ ǏǄǐǐ ... الوسيط ... الحقوقية، 1998، ص 13.

[4] - ... 2008، ص 29.

ƑƙǀƑƙ: التحقيق كǂƊŤƯǀƞ ǚǀƥă ƑƸǁǂĬ

ƥǀ عرƵ Pierre Pectet التحايƾ بƋنǊ:

"الجƦƥ الواجƔ إبرازƋ أو تحايǊƆ عنƥما تتحرƿ الƥعوă للحƾو عƈ التƾريƤ الƜƯƍǀƑ بƏƆǀý متعƆƾ بƨƜƍ الناƏă الواقعيةƥ".

كما عرǊƅ Alain Plantey عƈ أنǊ:

"يتمƔƆ ƍƆ ƙƂƍƆ في تبيين واقعية واقعة ما أو ƾحة خبر مƆ ƍƌ Ƈƍ ƴ ƾلƈ في ƥƅبإƥƍ العناƾر ƍƆƅناعية والتي مƈ ƥƆƌ ƥƆƍ ƈƆƍ ƾƍƌ ƊƆƅ ƍƇ ƍƆ ƾƍƆ ƴ ƶƍƆ وƾ ƶƍƆ ƾƍƆ ƾرار مƈ ƥƆƍ ƾƍƆ ƱƍƆ ƾƍƌ ƪƍƆ ƍƆƈ ƍƆ ƥƍƆ ƍƆƍ ƨƨƍƍ Ƈƍ ƈƆƍ ƾƍƆƍ ƪƍƆ ƍƆƈ ƍƆ ƍƆƍ ƍƆƍ ƍƆƍ ƍƆƍ ƍƆƍ ƍƆƍ ƍƆƍ ƍƆƍ ƍƆƍ ƍƆƍ ƍƆƍ أƍ الرƌ العام..."[1].

ومƈ ƍƇƍ تƍƆƍ خƾوƾية الƆƍƆƍƇ والتحايƾ في المنازعة اƆƥƍƇƍƍƍ رية ƍƍالتحايƾ في الخƾومة اƥƍƆارية أƍ ƍƆƍ إجبارƍ ƍ عƈ ƍƆƍƆ الخيارƍ ƍالتحايƾ يتوجƔ ƍƆƍ ƥƍƆƥ ƍƆقانونية تتناƔƆ وخƾوƾية الƆƍƆقانوƍ اƥƍƆارƍ.

الƏƥƍ اƍƆƍƆ: ƍƆƅƥƍƆ التحقيق في ƍƆƍƆ ƍƍƍƍƆƍ اƥƍƆارية

بعƥما حƥƥنا تعريƵ التحايƾ ƍ ƍ ƍƆ ƈ ƍƆ نحƥƥ مƍƆƍƆƍ في الخƾومة اƥƍƆارية لƆƍƆƍ ƍƆƍƍƆƍƆƍƆ بالƥرجة اƍƆولƍ و ƍƆƍƍ ƍƆ ƍƆ نƆم بمميزاƍ التحايƾ و ƍƆ ƍƆ ƍƆ ƍƆ اƆƍƍƆ رƍة ƍ ƍƆ ƍƆ ƾعوبة التحايƾ في الخƾومة اƥƍƆارية.

ƍƆƍƍƆƍ ƍƆƍƆƍ ƍƆƍƍƆƍ ƍƆƍƍƆ ƍ ƍ ƾ 4.

- ƍƆƍ ƍƆƍƆ ƍƆƍƆƍ ƍƆƍƆƍƆƍ الƍƆليƭة ƍƆƍƆƍƆƍƆƍ ƍƆƍƍƆ ƍ ƍƆƍƆƍƆƍƆƍƆƍ الƆƍƆƍ ƍƍƍƍ ƍƆ ƍ 1ƍ ƍƆƍƆ الƍƆƍƆ ƍƆƍƆ ƍƆƍ ƍƍƍƆƍ ƍ ƍƆƍ ƍ 2008ƍ ƾ 159.
- لƍƆƍƆ ƍƆƍƆ ƍƆƍƆƍƆ ƍƆ ƍƆƍƆƍƆƍƆ ƍƆƍƆƍ في ƍƆƍƆƍƆƍƆ اƆƍƆƍƆƍƆƍƆ ƍƆƍƆƍ ƍƆƍƆ ƍƆƍƆƍƆ ƍ ƍƆƍƆƍƆ ƍƆƍ ƍ 2002ƍ ƾ 7.

[1] Alain Planty,la preuve devant le juge administratif , ed economica , Paris 2003 , - p10

ǚŮǃ: ǛŽǀلية التحقيق

ǈǐ ǆǍǗ ǁǝǅǞ ƾǐǞǂ ǠǂǓǘ ǀǗ ǆǎǘ :ǗǎǓǂ ǟǘǒ ǚǔǝǍǝǃƾ وǄ ǀǗاǚǂ ǁǞ والتحايǁ ǆǎ ǀǗǂǝǈǍǍ ǁǞǃǃ ƾǐǞǂ ǀǐǃ

ǃǗǘǂ ǆǈǀǗ ǆǍǗ ǁǝǅǞ ǀǗǂǝǈǍǍ ǄǔǎǘǏ ǃǝǈǍǍ ǀǗǃǈǍǍ ǁǞǃǃ ǀǏǘǃǝǈǍǍ ǆǗǂǝǈǍǍ ǁǞǃǃ ǀǝǈǍǍ ǆǍǗ ǁǝǅǞ الخƫومة الǀǍǈǞǃǃة

وǀ ǚǘǂǍǗǂ ǆǗǂǍǂǚ ǆǂǔǂǗ اعتبار على ǚǔǝǍǝǃǚ ǆǍǗǝǘ ǆǍǗ ǆǍǗǂǝǚ ǀǗ ǆǍǗ ǁǞǃǃ التحايǁ التي يǃǆǃǂ ǆǍǗ ǆǍǗ ǆǍǗ ǀǗ

ǂǚǈǎ ǆǍǗ الخƫوǘǚ Ǘ ǚǘǂ ǆǐǞǂ ǆǍǗ ƫحة ǀǍǂǚ التي ǃǂǚǘǚ ǀǝǈǍǍ المدعي ǚǔǝǍǝǃƾ ǆǍǗǂǝǚ.

ومǆǍǗ ǀǘǍ ǆǍǗǂǝǚ المنǀǍǈǍ ǆǍǗ لنا ǀǍǗǂ ǀǗ ǆǍǗǂǝǚ ǀǗ بعƭ الماوǚǔǝǍǝ ǀǗǂǝǈǍǍ التي ǆǍǗǂ

ǂǗǂǝǚ ǀǗǂǝ:

"الحǁ ǆǍǗǂ ǆǍǗǂ ǄǗǃǂ عنǆ المنازعة ǀǗ والعǃǂ ǚǘ ǆǍǗ"

"ǚǘǂǍǗǂ ǆǍǗǂ ǀǗǂǝ ǀǗ يحمي الحǁ ويجعلǆǍǗ ǆǍǗǂ"

"ǚǘǂǍǗǂ ǚǘ ǀǗǂ معǀǗǂ ǀǗ ǂǗ ǆǍǗǂ ǆǍǗǂ عليǆǍǗ"

"ǀǗǂǝ ǀǗǂ ǀǗ ǆǗǂ الحǁ".[1]

مǆǍǗ ǀǗǂǝ ǀǗ ما ǚǘǂǍǗǂ ǆǍǗǂ ǀǗǂǝǈǍǍ ǆǍǗǂ ǀǗǂ ǆǍǗ الخƫومة ǀǗ وǀ باعتبارǚ ǀǍǈǍǍǂǚ ǀǗǂǝǈǍǍǂية

ǀǗǂǍǍ ǀǗǂǝǈǍǍ والمǀǗǂǝǈǍ ǚǘǂǍǗ ǆǍǗǂ النǀǍǂية التي ǚǘ ǆǍǗǂ ǆǍǗǂ علǆǍǗ المحاǚǘ ǆǍǗ ǀǗǂǝ ǀǗ

المجاǁ المǀǗǂ ǚǘǂ الجنائي ǀǗ و ǀǗǂǝǈǍǍǂ ǚǘ ǆǍǗ ǆǍǗ ǀǗ ǆǍǗ ǀǗǂ الǃخير يختلƻ ǆǍǗǂǚ ǀǗǂǝبيعة الخƫومة

ǀǗǂǝǈǍǍǂية والتي يتخاƫǚ ǆǍǗǂ ǆǍǗǂ ǀǗǂǝǈǍǍ ǀǗǂǝǈǍǍǂة والتي تتمتع بامتيازات عǀǗǂǝǈǍǍ منǀǗ حيازة

المǀǗǂǍǍ التي يǆǍǗ ǆǍǗǂ حاǂمة ǀǗ موǀǗǂ ǀǗǂǝǈǍǍ علǆǍǗ اعتبار ǆǍǗǂ ǀǗǂǝ عامة ǀǗ ǀǗ

مواجǀǗǂ الǀǗǂ ǆǍǗ ǆǍǗǂ الباǃ مجرǀǗ ǆǍǗ ǀǗǂǝ ǀǗ ǀǗ ǀǗǂǝǈǍǍ للمǀǗǂǝǈǍǍ التي يǃǆǍǗ ǆǍǗ ǀǗǂǝ

ǀǗǂǝǈǍǍ.

[1] - ǀǗǂǝ ǀǗǂǝǈǍǍ ǀǗǂǝ ǀǗǂǝǈǍǍ ǀǗǂǝǈǍǍ ǀǗǂǝ ǀǗ ص 16.

وǊǉ التحايك ٳي الخ ٍومة اǗǦارية مختلƨ ǜيǗ عǉ بعƉ االوانينǉǗ Ǘ يعني Ǌǉ اا انعǦام

اٍلة بيǉǊ التحايك ǦواعǦ ٳي االنونǉǗ اǗǦارǏ Ǘ وǝيرǅǉ مǉ االوانينǉǗ ٳنǈǊ اا Ǚ ٍوǇ عامة ٳي التحايك

واǗǦبǧ تعتبر مǉ Ǚ ٍوǇ التاǘي وماǦيانǍǘ وǗ تختلƨ مǉ Ǧعوǜ ǉǊ ǜخرǙ ٳǈي ǋǈ ǈǉǇ

ǉǈ جميǇ الجǉǈǧ االǘǜǧية.

ونǋتبيǉ ماǦ ǘيǙ ما ǧǗǦبǧ مǉ ǉǦǉميةǗ حيث مǉ ǋǉǗ يمǉǂ التمتǇ بحك ما Ǌǉ اǦǗرة علǏ

ǦǗامة ǦǗليǇ عليǉǗ عنǦ النزاǧǗ ǉǒǑ لم يتمǉǂ الخ ٍم مǉ ǉǊ اǦǗيم ǦǗليǇ تعǈر التمǋ اا بالحك وǦ بالمرǂز

االنوني وǅǉǈ Ǘ يعني عǦǦ ǈǦ ǈǉǇǂ انيةǧǙǇ ǉǈ الحك بǦǗليǇ آخر.

ٳعǦǗ ǦǗارة علǏ ǧǦǋ ǈǉǇǂ م ٍǦ ر الحك ǗǦǗ ǏǗ ǉǈ عǦǦ ǈǦ انيةǧǙǇ اǗعتراƨ بǉǈ ǦǗمام اا ǋǇǘǗ ǈǉǇǂ ولو

ٳǧǦǥ موجوǦ ٳي الحايلة والواǗǨ ǉ ǦǗǧǙ ǏǓ عǦǦ ǉǈ Ǐǒ ǦǗيمةǈǉǇǂ Ǘ ٳǉǈǇǂ بالنǋبة للحاوك

والمراǙز االنونية المǦعǏ ǈǉǇ ǉǈ ǉǥǦǨ ǈǉǥǦ وǘيلة ǘ ǉǧحياǉǥǦǧ وǈǥ بمابة ǦǦǗǉ للعلة ǉǒ ٳيمة عملية للحك

ǦǗوǉǉ ǉǈǇǂ.

وǈǉǇǉ ǍǑǑ ǥجرǙ التحايك ǙǗǦ يǥمر بǈǉ اǘǗي وǈǥ الوǋيلة التي تمǉǉǂ مǉ ǦǗǧǥ ǦǥǥǗ والتياǉǗ مǉ

ٍحة ما ǦǗǈǦǉǉ المǦعي مǉ ǦǗǦǉ ǈǉǇǂ ǧǈǦعǏǈǦ ٳǈǉǈ والتحايك ٳǈ الخǛوة نحو التǦǥǧ ǉǗ ٍحة ǦǗيمǗ

المام علǏ الحك المǦعǏ بǈǉ.

ثانيا: ǉǈǈǈǈ ǉǈǈǈǈǈ ǉǈ التحقيق

مǉ التعريǉǈǈǈ ال ǋابǉǈǈ يمǉǂ اǋǋǋتخرااǈǉ العنا ٍر اǋǋǋǋية ٳي التحايك ومميزاتǉǈ و تتمǉǂ ٳيما

يلي:

1. ǈǦǦاǦيم ǦǗليǇ وǦ اǦǦǉǦ ǈǦمام اǘǗǥǉ للتحايك مǉ ٍحة ما اǦعǏ بǈǉ الخ ٍم ǉǒ بما ǉǈǈǦ تحايك ٳي خ ٍومة ǦǗǦارية ǉǦ ǉǉǗ يخǦ Ǧ ǉǈ ǦǗǦمام اا ǘǗǥǉ.

2. ǕǪ ƘǼǻǚǪ Ǖ ǯǶǃ ǑǪ Ǖǭ ǚǾƢǪ تم وǽ5 القواعد القانونية التي وǃǛǖ المرǓȖǕ بمعنǏ ǙǸǻ

تحايǽ قانونيǕ تنǚǙǚ قواعد يارǗǚ القانونǕǏ ويترǺ عǏ ǚǙǚ عدم جواز اللجوǇ ǕǨ

وǃيلة ǙوǛريالة لم يارǗǚ القانونǏ[1] ǚǗǔ النǚام العام Ǖ يجوز مخالفتǗǚ ǙوǕǛتفاǽ على

مخالفتǗǚ.

3. ǕǪ ƘǼǻǚǪ Ǖ ǕǗǚ وǕ يǏǂ محيǚǪ ǕǗ ǕǏǞǠ ǚǗǔ ǺǜǢǚ الولǶ ǚǪ ǛǕǗ القانوني بمعنǏ ǙǏ

ǚǪƘǼǻǚǪ Ǖ ǯǶǃ ǑǪ Ǖ يǏǂ ǕǏǞǠ ǚǗǔ Ǻ ǜǢǚ الوǚǶ القانونية بمعنǘǚ العام ǙǏ ǂǾ ǙǏǂ ر

قانوني وǂǾ واقعة يرǺ القانوǏ عليǗǚ آثار معينة[2].

4. ǕǪ القاضي ǂǏǙǾ عام يǏǂ محايǚǪ ǚǔǕ التحايǽ و يتمتǺ بالدور السلبي على ǂǚǕ ǙǏǂ

الخǙم لǚǪ يتمتǺ بالدور اǕيجابي ǕǗǃ ǕǪ التحايǽ ǕǑǪ يǕǪ الخǙومة اǕدارية يعتبر

دور القاضي إيجابياǕ يǕǪ ǙǏ ǕǗǚ الموازنة بيǏ ǕǏǚǛǙǚ الخǙومة ǕǏǂ حيانا ǕǗǏ تتƸǈ

ǕǚǃǕǪ لتǕيير الخǙومة وعملية التحايǽ خاǙǕ ǕǏǪǚ لمبدǏ المواجǗة والمǕاواة بيǏǗ

الخǙمي[3].

---

[1] - ǏǏǂǏ الوǂǏǪǺǏǏǚǏ : ǕǙǏǚ ǕǏǚǏ الكاǏǑǪǚ اليǏǏǚǏ القǕǚǙǚǏ.

[2] - يǕǪǚ Ǐ الواǽǚǏ الǏǚǏǏ ǏǏǂ ǏǏǂǏǏ ǂǏǏǏǚ ǕǏǂǏǚ ǏǚǏ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂǏ ǏǏǂ ǏǏǂǏǚ ǚǏǏǚǚ ǏǏǂ حقيقة ǏǏǚǚ ǏǏ Ǐ ǏǏǂ ǏǏǂ اللحقيق ǏǏǂ ǚǏǂǏǚ ǏǏ ǏǏ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂǏǏ ǏǏǂǏǚ الواǽǚǏ ǏǏǂ ǏǏ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ الǏǚǏǚ ǏǏǂǏǚ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ للقǏǚǏ ǏǏǂ ǏǏǂ الواǽǚǏ ǏǏǂ ǏǏ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂǏǚ ǏǏǂ الǏǚǏǚ اللحقيق ǏǏǂ ǏǏǂ Ǐ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ.

ويǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ الواǽǚǏ ǏǏǂǏǚ ǏǏǂǏǚ ǏǏǂ ǏǏǂ الفقǏǚǏ: ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ الǏǚǏǚ ǏǏǂ الحقوǏǚ الحǏǚ ǏǏǂ الحقوقية ǏǏǂǏǚ ǏǏǂǏǚ 2009Ǐ ǚ 69 / 88.

[3] - ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ ǚ 32 ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ ǏǏǂ.

5. ǇǼ ǇǾǂ ǀǟǸǠǷ ǟǗǺǘǼ ǞǟǘǾ الǀǾǚ عǝ الواǀعة التي يرتǁ الǀانوǇ علǺǾǊ ǁǃǠ ǈǼ و المǃǚوم

الǀانوني للتحايǋǚ ǊǐǌǇǾ الواǀعة ǚ ǇتǇǾ حالية ǚǧǊǇǷǀ ǇǷ ǇǼǃǠǂ الخǈǚ وتحتاǀǀ

ǇǷ تحايǋ ǉǟǊǇǷǀ ليختǂǃ ǇǼǴ حالية ǚǧǊǇǷǀ وǇǼ لم يام عليǇǼ ǋǂǇǼ ǁǃǠǂǈ تعتبر منعدمة[1].

وما يتخǀǂ f مما تام ǇǈǓ التحايǋ وǇǼ يجرǞ ياوم بǇǼ الǀاǀي ǇǇǵǚǀǾǂǇǚ و ǇǼ ǃمر ǈǹ ǇǼǂǃ

الǀاǀي ǇǵǚǀǾǂǚ وǇǼǂǂ مǇǼ ǃǇجǁ ǀǼǁǧǀ ǇǹǃǇǵǚǀǾǂ الحǋǚ عǝ و وǀيلة للتحايǋ ǇǈǄ الوǀǧǁ التي ǈǧ تحǈǄ

مǁǃ النزاǁ.

ǃǀǠǹ: ǁǍǃǇǷ التحقيق ǝǊ الǀǍǃǚǀǾǂ ǀǷǂǀǵǚǀǾǂية

ǇǷ التحايǋ ǈǄ المنازعǀǸ الǃǵǚǀǾǂية حيǈǄ حيǈǄ ǀǵǛǀ الǀانوǇǼ ǇǼǴ ǇǵǚǀǾǂǃ الأخير يعتبر حديǈǄ

النǀǄǵ مǀارنة بالǀانوǇǼ المدني والǀانوǇǼ الجنايǐǚǇǃ ǁǃǇǼ ما جعل ǇǼ ǇǷ الǀاǀي ǇǵǚǀǾǂǃ بالǀǹǾ ǁǃ حديǈǄ

النǀǄǵ ǈǄ الجزاǀǃǀ ǀ ǀǸ مجلǀ ǀ الǃǂولة بموجǁ الǀانوǇǼ 98 – 01 المǀǋǃ ǈǄ 30 ماǀ 1998

والǀǋǇ يتǀǷمǇǼ اختǈǈǀǾǀ مجلǀ الǃǂولة وتنǀيمǊǼ وعملǊǼ[2].

وǃيǀǶ الǀانوǇǼ 98 – 02 المǀǋǃ ǈǄ 30 ماǀ 1998 المتعلǋ باختǈǈǀǾǀ المحاǁǃ الǃǵǚǀǾǂية

وتنǀيمǇǼ وعملǇǼ[3].

-1 الǃǀǸ ǀǋǃǀǋ ǃǄǚ ǀǵǚǀǾǂǀ ǀǚǧǸǀǵǧǃǾǃǀǷǀǚǇǃǋǀǵ ǝǊ الǃǀǡǇǃ و الǀǈǂǀǵǚولية ǀǵǃǹǷǀǂǀ ǀǷǇǾǀǚ ǀǵǚǀǾǂǃ 1986 ǀ ǁ

.5

-2 ǀǵǃǊǃ ǀǵǚǀǾǂǀ ǀǵǃǀǚ ǀǂǃ الدولة ǀǷǁǃ ǁǃǀǁǀ ǀǵǚǀǾǂǀ ǀǵǚǀǵǀǀǸ ǀǷǃǵǵǂǃ ǀǵǚǀǚǀǷǀǾǀ ǃǵǚǀǾǂ ǀǵǚǀǵǀǷ ǀǷǀǚ ǀǵǚǀǀǵǀǷǾ ǀǵǀǷǀǚ ǀǵǚǃǀ ǀǷǁǀ الدولة ǀǷǀǀǀ ǀǵǃǀǀǾǃ

والǀǀǀǷǀǵ ǀǵǚǀǀǀ ǀǵǚǀǷǀǾǀ ǀǵǃǀǚ ǀǵ ǀǷǀ ووǀǵǀǀ ǀǷǀǾǀ ǀ الǀǀǀ ǀǵǚǀǾǂǀ.

-3 ǀǵǀ ǀ ǀ ǀǵǀǀǀǀ 98-02 ǀǷǀǀǀ ǀǵ 30 ǀǀǀ 1998 ǀǷǀǀǀǀǀǀǀǀǀ ǀǵǚǀǾǂǀ ǀǵǀǀǀǀ و ǀǀǀǀǀǀ ǀǷǀ

ǀǀǀǀǀ و ǀǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀ ǀǵǀ ǀǷǀǀ ǀǷǀǀ ǀǀǀǀ ǀǷǀ ǀǷǀǀ ǀǀǀ ǀǵǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ 08-09 ǀǵǚǀǾǂǀ

ǀǷ 25 ǀǷǀǀǀǀ 2008 و ǀǵǀǀǀ ǀ ǀǷǀ ǀǀǀǀǀ 31 ǀǷǀǀǀǀǀ ǀǷǀǀǀǀ ǀ و ǀ ǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǷǀǀ ǀǷǀǀǀǀ ǀǀǀ ǀǷǀ

ǀǷǀǀ 2010 ǀǷǀǀǀ ǀǵǀǀǀǀ:ǀǷǀǀ ǀ ǀǀǀǀǀǀ ǀ ǀǀǀǀǀ.

علآ ءǂ Ʃ ǀǀǁǂǃ ǀǁǂǃ المǂني والǀǀǁǂǃ الجنائي ǀǁǂǃ ǀǁǂǃ ǀǁǂǃ تاريǂ ǀǁǂ مǀ التشريعǀǁ واǀجراǀǁǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁǂǃ تتǀǁ عنǂǀ خبراǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁǀǁ كǀǁيرة واجتǀǁǀǁ ǀǁ متعǀǁǀǁ.

كما تǀǁǀǁ ر ǀعوبة التحاǀǁ ǀي الخǀومة اǀǁǀǁارية ǀي الǀǁبيعة الخاǀة ǀǁǀǁ والتي تتعلǀǁ بروابǀǁ ǀǁǀǁارية تنǀǁ بيǀǁ اǀǁǀǁارة مǀǁ جǀǁة باعتبارǀǁ ǀǁǀǁǀǁ تمارƩ ǀǁǀǁǀǁ اǀǁǀǁ ار ǀǁ وبيǀǁ اǀǁǀǁ ǀǁ مǀǁ جǀǁة ǀǁ الخرǀǁ حيث ياوم التحاǀǁ علآ الǀǁ ǀǁǀǁ العام وتǀǁبيǀǁ مبǀǁ المǀǁروعية.

وǀǁǀǁ العǀǁǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁǀǁ عǀǁ عوامǀǁ مǀǁ ǀǁ ǀي الخǀومة اǀǁǀǁارية ǀǁ تǀǁ ور ǀǁǀǁǀǁ حوǀǁ اǀǁمتيازاǀǁ التي تتمتǀǁ ǀǁǀǁ اǀǁǀǁارة ǀǁǀǁǀǁ عامة تمارƩ ǀǁǀǁǀǁ اǀǁǀǁ ار ǀǁ وتعتبر الǀǁرƧ الǀǁǀǁǀǁ ǀي الǀǁǀǁعوǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁ بǀǁǀǁ ǀي بخر ǀǁ و ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁǀǁ واعǀǁ التحاǀǁ ǀي الǀǁǀǁǀǁǀǁ اǀǁǀǁ ار ǀǁ.

وǀǁǀǁ اǀǁمتيازاǀǁ التي تتمتǀǁ ǀǁǀǁ اǀǁǀǁارة تǀǁ ǀǁ ǀǁ خلǀǁ نوǀǁ مǀǁ اǀǁختǀǁǀǁ ǀي التوازǀǁ بيǀǁ ǀرǀي الخǀومة مǀǁ حيث الǀǁǀǁرة علآ ǀǁǀǁǀǁ الǀǁليǀǁ علآ اعتبار ǀǁ اǀǁǀǁارة تǀǁ ǀǁ ǀǁǀǁ علآ المǀǁǀǁ ǀǁ والوǀǁǀǁ التي يمǀǁ ǀǁ ǀǁ تǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁليǀǁ حاǀǁما ǀي ǀǁ ǀǁ النزاǀǁ علآ ءǂ Ʃ الǀǁرǀǁ الǀǁ ǀǁ ǀي ǀǁǀǁير مǀǁ اǀǁحياǀǁ يƧ منعǀǁما مǀǁ حيث امتǀǁ ǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁ مǀǁ ǀǁ اǀǁزم و ǀǁ ǀǁ و يجاǀǁ ǀǁ و ǀǁǀǁ وǀǁواعǀǁ خاǀة بالتحاǀǁ ǀي الخǀومة اǀǁǀǁارية تتماǀǁ ǀǁ وخǀǁ و ǀǁ يتǀǁ ǀǁ وǀǁ يعǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁǀǁǀǁ ǀǁǀǁ واعǀǁ التحاǀǁ اǀǁǀǁ ار ǀǁ بǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁǀǁǀǁ عǀǁ ǀǁ واعǀǁ التحاǀǁ ǀي الǀǁوانيǀǁ اǀǁخرǀǁ حيث توجǀǁ ǀǁ ǀǁ و ǀǁ عامة تعتبر مǀǁ المبادǀǁ الǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ تختلƧ مǀǁ منازعة ǀǁ ǀǁ خرǀǁ.

وتزǀǁǀǁ ǀǁǀǁ الǀǀعوبة ǀي ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ اǀǁǀǁǀǁية المتعلاة بǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ التحاǀǁ ǀي الخǀومة اǀǁǀǁارية وعǀǁ ǀǁ ǀǁ التمامǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀيما عǀǁ بعǀǁ المجǀǁ ǀǁ المتدرǀǁ التي تعتمǀǁ علآ الǀǁ وابǀǁ اǀǁǀǁǀǁ ية مما يزيǀǁ اǀǁمر ǀعوبة[1].

---

[1] - ǀǁǀǁǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁǀǁǀǁ ǀǁǀǁǀǁ ǀ 20.

الحقيق ƒ ljlPDǅl ăDǅuŀďDǅl :KJƒKl ƱpƩl للحقيق

ƵǗtǁl Ǐlǫ عل Kalp و NJtlR ƵpnjJl ǂ تحايد ǏJǫ KlǻǗl ăǩǡ ǃ مي LJوعيرTالم ƵpIg مواء KإNjR

ǏJǫ يرمي LJما llliNj و ǗăFlưlll الحايدة الا ǻNj ljRNj و العدالة ǂ تحايد ǏJǫ ƵpnjǷ LJما llliNj5 ǗKlعتبارǗا

lNjǷpltا حرية ǻưlll ǂ1Ʊ ǳالة للعدǷ Ǳ الم ǯ الجاǁ5 ǗǷعيةpالو الحايدة ǻNj ljRNj و KǗmالمعار ǁǡا

و الو Ʈ و ý ǗlnjǷlǫ بينما ǶNjR ǯ جاǁ ǯ ǵخر ǏJǫ تابيي ǃ ǗǻưIII و ǗǷ ǷnjǗ ǃلǗ ǃǂلاǂ ǅ يو5 بيا LJǷ ǗالنǷǗl.

:Ǘǵǡ ǽFuǷ ! ǷǗKǗl I الحد

يوجǂ ǷNj ǻlǗ النا ǷلǗ عنǷǂ ǗǗ يحǷǷ الlنوLJ ǷrlJ لا ǗKlǻǗl ǡ ǗǂǗJ 5 Klǻ Ǘl بǻ ǏǡǗ وǡيلة تو Ʈ ý ǏJǫ

ǷFlǷpالو ƵlT‡tǡǡ ǳي ǁlllƱالمǵ ǃ ǃƱlǡ ǡ الاǻưIII الحر ǷNj و عƱǫ CǁƱ ǵ النا ǷlǗ ǷلǷ اوا5 ǗǷ[1] ǻưIII Ǳlǻǡǫ

المعروǗưǡ عليNJ والتحر ǏǗ ǻưIII5 مباTرة التحايد ǂ بنǷ ǗNJǡ5 ǗǷƱ و مƟ ما يراǁ ljlj منا باǡ ما LJ ǗlǡǗالǷǷǡ

واللجو ǂ ǏJǫ ƷǗ ǂ ǡǷ الو ǡ ǷFl ǗǷ LJما مباǞتة للخ Ʈ ǗǷ و ا ǡ ǡتعما ǷلǷ الحي ǷلǷ معǷǷǷ.

ǷǗ5 يا وǷ ǡ ǡ ǡ ǏJǫ ǗǷǷǷlǗ ǵlǻǡ الحر ǻưIII و ǏǗR يǷ ǗNJ عليNJ الايام بالǷوǷ الايجابي ǏJǫ

ǷǷǡ ǡ وجNJ و lljR لتحر ǏǗ الحايدة LJما ǏǗǷ Ʈ ǷǷ ǷǷǷ ǂ ǷǷǷǷǷ ǷƱǷ ǂ ǷǷ ǂ معينة[2].

ويا وǷ المǷǷ lRNj عل ǏJǫ ǂ ǗǷƱ ǂǷǷ ǗKlǻǗl بحيث تترا ǁ ǁ الحرية للمتا ǷǷǷǷ ǡǡǡ ǳي KlǻǗǫ

---

[1] - حيزǂ ǷǷǷǷ ǂǷǷ ǗǷǷǷ ǗǷǷǷǷǷ ǷƱǷ الادوǷǷǷ ǂ ǷǷǗǗǗǗǗ ǗǷǷǗǷǷǷǷǷǷǷ ǷǷǷǷ ǗǷ ǡǷǷ ǷǷǷǷ I الحل ǏǷǷ الحقوقية ǗǷǷǷǷǷ ǗǷǷǷǷ ǷǷ ǷǷ 2003Ǘ ǂ 17.

[2] - ǂǷǷǷ ǷǷǷ ǷǷǷǷǷǷǷ ǷǷ ǷǷǷǷ ǷǷǷ ǷǷǷǷǷ ǷǷǷǷǷǷ ǷǷǷǷǷǷǷǷ ǷǷǷǷ ǷǷǷǷ ǷǷǷǷ ǷǷǷǷ ǷǷǷǷ ǷǷǷǷ ǷǷǷǷ 2005Ǘ ǂ 586.

ƿǤƿŲƇƷƨƢǼǷ ƶƥ Ƿ ما يرونƌǼǷ Ŷƥ ƢǼǷ ŸǴǟ ƾǬǳ ǶǴǠǳ ريعي ƲƬƬƥ Ƥƪǐ ǞǷ ǵǴǟ ǳǶǷ ƝǼǷƺǷ ƼǷƨǼƷƝǴƢǷƶƦƬƬǳƢǷƽƽƢǷ ƬƨƢǷ ƝǼǷǶǷ

مميزاƩ النƲƢǼǳ ƦǼǷ ƾǬǳ ƢǷƨǴǟ المجاǳ ƢƷ لماǵ الإداري ƆƢǷƾǟƢǷƨǷ الوƢǴƨ للوƢǷ ƽǷ ƸǳƢǠǳƢǴǳ العƫƢǬƷ Ƣ ƝƾǼǳ

ƿƼǷƮƬǳ الترلƴǳ بين الحالة الحالة الإداƨǳ والحالة الواقعية ǞǷ ƾǴƢǷ ƲƼǷ ƾǫƢǷ وǵǴǟ ƢƷƨǳ العƫƢǬƷ وƿƢǷ

ƮƝǷƺǸǷ النƲƢǼǳ معƽǳ النƢǷ التي تعتمد علƾǬǳ النƲƢǼǳ العرƥي والتƢǷƨǳ الجرمانيƢǷƝƨ الألمانيƨǳ وƆƿƢǳƢ

ƿƬǼƨǳƮƨǷƢǷ وƿƢǷƨƬǳƢǷ ƭƿǷƽǳ ƥƾǼǳ ƼǷƢǷƨǷ ƢƢƝǼǳ الجنائية ƦƼǷ ƲǼǷ النƲƢǼǳ الحر ƢǷƝƨƬǳ بيعة ƮǼǷ ǳƢƾǬǳ المواƢƽǳ ƿ

بƢǷ تحƾǬǳ ǳƮƢǴǷ معينة ƢƨǷƝƨƬǳ.

وƿƢǼǳ ƢǼǷ ƽǬǳ النƲƢǼǳ ǞǴǳƮ علƾ تحاǴƾǬǳ ƽƻǳǳ ǳƢƦǷƢǷ ǞǷ ƢǼǳ ƨǼǷƾƥ العƢǼǳ ƮƢǷ يƨƿƾǼǳ عليƢǷ ǳƢǷƢǫ

النزاƨǷƽ ƢǷƨǬǳ ƮǷƢ الإداري وƶƼǷ الأخير ƮǷǷƼǷ يمƢǷƝ ƢǷƾ يتعƾ وينحرƾ عƢǷ جاƨǷƿ الإƢƨǳƽ

مما ƿƽǷƨǼǷ ƾǼǳ ƿƽǳƽƿƢǼǷ العƫƢǬƷ وƨǫƢƢǳ الƢƢǳ ǳƥي الإƢƥǷ ƆƝƮƿǳ التاƨǳ ǳƮ ƮƮ ƦƥǳƝ

ƨǷƢǬǳ ƨǷƢǼǳ ƳƮƢƬǳ :ƨƝƢƨƬƨ

يحƾǳ النƲƢǼǳ ƢƝǳƮ ƭƝƢǼǳƮ الجاز ƨƢǷƿƢ لماƾǳ الإداري ƨƢƨǳƮƨǳ والبينة والإاǳƢƨǳ[2] وƿƢǳƮǷƢ

ياوم المƲƢǼǳ ƽǷƢǳ علƾ تحƾǬǳ ƢǼǷ ƽƽ واحƾǷ ǞǷ الوƢǴƨƨ بحيث Ʈ يجوز للخƫ وم ƾǳƢ يƾƿبتوا

حاوƢǼƲ ƾƬǷ تƢ الوƢǴƨƨ ومƿƢǼǷ جزƢƨǳ ƨƮƽ ƨǳƾƢǷ لƽƿ الإƢƨǳ يجعǴƢ ƮƽǷ ƨǳ وƿƨǴǷ قيمة ƽƾǴƽƾǷ ƿƽ ƾǷƾǷ ǞǷ

تƢ التي ƿƢǳ ƮǷƾǷ ƿƽƾǷ لبي حياǳǷƺǷ بموǷƢ الإداري ويلتزم الإƢǳƢǼǷƮƢǳ ƢǴƮƾǴƢƮ ƨǳƢǷƺƽ ƾǷ ƿƽǬǳ ƢƝƨƦǷ ƢǷƨƢǷ ƾǷ

ƾǷ ياƨǳ بعلمƢƾǷ الƢƽǷƫ ƮƾǷ ƾǷƾǷ ƾǷƾǷ ƨƨ جمƮƨ ƮƮƨǷ ƮƾǷ ياƨǳ ƨǷƿƮƢƮƽ ƾǷƾǷ ƮƽƢǷ الخƫ وم

---

[1] - Ʈǳƾ ƢƨǷƨƢ ƢƥƢƝǷ ƿƝǳƝƿǳ الوƨǳƮ ƿƢ الفواƿǳƨ ƿƢƢǷƾǳƢ والƫƝǷǷƬ الƿǷƝǳƨ ƿƢ ƢǳƢǷ ƿǷǷƢƮǷƨǷ ƾǷƢǷ ƢǷǷƢƮ, ƨǷƢǷǷƢǷ, 2009, ƫ 17.

[2] - ƢǷƽǷ ƾǷƨƢƽ ƿƝǷƿǷ ƾǷƢƾ - ƢǷƢǷ ƨƨǷƾǷ و ƮƨƾǷƿƾƮƿ - ƢǷǷǷ, ƢǷǷǷƢǷ ƢǷǷƽǷƢǷ ƮǷǷƨƢƮƨ, ƾǷǷƽ ƢǷƨ, ƫ 8.

ƥLJǫ مناƬǸǙ وعرǸƢ علǊ الخƮم الـخر ƴيجǽ LJǡ يǂوǂLJ حǂم اللاƢي ǽي ǫǓار المǸƦƴ المايƥ علǊ ƢوǇ ما ƥƥǸǵ الخƮوم حLJ ƥǡلة ǽي الƥعوǎ.

ǽمƦǸƴ الƾƦاƾK المايƥ ǽيǸƢ تحƥيƥ لǓƧ ƾƦاƾK المابولة و ƥيمة ǂǶ منǶǫ بحيث Ʊ يǓƫƮƳǶ ƮǫƢǓƦƴƥǷ التǓاƾƧ ǓƢو و ليƐ للاƢي ƱاعتماƥǊ علǊ ƹيرǸǶ وǡ LJǡ يارر LJǶǷ ƮƼƦ بƹير حǸƩ ƾƦǫǷ الƧǓƱ و ƥيمة علǊ خƵǝ المحƥƥ LJǶǷ[1].

ǫLJ ƦƩǸ المǸƦƴ يحاƾ ƱƮƳاƾرار ǽي التعامƴ ǂما يبعث الƪاة واƱƯƓƳǶǹLJ ǽي ǽƹو Σ المتاƢƥيLJ[2] ƱǬ ƱǬ ƥǸǷ يجعƴ مLJ اللاǽƍيƳة اللاƢي ƾلية ويمنعǸ مLJ الحǂم بالحاياة الواعيةƥǷ حيث يمǂLJ LJǶ تترƍǵă اللاƢي الحاياة الواعيةƥ بƹƴǸيƥ ƹير الǓƧƾ التي حƥƥǸǷ اللاونLJ.

:ƾƦƾǷ ƶƾǸǓ! ƾǗƫǸƦ ƾƽƭƟƢ (ƦǓƾƧƭƿ المتتولي Ǌ)

ƦƾǸƴ مƨǷ التƮريعاƾ الحƥƍƸة معالجة العيوǢ التي انƫǓة عليǶǷ النǸƨلاLJ الحر والمايƥ و خƾƦ بينƣƫƦǸ بالنǸƨام التوǽياي ǡو المختلǓƫƱ حيث يجمƴ ƦƩƾǷ النǸƨام بيLJ الƾƦƾƵ الحر والƾƦƾƵ اللانوني.

ǽيƭƮƦ مLJ النǸƨام الƾƦƾƵ المتǓƩƱ بعƢ مزايياǶǷ التي تعƫǓي للاƢي ƥƫǓƱ تايرية ǽي توجيǸǷ الخƮوم وǽي ƱƥƧǂاǷ ƭلة الناƥƮǸ LJǡ LJǫ يتعاƢر ƦǷǷ مƴ تاƥƥǷ ƴير اللاƢي بƥƥلة اانونية محƥƥƥ.

مLJ حيث ǫوة ǂǶ منǶǫ ƱƥƴƦƸ ƦƩǸ الاتجاǷ ƥور اللاƢي وƥƩ LJǶ بيLJ الأيجابية والƥƥبية ومLJ ǶƥƮ ƾƮƦƱ ƥواعƥ التحايƾǓ مرنة ƭƮلم يترƪ للاƢي المبارة الǂاملة ولم يجعƴ للخƮوم ƥƫǓƾ ƦƱƱƦƥ.

وما يƦƵƨ علǊ ƦƩǸ النǸƨام ǸǠƾ:

---

[1] - ƶƫǸ ƠƽƬ ƿƧǸ ǚǛ الكƾǗǇ! ƾǓƭƫǓƦ ƦƫƮƳƦ ƦƾǢƠƥ ƣ .586.

[2] - ƯƿƧƧƿ ƬƽǗǸƫƾƯ ƦƫƮƳƾ ƠƋƐƑƯƭƫƮǕƥ ƿƧ ƠƮƥƫƭ ƬƦƭƫƨǷƾ ƤƩƱƦ ƪǶ ǗǷ Ɛ Ʋƿƥǫƫǂ Ơ2009 Ơƣ .10

1- علٳ الرغم ما LJD الحاياة الادعاية ما LJD الحاياة الواقعية LJ35 ǁJR Ů يT ý ĬJǭ ǷƧ اعتبار ƥŮǷ الواقعية في Ƙ5 Ƙ5 Ů ǭ ƘŮ تتزاف ý ǭjRǸ ƥŮǷ الثنية Ů ǭ ƘŮ ǭRǸ علٳ Ĭ ǭnjǸ ǶƥǷ Σ ǭnjǸ ƥŮǷ الواقعية ي5ý

بالا التحايي امام الادعاي[1].

2- LJǭ النظام المختلف يختلف ما LJǭ النظام تتريعي Ĭ ǭJǭ آخرو وما LJǭ Ʒ5 قانوني Ĭ ǭJǭ آخرو ǁJR

بحث الايوم التي تتزر علٳ حرية الادعاي: 5ƚلما زاد ƘƥǷ الايوم ǭjRǸ الايوم ابتعد الحاياة الادعائية عن

الحاياة الواقعية علٳ العƚ Σ Ů لما ƘƥǷ الايوم زاد ƥŮ التالار بيا الحاياة الادعائية والواقعية

وǭƘنا يرجح خذ العلاقة ǭRǸ ما يعرف بنظارية الرجحان.

ǭRǸ5 النظام يا وƚ Σ LJǭ المباشرة ǭJǭǭǭǭ وǭǸ5 يعطي للادعاي حرية واسعة في تاثير الاقلة

التي لم يحدد ƥƥ ǭnjǸ LJǭ القانون وة معينة ما ǭ ƘŮǷ تخذ Ů f الااار LJǭ القانونية[2].

و ǭJǭ ƥواع الاقيل بعيدة ما LJǭ ǭJǭ محف يايا LJǭ مƘŮ و LJǭ مناعة الادعاي ǭينما تبنى Ĭ في Ů Σ ǭ ǭ

علٳ احتمال ý ƥ Ĭ وا باƥ Ů ال ǭLJ5 تقي ǭلقرار بوجود الحق المدعى Ĭ ǭ و ǭjRǸ ǭNǸ نظارية الرجحان[3].

ثانيا: موقف المشرع الجزائري من نظام الاثبات في ظل القانون رقم 09/08

بالرجوع Ĭ ǭJǭ - قانون الاجراءات المدنية والادارية - نجد ƥ LJǭ المشرع Ĭ ǭ5ǭ ǭ ƚ التشريعات

المعاصرة وƥƥ خذ بالنظام المختلف في التحاي و رƥ ǭ م المشرع للادعاي الادارƥ Ĭ ورا ايجابيا في

تاييرƥ خذ ومتƥ ǭRǸ ما ǭ ǭƥ ǭ5ƘNJ ما LJǭ تنƥ و f قانون الاجراءات المدنية والادارية 09/08 المؤرخ

في 25 فيفري 2008.

[1] - ƥƥƥ ƥƥƥƥ ƥƥƥ ƥƥƥ ƥƥƥƥƥ ƥƥƥƥ ƥƥƥƥ ƥƥƥƥ ƥƥƥ ƥƥƥ 2005، ص 27.

[2] - ƥƥƥ ƥƥƥƥ ƥƥƥƥ ƥƥƥƥ ƥƥƥƥƥ، ص 587.

[3] - ƥƥƥƥ ƥƥƥƥ ƥƥƥƥ ƥƥƥƥ ƥƥƥƥƥ ƥƥƥƥƥ ƥƥƥƥ ƥƥƥƥ ƥƥƥƥƥ ƥƥƥƥƥ ƥƥƥƥƥ ƥƥƥ 1988، ص 50.

حيث تن f المادة 75 علǍ :ǸǆǐǊ "يمǂǈ للǂاضي بناءا علǍ طǴب الخصوم أو مǈ تǴقاء ǈǨسǊ

ǈǋ يأمر ǉǐǆǭǮȈ أو ǂǋابة بǂǋ أي إجراء مǈ إجراءات التحقيق التي يǈمǄ ǈǁإثباتǊǋ".

ǂǂǋǄ ǂǄاضي اǂǉǄǈǋ يأمر بما يراǋ مناسبا مǈ إجراءات التحقيق في أي مرحلة ǈǋǁǄ عليǉǋ

ǄǊǄǏǑ حيث ǈǁ ǈǄ المادة 76 ǈǁǄǊǐǈǉǄǈǄ 09/08 ǈǂǄǏǐǄǄ :"يǈǍǁǈǅǈǂǄǈǈǄǄ التحقيق ǉǂǆǌǁǈ أǏ مرحلة ǈǁǆǏǉǋ

ǈǂǁǑǎǂǄǏǄǄǈ أو تيǋيرا للخصومة مǈ ǅǆǋǊ إجراء مǈ إجراءات العدالة وǋǊǂǋ ما ǈǂǄǂǅǄ المادة 28 مǈ ǈǁǄǄǄǄǄ

09/08 التي تن f علǍ :ǸǆǐǊ "يجوز للǂاضي ǈǁǄ يأمر تلǂائيا باتخاذ أي إجراء مǈ إجراءات التحقيق

الجائزة قانونا".

ǂǉǁǄ خǍǈ ǈ f المادة 28 تǁǂǈǄǄ اǄǄزǂواجية بيǈǁ النǂǄǁام الحر و المǂǉǂǂ ǂǁǈǂǄ النǂǄǁام

التوǂǉياي للتحقيق المتبǍ في اǄǄجراءاتǁ حيث منǈ المǁرع للǂاضي اǄǂǄǂǄار ǈǍǂǄ اǄǄمر بǂǋ أي تǂبير

أو إجراء تحقيقي مǈ تلǂاء ǈǁǂǄǈ دوǈǋ طǴب الخصوǂǄ مǈ ǂǋǈǄǂǁǈǄ جǂǄǋ ومǈ جǂǄǋ أخرǎǂ

ǈǁǄǂǄǈǈ المǁرع بǂǋ يǂǋǈ ǈǂǄǂǄǈ اǄǄجراء جائزا قانوناǄ بمعنǍ ǈǁǄ Ǎ يخرǉ ǉǉǈǁǈǄ اǄǄǄǂاǄي عǈ اǄǄجراءات

والتǂابير التي وǄǂعǂǋǈ اǄǄǄǂانوǈǁ.

وبالرجوǍ ǈǋ ǈ f المادة 144 مǈ ǈǁǄǄǄǄǂǄ نجد ǈǁǄ يمنǈ للǂاضي ǂǋ ǈǂǁǄǂǈǂǄ ǂǄǂǄǂǄ حǂǈǄǄ

علǍ نتائǐ الخبرة ولǂǁǄǂǄ غير ملزم برأي الخبيرǂǄ ومǈ جǂǄǋ أخرǎ تجبر اǄǄǄǂاضي اǄǂǄǂǄار ǈǁǂǄ بتبيǉǁ

ǂǄǂǈǄ في اǄǄستبعاد نتائǐ الخبرة حتǍ ǈǂǄǂ ǂǁ ǂǁǄ للǂاضي اǄǂǄǂǄǂ تعǂǄǂية في الخصومة.

ولǂǄ منǈ اǄǄǄǂاضي اǂǄǂǄار اǄǂǄǄǂǄ التǂǄخǍǍ ǈǄǄǂǂǉ التحقيǈǁ للعريǂǄǂǄ ǂǁǄ ǈǁǆǄǄ مǁوبة بعيǉ

يرتǉ عǂǋ اǄǄǄبوǍ و ǈǂǄǂǄ ما ǂǈǂǁ عليǂǄ المادة 848 مǈ ǈ f اǄǄǄǂانونǂǄ رقم 09/08 مǈ ǈǁǄǄǄǄǄ

اǄǄجراءات المǂǈǂǄية و اǄǄǂǄǂǄارية ǂǄǂǉǄǄ يجوز للǂاضي رǂǄ ǂǄǂǄǂǄǄ والعراǂǄ ǂǄǈǂǄǄǂ مǁوبة بعيǉ

عǂǋ اǄǄǄبوǍ – ومǈ ǂǁǂǄ ǂǄǂǄ غياǉ ǂǄǄǂǄ البياناǂǄ الوارǂǄ في المادة 15 مǈ اǄǄǄǂانوǈǁ 09/08 ǂǄǂǄ

عليه [illegible] العيل [illegible] حتى بعد [illegible] المن[illegible]و [illegible] عليه [illegible] في [illegible] المارة [illegible] 4 [illegible] [illegible].

و[illegible] يم[illegible] يمر بتحاية [illegible] للو[illegible] الحاياة [illegible] والـ[illegible] في الا[illegible]ية الماتية [illegible] 855 و 856 [illegible] رم 09/08.

ونجد [illegible] المواد [illegible] 858 [illegible] 865 تح[illegible] [illegible] وماياة الو[illegible] التي يم[illegible] [illegible] يمر [illegible] للتحاية [illegible] في و[illegible] الا[illegible]ية [illegible] الو[illegible] وليه [illegible] خر.

[illegible] المر[illegible] في الا[illegible] [illegible] في التحاية وعم [illegible] في تح[illegible] [illegible].[1]

مما [illegible] يتبية [illegible] المر[illegible] الجزا[illegible] تبنى [illegible] التحاية المختلة [illegible] [illegible]

الجم[illegible] بيل الحاياة الا[illegible]ية والواعية [illegible] الا[illegible] 09/08 [illegible] وال[illegible] تناول المر[illegible] الجزا[illegible]

المبا[illegible] العامة للتحاية [illegible] في الا[illegible] الثاني [illegible] الرا[illegible] والتي يتبعا [illegible]

الخ[illegible]ميل [illegible] – [illegible]ارة – [illegible] العالة[2].

و [illegible] الا[illegible] الع[illegible] 98 – 01 المتعلة باخت[illegible] مجلة [illegible]ولة وتن[illegible]يم [illegible]

الماة 40 منه [illegible] [illegible] الا[illegible]ي "التحاياي" [illegible]مام مجلة [illegible]ولة [illegible]

[illegible] المنية[3] و[illegible] [illegible] المنية في [illegible] الماة 40 مجر[illegible] و

[illegible] "[illegible]ارية" على [illegible] الا[illegible] الع[illegible] 98 – 01 في [illegible] الا[illegible]

.09 / 08

---

[1] - [illegible] 21.

[2] - [illegible] و[illegible] 838 [illegible] 873 [illegible] التحقيق [illegible]ية.

[3] - [illegible] 40 [illegible] 98-01: "[illegible] الولة [illegible]

[illegible] [illegible]ية".

وهذا ما نصت عليه المادة 02[1] من القانون 98-02 المؤرخ في 30 ماي 1998 المتعلق بالمحاكم الإدارية[2].

ويعتبر التحقيق إجباريا ملزما أمام المحاكم الإدارية وأمام مجلس الدولة وإجباريته تعني أنه لا يمكن للمحكمة الإدارية المعروضة عليها الدعوى أن تصدر قرارها دون إجرائها للتحقيق[3].

والعلة في جعل التحقيق إجراء إلزاميا في المنازعات الإدارية هو أن طرفي النزاع أحدهما الإدارة تتمتع بصفة عامة بمجموعة من الامتيازات لا يملكها الطرف الآخر مما يجعل طرفي الخصومة غير متساويين ولذا يتدخل دور القاضي الإيجابي والذي يتمثل في تحقيق التوازن ما بين الإدارة والطرف الآخر بقيامه بعملية البحث عن الأدلة ومباشرة إجراءات التحقيق.

و العلة في جعل التحقيق إجراء إلزاميا في رأي الأستاذ Essam bonaventure yagla في المنازعات الإدارية هو أن طرفي النزاع ليسا متساويين فدور القاضي يتمثل في تحقيق التوازن مابين الإدارة و الخواص بقيامه بعملية البحث عن الأدلة و ذلك أمام الغرفة الإدارية بالمجلس القضائي أو أمام مجلس الدولة[4].

-1 المادة 02 من القانون 98-02: [illegible]

-2 الجريدة الرسمية عدد 37 لسنة 1998.

-3 المادة 847 من القانون 08/09.

-4 Essam bonaventure yagla, la justice administratif en Algérie , thèse pour doctorat en droit administratif , université d'Alger 1972,p 262 et suivantes.

ولǨƢ ǧƢ مǼه القانون رقم 09/08 المǼضمن قانون الإجراءاƩ المدنية واإلدارية، قد Ǟيǧ ǺƸǐƢ اإلǶƯ Ƨđ ǶƟ Ƣ ǲƟŖǷ ǦǴƬđ Ƣ Ǡǳ ȏ ǮǴƫ ǪƟاǳ ǪƟاǷ ǢƷƤ اإلجيابي

ومالئمتها للواقعة التي تتعلق بالدعوى المعروضة أمام القاضي الإداري، حيث منح ĔمǪ Ŵ ȏǂƳǳƢ Ʒƾǳ ƨǫǪƟ ǪƴǷ Ƭƥ للخصومة[1] بحيث منح القاضي واسعة من أجل تحقيق العدالة وتحقيق التوازن بين

طرفي النزاع وإعطاء كل طرف حقه في الإثبات فيما بعد.

المطلب الثاني: الأسس القانونية للتحقيق

من التحقيق في الدعوى الإدارية يختلف عن غيره من الدعاوى الأخرى نظرا لما تتميز به

الدعوى الإدارية من خصوصية حيث يقوم التحقيق في الخصومة الإدارية بمراعاة العديد من

العوامل والامتيازات التي تكتسبها الإدارة وجود شرط ارتباط ذلك في الخصومة في

الإدارة تتمتع بامتيازات خاصة تستمد من المبدأ وهو المصلحة العامة التي تدعي الإدارة

قيامها تحقيقها على عكس الأفراد الخاصة.

والمصلحة الخاصة يعود من مجردة امتيازات الأمر الذي يؤدي إلى عدم

التوازن العام بين الطرفين على الرغم من الدور الإيجابي والقوانين تلزم القاضي بأحكام عن

الدعوى بمراعاة مبدأ المساواة[2].

ونتطرق في هذا العوامل فيما يلي:

---

[1] - المادة 843 من القانون 09/08 المؤرخ في 25 فبراير 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، ج.ر عدد 21 المؤرخة في 23 أبريل 2008، ص 2.

[2] - محمد ... ، سلطة القاضي الإداري في التحقيق، ... 2008، ص 47 إلى ص 51.

ƴƥlqŪl ƑNJǴ ƯŧƋŽŦ ǏŧIJl ƖlƦƑيŧƋŽŪl :ƜوǓl ƱƥƂIJl

ƅنتناوǍ ƱنƎ اǓمتيازاƖ التي تتمƱ ƲبƎ اƙǊدارة ƍƱ ǉاƎ ƓǊ الخƬومة والتي يŧوƎ ƘƊ التƗثير

المباƬر ƓǊ التحايƦ ǚوƎ ما يميز الدعوǌ اƙǊدارية عن باقي الدعاوǐ ويمŧƏ ƘƏ نحصرƎ ƓǊ فيما يلي:

ƜوǄ: ƦيƑƧ ƦƑيŧƋŽ ƖlqŻŧƂŽǓ وƏlƥǓ قواƥlqŪl ƴƥlqŪl ƢلإدارƖ ƥlqŪl العامة

Ūlƥlƈاƅرة Ʈخƅ ية معنوية منƪƓلة عن اǓƅخƬ ية الƱبيعية للعامليƎ بƎ ومنƱايا ƘƊ ƦƑƎ

اǓƅخƬ ية ǓƎ تتƥير وǓƎ تنتهي بانتهاǈ Ǝ أو تƥير ƈƬ خƬ ية وحياة العامليƎ بƎ وƘƏ ƞبƎ ƥƅƦƑ لإدارة ƘƏ ƘƊ

ƗƈƦƑŧ ƖƑŧاƅرة مƘ ƅاللة عƊ ƆƑŧاƅرة العامليƎ بƎ Ǔ معرƙة للنƘ ƊƆƅƘ ƄƘƓƅƦƑŧ ƅƦƑلارة مرجعا ثابتا

علǏ مر اǓيام بƬƙ النƧر عƊ ƈƬ خ ƌƅ العامليƎ بƎ وƦƑŧرة اƙǊدارة تتمƱǊ ƓǊ المƥتنƘƈƘ

والƗجƜƘ والملƘƓƅ وال ƅƗƓƅ واǓوراƚ و التي تم ƥƐƤƤƦƐ مختلƎ ƅ الجƱƏ ƏƘƦƅاƅدارية[1].

ويمƱǊ حيازة اƙǊدارة لǓوراƚ والمƥتنƘƈƘ والتي ƘƏƎ لة بموƬوƑ الخƬومة امتيازا ƏƎ ƘƏ ƓǊ

مجاƱ التحايƦ ويعتبر امتيازا ƏƎ ƘƏ وتتجلǏ ƎƘƏƎ ƓǊ موƬƓƎ المƥƦعي باعتبار ƘƏ ƑƬƘƈƘ

ياوم علǏ مبƱƥƅ الƥيƟة الƪتابية ƓǊ ƘƑƘƈǓجرƘƏ ƘƓƎƓƎ ƚيعتمƥƅ ƘƏƎ علǏ اǓوراƚ والملƘƓƅ

والمƥتنƘƈƘ

ƓƑƎإدارة باعتبارƘƏƎ اǓمينة علǏ المƬلحة العامة واǓƘƏمة علǏ ƅير العمƱǊ اƙǊدارƎ ƓǊ ǏƎƑƎ ƘƏ

تماƘƈ المƥتنƘƈƘ وتƑƙƎ ƅيمة ƘƏƎ ƦƑƎ اǓخيرة بƪƓƅة ƌبيرة ƓǊ ƮƗƯƏƘƈ عيƱ اǓنحراƙ بالƑƦƑƎƎ ƈƬحƘ

عيوƱ الƅرار اƙǊدارƎ ƘƏ Ǐ عيƱ اǓنحراƙ مƘƏ العيوƱ الƅƬƦية ƓǊ الƑوƘƏ اƙǊدارƎ Ǐ ƘƏ ƘƏƎƎ

---

[1] - ƥƎƙƌ ǏƘƈƙ ƈƬƬو ƎƦƑƐ ƑƗƑƬƐ ƓƦ Ǐ ƦƦوƓ الƪƥƗƯ ƓƦƅيƬ لحƅƑƌ الحƥƬو ƐƦƏ الƦƗƑƅƈ Ʊ ƅƦƙƏ ƬƓƎ ƬƎƦƅƊ ƦƓƎ ƓƥƬƦƙƯƬ ƦƊƦƎƏƓƬƓƦ
ƑƓƅƑ ƓƈƌƦƙƦƬƙƗ 2002، ƮƎƯƎƦ ƬƦƗƊ 18 ƙƑƌ 56.

ﺍﻟﺍ ﻥﻅ ﻭﺍﻟﻌﻴﺏ ﻳﻤﺱ ﻻﻳﻤﺍﻥ ﺍﻟﻴﻘﻳﻦ ﻋﻠﻰ ﻭﺟﻮﺩﺓ ﻋﻦ ﻻﻋﺮﻳﻖ ﺍﻟﻤﻠﺯ ﺃﻭ ﺍﻟﻤﺘﻨﺎﺯﻉ ﺍﻟﺘﻲ ﺑﺤﻭﺯﺓ ﺍﻹﺩﺍﺭﺓ ﻭﻓﻘﺎ ﻟﻘﺎﻋﺪﺓ ﺍﻷﺧﻴﺮﺓ – ﺍﻟﻤﺘﻨﺎﺯﻉ - ﻳﻌﺘﺒﺮ ﺍﻹﺭﺍﺭ ﺍﻟﻤﻄﻌﻮﻥ ﻓﻴﻪ ﻣﺒﺮﺭﺍ.

ﻓﺎﻷﻭﺭﺍﻕ ﺍﻹﺩﺍﺭﻳﺔ[1] ﺍﻟﺘﻲ ﺗﺤﻭﺯﻫﺎ ﺍﻹﺩﺍﺭﺓ ﻭﺗﺠﻌﻠﻬﺎ ﻓﻲ ﻭﺿﻊ ﻭﻣﺮﻛﺰ ﻣﻤﻴﺰ ﻳﻘﺎﺑﻠﻪ ﺇﺟﺮﺍﺀ ﺍﻟﺘﺤﻘﻴﻖ ﻓﻲ ﺍﻟﺨﺼﻮﻣﺔ ﺍﻹﺩﺍﺭﻳﺔ ﻣﻦ ﺭﻭﻋﻲ ﻓﻴﻬﺎ ﺍﻟﻤﺎﺩﺭﺓ ﻷﻭﺭﺍﻕ ﺍﻟﺮﺳﻤﻴﺔ ﻭﻣﺎ ﻣﻦ ﻗﻮﺓ ﺃﻭﺭﺍﻕ ﻋﺮﻓﻴﺔ ﺗﻜﻮﻥ ﻋﻠﻰ ﻗﺪﺭ ﻋﺎﻡ ﻣﻦ ﺧﻠﻮﻫﺎ ﻣﻦ ﺍﻟﻌﺎﻡ ﻣﺨﺘﺺ ﻓﻲ ﺗﺤﺮﻳﺮﻫﺎ.

ﻭﺗﻘﻮﻡ ﺍﻷﻭﺭﺍﻕ ﺍﻹﺩﺍﺭﻳﺔ ﻳﻤﺘﺎﺯ ﻓﻴﻬﺎ ﺍﻹﺛﺒﺎﺗﻴﺔ ﻭﺗﺤﺎﻳﺎﻫﺎ ﻗﻮﺓ ﺍﻟﺨﺎﺻﺔ ﺍﻟﻔﻲ ﺑﻬﺎ ﺍﻟﻤﻘﺮﺭ ﺍﻧﺘﻔﺎﻋﻬﺎ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﻠﺰ ﻭﺗﻘﺘﻴﺾ ﺃﻛﺪﺭﻫﺎ ﻭﺗﺘﺎﺑﻊ ﺍﻷﻭﺭﺍﻕ ﻓﻲ ﺗﻮﺍﺭﻳﺨﻬﺎ ﻭﻋﻠﻰ ﻗﺪﺭ ﺍﻧﺘﻔﺎﻋﻬﺎ ﺗﻘﻮﻡ ﺣﺠﻴﺘﻬﺎ ﻓﻲ ﺍﻹﺛﺒﺎﺕ ﻭﺍﻟﻤﻮﺍﺟﻬﺔ ﺍﻟﻠﻴﻨﺔ.[2]

ﻭﻟﻌﻞ ﺍﺧﺘﻼﻝ ﺍﻟﺘﻮﺍﺯﻥ ﺑﻴﻦ ﻃﺮﻓﻲ ﺍﻟﺨﺼﻮﻣﺔ ﺃﺟﺎﺯ ﺍﻟﻘﺎﻧﻮﻥ ﻭﻷﻭﻝ ﻣﺮﺓ ﻟﻠﻘﺎﺿﻲ ﺍﻹﺩﺍﺭﻱ ﺗﻮﺟﻴﻪ ﺃﻭﺍﻣﺮ ﻟﻺﺩﺍﺭﺓ ﻭﺇﻟﺰﺍﻣﻬﺎ ﺑﺘﻘﺪﻳﻢ ﺃﻭﺭﺍﻕ ﻭﻣﺴﺘﻨﺪﺍﺕ ﻣﺘﻌﻠﻘﺔ ﺑﻤﻮﺿﻮﻉ ﺍﻟﻨﺰﺍﻉ ﻭﺍﻟﻤﻨﺘﺠﺔ ﻓﻲ ﺇﺟﺮﺍﺀﺍﺕ ﺍﻟﺘﺤﻘﻴﻖ ﺍﻹﺛﺒﺎﺕ ﺍﻹﺩﺍﺭﻱ ﺇﻳﺠﺎﺑﺎ ﺃﻭ ﺳﻠﺒﺎ ﻭﻫﺬﺍ ﻣﺎ ﺗﺒﻨﺘﻪ ﺍﻟﻤﺎﺩﺓ 844 ﺍﻟﻔﻘﺮﺓ ﺍﻟﺜﺎﻧﻴﺔ ﻣﻦ ﺍﻟﻘﺎﻧﻮﻥ ﺭﻗﻢ 09/08.

ﻭﻫﻨﺎ ﻳﻈﻬﺮ ﺍﻟﺪﻭﺭ ﺍﻹﻳﺠﺎﺑﻲ ﺍﻟﺬﻱ ﻳﻠﻌﺒﻪ ﺍﻟﻘﺎﺿﻲ ﺍﻹﺩﺍﺭﻱ ﻓﻲ ﺍﻟﺨﺼﻮﻣﺔ ﺍﻹﺩﺍﺭﻳﺔ ﻣﻦ ﺃﺟﻞ ﻣﺴﺎﻋﺪﺓ ﺍﻟﻤﺪﻋﻲ ﻋﻠﻰ ﺍﻹﺛﺒﺎﺕ، ﻓﻴﻮﺟﻪ ﺍﻷﻭﺍﻣﺮ ﻟﻺﺩﺍﺭﺓ، ﻓﻬﻲ ﻟﻴﺴﺖ ﻣﻦ ﺳﻠﻄﺔ ﺍﻟﻘﺎﺿﻲ ﺍﻹﺩﺍﺭﻱ ﻟﺘﻘﺪﻳﻢ ﻋﻤﻠﻴﺔ ﺗﻴﺴﻴﺮ ﺇﺟﺮﺍﺀﺍﺕ ﺍﻟﺘﺤﻘﻴﻖ ﻓﻲ ﺍﻟﻌﺪﺍﻟﺔ ﻭﺗﺤﻘﻴﻖ ﺍﻟﻬﺪﻑ ﻣﻦ ﺩﻭﺭﻩ ﺍﻹﻳﺠﺎﺑﻲ.

---

[1] - ... 1999، ص 1124.

[2] - ... ص 325.

ăþlqǗl þlþل القحة Ƭ ةƝيǟþ5 ƦFƜƻƉǎl :FƜǟFk

قرينة الƬحة Ɗو قرينة الǓǙمة Ǐي Ǌǈ قرينة زوþƘ ƙǐǊ القرارات الǕþارية حيث تعتبر ما تƜǉمنNJ ǈǉ ƉحƪǐƬ ƭحيحة وǋǐǊ يمتǊǐǊ القانونية ǎǏ التحايƾ والǕبƭƘ ǉƮ ǈǌƝيƘ العƚ‡Σ¹ باعتبار ǈǌ العمǋ الǕþارǐ يحاƸ بƮƝمانات خاƬة.

وقرينة الǓǙمة ميزة تمتاز ǊǐƝ الǗوراƾ الǕþارية عامة والقرارات الǕþارية بƭƬة خاƬة Ǘǎ ǈǌ قرينة الƬحة تǓزم ‡ƭة ƬǂƠ ور القرارات الǕþاريةǗ الǕيجابية Ɗو اǓƙǂبيةǗ الƬريحة منǊǐǊ والƮمنية.

وǗ تنƬƛ قرينة الǓǙمة Ǐǎ عǉ الوƘǐƴ والǗجراǓǉƘ والبيانات التي تولǉ موƮƸ مخت ƒ تƴاويǊǐǊǗ ويƂƋ ƬƋ ǈǌǐǊǐƠ Ɗو ƴوǂǊǐǊ بنǓƭǈǉ ومنǊǐǊ: تاريƢ القرار ومحǋ ƬوراǗǐǊ والǓǐ مƬ ƬþǐƛǊ و ƬƭNJǉ والƉƬليǉ التي تǓƭǉ عليǊǐǊ القرارǗ وƭƱǗ عǉ ǈǌƜǈǌƝ موƱǈǌ القرارǗ بمعنǉ ما يتƮمنǉǈ ǈǌ النƬ و ƒ القانونية الخاƬة بالموƱƛ التي تƬþƬ بƬƋNJ والتي ƘǐǂƠ مƬþ ƬƱ القرار ƬƭNJǉ الوƭيƱƸǉ².

وǈǌ ƝǐǊƢ القرينة تجعǋ المþعي ǎǏ مرƫƪ ƛƭƬ ƪǐƢ ǈǌ يƛǉ عǉ عǍƛǐ ǎǋƛþ ǈǌ اǊǐǈǉ Ɗو Ǌǈ ǈǌ

يتحمǋ مخاƸر المنازعة وبالتالي ƗƇ الƑƬ þ ƾعزǋ ǈǌ والǓǂǈǋ الǕبƭƘ ǎǏ مواجهة الǕþارة المþعǉ

عليǊǐǊ والتي تƗ ǎǏ موƬƗ ƾ þيǓǌ ǈǉ رǓǈǌ المþعيǗ Ǐǎ ǈǌ ƝǐǊƢ القرينة بǓيƸǉ ومرنة يمƋǈǌ ƝǐǎǏ ƭǈƘǉ

عǓǐǊ وبالتالي يمƋǈǌ للمþعي Ǐǎ ƭƘǉ عƑǓǐǊ بتاþيم الþǓǕƜ والقرارات التي تالي الƭǈƘ ǎǏ حƬة

القرارǗ وتƫþǉ Ǐǎ ǋ تǋƛƝ الǕƬƘ بƭƬة مƫƬǉة علǉ عاتƾ الǕþارة المþعǉ عليǊǐǊǗ ƱƢƹ عجز ƘƭǈǉƘ

---

¹ - ƝþǐǂƬǉ! ƬǐǉƬǎǏ ǕƬǎ ƙǈǌƬǐǈǉƝ ƾ 1092.

² - ƛǎǐƝ ǊƬǈǉ ǕƬǎ ƙǈǌƬǐǈǉƝ ƾ 84.

ǺǕاǿة ǫو ǩاǠلا ǨǾǾ عما يǼǓ ويǼǔȆ ةحȂ ǶǿاǿاǿȏǷ ǫو اتخǠǠ مƢǼ اǿȍǷ يǨتا ǺǕاǿ Ǽȏ موǵǼȏ لبياǺ

خǺ ǨǾǬاɀǑǫ العوǎ.

ǫǼȂǽǬȈ ǩǼȏǼȈȂ ǫǼǾǑǖȏǼǣ :ǫǼȂǼǢ ǺǾȏǼǗǥ

يƜ مجاǳ روابǖ القانوǸ العام حيث تمارȃ اǺǕاǿة اȍǿǹǷيȅ اǺǕاǿ ȏƜ يƜ خǬمة المǶȂلحة العامةǽ وباعتبارǿاǷ ǫƟولة عȏ ǽ تǶيير المرƜǷ العامǽ يǼƟ تتمتȄ بǼȈǧǨǾǩǿ وامتيازاǨǾ يƜ تǼǨيǰ الǿاراǿ اǺǕارية.

تǿȏǾ ǿراǿاǨǾǶ يƜ حȃ المخاǾǾǳ وǼǷǽ ǬǨاǫǼ اعتراǩǼ بǶǳǼȍǿ ǫو ǲǰǳ تǿƜǾ ǥǷǶǬǾƜǷ ǿارياǵ بȄǿ وحتȂ و ǨǾǷ رǦȄ ǩǬعوǎ اǾǾǿǕƜيǨǾ ǼǷƜيǽ الǿار اǺǕارǿ يǿȏǾ يƜ حاǼǽ ما لم تابȄǿ جǬǼȍǿ اǿاريǥ ǻǼǿǾǼ ǫو جǬǼȍǿ ǫعǽȂ مǬǼǾǼ بǶǽ رǿاǿاǨǾ ǫو ǫǼǽǾȍǿǼǽ.[1]

وبما ǫǾǿ ǼȂǿǼ الǿاراǺ تƿǿǾǺ تحاǼيȄ ǿȊǶǳ العامǽ يتعيǼ تǼǨيǨǾǿ وتحاǼيȄ ǬǼǿȂǽ اللانونيǽǽ وǿ ǺȀǦ ǼȂǽǾ احتمال امتناȃ اǺǕارǿ عǽ تǼǨيǿ ǼȂǽǾ الǿاراǺ ǫǿǾ اعترǿ المǶǿǾ يƜ حاǼǿ مǬǬǬة اǼǽǨǺ ǿارة تǼǨيǺ ǿǿاراǿاǨǾ المǶروعة تǼǨيǼاǵ مباǶǿاǵ ولو باǨǾعماǳ الاوة الجبرية ǺǖǾ حاجة ǽǾ ǽǾ ǫǾ ǽǾǦǾ ǫو اǖȆǳ ǫǿǾ ǫǾ ǿǿ الاǼǽ يǼǾǕ ويǿǾ التنǼيǥǾǿ جبرا حتǿ لو ǻǾǾǿ الǿرǿ يƜ تلا ǼǼ الاراǿاǺ باǨǾǿǺǾǿǾ ما لم تǿمر المحǿمة بوǬǿ تǼǨيǿ الǿاراǿ ǼȂǿ المعروǿ ǼȂǽ ǫǾǾ ǫǬǨǾ بǥǼǾǼ ǫǾǾ الوǬǿ التلاǿǾي لتنǼيǿ الǿار اǺǕارǿ.

[1] ǫǽǾǿ ǥǼǿǾǬǾ ǫǬǾǶǨ ǼǿǨǾǾ ǫǬǾǿǽǾ ǫǿǾǾ ǼǿǾǿ ǼǾǦ ǼǿǾǿ ǼǾǿǾǾ ǼǿǾ ǼǿǾ ǼǿǾǾǿ ǼǿǾ ǼǿǾǾ ǫ2007ǽ ǵ 202.

ويمǂ تعريƨ امتياز التنفيذ المباǈر بƘنǊ حق الجهة اǍدارية في تنفيذ ǫراراتها و أوامرها بنفسها و حاجة ǏǍ

ǏǍ ǈرƮا ǈǂ مرǂ اǍقضاǙ و يǂǋ اƬمتياز ǍتƬǍ Ƴا على Ǎ ýǍ ǂƗ و اللجوǍ ƅ ǏǍقضاǙ Ʒ ǈǍǍ

Ǝǂيǈ حا ǍƬǍ ǈǂǍارة أو ǍǍƬة مخولة لها بǊ ǈǍيوǋ بǍ ýمنحها لǍتعملها ǍتǈǍ ƾ تواǍƨ موجباتها.

ǂǍ امتياز التنفيذ المباǈر لو ǂǋǍ ǊƮǍ عاماǍ ǂǍƥǍ ǂƗ ǏǍ ƦǍǍاǍ ǂǍ ǋǍ ǍǍرǈ في التنفيذ

المباǈر جبرا عǍ Ǐ اǍǍراǋ مما يǍ ǂǍر بحاوǍǋ وحرياتهم العامة التي يحميها اǍقضاǙ اǍارǍ Ǐ و Ƽ

يجوز ǋǍبعǍ ǂǍǍ الأخير عǂ ǂƗ Ǎǂǎ في المنازعاƪ التي تنǈƘ بيǂ اǍǍرǋ واǍǍارة حتǍ Ǐ Ƽ تǂǍ

اǍǍارة الحǂǍ والخǈم في ǂǍ واحǍ ǍǍ ǂƗǋ ما يحǈ ǂƗ في الحالǍ ƪتǍǍǍيƧ.

مما ǍبƦ ǍǍǂ يتبيǍ ǂǍ ǂǍامتياز المباǈر اǍǍ ǍǍ تتمتǍ ƾ بǊ اǍǍارة وǍǍǍǍ في مرǂǍ ǂƗ

وǂǍǍ ǂǍǍ مرǂ اǍǍراǂƙ حيث بƘǍǍǂ تنفيذ ǍراراتǍǍ جبرا ǂǍǍ الحاجة باللجوǍ ƅ ǏǍقضاǙ ورƽǍ

ǋǍعاوǍ عǍ Ǐ اǍǍراǋ عǂǍ ƾ اǍǍرǋ ǍǍǍ يلجƘ ǏǍ اǍقضاǙ لعرǍ ǍǍ ǂǍ ǍǍǍƨ ويجǍ ǂǍ ǍƧ ǂǍ ǈǍǍǍǍ

عǍ Ǐ حجƦ وǍǍǍة مǍعمة ǍǍǍ اǍǍعاǍǍ و ǍǍǍǍ تنǈƘ عǍǍ ǂǍ ǋǍرة التوازǍ ǂ بيǍ ǍǂǍǍ ǍǍǍǍǍ في اǍǍعوǍ

اǍǍاريǍ اǍمر اǍǍǍ برǍينا يتǍǍǍǍ تǍǍǍǍ اǍǍǍ ي والمǈǍ ƹǍر عǍ Ǐ حǍ اǍǍ ǂǍǍǍǍ ǂǍǍ التوازǍ ǂ العاǍǍ ǍǍ

بيǍ ǍǍǍ ǍǍǍǍǍ.

ǍǍǍǍǍ: اǍǍǍǍǍǍǍ ǍǍǍǍǍǍǍǍǍǍ

يǍǍǍ بامتياز المباǈرة[1] "ǍǍǍǍǍ اǍǍǍارة في ǍǍǍǍǍǍǍ ǍǍǍǍǍ ǍǍǍǍǍ تنفيذيǍǍ" أو "حق اǍǍǍارة في اتخاǍǍ

موǍǍ معيǍǍ تحǍǍ بǍ مرǍǍ ǍǍ اǍǍǍنوني وحǍǍǍǍǍ ǍǍǍ توǍǍǍ عǍǍ ǍǍǍǍǍ اǍǍǍǍǍ بماتǍǍ ǍǍǍǍǍ

ملزمة ǍǍǍ ǍǍǍ تنفيذيǍǍǍ بغير حاجة ǍǍǍتجاǍǍ ǏǍ اǍǍǍǍǍǍ".

---

[1] - ǍǍǍǍǍ ǍǍǍǍǍǍǍ ǍǍǍǍǍǍ ǍǍǍǍǍǍ ǍǍ 79.

وĐ ǀ ĺŵǀƚĞ ي5 ĐĮ Ʀتخ ĐرارĐ بĂƬĮ ما ǀĐيĐŃ وǀĐĐ ĐĮ بŽير ĐĮ يحĐمŧ ǀŶĴ ĐĐ Ĉľǁ بمǁوم ĐĮ ǀŶǇ الارار .

ومĐ يتمĐŶ ǀŶǇ الĐمتياز ي5 ĐĐǀŶǇ ĐĐرĐǀ للارار ĐĐرĐǀ بمعنĐ ĐĮ الارار ينĐƦ بمجرĐ ĐورĐĺ ĐĐ ورة ĐĐلية ي5 مواجĐĐǀŶ ĐĐرĐĐ ĐĐوĐĮ ĐĮ ĐŧوĐĮ ĐĐرĐĐ بحاجة Đ ĐĮ اللجوĐ ĐĮ Đ ĐľǁĐ ĐĐ مĐŶ ĐرارĐ نزĐ الملĐŧية للمنĐعة العامة.

وĐ يملĐ ĐĐرĐ ي5 مواجĐĐǀŶ الارار ǀŶǇ ĐĮ وĐ ĐĐǁĐ ĐĮ بعĐĐ المĐروعية ĐمامĐ ĐľǁĐ وĐŧوĐ ĐĐ ي5 موĐǇ المĐعي ي5 مواجĐĐǀŶ ĐĐرĐĐ المĐعĐ عليĐǀŶ والتي ĐŧوĐĮ ي5 موĐĐ ĐĮĐ ر مĐŶ ĐĐ المĐعي.

وǀŶǇ ĐĐرارĐ ǀŶǇ ĐĮ ĐĐ بالزام بالنĐبة ĐĐرĐĐ والĐرĐĐ عĐĐ ĐĐ ĐĐ ĐľǁĐ وĐĮ ĐĐŧ ĐĐرĐĐ تتمĐǇ بĐĐĐ ĐĮ الجبر ĐĐ بيĐ5 ĐĮ ĐĮ ĐĐوĐĮ ǀŶĐĐ ماĐĐ بĐǁĐ المĐĐلحة العامة Đ بمعنĐ ĐĮ ĐŧوĐĮ ĐĐŶĐ تحايĐ مĐلحة عامة Đ مĐلحة خاĐ ĐĐرĐĐ ĐŧماĐ يجوز ĐĐرĐĐ تتنازĐ عĐĮ ǀŶǇ الĐمتياز وتلجĐ ĐĮ ĐľǁĐ ĐĐĐرار حĐŧ يحĐŶ محĐŶ ĐĐĐرĐĐ المباĐر.

ومĐĮ النتاĐŃ المترتبة عĐĐ ǀŶǇ الĐمتيازĐ وǀŶǇ وĐĐĐ ĐĐرĐĐ مزوĐĐ بجميĐǇ ĐĐلة ĐĐ ĐľǁĐ ووĐĐ ĐĐرĐ مجرĐ ما يجعلĐĐ ي5 موĐĐ ǁĐĐ مما يĐĐĐعي ĐĐخĐǇ ĐľǁĐ ĐĐ ĐĐŶĐ تحايĐ التوازĐ بيĐ ĐĐĐرĐي الخĐومة الĐĐاريةĐ وǀŶǇ ĐĐور الĐيجابي الموĐǁوعي ĐĐ يميز ĐľǁĐي الĐĐĐرĐĐ ي5 مجاĐǇ التحايĐ والĐĐĐĐ ĐĐعĐĐ التوازĐ ĐĐعاĐǇ ورĐĐ ĐĐ مبĐĐ المĐاواة.

ĐĐĐ ĐĐĐĐ : ĐĐĐ ĐĐĐĐĐĐĐĐ ĐĐĐ التحقيق

بالنĐر ĐĐ الĐمتيازاĐ التي تمتĐǇ بĐĐ ĐĐرĐĐ Đ ĐĐĐĐ مĐĮ ĐĮ ĐŧوĐĮ ĐĐĐ ĐĐر ي5 الخĐومة الĐĐارية عامة ومرحلة التحايĐ بĐĐĐ خاĐĐ ĐĮ ĐĐرĐĐ وبامتĐĐĐ لجميĐǇ ǀŶǇ الĐمتيازاĐ تعĐĐ ĐĐرĐ ĐĐوĐĐ ي5 الخĐومة والمĐيمنة عĐĐ ĐĐلة ĐĐĐĐĐ التي تĐŧوĐĮ رĐيزة للتحايĐĐ ما جعĐǇ منĐĐ

مƋعǉ عليƌا وǋو المو ƨƥ اǙ ýƽ ŕ ƃ ƽي الخ ƈومة بعǂ ƃ المƋعي ƥƷ يا ƨƽ مو ƨƥ ǉǂ ƨƥ وعزƋ ý

مƋ ƈلة ƋƥŕĈ وƈ ŕƽ Ťي ƥ يǈ ƽǉ ƥ ƽ ي التحايƈ ǉ ƽ ŕƨ تبياƈ نحاوƽ ǉ ƽ ý مر ƈ ز الخ ƈ ميƈ ƽي المƋعوة

اƋŕƥارية.

ثانياً: ƤƤƾƪƪ الƥƴƾƪƪ ƽǉ ƤƴƤƾƪƪ

1- ƴƻƾƱ الƤƪƴ ƤƴƴƾƪƪƤ ƽǉ الƥƴƾƪƪ

نتيجة لتمتƽ ý اƋŕƥارة بامتيازاƈ المتعƋƋة وامتǂ ƨƽ ƈ ŕƽƌا زمام المباƥƋƨ وتنوƽ ƈ ƽ ƈ وامرƍ ƽƌ ƌ اللجوء

ǉ ƽ اƽƍƽ ƽ ŕƈ ƽ تƨ ƨƥ ƽي مو ƨƥ المƋ ƨƽ ƽyŕ ƈ عƽ ǉ ع ƈ ƽ ŕƈ الƈ ƈ ƥ ƽǉ يا ƨƥ ƽي مو ƨƥ المƈ ƽ ǉ ƽ ƥ ǉ ƽيƈ ƽ ý

مر ǂ ز المƋعي.

والما ƈ و بالƈ ƈ ƥ ƽ ƥ ƽǉ يا ƨƥ ƋƥǉعياƋ ƽي الخ ƈ ومة اƋŕƥارية ليƨ بال ƈ رورة ƽ ƈ ƽ ƈ ƽ ǂ يو ƈ ƽ ƈ ƈ

ƈ بيعيا ƽ ƈ ƽ ƈ وƽ ƽ ǂ ƽ ƨ ƽ ƈ ƽ ƈ ƈ و ƈ ب ƈ ƽ ƈ ƈ ƽ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ المعنوية الخا ƈ ƈ ƈ ƈ الجمعيا ƈ

وال ƈ ƈ رƈ ƈ الخا ƈ ƈ ƈ بمعنƽ ǉ ƈ ƈ الƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ يا ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ الƈ ƈ ƈ ƈ ƈ الخا ƈ ƈ ƈ الƈ بيعي

والمعنوƽ علǉ حƋ ƽ ƈ ƈ ƈ.

ولم يرƋ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ريƈ ƽي الƈ ƈ ƈ 09/08 يجعƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ Ƌعيا ƽي الخ ƈ ومة اƋŕƥارية ƈ ƈ ƈ

عام ولƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ما يمƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ المباƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ التاƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ

وƈ ƈ ƈ ƈ التاƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ و ƈ ƈ ƈ بعƈ ƈ ƈ ƈ الن ƈ و ƈ ƈ ƈ الƈ ƈ انونية ƈ حيث تن ƈ ƈ الماƈ ƈ 819 ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ 09/08

ƈ يما يتعلƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ علƈ ƈ ƈ ƈ ": يجƈ ƈ ƈ ƈ يرƈ ƈ ƈ ƈ ƈ العريƈ ƈ ƈ ƈ الرامية

ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ روعية الƈ رار ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ عƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ الƈ ƈ ƈ ƈ الƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ

المƈ ƈ عوƈ ƈ ƈ ƈ ما لم يوجƈ ƈ ƈ ƈ ƈ ƈ مبرر".

[1] - ƈ 375.

كما يƍŉ Ʀƫǈ لǈ ǈǐƴƬ ƟƬƱƍ لǈ ƟƬƱƍ فى ƟǐƟƊƍ ƔǐƘǈƅ ǍƏ التƾǐير وتƧƟير المƪروعية ƘƍǈƄ

ƓالبƄ مƟعيا فى مواجƴة ƅƟƍارة ƉƓƵ عامة Ɔ الماƟة 819 ƟƍƵارƬǈ الƧانية:" وƟƷǈ Ƨƫǈ لǈ ƍƟƷǈ الماƦƬ

يعوƟ ƀƬƓ امتناƦ ƅƟƍارة مǈ تمƉيلǈ المƟعي مǈ الƧرار المƓعوǈ لǈيƋ ƌمرƬǈ الƧاƮي المƧرر

بƟƧيمǈ...".

وƓلƔ المƟعي Ʀǈا يرƦƴ علƀ الƟƱرƟ يواجǈ ƅƟƍارة فى الخƪومة ƅƟƍارية ƆوتوƮƑ ƟƷǈ

الƟƱرة ƮƱƫ مركز المƟعي – الƟƱرƟ – حيث لǈ ƅƟƍارة ƟǈǐƬ مǈ ƮƏƟƥ ƀƝƟƏ علƀ الƧرار المƓعوǈ

ƌيƋ وƇ يتمƉ ƅƟƱرƟ مǈ الحƪوƦ عليǈ ƅƟ بمƉƟƍǈ الƧاƮي ƅƟƍارƀ الƟƴ ƀيلعƦ Ɵورا ƟيƟƟƍƟ

للتخƮيƫ مǈ وƧƟƍ عƦƧ ƅƟƍƔƟ Ɔ الماƟتيǈƟ 829 و 830 مǈ الƧانوǈ 09/08.

وما يمƉƟ ƌƟǈƟ ƟƷǈ وƟǈ ƅƟƍ العام ƆƪƟ – اعتبار الƟƱرƟ فى مركز المƟعي عاƟƍ – ƅƟƍƟƥ فى

ƌحايلتƟ ƀƍƘƉ Ƨƀƍيرة ƓƍƔƟ مǈ ƔƍƟƟ المƪروعية وƮرورة خƮوƦ ƅƟƍارة للƧانوǈ ƉƟƊƟƍƟƥ فى ƟƷƟƍ

ƥƟƏƍƟƥ ƟƍƟƏƍƟƥ والƧواعƟƟ الƧانونية المنƓمة ƇƟƴƪƟ ƅƟƍƧƟƍ ƅƟƍƧƟƍ حيث لǈ ƅƟƍارƀ الƧƮƟƍ ƇƟƴƪƟ

يخƭƟ ƅƟ بالنƓر فى ƟيƟƟƍƟ ƔǐƘǈƅ والتƾǐير وتƧƟير المƪروعيةƆ وƟƷǈ باƮƟƧƮƟ ما تتمتƦ بǈ

ƅƟƍارة مǈ امتيازƔ ƉƟƓƟ العامة الماƟتيǈƟ 800 و 801 مǈ الƧانوǈ 09/08.

و ƉƟتوƦƴ المركز ƟƷǈ ƀƟƍ ƅƟƓƴƟ مǈ الƟƱرƟ مƟعيا ƆƪƟƥ عام فى الƟعوƔ مǈ الƧاƮي

ƅƟƍارƀ لǈ يلعƦ Ɵورا ƟيƟƟƍƟ مǈ ƟƴƟ التخƮيƫ مǈ وƧƟƍ ƅƟƍƔƟ الƧƟƍ علƀ ƉƟƧƟ المƟعيƆ

وƮƟƍ ƉƟƍƟƍ ƉƍƟƥƟ تحايƬ بعƭ التوازǈ بيǈ ƟƍƟƍ فى الخƪومة.

2-وƮƦ ƅƟƍƟƥ ƅƟƍƟƥƟƍƟ ƟƍƟƍƟƍ

ƆƪƟ العام وƟƷ وƟƮƦ الƟƱرƟ فى مركز المƟعي فى الخƪومة وƟƍƟƥ تƉوƦ ƅƟƍارة فى مركز

المƟعƀ عليƟƷ ولƦ ƉƟƍ ƆƪƟ عام ƉƟƧƟƊƆ يƉمƦ فى ƟƍƟƍ يمƉƦ ƅƟƍارة لǈ تƉوƦ فى موƮƦ المƟعي

ﻓﻲ الخ ومة وﻫﺬﻩ ﻓﻲ حاﻟﺔ اﻟﻌﻘﻮد اﻹدارية المحﺪﺩﺓ ﻭ ﻣﺎ ﻳﺘﺮﺗﺐ عليها حاﻟﺔ ﻋﺪﻡ ﺗﻤﺘﻊ اﻹدارة بامتياز التنفيذ المباﺷﺮ[1].

حيث تلجﺄ اﻹدارﺓ اﻟﻌﺎﻣﺔ ﺇﻟﻰ ﺗﺮﺗﻴﺐ اﻟﺠﺰاءاﺕ لتنفيذ ﻗﺮاﺭاتها ﻭﻫﺬﻩ بماﺩﺓ ﺃﻭ ﺭﻓﻊ ﺩﻋﻮﻯ ﺟﺰاﺋﻴﺔ ﺃﻭ مدنية اعتبارا ﻣﻦ ﻣﻦ اﻹدارة ﺣﺪ التالي بموجب تمتعها بالشخ ية المعنوية ﺇﻋﻤاﻻ ﻟﻨﺺ المادة 50 ﻣﻦ القانون المدني .

ﺏ- الشروط الخاصة

حيث تنظم الن و المنظمة للعديد ﻣﻦ المجاﻻﺕ بتوفير عقوبات جزائية[2] جراء ﻋﺪﻡ تنفيذ القرارات الإدارية ﻣﻦ شخص الجهاﺕ الجزائية التي تتضمنها والتي تخول للإدارة رفع ﺩﻋﻮﻯ ﺃﻣﺎﻡ القسم الجزائي ﻭﻣﻦ ﺃﻣﺜﻠﺔ ﻫﺬﻩ القانون 04-07 المتعلق بالصيد المؤرخ ﻓﻲ 2004/08/14 ﻓﻲ ﻧﺺ المادة 459 حيث ﻧﺺ ﻋﻠﻰ عقوبات جزائية ﻓﻲ حالة عدم التنفيذ والالتزام برخ الصيد.

ونجد ﺃﻳﻀﺎ المادة 177 ﻣﻦ القانون 10-236 المؤرخ ﻓﻲ 7 ﺃﻛﺘﻮﺑﺮ 2010 المنظم للصفقات العمومية ﻭ التي جاﺀﺕ ﻓﻲ ﻧﺼﻬﺎ: "يعرض ﻋﺪﻡ احترام ﺃﺣﻜﺎﻡ ﻫﺬﺍ المرسوم ﺇﻟﻰ تطبيق العقوبات المن و عليها ﻓﻲ التشريع المعمول ﺑﻪ"[3].

وحتى ﻓﻲ حالة عدم الن مباشرة على العقوبات الجزائية تطبق المادة 459 ﻣﻦ قانون العقوبات تن على العقوبات الجزائية ﻟﻤﺎ تقدمه الإدارة بدعوى جزائية.

ﺝ- الشروط الشكلية

---

[1] - ﻏﻨﺎﻱ ﺭﻣﻀﺎﻥ، المرجع السابق، ص 339.

[2] - المادة 459 ﻣﻦ قانون العقوبات: 15/04 المؤرخ ﻓﻲ 10 نوفمبر 2004 ﻳﻌﺪﻝ ﻭﻳﺘﻤﻢ ... "يعاقب بغرامة ﻣﻦ 30 ﺇﻟﻰ 100 ﺩﺝ ويجوز ﺃﻥ يعاقب أيضا بالحبس لمدة 3 ﺃﻳﺎﻡ ﻋﻠﻰ الأكثر كل ﻣﻦ خالف المراسيم ﺃﻭ القرارات المتخذة قانونا ﻣﻦ طرف السلطة الإدارية ﺇﺫﺍ ﻛﺎﻧﺖ الجرائم الواردة بها غير معاقب عليها بنصوص خاصة".

[3] - الجريدة الرسمية ﻋﺪﺩ 58 الصادرة ﻓﻲ 7 ﺃﻛﺘﻮﺑﺮ 2010.

والĺǇƼƾĺ ǟƴƿ ƮƸŽ ƩŷĿ ǇƹǸǀ: ǜǨǘǀ ǛǙƸǎ يمǂǙ ǟǬǚ ǎƪǿƻǌ ǍǙǚ تلجأ ǇƼ ǞǍǂǚǇ برǂƽ ǀƼǎƾ ǍǍǎƼ ǎǇƼǚƹ مǜنية

ƼǍǜǀ ǇǏǚ ǛƼƻƳ ǉƼǎ ǍƼǎǠǍ ǍǐǨƼǟƾ ǐƼǍƶǍ ǍƴǇƼ امتنعوا اختياريا ǟǬǚ ǍǐǨƼǟƾ ǍǂǀƻƶƪƴǏǚ تنفيذǉ

ǋ ǎ ǇƼǍƷǎǀǇ: الƼتجاǉƼ الǍǙƼǂƪƼ ǉƼǍǀǍǂǍ ǚƼƽ الǍǀǍǂǍ العامة ǟƴƿ يمǂǙ اللجوء ǟƴƿ الǍǀǍǂǍ ǇƼǍƷǎ المدني

ǇƼǎƪǍǍǎƷǍǇƼ ǚƼǀƼǍǎǍ ǚƼǍǍƴƼ ǚǍǍƸǉ جزائي ǍƷǍǀǀǀ ǎǜǍǂǀ ǛƼǍƶƪƪǍ ǇƼǎƪ الǍǀǍǂǍ ǚǍǍǀƻǎƪǍ عائ

الƼزǎǍǍƴǍǍǂǍǍǍǍǎǍǍǍ (ǍǍǀǍǂǍǍ – ǍǍǎǍǍǍǍǍǍǍ) ǍǀǍǍǍǇǍǂǍ ǍǍǍǍǍǍǂǍǍ ǍǍǍǍ ǍǍǍǍǍ ǍǍǍǍǍ ǍǍǀǍǂǍ

العام بالنظر في الأعمال والقرارات الإدارية في حالة الاستعجال محددة "قرار إداري ǍǍ

ǍǍǍ ǍǍǍ ǍǍǍ ǍǍǍǍǍ ǍǍ."

ǋ ǎ ǇƼǍƷǎǀǇ: الƼتجاǉƼ الǍǙƼǂƪƼ ǉƼǍǀǍǂǍ وǍǚ إمكانية لجوء الإدارة ǍǍǍ الǍǀǍǂǍ العادي ǍǍǍǍǍǍǍǍ

حكم ǍǍǍǍ ǍǍǍ ǍǍǍǍǍ ǍǍǍǍ ǍǍǍǍǍǍǍǍǍ.

:ǍǍǍǍǍǍǍ ǋ ǎ

ǍǍ الƼتجاǉƼ الǍǙƼǂƪƼ ǉƼǍǀǍǂǍ وǍǚ إمكانية لجوء الإدارة العامة ǍǍǍ الǍǀǍǂǍ العادي الماǍǍǍ ǍǍǍǍ

ǍǍǍ ǍǍǍǍ الاعتبارية ǍǍǍ تملك حق التقاضي واللجوء ǍǍǍǍǍǍ المختص ǍǍǍǍ ǍǍǍǍ تلزم

الإدارة بالامتثال للقرارات ǍǍǍǍ.

ǍǍ لو ǍǍǍǍ جزاء الإدارة ǍǍǍǍ ǍǍǍǍ ǍǍǍ ǍǍǍǍǍ معينا بالخروج ǍǍǍ ǍǍǍ الوǍǍǍǍ

ǍǍǍ المعني بالأمر الامتثال للقرار الإداري ǍǍǍǍ ǍǍǍ يخول ǍǍǍǍǍǍ حق اللجوء للقاضي

ǍǍǍ ǍǍǍǍǍǍ حكم بالأخذ.

ǍǍǍǍ: ǍǍǍǍǍǍǍ ǍǍǍǍ الحقيقية

يا ƻ الدƥر ƥي الدعوǇ الإدارية موƻ ƥي الإدعاǅ ƥي مواجهة الإدارǈ وǉو موƻ ضعيƹ ǃǇا ǃǇا

موƻ المدعي عليǊ – الإدارǇ – الذي يخول باعتبار الامتيازات التي يتمتع بǊا المدعي عليǊ وما

يحوزǇ ǃǇا من ǃǇا ومستنداتǊ لو ǃǇا تحت يد المدعي الدƥر ǃǇا المحƥمة بǃǇا ǃǇا.

وليتمǅ ǃǇا القاضي الإدارǅ ǃǇا من تحقيق التوازن بين ǃǇا ǃǇا الخصومة ǃǇا ǃǇا ǃǇا ǃǇا ǃǇا

دورا إيجابيا لمساعدة الدƻ ǃǇا ƻ ǃǇا الضعيƻ ƥي الخصومة والتخفيƻ من ǃǇا الإعباǅ الإثباتي ǃǇا علǅ

عǃǇ الدور الذي يلعبǊ القاضي المدني حيث ǃǇا الخصومة المدنية ƻ ǃǇا بالتوازن ǃǇا ǃǇا.

وعلǅ اعتبار ǃǇا الإدارǇ ƥي معظمǊ يتم ƻ ǃǇا ƥ ǃǇا كتابية ǃǇا كتابيا: ǃǇا القرار الإدارǅ

لا يعني ǃǇا ǃǇا ǃǇا ǃǇا ǃǇا ǃǇا ǃǇا ǃǇا ǃǇا الدعوǇ الكتابية ǃǇا ǃǇا ǃǇا دور القاضي

الإدارǅ الإيجابي.

ومنǃǇا نتناول ǃǇا ǃǇا ǃǇا: الإيجابية والكتابية.

1- الخاصية الإيجابية للتحقيق

ǃǇا القاضي الإدارǅ يقدǃǇا ويديرǃǇا علǅ ǃǇا ǃǇا الدعوǇ الإدارية وعلǅ وجǊ

الخصوƻ ƥ يما يتعلق موضوع ǃǇا تنتǃǇا التحقيق حيث يلعب دورا إيجابيا ƥي مجال التحقيق

وǃǇا ǃǇا ǃǇا حيث ǃǇا ǃǇا والتحضير والتوجيǊ.

ومرد ذلك الطبيعة الموضوعية للدعوǇ الإدارية ǃǇا ǃǇا وارتباطǊا بالمصلحة العام علǅ

اعتبار ǃǇا الإدارǇ ǃǇا بتسيير المراƻ ƻ العامة والحرƥ علǅ ǃǇا المصلحة العامة ومن ناحية

ǃǇا الوضع غير المتوازن ǃǇا الدعوǇ حيث تتمتع الإدارǇ بامتيازات السلطة العامة مما

ياǃǇا من ǃǇا ǃǇا ǃǇا ƥي ǃǇا المشروعية ƥي مواجهة الدƥر ǃǇا الضعيƻ علǅ

اعتبار ƝǚƯ يƥعي خǓƨ الǚƯƬƧر ƭ ƫǓ ƭو عرƯƩ و5رƯƩǛ ويحتاƩƩ اǙƝƦ الأخير لمƓƬاƥƎ اƩƩƯي ƹǛƁƓ حاƝƬ 5ي اƥǀƦعوة والمƓƬاƥƎ 5ي عملية التحايǓ الأƥƓامة الƥليƼ علǆ ƫحة ما يƥعيƝƬ.

ويتمƹǛ الƥور الأيجابي لƩƩƯي 5ي ƥƥƨƬƝƬ علǆ ƫبيير إجراƁƓƩ التحايǓ الماƥƎ 75 مǇ اƩƩƩنوǇ رƥƦ 09/08 Ǜ للوƭƹƼ Ǔǀ مزيƥ مǇ تحايǓ لƝعالية اƩƩƯيǛ ƩƩƨبتمƥƥƹƥƨ بمزيƥ مǇ الحرية 5ي الحر‡ة 5ي ƫƨƦ المرحلة – مرحلة التحايǓ – والتي تعتبر مƫƩمة للƫƼ 5ي موƯƳ الƥعوǛǚ حتǆ Ǜ يترƩ الƥمر ‡ƫƨ الحاياة وا5Ʀ بيǇ مبارزة الخƫوم لبعƯƩƥ.

وللƥور الأيجابي- بما 5ي ƩƩƨ إيجابية الأجراƁƓƩ 5ي اƥǀƦعوة الأƥارية- ƝƩƥمية ‡بيرة 5ي تبƝǀيƧ إجراƁƓƩƥ وتاليƼ ƬƩƩƥƬƝǛƹ وƥيƯƩ يƥ‡وǇ بتم‡ƩǇ اƩƩƯي الأƥارǆ التخƫيƨ مǇ عƤƇ الأƹƁƓƩ الواƥƼ علǆ ‡اƩƥƼ المƥعي وناƩƥƝ 5ي بعƯ الأحياǇ ‡لية Ɨǆ عاتǓ المƥعي عليƝƩǛ 5اƩƩƯي الأƥارǆ يتƥخƼ بƫƯƩ مƯƩǇ وƓƼƇ التحƥير للƥعوة 5ƥƩ يلزم مƹǛ الأƥارة بتاƥيم ƓƨƩخة مǇ الارار المطعوǇ 5يƝƩ Ɨǆ المƥعي 5ي ƥوƼ جلƓة ومǇ ƫƨƯǇ ‡Ƽ ƩƬƥ التخƫيƨ مǇ ƝƨƦ العƤƇ الملاǆ علǆ ‡اƩƥƼ المƥعي 5ي اƥǀƦعوة الأƥارية.

2- اƫƨƨة الكتابية للƥƥƬƥƝǛ للتحقيق

ياوم تƩƦام إجراƁƓƩ التحايǓ 5ي الخƫومة الأƥارية علǆ مبƥƝ الأجراƁƓƩ التحريرية[1] حيث ياوم ƥƏارƮ الخƫومة بتاƥيم عرااƯƩ ومƨ‡ر‡اƬƩƯ والرƥ مƼ ƩƦتنƥاƬƩƯ وت‡وǇ جميعƬƩ ‡تابة حيث تن f الماƥƎ 14 مǇ اƩƩƩنوǇ رƥƦ 09/08 علǆ ƥǇ ت‡وǇ العريƯة ‡تابيةǛ مƼ توا5رƩƬ علǆ البياناƁ المنƫ و f عليƬƩ 5ي الماƥƎ 15 مǇ اƩƩƩنوǇ 09/08Ǜ وƥƥ ƭƯƨƩ ƫƏƩƨ جرƥƥƨƩ وƬƩ ƥǇ

---

[1] - ƦƥƳ ƦƥƳ اƨƥƦƯ! ƦƩƩƥƼƏƨ اƥƥƨƬƩ ƨƥƥƬƥƝƩ, f 344.

ƚǀو‡ƚ العريƐة موƿعة مǀ Ʒرƨ محام[1] باƚƠƌƪ ƇƅوƖة واŪƫخƭ ƒ المعنوية وƍƄǀƍ الاواƿƅ[2] ƇƏǀي

مǀ النƮƄام العام ŵ يجوز مخالƻتƌƄ وƋ ŵاƻƔƌ علƑ مخالƻتƌƄ 5Ŭ يحƃ ŬǀƮƤرƨ ŵƋ ŠƗرار ƅمام ƅƐƿƏƨ

المح‡مة بƮƂليƌƄ ƅǀƀ ƚوǀ‡ƚ المراƳ5ƓƘ ƃوية.

ƚƜرجƐ الƔƴ ƗƠة ال‡تابية ƅƆجراƇƄƘ 5ي الƄƿوƈ الاإدارية ƀƐƩ ƅǀƇبيعة ƘƤƘƅ التحايƃ ورƐƴ5 الƄƿوƈ

وƒƨرƃ ƒƈماƅƆ الƿƐƹƅ مǀ ƅƀƔƍƘ ومƔ5ƘƧ ƙƏƗƆ ƙƅƧƖƗ ƅƋƀƠƗ ƉƏƦƔ5ƚ وي‡ƍǀ مǀ ƍƀƏƌƌƖƅ ƃƉƇƅƄƋ ƅƆƈ

ƅمانة الƮƩƂ لتƚو‡ǀ تحƨ ƘƏƄ ƚرƎƫ الاي المارر وليتمǀ‡ و ƍƚƅ ǀƐƍ مǀ ŪƌŵƭƳ ƐƋƆ عليƌƄ ومحاولة ƖƔ5ي

ما جاƇ بƌƄ.

و‡ƋƏر لƗƠة ال‡تابية 5ي اƿƇƄƘجراƀŬ5منƮايا تعتبر المƌƿƔƗ ƏƀƘ ƅǀƍي وƌƏيلة للتحايƃ واƅƨƐƀŪƘ

الرƌƐƂƏƌƏية 5يƌƄŵ ولما ‡ƘƐƀ تلا المƌƿƔƗ ƏƀƘ 5ي حوزة الƀƆƃƇارة وتحƚ يƏƀƏƊ 5ƌƅƅ ƅƃƏƏƀƏƀƊ ŵواعيةƮ 5ƅƆƇƇ

مǀ ƅƋƦƄƘ يǀƉƏƒ ƅǀƌ بمرƤزƌƄƉ 5ي الƄƿوƈ وŵƚ ǀƍƅƆ ƍƏƏƯور الƀƆاإيجابي لƍƅƍƙ الاإدارƀƍ Ƒ ŵحيث ƅƍƏ مǀ

تƨƈƀƀ ƍ5ƌƑƂƍ وƍƄƀ ƍƳƎƠƆ ƍƳƎƠƆ 5ƍƀƌƄƉرƅ ƅƄƀ الاإدارة ƅƀ ƅƆƇ تلا المƌƿƔƗ ƏƀƘ التي يرƈ بƍƉƆƍ منتجة

5ي الƄƿوƈ وƯرورية ƍƀ5 ƐƳƅ ي موƍ ƀƯ الƄƿوƈ والتƌƿƔƇƏƀƘ التحايƃ وƃƀ ƐƏƀ ƅƃƉ ƙƇ ارƐ ƚƀƉ5ي

الموƍ ƀƯ.

وƚƌƉƍƌƉ ƅƆƀƃ ƌƉمية ال‡تابة 5ي ƅƆƇƇƀƏƀƏ ƍƃƏ التحايƃ والƄƿوƈ بƗƠة ƗƠة ƅƍƏƆƌƍ ƀƮƍƀƏ تمنح للإدارة ƗƠƐرƀƍ

الرƀƃ بƀƈƀƃƀ علƑ ما يوجƀƄ ƍƐƌƆ ƀƐƄƆƀƌƆ حيث تتجنƍƅ عنƐ ƀƐƀƆ ƀƏ ر المƍ5ƃƐ اجƀƃ ƌƀƃ5ƌƀ ƇƐƆƇƀ ƀƌƀ5ƌƍ

وعلƑ اعتبار ƀƍƉ ƍƇƇƃƉ ƅƇƀƃƀƃ ƀƃƀƅ الماƍƀƍمة والƅƄƀ والمƅƀƃƀƀ ƀƌ التي ƍƀƀƏ ƀƋƀƃ ƀƋƀƃ ƍƃƉمانة ƏƃƏƍ ƍƃƌƍƃƀ المح‡مة ƍƀƏ

ƍƆƀƍ ƀƋ ƀƍƃ بمعنƑ محررƌƅ ƍƃƆƀƃ ƍƃƏƀƇƀƏ ƀƅ ƀƋƀƍƀƍƀ ƀƆƀƃ يخƃ علƑ الخƌƄ ƀƃƀ ƃƀƀƃ ƍƃƀƃ ƀƅ ƀƄƀƀ ƀƃƍƃƃ ƀƀƄƀƀ

[1] ƀƃƀƃ 815 ƀƃƀ ƀƃƀƃƀƃ ƀƃƀƀ 09/08.

[2] ƀƃƀƃ 827 ƀƃƀ ƀƃƀƃ: "ƀƃƀƃ ƀƃƀƀ ƀƃƀƃ ƀƃƀƃ ƀƃƀƃƀƃ ƀƃƀƃƀƃ ƀƃƀ ƀƃƀƃƀƃ"

ﻣار المحﻬمة للحﻄوﻭ ﻋﻠﻰ ﻧﻘﻞ ﺗﺎﻻ الوﺛﺎﻕ ﻭﻧما ﻳتم تبلﻴﻐﻬﻢ ﺑﻬﻢ بواﺳﻄﺔ ﺃمانة الﻀﺒﻂ ﺃﻭ ﻋﻦ ﻃرﻳﻖ محﻀر ﻗﻀاﺋﻲ[1]. حﻴث تبلﻎ جمﻴﻊ الوﺛاﻕ وحتﻰ الﺃعماﻝ الﺇجراﺋﻴﺔ ﺇﻟﻰ الﺃﻃراﻑ ﻋﻦ ﻃرﻳﻖ ﺃمانة الﻀﺒﻂ وتحﺖ ﺇﺷراﻑ الﻘاﺿﻲ المارر ﺇﻟﻰ يعينﻪ رﺋﻴﺲ تﺸﻬﻴلة الحﻜم.

ﻭ تﻌتﺒر ﻛتابة الﻀﺒﻂ ﻋﻤلﻴﺔ ﺗﺒﻠﻴغ ﻋمﻠﻴا ﻋﻦ خﻼﻝ ﻭﺃﻣﻬﺎﻥ التحاﻳﻖ ﻭ المﻬاﻡ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻄرﻑ

الخبير بمجرد اختتام خبرته ﻳﻘوﻡ بتارير ﻋﻦ ﻧتاﺋﺞ النتاﺋﺞ التي ﺗوﺻﻞ ﺇﻟﻴﻬا تجعل ﻋﻦ مهمة الﻘاﺿﻲ

ﺗﻔﺴﺮ ﺍﻟﻤﻬﻤة والحﻜم ﺍﻟﻤﻄﺮ ﻋﻨد ﺗﻔﺴﺮ ﻋﻨﺎﺻﺮ الﺃدلة حيث يمنح الﺃخير ﻗﻴﻤﺔ ﺗﻘﺪﻳﺮﻳﺔ للﻘراﺋﻦ المعمالة

والواﻗﻌية والواﻗﻌية لﻤﻨاﻗﺸﺔ الﺪعوى ﻭﺇﻇﻬﺎﺭ ﻋﻦ حيثيات ما ﺗﻀﻤﻨﻪ ﻋﻦ ﺗﻘﺪﻳﻤﻬﺎ ووﺛﺎﺋﻖ وتارير للخبرة

ولجميع النتاﺋﺞ المترتبة ﻋﻦ ﺇﻓﺎﺩﺍﺕ بتجرﻳﺎﺕ التحاﻳﻖ بما ﻓﻲ ﺫﻟﻚ المحﺎﺿﺮ الم‍توبة ﺗﻔﻴﺪ ﺍﻟﻘﻮﻝ ﻋﻨﺪ

بحاجة ﺇﻟﻰ الﺇعتماد ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻤﺬﻛرة ﻷﻧﺘﺮﺟاﻉ ما ﻳﻘﺮ ﻋﻦ ﺗﻔﺎﺻﻴﻞ ﺩﻭﻥ ﺍﻟﻨﺘﺎﺋﺞ الجلﺴﺔ.

المطلب الثاني: مﻔﻬﻮﻡ الﺤﻖ ﻓﻲ ﺍﻟﺘﺤﻘﻴﻖ

ﻭﻫﻮ ﻗﻴﺎﻡ ﺍﻟﺤﻜم ﻓﻲ الحﻖ الﻌاﻣﺔ الﺘﻲ ﺗﻘﻮﻡ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺼﺤﺔ ما ﻳﺪﻋﻴﻪ ﻭﺍﺛﺒاته ﺃﻣﺎﻡ الﻘاﺿﻲ بالطرﻕ التي

ﻳﺠﻴﺰﻫﺎ الﻘاﻧﻮﻥ للمدﻋﻲ ﻋﻦ ﺣﻖ ﻋﻦ ﻳﻘوﻡ جميع ما ﻋﻨدﻩ ﻋﻦ ﺃﺩﻟﺔ ﻳﻘﺪﻣﻬﺎ ﺑﻬﺎ الﻘانونﻴﺔ ﻹﺛﺒات ما

ﻳﺪﻋﻴﻪ وللمدﻋﻰ ﻋﻠﻴﻪ الحﻖ ﻓﻲ الرد والنﻔﻲ[3].

الفرع الأول: حق التحقيق ﻓﻲ ﺍﻟﻌﻤﻞ

ووﻓﻘا لمبدأ "الﺃﺻﻞ براءة الذمة" وعلى ﻋﻦ الﻤﺪعى ﺇﺛﺒات ما ﻳﺪﻋﻴﻪ ﻭﻫﻮ ﺻﺤﺔ ﺍﻟﻤﺪﻋﻲ

وعلى ﺍﻟﻤﺪﻋﻲ ﻋﻦ المدﻋﻲ ﻓﻲ الخصومة الإدارية يدﻋﻲ خﻼﻑ الﻈﺎﻫﺮ ﻋﻠﻴﻪ الالتزام بتﻘﺪﻳﻢ ﺻﺤﺔ

---

[1] - الﻤﻮاد 838، 839، 840، 841 ﻣﻦ الﻘاﻧﻮﻥ رقم 09/08 الﻤﺘﻀﻤﻦ ﻗﺎﻧﻮﻥ الإجراءات المدنية و الإدارية.

[2] - الﻤﺎدة 138 ﻣﻦ الﻘاﻧﻮﻥ رقم 09/08.

[3] - ﻣﺤﻤﺪ ﺣﺴﻴﻦ ﻣﻨﺼﻮﺭ، الﻤﺮﺟﻊ الﺴﺎﺑﻖ، ص 19.

ĥعواĵĥ ǇĶĹ الĥمعي عليǇ يجĥ ǆĮĵǇ ĺماĶ الاĿاي يعǃĥ الĥمعي ĭ ونĬǇǈĺĶ ĺماĶ الاĿاĹĺ ĹǇ ĶǇĹ ĺǃĦالخير ĬǇǈĺ ĭ ĵاĿ ǀ عĸĺĕĭ ĸĵĹ ĬĶ ĺǃ.

والواĵĥ ǇĶ تحĥĵĥ ǇĶ يتحمǃ عĸĺĕĭ ĸĵĹ ǃĸĺميه بالǄĦة ǇĶ الناحية العملية ĵتحĥĵĥ الخĬم ĺǇĵ ĺǇĺ ĭ عليǇ العĸĺĕ ĵحĥĥ ǇĶ يحĬم ĬالحǇ ĵي الĥعوǎ ĺǇĶ لم يتمĶ ǇĶ ĬĹ الخير ǇĶ ĵĥمة.[1] الĥليǃ عĭ ما يĥعيǇ.

ǇĶ التوازĶ ĸĵاĥ بيĶ ǇĶ ĶǈĵĶ الخĬومة الĦĥاريةĵ جزǇĶ ĶǇĵ الĦĥارة ĬĶǈĥĭ عليǇĶ – البا – ĶǈĵĶ Ĺ ĵ ĸĵĶ ǇĶ النزاĸ لحĬم ĺĹǃ ربما Ķĺĭ Ķĺĵĥĺ ĵتحوز ǇĶ اĶتيازاĶ ĥĵĥĥ Ķĺĵĭ الاĿاي ĬĹǈĺ ĥĵĥمعي (الĥĶĥ ĭبيعيا ǇĶ ĵ معنويا) ĭ ĺĹ ĺǇĶماĶ ما تملĭ ĬĶ الĦĥارة ǇĶ ĥĺلة ĥĵĶ ǇĶ ĭمĥĶĭ Ķĵ ĭĶĺ ĺĹĥ المتنĶ ĵĭ ĵĺاعيةĶ ǇĶ ĭĵĺ عملية التحاياĶ ĵالĦĥارة بموĸĹǈ ĭ ǇĶ ĵĵĺ ĺĹĥ المتنĶ ĵĭ ĵĺاعيةĶ ربما ĵي بعĸ الĦحياǇĶ تتعنĶ ĺĵǇ لنا تبرز ǇĶمية الĥور الĦيجابي للاĿاي ĵي الخĬومة الĦĥارية.

ǇĶ Ķĵ Ķĺĭ ĸĵĹ عĭ ǇĶ ĺعĥ يجĥ مبرراĶ ĵي الĦعتراĸ بĬحة الĦمر الواĥĵ واحترام الوĸĵĶĹĥ ĵبراĥĵ الĥمة ĵ ĺĹ عĸĺĕ ĭ ĹǇĶ يĵ عĭ المĥعي ĵĵĶ يعني Ķ ǇĶ عĭ ĵĶĵĵ الخير الĦتياĶ ĭĵĺ ĵليĥ ĵبالĶ Ķĵ ما احتاĶ المĥعي عليǇ ببعĸ الوĵĥĶ ĵĵĶ عĸĺĕ ĭ ĺĹ عĭ عاتĶĭ.

ĥ يرǎ ĭĵĦĺ لحĵĶ ĺĭĥĵ ملويا بǇĶ: النتيجة الوحيĥة لمبĥĵ ĺĹ ĭĵĦĺ عĭ الĥمعي ǇĶ الحĵĥ عĭ ĺǃ ĵĥعĭĶ الĥمعي ĬĹ تبيĶ ǇĶ ĵĥĥ لم تĭĶ بĬĥة ĭĵĥية.[2]

---

[1] - ĥĸĬĥ ĥĥĶĥ ĵĥĦĵ ĥĵĶĥĥ ĥĵĥĥĥ ĵ 37.

[2] - ĥĸĬĥ ĥĥĶ ĺĵĥ ĥĥĶĥĥ ĵĥĦĵĥ ĥĵĥĥ ĭĦ ĥĵĥĥĥĥĥ ĥĵĥĥĥĥĥ ĥĵĥĥĥ ĵ 69.

[illegible] خطورة كبيرة على المدعي [illegible] الخير [illegible] يتم [illegible] جم [illegible]

العناصر الضرورية لتكوين قناعة القاضي [illegible] ينحصر تقديرها على تقديرها في الخصومة [illegible]

[illegible] معي ومدعى عليه تتعلق [illegible] يتعاون معا [illegible] [illegible] لم

يتعلق [illegible] الضرورية لكونها ملزمة بتطبيقها.

وتعد [illegible] تختلف [illegible] نزاع [illegible] نزاع:

[illegible] عادة تجاوز السلطة [illegible] على [illegible] يتعاون [illegible] في

مجال التحكيم [illegible] على [illegible] الغير بالنسبة للقرار الإداري ومدى [illegible] عليه [illegible] وجود

[illegible] مع [illegible] عدم المشروعية والقرار المطعون فيه [illegible] للقرار المطعون فيه [illegible]

نظرا [illegible] المتعلقة بالجلسة [illegible] عليه [illegible] تكون [illegible] عن مدى العناصر اللازمة [illegible]

مجتمعة قانونا[1] ولا في الحالة العناصر الوحيدة التي يتم جمعها [illegible] في المتعلقة بالنشاط

الخارجي للإدارة [illegible] القرار لها فيما يتعلق بالمركز الداخلي للإدارة [illegible] لم [illegible]

المحتج [illegible] أمام القاضي الإداري.

و ليتم المدعي [illegible] جمع [illegible] العناصر القانونية [illegible] عليه [illegible] يتم [illegible]

العناصر الداخلية للإدارة [illegible] على اعتبار [illegible] الإدارة [illegible]

القرار والمدعي [illegible] المدعي [illegible] كبيرا [illegible] ودور النظام الداخلي [illegible] و رعة

[illegible] زام [illegible] الإدارية [illegible] مما القاضي [illegible] في جمع [illegible] على المدعي [illegible]

[illegible] على القرار الإدارية [illegible] نتيجة الدور الإيجابي للقاضي حيث يمكن

[1] - [illegible] ص 83.

ǁƢƸƢ للتوازن بين ǁƢƸ ƧƽƨǷ في الخ ومة و ƢǼǿ ما ƿƢǻ عليه المادة 819 في ƨǿƾǟƢǬǳا الثانية من اǁƢǼǫلو

رقم 09/08.

وǿƢǼ الأمر لا نجد ƨǯƢǨƸŭ في ƨƦǟƢǫ الاǁƾŴ ƧƾƷاǿƢƸǯ ǾƦǸǴƟ ƿƢǫ ǂƿ الارار الأǻƾƸǠ Ʀ ƾŹǂ ǾǯƢƸǫƦǁǁ

عƨƢǳ بين الأƿǂƿ والأƿƢǷǁƢǁ والعƨǳƢǯƿ تƦƸǼǳ عملية تجميع العناǁ ƽ ر القانونية من ƾǯƢǳ ƨǷƾǬǸǳا الأƾǳƢǬǼǳƢ

لعƦ المقǴǟ Ʀ ƨǴǬƦƸ الوƦǳƢǫ القانونية التي يترتب على ƿƢǷǴǫ الأƾǴǫ القانونية المتنازع عليها الأƿƾǸǴǳ ǾƦƦƸ

ǂǸƸƿƢǻ ماƦǫƦǳ او تƽر ƽƿƾ وƽǸǫƢǟ ƾƦǳ قانونية قابلة على ر ƾƦǳƢǫ ƦǳƢǫƦǳ ƾǫ يلزم ƾǳƢǫƦǳ الحد ƿ او المرǂ

القانوني ƾƦƸƿǳ الوƦǳƢǫ التي ƴǳƦǳ على ƧǁƢǸǧ ويعتبر ƽƾǳ ا مترتبا عليها ǿƢǸǫǿƢǳ و محل ƽǳƾǳƦǳƿƦ في

ƨǬǳƢǫƾǳ من ƨǬǴǫƽƦǳ المƾǳǿƢ ǳƦ عام غير ملزم بƽƾƦǳƿ القاعƽƦǳƢǳ القانونية[1].

من ƾƦǳ ƿǬǳ يتبين ƾǳƦ ǳƾƦ المقǴǫƦǳ المƽƦƦǳƢƸǳ على ƾƴǧƾǫƦǳ ǿ ƦǳƢ المƾǫƾǳ Ǵƿ ǳƦƦƦ ƽƢƸƿ عرƦǳƦ

ƽا ǳƢǳƦǳ ǳƦǳƦ ويجب عليه ƾƦ ƦǳƾǳƦǳ تƽر ǳƾǳƦ ǳƾǳƦ العناǁ ƽ ر اللازم ƦǳƦǳƦǳ ƦǳƦǳƦǳ ولƾǳ ما

الماƦǳ ƽƽƦƦǳƦǳ ƽƦǳƾǳƦǳ ǳƦǳƦǳ او عرƦǳƦǳ

1. ƦǳƦǳƦǳ ƽƢƸǳ:

ǿƾ ما ƾǳƦ على حǳƦ ƦǳƢƦǳƦǳƦ ǳƦǳƦǳƦ الخارجية ƽƦǳ[2] ƦǳƦǳ ƦǳƦǳƦǳ في ƾǳƦǳ

المرƦǳ ǳƦǳƦǳ خالية غير مƦǳƦولة بƦǳƦǳ ومƦǳ ƦǳƦǳƦǳ ǳƦǳƦǳ ƦǳƦǳ ǳƦǳƦǳ ما ƦǳƦǳ.

2. ƦǳƦǳƦǳ ƦǳƦǳ:

ƦǳƦ ƦǳƦǳ المƾǫƦǳ ƦǳƦǳ على المƾǫƦǳ عليه ƦǳƦǳ ƦǳƦǳƦǳ ƦǳƦǳ ƦǳƦǳƦǳ عرƦǳ ƦǳƦǳ

ƦǳƦǳƦǳ وƦǳƦ يتناƦǳ عƦǳ ƦǳƦǳƦǳ من ƦǳƦǳ المƾǫƦǳ ƦǳƦǳ المƾǫƦǳ عليه.

1- ƦǳƦǳƦǳ ƦǳƦǳƦǳ ƦǳƦǳƦǳ، ص 65 وما ƦǳƦǳƦǳ.

2- ƦǳƦǳƦǳ ƦǳƦǳƦǳ ƦǳƦǳƦǳ، ص 114.

3. ǚƚǀƽƧ ƥƼƴƿƧ:

Ǌو الحاǘ التي يǖتر ǕǞǓǊ ǓƽǝǗƧ بارينة Ƴǂǃǖǃ قانونية.

وǔǂ ǃǌƧǘ ǕƸƹǀǂƧ يعƥ ǎǟƽƧ بالنǀبة لما يتحملǔǊǓ ǕǟǌǆǍǃ ƧǚƸƾǓ في ƧƸǋǓǟƾ ǂǏ ǐǃǃ ǓǃǊǔǂ

المƥعي ǗƧ المƥعǖ عليǔǊ ǗƧ ǃǂǘǏǊǃ معاƼ

ǆǓǔ ǁǒƮƥ ǂƽǚ ǐƥƿǀǂƧ:

ǔǅ ǃǐƧƸƧƬ ǓǃǟƾƸƧǃ ǃǀƧǆƸǟ ǂƾǓǟƾƧǎ ǟǋƸƾ عليǎǌǖ مبƥǈ الحرية ووǌǆǔ ǂƥǔ المبƥǈ

يمǇǃ ǕǂǏ ǃǏǙǇ قاعƥǈ ǁƼǈ ǟǋƾǂƧǒƧƸƧǟ ǃǗǐ ǕǆǊǓǃ ǂǂǚ ǎǟǈƼǀǖ ǃǐǇǂǓǊ ǃǐǂƥǂƧǂǀƧ ǘƼǀƾ التي

ǃتعملǌǃǚƸƧǟ ǂƸǋǆƽǂ في ǆǂǄǅǐǃƥ ǓǟǙǌǀǂƧ عليǕǌǊǓ ǃǔǅǀǃǎ حرية ǃبيرة ǂǌǃǈǂƸǋǆƧ ǔǃǅǇǃǃǂǌǂǀƧ ǂǚǃǄǆǂƸǋǆƧ

بيǘ ǂǀǖǈǂƧǘ المختلƼة للتحاǅǈ يƥعƥ لما يǟƿƧǕǌǊ ويتوƽǈ ǘǌ ǂƥǔ ǂǌ ǂƸǟǈǂƽǂ التي بمǂǅǓǂǀƧǘ يǂǀبǘ

ǎǟǋǀƸƧƸ ǂƥǔ ǎǌǌǀƸƧǂƧ.

ويعتبر ǓǂǀƸƧǟǂ والتحاǅǈ ǊǃǐǂƧǅ معنويǕǊǚǟƧǋƾǕ التحاǅǈ ǊƿǂƧǅ معنو ǈǂǋǃ ǂǃǂǀǈǊǓǂ ǈǂǀƧ ǈǂǃ

الحرية في ǎǟǂǄǀƧ بالǃǀƧǆƸǀ الموجوƥǆ وتحƥǟǖ قيمة ǕǊǂ منزǂǊǓ ǕǃǀǊǓǃǂǃǃǚǀǘ ǆǀǆ ǈǂǀƧǂǀƧ ǘ يمǂǂ

ǆǂǀǈǀǓ ǃǌǈ ǂǀǂǌǃ ǂǀǆƧǐ ǘ التحاǅǈ المحƥƥǆ قانونا.

والƥǆǂ العامة "البينة علǎ ǒǌ ǂƥǈǂƧ ǉǊǓ المƥǀبة ǘƮƾƽ عام ǈǂǂǈ ǂǀǂǋǀƧ ǕǂƥǀƸƧǎ[1] ǉير

ǂǃǌ ǂǀǂǋǀƧ ǘǂǀǊ ǈǂǋǀƧ ǂǀǂǋǀƧ وزياǆƥǆ ǂǀǂǀƧ زياƥǆ نحو تǀير والتي ǃǀǆƥǆǀǀƧ ǈǊǌǀǀƧ في الخǚǈǃƸƥǀƽ

---

[1] - ƼƧƼ ǃǍƥǌ (ǂǀǎǟǂƧǂǀƧ ǂƾǂƥǌǀǂǇǀǀƧ) ǃǂ 1997/01/19 ǃǂ ǂǋǓǊ (ǈ.ǉ) ǃǌ ǀǂǀƥǈ ǂǀǂǀƧ ǂƧǂǀƧ ǎǀǂǀƧ ǂǀǂǃƧǀǀƧǂǀƧǀ ǂǀǂǀ ǂǀǂǀ ǂǀǂǀǂǀǀǂǀ ǂǀǂǀƧƽǀǀ ǂǀǀƧ ǂǀǀ ǂǀǀǂǀ 1997، ص 144.

و‡ǁǁǻ ǁǶǹǸƞمية ƥورǆǆ وƗƟǶǸ ǶǹƗ ƝƟجƴ ǶǹƗ ƗƞƤƥƟǂǽ المƥعي ƗƞƤǂǶǸامة اƥǷليƥ وƗƤǸǶبلاƘ Ƙ[1] وǸǶƟ ǶǹƗ بيǶǹƗ ƘƟǶƗ

اǁǁǁƳي اƤǁƗ ǶǹƗ ƝƟجƴ المحاƞƟ5ƙ علƗ التوازǶǹ بيǶǹ ƘƟǶƗƤƗرƧ والتي جاƥ بǶǹƞ الǁǁǁانوǶǹ رƤم 09/08.

ƗǂƤ: ǁǶƟǂƗ حق ǶǸƟƤ! ƬƟǂƒ ƘƟƤƟǶƗ

ƗǶǸ ƞƥǂǇƗ ǶǹƗي ǁǁ مǁǁ للƘƤƮƘمو حƛ الƞƤƮم Ɲ5ي اƘǶǸƗƤǂƘƘ وƞƤƥامة اƥǷليƥ للمƗƞƥǂعاƟƞ Ɲ5ي التحاƛي

ƞƤǶǹ الحاوƛ الماƥǂƗƘ ƞƤƤƞ ǂƤǂƘ ǁǁǁ ƗƤǶǸ Ɲ5ي حƥǁƤƞ ƘƟالتجاƘǶǸ ƗƤǁ ǁǁǁƳƟƘ وƗǶǹمǶǹ ‡ƘƘƤǶǹ لبعƳƗƤǶǹƘ

البعƳƘ Ƙ حƛ ƘƟالتجاƘǶǸ ƗƤǁ ǁǁƳƟƘ وحƛ حماية الحƛ المƥƞƞ ƗǂƟƤ بƞ[2].

5عƗǁ الƞƤƮم ƞƤƥامة اƥǷليƥ علƗ ƞƥƟǂعƤƞƥ ƞامǁǁǁ ƳƟƘ بالوƟƤǂƘ والƘǶǸǶرƛ التي يبيǶǹƞ الǁǁǁانوǶǹ

ƞ5موƥƞ Ɲ5ي التحاƛي موƥ2 ƞƥيجابي ƘƟوليƩ ƞƤǶǸ واجبا عليƞƛ حƗƟƛ بƗ ƙǶǹ وحƛ ƞǂƟƛ ƞ5ƞƤƟ ƞǶǸ يام ƥƟƞ جميƥ

المƘƤƥƗ ƘƘƟƥ والوƗǂƟƛ اƥƞرية واƥƘƟلة ƞƥƟƗتبييƞ لما يƥƞعيƞ ƥƞامǁǁǁ ƘƟƳي وليƩ ƞƥǶǸ الƘخير ƞǶǸ يمنعƞ ƞǶǹ

.ǁǁǂ

وحƛ الƞƤƮم باƘǶǸƗبلاƘ يتايƥ بƘǶǸƘث يموƥ[3]:

1: Ƙ يجوز للƞƤƮم ƘƟبلاƘ ƘǶǸ بالƘƟǶǸرƛ التي حƥƥƞƞ الǁǁǁانوƘǶǸ والƘƟيƛ‡ƞƘ ƘǶǸ التي حƥƥƞƞ Ƙ 5Ƙǁ

يجوز ƞǶǸ ƞǶǸ يايم اƥǷليƥ بالبينة بينما يجƛ ƞǶǸ يتم ǁǁǂ بال‡تابة 5عليƞƞ ƞƤƞ يتاƥم بما ƞƥƞƟ ǶǹƗ ƥƟƞلة

ومƗƞƞƞƥ ƘǶǸ ƗƥƟƘ ƥƛƥƘƟ والƘجراƘǶǸƗ التي رƗƞƥƞ الǁǁǁانوǶǹ.

2: وƘ يجوز ƞƤƥامة اƥǷليƥƘ وƗƤǸƘبلاƘ واƥعة لم تتوارƞ5 ƥƞƞƞ الƟƟرو ƘƟƛ الواجبة ƥƟƘ يجƛ ƞǶǸ ƥ‡ƞو

الواƥعة متعلاة بالƥƞعوƥ منتجة Ɲ5ي ƥƞƞƞƘالت جاƛƥƞ ƘǶǸƗبلاƘ ƥƟانونا.

---

[1] - ƘƟƥƞ ƘƟƘƞƥƞƞƞƘ (اƥƞƘƞƛƥية) ƗƞƘ 1991/01/13 ƗƘ5يةƥƞ ƘƞƘƞƞƞƞƞ و ƞƞƞƞƘƞƞ ƘƞƘ و‡ƗƘ وƘية ƞƘƞƞƞ ƞƞƞ و 173 ƞ ƞ1995 ƘƞƞƞƞƞƞƘƞƞƞ ƞƞƞƞƞƞƞ ƗƘ5ƘƘ ƗƞƞƞƞƞƞƘƞƞƞ و ƞƞƞ ƘƘ‡ƞ.

[2] - ƞƞƞحƞƞ ƞƞƞƞƞƞƞƞƘ ƞƞƞƞƞƞƞ ƞ ƞ 19.

[3] - ƞƞƞحƞƞ ƞƞƞƞƞƞƞƞ ƞ ƞ 34.

3: يبدأ ǐ لالالي الǚǖرǐ ǖǗآة تاǖير فيمة الǚǖلة التي يتاǖǖ بǖǖ المǖعي ǖǗ35 رǖ ǖǖ الوǖيلة التي اعتمǖǖ المǖعي ǖي ǖǖامة الǖليǖ ǖير ǖǗبلية ǖǖǖ يمǖر بوǖيلة ǖخرǖ تتنا ǖǖǖ ǖǖ ǖبيعة البياناǖ والوǖǖǖ ǖǚمر بخبرة تǖميلية و ǖǖǖ ما ǖǖǖ عليǖ المادǖ 141 ǖǖ الاانوǖǖ رǖǖ 09/08.

و يتبيǖǖ ǖǖǖ مرǖز الخǖوم ǖي الǖعوǖǖ واعتبارǖ مǖعيا ǖǖ مǖعǖ عليǖ ǖǖǖ يتم تحǖيǖǖ ǖǖǖ بناǖ علǖ عريǖة الǖعوǖǖ ǖǖ يمǖǖǖ للمǖعي عليǖ ǖǖǖ يǖǖǖ عارǖǖ الǖǖ علǖ الǖǖǖ الǚǖلي للمǖعي ǖيǖǖǖ المǖعǖ عليǖ مǖعيا والمǖعي مǖعǖ عليǖ.

وحǖ الخǖم ǖي الǚباǖǖ يالابلǖ واجǖ يǖǖ علǖ عاتǖ الخǖم الǚخرǖ ويتمǖǖ ǖي ǖǖǖ يعǖǖ حǖ الǚباǖǖ بتعنǖ منǖ ǖǖ ǖǖ نيǖة ويمǖǖ الواجǖ ǖǖǖ يتعǖǖ ǖي بعǖ الǚحياǖǖ علǖ الخǖم ǖǖǖ يǖǖǖ ǖǖǖǖǖ ǖي حوزتǖ لتمǖيǖ المǖعي ǖǖǖ ǖǖامة الǖليǖ علǖ الحǖ المǖعǖ ǖي الاǖية.

ǖǖǖǖ: ǖǖǖ ǖǖǖǖ الحق ǖǖ ǖǖǖǖ ǖǖǖǖ

ǖǖǖ حǖ الخǖم ǖǖǖǖ الǚعǖǖǖ ǖي ǖǖامة الǖليǖ علǖ ما يǖعيǖǖ يالابلǖ حǖ الخǖم الǚخر ǖي ǖǖǖǖ ǖǖ ما جاǖ بǖ الǚعǖǖǖ وǖǖليǖ يتاǖǖ بǖ الخǖم ǖي ǖǖǖǖ ǖǖǖǖǖ يǖوǖǖ للخǖم الǚخر الحǖ ǖي نǖاǖǖ وǖǖǖǖ ǖǖǖ ما يǖعيǖ الخǖم.

ǖǖǖ ǖǖǖ الǖليǖ المادǖ ورǖǖ رǖمية ǖǖǖ للǖǖǖ الǚخر ǖǖǖ بالتزويرǖ وǖي جميǖ الǚحواǖ يجوز للخǖم الǚخرǖ ǖǖǖ يǖǖǖ ما ǖǖ ǖǖǖ بالǖتابةǖ علǖ ǖǖǖ يǖوǖǖ ǖتابة مماǖلة وǖǖǖ لǖǖǖام المادǖ ǖي الاانوǖǖ.

و Ǌو ǅمر ǊƮǓ ȅمƢ و ǚƸƨǓ التحايǊ ǅخرǄă ǇǈǃǄǇǅاراƴǄوا ǅرارǄ ويتبيǇǇ ǇǃƢ ǁǇǃǊǋǆ ǇǇǇ

ǄƮȁ ǅƮǅيƮ ǅƮǄȅƮ ǅǊǍǇǇيǊ ǅخƮ ǇǃǊتمǇǇ ǅخƮ ǅȁخر ǅǇƢ ǇǃǊƮǍǌǊوǇǇǇ ǅخƮ Ǩحǅ ǅخƮ ǅȁ ǅƮǅيƮ ǇǅǇ

ما يǊǍعيǊǊ يǈǈǊǊ Ǩحǅ ǅخƮ ǅȁخر ƮǅǅǊǅǓ ǇƮȆ العƢƩ .

ǇǉǊǉ: ǅǊƮǅǇǊ ǍǇǇǇǇǊǍǇǇǇ ǊǍǅǅ ǇǃƮǊƽǇǊ

Ǩحǅ ǅخǅ ǆǆǇ ǅƮǅǈǆǅ ومجاǊǋǊǇǇ ǅƮǅيƮ تعتبر ǅǊǅǇǅ جوǊرية ǅǇ التاǋǇǇ ǅǄǇǇǇǇ ǇǇǇ

الحǅ ǅǆ مناǊǅǊ ǅǈǄǅǊǅ التي تǊǅǊǅ ǅǅǅǊǅǇǇ ǅǇǇǇ ǅǇǇǇǇ ǊǇǇǇ ǊǇǇ يǊǅǇǇ ǇǇǇ

عǅǊ ǅخƮ ǅǅخر لمناƮǅǇǇ وǇǇǇǇ يعني مجاǊǅǊ ǅخƮ ǅǇǇǇǇ ومǇǇǇ ǅǇǇǇ ǅǇ ǅǈǅǅǇǇ

باǄǅǅǇǇ ǅǇǇ المجاǊǅǊ ǅǇ ǅǅǇǇǇǇǇ بمعنǊ Ǩǅǅ ǅǅǇǇǇǇǇ ǅǇ مواجǅǊ ǅخƮوǅǇ ǇǅǅǇǇǇ

ǅǅǇǇǅ ǅǅ ǅǅǅǅǅǅ ǅǇ ǅǈǅǅǅ ǅǇǅ ǅǅ ǅǅǅǅ ǅǅ وǅǅǅǅ ǅǅ ǅǇǇǇ لم يتيǅر ǅǅǅǅ ǅǇǅǅǇǇ

ǅǅǅǅ ǅǅǅǅǅ عليǇǇǇ ومناǅǅǇǇ وتاǅǅǇǇ المǅǅǅǅǇǇ ǅǅǅǅǇ.[1]

و يتمǅǇǇ ǅǅǅǅ ǇǇǇ تبليǅ ǅǅǅ ǅخƮ ǅǇǇ ǅǅǅǅ ǅǅǇǇǇ ǅǇ تمǅǇǇǇǇ ǇǇǇ مناǅǅǇǇ و محاولة

ǅǇǇǇǇ ما يخاǇǇǇ ǇǇǇǇ ǇǇǇ ǅǇǇǇǇǇ ورǇǇ ǅǇ ǅمية ǇǇǇ ǅǅǇǇ ǅǅخر ǇǇǇ ǇǇǇǇ ǇǇǇ بالتزوير ǇǇ و ǇǇǇ

ǇǇǇ ǇريǇǇǇ بǇǇǇǇǇ جاز ǇǇǇǇ ǇǅǅǇǇ ǇǇǇǇ عǇǇ ǇǇǇǇǇǇǇ باريǇǇǇ ǇǇǇǇǇ ǇǇǇǇ ǇǇ ǇǇ ǇǇǇǇ ǇǇǇǇǇ.[2]

1- ǇǇǇǇǇǇ، ǇǇǇǇǇ ǇǇǇǇǇǇ، ǇǇǇǇǇǇ ǇǇǇǇ، ص 123.

2- ǇǇǇǇ ǇǇǇǇ، ǇǇǇǇǇǇ ǇǇǇǇǇ، ǇǇǇǇǇǇ ǇǇǇǇ، ص 50.

5مبƉ المواجهة يعتبر مـLJ النƯام العام ƉĬ يجوز مخالفتƌا ولƎا مـLJ ƯمـاناKƑ حاوƧ الƉƍالŸƔ

حيث يتم ýǂ اجرƇC ƥƯƑاƑ بـƮ ƔƟة وجاƎية ƾ اوC 5ي مرحلة التحƯير Ɖو 5ي المرحلة التحاياية ƏولƎ

ƯموƑ ƔاƉرƉاƉتنا 5ǔ ƾيƉƯƍƔ الƯاƑي لاختتام التحايƧ وƘƮ ƉاƑر ǂاƑ 5ي الخƮومة ما لم يتيƾ ƉرƉحƙ

الخƮوم 5رƮ ƔƑوƉƉƍǔƔ علƿ المتنƾƉاƑK المر5اة بالعراƑƑ.

وƉƙ مـLJ توا5ر عناƮ ر ƑاماLJ تحايƧ اƎƉ المبƉƉيمǂLJ بياƎƎا 5ي:

1. ƮƉƉƔƑƎƉƑƮƑ ƑƉƑƑƉ ƑƉƉƑƉƑƉƉƑ :

5يجƔ اخƯƉار ǂý ƑƉاƑ ƔƑƮƑ بوجوƉ الƉعوƉ Ɖو ƉمخاƎƎ 5يƎƎ Ɖو باعتبار الƯاƑي الƉارƿ

وƎو المƉƉƉƑ علƿ ƾتيير الƉعوƉ 5ƎƎ وƉمـLJ ياƉ مƉƉ اƉ ارتباƯ الƉعوƉ بـƮ ƾƮ ƑƉ Ɖو جƎة معينة

وبالتالي اعتبارƯا Ɖ ƉƯƑ 5ي الخƮومة ومتعلƧ بموƑƮ الƉعوƉ حيث تخƯار بتجراƉƎƑƎ ولƉƑƑƉ تبلƸ

بƎƐƑعƉƎƾK الƉعوƉ ǂما يجƔ التحاƧ مـLJ العلم الياينياƑƉبارجاK الƯاƑية المالمة 5ي مواجƎƎƎ و

Ǝ ما تنƑ عليƎƎ الماƉƉ 838 5ارƑƎƑ الƯانية مـLJ الƯانوƑ رƉƉ 09/08 علƿ ƉƎƎ "يتم التبليƸ الرƾمي

لعريƑƑ 5تتاƉƉ الƉعوƉ علƉ ƑƯƉ يرƑƑ محƯƑƑيƑƑ ويتم التبليƸ المƑƎاƑK ومƑƎاƑK الرƉ ƑƉ الوƑƉƑƉ

المر5اة بƎƎƎ الخƮوم علƉ ƑƯƉيرƑƉ ƑƯامانة الƯƑƯƑ تحƉ Kƾراƥ الƯاƑي المارر".

وƾƉ عƉم ƯخƉار ƮƉاƑ الƉعوƉبالƉعوƉ ƾƉƉƎƉ حيƉƉƮ ƑƯƉ ƑƎ ƾƎƑ ƉƉƉƑ الإجراƉƉK

وعƉم انعƉƉ الخƮومة ƉƉƉ الƉاية مـLJ الƑخƯار للخƮوم Ɖو ما يعرƥ بالتƉƑƥ ƏƎ تبييƯƑ مبƉƉ

المواجهة 5ƾƾ Ɖيتƾ ورƑ ƑƮƉƉ نزاƑ ƉƎƑƑƑƉ ƉƑƉƉƑƉƉ يتم ƯخƉار المƉعƿ عليƎƎ وƾƉ ƑƎƑ حƯروƏƉƉ

العبرƉ بتخƯارƯا بتƉƑƥ ƉƯ5وتي ƑƉƑƉƑƑƉ والƑƯƑƑ التي حƉƉƉƉƉ الƯƉانوƑ[1].

2. ƉƎƉƉƑƉƑ ƑƉƉƑƉƑƉƉƑƉƉƑ ƑƉƑƑƉ ƑƉƉƑƉƑ :

[1] - ƑƉƉƎƉƑƉ ƑƉƉƉƉƑ ƾƑƉƑ ƾƉƉ ƑƉƑƉƉƉƑ 09/08 Ʊ 30.

ويعتبر ǀǋ المǀǃǪ الجوǋǃية ǝي الخǅومة ǅǪǀاريةǓ حيث يجǄ ǃǋ يعلم ǂǋ ǀǄ خǅم بجميǀ

المتنǀǃǪ والوǀǂǃǈ التي ǀǃǀǁ ǝالǀǃǃ ǝي عملية التحايǈǓ حتǀ يعرǆ موǋǃǀǁ الخǅم اǓǋǂǃ ǀǋ ǀǎǀ

وǀيلة يعتمǋǃǀǃ ǀǀǁ اǀǃǀǁ ǀǁǀ ǀǋ ǃǀǃǪ يتاǀǃǀǁ ǀǃ ǀǃǀǁ الخǅوم يجǄ ǂǋ يعلم ǀǃ الخǅم اǓǋǂǃ ǀǎǀ يمǀǂ

ǂǋ يǀǁǀǁ اǀǃǀǁ ǀǁǀ ǀمر التحايǈ بناǀǃǀǁ ǀ علǀ ǀǃǀǃ ǀǃǀǁ ǀو ǀǃǀǃǀ لم يتǀǃǀǁ ǀǃǀǁ ǂǋǀǃǀǁ ǂǋǀǃǀǁ عليǀǃǀǁ

وǋǃǀǃ تحايǃ لمبǀǃ المواجǀǃǀǁ ومبǀǃ المǀǃاواة ǀمام اǀǃǀǁ (الماǀǃ 70 ǝارة ǀولǀ ǀǋ اǀǃǀǁ 09/08).

و ǀǃ ǀǃǀǁ المǀǃǀǁ اǀǃǀǁ ǀǃǀǃ علǀ مبǀǃ تمǀǃǀǁ ǀǃǀǁ الǀǃǀǁ ǀǋ اǀǃǀǁ ǀǋ ǂǋǀǃǀǁ علǀ

المتنǀǃǀǁ ǝي ǀǋار ǀǃǀǁ المحǀǃمة المختǅة بنǀǃǀǁ الǀǃǀǁ ǀǋǀǃǀǁ[1]:

اǀǃǀǁ اǀǃوǀǃ: الǀǃǀǁ المنǀǃورة ǀمام المحاǀǃ اǀǃǀǁ ارية و محاǀǃ اǀǃǀǁ اǀǃǀǁ ارية و يتم

ǀǃǀǁ المتنǀǃǀǁ ǀǃǀǁ بنǀǃ الǀǃǀǁ التي يتم ǀǃǀǁ ǀǃǀǁ المǀǃǀǁ و ǀǃǀǁ ǀǃǀǁ ǀǃǀǁ و حجم ǀǃǀǁ

المتنǀǃǀǁ يǀǃǀǁ ǀǃǀǁ.

اǀǃǀǁ الǀǃاني: ǀǃزم المǀǃǀǁ الǀǃǀǁ ǀǃي المحاǀǃ اǀǃǀǁ ارية ǀǃǀǁ الǀǃبيعة الخاǅة ǀǃǀǁ الǀǃǀǁ

المنǀǃورة ǀǃمامǀǃǀǁ باǀǃǀǁ علǀ المتنǀǃǀǁ الماǀǃمة ǝي الǀǃǀǁ ǝي ǀǋار المحǀǃمة و بناǀǃ علǀ ǀǃǀǁ

يǀǃǀǁ ǀǃǀǁ الǀǃǀǁ الراǀǃ ǝي ǀǃǀǁ.

3. ǀǃǀǁ ǀǃǀǁ ǀǃǀǁ ǀǃǀǁ ǀǃǀǁ ǀǃǀǁ ǀǃǀǁ ǀǃǀǁ:

بمعنǀ ǂǋ يǀǃǀǁ مجاǀǃ لǀǃǀǁ للرǀǃ علǀ ǀǃǀǁ ǀو نǀǃي ما ورǀǃ باǀǃوراǀǃ والمتنǀǃǀǁ

الماǀǃمة ǀمام اǀǃǀǁ اǀǃǀǁ وتاǀǃيم ǀǃǀǁ عليǀǃǀǁ ǀǃǀǁ ǀǃǀǁ ǀǃǀǁ المǀǃǀǁ ǀǃتابية ǀو

ǀǃǀǁ ويخǀǃر بǀǃǀǁ الǀǃǀǁ اǀǃخر ليتǀǃǀǁ ǀǃǀǁ الرǀǃ عليǀǃǀǁ.

---

[1] - Chares Debbasch et Jean- Claude Ricci ,contentieux administratif ,Paris ,edidtion dalloz,p481 et suites.

[illegible] حق [illegible] الفيو : [illegible]

[illegible] حـ الخـ[illegible]م [illegible] في المـ[illegible] في التحايـ[illegible] و[illegible]امة [illegible]لة وتا[illegible] المـ[illegible] و[illegible] المـ[illegible]

[illegible] نيما يلي: [illegible] و تتمـ[illegible] الايو[illegible] بعـ[illegible] عليـ[illegible] تـرم و[illegible]نما [illegible]

[illegible] :[illegible] التحقيق [illegible]

[illegible] حـ الخـ[illegible]م المـ[illegible] في التحايـ[illegible] و[illegible] و[illegible]امة [illegible]لة [illegible] الحـ يجـ[illegible]

[illegible] في [illegible]ار [illegible] و[illegible] القانو[illegible] [illegible]عليـ[illegible] يلتزم بالـاواعـ[illegible] القانونية [illegible] يجوز [illegible] [illegible]امة [illegible]

[illegible] بينما يجـ[illegible] يتم [illegible] تابتة [illegible] و[illegible] يمـ[illegible] يتي [illegible] لم ين [illegible] عليـ[illegible] القانو[illegible].

[illegible]

[illegible] في [illegible] الخـ[illegible]م [illegible] خـ[illegible] و[illegible] عر [illegible] الخير[illegible] لـ[illegible]و[illegible]

[illegible] علـ[illegible] الخـ[illegible]م يجـ[illegible] المتوبة [illegible] الورقة المـ[illegible] المـ[illegible] علـ[illegible] و[illegible]

و[illegible] و[illegible] عنـ[illegible] الخـ[illegible]م بـ[illegible] يتمـ[illegible] يجوز [illegible] ومـ[illegible] و بتوبيعـ[illegible] بيرا [illegible]

[illegible] يجوز [illegible] لنـ[illegible] بنـ[illegible] يمـ[illegible] [illegible]نعـ[illegible] و[illegible]

[illegible] عنـ[illegible] ورقة [illegible] و[illegible]عـ[illegible] و[illegible] مجرم [illegible]عواـ[illegible] حة علـ[illegible] الخـ[illegible]م [illegible]

[illegible] بنـ[illegible] تبـ[illegible] [illegible]ار[illegible] مجرم [illegible]و[illegible].

[illegible] يحـ[illegible] للخـ[illegible]م [illegible] علـ[illegible] مجرم [illegible]واـ[illegible] الخالـ[illegible] و علـ[illegible] و[illegible]و[illegible] و[illegible]ورا [illegible] بـ[illegible]نعـ[illegible]

بنـ[illegible] في [illegible] عـ[illegible]ريـ[illegible] حة [illegible]عـ[illegible].

[illegible]

Ů يجوز للخ Ţ م ǀŰ يŢ ƠŰŸ ƥيŰǄ لن ţ ŮŶ ǀǁ ǁŶǀǆ االعƢƥ يالبلǀǃ ǀŮŮ يجوز Ţجبار خ Ţ م

علĬ تاƥيم ƥيŰŸ ƧǇ تƢ ţ ŮŶ ǀǁŢǇ الخ Ţ م Ů يţ تƢيƥ ǀǇ ƥيŰŸ Ţ نعǀŮ لن ţ ŮŶ ǀǁǀǁ ǁ Ů يƧار بتاƥيم

ƥيŰŸ ƧǇ تƢ ţ ŮŶ ǀǁŢǄ ما ţ نتناولŮǀ بالتƢ ŢيŸ.

وƥƥ وƧǄƘ محǁمة الناƧ الم Ţ رية الماŢ وƥ ǀǁŢǀǁ االعƢƥ ǀŮŮ يجبر Ů" خ Ţ م علĬ تاƥيم

ƥيŰ يرǎ ǀŮŮ ليΣ Ƣي م Ţ لحتŮǀ ǀǁ ŮŶ حǄ ŸǇ خ Ţ م ǀŮ يحتƢŰ بوراǀǁŮ الخا Ţ ة بŮǀ وليΣ لخ Ţ مŮǀ

ǀŮ يلزمŮǀ بتاƥيم م ţ نتƥ يملǇŮ ǀǁ يريƥ ǀŮ ǀŮ يƥمǀŮ"[1].

ǀŮǀ ŰǇ ǀǁ ΣŢ ŮǁŢ Ƙمƥ عليŮǀ النŮرية والمبƥƠ ŮŸ – Ů يجوز للخ Ţ م ǀŮ يŢ ƠŰŸ ƥيŰǄ

لن ţ ŮǀŶ – ŮŶ ǀǁǇ ƘǁǇ ǁǀŮǀ االخيرة تتماŢ Ǐ مبƥƠ ŸǄ حرية اŮţ ŮŰ اŢ Ţ خ Ţ ية ŮŶ ǀǁŮŶ تŢ ƥƠ Ţ Ƣي ΣŢ

الوƥƘ باعتبارƘ ǀ ǀǁ امة وجوŢǀǁ رية.

واţ تلǀǁ Ţ ǀǁ Ţ ǀŮ مǀ ŮǀǁŮ ŰŢ يجوز ǀǁ ƥŰ ŮŢ الخ Ţ ومة ŮǀǁŮ يجبر الخ Ţ م اŮخر علĬ

تاƥيم ما تحƘ يƥǀ مǀ ŮǀǁŢ نتƥƘ ومحررƘ ات منتجة Ƣي الƥعوǎ وǀǁ ǀǁŢ Ƣي حالتيŮǀ:

الحالة اŮولĬ: ƮƺƠ ŮǇ ǇǁǄ Ǉ ǀǁŮ ǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ و ǀǁ

وǀǁ ما جاŢ بŮǀ االنون 09/08 Ů Ƣي بعŢ ţ Ţ وŢ ŮŢ ǀŮ[2].

Ƣي بعŢ اŮحوال تجيز الن Ţ و Ţ االنونية اŮحƥ الخ Ţ وم مطالبة خ Ţ مŮǀ بتاƥيم م ţ نتƥ ǀǁ وŢ ورƥة ǀŮ و

ƥيŰ منتج Ƣي الƥعوǎ ǀǁ وجƥ ǀǁ الن Ţ جاز لالاŢ ي Ţ لزام الخ Ţ م بتاƥيم ǀǁ الم ţ نتƥ الموجوƥ

1- ǀǁ ǀǁ ǀǁ Ţ الوجيŢ Ţ ǀǁ ǀǁ االدارية و ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ 2008، ص 176.

2- ǀǁ ǀǁ ǀǁ 819 ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ ǀǁ الفالة ǀǁ ǀǁ حالة ǀǁ ǀǁ ǀǁ الƥولة ǀǁ ǀǁ ǀǁ.

تحƘ يƿǲÜ ƅالمحـ‡مة ǀنا تتمتƴ بƅƊǀ ƧƾƥيƧ ƾƥيرية واƅ ƴƊعة ƅي ƭجابة ǀƿǀ اƅƊǀƴ Ƴǀƿǀ ولزام ǀƿǀ الخƹ م بتاƾƥيم

المحرراƘ التي تحƘ يƿǲ ƾ ǀ رƅ ƶ ǀƿǀ اƅƊǀƴ.

والماƹ ƾ وƾ بƿǀƿ اƅƅƅǀƿ لي ǀƿǀƅƅƅ Σ الوƴعي بالمƾƿǀوم الخا ƭ Ü ‡ǀƿǀƅƅƅ المƾني والتجار ƹ Ü

ƾ و حتƹ ƾ ƿǀƿǀ اƅجراƅ ǀƾƥ ƘƅƿǀƄ المƾنية واƾƥ ƾاريةÜ ǀنما اƅƅƅǀƿ بمƾƿǀوƴ العام وبنا ƅ عƹ ƾ ƿƅƅ ي‡ƅي ǀƿ

ي‡وǀƿ للخƹ م ƾ و حتƹ ƾ للƺير وƅياة منتجة ƅي اƾƥعوƾƥ Üƾ وƅƅ لƊ ‡ المااƾƥ 73 مǀƿ ƿƾƥ اƅجراƅƄƅƿǀƿ Ƙ

المƾنية واƾƥ ƾارية رƾƥ ƿ 09/08 المƾرƅƅ ƴ ƅي حيث "يجوز للƅƅƅ ƴ ي ǀƿ يƾƥمر باƅتخراƅƅ ƴ Ɗ نƊخة رƅمية ƾ و

ƾƥحار عاƾƥ ƴ ƅر ƅمي ƾ و عرƅي ƾ و ƾƥحار ƴƅ ƾƥ لية وƅياة محجوزة ƾƥƊ الƺير بنا ƅ عƹ ƾ ƅƊǀƴ ƾƥحƾ

الخƹ وم حتƹ ƾ ولو لم ي‡ƴ ƅ ǀƿ رƅƊ ƴƊ ƅي العاƾƥ".

ƅالخƹ م ملزم بتاƾƥيم ǀƿǀƿ الوƾ ƅƥƏ ƿ الجƅƿǀƿ Ƙ اƅƅƅƾ ƅƥيƥ عنƾ ƾƥƅƥ ƴƅ Ƈƾ اƅتعماǀƿƾ ƅ ƴ ƾ ƅ ƴ ƾ ƅ Ɗ ƅ ǀƿ

اƾƥماƾ ƾ ƿƾ اƅ ƾƾ اƅ ƅبƅƿǀ ƿ ǀƿǀƿ اƅوراƥ ƿ تƹ ƿتم ƥ ƿ عƹ ƾ ƿ معلوما ƘƄ وبيانا ƘƄ رƅمية يمƾ ƿ ƾ ƿ ƾ ƿǀ منتجة

ƅƅ ويجƾ ƿ ƾ ƿ ƾ ƿ ƿǀ منتجة ƅي اƾƥعوƾƥ ƿ ƿƾ وتƾ ƅƾ ƅي ƾ ƿ ƿǀ ƾƥناعة اƅƅƅ ƴ ي.

الحالة الƄƄيƄة: ƾƥƾ ƿƾƥ ƾƥحƾƥ ƿƾƥƾƥ ƾƥ ƾƥ ƾƥ ƾƥ ƿ ƾƥ ƿ ƾ ƿ ƿ ƿ ƾ ƿ ƿ ƿ

ƅي ǀƿǀ الحالة يعتبر المحرر ƾ و المƾ ƅ تنƾ ƿ مƹ ترƾ ƿ بيƾ ƿ ƿ ƿǀƿ وخƹ مƾ ƿ Ü ƿ ƿǀƿ ƾ ƾ يحرر لمƹ لحة

الخƹ ميƾ ƿ معا ƾ و مبينا ƾ ƿ لتزاماتƾ ƿ وحاو ƾ ƿ المتباƾƥ لة بينƾ ƿ وم ƾ ƿ مƾ ƿ لة ǀƿǀ العاƾƥ ƾ ƿ ƾ ƿ ƹ ر

اƹ ƿ ƿ ƿ ي‡وƾ ƿ بيƾ ƿ ƾ ƾ ƿ ƾ ارة والرƅƊ ƾ ƿ "ƾ ƿ ƿ ƾ ƿ ƾ ƿ ƿ بيعيا ƾ و معنويا" ƾ ƿ ƿ ƾ ƿ ƾ خƾ مة معينة لتƾ ƿ ƿ ƿ يير

المرƅ ƿ العامÜ وƅي حالة ƾ ƿ ƾ ƾ الƾ رƅ ƾ ƿ ƾ ƿ ƿ ƾ ƿ ƾ ƿ ƾ ƿ ƾ ƿ الخر بƾ مر مƾ ƿ

اƅƅƅ ƴ ي بتاƾƥيم ƾ ƿ ƾ ƿ ƾ ƿ ƾ ƿ العاƾ ƿ والعلة ƅي ƾ ƿ ƾ ƿ ƾ ƿ المƾ ƿ ƾ ƿ ƾ ƿ ƾ معلوما ƘƄ متعلƾƿ ƾƿ

وحƾ ƿ ƿ وƾ ƿ نما ƾ ƿ و ƾ ƿ ƾ ƿ ƾ التزاما ƘƄ وحاوƾ ƿ متباƾ لة بيƾ الخƾ ميƾ ƿ.

ولǇيƌ اǗارار اǓƙاƥرƋ Ǘ ǆƽو ƥرار Ɗ ƛƤار ǅƿ جƾǆƗ اƥارية ليمΣ مرǄز ƽاǆوني للمخاƫƯǅ بǓǆǐ

Ƥواǃ Ƣƛاǃ وƙ Ǝƹǌاǃ وƙ تعƥƿǐ مرǄز ƽاǆونيǓ ƞƓƽƘرƤ عنƥ لجواǃǌ ǅƽǋ اǗǇ Ǉƫƙǃ ملزم بتاƥيم ǆƌخة عǅƿ

اǗارار المƊعوǅƿ ǓǐǆƘƿ واǇ اعتبار ǅƿƞ خƊمǆ اƥارƧ ǉǌƾ رƘ Ǉƿتاƥيم ǉƫǆǌ النǆخة وǉǌǆا يǙǋƾر الƥور

اǗيجابي لƽاǆي اǓƙاƥرƇ بحيث يƾمر اƥاƙرة بتاƥيم ǆƌخة عǅƿ اǗارار محل ǆƊعƽǅƿ.

الحاǂاǃ الƙاǆيةƫ :ǂǏǃ ǃƽƘǆا Ǉيƙ ƢǅƿƢǆ حاǂƢǆ ǆǓƽǆ Ǝƹƽ ƥǀƹاƝǉƥوǋ

وƽƥ الǆƌ ƥتنم الخƊ ƞي الƥعواǅƿ ƞ ƥƞǇ المحرر KƥƘǋ ǅƿ ǅƿ ǈƥيƽǆ ƞمة المحǇƽ ǉƫǆا يǖƙ ǎعǇ ǈƿǆƙ جعǎ

منǈǆ ǆƽي يمǅƾ اǗحتجاǈǆ ǃبƊ ǈالحǇƽƞ ولǇيƌ عليǈ[1].

وعǇ ǉƫǆا اǓƿǆƞ جاǂƘK الماƥƞة 70 لتلزم الخƊم بتاƥيم المǆتƥ الǆƇƾ بƯ ǈوǓ ǈƞي الƥعواƢǓ

حيث ǆƙ Σ ǅƽيǈ منǆƽاي ǅƿ يǆتƥ ƞحƥ الخƊوم ǈǇƽ محررK ووƜƸƞƥ معينة لƥعƥǆ ǎƙعǈƿتǇƽ ƥوǅƿ ǅƿ

يǉƥƾǌ ǈǇƽ المحƇمة للتحايƽǅƿ ƜƊ حة ما يƥعيǈ.

ƞƿǓ الǆƌ ƥتنم الخƊ ƞƽ ǈǇƽ المحرر ƞǓي ƙǇ مرحلة مǅƿ مراحل الخƊومة Ǔ لخƊمǆ ǈالحƜ ƞǓي ǅƿ

يƮǍƿ وǅƽزاǆ ǈملزم بتاƥيم ǉƫǆا المǆتƥǓ والǆƌ ƥتنم الخƊ ƞƽ ǈǇƽ المحرر ǉƫǆا ƙمام المحƇمة ƞوǎ ƥرجة ƞǓيǅƿ

لخƊمǈ ƞǓي حالة اǓƿƽƢƙƢ المƮالبة بتاƥيم ǉƫǆا المǆتƥ ƙمام مجلΣ الƥولة حيث تن f الماƥƞة 70

الƥارة الƙانية مǅƿ اǗƽانوǅƿ رƽم 09/08 عǎƇ ǆƽ "ǓǈƥƿيƮرƫ ƽ الخƊ ƞƽ ǆǓي مرحلة اǓƿƽƢƙƢ

باǓƙوراƜ الموƥعة ƞǓي مƢ الƥعواƞ بالƥرجة اǓƙولǙ ǎير ƽ ǆƽيجوز لƾ ǎƽرƢ ƽƮلبǈƿ".

وƞǓي ƞǇ حالة مǅƿ ǉƫǆا الحاǂǓƽ Kǃ التي يجوز ƽيǈƿ ǆ ƽǆزام الخƊم بتاƥيم مǆتƥ تحǆ Kيƥ ƉاƽƊǌ ǎ

ƞǓي Ʈǆ ƽǆزام الخƊم بتاƥيم المǆتƥ يتعلƜ بوƽǆǎƸ التحايƜ ووجƞƥǈ اǓƽǆǍƙK وǈǆ بǈƽǆ متروا لتاƥير

---

[1] - ƙǆƹǉ ƞǇƙǆƞ اǙƥƤǆ ƞǙƸƛƽ ص 196.

اللاǅي ǊǇǈ يرǅǊ ǊǇǈ ǇǊǉ تبيǇǈ عǇǈ ǊǇǉ ǊǇǉ وعǇǈ ǊǇǉ للǅǇ ǅي موǅǊ اللǇعوǅ ǅǇ و ǇǊǉ ǇǊǉ

ǅǇǈǇǉ ǅǇǈ ǅǇǈ ǅǇǈ ǅخرǅ ǅǇǈ ǅǇǈ ǅǇǈ.

والǇǈ ǅي ǇǈǊǉ الǇǉǈ ǅ يǇǈ ǅ ǅǇǈ ǅǇǈ ǅǇǈ ǅور الحǇǈ النǇǈ المنǇǈي للǅ ومة و ǇǈǊǉ

بالǅǊرورة ينǅǇي تǅبيǅ تǇǈ الǇǈ ǅǇǈ ǅǇǈ معǅ ǅǇǈ و ǅǇǈ ǅǇǈ ǅتالة لتǇǈ الǇǈ ǅǇǈ والعǇǈ

ǅي ǇǈǊǉ و ǇǈǊǉ رǅبة المǅ ǅي التخǅيǅ ǅǇǈ العǇǈ الǇǈ علǅ ǇǈǊǉ اللاǅي وعǇǈ ǇǈǊǉ ǅǇǈ الǇǈ

التي يǅǇǈ ǇǈǊǉ بمناǅبة مباǅǇǈ للتحايǅ ǅي الǅ ومة الǇǈاريةǇǈ ǅǇǈ ǅ يǇǈ ǇǈǊǉ ǅ بعǇǈ

ǅǇǈور الحǇǈ النǇǈي.

ǅǇǈ ǅǇǈ: ǅǇǈ ǅǇǈ ǅǇǈ للتحقيق

ǇǈǊ الǅǇǈار الǅجراǅي ǅǇǈ اللاǅي ǅي التحايǅ ينحǅر باǅǇǈ علǅ الǅجراǇǈ الوارǇǈ

ǅي ǅانوǇǈ الǅجراǇǈ المǅنية والǅǇǈارية 09/08 ǅǇǈ الǅجراǅي و مجموعة ǅجراǇǈ التاǇǈ

التي وǅǇǈ المǅ الجزاǅ لتنǅيم الخǅ ومة الǅǇǈارية وتوǅǇǈ ǅǇǈ وتحǅǇǈ ǅǇǈ ǅǇǈ

وما يǅǇǈ منا ǅǇǈ ǅǇǈ تǇǈ التي يتمتǅ بǅǇǈ ǅǇǈ مرحلة التحايǅ.

ǅǇǈ الأول: الوǅǇǈ ǅǇǈ ǅǇǈ ǅǇǈ ǅǇǈ التحقيق

بماǅǇǈ ǅ الǅور الǅيجابي للاǅي الǅǇǈار ǅ والǇǈ ǅ يعǅ ǅ ǇǈǊǉ ǅ تحايǅ العǇǈالة وتحايǅ التوازǇǈ

بيǇǈ ǅرǅي الخǅ ومة ǅ ǅيلجة اللاǅي ǅǇǈ الوǅ ǅǇǈ العامة للتحايǅ حاǅ ǅيامǇǈ بǅǇǈ ǅǇǈ الǇǈعوǅ الǅǇǈارية

والتحايǅ ǅǇǈ.

ǅǇǈ الأول: التكليǅ ǅǇǈ ǅǇǈ ǅǇǈ

تعتبر ǀǰǞǊ الوǇيلة المخولة للاǓاǁي ومالǋ ǈمǋ ǈاǃǃǊ ǈǓ ǁي ǊǞǰǝǡǊǠ ǈمǋ العǊǸمالƘ الرǂǍǇية المميزة للǁور اǃيجابي للاǓاǁي اǃǁاراǓ ǐ حيث تعتبر الميزة اǃǇاǇية للاǓاǁ ǐƘاراǃǁاǓ ǐ تحايلا لǀعالية الرǀابة عǂ ǀǁمبǀ المǓروعية[1].

واǃǓǂ ǁي ǋǁǊ عǁƗاǃǃƘ ǊƗǊ عǊǋ ǗǊǜǡ المǁعيǓ ǁ ǃǍ ǋǁǊ اǃǀǂǊǝǊ اǃǓǂǁ ǁي المنازعاƘ اǃǁارية ǃ يǇتايم بالنǍǗ ǐǍ ǋǁǊ اǃǁارة ǁي ǆǂǊǃحياǋǊ اǃǋǁ ǁي مǋǈ ǊǓǁǁ ǊǀǁǍ عǊǋ ǁي ǊǕ ǁي ǊǈǋǇǝ المǇتǋǁƘ التي يǓǇǊǄǍǁǊ ǊǀǁǍ عǁ ǁورǀ ǁ ǁي موǁǓǃǁ الǀعوǁǃ ǁ وعǊǋ اعتبار ǋǁǊ ǀǞǊǊ المǇتǋǁƘ ǊǞǊǊ اǃǃ الحاǇم ǁي المنازعاǃ Ƙ ǊǋǈǊ ǈمǋ المباǁǂ المǇتارة اليوم ǁي الاǓاǁ ǐƘاراǃǁاǃǂ ǊǋǈǊ اǃǁاǓǁي ǊǈǊ ǋǁǊ اǃǀ ǈǁا ǁǃǎǁǁ ǊǋǁǓǊǝ ǁي ǊǀǓǁǀǊǈǃ ǁي ǁǀ ǁǁ ǁǀǁǀ ǁǁ ǁǁ ǁǀ ǁǀ ǁǀ ǁǁ[2] ǊǈǊ ǊǓǋ ǈمǀ ǈǋǓǋ ǁانونا و ǀǓǂǁǁ و ǁǋǋǃ.

1- الǁǋǁǇǁ:

وǀǀǁ ǈ ǁ المǂǁǁ ǁ الجزاǃǁǂ ǁ ǁǂراحة ǁي الماǁǀ 844 ǁي ǁǃǁǂǊǋǊǋǃǁ الثانية عǋǊ ǋǁǊ: "يعيǈ رǇǀǁǁ ǋǁǊ ǋǍǁǓǁ الحǀǁǀيلة الاǓاǁي المارر ǁǃ يحǀǀ بناǃǁ عǋǊ ǁǃǁروǃ الاǓاǁيǃǁ اǃجǁ الممنوǁ للǂǁǁوم ǈمǋǊ ǁǃǁǃ ǁǁǀǀ ǁǃǀǀ ǁǂǁǂǃǁ ǁǁǀ ǁǁǀ ǁǁ ǁǃǀǀǁ ǁǁǀǁ ǁǃǀ ǁǀǁǃǋǁ ǁǃǁǀǃ ǁǀ ǋǁǊ ǁǃǃǁǋ ǈمǋ ǁǃǋǁǊǀǋ الǁǂǁوم ǁǀǁ مǇتǀǁ وǀية وǁياة تǀǁǀǀ ǁي ǁǀǁ النزاǁ".

ǃǀ يمǁǋǃ تǁبيǀǁ مبǁǁǁ "البينة عǋǊ ǈمǋ اǀǁǁǁ" ǁي اǃǁǁانوǋǊ اǃǁǁاǁǁǁ وعǋǊ المنازعاƘ اǃǁǁارية تǁǁرار لǂǁǁ وǂǁǁيتǊǋǁǃ ǃǀ يمǁǋǊ تǁبيǀǁǋ عǋǊ وجǋǁǋ المǁǁǀǁ.

1- ǁǁǀǁǁ 844 ǁǁǁǀǁǁ ǁǁǀǁǁǁ ǁǀǁǁǁǁǁ ǁǀ! 09/08.

2- ǁǀǁǁǀǁ! ǁǁǀǁǁǁǁ ǁǁǀǁǁǁ ǁǀǁǁǁǁǁ ǁ 1132.

وعلǓ اعتبار ǊǕ اǙǙǙي ǓǙǙǙǙǓ يمǙǙ ǙǓرا Ǚيجابيا ǙǓ يتوǙǓ تحǓير الǙعوǓ وǓǙǙǙǙǙǙ ǙǓ ǙǓǙǓǙǓ Ǔ ǙǙǙ ǓǙǙǓǙ ǙǙǙǓعيǙ بوǙǙǙǓ التحايǙ العامة Ǚو ما يǙǙǙ عليǙ "عناǓ ر ǙǙǙǙǓǓي ǙǙ الǙعوǙ ǙǓ جانǓ الخǓوǓ ǓǙǓ ǙǓǙǙǙǓǙǙ ǓǙǓ الǙعوǙǓ بتǙǙǙǓ وǙǓزام الخǓوم بتǙǙيǓǓ بعǓ المǙǓǙǙǙǙ والǙǙǙǓ التي يǙǙǓ لزومǙǙ لتǙǙوǙǓ عايǙǙǙǙǓ واǙǓǙناعǙǓ.

ǙǙ ǙǙǙǙǙ العامة ǙǙ ǙǙǙǙǓǓي والتحايǙǓ ǙǓǙ الخǓم Ǔ يجبر علǓ تǙǙيم ǙǙǙǙǓ ǓǙǓ ǙǙǙǙ ǙǓ ǙǓǙ ǓǙǙ ǓǙǙǙǓǓǓ ǓǙǙǙǙǓ ما جاǙǓ بǙǓ الماǙǓ 819 ǙǓ اǙǙǙنوǓǙ 08/ 09 و التي تن ǙǓ علǓ ǙǙǙǓ:
"يجǓ ǓǙǓ يرǙǓ ǙǓ العريǓǙ الرامية ǓǓǓ ǙǓǙǙǙ Ǚو تǙǙير Ǚو تǙǙǙǙير ǙǓǙ ǙǓǙǓروعية اǙǙرار اǙǓǙǙǓǓ ǓǙǓ تحǓǙ ǓǙǙǓǙǙ عǓǙ اǙبوǓǓ اǙǙرار اǙǓǙǙǓǓ المǙعوǙǓ ǙǙǓ ما لم يوجǙ مانǓ مبرر".
حيث Ǚلزم المǓرǓ الجزاǙرǓ المتǙǙǙي المǙǙعي ǙǓ يرǙǓ عريǓǙǙǙǙ الرامية ǙǓǓ ǓǓǙǙǙ وتǙǙǙير Ǚو تǙǙǙير ǙǓǙروعية اǙǙرار اǙǓǙǙǓǓ ǙǙǙǓǙ علǓ اǙǙرار المǙعوǙǓ ǙǙǙǓ ǓǓǓ ǙǓǙǓ اǙخير يǙǙǙǓǓ ǙǙ تǙǙوǙǓ
ǙǙناعة اǙǙǙǙي ǓǙǙǙǙعي يǙǓ موǙǓ ǙǙǓǓ ǙǙ مواجǙǙǙǓ اǙǙǙǙǓ ǙǙǙ اǙǙǓǙǓǙ العامةǓ وǙǙǙǓ وǙنا يتجǙǓ الǙور اǙجراǙي لǙǙǙǙǓǓي حيث ǙǙ ǙǙǓ يوجǙǙ Ǚوامر لǙǙǙǓǙǓǓ وǙلزامǙǙǙ بتǙǙيم ǓǓǓǓǙ عǓ اǙǙرار المǙعوǙǓ ǙǙǙǓ ǙǙ ǙوǓ جǙǙǓ.

ǓǙǓǙǓǓ الخǓومة ملزموǙǓ بتǙǙيم المǙǙǙǙǙǙ التي تحǙǙ ǙǙǙǓǙǙ والتي ǙǓ ǙǓǙǓǙ وǙǓǓ ǙǓ للنزاǓǓǙعǓ ǙǓǙ ǓǓǙǓǓ ǙǓǓǓ المǙǓǙǙǙǙ منتجة ǙǙ الǙعوǙǓ وعلǓ ǙǓǙǓي الخǓومة الخǓǓوǓ ǓǙǓǓǓ اǙوامر واǙلتزام بǙǙǙǙǙ ǙǓǙǓ ǓǓǓ غير يعتبر ǓǓوǙǓ بالعǙǓالة.

وعلǓ اعتبار ǙǙǓ اǙǙǙǓǓ ǙǙǙ الǙǓǙǙǓ ǙǙ الخǓومة ǓǓǙي معǙǙم اǙحياǙǙǙ ǙǙǙ ǙǓ تمǙǙ ǓǓǓǓǓ المǙǓǙǙǙǙ ǙǙǓǓ ǓǓǓǓ ǙǙǓǓ ǙǓ ǙǙǙ نمنǓǓ ǙǓǓǙǓ للǙǙǙǙǙي اǙǙǙǓǓǓ بتوجيǙǙ Ǚوامر لǙǙǙǓǙǓǓ ليǓ ǙǓ باǓǓ خرǙ مبǙǙǙ الǓǙǓ بيǙǙ اǙǙǓǙǙǓǓ وǙǓǙǓ ǙǙ باǓǓ ǓǙيانة مبǙǙǙ المǓروعيةǓ ǓǙǙǓ يعǙǓǓ ǙǓǙ تǙǙوǙǙ اǙǙǙǓǓǓ ǙوǙǙ اǙǙǙنوǙǙ وعلǓ اعتبار ǙǙǙ ǓǓǙǙǙǙ اǙǙǙǓǙǓ يǙǙ علǓ ǙǙǙǓǓ المتǓǓǓرر ǙǙ اǙǙرار واǙǙǙǓ

وǸ المعǍ Ǐي اƅاƿية ƅƅǛ ǊǆǇ يعني ǋ يمǇ ƅǊƆ للمحƂمة التخƼǐ للمƄاƿƆƍ ǇǊǈ ǐƂƜǇ Ɯامة اƅƼƿǐ

وƘƃƿ Ǐƛǐ اƅƼƿارة اƅمبي ǇƆ وǆ اǆƛيرǉ ƅǈƃƿ متƌ ǍƆǈƃƿǐ اƅƼƿǐ ǋƜǈ ƅƆƀƃƿ تحƘ ƅƼǐ اƅƼƿارة وحƂǈƃ.

ومتƌ ƆƌƆǈ ƅƜǐ اƅƼƿǐ يبيǇ ƆƅƼǊ اƅƼƿارة وامتنعƘ ƄƅǍƿ عƸير ƂروƿƆ عƳ ƇƆƆمƿيƼƇ يوجǊ اƅƅƾي

اƅƼƿارƌ ƅمراƌ ƆǈƇ بتƼƿيƼƇ تن ƒ الماƼƿ819 Ǐي ƏارƆǈƃ اƅƄانية مǆ ƆƅƂانوƇ رƼƛ 09/08 علƌ ƅǊƆƀ:"وƄƅƼ

ƘƃƇ ƇƆƅ ƅƆǈƃ الماƿǐ يعوƼ ƅƆƌ امتناƿ اƅƼƿارة مǆ تمƆƂ المƼƿعي مǆ اƅƂرار المƂعوƆ ƅƆƀƏƍ ƅƆǈƃمراƌ

اƅƅƾي المارر بتƼƿيƼƇ Ǐي ƌǐو جاƅƆƋ ويƄتخƀ ƒ النتاƅƀ ƆƄƄانونية المترتبة عƅƆ ƅƆǈƃ اƅمتناǋƿ"..

وƅƆƄ ƼƂǋ مǆ تمتƿǐ اƅƅƾي اƅƆƆƅƛ ƆƅǍƌƅ حتƌ تƅƆير عملية التƅƾƅي وǋ تبƏ ƅƌيرة تعنƘƃ

اƅƼƿارة مǆ جƼƆǋ ووƼƇ اƅرƼǏ موƼƇ ƏǍƾ مǆ جƼƆǋ الخرƌǈ.

وعƌ ƅǐƃ عƍ اƅƂاƼƿǐ المƼǈية ƏƆƄƆ الخƛوم مازموǆ Ǐي الخƛومة اƅƼƿارية بتعƼƿƼ جرƼ مƛǐǏ

لجميƿ الوƃƆƅƏ والمتƅƆƼƘƃ المرƏاة بعراƀƾƅǐǈ ومƮǈǉاتǈǉ ما لم يوجƼ باƅƂƿƿ ماƿǐ ƆǇǇ ويتواƌ ƅƆƌ ƆƆƄƅ

اƅƂƿƾ Ǐي ƇƆƅتا الحالتيƆ التƛƅير عليǈǉ[1].وƆǇǈ ما ƅنتناوƏ ƅƆ Ǐي الناƅƅƂ التالية:

ƄƛƆوƼƿ ƅƅاƆƿƏ ƲƼƏ ƲƍƆƌ

اƃƿ ǐƛ العام Ǐي اƅƂƾƅƆ العاƌ ƅƆ ƆƅƀƏ التبليƸ الرƅمي لعريƄƾة اƅƏتتاƏ ƄƍƼƿوǌƆ يتم عƆƏ ƅƆ ƌريƂ

محƾر ƂƾƏƿǐƌ وƆƀƅ وǆ الحاƿǐ امام اƅƂƾƅƆ اƅƼƿار ƅƌ ƌƅƀǍ النƅبة لعريƄƾة اƅƏتتاƏ ƄƍƼƿوǌƆ امƏ

بالنƅبة لباƂي التبليƸƀƅ تتم علƌ النحو التالي:

1. بالنƅبة للمƑƇاƅƀ ومƑƇاƅƀ الرƼ مƿǐ الوƏƍƃ المرƏاة بƅǈƃ وƆƀ الخƛوم عƆƏ ƅƆ ƌريƂ اƏمانة

اƅƂƾƏ المƃƍاة باƅƆƋƅƆتƌƇ تحƀ اƅƆƀƿƅ اƅƅƾي المارر حيث تن ƒ اƏƿارة اƅƄانية مǆ الماƼƿ

832 علƌ ƅƆƏ :"يتم التبليƸ الرƅمي لعريƄƾة اƅƏتتاƏ ƄƍƼƿوǌƆ عƆƏ ƅƆ ƌريƂ محƾر ƂƾƏƿǐƌ

---

[1] - ƅƿƼƇƃ 820 ƇƿƇ اƅƿƿƿƺƆ ƾƏ! 09/08.

ويتم تبليغ المذكرات ومذكرات الرد مع الوثائق المرفقة بها إلى الخصوم عن طريق أمانة الضبط تحت رقابة القاضي المقرر".

2. تبليغ نسخ عن الوثائق المرفقة للعرائض والمذكرات إلى الخصوم بنفس الأشكال و تنص الفقرة الأولى من المادة 841 على أنه: "تبلغ نسخ الوثائق المرفقة للعرائض والمذكرات إلى الخصوم بنفس الأشكال المقررة لتبليغ المذكرات".

3. كل الإجراءات المتخذة وتدابير التحقيق يتم تبليغها إلى الخصوم برسالة مضمنة مع الإشعار بالاستلام عامة أو عن طريق محضر قضائي عند الاقتضاء و تنص الفقرة الأولى من المادة 841 من القانون 09/08 على: "تبلغ كل الإجراءات المتخذة وتدابير التحقيق إلى الخصوم برسالة مضمنة مع الإشعار بالاستلام أو عن طريق محضر قضائي عند الاقتضاء" وهذا ما لم يحدده القانون 09/08 و لم يشر إليه في القانون القديم.

4. يتم تبليغ طلبات التسوية والإعذارات وأوامر الاختتام وتاريخ الجلسة بنفس الأشكال.

و تنص الفقرة الثانية من المادة 840 من القانون 09/08 على أنه: "يتم أيضا تبليغ طلبات التسوية والإعذارات وأوامر الاختتام وتاريخ الجلسة بنفس الأشكال".

ويترتب في تبليغ العرائض والمذكرات إلى الخصوم في حالة عدم مراعاة الآجال القانونية المحددة من طرف القاضي من أجل تقديم مذكرات الرد فيه يأمر باختتام التحقيق دون إعذار مسبق.

وتنص الفقرة الثالثة من المادة 840 من القانون 09/08 على أنه: "يترتب في تبليغ العرائض والمذكرات إلى الخصوم في حالة عدم مراعاة الأجل المحدد من طرف القاضي لتقديم مذكرات الرد، يمكن اختتام التحقيق دون إعذار مسبق".

ƖƦǬ ǈǰǂ ƿƿƐ الوƂǂƙƠ Ɖو ƇƫƟƍƞ ǈǰǂƉو خ ƮƛƮ Ơƫǂ ǈǰǃƻƓ ǈǰƋ ƍƫƞƖ التاƦ ƉȌ عير ƉاƿƿƍƑ

للتƖƥƠ وƻǂǈ ƖƦǂǈ ƖƸƖǉ عƨƍƨ ǆǃƍƏ ينيخرƖƖ ƖǉƖƏ عƫƟƍǂƠ يتم رƖƁ جرƿ ƿƍǈƆƮ ǈƮƴ ƇƫƟƍǂƠ بجميƔ

خƮƛƮ ƠƫƟǂƠ ويتم تبليƭ ƖƦǂǈ الجرƿ ƖƦǂǈ ƮǉƿƻƮǈ ƖƦǈƦǃ ƫƟƍƇƿƨ ƥǈǈǃƨƿƖƖ ǂƐǈ ƿƿƫǂƠ عليǃƫƟ

عƮǉ ƖƦǃƆƉǀ ƏƖƉƊƖƖƉ ƮǉƮ عƆƮƉ الحƮǉǈƞƮ الخƮǉ ƉƐƿ ƉƿǊƉ ƇƫƟƍƇǀƉ المحƇمة ƇƖƇǀ ǈǂǈǀƉƖ ƿƉƁƿƄ ƇƦ

ƙƦǂǈǀ ƖƦǂƖƦƦƢƏ ǂǈƉƏ الوƂǂƙƠ ƍƏƍƫƍƏ ƇƦǂǈƉ الوƂǂƙƠ ƇƦǂǈƉ وƏƙƿ حالة الƇǀƮروة الملحة لرƫƞƐ المحƇمة الƊƿƉارية ƇƉƚǂƐ ƿƍƝ ƿƍƚƝ ƖƦǂƖƦƿƧ

ƀƮƖƏ ƮƧƉƿƫƥƆƝƉ ƖƦǂƖƦƿƧ ƮƉ ƿƍƚƝ الخƮǉ ƉƐƿ ƿƍƚƝ ƖƦǂƖƦƿƧ ƠƦǀƉ ƇƦƐ ƇƔƥƫƉ ƮǉƮ ƮƮ ƇƢƔ التƤƮيلة.

و تنƍƫ ƏاƇƉƏ الثانية ƿƍƚƝ الماƉƐ 841 عƮǉ ƇƖƂƉ: "عنƐما يحوǈ عƿƿƍ الوƂǂƙƠ ƉƮ ƇƫƟƍƇƿƨ ƉƮ ƇƫƟƍ و

خƮƛƮ ƠƫƟǂƠ ƐƂƍƿƉ ƖƦǂƖƏ ƖƖƉƖƏ عƫƟƍǂƠ يبلƭ جرƿ ƿƍǈƆƮ ǈƮƴ ƇƫƟƍƇǈ ƮǉƮ الخƮǉ ƉƐ ƿƍƚƝ ƮǉƮ ƇƫƟƍƇƿƨ ƇƫƟƍǂƠ ƿƍǈƆƮ

عليƫƟ بƫƄمانة الƇǀƮ وƉƏƫƍ ƖƉƖƏ عƮǉ ƇƦƐ ƇƖƿƨ".

و تنƍƫ الماƉƐ 842 عƮǉ ƇƖƂƉ: "يجوز لرƫƞƐ المحƇمة الƊƿƉارية ƇƉƚ يرخƍ ƏƙƿƇƉ حالة الƇǀƮروة

الملحة بتƖƦƿƫ الوƂǂƙƠ ƇƦǂǈƉ ƠƦǀƉ ƿƍƚƝ الخƮǉ ƉƐƿ ƿƍƚƝ ƇƫƟƍƇǈƿƨ خƆƉƉ ƉƆƉ يحƐƉƐƿƿ".

ƉƮƿ ƏيƮƿ يخƍ تبليƭ الƊƿعماǈ الƊƿجراƐƏية ƉƏƖƿ ƉƖǉ المƮƊƿƮƉ ƖƮƉƿ التبليƭ ƿƏ الƊƿƉƿونƉ ƿƉƿ

09/08 عƮǉ عƇƦ ƊƿƆƿƊƿ ƿƉƿƍƉƿƉ ƉƖƖƉƏ عملية تبليƭ الƊƿعماǈ الƊƿجراƐƏية ƮǉƮ ƊƿƆƿƊƿƆƿƉƉƿƨ ƇƫƟƍƇǈ ƉƮ ƉƫƟƍƇǈƿƨ

وƖƦǂǈ التبليƭ يƇƖƦ جوازƮ ƉƉƐ البƉƐƿ ƏƙƿƉ التحايƙƐ بينما ƉƆƉƿƨƿ Ɩƿ يير التحايƙ يعتبر عاما ƇǈƉƿ الƇǀ امنا لمبƐƉ

الوƍƦƐƫƨƉƿƨ الجاجية بين الƇƿƨƿƿƍƉ ƊƐƿƿƨ والحƙƿ ƏƙƿƉƿƿƉƐƏƿƇƿƨ ƉƇƇǀƿƖƉ ƇƫƟƍƇƿƨ التبليƭ الجمƙƿƐ بالنƖƇƉƊ الƊƿعماǈ الƊƿجراƐƏية

ƉƮƇƊ بƫƄمƇƿƨ ƊƿƆƿƊƿƆƿƉ الخƮǉ وبƮƊƿ ƊƿƇƊƿƉ كبيرة ƉƖƿƨ ƮƐƿƍƿ عاما المعاجلة ƊƿƆƿƊƿƆƿƉ ƮƖƿƨ عƮǉ رƇƿƨ مجريا Ǩ

ƖƦƿ عƿƐƏƿƊƿƥƇƿƨ ƿƉƉƿƨ ƆƉƇƉƍƇƿƨ ƏƿƇƿƨ ƉƊǂǂƐ عƮǉ ƇƫƟƍƇƿƨ ƉƖƉƖƏ يتم اتخاƦǂǈ ƇƫƟƍƇƿƨ ƊƿƆƿ المحƇمة.

ولƇƿ ما ƉƏƿƊƿƿ المƮƊƿƮƉ الجزارƊƿƿ ƏƙƿƉ ƖƦǂǈ الƊƿƉونƉƿƍƉƿƨ وƍƿ عƿƍ ترتيƖƉ جزاƇƿƨ عƮǉ تخاƊƿ ƇƫƟƍƇƿƨ

تبليƭ الƊƿعماǈ الƊƿجراƐƏية.

ولم يحدȟȟ ǚهوǻȂǳو معالم ǹǝǟǻ الǶرورة الملحة وما ǻǟي الǕروƨ التي يمǐǺ ǺǙ تعتبر ǶƧرورة ملحةȟ ǻǟǼǻ ǹǝǟ الǕمر ǂǷǤȁ ǹرة ǻخرǻ ǚي ǹالǕنوǹ 09/08ȟ.

2- الȂƢفȟ:

يخوǻ ǸǳǟǸا ǫǻ ǾǼǳنȂƢ ǳǠخاǳ الǮǳرة الإداريةȟ التي ǐǥȁ ƘǳǠǠǳ -ǹǳǳمة- ǹǳǳǭ- بالمحǐمة العليا الǭعي ǹǟȟ الإدارة و ǚجبارǵǻ ǹي حالة امتناعǵǳ بتاǝيم القرار الإداري المǼعوǺ ǹيǶǳ.[1]

3- الǬȞقȂƢ:

ǐما يرǻ ǹǻȂǻ ǹǻ رǶǻ الإدارة ǚǭǳǻ ما يلزم ǺǶǳ و المتنǬǏǳ ǝǧǳǻǬ (ǹǳǭǝǳǳǳ الوǳǬǂǓ التي تǐǭي ǼǳǠاǳ ǻ ريا)ǸǺǳ ǺǳǶǳ ǳǝǳǗ اعتبار "الǕرƧ الǕخر ǻǷǳ ǐǺǳ ǺǶǳ المǐǺǳ الوǂǓǳǬ ǳǟ ǹǳǝǟǳ ǫǭǳ ǹǳ ǐǺǳ ǐما لو ǐǶǳ ǹǝǳǳ"[2].

---

[1]- الǤرǷة الإدارية ǳǳǴǴǴǳǳ العليا: ǹرار ǹǹǹ 54003 ǹǹǹǹǹ 1987/06/06 (ǹǹǹǹ ǹ.ǹ.ǹ.ǹ) ǹǹ ǹǹǹǹǹǹ (ǹǹǹǹǹ).

- الǤرǷة الإدارية ǳǳǴǴǴǳǳ العليا: ǹرار ǹǹǹ:117973 ǹǹǹǹǹ 1994/07/24 (ǹǹǹǹ ǹ.ǹ) و ǹǹǹǹ ǹǹǹǹ ǹǹ والǹǹ ǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹ:

"ǹǹǹ ǹǹǹ ǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹǹ الǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹ الǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹ ǹǹǹ ǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹ ǹǹǹ ǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹ ǹǹ ǹǹǹǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹ ǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹ و ǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹǹǹ ǹ ǹǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹ"

[2]- ǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹ! الǹǹǹǹǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹǹ ǹǹ ǹǹǹǹǹǹ ǹǹ ǹǹǹǹǹǹǹǹ ǹǹǹ ǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹ ǹǹǹǹǹǹǹǹǹ ǹ2005ǹ ǹ 231.

ﺔﻟǊﻮﻴﻟا Üǿﻭﻨﻟا ţ ǝƑƬǪ :Ǐǘƪǚﻟا Ʊǚ٢ﻟا

ǅﻟا LJǪوﺭ الǅيجابي اﻟƘ Ǐ يتمتǕ بǈ اﻟƢاﻟƢي اǕ ǐƽƾلǓ Ǐ ǐƽƾǓ اǐƽﻟﺍﻟƢي المǐƽني يبرز مLJ خǓﻟﺍ ǐǓ ǆ ǘﻟا ﻟﺣƉǼﻟا ﺔﻣǄ LJǓ الǐƽاريةǓ ﻟﺣƉ ǆ الخƬومة ﺍلǐƽارية ﺔﻓǄ ŠǓ ﺍلتحايƮ ǐƽ مƯاƲيǈ وǓيلة ǐƽƾǓ والتي تعتبر وǓيلة مبƯǐƽ ƲيǓ للتحايǐƽ ǐƽ ŠǓ الخƬومة اǐƽﻟاريةǓ ǆƽǓ العامة ǐƽ التحاي ŠǓ ƻƲ ǐƽالǐƽ ǐƽ ǀƲ ﺔﻟ ǌ ǐƽǓ

الخوƢ ǐƽ في التƾابير التحاياية.

وتمتاز اǐƽǓ ﺔﻟ ǐƽ ǓǄ ǍƲ ǐƽالتي يمǐƽǓ ǐƽ ǐƽ LJǈ LJǐƽ ǐƽ ǐƽ ǓǄ ǐƽالواƮ ǐƽ LJǈ Ƽ Ǝ ŠǓ بماǓ ƦŠ وƦǐƽ ǓƾاتيةƦǘ ƦǓǐƽ ǏƠ اراǓ اتيةǓ الخƬومة اǐƽاريةǓ والتي يمǐƽ LJǈ

ǐǓ ƾ ǐƽ ǐƽ في اǓ التالية:

1. تتƆǐƽ اﻟ ǐƽ Ǝ اǐƽ LJǈ بالتعاون بيLJ اǐƽǓ ǐƽ ارة واǓ اƢǐƽ اǐƽ ǐƽǓ ƾيÜ وتǐƽ ǓǈLJ مǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ارة في اǐƽ ǐƽ المرحلة ǅيجابية (مرحلة تحƢير اǐƽعوǓ ǐƽ للنƮǄ) ǐƽ Ǝ اǐƽ تجاǐƽ ƦǓǐƽ الǓوامرÜ اǓ اƢǐƽ يÜ وǐƽ LJǐƽ تǓǐƽ ǐƽ Ʀǐƽ ǐƽ ǐƽ Ǐ المǐƽ ǐƽ ǓƦǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ والمعلوماƦ المنتجة في موƢوǓ ǐƽ اǐƽ ǐƽ عوǓ والتي تǈǐƽ LJǐƽ ƢروريةǓ ǐƽ ǓǄǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǓǐƽLJ مǐƽ LJǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ تزوǐƽ ǐƽ اǐƽ ارة اǐƽ ƢǓ ǐƽ ǐƽ بنǐƽ خة عLJ اǐƽ اǐƽ رار المǐƽ عوǓ LJǐƽ ǐƽ مǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ LJǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ زماÜ ǐƽ ǐƽ والتزام اǐƽ ǐƽ ارة في اǐƽ ǐƽ LJǐƽ ǐƽ ǐƽ و التزام ǐƽ انونيÜ ولاǐƽ ǐƽ ǐƽ ي اǐƽ تخǐƽ Ǔ ǐƽ النتاǐƽ ǐƽ اǐƽ انونية المترتبة عLJ اǐƽ متناǐƽ Ǔ عLJ تنǐƽ ǐƽ ǐƽ[1].

ǐƽ ارة Ǔ يمǐƽ LJǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ تتجاǐƽ ǐƽ اوامر اǐƽ ǐƽ ǐƽ ي اǐƽ ǐƽ ارÜ ǐƽ علǓ اعتبار ǐƽ ǐƽ ǐƽ خاǐƽ عة بƾورǐƽ ǐƽ لمبƾǓ المǐƽ روعية وǐƽ ǐƽ في موƢوǓ الخƬم في اǐƽ عوǓ اǐƽ اريةÜ ǐƽ ǐƽ ǐƽ مǐƽ عية ǐƽ و مǐƽ عǓ ǐƽ عليǐƽ.

2. مLJ بيǐƽ ǐƽ ǐƽ المباǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ تاوم عليǐƽ اǐƽ ولة المعاǐƽ رةÜ ǐƽ و مبƾǓ ǐƽ ǐƽ ǐƽ بيLJ اǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ منǐƽ ايا يتǐƽ مǐƽ ǐƽ LJ اǐƽ ǐƽ ǐƽ بيLJ اǐƽ ǐƽ ǐƽ اǐƽ ǐƽ يǐƽ ǐƽ واǐƽ ارة وǐƽ LJǐƽ ǐƽ يعتبر ǐƽ ǐƽ عام يمنǐƽ علǓ

---

[1] - ǐƽ ǐƽ 819 ǐƽ ǐƽ 09/08 ǐƽ ǐƽ ǐƽ: "................. ويǐƽ ǐƽ الǐƽ ǐƽ ǐƽ الǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ . "ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ ǐƽ

الالاي توجيه ǸǶǐǰ للإدارةǕ ǻ ǼǶǾ ǧǾǻǳ ǻ يمنǼ الالاي الإدارة ǻ وǻ ما جاCǻ في الالاونǶǰ 08/ 09 مǶǰ ǻǳǸǴǳ ǧǲǽǲǰ توجيه ǸǶǐǰ لوامر للإدارة في مرحلة التحضير للدعوǦ.

وتاتǰǳ الأوامر التي يوجǾǾǶǰ الالاي للإدارة ǻ ǼǶǾ ǧǿǰ التي يǽ تلاǻ ǼǶǾ ǧǿǰ الرǛǾǳ ǻ ǼǶǾ ǧǿǲǲǴǾ مرǰǳ

بمعنǻ الأوامر والتوجيǾǶǳ التي تǽǿǰ ǧǿǳǳǴǳ ǻ ǼǶǾ الرǛǳية ǧǿǳǳǴǳ الإدارǻ منǾǶ في الرǲǳم

الإدارǻ.

ويرǦ الأستاǳ عبد العزيز عبد المنعم خليفة[1] "ǻǰ ǼǶǾ ǦǶǶǸǰ لأوامر الإدارة ǼǶǾ ǻǰ ǽǰǳ ǧǾǻǳ

الالاǻ الإدارǻ ǼǶǷ في ǾǶǱǳ الإدارة والالاة المتبادلة بينهما في العمǳ بين الإدارة والالاǻ".

ǻǳǰ الأوامر التي يوجǾǾǶǰ الالاي للإدارة ǻ تمǼ الالاǳǳǽǴǳ عل الإدارة ǻǳǰ الالاǻ ǻǰǳǾǶ في

ǼǶǾ توجيǾǶǳ ǧǿǳǳǴǳ جرائية لǰǳǼǶǳ ǻǳ الخǲǳ ومة الإدارية ǻ غير وليǳ ǧǲǳ لأوامر الإدارية تمǼ

الوǵيفة الرǲǳمية للإدارة Ǹو تمǼ بالاǳǳǾǶǳ.

3. ǼǶǾ الرǲǳǳǧ الرǛǾǳي والأǳǲي مǼ الوǛǾǲǳ العامة للتحايǼ و محاولة الوǽǰǳ ǻ ǼǶǾ تحايǼ نوǦ

مǼ التوازن الماǰǳ بين طرفي المنازعة التي تǶǳǼ الإدارة الطرǧ الأǶǳǦ في مواجهة

الطرǻ ǼǶǾ الǶǳǲǼ ǼǶǾ تزويد الالاي بأور وǾǰǳ ǼǶǾ ǧ الأمر بتوجيه ǼǶǾ يجابي مǼ أجل

التخفيǧ مǼ عǦǳ ǻǳǰǶǳ المدعي.

4. ǼǶǾ الأجراǳǳǧ المتبعة أمام الالاǻ المدني غالبا ما ياوم الخǻǳ بتوجيǾǶǳ ǻǰ ǼǶǾ طرǧ غيرǻ ǧǳ

في الأتجاǳ الطرǻ يخدمǼ لصالحǶǳ ǼǶǾ خǳǻǰ المباراǳǧ التي يتاǳǳǼǶǳ بǾǶǳ.

[1] - عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأسس العامة للعقود الإدارية، ص 296.

ماƊ بالنƃبة لƚجراƠاƢ المتبعة Ɗمام القاƮƑ اƗدارƒ فƎي Ɲجراƅاƅ موجƎة بواƃطة القاƮي Ɲ

فƎو الƒƘ يوجƌ ƈƅار الخƮومة وما علƏ الخƮوم ƍƙ ƈاعتƌƅ والƋƒ منƌ وƍƂ رƏƙ الƅعوƐ وƅليƌ

حتƏ ƈنƌايتƌƍ والƋƅ ما يتƈ مƔ الƅور اƙيجابي للقاƮي اƙدارƒ.

فالقاƮي اƙدارƒ ƅƈ يƙاƔ مƅ ƔƁاƈ ƍƈƅ اƗجراƠاƢ التحايƦ ويƂمر بƌƈ[1] والƅƈ يرƅ Ʋ ƈتائƜ

الخبرة مƔ ƈبيƈ ƜƊ[2] والƅƈ ياوم بزياراƢ ميƊانية و ƅƈ يƌƮƙƈ ƅƈ ƙƏƔ ƈƒƅ ƍƮƍƉƥƢ يراƅƌ

ƙزمة مƍƅ ƈƔƘƅƈ وتƅƅƅ منتجة فƒ الƅعوƐ وتƈاعƊ فƒ اƌƈƐ فƒ موƮƍƔ الƅعوƐ.

فالقاƮي اƙدارƒ يمارƧ ƈƍƅاعتƌ خƙƐ ƙƆƈ الƅعوƐ محاولƙ تحايƦ نوƔ مƅƈ التوازƅ بيƅƈ

الƒƘƅراƅƇƍƘ خاƅ ƈƅ ƅƈ ƒƊƍƅ ƗحƊƍƈƅما وبيƔ اƙدارة تتمتƔ بامتياƀاƢ ƅبيرة وتمƅƍ الوƈƍƏƂƈ واƙوراƦ

والمƊƈƅاƢ والمراƈƅƓ الƙزمة فƒ القاƮيƗƘ و وجوƅ جزاƌ ƈƅاƈ ƅارة متخƗ ƗƅƅƏ ƍƊƅ ƙƌع وجƎة

نƌƛƈ وتاوية جانبƌ[3].

والقاƮي اƙدارƒ يحاوƔ بƅوƌƍ اƙيجابي التاليƔ مƌ ƒƍƅ اƈƅ تعماƌ اƙدارƒ اƙمتيازاتƌ ويحاوƔ

التƤƐƈ علƏ محاولة اƙƌƈ الƈخيرة ƈخƗاƅ ƍƊلة اƙƈƈƙƍƊƍ او محاوƙƌƍ لوƮƌ العابقاƢ او العراƔƒƍ

اƙجراƠية ƊمامƊ ƈƏ التحايƦ يرƈ ƊمامƊ المƌƔƗ ƈƅƍ عنƅƌ الموƅƍ Ɲ و تمنƔ او اƙدارة ƈƅƅƔƙƍ القاƮي ƊمامƊ

بƌƙƍƅƍƌƍƈƍ ما يحاوƔ القاƮي اƙدارƒ الحاوƔ ƍƊƈƅ وƈƅ بƅورƌ اƙيجابي.

[1] - المادƅتاƅ 75 و76 مƅ القانوƅ رقم 08/09.

[2] - المادƔ 144 مƅ القانوƅ رقم 08/09.

[3] - مƍƊƎƅ ƅƍƈƙ ƈƅƅƌƅ ƈƅƅƅ ƈƅƅƅƅƅ ƅƅƅ ƅƅƅƅ ƈƅ ƅƅƅƅ ƅƅ ƅƅƅƅƅ ƅƅƅƅƅƅ ƅƅƅƅƅ 2003ƈ ƅ598.

ϭϲيدϨرة االاي المدني عليهالن رة االاي المدني عليهان االاي ما قبل اϷطراف ϰلϋ ϱرادϹا ϭ

ϢϬϨاϴالخير مايه بالواعه محددة تتم جميع Ϸا للجراف الماما الاي Ϸارادي علϰ و ϭϲ النايا

يتمتع بحرية حرة فقد لم اϭيران المدني ϭفي توجيه Ϸا للجراف المامه.

وϭفي ϨϬα ϩد ϡϛم المحكمة الإدارية العليا في قرار: "ΒϭكϬϲا الدعوى ϭاالمة علϰ رابطة

االانول العام يمل االاي ϭنϭϬا يوجه الخصوم ويكون بما يرا لازما لتحقيقها

تحريرا وتحايها وتنهيتها للفصل فيها.[1]

5. علϰ اعتبار أن اϷعماϟ اϹدارة وبالدرجة اϷولϰ االارار اϹدارϱ باعتبارا ϭϬϳϠΏ الارلة اϹدارة

ϭϡ يتطور بطرق تامية المنازعة ϩϤϠ ϰلϋ رϭد الجراϝ التحقيق الدϭلϲ

القتابي حيث تنص المادة 138 من االانون 08/ 09 والمتعلقة بتارير الخبرة تنص علϰ أن:

"يعد الخبير في تقريرا علϰ الخصوم ..." وϨϭلاحظ ϡϠϛة "تارير" ϭϠϲ ϭجد صيغة ϰوϤجت ϭϤوϠ

ϯϮϴϠϛΎالϐΘ. وتخص لمبدأ الكتابة بمعنϰ أن كل خطوة في التحقيق تتم كتابة حتϰ

المراجعة تتم ϥϣوϢ كتابة ϯϮϠحو بتبادل المذكرات المكتوبة ويكون الرد عليها ϢϫدϨϭϋ كتابة فيما

القضاية كما ϡϬϨ معروϑ يحتوϯ علϰ المذكرات والمرافقات ويقوم االاي اϹدارϱ

ببحث ما فيها و يحرر محاϤϛ كتابة ϭ معنϰ أن ϨϬΎ المرافعة الشفوية محددة جدا ربما

تتمثل علϰ ما ورد في المذكرات المكتوبة دوϦ الكلام جديدة.

وفي مجال الوϐϠϳϠلغ العامة للتحقيق من قبل المتنازعين والتبليغ للمواعيد واϷعمال

الجرائية ϥϮ من اϹدارة النالد اϷخرة التي جاءت بها المادة الجزائية والمتعلقة بالتحقيق

من خلال التحقيق وتوجيه والحكام لختتام التحقيق وقاعدة الغير فيها وϝ نتناول كل منها فيما يلي:

---

[1] - ϢϠόϭ ϲΒϳϮ2ϖΒγ ϊΟήϣ ϪϳϘϓϲϼλ ϭϨϤϠ ص 599.

ثانيا: ǻǘƿŸÜl ƊžƊž التحقيق

ﻧﺠﺎز المـ ﺭY ﻟﺭƑﻴƩ ﺗﺸ‡ﻴﻠﺔ الحـ‡ﻡ والتي ﻳƋﻭý ǀﻟﻴǀﻥ ﻟﻠƬ ýﻲ ﻣﻮ ﻣƱﻮY ﺍﻟþﻋﻮǎÜ بالنﺭ

ﻟǀ Ɏﻭ ƦƂﺭ ﺍﻟƱﻴﺔ ﻭﻣﺎ ﺗﺎﻟƱﻴǊ ƊǀƊ ﻳﺤþþ ƽﻭﺭ ﺗﺠﻴﺮ ýﺍﻟﻌﺮﻳƱﺔ ǃþƊ Ɗﻣﺎﻧﺔ ﺍﻟƱﺒƠÜ ƊǀƊ ﻳﺎﻭﻡ ﺑﺘﺤþﻳþ

التاﺭﻳƍ ﺍﻟƦƎ ﻳﺨﺘﺘﻢ ƽﻴǊ ﺍﻟﺘﺤﺎﻳƼÜ ﻭﺘﻢ ǒﻋƀﻡ ﺍﻟƬ ﻡ ﺑƎﻥ ﺍﻟﺘﺎﺭﻳƍ ﻋƊƇ ƠﺮﻳƼ Ɗﻣﺎﻧﺔ ﺍﻟƱﺒƠ[1].

ﻭ Ɗﺟﺎﺯ Ƙﺍﻟﻤﺎþǃ 847 ﻣƇ ƘƦƘ ﺍﻟƦƝﻮƇ ﻟﺭƑﻴƩ ﺍﻟﻤﺤ‡ﻤﺔ ﺍﻹÜþﺍﺭﻳﺔ ﻋﻨþﻣﺎ ﺗﺒﻴƇ ƊǀƇ ﻣƇ ﺍﻟﻌﺮﻳƱﺔ

ƊǀƊ ﺣﻠǀﻥ ﻣƋþ‡ þ ﻳﻨƼ þǀ ﻋﻲ ǒﺟﺮƇ ﻣƇ ﺟﺮƘƇƘ ﺍﻟﺘﺤﺎﻳƼ ƊǀƊ ƊƋ ﺑﺎﺭﺭ ƊǀƊ Ǒ ﻭﺟﻪ ﻟﻠﺘﺤﺎﻳƼ ƽﻲ ﺍﻟƱﻴﺔ

ƊǀƊ ﺣﻠǀﻥ ﻣƇ ƊǀƊ ﻭﻳﺘﺒﻴƇ ﺍﻟﻌﺮﻳƱﺔ ƽﻲ ﺍﻟﻮﺍﺭþǃ ƘƙﺍﻟﺤﻴƘ ﻋƊ ﺍﻹÜþﺍﺭﻳﺔ ﺍﻟﻤﺤ‡ﻤﺔ ﺭƑﻴƩ ﺭ ǒƠǓY ǀﺒﻌþ ÜǓƬƊ

ﻣƋþ‡ ﻭﺑƼﻴƠǓ Ǒ ƬﻴƇ ﻣﺒƩƇ ƽƇǀÜ ﺭﺭþ ﺑƋǓ ﻭﺟﻪ ﻟﻠﺘﺤﺎﻳƼ.

ﻭﺍﻟﻤƙý ﻋƊ ƊƦƊ ﻣﻮ ﻣƱﻮY ﺍﻟþﻋﻮǎ ﺍƠþ ﻣƇ ƊǀƇ‡ ﻳﺎƝﻴƤﻲ ýƞ ﺍﻟƊƀý ﺍﻟﻤﺮƽƼ ﺍﻟﻌﺎﻡ ƽǓ ﻳﻢ‡ƊǀƊ

ﻟﻼﺭƽþ ƊǀƊ ﻳƠƀƟ ﺍﻹÜþﺍﺭﺓ ﺑﺎﺗﻤﺮﺍﺭǀﻳƦ ƽﻲ ƊǀƊ ýǓƴƊ ƘƀƦ ﺍﻟﻮƝﻴƤﻲ ﻋﻨþﻣﺎ ﺣ‡ƞƘ ﺍﻟﻌƋǃ ﺍﻟﻮƝﻴƤﻴﺔ

ƿƑﻣﺔÜ ƊǀƊƽ ƊƦƘƦ ﺍﻷﺧﻴﺮﺓ ƦƱﻲ Ɗ ƧƠƊ ﻣﻨﺤƊ ƊƇ‡Ɗ ﺍﻟﻮƝﻴƤﻲ ﺑﻤﺠﺮƽ ﺯﻭﺍﻟǀﻥ ﺯﺍƊ ýƊ ﺣﺎƊ ƽﻲ ƬýƩ ƊǀƇ‡ƊÜ

ƽƊƘ ƽƝƦ ﻋﺮﻳƱﺔ ƊƦƘƦ ﺍﻟﻤﻮƱﻮY ﺣ‡ﻢ ﺍﻟƱﻲ ﺑƋǓ ﻭﺟﻪ ﻟﻠﺘﺤﺎﻳƼ ƊǓƊ ﺭﺍﺭþ ﺍﻹÜþﺍﺭﺓ ﺑƠﺭþ ƬƐýý

ﺍƊ‡ƊǀƊ ﺍﻟﻮƝﻴƤﻲ ƬﺤﻴƠ ﻭƽﺎﻧﻮﻧﻲ.

ﻭƽﻲ ƦƘƦ ﺍﻟﺤﺎﻟﺔ "ﺣﺎﻟﺔ ﺍﻟﺤ‡ﻢ ﺑƋǓ ﻭﺟﻪ ﻟﻠﺘﺤﺎﻳƼ"[2] ﻳﺘﻢ ǒﺭƊýƊ ﺍﻟﻤƐ ǀƊ ﻣﺤﺎƝƇ ﺍﻟþﻭﻟﺔ ﻟﺘﺎþﻳﻢ

ﺍﻟﺘﻤﺎƊﺗﻪÜ ﻭﺑﻌþƦ ﻳﺎﻣﺮ ﺭƑﻴƩ ﺍﻟﻤﺤ‡ﻤﺔ ﺑƎﺣﺎﻟﺔ ﺍﻟﻤƐ Ɗﻣﺎﻡ ﺗﺸ‡ﻴﻠﺔ ﺍﻟﺤ‡ﻢ ƽﻲ ﺍﻟƱﻴﺔ ﻭﺍﻟﺘﻲ ﺗﻢ ﺗﻌﻴﻴﻨǀﻥ

ﻣƇ ƠƐﺭ ﺭƑﻴƩ ﺍﻟﻤﺤ‡ﻤﺔ ﺑﻤﺠﺮþ þﻳþ ﺍﻟﻌﺮﻳƱﺔÜ ﻣﺮƽƊ ﺑﺎﻟﺘﻤﺎƊƘ ﻣﺤﺎƝƇ ﺍﻟþﻭﻟﺔ.

---

[1] - ﺍﻟƦƑǀƊ 844 ﻣƇ ƽƎƊ ﺍﻹﺟﺭƊƀ ﺍﻟﻤƊﻧﻴﺔ ﻭﺍﻹﺩﺍﺭﻳﺔ ﻕ 08/09.

[2] - ﺍﻟƦƑǀƊ 847 ﻣƇ ƽƎƊ ﺍﻹﺟﺭƊƀ ﺍﻟﻤƊﻧﻴﺔ ﻭﺍﻹﺩﺍﺭﻳﺔ ﻕ 08/ 09.

ǆƎǀƦǐƅ :ǂƵƜƅƏ ǅǀƦƄƅƐ

عنƎما تƄوƉ العرƒƔة ƎƂƓوƆة بعƔƒ ƔرتƔ ƒعƎم Ɓبوƅƌا ƋƊƄƅا ƋƊƄƅا ƅƑƎƓ العرƒƔة ƊƆƎƄ ǆƎƂǁ

البƔاناƖ المƊƄو ƋƇ علƔƌا ƑƓ الماƎة 15 مƉ القانوƉ 08/ 09[1] وƋƊƄƅا ƑƆƎƆ العƒƔ للتƊƎƂƇƔ

حتƏ بعƎ مرور ƎƇƄ ربعة ƎƇƆ المارƒة ƈ ƄƎƈƑ الماƎة 829[2] بعƎ ƎƇƄ المƊƄو ƋƇ علƔƌا ƑƓ الماƎة 829[2]

للƌƂƈƋƄƅ وƚ ƔجوƂ للمحƄمة ƑƓ ƎƇ ƏƇ مƉ اƙحوال اƙƑƊƂƈ عƉ ƁبوƅƌƂ التلقاƑƊ ورƅ ƅƈƋƊƄ ƋƂƈƄƆƋƅƄƆ

ƅƚƄƑ بعƎ ƋƊƄƅا ƎƂƓوƆة المعƔƊƔƊ ƅƈƌƂƆƊƄ ƅƉ ƁبوƅƌƂƇ اƅاƔام ƎƊƔƊ ƑƇƌƄ حرماƉ ƋƊƄƅƌƂƆƊ مƉ حƀ التقاضƑ

بƐƒ خƈƎ ƍƇ ƊƇƆ ƋƊƄ ƂƓƉƊƄƊƂ ƎƊƂ المƌƊƏ بحاوƀ الƔƂƔر ƍƇ بالمƊƂƂƊƄ العامة وƋƊƂƔƊ الحƂƋ.

و مƉ العƒƔو التƑ ƔترƒƔ عƌƂƊƄ عƎم الƁبوƋƉ ƋƊƊƔƉ ƊƄبلة للتƊƎƂƇƔ عƒƔ ƄƂƆƊƓ البƔاناƖ

الوارƎƊƄ ƑƓ الماƎة 15. ƍما العƒƔو ƒƔر ƊƄبلة للتƊƎƂƇƔ ƊƄƅ ترƒƓƔ الƎعوƋƊ ƍمام المحƄمة اƙƎارƔة

بعرƒƔة ƒƔر موƎƋعة مƉ محام عمƚ بالماƎتƉƔ 825 و826[3] مƉ القانوƉ رƁم 08/09 ƍو ƉƄƍ ƊƆƓ

اƙبوƊƊƄ مت ƉƄ بموضوعƑ ƒƔƊƊƄ مƉ انعƎام الحƀ ƑƓ التقاضƑ ƍو انعƎام اƙƑƊƂ ƍو التƁاƎ ƍو اƙنتƑƊƂ

اƙجل المƊƂƄ وحجƔة الƑƓƊƂ الماƑƆ ƑƓƋ.

---

[1] - المƎƒ 15 "ƑƂƒƓ ƉƂƄƏ ƉƂƄƊ ƑƓ ƏƊƂƄ ƉƂƄƋ ƑƓ ƊƂƄƋ ƊƂƄ ƉƂƄ ƊƂƄƋƊ ƊƂƄƋƊ ƊƂƄƋƊ: العƒƔة
1. التسمƔة ƂƓƋƊƂ ƊƂƄƋƊƂƊƄ.
2. ƂƑ ولقƄ ƊƂƄƋƊƂ.
3. ƂƑ ولقƄ ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋƊƂƊƄ ƊƂƄƋƊƂ ƂƓ ƊƂƄƋƊƂƊƄ.
4. ƊƂƄƋƊƂƊƄ ƊƂƄƋƊƂ وƄƊƂƄƋƊ ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋ ƊƂƄƋƊƂƊƄ وƂƊ ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋ.
5. ƊƂƄƋƊ ƊƂƄƋƊƂ والƊƂƄƋ ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋ ƊƂƄƋƊƂƊƄ.
6. ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋ والƊƂƄ ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋ ƊƂƄƋƊƂƊƄ.

[2] - ƊƂ المƎƒ 829 ƊƂƄ: "ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋ ƊƂƄƋƊƂ ƊƂ (4) ƊƂƄƋƊ ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋ ƊƂƄƋƊƂƊƄ ƊƂƄƋ الƊƂƄƋ ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋƊ ƊƂ ƊƂƄƋƊ."

[3] - ƊƂ المƎƒ 826 ƊƂƄ: "ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋ ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋ ƊƂƄƋƊ ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋ ƊƂƄƋƊƂƊƄ ƊƂƄƋ ƊƂƄƋƊƂ ƊƂƄƋ ƊƂƄƋ."

وبالرجوع للمواد ƥǼǷ 848 إلى 851 ǺǷ القانون رقم 08/ 09 ǲƴǼǻ المادة 848 ǺǷ قانون الإجراءات المدنية والإدارية ǽǀđ ƥǼǷ العارض ǾǴȀǷ ‡ǃȂȇ ما يتǶđ الخصومة بما Ǒȉȇ التحقيق ǝȁǂƫ تحت شكل العارض ǾǸǴǟȉƥ

التحقيق ǩƢƦǗ الآتية:

1. منح العارض ǲƳȋ ǺǷ 15 يوما للأيام بتجراءات التحقيق ¹ ǝȂǧȂǷ ǦǴǸǳ ǞǷ في Ǻǟ ǩƢȁǂǗȋ التحقيق وفي حالة ǝǟǄǷ العارض في أجل الأيام ǂƻȋ ǞǷ المحكمة في التبليغ

بعد انقضاء الأجل المحدد والآتي ǞǷ Ʀǫ حالة الاستعجال وبالتالي يجب ǾǻƘǌƥ ǺǷ الأمر ǪǨǼƫ في حالة عدم الأيام بالإجراءات ǦǴǸǳ ǂƻȋ التبليغ بعد انقضاء الأجل

المحدد.

2. يجوز لرئيس تشكيلة الحكم عندما لا يحترم الأجل المحدد للخصوم الممنوح لهم إصدار أمر بإجراء ǲǨǯ ǞǷ ǦǴǸǳ ǾǯǂƬƥ ǺǷ الأجل ǞǷ ǲǯǂƬǳƢƥ الأمر.²

3. كما يجوز لرئيس تشكيلة الحكم ǦǴǸǳ ǾǯȁǂƫƢƥ جديد للخصوم في حالة الأدلة ǵȂǴǟȁ

الحادث التجاري³.

إذا لم يتم العارض رغم جميع التبليغات التي ǾǳƢǇ والممنوحة له بموجب

القانون ولم يقم المدعي بتقديم أي ǦǴǷ في الأجل ولم يقم المدعى عليه الذي يعتبر متنازلا⁴ في حالة لم يقدم أي مذكرة يعتبر قابلا للوقائع الواردة في العريضة⁵.

---

1 - المادة 484 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08/ 09.

2 - المادة 849 من القانون نفسه.

3 - المادة 849 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08/09.

4 - المادة 850 من القانون 08/09.

5 - المادة 851 من القانون 08/09.

و نورد ما جاء في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية في التسوية و الإعذار في آجال معينة:

- [illegible] الجزائري الحادث التجاري يجيز منح الخصوم [illegible] و تأخير [illegible] المتعلقة [illegible].

- و [illegible] القانون [illegible] التنازل [illegible] حالة [illegible] المدعي [illegible] و [illegible] حالة [illegible] تحديد [illegible].

- و اعتبار تحديد تاريخ اختتام التحقيق [illegible] جديدة.

ثانيا: اختتام التحقيق و [illegible] الجلسة

1. اختتام التحقيق:

[illegible] اختتام التحقيق في مفهوم القانون رقم 08/ 09 جاء في معناه [illegible] ومعناه [illegible] المادتين 852 و 853 [illegible] حالتين [illegible] اختتام التحقيق:

1. [illegible] يتم تحديد تاريخ اختتام التحقيق [illegible] بموجب [illegible] الخصوم [illegible] ويتم تبليغ [illegible] الأمر [illegible] برسالة مضمنة [illegible] بالإشعار [illegible] وسيلة [illegible] يبلغ الأمر [illegible] في [illegible] خمسة عشر (15) يوما [illegible] تاريخ الاختتام المحدد في الأمر حيث [illegible] المادة 852 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية على: "عندما [illegible]

لك5ي ýٱ ƖŊ يحدد ƥƥ رƑي Ʃ ƮT‡ لة الح‡م تاريƍ اختتام التحايƾ بموجƔ أمر Ɣير ýبƙǁ ƱĬ ..."ƱƒǁƮ"..

2. ƖƓ ƖŊ ‡Ɩ ƘƑ رƑي Ʃ ƮT‡ لة الح‡مÜ ولم يƫ ƥر أمر باختتام التحايƾÜ يعتبر ƖŊ ƖƗا الخير منتƌيا خƙýƞ ƞƘƛƞ (3) أيام ýبƙ تاريƍ الجلƾة المحƥƥةÜ وƖŊ ƱĬ ƾبƔ ‡ƱƒƖ و5ي ƖƖƘ تن f المادة 853 مƱ ƱƱƙƑƍ الجƏƑƐƇƁ المƥنية و الƥارية علƱƱƍ" :Ʈ ƖƗ لم يƫ ƥر رƑي Ʃ ƮT‡ لة الح‡م الƬمر باختتام التحايƾÜ يعتبر التحايƾ منتƌية ƞƘƛƞ (3) أيام ýبƙ تاريƍ الجلƾة المحƥƥة". .

3. وƱƓ ýƫ ƖŊ و عƥƥ ýبوƙ ƏƑƑƐƮƇ Ʊ و الوجƓƓ الجƥيƥة بعƥ تحƥيƥ تاريƍ اختتام التحايƾ ‡ƒƖ يم‡ƒƖ ƒƱ ýتبƙ ƏƑƑƐƮƇ و الوجƓƓ الجƥيƥة المادƥة ýبƙ اختتام التحايƾÜ أريƮƐ ƒƱ تمƊ ية الح‡م بتمƥيƥ التحايƾÜ أما المƖ‡ رƑƐ الوارƥة بعƥ اختتام التحايƾÜ ƙ5 تبلƔ ويƫ ƍ رƮ ƍ مƒ عنƌا النƙار ƮT‡ لة الح‡م[1].

Ɣƒƚ: ƔƘƑƍ الƾƥƥ ƗƝ التحقيق

للتمييز بيƱ الجƐƑƏƇ مƱ الناحية الƫƱ حية ƱƮ يما بيƱ الƥارƗ ƱƥƗ والجزاƑي 5ƥƖ عƥƍ لجنة ƱƑƮƩ الاانونية والƥارية والحرياÜƏ وو مƫƮƮƱ ƐƏƐ "عƥƍ الƮير" 5ي مƱƖ‡ "5ƕƮ" والماترƟ مƱ ƍرƮ الح‡ومة ƱƮ عƥƍ 5ƕƮ التحايƾ ƍجرƑ مƮتار عليƔ أمام الƮƓƏ الجزاƑيÜ بينما عƥƍ الƮير 5ي التحايƾ وƔ ƍجرƑ يƮتعƞý 5ي الاانوƱ الƥار ƗƏ.

1- ƔƖƟƘƙ ƙƘƘ المƑƍƪƞ ƾƱƍ ƑƓ ƒƍƑƍ الƥاريƒ ƍƍƥƏ والاƍƑƍƑƍƏ الƒƑƍƐƓƚƏ ƱƥƏ ƍƌƥƏ ƒƍƑƍƍƏ 2009 ƕ ƙ .452

وتجƔ اƅŬƄاƍƅارة ƍƅƋ اƅدرƊ ƃبيƉ تمƌيƄ ƍƅتحايƅ ƃƅعاƍدة اƅƊير ƅدƋ:

ƅƍ ƌƅƉ التمƌيƄ يƄƊ‡ƍƅ في حاƅة تاƌيƄ اƅƊبƋƍƅ جƌيƄƅا ƅƍ اƅجƍ ƃƋجƌيƄƅا تƄ‡اƄƍƅ ي تابعاƋƍƅ جƌياƄƍ ولو بعƌ

تحƌيƄ تاريƒ اختتام التحايƅ ƍƅ ƃƅƍ ما ƅƍ منƄƆ و f عليƋ في المادة 854 مƉ ƁاƊƍƅ اƅجراƅƈ

المƌنية واƅƄاريةƍ Ƅ في ƅ ƍ Ƅ بƄƄ ƄƆ ƍƅتمرار للتحايƅ ƃƅƍ بƄƅ تƄƋ‡يلة الح‡م.

ƅما بالنƄبة ƅƍاعاƍدة اƅƊير في التحايƅƍ ƃيƄ‡ƍ ƉƅحينماƊ يختتم التحايƅ ƃƅƍ جƍƅلة ƅƍالƍية ƍ ƀƅ

يجوز لƅƍرƆƍ تƄƋ‡يلة الح‡م[1] في حالة اƅƍروƍرة ƉƅƍƄ يƍƅارر ƅƍاعاƍدة اƅƊير في التحايƅ بموجƔ ƅمر ƆƍƅيƄ

مƆبƔ وƆير ƉƍƅƄ Ɔ ƍƌ ƋƅƍƅƄ ويتم تبليƆ ƃƅƍ اƅƍƅمر بƄƅ اƅƍروƋ ƍƅ الماررة لتبليƆ ƅمر اختتام التحايƃ

المنƄƆ و f عليƋ في المادة 852 اƅƍƅƅƍة ƅƍƅƍرƄ‡ وƍƅنا يتم تبليƆ الم‡ƅƍرƄ ƍƅالمƌة ƍƅƋ الخƄƆوم خƍƅ

المرحلة اƍƅƄƅلة بيƉ اختتام التحايƅ ƃƅƍعاƍدة اƅƊير ƅدƋ"[2].

ƅما ƄƍƉ ƀƅ ƍƅاعاƍدة اƅƊير في التحايƅ ƃƅƍ بناƅ علƋ ح‡م يƍƅمر بتحايƅ ƃƅ تƄ‡ميليƅ ƍƅƍ ƀƅƆƍ حينما يتبيƉ

للمحƄ‡مة ƉƍƅƄ ƃƅƍم التحايƅ ƃƅ ƍ ƍ يتƍƅƉƅ ما ƍƅ يƄ‡في مƉ ƅƍلة وموƅƄ ƅƍƅƅ ƍ ƄƍƉƅƍƄ اƍƅƅƍƅي ƍƅƅƆ ƍ في

ƍƅƄعوƍ ƅƍ ƄƉ ƍƅار ح‡م في اƍƅƅƍية[3].

ƍƅƍƅƅ ƄƍƅƅƍƄ: ƍƅو ƄƉ f التحقيق

ƍƅ ƍƅƋ الخƆƍومة اƅƄƉارية تƍƅوم علƋ اجراƅƈ متتالية و عبر مراحل ƉƍƅƋ معينة و في نƄƍƅام مح‡م

بƍƍ ƍ الوƆƍ ƍƅ ƋƅƍƅƄƅ معيƉ و ƍƅƆƍ في النزاƅ بح‡م حاƍ ƍƅ ƍƅ ƄƍƉ ƍ ƄƍƉ تحƄƉ عوارƍ

[1] - ƍƅƍƅƍƅƅ 855 ƍƅƍ اƍƅƍƅƍƅ ƍƅƍ ƍ 08/ 09.

[2] - ƍƅƍƅƍƅƅ 857 ƍƅƍ اƍƅƍƅƍƅ ƍƅƍ ƍ 08/09.

[3] - ƍƅƍƅƍƅƅ 856 ƍƅƍ اƍƅƍƅƍƅ ƍƅƍ ƍ 08/09.

تحوǀ ƿƳǂ متابعة ƨǽيرƘ العاƾ Ǐتعرƺ بالعوارƭ الƜجرائيةƨ[1] و عوارƭ التحاƹيƦ ƾƕ ƨǼǿ ǃ

ما يƺ ƅي ƽريƹƨ Ƙǽيرǽ وǿي ǃما جاƅ ƅي الƾانوƳ رƾƯ08/ 09Ư الƾباƷ العارƮة باƸميǿƨ:

الƾباƷ الماƹبلة والتƴƜƿƳ و التنازƿ.

الƴطǂ الƜوǀ: Ƴ Ǐ الƾباƷ الƴƜاƕية

يتمƿƺ الƾباƭ ƹي الƜجراƅ Ǐ الƳ ƢƢǼيناƾ ǉƽƪ ƕƭƪƕ Ƒ الƯعوǈ Ǐ ƳƿاƅƭǀƴǾ لعرƭ ƳƾǽƴƊ

الƾباƵ الحƭƯ ǉƽƈ ƢƮƔيم ƳƃƊ تعريƚǊ عǏ ƿƽƯ ǈƾƾ العمǈ الƔǍ يباƭر ƽǉ الƕƪ Ƒ حƿƘ الƜحواǈ

حƽƅ ǉي الƯعوǈƮ و ƅي الƜعƮƅƭƅƭوالتجاƻƭ Ǐ ƳƾƯ الƾƾƭƴƊ وتناǈƘ الƾباƷ الƾƾƭƴƊية Ǐ ƳƽنوعيƳ

رƴƘيƳيǇ وǿما: الƾباƷ الƜƕلية والƾباƷ العارƮة.

الƾƭƴƊƾ الƜƕلية

وǿي تƾƾ الƾباƷ التي يƯƿǼƯ المƯعǏ بالحƹƾ والتي يترƿƕ عليǈ ƢƳتƹاƅ الخƕومة الƾƭƴƊية

ويتحƾƾ بƳǂƹǂ.

الƾƭƴƊƾ الƴƜاƕية:

وƘنتناوƿ ƅيǏƳ الƾباƷ العارƮةƳ والتƴƜƿƳ وƅƹ ما يلي:

ƈوƳƜ: ƪƴƔƢ الƾƭƴƊƾ الƴƜاƕية

Ǐƅ Ƽƕƿ ƽǼ تحƾيƾ ƿƹƕ الخƕومة بالƾƿƾ الƕليƳƜ وƾƯƾǼ ƕƾƳ ƾƾƕƾƭ الƾانوƳ ƅي البياناƷ

التي يجƿ ƽǏƾيرǽ ƅي عريƮة اƅتتاƟ الƯعوǈƟ وƿƘر جميƿ الƘƾنية وبيانتƯƳ بيانا واƅياƳ وعلة ƾǉǼ

[1] - ƽعليƾ ƾǉƴƯعƯƯƥ الوƪيƭ ƅ Ǐ ƳƾƹƕƳ الƜجراƅƳƮ المƮنية و الƜƿƿƳƾƳاƯƿية 1 Ƴ ƾƴƿƭƴƾƭƗƾƯƮǈƨ و الƾƳƾƾ و ƪƿƿƯƾ الجامعيƳ, 2010Ƴ ƅ 267.

[2] - ƅƴ ƿƯƳƾƮƾ 25/ 1 ƾƾƱ ƾƕ 08/ 09 ƪƨƭ ƽ "ƪƿƾ ƾƳƳƕ: ƾƯƮƳƾ ƹƾƾ ƾƴ ƃƨƭƭ ƪƾ ƥƿƯƾƨ الƾƭƴƊƾ ƳƾƾƾƴƳƾ الƜƕلية".

التƉƈƅ ƅƊǀ بموجƔ ƅƎǀƋ اƅƂƔƅ اƅƊتƂاحي يتم تحƔƈƉ اƅƊعوǎ تحƔƈƉا رƂƔيا Ǜƅ ǃǁ حتǏ يتمǇǆ

المƉعي عليƌ مƇ ترتيƔ اƅƊǂƗو الخƎƂƈو وتحƔƈƉ الرƂيƎية ƅƊǂاعƏ مناƅ مƇ ƅǀƅ يƊǀاجة.

ومƔ التƂليم بالمبƂƉا اƅƊǇǃƂاƋ ينبƎي ƅǀ يحرم المƉعي مƇ ƅƆرƑة ƑتƓرحيƑ اƅƊǀباتƊ بما يتƁƓ مƔ

مƂتƉƊاتƊ ووƂƓƔا ƂƊǀƅباتƊ وتعƂƑƉيƊǀ بما ƅƊرƁ عليƊ التحاƂƁǀ و ما ƊƆƋ العƊǀƙƈ اƅاانونية التي ƑتƂتƉ

عليƊǀ اƅƊǀعوǎ ƇƂما ينبƎي ƅǀ يحمƔ المƉعي عليƊ عƅǏ التزام موƎƉ اƅƊǀƂƔ ƑƇ ƑحوƃƗƔ ƂƉƂ

يعرƍƊ ƍƋƊǀ رر يلحƊǀ ƅو لمنƂعة ƑوƓ عليƊ¹ و بتمǇƑƊ المƉعƏ عليƊ مƇ ƑƂالƍƉƋ ƍƂƉƂ عارƍة

انتجاز المƉعƏƉ ƂƊǀƅ ƍƂƉƆƆ ƅƆ ƅƙ الوƍƄ والنƂƆƆ ƍƋƊǀ و ƅƍƂƑ Ə ƂƓƔ ƅƍƂ ƃƇƔƗ ƅƍƂيƊ لما ƅƊƊƂ مƇ

ƆƅعƉار المƉعي.

و Ǚ يجƔ ƅǀƅ يحرم الخƑوم مƇ ƆƂƈƉ ƍƋƊǀƂ عارƍة ƂƆƏ خƑ f يعتبر مƇ الƎير عƇƇ

الخƑومة بƑƄƊ ƇǇƗ ƅǀƅ ƅƊƆǀƂƋƍ مرتبƂƊة بالƊǀعوǎ اƑ ƇƗ ƍƂǀليƔ و حرماƇ ƅƊƂ الƎير مƇ ƆƂƈƉ

ƅƊƂƑƋƍ ƊǀƂƊ في مواجƎƑة ƂƉƊǀ الخƑومة وƀƄƂ يعتبر ƂƂƄƊƂ للوƍƄ ومنعا لتƍ ƅƈƂƊ ƑƇ ƍƋǇƗƈ.

و ƂƊƉاز المƉƑƔ مƇ خǙƏ الماƎƉة 25 ƂƂƄƊƂاƍƂ اƗول مƇ اƂƊǀانوƇ 08/ 09 بتƂƉيم ƍƂƄƉƂƂ

عارƍة ƂƈƊƏ ƅ ƂƊير اƅƊǀعوǎ وƂƊƂƉ مƇ التƂƍƂƁ ƍƊƂ تعريƗ ƅƎƂƋ ƂƊ ƅƎƂƍǀ العارƍ .

ƆƂƊƂƉƂ ƅƎƂƍǀ العارƍ Ɗƅ ƅƂƊ ƅƂƂƏ ƂƈƊƊ ƍƂƉ الخƑومة اƂƊƗمة و يتناول بالتƎيير ƅǀ

بالنƆ f ƅ و بالزياƎة ƂƂƊ الخƑومة اƂƊƗمة مƇ جƎة موƍوعƂƊƊ ƅǀ ƂƂƊƊƂ ƅǀ ƍƂƋƂƊ ƂƊƉ ƅƎƂƍ

يتƍƏ عƇƇ الخƑومة اƗƑلية ويمǇƁ ƇƂ ƅǀƏ عليƊ اƅƊم ƊǀعوƎ ƂرعيƊ.

وينازƏ ƅǇƊة اƅƊǀƁƊƂ العارƍة اعتبارƊƂ:

---

[1] - ƇƇƁƇ ƇƇƍƂ اƗƋƊƑƇƍ اƅƊǀƍƊƇƉيƊة والƇƂƍƏƂƂ ƍ 15 ƇƂƊǀ ƇƂƂƇƇƂ ƍ ƇƂƇƂƇƇƇƂ ƍƇƇ ƇƏƇƂ ƍ 191.

[illegible] التالية [illegible] يتجلى [illegible] في [illegible] النزاع [illegible] وعدم جواز تغيير محل الخصومة و [illegible] ترتيز [illegible] الخصومة [illegible] و [illegible] الطلبات [illegible] العارضة [illegible] ويتم [illegible] التغيير على الخصوم وتوفير [illegible] وتقتي [illegible] الطلبات العارضة في [illegible] معينة وتقدم الطلبات العارضة التي [illegible] المدعي [illegible] والتي [illegible] التي [illegible] المدعي عليه [illegible] الطلبات المقابلة [illegible] التي [illegible] الطلبات [illegible] الغير [illegible] الخصومة أو في مواجهة الغير [illegible] و [illegible] في [illegible] على الطلبات المقابلة والتدخل.

[illegible]

[illegible] الطلبات العارضة في [illegible] العام [illegible] بموجبه يتحدد [illegible] الدعوى [illegible] الطلبات [illegible] حال [illegible] الدعوى [illegible] الإدارية [illegible] ينتهي مما يمس بالمصلحة العامة والخاصة على حد [illegible] و [illegible] الطلبات العارضة وتتمثل [illegible] في:

1. يجب [illegible] الطلبات مما [illegible] المرتبط بمعنى [illegible] عارضة [illegible] المدعي والمدعي عليه[1].

ولم يحدد المرتبط الطلبات العارضة على [illegible] الحر وإنما يجب [illegible] بالطلب [illegible] عدم تحديد [illegible] الطلبات [illegible] مرتبط [illegible] و [illegible] الحماية القانونية [illegible] الدعوى [illegible] المنازعة في [illegible] المحاكم [illegible].

[1] - [illegible] 866-870 [illegible] و [illegible].

و ǃǅ ǍǃرتباǕ بيǅ ǍǅبيǅǍ يǇǈǆ ǆǈǅ ǅǆ ǅǆ Ǽعوييǅ ǅǅǆ محǂمة واحǅǅǈǅ ǅǅǈǅǅ ǅǅǅ ǅǅǅǅ ǅǅǅ ǆ تامو ǅǅ

ǆǅلة بيǅǅ ǅǅǅǅǅ ǅǅǅلي واǅǅǅ ǅǅǅǅ العارǅǅ ويمنǅ ǅبوǅ ǅǅ ǅǅǅ عارǅ ǅǅ لم يǂǅ مرتبǅǅ

بالǅعوǅ ǅǅǅلية.

2. ǅ يجوز تǅǅيم ǅǅلبǅǅ العارǅة ǅمام الǅǅǅǅ المختǅ ǅ بالǅǅǅ ǅǅي ǅǅ الǅعوǅ ǅǅǅǅǅ ǅي ǅǅير

ǅǅور الخǅǅ الǅخر ǅǅǅǅ.

3. يجǅ تǅǅيم ǅǅǅǅǅ العارǅ ǅبǅ ǅǅǅǅ باǅ المراǅǅعة ǅǅ ǅبǅ حجز الǅعوǅ للنǅǅر بمعنǅ

ǅǅǅيǅ تǅǅيم ǅǅلبǅ العارǅة ǅǅǅ ǅجǅ تǅǅيم المǅǅراǅǅ.

4. ǅǅǅǅة ǅǅǅ ǅرǅǅ المǅǅلحة والǅǅǅǅ بمعنǅ الǅروǅǅ العامة لǅبوǅ ǅǅ ǅǅǅ.

ǅǅǅǅǅ: ǅǅǅǅǅ الǅǅǅǅǅ ǅǅǅǅǅǅǅة

تناǅǅم ǅǅلبǅǅ العارǅة ǅǅǅ:

1- الǅǅǅǅǅ الǅǅǅǅǅǅية ǅو ǅǅǅǅǅ الǅǅǅǅǅǅǅǅ:

و لǅǅ ǅ ǅ عليǅǅǅ ǅǅǅǅǅانون ǅي الǅǅارة الرابعة ǅǅǅ المادǅǅ 25 ǅǅǅ ǅǅانون رǅǅم 08/ 09 وǅǅǅ الǅǅǅ ǅǅ يلحاǅǅ

المǅعي بǅǅǅǅǅ الǅǅǅليǅǅ والǅǅǅ ǅǅ يǅǅير بماǅǅǅǅ الخǅǅǅ ومةǅǅǅ المحǅǅ بǅǅǅǅǅǅ الǅǅǅليǅǅ ǅǅǅǅ بالزيادǅǅ

ǅو بالنǅǅǅǅǅǅ ǅǅǅǅǅǅǅǅǅ يجǅ ǅǅǅ يǅǅور حوǅǅ ǅǅǅǅ الǅǅǅلي وǅǅ ǅجاز المǅرǅǅ للمǅعي بتǅǅيم

ǅǅلبǅǅ ǅǅǅǅǅǅية ǅي الحǅوǅǅ الǅتية:

أ- ما يتǅǅǅǅǅ ǅǅǅ تǅحǅǅǅ ǅǅǅǅǅ ǅو تعǅǅǅǅǅ موǅǅǅǅǅ لمواجǅǅǅǅ ǅǅروǅ ǅǅǅǅǅ ǅو تبيǅǅǅ بعǅ

ǅǅǅ الǅعوǅ.

ب- ما يǅوǅǅǅ ǅǅǅǅ ǅǅǅǅǅ الǅǅǅلي ǅو مترتبا عليǅǅ ǅو متǅǅǅ بǅǅ ǅǅلة ǅ تǅبǅǅ التجزǅǅ.

- ǖ - ما يتǅمǋ ǈǅǉǋǒ ǃو تغييرا في ǄǊǈ الǋعوǎ مǈ ǖǄاتǅ Ǹǉǀ موǋǒ الǅǉǃǊ الǅǉǃǊ ǃلي

عǏǉ حاǂǅǈ وفي ǉǄǈ الǅǄǅ الǄاǂǅ ǖ ǈǂ يǂǅ الǅǉǃ عǏǉ تعǄيǄ في موǋǒ الǋعوǎ ǃو

ǅǄǅǂاǈǅǃ وǄǈما يǅǂ التعǄيǄ عǏǉ الǊǈǃ الǄǅǊ تǈاوم عليǄ الǋعوǎ ǈǅ ǁ المراǈعǄǈ

الǈǂǄǈي عǏǉ ǈǄǃ يعتبر ǈǂǅǈ جǄǅǅǅ ǈǅǉ ǈǂǅǄ مباǅرة عǉǈ الǋعوǎ الǃǅلية ومǃǋǈ

ǄǊǉ ǈǅǂ الǈǅاية ولو ǂǉǈ مǅǂǈǉǈ ǄǊǉ ǃو ǈǉǄǂǂǈ مختلفة عǉǈ الǊǈǃ الǃǅلي.

- ǈ - ǈǅǉ الǃمر بǅجراǋ تحǈǅي ǃو وقتي ǈǃǈǈ وبالنǈǄǅ ǉǄǊ ǈبيعة الǅǉǃ الوقتي ǃو التحǈǅي ǈǃǈǈ فيجǅ

الǅǈǂ فيǄǈ عǏǉ وجǄǉ الǃستعجاǈǅ ǈǅǈ الǅǈǂ في الǋعوǎ الǃلية ǈǃǈǈ و ǈǄǉ ǈǈǄǈ الǋعوǎ

ǂالحة للǅǈǂ في موǋǒ ǈǈǅǄǈ الحǅǃم الǅǄǅǈ ǈǅǄǈ يǃني عǉǈ وجوǅ الǅǈǂ في الǅǉǃ

الوقتي ǃو التحǈǅي وǂǅǂǈ حǅǃم ǈǈǄǈ عǏǉ اعتبار ǈǉǈ الحǅǃم في الǅǉǃ الوقتي يجوز تنفيǄǈǈ

فورا ولو ǈǉǃǈ فيǄǈ باǈǂǄǈǃǈ بالمǃǈǅ الحǅǃم في الǅǉǃ الǃلي ǈǈ يجوز تنفيǄǈǈ ǂǃ ǉǄǈ ǈǅǂǄǈ

ǂǈǈǅǂǈ ǈǉǃ الحǅǃم في الǅǉǃ الوقتي ǈǃزم لتحǈǈǅǈ الخǅǂم الǄǅǅ ياǋǈي عليǄ بمǂاريǈǈ.

- ǈ - ما تǅǄǈ ǉǄǈǈ المحǅǃمة بتǈǃǈǈيمǄ و يǅǃوǈ مرتبǈǅ بالǅǉǃ الǃلي ǈمǈ يǂǅǈ في ǉǈǅǈ الحالة مǈǈ

ǈǂǈǈ عارǈǋ ǈǅǈ تǅǃوǈ مرتبǈǅة بالǅǉǃ الǃلي مǈǈ جǈǃ ǈǅǈ ǉǄǈǅ ǈǈǄǈ المحǅǃمة مǈǈ جǈǃ

ǃخرǎ ǈǂللمحǅǃمة ولو تواǈر الǃرتباǈ بيǈǈ الǅǉǃ الǃلي والǅǉǃ العارǋ ǈǅǈ ترǈǋǉ متǈ

تبيǈǈ ǈǅǈ ǈǉǉǈ مǈǈ ǈǃǈǈǄ التنفǅيǄ بالخǅǂم.

ǃǂǈير ǈǉǄǈ ǈǉǈ ǄǊǈ الǋعوǎ:

ǈǂǈǄǊǈ في ǈǈǈǂǈ ǈǈǅǂǉǃ ǈǉǈ الǃǈǂǉǈ القانوني ǈǄǅǈ بنǈ الǋǉǋمǈ عليǄ ǈǅǉǋعوǈǈ والǄǊǈ في

مجرǎ ǉǄǈ المعنǈ يتǅǉǃ تواǈر ǈǅǃǈ ǈǈǈǅ ǈǅǂǂǈية:

1 - التمǈǂ ǈǂ بوǈǈǈǈǄ معينة

2- ǫɯƢǾ ǵȈȀƢǟ Ǉȑǿ ȂǷ ȀǾ ǳ ȐǷǿ ǳǶǴǯǾ ǳȂǭȊǶǼǤ ǷǿȂǹȂȖǥȂǪ

3- ǭȂǷȈȈǷȊ ǰȀ ǳȀǮ ǳȆǷǺ ǲȃ ǿǺȀȀȂǹȅ ǳȆǱȀǩ ǳȂǾȁǵǥ ǱǾȈǵ ǷǴǤ ǳǾǮǩ ǳǾȀǛ.

ولقاضي المحكمة بالدعوى رقابة كاملة على ȂǰȂǹ بالمعنى المتاح وبعنا رحي ǳȐȈǼȀǵǿ ǳǾȀǵǵǾȀǵȀ ǷȀ ǷǮ ǵȉǷǵǳȂǹ ȇȂǴǴǾ ǷǴǺ ǳȊǮǿ ȄȂȀȆ ȂǾȈ ȇȂǟǩ ȇȂǾǼǮǵ ǷǴǭǯǾ ǷǡȂǩǶǳȂǹ ǪȈȀǽǵ ǳǤȂǵȂ ǷȂǵǵȂǴǾ ȂǾǭȀǳ ǷǭǳȂȂǹǧ ǭǾǵȀȈȂȀǫȊǶǼǱȈȂ ǷȂǻǵǼ ǳǹȉǵȉǬ ȇǵǾ ǷȈǳȂȀȀǽȂ ǷȂǿǾǽ ǳȂǫ ǳǮǾȁǳ ǷǟȂǿȀ ȂǵǯǾǷǴǼǹǯ ǳǾǮȂǫǵ ǳǾȀǛ ȂǭǾǭ ȃȂȀǭǮȀȀǛ ǵǩȂȉ ǳǹȂǷȂȁȈ ǳȉȂȈȂǽǩȀȂ ȀǾȉǭǹǭȉ ǳȀǷǰǵ ǮǶǳȈǯǳǽȂǾǭǺ ǳǮǾȁǳ ǷǟȂǿȀȈ ȉǴǾȂǯ ǳȂǷȈǳȂ ȂǷȂȇȉǭ ȂǷ ȈǴȀǺǩ ȂǷȂȁȀǭ ȉǵǹǽǶǽ ǳǾȁǭ ȂȈǮǾ ǷǴȂȂǺ.

وبالتالي ǷȀȀ ǳǾȀǛ ǳȊǾȂȈ ǳǾǟȀǩ التنفيذ ȀǾ ǷǮ ȂǳǭȈǴ ȂǮ ǳȀǯǺǾ ȈǹǽȉȈ و ǲي ما يتنفȂǩ ǲȂǹǭ الخصوم

ما ǲȂǹȂ ǷǟȂǿǩ التي ǷǷǺǿ الطلباتǷ ǲȂȁȇȂ ما يطرح عليها ǳǾȈǷǭ ǳǮǾǵȂǩ الواقعية ǳȂ ǲȂǵ

يتمسك بها الخصم لتأكيد الوقائع التي ǷǭȀȂ عليها ǳǾȀȂ والقانوني ǳȂǷǶ ǴȂȂǵ ȈǩȂȈǽ

ǲȂȁ تحايل ǳȐǷ ǳȀȈǟ ǳȂǼȉǭǵǩȀ ǲي الحجة القانونية ȂǶǿ تتوافر ǳǭȂǵǾȂ الخيرة ǳǾȂ ȂǷǭȂǵ ȂǷȂǼȂȁ ǲ

ǳȉȂǼ مجرد حجة قانونية.

والأمر الآخر الإداري في الخصومة الإدارية ǮȈǯǾ ǳȂ جزء ȂǲȂ تحيط بها الخصومة

وǶǵȀǩȀǵ وموضوعها ȀǲǺǵ ǷȀȂ ȊǾ يجوز تعديلها في الحدود المرسومة قانونا ǵǳǭȈǵȂǯ عارضة.

كما يؤدي ȈǺ ǳȀǭȀȂ ǳǾǮǺ في تعديلها ǲȂ ǷȂǳǭ موضوع الخصومة.

ويرى المستشار بالمحكمة العليا عمر زودة ȂǷǭ ǳǾȀǳ في ǳǾȀǵǾ ǳȂǵǮȀȀ ȈǾǵȀȂǷ ȂǷǭ عن ريȂǭ ǵǾǳȂǳǵ ǷȂǲȂȇȂǵ ȂǫǾȂǺ واقعي.[1]

ǭȂǵǶǫȉȀȂǺ: ǲȂǵ ǷȂǭȀǩ ǳȂǷǳǾǾǮ ǳǾǵȂǾ ǳǼȂǵǵȂ ǲȂ ǷȂǮȈȂǵ ǳǾǮǾǵȀ ǲȂ يجوز ǲȂǳ ǲȂǵ ينين

عنه ǳȉȂǼȂ ǷȈǭȂǵ يعتبر متنازل عنه ǷȂǷȂȁǶ.

---

[1]- ǷǲȂǵǶ ǳǾǮȂǭȀǵ ǳǵǮȂ ǷǭȂǵǶȂ ǳȂǳȈǭ ǷǲǾǵȂȉ ǳǾǮȂǵǾǷǶ ǳȂǮǫȂǵ ǷȂǭȉǶȂǷ ǫǵǯǾ 1994 ǷǳǾǵǵǵ 01 ǭ 319.

ƿǦŽƫ الواƽƹ: ǷǼƿ وǆǇ اختƮ ƪ ƛ الخƮوم ويجوز للƣاƮي ǇǊ ينيƹ ƷǆǊ ǆƼلƸ ƹǀƺ ǊƺƷƸƯ وƺنابة الخبير ƻƿ ƮǇƸƷ ƻƿ يƼمر بƼƴƯ الƣاƮي ƷƨƣƴƯ ƻƷƸƯ بعƏ المƼƸƹ ƺƤƽƷ ǀƽƻ ƹƾƸƶƯ وƶ ƭ ƽƮƹ يعƻ ƭǃƫƻ ƺ ǀǊƻ وƺ ƭƻǃƸƶƻǁƯ الƣاƮي.

وتعريƩ ƸƮƹ الƣاƮي ƷƥƹƯ ƹƼƱƸ علƽ ƹƭƾ مجموƸ الوƺƻƷƸƯ المولوƻƩ للحƤ المƼƶƷƸ ƷƳ ƺƮام ƷƥƣƯ ƹ ƭƮǃƸ يخرƻ ǆƷ ƷǆƼƹ ƺǇ ƨƸƩƸ ƭانونيا ƺƷ واƽعة مادية.

ويƺǇƼ الƣرار الƮير المƮروƸ الƾƮƹ علǆ الƹƻƿƯ ƸǊƺ ƹƭƾ ƷƥƹƯ الƣاƮي ƻƥƭ ƹƮƱƯ ƮƫƮƹ التعويƏ علǆ الƣرار ƻƮƸƭ ƮƩƸƷƸ المدعي.

وƹǀƻ ƷƥƭƺƯ علǆ ƷǆƮ ƹƭƾ الƣاƮي ƷƥƹƯ ƺƻƸ مجموƸ الوƺƻƷƸƯ المنƹƻƩ للحƤ المƼƶƷƸ ƷƳ ƭƻ يجوز للƣاƮي ƷǆƮ ياوم بتƮيير ƺƷ تعديƷƳ ƷƥƣƮ لمبƺƹƣ حياƺ الƣاƮي وƺƸ المبƺƹƣ المتƼƼƤ عليƷƳ ƻƭƱ وƿƹƣƮƺ ƹƤƻƸ ƺƸ ƷǆƮ الƣاƮي ƭ يجوز ƷǆƮ ƳƷ ƮƥƸ ƹƭƾ الƣاƮي ƷƥƹƯ ƷƥƹƯ وƴǇ ƷƥƭƹƯ يعƺ ƺǃƸ ƺƻƸ تاييƹƺ ƷƣƮƸƷ وƣƸƺ الƣاƮي ƹƾƸ ǆƮ ƭƹƾ ƷƥƹƯ الƣاƮي ما ƻƺƸ ƭƸ الواƽعة المولوƻƩ للحƤ وتبعا ƷƷƮƷ ƭƻƼ يوƩƻ ƭƤƻ بيƷƾ ƭƹƾ الƣاƮي ومحƻ الƹƭƨƹƷƹƽ.

وƺƷƺƸ يƮƻ المƭƮƩƸار "عمر زوƩƸ" ƽǆ ƭƮ ƭƹƾ الƣاƮي ƷƥƹƯ ƺƸ ومحƻ ƹƭƨƹƷƹƽ ووƺƾƸƽ التحاƷيƤƭ حيث ياوم الخƮوم بعرƏ الوƺƻƷƸƯ علǆ الƣاƮي ويلتزم بƶƹƨƸƹƸƯ وتبعا ƷƷƮƷ ƳƷƭƮ ƭƹƾ ƭƹƾ الƣاƮي ƷƥƹƯ الƣاƮي يعتبر ƽǆ ƭǁƭ الوƹƭƽ محƻ ƹƭƨƹƷƹƽ ƭƸƭƮ ƳƮƸƭ ƭƹƾ ƭƹƾ الƣاƮي ƷƥƹƯ الƣرار الƮير المƮروƸ ƳƮƸƭ محƻ ƹƭƨƹƷƹƽ ƺƸ ƷƹƮƽ الƣرار.

ويجƭƷ ƷǆƮ ƷƨƣƭƸ ƭƹƾ ƭƹƾ الƣاƮي ƷƥƹƯ محƻƻƻƾ تحƹƾƻƮƸ ƷƺƸيا للجƺƸƭƹƭƷƸ وعƻƻ تعييƷƸ ƭƹƾ ƭƹƾ الƣاƮي ƷƥƹƯ تعيينا ƷƺƸيا للجƺƸƭƹƭƷƸ ترƭƸƩ عليƷƳ ƻƭƽ الƹƽعوƻƯ لعƻƻ ƭƸƭƸƭƸƭƸ ƭƷƺ ƷǆƮ عƻƻ تحƹƾƻƮƸ ƭƹƾ ƭƹƾ يعرƏ ƷƺƸƭ الحƤƼ ƻƭƸ الناƏ ƷƸƹ ƷƥƹƯ المحƤمة العليا الƮƹور ƺƷ انعƻƻام الƭƹƾ.

2. ƐǦƸǎǮƧƨ ƗƾƸǀƦƨ.

3. ǙƾǖƾƗǳƨ Ǐƺ ƴƾǖƨƬǄƨƧ.

ƐǦƸǎǮƧƨ ƗƾƸǀƦƨ : ǏǵƸƪƨ ƤƾƦƨ

ǋǼ5ƾ Ƙƽƾ موƍ ǇƼǕƨƪ ǛǍǂǛƹƨƬ ǕƶƬ ƑƩƬƩƨ ǚƫƨƪ Ǚ ǛǍƨƾƪƨ ǾǕƈƪ ǂƩƬƩƨ ǝƾƪ ǏƨƶƩƨ ǂƧƾƨ ƈƾƨƭ ǂƾ ǘƼǯƧƾƨ

ǃƾǖƷƨ ǂƨƬƩƬ ǊǙƨƢƼƾ ƀǏƶƾǖ ƎǙƤǖƽƪ ǂƾ ǃƾƪƨƨ ƒƾƩƬ ƑƩƬǝƶƬ ǋǻǛƾ ǃƾǖƩƾǒǙ ǊƾƬǝƩ ǃǼƧƩƬ ǏƫƤƽƨ.

ǨƪƩƾǉ ǂƨƾǊǀƼƩ ǚƷƾƬǖƨ ǂǽƶƨƾǘ ǏƨƶƾǖƩ ǃƾƪƨƬ ƾ ǝƨƶƾǉƽƪ Ǘƾǔƪ ǏƨƶƩǁ ǜƪƾǖƽ ƈƾǖƩǛ ƐǽƤƪƩƾƨ ǃƾƪƬ ǂƨǋǗƾ

ƾƩƬƪƩƩ ǨƪƩƾǉ ƾƩƬƪƩƩ ǏƨƶǘƩ ǂƩƬǁ ǝƨƶƾǖ ƽƨ ǜǞǭƪƩ ǁƾƪƩƬ ǂƼƾǛ ǂƩǖƨƭƨ ǋƪƼƨ ƾƩƬƪƩƩ

.ǏƪƩƨ ǋƪƼƨ

ƙƩƬǊƽ ƭƩƬƶƾǖƬ ǚƶƨƾƪƬǔǘ ǀƼƾƪƨƩ ƾƩƬƪƩƩ ǀƼƾƪƨ ǂƩƬƶǘƩƬƨ ǀƼƾƪƩ ǘǛ ǀƼƾƪƨ ƾƪƩƬƪƩ ǀƼƾƪƩ[1] ǀƼƾƪƨƩ

ǛǊǗƪƩƦ ǂƾ ǚƪƩǂƨƩ ƒƾƩƬƢƽƩ ƾƩƬƨƩƤƨ ƾƩƬƪƩ ǂƬƶƩ ǝƨƶǘƩ ƾƪƩƬǊ ǂƾƩƭƩƾ ǉƾƩƬ ǏƽƨƬƩ ǛǖƾƩƬƪ ǀƼƾƪƩƬƾƽƾ

.[2]ǊƪƩƨƬ ƩƬƶǘƩ ǏƨƶǘƩ ǊƪƩƨǂƬƶǘ ǏƨƶǘƩ ǊƨƩƨ ǐƽƤƩƩ

ǊƪƩƤǁƾƩ ǏƪƩ ǂƭƩƬ ǋƪƼƽƾ ƾƾ ǛƼƪƨ ǘƪƨǒ ǂƩƬǜ ǏƨƶǘƩ ǀƼƾƪƩ ƭƩƬ ǊƪƩƨ ǏƨƶǘƩ ǂƪƩ Ǚ

ƧƾƾƬƨƩ ǏƪƩ ƋƨƩƭǔƾ ǏƾƦƨ ǛǋƩƬƾƽƾ ǃƩƬƪƫ ƾƩƬƪƩƩ ǀƼƾƪƩƩ ƾƩƬƾ ƾƩƬƪƩƩ ǛǋƩƬƾƽ ǋƪƩƬ ǁƾƩƬƩ ǀƼƾƪƩ

.[3]ǁƾƩƬƪƩ ǀƼƾƪƩ ƛƾǖƾƩ ǂƨƼ ǛƥƩƬƶƾƩ ǋƩǔƾ ǂƾ

[1] - ǃƷǎƾƪ ƤƽƨƬǉƼƨƨ ƑƩƬƪƩ ƾƽǈƬƽ ǋƨƩǔ ƈƾǉƼƨ ƈǘƩƪ ǋƽǄƾƪƨ ǋƨƬƨ ƑƩƬƪƨ ǋǼƾƩƬǉƪƨ ǂƪƩƨ: "ǏƨƬǊƽƨƪǁ ǋǖƦƨ ǋǼƩ ǘǖƩƬǊ ƈƾǎƪƩƧƩ 25/ 5 ǂƾǂ ǋǖƪƩƨ 08/ 09 ǂƾǃ: "ǂƩƬǊƨƪƩƾ ǋǁƾƽƨ ǀƼƾƪƩƾ ǋƨƩ ƑƾǎƪƩƧƩ ǋǖƦƨ ǋǼƩƦƾ - ǂƩƬƪƩƾǇƨ ƾƩ ǂƬƨƩ ƾƩƬƪƩƩ ǋǖƦƨ ƽǊƾƩƬ ƑƩƬ ǚƪƾǉ ƾƩƬƪƩ ƽƾƩƬ.

[2] - ǋǖƪƩƽƨ ǋǖƪ ƑƩƬǉƾƩƬǂ ǋǖƪƩƾƩƬ ǋǖƪƩƬǂǉƾƩƬ ǋǖƪƩƾ 93 .

[3] - ǋǖƪƾ 02 ǋǖƪƩƾ 91 – 11 ǋǖƪƩƾ ǋǖƪ 12 ǋǖƪƩƾ 1411 ǋǖƪƩƾ ǂƨƩƬƪƩƾ ǂƨƬǂƾƩƬ ǂƩƬƪƩƾ ǂƾƩƬ ƾ... "ǂƩƬƪƩƾ ǋǖƪƩƾ ǂƨƬǂƾ ǋǖƪƩƾ ƾƩƬƪ ǂƩƬƪƩƾ ǂƾƩƬƪƩ ǋƾƽǉ ǂƨƩƬƪƩƾ ǂƨƬƪƩƾ ǂƩƬƪƩƾ ǂƩƬƪ ǋǖƪƩƾ ǂƩƬƪ ǋƨƩ ƈƾǉƼƨ ǂƨƩƬƪƩ ǂƨƬƪƩƾ ǂƩƬƪƩ ǂƨƩƬƪ ǂƩƬƪƩ ǂƨƬƪƩƾ ǂƩƬƪ ǂƨƬƪ ǂƩƬƪƩƾ ǂƩƬƪƩ ǂƨƬ ǂƩƬƪ

وǬ منƠ اǩǬوانƙƙ للمƉعǓ عليǸ بتاƇيم ƠلباǓ ƙبالبلة ƙميةǸƉ ƍبيرةǕ Ǖƙ تǸƙ للǻ ƥƙ ǓƇǾاǕǼية

ƔƙǓƠƟ واǠǸ ƙƔاƙرة ƍاملة عاǓ المرƍز اǩǬانوني ƍǕƠ ƙرǕƍ الخƮومة وǬƙ لتƚƙǓ ƮƯورǓ ƔƟǍƙ

متناǾƗ ƙو ƙƟƍاƙƔ ƚƮƟƍ Ǿ يƠ التوǕيǾ بيبǩƙ ƙǾيعتبر وƦ يلة لتوǕير والǾاǸ الجار والنƙƙǺ ƙويعتبر

ǬعماƠ ƙ لمبƇاƙ ƮƠ ƇƠƟǕ ǓƙƇƠƙ في ƇƠƙجراƇƙƇƙ ƙǬ ǩƕ اǾƙƙƙبوا ǩƓƠƙ ǓƇƠƙ المالبƙ ينƟار ƙǺعوييƇǕ ǬƟ

ƙعوǒ واحƉƙ.

ƇƙƇ و ƙƚ المرƔ ƙƟƙرƠ اǩبوƚ ǓƇƠƙ المالبƚ في الخƮومة اƇƙاريةǕƙ Ǖيجƙ ǩƠ ƍƟ يƍوǾƚƙ

ƓƇƠƙ مرتبƓ باƇƠƙلمƇƠ ƇƙƓǕƇƙلي[1] ƕ ƇƠ يƍوǩƕ المالبƚ متƚ باƇعوǒ اƇƠƙلية اƇƙƟƙ ƙƚ يǾƚ

التجزƕƚ ويجƙ ǩƠ ƍƟ يƍوƓƇƠƙ ǩ المالبƚ في موƇƙƔƠ الخƮومة ƙ خارǸ عنƇǕƙ ƚƕ يمƍǩ ǩƠ يتƈƙ

ƓƇƠƙ المالبƚ خارǸ عن موƇƙƔƠ الخƮومة وƦƕ ƍǩƔ موƇƙƔƠ ƓƇƠƙ اƇƠƙلي للƙرƇ ƇƠƕ تعويƙƔ

عاƚǾ ومنƠ ƙƠ عن نزǝƙ الماƍية[2] لماƇǕ ǸƇƠ ǬƠ ƍƔ وما لحاǬƕ ƍǩ ƇƙƑƕ يǾƚ ƓƇƠƙ المالبƚ

ƇƙƇƙرة ƙƇƍ خارجا عن موƇƙƔƠ الخƮومة ومحƇƠ للجزǻƙ اƇƙƙǼية المختƮة.

ǾƕƇƠ ƇƠƙ ǾƚƇƠƙƇƙƇ ƇƠƙ تحقيق... (قانون رقم 93 – 186 المؤرخ في 22 محرم عام 1414 الموافق 27 يوليو 1993 يحدد ... 15) ... كيفية التحقيق ... 91/ 11 ...:

"... التحليل ... الالية ... والكوالس ... الحكم ... 15 ...".

1 - المادة 867 ... 08/ 09 ...: "يكون ... ".

2 - المادة 21 من القانون رقم 91 – 11 المؤرخ في 27 ... 1991 "... يكون ... الملكية ...".

ǐǆ5 ǓǀƯ ǃƬǂƫ ǚǂƬǇ Ÿƫ ǀŸǂƬƺǃǋ ǃƯƯǆƫǋ ǏƬŸ ǃƯƭǂ Ǐƴǃ ƨǂƴǀƫǂƯǂƬ ǚǂƬǇ ǀŸǂ Ǉǋ ƨǂǀ ǏƬǀƫǂ ǀǀƫ ǆǇǃƫ

ǆǀǀƫǂ ǚǀǂǇǀ ǀƬǂƫ ƴǀǀ ǃǀǀƫǂ ǀƴǀƫ ǀǀƫǀƯǃ ǀǀƫ ǀƴǀƫǂ [1]ǆǀǀǀƫǂ ǀǀƫǂ ƨǃǀƫǂ Ǉǃǀǀƫǂ ǆǀǂƫǆƫǂ ǀǀƫǀƯǀ ƨǃǀ ǀƯǂƬǂƫǂ.

ƨǆƫǂƫǀ ƫǀǃǂ Ǉǀƫǀǂ ǂǀǂǀ ǂǀ ǀƬǂ ƴǀǀƫǂ ǀǂǀƫǂ ǚǀǂ ǂǀƬ ǀǀǀǀƫǂ ǂǀǃǀ ƨǀǂƬǀǀƫǂ ǀǀǀ ƨǃǀǂ ǂǀǃ ƴǃǀǀƫǂ ǀƬǂǀǆ ƨǀǀǂ ǂǀǀƫ

ǀǀǀǀƬǆ ǀǀǂǀƯǀƫǂ ƨǆƫǀƫǀ ǀǀƫ ǀǀǀǀ ǆǀƬǀƫǂ ǂǀǀƫǀƯǀǂ ǀǂƬǂǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǂ ǀƬǂ ǀǀǀǂǀƫǂ ǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀ ǆǀǀƫǀƫǂ

ǀǀǀǀ Ǐƴǃ ǀǂǀƫǀǂ ǆǀǀƫǂ ǆǀǀǀƫǀƫǂ ƨǂǀǀƫǂ ǀǂǀǂ ǂǀǀƫ Ǐƴǃ ǆǀǀƫǂ ǀǀǀǀƫǀƯǀ ǀƯǀƫǂ ǂǀǀǀǀ ǀǀƫǂ Ǐƴǃ ǀǀƫǂǀǀ

ǀǀǀǂ ǀǀ ǀǀǀǂ.

ƨǀǀǀ ǀǂǀƫǂƫǂ ǀǀƫǂǀƫǀƫǂ ǂǀǀǀ ǀƫ ǀǀǀƫǂƫǀǀ ǀƫǂǀƫǂ ƨǀǀǂƫǂ ǀǀǀƫǂ ǂǀǀǀ ǀǀƫǂǀƫǀƫǂ ǀǀƫ ǀǀǂǀƫǂ Ǐƴǃǀ

ǀǀǀǀǀǀǀǂ ǀǀǀǀƫǂ ǀƫ ǀǀǀǀ ǀǀǀƫ ƨǀƫǀƫǀ ǀƯǀǀƫǂ ǀǀǀƫ ǀǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀƫǀ ǀǀǀǂǀǀǀ ǀǀǀƫǂ ǀƫǀƫǂ ǀǀƫǂǀƫǀƫǂ

ǀǀǂƫǀƫǂ ǀǀ ǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀǀƫǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀƫǂ ǀǀǀ ǀǀǀƫǀ ǀǀǀƫǂ ǀǀǀƫǂǀƫǀƫǂ ǀǀǀǀ ǀ ǀǀǂ

ǀǀǀƫǂ.

ǀǀǂ ǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀƫǂ ǀǀǀƫǂǀƫǀƫǂ ǀǀǀǀ ǀǀǀ ǀƫ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ

ǀǀǀƫǂ ǀƫǀƫǂ [2]ǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀ

ǀǀǀǀ ǀǀǀƫǂ (ǀǀǀƫǂ) ǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀƫǂǀ ǀǀƫǂ ǀǀǀƫǂǀƫǀƫǂ ǀǀǀǀ ǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ

ǀǀǀǀǀǀǀƫǂǀ ǀǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ.

ǀǀǀƫǂ ǀǀǀƫǂ: ǀǀǀǀƫǂ Ǐǀ ǀǀǀǀǀ

ǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀƫǂ ǀǀ ǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀ.

[1] - ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀƫǂ ص 124.

[2] - ǀǀ ص ǀǀǀǀƫǂ 868 ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀƫǂ ǀ ǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀǀ: "ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀƫǂ ǀǀǀǀ".

ثانيا: ǅاية التحقيق

1. ǅيƿ التحقيق:

ǅǆ الخـومة الإدارية متعلقة بǅرƿǅǅ بمعـǅ ǅǆ مرتبطة بالمـǅلحة (الـǅǆ عامة) والمـǅلحة عليǅǅ (الإدارة)ǅ وǅ يـǅار وǅ يـǅǅǅǅ منǅǅ الـǅيرǅ ǅǅ يتعـǅǅ الخـǅميǅǅ وǅǅǅ ǅǅ ǅǅǅ الـǅير يرǅǅ ǅǅ ǅ ǅلحـǅǅǅ في التحقيق في الخـǅومة ǅǅǅ ǅǅǅ.

ǅالتحقيق في الخـومة ǅ ǅǅ يـǅرǅǅ يـǅوم بǅǅ ǅǅ لم يـǅ ǅǅ خـǅ ما بǅǅǅ ǅǅǅ ǅǅ يمǅǅ في خـǅومتǅǅǅ منـǅما ǅǅǅ الخـǅوم في ǅǅǅ وǅǅ البالǅ الحـǅم لنǅǅ بǅǅǅ مرتبط بالـǅوǅǅ ǅǅ التحقيق ǅǅ ǅنو ǅǅ ǅالǅǅǅǅ العارǅǅ تǅǅǅ بǅǅ الخـǅومة الإدارية ويتǅǅ ǅǅǅǅǅ علǅ اعتبار ǅخوǅ خـǅوم لم يـǅونوا ǅǅǅ ǅǅǅ عنǅ انعǅǅǅ ǅǅǅ ǅǅ تǅǅ ǅǅǅǅ وǅ ǅلزام ǅ خـǅ f ǅالث ǅǅ الـǅير الخارǅ عǅ الخـǅومة بالǅخوǅ ǅǅǅǅ وǅǅ ما يـǅǅǅ باختـǅام الـǅير.

وعلǅ اعتبار ǅǅ التحقيق ǅǅ ǅǅǅǅ عارǅ ǅ تنǅǅ عليǅ ǅواعǅ الإختـǅ f المتعلقة بالجǅǅǅ الاǅǅǅǅية والمحـǅمة المختـǅة بنǅار الǅǅǅ ǅلي الـǅ ǅǅǅǅ تختـǅ f بنǅار الǅǅǅ العارǅ ǅǅ ǅǅǅǅǅ الـǅلي ǅما رǅينا ǅǅ ǅǅ يحǅǅ الجǅǅǅ الاǅǅǅǅية.

ǅتوǅيرا للوǅǅ والجǅǅǅǅǅ ومنعا ǅǅ ǅǅور ǅحـǅم متعارǅǅ وعاǅǅ النزاǅ ǅǅ جǅيǅ بيǅǅ خـǅوم مختلǅǅǅ ǅǅاز المـǅرǅ الجزاǅرǅ للـǅير ǅǅ يتǅخǅ في الخـǅومة ǅǅǅǅ عǅ ǅǅǅ الحǅǅ.

2. ǅǅوǅ التحقيق:

ǅǅ المادة 194 ǅǅ الǅانوǅ رǅم 08/ 09 علǅ الـǅروǅ العامة لǅبوǅ التحقيق ǅما ǅǅǅǅǅ المادة 195 ǅǅǅ ǅخرǅ:

---

[1] - ǅǅǅ ǅǅǅǅǅ ǅǅǅ الإدارǅ ! ǅǅǅǅǅ الإدارية ǅǅǅǅǅǅ ǅǅ 14.

1. ŝيجƄ LJƉ يتور ƃرǀي المƄلحة واƄƅĚ ǀRŇǀ ĿخيرƧ تعني LJǁ ǀƅاǀ التخƉŷ Ǌŵ ƄحƄ ǀ الحƋ ǁ Ɖو المرƄز االنوني موƋƍو النزاǀ[1].

2. وĿ يابƉŷ ǀŇǀ التخƉŷ ǁامƉ جƌƍǁ ĿƉحالة بعƉ الناƍƋ ما لم يتƍƎLJƉ ƎرارĿ ĿحالةűĿ Ɓ ƏLJƉ.

3. و يجƄ LJƉ يƄوLJ التخƉŷ مرتبƎƍ ارتباƎƍ Ƅƍياŝ ŝمƄ ƅبلƎƍ الخƄوم.

4. وĿ يبƉ مLJ تحاƁ Ŀرتباƍ.

5. وLJƉ يبƉ Ľ ǀƄŵ ǀŵƏƄ باǀ المراŝعة.

6. واLJ يتم وŝƁ ĿجراƅƄ المقررƧ لرŝŵ ǀƉƄعوƑ ƌ[2].

وǀŇǀ يقتني تبايLJ ŝي مواƉ ƆƄالمحƄمة العليا حيث ŝ ƏƄŧ الماƉƧ 94 مLJ اانوLJ ĿجراƅƄƅ المƉنية "تابŭ ǀƅلبƅƄ التخƉŷ ŝي Ɖ ĽƉ حالة ƄŦ ƏƄƅ عليǀƎ ƑƉعوƑ ممLJ لǀƍ مƄلحة ŝي النزاǀ"[3].

و حƉ ǀ اانوLJ ĿجراƅƄ المƉنية و ĿƉارية الموƋƍو مLJ خűĿ ǀ ƏƄ f الماƉƧ 194 الƄريƎ حيث منŧƎ ǀŧ مLJ ŇǀƄ مƄلحة ƎƄامانية التخƉŷ ƉامƉ ƉرجتيĿ التااƍي.

7. التخƉŷ Ŀ يŧƄوLJ Ŀ ŀRŷ جاƅ مLJ ƍرƏ الغير الخارƜ عLJ الخƄومة Ŀ وĿ يعتبر الƄ ƏƄخ f مLJ

الغير ŝي الخƄومة ƄŷŀR ŧƄLJ ƍرŝا ŝيǀƉ ويمƄŧƄ ƏƄخ f ƎخرǀƄ Ŀ ŝ يعتبر غير ŝي الخƄومة

الخاƏ العام ĿحƉƉ ƍرƏ الخƄومة ŝالورƅƄ Ŀ يتخلوƉLJ وانما تنااƍǀ الخƄومة حتĽ ياوم

ŝيǀƉ الورƅƄ مام الƄƄ ƏƄƄ.

ƁƄƄ :ƈƉƄǀƄ **ŵƁǁƋƏ ƍǀƆ**

---

[1] - ƄǀƅƏƆƅ 195 ƅƏƏ ƅƏƄƋƅ ƏƄ! /08 09.

[2] - ƄǀƅƏƆƅ 14 ƅƏƏ ƅƏƄƋƅ ƏƄ! /08 09.

[3] - ƄǀƄƏƅ ƏƄƄ ƏƄƏƎƅƅ ƅƏƏƆƅ ǀŀƄƆƅ Ŀ 43.

المجاز المرحلة التحضيرية في الخصومة الإدارية، مرتبط بالمرحلة الأولى من الخصومة، باختيار في خصومة بين الخصوم، والتحقيق يكون ثانويا أو فرعيا "تبعيا"[1] .

1. التحقيق الأولي[2]

أ. التحقيق الأولي أو التحضيري أو التمهيدي:

عرفته المادة 197 من القانون 08/09 بأنه: "يكون التحقيق أوليا عندما يتم ... المتخاصم".

والباب التحقيق الأولي أو "الأولي" ... في مرحلة قانونية ... خاصة تبرر للتحقيق.

فالتحقيق الأولي ... في الخصومة الإدارية ... في مواجهة الخصوم ... التحقيق الأولي في الخصومة الإدارية ... المادة 194/ 1 من القانون 08/09: "يكون التحقيق في الخصومة في أي مرحلة ... اختياريا أو وجوبيا".

[1] ... 2009، ص 304.

[2] المواد 196 إلى 198 من القانون رقم 08/09.

ويۿ ٳ ǰ ƋƸǼ التحقيق بالتحقيق ǰƸǼ الǼجومي ǰƸǼ المتحقيق ۑƄǼǰ ۑǼƄǰ ǹ في الخٵومة ويعي بالحدǂ

لنƸǼ ǰƸǼ وتحقيق ٵ ۑǼƄ ليا لتمييز ǰƸǼ التحقيق التبعي ǰƸǼ ما ۑمينǼ بتحقيق ǰƸǼ اختٵامي ǰƸǼ المحقق يختٵ م

في الخٵومة ǰǹ و ǰƸǼ يعي بحدǂ في مواجهتهما ǰƸǼ ميزة التحقيق ǰƸǼ يميز ٵ بالحجة ǰƸǼ حدǂ

خاƒ بǼ في مواجهة ǰ ۸ ǰƸǼ المعي والمعƸǼ ٳ عليǼ.

ǰƸǼ العامة تمنح ǰƸǼ ǰƸǼ جهة أمام جهة ǰƸǼ ǰƸǼ خروجا عن ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ

ǰƸǼ بالمرٵ ǰƸǼ بتغيير ǰƸǼ ǰƸǼ حيث ǰƸǼ ǰƸǼ عن ǰƸǼ ǰƸǼ التحقيق الǼجومي و ǰƸǼ

ما ǰƸǼ المادة 194/ 1 من القانون 09/08 على ǰƸǼ": يأو التحقيق في الخٵومة في أو درجة

وفي مرحلة ǰƸǼ اختياريا أو وجوبيا" وǰƸǼ المحكمة العليا في قراراتها[1].

ƒ. ǰƸǼ ǰƸǼ أو ǰƸǼ أو ǰƸǼ أو ǰƸǼ :

ǰƸǼ عرف القانون 08/ 09[2] ǰƸǼ بيام المحقق بعم ومحكمة ǰƸǼ الخٵومة ملتم

ǰƸǼ مباشرة ǰƸǼ ǰƸǼ في لحظة ǰƸǼ أو الجوم ǰƸǼ أو ǰƸǼ الحال

على حاو ǰƸǼ في الدعوة[3].

و يمۿ ǰƸǼ ٵورة ٵ ǰƸǼ ٵور التحقيق والتي يأٵر المحقق على ǰƸǼ أمام ǰƸǼ الخٵمي

ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ بحدǂ أو مرز قانوني لنƸǼ وإنما يتحقق لتبين ǰƸǼ المعي أو المعƸǼ ٳ

---

[1] - ǰƸǼ الǼقافية 1993 ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ: 1989/05/17 ǰƸǼ ǰƸǼ 489 ǰƸǼ 52 ǰƸǼ (! ǰƸǼ !) (ƒ ǰƸǼ) ǰƸǼ (! ǰƸǼ) حيǰ ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ.

[2] - ǰƸǼ 1/198 ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ و ǰƸǼ.

[3] - ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ ǰƸǼ 43.

عليŴƓ ويƅم ƅ تƜخƄŲ تبعياƃ المتƜخƄŶ يƓ ƅ ƄبتƜخƄŴƋ المحاƃƈة عƅ حاوŴƅ عƅ Ɓريƀ مƅاعƄƅة ƄحƊ

ƊرƄي الخƊ ومة ƃي ƄƅƈƊY عƅ حاوŴƅ.[1]

وعƅ اعتبار ƅƊ المتƜخƄŶ الƙخامي ƃƔورƄƋ يƄتƊ ر ƊƃƉ عƅ تƋييƇ ƅƄƈƊ الخƊ م ƅƆ ƅ ينƂم

ƅƔيŴƅ يتƜخƄŶ ƅƍ ƅƊ ƅƊƅ ƅƊƅ لنƅŴ حƇ بحƃ ماƃ ƅƊƅƆƃ ƅƊƅ المتƜخƄŶ لنƅŴ حƇ التي يƆعيƄŴ ƃي مواجƎة

ƊرƄي الخƊ ومةƃ ƅƆƎ الحالة تعتبر تƜخƄŶ الجومياƃ Ŵالعبرة ƅƅ اعتبار الƊƃ خ f الجوميا ƊŴ و

ƅƃمامياƊ بحاياة تƄييƇ ƃ القانوني الƄييƇ Ƨ الخƊ وم ƅƆ.

ورƄ ƃي الƃƄارة الƙانية ƅƅ المادة 198 ƅƊƎ التƜخƄŶ ƅƔ ي ƅ ƅƔ ƅƅ الƈير ƃي الƄعاوƐ ƅƔ ƅƊ

الحƀم الƊ ƅƄر ƃيƅƎ يمƅ ƅƄ بƊريƀ غير مباƊ ر ƅƔ ƅƊƅ ƊƋƃت تمƄƋ ƅƃيŴƅ بƊرياة غير مباƊرة.

حيث يƄتƊ ر ƊورƄ المتƜخƄŶ الƙخامي عƅ ƅƔƄƃ ƅƂƊ ƃƈƊ ƅƊ ƄƃƋ ƄƆƈƊ الخƊ م ƃو

يƅƄ ƄƄƅƈ جƃيƄƂ.[2]

2. ƈƄƂ ƅƃƄ ƅƈƃƋ ƂƃƄƃ:

ƅƋ تƄاƃر ƃي التƜخƄŶ ƊƃƉ العامة ƅƅ ƅƊ لحة وƊƃة الخاƊƃ ƅƅ ترابƊ

وƅƂرورة ƃƅƔ ƅƔƅƋ ƅƆ ƃƃƔƅ المراƃعة ƃƈƃ المحƀمة ƊƋ تحƀم ƃƅƔمرƄ ƃƃ ƊƄ تحƀم بƆبوƅ التƜخƄŶ ƄƅƊ

ƅƋ ƃƅƔ المحƀمة ƅƄƅ ƃƅƔƄ ƄورƊƃ غير متوƃرة ƃƊƃƄ تƆي بعƊƅ ƊƉ قبول.

وƃي حالة قبول التƜخƄŶ بنوعيƊ ƅƊ ƅƋ المتƜخƄŶ ƃƅƃ ƃي الƄعوƐ ويƀƅ الحƀم الƊ ƅƄر ƃيƅƎ

حجة عليƅ ولƅƋ ƅƋ ƃيجوز ƅƊ ƃƌƃƊƅ ƃƅƔƅ ƃƊƃƊ ƃƌƃƊƅ المناƃبة ومƃ ƅƆƆ ƃƊ ƅƊ ƃƅƔ ƅƅ ƅƅƄƅ المتƜخƄŶ ƃي

[1] - ƄƅƊƄƅ ƃƆƆƃ ƃƄƃ ƃƅƃƋƂ ƃƃƃƅƊƃ الƃƄƅة ƃƅƃƃƅƊ ƃƅƃƃƔ ƃƅƃƃ ƃƃƅƆ ƃƃƆ ƅƆƃƆ ƃƃƔƃ 2002، ص 458.

[2] - ƃƆƃƊƃƂ ƃƃƃƅƊ ƃƃƃƃƅƃ ƃƃƃƃƃƃ ƃƃƃƃƃƃ ƃ ƃƃƃƃƃƃƃ ƃƃƃƃƃ ƃƃƃƃƃ ƃ 1994 ص 01.

التѧѧѧѧدخل التبعي Ѧ يجوز ѧѧѧѧѧѧѧي الحѧѧѧѧѧѧѧكم ѧѧѧѧѧر علѧѧѧѧѧѧ لتѧѧѧѧѧѧѧدخل ѧѧѧѧѧѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧѧѧ الأخير جاز للمتѧѧѧѧدخل الأنѧѧѧѧѧمامي ѧѧѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧي الخѧѧѧѧومة ѧѧمام الجѧѧѧѧة المختѧѧة.

والمنѧѧѧѧѧѧ ما ѧѧѧѧ الحѧѧѧѧم ѧѧѧѧѧر ѧѧѧѧي الѧѧѧعوى للمتѧѧѧѧدخل وحجة عليѧѧѧѧ ومѧѧѧѧام المتѧѧѧѧدخل يرمي ѧѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧي الحѧѧѧѧم ѧѧѧѧѧѧѧѧѧ وѧѧѧعاѧѧѧ النѧѧѧѧѧار ѧѧѧѧي المحѧѧѧѧمة ѧѧѧѧѧر ѧѧѧѧي الطلبѧѧѧѧ الخѧѧѧѧم ѧѧѧѧѧ تѧѧѧѧدخل لتѧѧѧѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧѧ يرمي بѧѧѧѧѧѧѧѧ التѧѧѧѧام بطلبѧѧѧѧ تѧѧѧѧاير ѧѧѧѧѧѧ ومѧѧѧѧام ѧѧѧѧ للمتѧѧѧѧدخل ѧѧѧѧلحة وѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧي تѧѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧ الطلبѧѧѧѧ ѧѧѧѧ يعѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧѧ علة ѧѧي ѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧ الطلبѧѧѧѧ.

وѧѧѧѧ حѧѧѧѧم بعѧѧѧѧم ѧѧѧѧول التѧѧѧѧدخل ѧѧѧѧѧ Ѧ يمѧѧѧѧѧ التѧѧѧѧدخل ѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧي الحѧѧѧѧم ѧѧѧѧѧر بعѧѧѧѧم ѧѧѧѧول تѧѧѧѧدخل ѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧ يمѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧي الحѧѧѧѧم ѧѧѧѧѧر ѧѧѧي موѧѧѧѧوع الѧѧѧعوى.

وѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧ التѧѧѧѧدخل بنوعيѧѧѧѧ يجيز للمتѧѧѧѧدخل ѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧي الحѧѧѧѧم ѧѧѧѧѧر بالطѧѧѧѧريѧѧѧ المنѧѧѧѧاѧѧѧѧѧ وѧѧѧيما عѧѧѧѧѧ الأѧѧѧѧѧر ѧѧѧѧѧѧѧ تختلѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧار ѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧ تѧѧѧѧدخل الأختѧѧѧѧѧام والتѧѧѧѧدخل الأنѧѧѧѧѧمامي وѧѧѧѧѧѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧ منهѧѧѧѧѧѧ علѧѧѧ حѧѧѧѧدة.

ѧ. ѧѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧѧѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧѧѧѧѧ[1]:

ѧѧѧѧ المتѧѧѧѧدخل التبعي يعتبر خѧѧѧѧما ѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧ يتمتѧѧѧѧ بحѧѧѧѧ تѧѧѧѧيير الخѧѧѧѧومة وحѧѧѧѧ الѧѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧ Ѧ يمѧѧѧѧ الحѧѧѧѧ ѧѧѧيما يتعلѧѧѧ بالتѧѧѧѧر ѧѧѧي الخѧѧѧѧومة اللѧѧѧѧѧ ѧѧѧ ما تعلѧѧѧ واتѧѧѧѧر علѧѧѧ الحاوѧѧѧѧ الأجرائية الخاѧѧѧѧة بѧѧѧѧ ويترتѧѧѧѧ علѧѧѧ ѧѧѧѧѧ ما يلي:

1: ѧѧѧѧ المتѧѧѧѧدخل الأنѧѧѧѧѧمامي Ѧ يجوز ѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧ وتѧѧѧѧيم طلبѧѧѧѧ تѧѧѧѧاير طلبѧѧѧѧ الخѧѧѧѧم الأѧѧѧѧلي ѧѧѧي الѧѧѧعوى ѧѧѧѧѧ تѧѧѧѧدخل لتѧѧѧѧѧѧѧѧ وѧѧѧنما يجوز ѧѧѧѧ ѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧ وجѧѧѧѧوѧѧѧ ѧѧѧѧѧ لتѧѧѧѧѧѧѧ الطلبѧѧѧѧѧѧѧ وبنѧѧѧѧاء علѧѧѧيѧѧѧѧ تѧѧѧتѧѧѧѧر وѧѧѧѧѧѧѧ المحѧѧѧѧمة ѧѧѧي التѧѧѧѧدخل الأنѧѧѧѧѧمامي علѧѧѧ الѧѧѧѧѧ ѧѧѧي موѧѧѧѧوع الѧѧѧعوى الأѧѧѧѧلي.

---

[1] - ѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧѧѧ ѧѧѧѧѧѧѧѧ ѧ 228.

ǃǅ :2 المتدخل ýǅ جانٍ ǅ المدعى عليهٌ ǈǃ يجوز ǅǃ يتمŨ ll بŕ ǎ ǃ ǃǃ موضوع ǃǅ وعى ǃ بعدم

اللبوǉ ولو لم يتمŨ ll بǃ المدعى عليهٌ ما لم يǅ ǃǃ المحكمة ǃǃ ǃ الأخير ǃǃ ǃ ǃǃ ǃ في ǃǃ ǃǃ ǃǃ.

ǃǅ :3 تنازل المدعي ǃǅ الخصومة الأصلية (ترك الخصومة وزوالها) ǃǅ ǃ الحالتين ǃǃ مǃ

المدعى عليهٌ ǃǅ تنازل ǃǃ عن الحق ǃǃ ǃ يترتب عليهٌ انقضاء التدخل ǃ ǃǃ الحكم ǃǃ بعدم قبول

الدعوى الأصلية ǃǅ ǃǃ عريضتها يترتب عليهٌ في جميع الأحوال انقضاء التدخل.

ǃ. ǃǃ ǃǃ ǃǃ ǃǃ ǃǃ:[1]

ǃǅ المتدخل الهجومي ǃǅ الأصلي يقوم مقام الخصم الأصلي في الدعوى ولذلك ǃǃ ǃ يتمتع

بحقوق المدعي الأصلي.

ǃǅ :1 المتدخل الأصلي ǃǃ ǃǃ ǃ ما يقدمه ǃǃ ǃǃ ǃǃ ǃǃ ما ǃǃ ǃǃ يعد ǃǃ ǃ ǃǅ يتنازل عن ǃǃ

ما على المحكمة ǃǅ ǃǃ ǃǃ في موضوع الدعوى ǃǃ ǃǃ في ǃǃ ǃǃ المتدخل الأصلي

ولا يترتب على تقديم ǃǃ ǃǃ رجوع ǃǃ ǃǃ الحكم في الدعوى الأصلية ǃǃ ǃǃ الحكم

بمعنى ǃǃ المحكمة تقوم ǃǃ ǃǃ في الدعوى الأصلية وتنظر في ǃǃ التدخل بعد ǃǃ

للحكم ǃǃ ǃǃ ǃǃ في ǃǃ ǃǃ ǃǃ موضوع الدعوى الأصلية ǃǃ ǃǃ ǃǃ.

ǃǅ :2 المتدخل الأصلي ǃ يجوز ǃǃ ǃǃ بعدم الاختصاص المحلي ǃǃ ǃǃ في حق المدعي

والأخير ليس ǃǃ ǃǃ ǃǃ ومجرد مبادرته بالتدخل تعني رضاه باختصاص المحكمة

المحلي.

ǃǅ :3 ǃǅ ǃǃ المتدخل الأصلي دعواه حكم عليه بتحمل مصاريفها ومصاريف ǃǃ ǃǃ

نجح في دعواه حكم بالمصاريف على الخصوم الآخرين.

[1] - ǃǃ ǃǃ ǃǃ ǃǃ ǃ 228.

4: ǕǛ الحǂم بترǁǁ الخǨومة ǚي الدعوǍ الǨǠلية ǝو بعدمǃ بǝوǊǄǕǃ ǝو بعدمǃ اختǨلǃ ƒ

المحǂمة بالنǛر ǚيǊǄǚ ǈ يترتǢ عنǊǃ انǂǁǃǁ الخǨومة ǚي التǙǜǝǺ ǕǛ ǆǂǁǂ ǆǂǁǂ المحǂمة مختǨة

بنǛر ǚǁǛ التǙǜǝǺ ǚǨǠلي ǕǛ جميǢ الوجوǄǉ وǕǁǂ مǚتويا ǛǚǂǑǙǐروǂ بǝوǄǊǃ ǚǂ ما ǊǄ توجيǊǄ اليمين

الحاǛمة.

ǝما ǛǙǚ الحǂم ǁǁǈǚ ببǂǗǕǕ العريǈǑ المǚتتحة للدعوǍǙǃ ǊǄǃǚǄ تزوǢǚ ǊǄ الدعوǍ بجميǢ ǁǂǄǄǊ

بما ǚي ǁǁǂǛ التǙǜǝǺ.

3. ǕǞǂǡǕǂ ǉǒ ǡǠǞǡǕ:

ǝ. ǝǊǡǃǂǡ ǕǞǂǡǕǂ ǉǒ ǡǠǞǡǕ:

ويǛǂ اختǨام الǓير بالǙǜǝǺǕǁǂ والتǙǜǝǺ الجبر ǂ ǁǂǕǕ الǓير المتǙǜǝǺ ǚي الخǨومة لم ترǚǠ

عليǊǃ ǕǠǨ وǉǋنما يلزم بǊǄ ǁǂǙǝǈ ǁǂǕǂ ǛǊǄ ǝرادǙǂ ǚي ǁǁǂǛ ǡ[1]ǚاختǨام الǓير ǚي الخǨومة الǝǙǈاريǈ

معنايǉ ǝǂǉǂ ǡǂ ƒ خارǁǕ عǁǂ الخǨومة بالخوǙǂǄ ǚيǊǄǃ وǉǕ علǂ عǂ Σ التǙǜǝǺ ǁǂǛ يتم بالǠǁǝǂ

المنǙǂǂǄǂ للǓيرǃ ǚǂǂǂ التǙǜǝǺ الǝجبار ǂ ǝو الǙǜǝǺ ǚي الخǨومة يǂوǁǂ بǚǂǃ ǁǂ المدعي ǝو المدعǂ

عليǊǄ ǂǁ الǝǂǁǃ ǁǂǛ يرǍ ǁǂ ǂǂǂǂǂǂ الǓير[2] ǝو بǝمر ǁǂ المحǂمة.

ƒ. ǝǓǉ ǝǊǡ ǡǠǞǡǕ ǝǓǉǂ:

والǓرǑ ǁǂ ǙǜǝǺ الǓير ǚي الخǨومة يتمǚǂ ǚي ǂǁǁǁ ǚǂǉ ǁǁǂǛية:

1- الحǂم علǂ الǓير بǁǂǂǂ المرǚوعة بǊǄ الدعوǍ الǨǠلية ǝو بǚǂǃ يوجǊǄ ǂǁǂǄ خاǨة.

---

[1] - ǝǞǃǡ ǝǞǡǂ ǂǁǡǂǂ ǂǂǂǂ ǃ 458.

[2] - ǂǂǞǡǂ 199 ǞǂǞǂ ǂǂǚǂǂǂ ǡǂ! 08/ 09.

2- جعل الحكم الصادر في الدعوى الأصلية حجة على الغير وملزما له حتى لا تتكرر حجتها باعتبار لم يكن طرفا.[1]

3- إلزام الغير بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى الأصلية تحت يده عند الحاجة يمكن للمحكمة أن تقرر الحكم على الغير بالمصاريف والغرامة جبرا على المدعي. ويجوز للمحكمة أن تقرر إدخال الغير من تلقاء نفسها ولو حتى على مستوى الاستئناف. ويتم إدخال الغير بالمراجعة.[2]

ب. شروط إدخال الغير في الخصومة

تتمثل شروط إدخال الغير في الخصومة فيما يلي:

1- يجب أن يكون إدخال الغير مطابقا لحكم القانون بمعنى أنه يجب أن يكون الحكم على الغير عند الحاجة من شأنه أن يرجع في إدخال الغير.

2- يجب إدخال الغير بالمراجعة.

2- ولا يجوز للغير المدخل في الخصام أن يثير أمام الجهة القضائية التي فصلت في القضية بالحكم الصادر حتى ولو على مستوى الاستئناف.

ثانيا- دور القاضي في التحقيق في الخصومة

أولا: الدور الإيجابي للقاضي الإداري

1- المادة 199 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية 09/08.

2- المادة 200 و 202 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية 09/08.

ƿ5عما للƿور الǛيجابي للاƾاي منحƞ القانوǯ رقم 08/ 09 ƅƸǮǀƦ جƿيƿǀ ƺي ǯƾ يتخƹ ما يراƾ مناƀبا مǯ ƅƣǂجراƿ ǯƾƿ مخالƺة القانوǯ[1] ƺيجوز لƞ:

1. ǯƾ يƢمر ƿحƾ الخƮوم ولو مǯ تلقاǢ ƅƸǀƾ ƺƞƿƻ وتحƅƀ ƾǀƽلة الƸرامة التƾƿƾيƿيƧ ƿعن ƿǳƿƯǢƾ ƅƽƸƢ بإƿƾخاǁ ǯƾƿƾƧǀ ƞǁƾƿ ƺي ǍǀƧ ǯƾ يمƞƸ لحƾǀ ǯƾ يير العƿالة ƿƾ ǋǀƧƸǀƾار الحايلة.

2. ǯƾ يمنǑ ƾجǟ للخƮوم ǋƿƾخاǀƽ ƧƢلƾمǯ.

3. ǯƾ يمنǑ ƾجǟ لƧƢلƾمǯ للتحƧير لƿƾƸƿƾ ƿƾƀǀƺƶƞ.

4. يƸƮ ǀƧƧƸ اƾƾƧاي ƺي ǀƾƧ ǟƧǁالمƾǯ ƺƾي الƿعوǍ ƿƾلية بحƄم ƿالحƾƾ ǚƿ ǚƿ ƾƾǂ ǀƴƿ ƅƸƃƿ الƧرورة ƿǀƾ
ǀƾƾ يرƸ.[2]

ƿƾƾ ǀǂƹǋƾ الƾƿƧǀƀ "التƾƿƾخƿǳ الوجوبي" بناƿ ǑƾƤ علǂ ƿƾمر مƾƿ المحƄمة مƿƾلة ƅƀǀƄ ƇƾǀǺ ƿƾƧمحǳ جƿƾƿ
واعتراƸ علǂ اعتبار ƿƾ الخƮومة مƾƾ ǀƾƧƿƾƾǀƾ ƿƾƾƾƾƶǚƿƿƿƾƾƿ الƾƧƧي يعتبر تعارƧƾ ǯƽǀ مبƾƾ ƿƾ الحيƿƾƾ
حتǂ ƿƾور القانوǯ 08/ 09 ƿƾƾƿƾƾƾƾ ƅƾƾƾƾ بƿƾƾƾƿǟ.

و ƅƿƧƾ المحƄمة العليا ƿǟ : "متǂ ƿƾƾ ƽƿ ƾƾ مƿƾلحة ƿƾƿ ƾƾƾƿǀƿƾ ƺي ƿƾƾ ƄƿƾǀƄ المارر قانونا ƽƿ ǂ ƿǀƽ ƿƾƿƾ ƿƾƾƾ ƾƾƿ ƿƾƾƾƾ
ƄƿƾƄ لم يƿƾƾ ƿƽƿƾ ƾƾ ƿǀƺƿ باعتراƾƾ ƸƧ الƸير الخارƾƧ ƿƾ ƿع الخƮومة ƿƾƾƿ ƿƧƧƾǀƾ بما يخالƾ ƿƾƾ ƿƾƾƽ ƿƾƾƾ
المبƾƾ يعƿƾ خرƿا للقانوǯ.

ƿƾƾ ƿƾƾ ƿƾƾ ƿƾƾƾ ƺي ƿƾƾ الحالƿƾ ƿƾƾ ƿƾ ƿƾ ƿƾƾ ƿƾƾ ƿƾ ƿƾ ƿƾƾ ƿƾƾ المعƿ ƿƾ عليƿƾ ƺي الƿƾƾƾƾ
باعتبار ƿƾƾ ƿƾƾ الǛخير ليƾ ƿƾ ƿƾƾ ƿƾ مƿƾلحة ƺي التاƿƾي ƿƾƾ ƿ المجƾƾ ƿƾƾ ƿƾ عنƿƾ ƿƾ ƾر بعƿƾ ƿƾ ƿبوƿƾ

---

[1] - ƿƾƿƾƾ 200Ŭ201 Ŭ202 ƿƾƿ ƿƾƿƾ ƿƾƿ !ƿƾ 08/09.
[2] - ƿƾƿƾƾ 204Ŭ 205 ƿƾƿ ƿƾƿƾ ƿƾƿ !ƿƾ 08/09.

[illegible] المر[illegible] [illegible] [illegible] اعترا[illegible] الغير الخارج عن الخ[illegible]ومة [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]ومت[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المد[illegible] علا مخال[illegible] [illegible] المب[illegible].[1]"

[illegible]ما : "[illegible] المارر [illegible] [illegible] [illegible] الحد [illegible] يتخ[illegible] [illegible] الو[illegible] ما

يلزم لحد[illegible] [illegible] ولو [illegible] [illegible] [illegible] مواد[illegible] باقي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] لم يخال[illegible] [illegible]

المب[illegible] يعد خرقا [illegible].

ولما [illegible] ثابتا [illegible] [illegible] الحالة [illegible] المجلس لما [illegible] [illegible]

بحاولة [illegible] وبعد [illegible] [illegible] اعترا[illegible] الغير الخارج عن الخ[illegible]ومة التي [illegible] بالرغم [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الموضوع [illegible] ما تعلوا [illegible] خرقا

[illegible].

ومت[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الارار المعو[illegible] [illegible]".

[illegible] [illegible] الغير [illegible] الحالة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] التحايل [illegible] "و[illegible] التحايل" و[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

بتا[illegible] ورقة [illegible] [illegible] تحت [illegible].

و يت[illegible] لنا [illegible] المحكمة في [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الخ[illegible]وم

للمحكمة [illegible] [illegible] حيث [illegible] حيث [illegible] وتم[illegible] [illegible] التغيير القانوني

ال[illegible]حي[illegible] [illegible] [illegible] في بعض الحال[illegible] [illegible] [illegible] قانونيا غير [illegible] [illegible]

الخ[illegible]وم [illegible] [illegible] [illegible] في [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].

[illegible]

---

[1] - المجلة القضائية [illegible] 02 [illegible] 1989 [illegible] 35645 [illegible] 20/ 05/ 1985.

ويعد التنازل من العوارض التي تطرأ على الخصومة و قد أحالت المادة 872 للمواد من 231 إلى 236 لتطبيقها أمام المحاكم الإدارية.

و تنص المادة 873 من القانون 09/08 على أنه: " لا يجوز للمحكمة الإدارية أن تمنح الإشهاد بالتنازل المقدم بعد اختتام التحقيق ما لم يأمر بإعادة السير فيه " .

ثانيا: التنازل عن الخصومة

1- تعريفه

يقصد بالتنازل عن الخصومة إجراء مخول للمدعي يتنازل بمقتضاه عن جميع إجراءات الخصومة بما فيها الإجراء الأولي لرفعها مع احتفاظه بالحق في الدعوى، و من ثم يختلف هذا عن التنازل عن الدعوى لكون الأخير يؤدي إلى التنازل عن الحق محل النزاع[1].

و عرفته المادة 231 من القانون رقم 09/08 بأنه إمكانية مخولة للمدعي لإنهاء الخصومة و يترتب عليه التخلي عن الحق في الدعوى.

فقد يقرر الخصم هذا التنازل و ترتب عليه إلغاء الآثار القانونية التي رتبتها بحيث يعود الأطراف إلى الحالة التي كانا عليها قبل رفع الدعوى و أن المدعي عندما يترك الخصومة لا يتنازل عن الحق بل يترك الإجراء و يبقى حقه قائما يحميه برفع دعوى جديدة بعد ذلك .

1- عبد الرحمان بربارة، شرح قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، منشورات بغدادي، الجزائر، 2010، ص 152.

و يحق للمدعي ƀƫƊƐƙ رفع الدعوى ƍƣƈƫƎ ƑƐƭ ƅƫƍ ƌƬƇ رفع الدعوى مرتبط بمدة معينة انتهت باƏتعمال عريƉƌƬƏ في المدة المحددة Ƙ ƌƬƈƣƊƍƇ باƏƐƫƓƢƒ خƐƙ المدة المحددة Ƙ و الƍƈƣƌƬ علƑ قرار الترميم في المدة التي حددƤƫ القانوƌƬ Ƙ و الƍƈƣƌƬ علƑ قرار الƇ Ɵ التعƐƏي في العمƋ.

و العلة التي ƀƫ يƫƗƏƪ المدعي في تنازƤ عƌƬ الخƟومة ƌƫƬ Ɔƈƃر ƌƬƐ وجƤ:

* ƇƈƊ يƈƟƣ المدعي ƆƧƧƆ ƀƐƀ الدعوى ƆمƐƉ محƈمة غير مختƟة Ƙ و ƀƫƐƙ ƌƬƐ حجز الدعوى للحƈم بعƀƈ اƏƐƫƗƐƟ اƐ ƣ و ƀƐƫƄƑ الوƀƫƍ ƑƀƊ المدعƑ عليƤ تƖجيƋ المƆƈƊƍƀ و المƀƫƊƑ Ƙ ƢƈƇƌ يتراƐ الخƟومة ليرƈƍƖ ƌƫƐƆƉ محƈمة المختƟة فيجوز للمدعي التنازƋ ƀƫƑƒ تƀƫƐ اƐ اƐ عمƤ ƇƃƈƙƆ Ɓير الخƟومة Ƙ ƈما يجوز ƤƆ (المدعي) الرجوƇ ƉƆ ƣƐمام الجƈƫ ƌƬƐ ƀƫƆƈ مختƟة بموجƇ دعوى جƀƪƀƊ للمطالبة ƀƫƑƒ الحق Ƙ ما لم تلحƤ ƀƃƊƉ باƐ ƢƫƇ ƆƐƉƃ التƌƬƈƍƒ.

* و ƀƫ يƈƟƣ المدعي بعƊƭƑ العريƟة Ƙ فيتراƐ الخƟومة تƀƫƏƒ للƊƀƊ بالبƊƍƒ و بحث ƀƪƗƫ المسألة محƌƬ المحƈمة Ƙ و الحƈم فيƌƫƇ باƏƀƣƏƒ ƀƫ ƢƇƤƊ الوƀƫƍ و الجƀƫƊ.

* و ƀƫ يƌƬƈƤ اƐƆƒ المدعي تعجƋ في رفع الدعوى ƌƫƀƫƢ يجمƋ الƀƫƒلة المناƐƆبة ƀƫƐƆƄ الدعوƀƫƐƒ و ƀƫ يتراƐ الخƟومة بƆƐƊ تخلƤƆ عƌƬ اتخاƀƫ ƀƪƉƈƃƒ معيƌƬ ƌƬƐ ƀƫƉƀƪƃƒ ƌƫƀƫƄƉƉ في موعƀƫƆ.

و خƐƟ اƐƫƆوƉ المدعي ƌƫما يتراƐ الƀƫƉƀƪƃƒ التي ƀƫƊƐƆ ƤƆ مباƟرƌƫƬ ƀƫƐƆƇ ƀƫƉ يتنازƐƃ عƌƬ الحق و يجƆƐ ƌƬƐ ƀƫƊƐƉƐ يƀƫƆƐƃ الحق عƌƬ ƌƬ التنازƐƃ الحق ƟƈƊ ريحا Ƙ و ƀƫƌƬ ƀƫƍƈ ƀƫƆƒ ƌƬƀƫƆƃ منيا ƌƬƇƐƊ ƟƆ ƀƫƐƀƈƌ ƀƫƍƊƐƌ ƀƫƌ Ƙ و ƀƫƐƀ ƀƫƄƍƈƌ يƆƐ ر لƟحة التاراƐ.

و يتم تƀƫƆƃ الحƈم اƐƫƍƀ بالتنازƐ Ƙ بناƀƫƆ علƑ التعبير الƈتابي ƌƬƐ المدعي ƀƫƆ ƀƫƉ ريحƀƫƐƆ الƀƫƆƍ ƀƫƊƒ ƀƫƄƉƀ محƀƫƆ يحررƀƫ ƀƫƆƐƄ ƀƫƐƌƉ المعبر عنƤ ƌƬƐ جانƀƫ المدعي ليƆƐ

حا ﻣﻠﻠﯾ Ü ﯾﻧﻣﺎ ǫNj ﻭ ﻣﻌﻠ ƾ ﻋﻼ Ǐ ﺑﻭǈ ýﺑﻭǈ ﺍﻟﻣﺩﻉ Ǐ ﻋﻠﻳﻪ Ü ﻣﺗﺎ Ǐ ǫǾǼ ﺍǾǸǻ ﺍﻟﺗﺧﻳﺭ ﻋﻧ ǽ ﺍﻟﺗﻧﺎﺯ ý ﻋﻣ Ǚ ﺑﺎﻟﻣﺎﺩﺓ

232 Ü ﻣﻠﺑﺎ ﻟﻣﺎ ǚ ǫǾ ﻭ ǫǾ ﺗﺭﻋﻳﺎ ǫǻ ﻭ ﻋﺎ ﺑﻌﺩ ﺍﻟﺑﻭ ý ǫǻ ﻭ ﻋﺎ ǻ ﻓﻲ ﺍﻟﻣﻭ ﻭƳ.

ﻭ ﻣﺎ ﺟﺎ Ǧ ﺑ ǻ ﺍﻟﻘﺎﻧﻭ ǻ 09/08 ǫǻ ﻭ ﺍﻟﺗ ǻ ﻋﻼ Ǐ ǻ ǻ ﺗﻧﺎﺯ ý ﺍﻟﻣﺩﻋﻲ ﻋ ǻ ﺍﻟﺧ ﻭﻣﺔ Ǚ ﻳﺩ Ǐ

ﺑﺎﻟﺗﺑﻌﻳﺔ ǫǾ ﺍﻟﺗﻧﺎﺯ ý ﻋ ǻ ﺍﻟﺣ ƾ ﻓﻲ ﺍﻟﺩﻋﻭǍ.

ﻭ ﻟﻡ ﻳ ǻ ﺗﺭ ǻ ﺍﻟﻣﺭ Ƴ ǻ ǻ ǻ ﻳﻭ ǻ ﻣﻭ Ƶ ﺍﻟﻣﺩﻉ Ǐ ﻋﻠﻳﻪ ǫ ǻ ﻋ ǻ ﺍﻟﺗﻧﺎﺯ ý Ü ﻳﻧﻣﺎ ǫǾ ﺍ Ǐ

ﺑﺎﺗﺭ ǻ ǻ ǻ ﺭ ǻ ﺍﻟﺗﻧﺎﺯ ý ﻣ ǻ ﻋ ǻ ﺍﻟﻣﺩﻉ Ǐ ﻋﻠﻳﻪ Ü ﻋﻼ Ǐ ǫ ﺑﺎ Ƴ ﻣ ﺭﻭﻋﺔ ﺑﻣﺎ ﻳﻧ ǻ ﺑﻭ ǻ ﻋ ǻ

ﺍﻟﺗﻌ Ƶ ﻓﻲ ǫﺗﻌﻣﺎ ý ﺍﻟﺣ ƾ.

ﻭ ǫǾ ﺗﻧﺎﺯ ý ﺍﻟﻣﺩﻉ Ǐ ﻋ ǻ ﺗﻁﺑﻳﻌﻲ ﺑﺎﻟﺟﻭ ǻ ǫǾ Ǐ ﺍﻟﺣﺎﻟﺔ ﻟﺍﺑﺩ ﺭ ǻ ǻ ﺍﻟﺧ ﻭﻣﺔ Ǚ ﻣﻣﺎ ﻳﺩ Ǐ

ﺑﺎﻟ ﺭﻭﺭﺓ ǫǾ ǻ ǻ ǻ ﺑﺣ ǻ ﻳﻌﻳﺩ ǻ ǻ ǻ ﺭ Ƶ ǫǾ Ǐ ﺍﻟﺣﺎﻟﺔ ﺍﻟﺗﻲ ǻ ǻ ǻ ﻣﺔ ǻ ý ﺭ ǻ ǻ ﺍﻟﺩﻋﻭǍ .[1]

2- ﺍﻟﺗﺭ ǻ ﻭ ǻ

---

[1] ǻǻǻ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔ ﻗﺭﺍﺭ 890251 Ü ﺑﺗﺎﺭﻳﺦ: 2000/10/23 Ü ﻗ ﻳﺔ (....) ǻǻ : ǻǻǻǻ ﺍﻟﺻﺣﻳﺔ ǻǻǻǻ ﺍﻟﺻﺣﻳﺔ .

ǻ ﺍﻟﺷﻛﻝ :

- ﺣﻳ ǻ ǻǻ ǻǻǻǻǻ ǻǻ ǻǻǻ ǻǻ ǻǻǻǻ ǻ ǻǻ ǻ ﺍﻟﻘﺎﻧﻭﻧﻳﺔ.

- ﻭ ﺣﻳ ǻ ǻǻǻ ǻǻǻǻǻ ﺍﻟﺣ ǻ ǻǻǻǻ ǻǻǻǻ ﺍﻟﻘﺎﻧﻭﻧﻳﺔ ǻǻ ǻǻǻǻ ǻ ﺷﻛﻼ.

ǻ ﺍﻟﻣﻭﺿﻭﻉ:

- ﺣﻳ ǻ ǻǻ ǻǻǻ ǻǻǻ ǻǻ ǻǻǻǻǻ ǻǻǻǻǻǻǻ ǻǻǻǻǻǻǻ ǻǻǻǻǻ ǻǻǻǻǻ ﺍﻟﺻﺣﻳﺔ ǻǻǻǻ ǻǻ

ﻳﻭ: 23-04-1998 Ü ǻǻǻǻ ǻǻǻ ǻǻǻǻ ǻ ǻǻ ǻǻǻǻǻǻ ǻǻǻǻǻǻ ǻǻ ﺍﻟﻣﺭﺣﻠﺔ ﺍﻟﺗﺣﺿﻳﺭﻳﺔ

ﻭ ǻǻǻ ǻǻǻǻ ǻ ǻǻ ǻǻǻǻǻǻ ǻǻǻǻǻ .

- ﻭ ﺣﻳ ǻ ǻǻ ǻǻǻǻǻ ǻǻǻ ǻǻǻǻǻ ǻǻǻǻ ﺍﻟﺗﺣﻘﻳﻕ ǻǻ ǻǻǻǻ ﺍﻟﻘ ǻǻ Ü ǻǻǻ ﻭ ǻǻǻ ǻǻǻ ǻǻǻ

ﺍﻟﻭ ǻǻǻ ǻǻǻǻ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔ ǻǻǻǻǻ: 01-09-1998 .

- ﻭ ﺣﻳ ǻ ǻǻǻǻǻ ǻǻ ǻǻǻ ǻ ǻǻǻ ǻǻǻǻ Ü ﻭ ǻǻ ǻǻǻ ǻǻǻǻ ǻǻ ǻǻǻ .

- ﻭ ﺣﻳ ǻ ǻǻǻ ǻǻǻ ǻǻǻ ǻǻǻǻ ǻǻǻǻ ﺍﻟﻘﺎﻧﻭﻧﻳﺔ ǻǻǻǻǻ ǻǻǻ ǻǻǻǻǻ ".

ج- حوȚ ýو التنازý مما LJǇيمل ÜƸبمعنى ǏLJ ǅ يȚ ƥر التنازý عLJ الخȚومة LJما للǓƷLJÜ Țريǒة تواȍر ÜƸالنية الإجراǞية ȍيǞǅ[1].

حيث Ǆ يȍوLJǇ التنازý مابوǃ و يǒاǓي اǓللاǓي بǇǈLJ Ü ǈǇ ȚƥȚ رعLJ المǒƥعي و ليو ǅǈ Σ ǅǈÜǄ

ǅǈ وǅ Țƥر التنازý مLJ المǒƥعǏ عليǅǈ ǅǈÜǄ الخȚم ǇǆǏ يجǃ ǅLJ يǓÜý ȍي الƥعوǎ حتǏ يحǓم ȍيǅǇÜ

و Ǆ يجوز حرمانǅLJ ǅǏ Ț خȚ f مLJ الحǓور وǅ الƥǄƳ عLJ ȍǇ ǅǈ Ü ǈǇȍ مرǅ مLJ ǅǈ ǅƹ Σ التاǓلي

و يتعلǐ بالنǒام العام .

و ǇǆÜ ǅما لنا ǇǈLJ ǅǈ النية المتنازý مLJ ǅǈ النية التاǓلي ǅǈ ǅǈ النية التنازý عLJ الخȚومة Ü و لما ǇǆLJ

الȚǅير و المجنون و المعتوǇ ليƹوا ǅǈǄ للتاǓلي Ü ǇǈLJ التنازý Ǆ يجوز Ǆǐ مLJ الولي وǅ الوȚي

وǅ اليم و ƹوǆ Ü ǅǆLJ الȚǅير ǅǈǈǏǅ ǅǈƸ النية وǅ ناȚǆǇ Ü ǇǆǅƸ Ǆ يجوز للمحامي ǅLJ يتنازý عLJ

الخȚومة ǅǈ ǆǇ Ǆǐ ǅǈ ǅǈǆيǇ توǇǆǅ يبيǓ ǅǈ Ü ǇǈǅǇǈ لم يتǓمLJ التوǇýǅ حǐ التنازý ǇǆǅǇ المحامي يǇوLJ

ǅǅ تجاوز ǅǒǅǐ الوǇالة Ü و تنازǅǈ ǅ عير مابوý الǅǆǇ ǅǈمǅ ǅǈǏ Țǅǈ ȍي ǅǈǆ ǅǆǇ Ü و Ǆ يلزم تنازǅǈ

الموǇý .

ǅما ǅǈ Țرƞ المتنازǅǈ ýǅǈ Ǆ يتنازý عLJ الخȚومة ǅƹǅ بý يتنازý عLJ ǅǈ Țý الحǐ Ü ǅǈǅǈ

ȍيجǃ علǏ المتنازý ǅǈ ǇǆǅǇ ǅǈ ǅǈ النية التȚ ƨر ǅǈǇ ǆǆǅ يعني ǅǈǅƹ الحاوǐ Ü و ǅǆǅǅ تنازý

للخȚومة يǒǅǏ ǅǈ ǅƹ ǅǈ الحǐ محý التاǓلي .

و ǅǆǇ ȍي حالة ما ǇǆǅǏ ǅǈ ǅǈمǅǆ للحǐ بالتاǓلǅǅ ǅ ǅǈ ǅǈ مLJ ǅǈǅǈ المǅǈ بيLJ رȍý الƥعوǎ

و الحǇم بتنازǆ.

[1] - ǅǈǅǈ ǅǈȚǅǈ ǅǈǅǈ ǅǈǅǈ ǅǈǅǈ، ȥ 338.

ǸǽȄ عليǀ ĬƐƥالمƏ ǈŭƸƓ ǛǗ ǇƸǝƧ ǇǷ ƕƴلمحƕƒا ǅǷ ȃȂƳƽ المعي ƥالم ǇƳƻ ǛǽȄ عليǀ ĬƐƥالمƏ Ƨƒتخƈ ǊƽƗ ǊƥǷ

ȄƼǱƸلا بتنازǱ لخƵ ƕǷوƭǕ عǍǾƳ ǇƬǴƥƓ ǈŭƸƜƈ ǇǶƥǷ بعريƗƳ تنازǱ متƗǸǷƳنة التƒǽلƧ بالحƗلوƳر للجاƕƩ

المابلة و ȃȂƳƽ التنازǱ Ʋƭراحة .

و ƕǴǽ ǇƥƓ ȄƳƓ ǇǗ ȂƱ يجƈ ǈƨƳǷ ǛǷƵ ǇƥƓ ǊƽƗ ǇƳƔǾƥ ǇǶƥƓƓ يجƈ ǇƥƓ ǊǷƶǴǽǷ مجرƓǷƸ ǇƵǷ ǏƳƬ ǇƥƓ ǈƶǷ ǈƶƳ ǈƥƗǾǷ ǈƳƳƒǷ ǈƶ و

معاƪǾƳ Ƴاǈ ƗƵƳƸ واƧƥǷ ƳƗ ǈǶǾƩƨƳƨ.

و التنازƕ Ʊتنازǲ لǇƥǷ ƕƳƳƵƳƳ العامة ƗƤƥƓƔ ǇƥƓ ƒƵƗ خƵ مƔǸǾƯ يتم Ʒƴ بƭ ǈƤƳƯƵ ومة التي ǇǶƪƳǸƵǷ ƕǷƸƒƳƪ و اƒƩƸƳƳ

Ƙ يتوƩƽ ȄƓ ǞƳƨǽƳƸƪǞƸƦǾǽ ǊƿƗ ƴƓƿƗ ر ƗƤƥƭǸ Ƙ و ǊƥƗ ƥƳƥ المعي بالتنازǱ يابǟ ǈƿƗ Ǳمنǈ ǈǶ Ƙ ǈƳƓ يجوز ǛǗ ǇƥƓ

يتعجǱ برƳƳ ƕƥƐعوƥƐ ƕƳƩخر ƕƳǷام محƕƒمة ƕƳƳƥƳƳƴƤمƓاƳƳƳ ǈƤƥǻƓ ǈƳƳƳƳƳƳ محƕƒمتيƥƳ ǇƳƳƳ تنƥƳƳƗƪƤƳƵƳ Ǉ ƸƤǞƳƥǻƒ النزاȄƭ

و يتȃȂƳƽ اǓƳمر ƳƳǵƥحالة الاƗƤيƕ الحƥƪƳƓƥƪƓƳƳ ƓƳƳƳ ƒƳƳƳƳƥƥƥƳƳ الاƗƤية ǓƓƥƥƓƳƳ .

و ǊƽƗ لم يƪƩƽ Ǳ بعƥƪ ǈƪ التنازǱ ǇƵƗ الخƵ ƕƳمة ǇƥƳǷ اǞƳƓƗƪƳƳƳ اƒǻǗ و للƳيƸ ǇƥƓ يتƧƳƬǱ ƳƤǹƗƩمامياƥƳƳƳƳƥƳ وƥ

ǈƯƳجوميا ƪǽ الƥعوة .

f - مواƕƪالمƏ ĬƐƥ عليǀǸ علǏ التنازǱ[1] و ǛƼƪƳƭƵƓ ǊƴƳǸǷ في حالة تبليƸƗ ǛǶƓ ǊƥƓ ǊƤƥƓ لم تنعاƥƓ الخƵ ƕƳƳǷمة ǇƳƳƳƳƓƳƳ

الترا ƵƳƳǷƳǷ ǇǴǷƵ مجرƪ ƴƳƳƳƭƥǽƗƳƳ ȃȂƳƽ ǇƥƓ ǈƳƳƳƭƴƳƗǶƳƳǗ للمجاƳƳƳ ƼƳƳǷ ǛƳƳƳƳƳƳƳƳǷƳƳƳ.

ǛǗ يجوز للمعي ǇƥƓ ǈƽƗƔ ǇƳƳƳƳ الƥعوƥƳƳƳƳƐ ǊƽƳƳƳƓ ǇƳƳƳƳƥربا ǇǶƳƥƳƳƳƥƥƥƳƳƳ الحƗƒم عليǀ ƳƳƳƳƳƥƥƳƳƳ المƏ ĬƐƥ عليǀǸ بƔƳƳƳƳƳƳƳƳ ǛƳƳƳƳƳƳƳ ǊƥƓ

واƕƪ المƏ ĬƐƥ عليǀǸ علǏ ǊƳƳǶǸ التنازǱ.

و ƕƩƥƳƳ المƲƳƭ ȄƳƳƳƳƳ و ƪƥƳƪ ǱƳƳƳƳ واƪƤƳƳ علƏ ƕƳƳƳƳƳƳƳƳƳ الاƳعƥƐ Ƙ بحيث ƙ يتعلƕ ƳƳƳاƳمر التنازǱ علǏ مواƕƪ

المƏ ĬƐƥ عليǀǸ بƗ ƳƳƳǶǗ يلتƓƳƳ ƧƳƳƳ ƕƳƳƳƳ اعتراƗǸ ƳƳƳƳ علǏ التنازǱ ǊƥƓ ƕƳƳƳƳƳƳƳ بعƥƳƳƥƳƳƳ اختƳƳƳ ƕƥƳƳ المحƕƒمة وƥ

[1] - ƴƽƯƥƔ 232 ǍƤƳ اƪƩƳƳƳƳƳƳ ǏƳƳƥƳƳ !ƥƪ 09/08.

ǫحالة اﻻƊاية ǫƃ محǂمة ǧخرǅ Ü ǫƍ ببƦǻǚƸ عريƊة الƾعوǅ ǫƍ ƦƫǛ ƔǍير ǚǚƺ مما يǂƏ ƺƏǚǚ ǚǚƆƾ

ǚƴمنǚ ƴƴمنǚ المحǂمة ƺƴ الماƊǚ ǝǚ ƃǚ ǝيǚ الƾعوǅ .

و علǁ بعƊ الƾƸǚƷ علǃ ƦƍƆ اﻻبوƴ علǃ ǚƲǚƹ:

" ƺǚ الخƆومة تنƐƊ بيƺǚ ƦǻƆǚƷ علƸƸƸ ǚƸƊƺǚ ǫƍ ƆƵƺǚ ƸƊƺƞǚ Ü يرƬƴ ƫƏ ƫƴ منǚǁ التزام باǚƸير ǝƺ الخƆومة و تنƓƊǓ الحƏم اƆƸǚƸ ǚƸƸƸƆƷ Ü بحيث Ǎ يمƏƺ ƦƍƆƴƸƹǚ التنازƴ عنƸƆ ǪƸǚ بمواƷقة الǂƦƈ

اﻵخر"[1].

ƕ - ƏمǛ ǚƸƸ ƺǚ يƏƏوƺ التراǂƦǚǚ ǚǚ Ǜ ƲƍƸ ǚǚǚƲƸ ǚǚƭ علǂƍ ƦƍƆ ǫƍ ƸƫƸ.

ƏمƬ يجƫ ƺƺƆǚ ǚƸǚƃ ƍ ƺƆ التنازƴ ǚǂƏ ƦƍƆ ǚƸƴƸƊƸ علƸƷǚƫ ƫƍƍƆƸ.[2]

* و ƺƸƷǚ نجƦƴ ƺǚǚ ƦǂƊǚƶ ƦƴǚǚƸƺ ƸƏƸƊƧƸƆ

* ƕƏƷ يتحاǁ المƭƍƸƧ ƦǂƸƺƆ علǚǂƸ Ƽ

ƺǚǫ المواƷقة علǃ التنازƴ ƦƆ ƀƏوƸƊ ƃƆƆƸƦ ǂƸƴ و اƆƸƺƍƸ Ü ǂƊƸƺƸ ƦƆ ƀƏوƊƸ ƃƷƸƸƆƸ ƸƷƸƃƆǛ

يƃبǋ بمحƮƴƸ الجǚƸƊƸ Ü ǫƍ ƺǚ ƺƷǚ ƺǚƍƏƸƊƸ مƸƸƧƸ ƸƷƸƃƴ ǚǚƺƷǚ Ü ǫƍ ƺǚ ƸƷƸƃƆǛ مƍ المƭƍƸƧ

علǚǚƸǛ ǫƍ ƺǚ Ƹƍرƫ برƃيƊƸ تǚƦǂƍƷƹƊƸ ǫƍ Ƹƍƺ ƦƴƦƏƸ و Ü ƮƆƺǚ اﻻبوƦ يعتبر ƹǚƸƸ ǂƸƷƸƸƆ يخƸƸƦ

ƸƸǛǚƹǚ حƸƸƸ التƸƸƸƸƆƷ اﻻƺƸƸƸƸƸƸ Ü مƍ حيث ƦƆƺƸ ǂƊƸƫƸ و ƦƆƆƸ المواƸƸƃ ǚƸƹǚ ǫƸƸƆƸ ǚǚǚǚاƺƸ

المƭƍƸ Ü ƴ مƍ ƫƍƍ المواƷقة اƆƸƸƸƊƸ Ü ǚƆǚ Ǎ يعتبر المƭƍƸƧ علǚǂƸ ƹƷاحƸ علƊƸ ƸƦƷ التنازƫ Ü

ƦƸ ƺƦƷƸ ǫƹǚǚ المƭƍƸƧعي بمƸƸƆƸƦ التنازƫ و ǚǚǚ يعني اƆƺƸمنا المواƷقة .

* متǃ يتحاǁ الǂƹƏ التنازƫ ƕ

[1] - ƀǛƨǛƁ ƍƸƃƁ ƯƥǛ ƬƲƏƬƫƍ ƺƴƹƾƏƸ ƫ 244.

[2] - ƐǛƼǼƁǛ 233 ƫǛǛ ƓǛƁƾƸƲƸƫƍ ƫƊƍ 09/08.

ǂحاýل مواƜاة المƔǟ عليƌ عƖ تنازƌ عƉ الخƤومة ƜƦيƜيةǂ الرƜ ƋƦيƉ ǀƉƔƆ يمǂ ƉƆ ƉƆ ǂƉوǁ ƉƆ Ƥ ريحة

و ƉƋ منية.

ƚƘƓǄƃƅƅ ƓƿƺǂƆ :ƓƿƓƈƔƅƃ

بموجƔ المادƔ 234 يتحمý المƔǟي ƉƄƅƌ يƔƟƌƅƓƆ التنازý تبعة تراجعƌ عƉ الƉƤير ƜƟي الخƤومة و ƉƉƃ

مƉ زاويتيƉ :

1- ƔƜý مƤ اريƅ ƨجراƇƅƊƏƄ الخƤومة Ɯ

2- ƔƜý التعويƋƋƄ المƉƆƏƅوبة ƉƄمƉ المƔǟ Ɩ عليƌ بƉƟƔƅ الرƋرر ƉƃƋ لحǀ ƚƅƎ و ƉƉƉƋي ƉƅƄنا ƉƍƉ

يراجƔ مبلƸ التعويƋƍ Ɩ الحƔ المعاوýƜ يما لو ǂƉƆ المبلƸ المƔƅƉƆ بƌƅ مباƆƊلƍ ƓƜيƌ.

ǂما تƘ رƉ ƖƏحǂƆم التنازý عƉ الخƤومة ƍمام الجƍƈة الناƊƏرة Ɯي المعارƋƍة وجƈتي الƉƓƈƉƇ .

ƆƅƕƟƆ ƅƄƊƅƌ: Ɖƍƍ ƚƅ ƊƓƊ ƅƔƅƓƖ ƅƄƉƉƍƍ وƊƇƓƌƅƇ ƅƍƍƅƆ

ƍƉ ǂنا ƉƈƟƔƉتنحث عƉ التحايƚ ƅƃ Ɩ الخƤومة ƉƅƔاريةƜ Ɵ بƔ مƉ الترƉƚ ƍƖ ǂƅƃة الƍƉƅرƅƇ الماƉƈمة

Ɯي Ɔ يرƉƈƅ التحايƚƉ و ƉƅƘƉƅارة ƍƖ ǂý مƉ يƆƅ ƔƅƆ Ɯي حýƖ النزاƅƟ ƟƅƅƟ امام ƅƅƋƅƅ ƉƍƅƉƔƅ اراƉƔ Ɩ Ɯ

ƜƉƉƋƅƅƋƅي ƉƔƍƅƅ ƖƈƓƉ يƉƈƅƅ مايا ƍƌ معتبرا يمƈƍ ƉƉ بالمƉƈمة المباƆƅرة Ɯي البحث عƉ الƔƆيýƉ و تحƔيƔ

ƉƅƓƅƈƅ ƚ ƅƅƋƅƅ يمǂ ƉƆ ƉƆ يƉƈƅƍ Ɯي ƉƉƉ[1]. ومƉ بيƉ الجƍƅƅƉ المƉيرة للتحايƚ ƉƅƉƉي المارر

و محاƜƋ الƔولة.

الƓƔƅ الأوý: ƉƍƉ الƆƅƔƅ ƅƄƉƅƔƔ

---

[1] - Jacques viguier , le contentieux administratif, Paris, édition Dalloz ,1998,p118

تنƢم المحا‡م اǼƅارية ǽي Ŧ‡ ǯ ƺ ƧرƱ و يعيƾ رƏيƽ المح‡مة اǼƅارية التƌ‡يلةÜ التي يƊوǯ ƫيǼǿا ƅƳا ǽي ƅاǼƅعوǯƏ Üالƫ ƿجرƿ بمجرƿ ƽيƿ العريƮة المƽتتحة للƾعوǯƏ بƬمانةƮƃ المح‡مةÜ و

يتوƅǼ رƏيƽ المجƾƽ توزيƴ الملƽاƹ علǼ الƳرƱ بالنƅبة للمجاƾƽ اǅ‚يƦية و يتوƅǼ رƏيƽ المجƾƽ اǅ‚يƦي توزيƴ الملƽاƹ علǼ الƳرƱ و تنƫ المااƿƾ 543 ƭƲ اǁاǀنوƽ رƿƺ 09/08 علǼ

ƽƲ:"يتوƅǼ رƏيƽ المجƾƽ اǅ‚يƦي توزيƴ الملƽاƹ علǼ الƳرƱ"

.

ويƾƺم الم‚تƾار المارر ƾو اǅ‚اي المارر ǽي اǁاǀنوƽ ƾوراƾ ƾ‚ƾ‚يا ǽي تحƅير اǼƅعوǯƏ

وتƮيƦƧيǼǿا للƽƬǼǿا حيث يعتبر اǅ‚اي المارر اǕميƽ علǼ الƾير الحƽ‚ للƾعوǯƏ Üوتوجيǻǿ

اǕجراǇاƹ الǼƿ ƨاية تاƿيم تاريرǽƿ ƌ‚تابي اǼƿ ƴƦيƳة الح‡م.

ƿƽƾ نتناوƫ اǅ‚اي المارر ǽي النƢاƃ التالية:

ƽوÜ: ƫعييƽ اǁƽاǼ الƽƽƿ

يتم تعييƽ اǅ‚اي المارر ƭƲ رƢƧ رƏيƽ تƌ‡يلة الح‡م اǅ‚ƦƧمة بالمح‡مة اǼƅارية حيث تنƫ المااƿƾ 844 ƭƲ اǁاǀنوƽ 08/09 علǼ ƾƲǻ: "يعيƽ رƏيƽ المح‡مة اǼƅارية التƌ‡يلة التي ƊوǯƬ ƫيǼǿا الƢƲ ǯ ƫ ǽي اǼƅعوǯƏ بمجرƿ ƿيƿ عريƮة اǽتتاƶ اǼƅعوǯƏ بƬمانةƮƃ اǅ‚ƢƧ ÜƬ

يعيƽ رƏيƽ تƌ‡يلة الح‡م اǅ‚اي المارر الƿǼ يحƾƾ البناǇ علǼ ƺروƱ اǅ‚يةÜ اǕجƫ

الممنوƬ Ƨ لƲ ƺوƲ ƽƲ ƫجƾ تاƿيم المƿ‡راƹ اǕيƮاحية..."Ü.

ƾو رƏيƽ تƌ‡يلة الح‡م[1] (رƏيƽ الƳرƽƧ المختƬة بمجاƽ الƾولة).

---

[1] - ‡ƨ ƺ الƾƽƲǯ 915 الƾƽƲǽƺو ƿ5! 09/08 ƿǯ ƭ: "ƿƊƚƿ الحƤƽǕ! الواƾƿƲǯ ƿǻ الƾولƿƺ 838 ƾƾƾ 873 ƿƲƿǯ

الƾƿǕƿƌƭ الƿƽƿ الحƽƞƿƿ ƿƊƾ! ƾƾƾƭ ƨ الوƿƾ"

و المـﺘ ﺍار المارر ﮐي ﻣﻌوة ﺍﻹﻟﻐﺎﺀ المرﮐوعة ﺃمام المحـﮑمة ﺍﻹﺩارية ﺃو ﺍﻟﻨﻬﻲ ﺍﻟﺘﻲ ﺃو بمجلـ ﺍﻟﺪولة.

وﯾـﺘرﻙ ﮐي المـﺘ ﺍار المارر بمجلـ ﺍﻟﺪولة ﺇﻟﻰ ﯾوﺇﻟﻰ ﺃﻥ ﮐﻴﻔﻴﺔ و ﺗـ المـﺘ ﺍارﯾﻴﻥ ﮐي مـﻬمة

ﻋﺎﻣﻴﺔ و المـﺘ ﺍارﯾﻴﻥ ﮐي مـﻬمة ﻏير ﻋﺎﻣﻴﺔ ﻫﻴم ﺇﻟﻰ ﯾﻭنوا مـﺘ ﺍارﯾﻴﻥ ماررﯾﻴﻥ و ﺇﻟﻰ مـﻬمـﻬﻡ

الوﻅﻴﻔية ﺘﺘ ﺭ بالﺪرجة ﺍﻷولى ﻋلى الوﻅﻴﻔة ﺍﻹﺩارية لمجلـ ﺍﻟﺪولة.

ﺛﺎﻧﻴﺎ: ﺍﻹﺟﺮﺍﺀﺍﺕ ﺍﻟﻤﺘﺒﻌﺔ

1. ﻓﻲ ﻗﺎﻧﻮﻥ ﺍﻹﺟﺮﺍﺀﺍﺕ ﺍﻟﻤﺪﻧﻴﺔ 08/ 09:

حيث تن ﺹ الماﺩة 844 ﮐي ﮐﻘرتﻬا الﺜانية ﻋﻠﻰ ﺗـﻌﻴﻴﻥ القاﺿي المارر:

"يعيﻥ رﺋﻴ الـﺘﺸﮑيلة الحـﮑﻡ القاﺿي المارر الﺬي يحﺪﺩ بناﺀ ﻋلى ﻅروﻑ القﻀية ﺍﻷجـﻝ

الممنوﺡ للخـ وم مـﻥ ﺃجـﻝ تﻘﺪيم المـﺬﮐرات اﻹﻀاﮐية والمﻼﺤﻅات وﺃوجـﻪ ﺍﻟﺪﮐاﻉ والرﺩوﺩ ﻭﻟﻪ

ﺇﻟﻰ يﻁلﺏ مـﻥ الخـ وم ﺃﻱ مـﺴﺘﻨﺪ ﺃو وﺜيقة مﻔيدة ﻟﻠﻔ ﮐي النزاﻉ".

2. ﺃﻣﺎﻡ ﻣﺠﻠﺲ ﺍﻟﺪﻭﻟﺔ:

وتن ﺹ الماﺩة 49 مـنه ﻋلى ﺃﻨﻪ:"ﻳﻘﻭﻡ المـﺘ ﺍار المارر بما يلي:

- تﺴليم الملﮐاﺕ مـﻥ رﺋﻴ الﮐرﮐة ويايم ﺑﺘوليﻬﺎ بمجرﺩ تﺴﻠﻤﻬﻡ.
- التحاير ﮐي الملﮐاﺕ ﺍﻟﻤﺤﺎﻟﺔ ﻟﻠﺪوانيﻥ واﻷﻗﺴامة.
- ﺘﺒﻠﻴﻎ مﻼ الﻘﻀية والتارير ﺇﻟﻰ محاﻓﻅ ﺍﻟﺪولة ليﺘﻌﻴﻥ ﺇﺑﺪﺍﺀ ﺍﻷخير تﻘﺪيم ﻁلباته.
- ﺇﻋﻼﻡ رﺋﻴ الﮐرﮐة بالﺘﻐﻴﻴﺭ ﻤﻥ التحاير ﮐي الﻘﻀية ﺑﻌﺪ ﺫﻟﻙ وﺍﻟﺘﻭجه وتحديﺩ الجلـة.
- ﺇﻋﺪﺍﺩ مـﺤﺮﻭﻉ الارار بعﺪ المﺪاولة وﺇﺒﺪﺍﺀ النﻅر ﻓﻴﻪ ﮐي الجلـة".

ǀLJم ýŬخ الماتيƥǀLJ الابǀتياLJǀ ýǂJ ǀLJم ǀƥنواLJ الأجراƘƊ المدنيةƥ واƥǀارية والنƲǀام الداخليƥǀ

لمجاƩ الدƥولة يمǂLJ جمƴ ƥǀǆƥ ƬƗ ƘيحياǀƘ الالاƲ يي المارر كي:

ƥ- ƪجراƘƊ محاولة الƬƗǀƔ

ƴ - توجيƻƻ تباƥǀý المƂǂراƘ بيLJ الخƬǀمǀ

ƪ- التحايǀŁ

ƥ- تاƥيم تارير مǂتوƴ.

وما يǀǆمنا كي موƲ ƴراƥǀǀ تناƻǆ يي الناƣƲ الأƂǀǀƮ الأخيرة ƥواLJ ال ƔƬƗ ǀƥ Ʒ نتƣǀƲ ŁǀƲ ýǂJ

منǆǀا ƤǀƘ و ǀƥ مايلي :

1. ƪƬƗǀǀƊǀ ǀƵƥǀƤƣǀǀ ǀƥ ǀǀǀǀƤƥǀǀ ǀƥƗǀƘƛ ǀǀ!:

تƲ ǀ الماƥǀة 24 مǀLJ ǀƥنواLJ الأجراƘƊ المدنية واƥǀارية علǀƻ ǀƻƻ":ƴǀǀǀ الالاƲ يي علǀƻ ƷǀLJ

ǀير الخƬǀمǀةƔ ويمنƬǀ الآجاý ويتخƂ ما يراǆ لازما مǀLJ ƪجراƘƊ".

ƈ. ƪƬƗǀǀƥǀǀ ƔƥǀǀƗ الƔƗǀǀǀǀحية:

حيث تƲ ǀ الماƥǀة 16/ 2 مǀLJ الاانوǀLJ رǀƥ 08/ 09 علǀƻ ":ǀƻǀƴ ýƗƴǀ ǀƥ ǀƥيǀLJ الرƲƔƲ ǀƥ رǀƥ الالاƲية

وتارياǀƥ ýƗƥ جلǀة علǀƻ ǀƥǀǀ العريƲة الاǀƊتتاحية ويǀLJǀǀǀ للمƥǀعي لƻƲ تبليƻƲ ǀƥǀǀ ƦƲ ميا للخƬǀم"

وما يǀƘƬ ǀƻعل الاانوǀLJ رǀƥ 08/ 09 ǀƴǀǀ جاƘ موحƥǀا لمختلƳ ǀƥنوƴ العراƲƂ الاǀƊتتاحية

ƻƲ النƦǀار علǀLJ ƥبيعة الƥǀعوƣ (مƥǀنية ǀƥ وƥǀارية) حيث ǀƘƬ الماƥǀة 19 مǀLJ علǀƻ :ǀƴǀǀ "مƴ مراعاة

تحكم المواد من 406 إلى 416[1] من هذا القانون فيما يتعلق بالتبليغ بالحضور إلى الخصوم بواسطة المحضر القضائي الذي يحرر محضرا يتضمن البيانات الآتية".

وتنص المادة 408 من القانون 09/08 على أنه:"يتم التبليغ الرسمي الموجه إلى الإدارات والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية إلى الممثل المعين لهذا الغرض وبمقرها".

وتنص المادة 838/ 2 من ذات القانون على أنه:"يتم التبليغ الرسمي لعريضة افتتاح الدعوى عن طريق محضر قضائي، ويتم تبليغ المذكرات، ومذكرات الرد مع الوثائق المرفقة بها إلى الخصوم عن طريق أمانة الضبط تحت إشراف القاضي المقرر".

وتنص المادة 844 من ذات القانون في فقرتها الثانية:"يعين رئيس تشكيلة الحكم القاضي المقرر الذي يحدد بناء على ظروف القضية الأجل الممنوح للخصوم من أجل تقديم المذكرات الإضافية والملاحظات وأوجه الدفاع والردود، ويجوز له أن يطلب من الخصوم كل مستند أو أية وثيقة تفيد في فض النزاع".

فقد جاء القانون رقم 08/ 09 بقاعدة جديدة للقاضي الإداري حيث منح له الحرية في طلب أي مستند أو وثيقة يراها مناسبا ولازما ويفيد في فض النزاع، مما يخول له الحكم في الدعوى، ومما يخول تحقيقه.

ويعتبر تحديد آجال تبادل المذكرات تجسيدا وعملا لمبدأ الوجاهية التي يقوم عليها قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08/09 وهو مبدأ الآجال المعقولة.

---

[1] - أنظر الملحق.

وǃǆǊ ǇǈǄ ǕǔǓ ýƮǕ العامǕ ǊǇو عǃǂ معرǃة تاريǊ انتǊǉǈǏ التحايȿ ǄبǁǗǕ ǇǇǕ الǚاية والǇǈǉǂ Ƶ ǇǇǄ

ǃǂǁǅǈǇǉǊ ǊǇو الوǗ ýǔǕ ǇǇǆ الحاياǇة التي ǇǇǆ Ǖ يǅ التنبǋ بǂǊǉǄǅǈǉ خǕǜý ǃترة زمنية محǃǂǂǕ ǊǋǁǉǄ

ǁǋǉǄ ǇǇǆ الوǁǉǍ ǇǄǅ ǊǇǄ ǊǋǇǆ ǇǇǅǁǈǉǊ ǃǅǉǊ الوǉǂ ǇǇǆ تحتاǃ إǃǅǈǉ ǈǊǉǂǁǋ المتبعة ǈǉǁǊǇǄǅ الأجراǃǇǇǄǅ

ǇǇǆ الحاياǇة الواǃعية ǃǁǉǁǇ بمعنǅ الريǁǈ بيǈ الحǃǇǂ ǂǁǁǇǈǉǇǈ ǂǁǂǈǇ ǇǇǈǈǊǉ ǇǇǈǈǊ ǇǊǁ

ǁǂǃǈǉǄ بتحǃǃǉǉǆǅǂ الجǈǉǆ ǇǁǈǉǄǂ ǈǈǉǅǁǊǇǈ ǇǇǈǈǉǅ 08/ 09 ǇǈǉǇǄǁ ǁǂǂǁ ǂǂ ǋǇǆ ǂǁǅǉ

ǁǇǁǇǂǈǉ ǁǇǊǅǈǊǇǉǊ ǇǊǁǈǇǆǄ ǃǁǉǁǇǊ 844 ǁǈǁǉǈǂǋǇǇ ǁǈǉǆǄǅ ǂǉǁǆǊǈǊ ǁǁǈǉǁ ǇǉǄǅǈǋǇǈǁǇ التي

ǃǇǂǈǉǈǊǇǊǁǁ ǂǉǇǈǉǇǈ ǂǉǇǊǇǈǊǇǆ ǁǁǊǈǇǇǄ ǄǁǇǆǇǈǇǁ ǄǈǊǁ ǂǇǉǊǄǈǇǆǉǊǇǁǁ ǇǇǈǇǉǊǁǈ ǁǁǁǉ

موǈǉǊǇǉǁǉǈǊ ǇǂǄǇǈǊǈǈǉǈ ǇǉǈǈǊǋ ǁǈǂǁǊǈǇǅǇǆ ǈǉǇǂǉǊǁǇ ǇǉǉǈǉǊǈ ǂǇǈǄ ǂǁǉǈǈǉ ǁǉǅǈǊǋ الخǊ وم

ǁǈǉǈ ǇǉǇǆǄǇǊ ǇǇǇǈǉǆ ǂǇǉǊǈǊǉǇǊǈ.

وǁǉǈǇǊǈǉǁǇǇ 844 ǁǈǇǄ: "يجوز ǂǈǉǈǈǉǆǊǂ ǁǇǇǋǂ ǁǇǅǉǂǇǋ ǂǈǊǇǈ ǄǈǇǉǈǉǉǊǈǇǄ ǇǇǊǆǊǇ

يحǁǁ ǈǇǉǂǆǊǇǉǈǊǇǈǇǉǊ ǇǉǈǈǉǊǈ ǁǈǉǋǇǄ ǈǇǉǊǇǈǈǇǉǈ ǁǈǊǈǇǊǇǈǉǈ وم ǇǉǈǇ ǇǇǊǆǊǇ ǇǇǇǈǉǆ ǂǁǉǈǇ

ǇǂǇǊǈǇǉ".

وǉǇǊ ǂǇǉǈǁ 845 ǁǉǇ ǉǇǇǊǈǈ ǉǂǉǁǊ ǁǇǈǇǊǈ ǇǊǇǉǈǄǈǊ الأجرائية المتخǈǇ ǇǇǆ ǂǉǈ

المحǁمة ǇǇǆ ǁǈǉǇǊ الخǊومة ǂǈ ǇǈǇǉǈǅǈǋ ǂǉǊ ǁǈǊǇǉ ǇǇǉ ǇǈǉǈǇǆǊǊ ǂǁǉǊǈ ǇǉǈǇǊ ما ميز ǇǉǈǆǇǈǊ

08/09ǂ ǂǈǉǁǊǈǊǇ ǇǈǆǇǄǂǊ ǇǇǆ ǇǇǉǈǉǊǇǈǉǊ ǂǈǇǉǈǊ ǇǊǉǈǋ ǂǉǈǊǇǉǈǊǇǊ ǇǈǇǆǉǈǉǊǈ الأجراǈǇǉǇǈǆǉǇ

الǇǉǊǈǉǉǇǈ ǇǇǆ الخǊوم ومحاولة تبǈǉǊǇǉǆǇǊǈǇ ǇǉǇǈǊ ǇǊǆǈ ǂǇǈǉǉǇǆ الخǊوم ǇǇǉǈǉǊ الأخر ǂǁǉǉǊǉ ǂو

ǈǉǊǇǈǇ ǇǇǆ ǂǉǊ ǂǇǈǉǈǉǆǇǊ عǇǉ الأخير ǂǇǉǈǉǉǊ حيث ǂǉǇǊ الماǂǂǊ 845 عǇǉ ǇǇǆ:"يتم تبليغ ǇǉǈǉǊǉ

والأعماǊǈ الأجرائية المختلǃة ǇǉǇǈǊ التحايȿ ǇǇǆ الأǈǉǈǊ ǂو ممǈǉǇǉǈǊ".

f. التحقيق

تتمثل ƴ تƮ‡يلة الحǚ‡Ǘ وخاƫة القاƮي المقرر باعتبارƪ اميناƮ علƮ الǚعوƧ الǚارية اللجوƇ إلƮ ‡اǚة الوƻƮاƇ والǚجراƇاƮ القانونية والتي ƮǙ ƴاǚƮ ƮǙاƬƮ ƧƮƮ في ƳƮǚ والحاياƮ الحالية ونƪ النزاƳ

وƮعƮƮ ƮƮ‡ƴ ƮƮ حƮ ƮƮƮ وتƮ‡يƮƮ قƮاعة القاƮي ومƮƮ ƪƮƬƮƮ الǚجراƇاƮ اللجوƇ إلƮ وƮƮƻƴ التحايƮƮ

ƮƮ‡ƮƮ اللجوƇ إلƮ التحايƮ إلزاميا ƮƮ‡ ƮƮ ǚƴ القاƮية ƮƮ‡ƴƮ وواǚاƮ وƮير مبƮƮƮ وƮƮ ƮƮ تتƮƮ

إلƮ التحايƮ وƻƮƮ ƮƮƮ ƪ في ƴƮ الثاني ƮƮ موƮƮƳ ƪƮƮƪ تتناƮ.

أ. ƧƮƮƮ ƧƮƮƮ ƮƮƮƮƮ

ƮƮ عمƴ القاƮي المقرر يتوƻ ƮƮƮƮƮ تقرير مƮ‡تƳƮ حيث ƫƮƮ الماƧƮ 884 ƮƮ القاƮƮƮƮ

09/08 علƮ ƮƮƮ":بعƧ تƮƮوة القاƮي المقرر للتقرير المعƧ ƴوƧ القاƮيƮƮ يجوز للخƫوم تقƧيم

ƮƮƮƮƮƮƮƮ الƮƮوية تƧعيما ƮƮƮƮƮƮƮƮ ال‡تابية".

وƮƮƮ ما ƮƮƮƮƮ الماƧƮ 897 ƮƮ ƮƮƮƮƮ الǚجراƇاƮ المƧنية و الǚارية في ƳƮƮ":يحيƴ القاƮي

المقرر وجوباƮ ƮƮƮ القاƮية مرƮƮƮ بالتقرير والوƮƮƻƴ الملحقة بƮ إلƮ محاƮƮƮ الǚولة لتقƧيم تقريرƪ

المƮ‡توƮ في ƮƮƮ ƴƮ واحƧ ƮƮ تاريƮ ƮƮƮƮƮƮ الملƮ".

ƮالمقرƮ وبعƧ ƧƮƮƮ حياƮƮ الǚعوƧƮ وبعƧ الايام ƮƮ‡ ƴƮجراƇاƮ التحايƮ يقوم بƮƳƧƮƧ تقرير

مƮ‡توƮ عƮ ƮƮ‡ ƴƮ ما تƫ ƴوƮƮƮƮ.

ƮƮƮƮ ƮƮƮƮ: ƮƧƮ ƮƮƮƮƮƮ الǚولة

ƮƧƮحƮƮ المƫƮƮ ƮƮƮƮة محاƮƮي الǚولة علƮ غرار ما ƮƮƮƮ ƮƮƮƮ في الǚƮƴ التي تƮƮƮ بنƮƮم

القƮƮƮƮ المزƧوƫƮ ƳƮƮƮƮ ومƫƮ ƮƮ.

حيث ƦƸǆƫ ǉǂƽƧ بما يƕǀƫ "ƞƏƺǀƬ الحƨومة" ويتم تعيينǊǆ ƞǆ بيǅ ƞǆ المحƢريƞǆ بموجƤ

مƕǀƫ ƞǍ ليتولوا ƥƏƹƷ ƞƏǆǆǐƸ حيث يƫǃƬƏǆ بتاƥƏǊǆ ƞǆ ƦƸǊƳƾƫ وخƳǍƸ ǀƫ على الƢيƞǂ ومƺƯǍƤ

الخƳƞومة ƞƟƢƫ بالƥƸجة الƗǍلǍ وجƸƿƞ ƳǍƸǀƫ وƞǈǍƳƢǍƬǀƫ ƹ ƝƞǀƸ في ƺƯǍƤ ƞǀƯƹƥ وƫƥƥ لعبوا ƥƏƹƷ

بارزا ومƫǆǍƏ في ƳƸǍƝƐǐƫ ƺƯǍƤ مباƥƽƝƥƟƫ ƥƦƢǆƸƫƥ في المواƥ الƥƏƹƿ حيث ينƞƸƳ ƝǀƞƏǆ

البعƺ ƞمبعوǈǐ ƥǍƞǀƫǍƞǆ ƥƾǆ ƞƢƟƫƥ ƞƸƥǍƫǆ الƗيجابي والتنƞƸيƳ ƝƸ والتƳƞيلي في ƫǀƬƫǂ

ƥƏƹƷ ƝƸƥƯ.[1]

ويƩƸǇƬ ƞǆ النظام ƫǀƬ المƸƝƳ ƞǆ بنƞƟƞƯ ƞǆ ǂƢƞƟƷ ƞƥƞƥƞǆƸƬ ƞǀƾǆ ƫǀƬ ƞǀƾǆ ƞƥƞǂƫ ƞǆ ƞƥƞǆƸƬ الدولة الماتبƸƻ على ƫǀƬ النƞƳǆ ƞǆ ƦƸǊƳƾƫ في الحƨومة

ويƧƞǆ عليǊǆ "ƞƦƞƾƿǈƞǂƺ ƞǆ ƞƥƞǆƸƬ الدولة" ويتمƢǍ بƞǂƥƟƸƳ ƞǆ واƫƹƫǆ ƾǆ ƞƥƞƽƟƫ بالƥƸجة الƗǍلǍ المحƨمة في

ƞǆƫǀƬ اƫǀƬيƸ الحƞƬǀ ƫǀƬ ƥƞǆǀƬ للƥعوة.[2]

ثاƞǆƻǈƸǇƞ: ƫǀƬƸƴƦƞǆ

علƏ اعتبار ƞǂƤƞǆ ƞƥƞǆƸƬ الدولة ƥǆ ƞǆǀǆƞǀƬ ƞǀƬي ƞƳǆǀƬايا ƫǀƬ يتم تعيينǊǆ بمرƕǍƫǆ ƞƴǀƫǀǀƞ ƞƴǀƫǀǀƞǆ ƝǀƞƏǆƸƬ ƞƴǀƫǀƬ ƞƴǀƫǀƫǀƫ ولم يحƥƥ

الƫǀǆانون ƞƳƞǆƸƫǍƸǆ ƞƬƫǀƸƬ ƥƬǂǀƸƧƞ ومتميزة معينة ƫǀƬ ƞƟƞƳǆƸƬ ƕƞǆ ƫǀƬ جانƤ محاƞǆ ƫǀƬǀƫǀƬ ƫǀƬǀƫǀƬ يمƫǀƬ تعييƫǀƬ

محاƞǆي ƫǀƬ ƞƥƞǆƸƬ ƫǀƬǀƫǀƬ ƫǀƬǀƫǀƬ معينوƫǀƬ ƫǀƬǀƫǀƬ بمرƕǍƫǆ ƞƴǀƫǀǀƞ ƞƴǀƫǀǀƞǆ ƞƫǀƬ و يخƞƸƳ محاƫǀƬ ƫǀƬ الدولة للقانƫǀƬ

الƫǀƬي للƫǀƬƫǀƬ.

ثاƞǆƸƳǀƬ: ƫǀƬƸƴƦƞǆ

1. ƫǀƬƸƴƦƞǆ الدولة ƫǀƬƸƴƦƞǆ الƫǀƬƸƴƦƞǆ:

[1] - ƫǀƬƸƴƦƞǆ ƫǀƬƸƴƦƞǆ ƫǀƬƸƴƦƞǆ ƫǀƬƸƴƦƞǆ ص 327.

[2] - ƫǀƬƸƴƦƞǆ ƫǀƬƸƴƦƞǆ ƫǀƬƸƴƦƞǆ ƫǀƬƸƴƦƞǆ ص 368 - 392.

تنƒ المادة 5 مƨ القانوƨ 98 – 02 المتعلƀ بالمحاƂم اǕدارية علǵ: "يتولǵ محاƉظ الدولة النيابة العامة بمƺاعدة محاƉظي دولة مƺاعديƨ".

تنƫ المادة 846 مƨ القانوƨ رقم 08/ 09 علǵ: "عندما تƂوƨ القضية مهيƉة للجلƀة و عندما تقتضي الايام بالتحايƀ علƀ تقريƑ خبرة و أمر بإجراƅ تحقيƀ أو أي إجراƅ مƨ إجراƅات التحقيƀ الأخرǅ يرƀل الملƞ إلǵ محاƉظ الدولة لتقديم التماƀاته بعد دراسة مƨ طرƜ القاضي المقرر".

غير أƨ إجراƅات التحقيƀ لا تبلƸ Ǖطراƞ الدعوǅ ليƀ إجراƅ ƞƉي النزاع بمعنǵ أƨ إجراƅات التحقيƀ التي يقدمها محاƉظ الدولة حوƑ ملƞ القضية لا يتم تبليƸها إلǵ الأطراƞ الخƫومة Ƃباقي إجراƅات التحقيƀ، علǵ اعتبار أنها مƨ إجراƅات المتعلقة بالنظام الداخلي للمحƂمة و متعلقة بتنظيمها.

Ƃما تنƫ المادة 897/ 2 علǵ:"يجƔ علǵ محاƉظ الدولة إعادة الملƞ والوƛائƀ المرƉقة بƌ إلǵ القاضي المقرر بمجرد انقضاƅ الأجل الممنوƝ لƌ".

وبعد أƨ يحيƑ القاضي المقرر وجوبا ملƞ القضية مرƉقا بالتقرير والوƛائƀ الملحقة بƌ إلǵ محاƉظ الدولة لتقديم تقريرƋ المƂتوƔ ƞي أجل شهر واحد مƨ تاريخ استلامƌ حسب المادة ƞي القانوƨ 08/ 09 حيث ألزم المشرƱ محاƉظ الدولة بتقديم تقرير مƂتوƔ علǵ ملƞ القضية وإلزامية أيضا بتحديد مضمونƌ التقرير المƂتوƔ.

و Ƃما أƨ الهدƞ مƨ أƨ يرƀƀ القاضي المقرر بالملƞ التقرير المعد مƨ طرƉƌ عند إحالتƌ للملƞ علǵ محاƉظ الدولة أنƌ حتǵ لا يƂتƔ نƉƀ الأخير عليƌ[1] و يعيد نقلƌ حرƉيا مما ƔتƉرƋ الحلوƑ نقƀƌ الممنوƔ الذي يتراƅ محاƉظ الدولة لتقديم ƂلباتƊ وƨ التقيد بما جاƅ ƞي تقرير

---

[1] - لحسيƨ بƨ شيخ أƚ ملويا، المرشد ƞي قانوƨ الإجراءات المدنية والإدارية، دار هومƌ للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ƫ 27.

ǀǀǀǀƯǀيǀǀ وحتǀ يبǀǀ ǀمجاوǀǀ ǀǀǀ في ǀتراǀǀ الحلوǀ و تنبيǀ المحǀمة علǀ بعǀ الماǀǀǀǀǀ التي تجنǀ ǀǀǀǀ تارير الǀǀǀǀي المارر وǀ ǀǀǀǀ عنǀǀǀǀǀǀ لتǀحيǀ المǀǀǀǀǀǀيم الǀǀانونية و التانيةǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀ ǀǀ تجǀ المحǀمة الǀǀارية تǀǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀ حǀ ǀǀ واحǀ تجǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀ عǀǀ حلوǀ و تختار الǀǀǀǀ و الǀǀǀǀ ǀǀǀ اليǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀ تǀǀخر بحǀǀ بعǀ تخر ǀǀǀ يتبيǀǀ ǀǀǀ عǀǀ رجحاǀǀ الحلوǀ الماترحة.

2. ǀǀǀǀǀǀ الǀǀولة ǀǀǀǀǀ الǀǀولة:

تنǀ الماǀǀǀ 26 ǀǀ الǀǀǀانوǀǀ العǀǀوǀǀ 98 – 01 علǀ ǀǀǀ:"يمارǀ محاǀǀǀ الǀǀولة ومحاǀǀǀو الǀǀولة الماǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀمة النيابة العامة ǀي الǀǀاياǀ الǀǀǀǀǀ الǀǀǀǀǀيǀ وǀǀǀǀǀǀǀارǀ.

ويǀǀǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀǀ تابيا ويǀǀرحوǀǀ ǀǀǀǀǀǀǀǀ تǀǀويا"

ونǀǀǀ الماǀǀǀ 15 ǀǀǀǀ علǀ ǀǀǀ:"ياوم محاǀǀǀ الǀǀولة بǀǀور النيابة العامة بمǀǀǀǀǀǀ محاǀǀǀي الǀǀولة الماǀǀǀǀǀǀ".

و نǀǀǀ الماǀǀǀ 10 ǀǀ النǀǀام الǀǀاخلي لمجلǀ الǀǀولة:"يمǀǀǀ النيابة العامة علǀ ǀǀǀǀǀǀ مجلǀ الǀǀولة محاǀǀǀ الǀǀولة ǀǀǀǀǀǀǀǀ محاǀǀǀو الǀǀولة الماǀǀǀǀǀǀ".

وǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ الǀǀǀǀǀǀǀ المǀǀنية و الǀǀǀارية علǀ ǀǀور محاǀǀǀ الǀǀولة ǀي الخǀǀومة الǀǀǀارية[1].

ومǀǀ النǀǀǀ و ǀ الǀǀǀانونية المنǀǀǀمة لمǀǀǀام محاǀǀǀ الǀǀولة وǀ ǀǀǀǀǀǀǀ يتبيǀǀ ǀǀǀǀǀ ياوموǀǀ بمǀǀǀمة النيابة العامة ǀǀ خǀǀǀ ما ياǀǀǀ ǀǀ ǀǀǀǀǀ تابية وǀ ما يبǀǀǀǀ ǀǀ ǀǀǀǀǀǀǀ تǀǀويǀǀ ǀǀǀǀ ǀي التǀǀǀǀǀǀ الǀǀǀǀǀǀيǀǀ وǀ الǀǀǀǀǀǀǀǀارية وǀǀǀ متابعة تنǀǀǀǀ الǀǀراراǀǀ وǀي ǀǀǀǀ نجǀ ǀǀǀ ǀǀمة ǀحالة ǀǀǀ الǀǀǀǀǀ العاǀǀ حيث تنǀǀ ǀǀǀمة النيابة العامة ǀǀǀǀǀ علǀ المǀǀǀالبة بتǀǀبيǀǀ الǀǀǀانوǀǀ.

[1] - ǀǀǀǀǀ 846 ǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀǀǀ الǀǀǀǀǀية و الǀǀǀǀǀية.

وǓ يمǂ ǀǍ الحالة ƘǀǁǀǨ ǀǍ تمي بالƶرǓ Ơرا لخ ƫ و ƫية القاǓ Ơ Ɓاƙ ǀǊ ǓƊ ƁǓ ƘǀǊ

لختƫ ƫ ǀƙǀǆ الƗƙƙ ǀǍ ǀǋ ƁǓǀƠ الدولة بما يتواƿ Ʃ مع ǀǍ الǀƁǓ ƙǀƙƙ ǀǍ ǀǊ ǀǋ ǀǊ ǁǃ ǁǂ ǀǃ ǀǂ ǀǁ ǀƠ.

وǀƙƙ ƘǀǂǀǊ وǀǀ ǀǀƙ ƤǀƤ ƙǀƙ Ʃ يو ǀǍ وƫ ƘǀǂǀǊ Ʃ ƘǀƤǀǁǀƙƥǀ ƘǀǂǀǊ.

ƫ ƗǀǁƁǓ ǀǂ ǀǍ ƙǀƙ ǀǁǀƙ ǀǂ ǀǂƠƫ الدولة و ƫ ǀǂƠƫ ǀǂ ǀǍ ǀǂ ǀƠ ǀǀ.

وǀƙƙ و Ǝور القانون رقم 08/ 09 يور محاǀǂǀǋ الدولة وƫ ǀǂƠƫ ƘǀƗƙ حيث الزمǀ ƘǀǂƠƫ ǀǂ ƘǀƗƙ

النزاǀǍ Ɓ الإدارƫ المƙرو ǀǂ امام المحاǀǂ الإدارية[1].

ǀƙǀǀ ǀǂǀƙ ǀǂƙǀǀ ǀǍ ƘǀƗƙ ǀǂ ǀǍ الوƩ حقيقƫ ǀǂǀƙ ǀǁ ǀǂ ǀǂ الفƫ ǀǂƤ ǀǁ: ƘǀǂǀǍ ǀƗǀǂǀǁ

الƫ ǀǂ وƘǀǂ

ǀǂ ǀǍ القانون 08/ 09 علƫ الدور الƘيجابي للقاǀǍ الإدارǀ ƫ وǀǍǀǂ ǀǍǀǂ ǀǂƤ ǀǂǀǂ القانونية ǀǂǀǂ

علƫ ǀǂǀǂ ǀǂǀǍ ǀǂǀǂ ǀǂǀǂ ǀǂ ǀǂ الخƫ ومة في جميع مراحلǀǂ منǀǂ المƗ ƫ Ɓ للقاǀǍ الإدارƫ ǀǂ ǀǂ دور

ǀǂ ǀǂ الوǀǂ ƘǀǂƤ العامة

ƘǀǂƠƫ الأول: الƫ ƘǀǂǀǍ ƗǀǂƁ الإدارƩ

يجƁ ǀǂ ǀǂ وǀǂ تباع الƗ ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ يتم بيǀǂ ǀǂ ǀǂ في الخƫ ومة والǀǂ ǀǂ يمر بǀǂ القاǀǍ المارر[2]

والتي تتم في الƘجاǀǂ القانونية التي يحǀǂ ǀǂ ǀǂ الƘخيرة ǀǂ ǀǂ ǀǂ تعتبر ǀǂ ǀǂ الوǀǂ ǀǂ ǀǂ العامة

للتحايƿ ووǀǂيلة ǀǂ ǀǂ ǀǂ لم يحترم ǀǂ في الخƫ ومة ǀǂ ǀǂ الƘجاǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂيلة الحǀǂم

بǀǂ ǀǂار[3] الإدارة ǀǂو ǀǂ ǀǂ الƘخر ǀǂ ǀǂ ǀǂالة ǀǂ ǀǂ منة ǀǂ ǀǂ الإǀǂعار بالƘ ǀǂ ǀǂم.

وǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ المƗ ƫ Ɓ الحاǀǂ ǀǂ التجاǀǂي ǀǂ ǀǂ لمنǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ للخƫ ومǀǂ وǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ

الƘخير ǀǂ ǀǂ علǀǂ ǀǂ ǀǂ تحǀǂ ǀǂ ǀǂ مانية الحاǀǂ ǀǂ التجاǀǂي.

---

[1] - ǀǂ ǀǂ 898، 846 ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ الǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂية و ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂية.

[2] - ǀǂ ǀǂ 844/ 2 ǀǂ ǀǂ الفǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ! 08/09.

[3] - ǀǂ ǀǂ 849/ 1 ǀǂ ǀǂ الفǀǂ ǀǂ ǀǂ ǀǂ! 08/09.

ويمǂƸ ƖƗƘ يƓƐƐƐ ƖƎ يƗƒƐƐƔ Ɛƿƀ ƔƉ Ɛƿƀ ƗƱƐƐƔ ƖƘ Ɨƀ ƗƐƐƕ ƖǆƐƐ ƗƔ ƎƐƖ ƊƎƑƂƙ ƖƐƗƖƔƕ ƃƈƙƙƐƎƎ ƖƏƑƔƒ ƖƏƕƓƌ المرحلة يمǂƸ ƗǆƐƕ

ƼƔ:

1. ƖƎƑ ƗƐƐƔ ما ƐƐƒƑ المƑƕƒ ولم يƕƓƐƙ المƐƀ ƗƑƒƑƒ ƖƏƔ Ɠƀ ƖƎƕƒƔ Ɨƈ ƖƏƎƓƎ التي ƖƏƑƔƎƈƎƙ ƗƏƐƖƕƊ المƍƐƗƐ ƗƑƒƎƑƎƚƀ بالمرƈ اعتبر متنازƍ ƖƏƔ ƗƐƘƏƕƀ[1].

2. ƎƘƙ ما يعتبر المƑƕƒ عليƊ ƖƐƔƑƈ بالوƗƑƏƕƒ المƑƕƒ ƖƎƔ Ɛƕ ƗƐƑƕƐƈ ƖƎƔ Ɛƕ ƗƐƗƓƎ لم يƑƕƙ ƈƈƐ ƊƑƎƎ الخرƈ ƎƐƖƔ ƑƐƒ ƗƑƘƂƍ يƔƑ ƔƗƌƐƏ ƌƔ.[2]

ƎƘƙ ƗƐƑƕ ƗƕƑƌƔ ƖƏƔƌƕƊ المƍƐƗƐ ƗƍƗ خارƈ ƗƉƌƐƌ المƐƐƐ ƗƍƐƑƐƖ ƗƐƗƓƎ ƗƎƒ يعتبر المƑƕƒ ƗƐƔƍƊ متنازƍ والمƑƕƒ ƗƐƔƍƊ عليƊ

راƖيا بالوƗƑƏƕƒ المƑƕƒ ƖƎƔ Ɛƕ ƐƌƐƏ ƊƏ المƑƕƒ والواƑƎƗƒ يƑƕƙ ƊƐƑƐ ومƍƗ ƐƒƐƗƐ ƗƍƗƐƐƖƏƐƗƙ المحƑƕƎ ƖƏƔ

ƐƈƔ ƐƐƐƖƔ ƗƐƐƍƊ ƗƑƙƒ عƐ ƎƐƍƏ ƔƘƕ ƊƗƖƐ ƐƎƐƗƙ الحƐƕ ƖƗƍƐ ƖƎƔ المƑƕƒ ƊƐƎƏƙ ما ƐƒƐƎƗƗ ƐƈƎƐƐƐƙ ƖƏƔ ƗƑƒƎ

الوƑƕƏ ƊƍƗ المحƑƕƎ ƗƍƗƐƐƗƙ ƗƕƔ لم يƓƐƐƘ ƗƐƔƑƐƒ ƖƎƏƕƕƎ لتاƑƕƐƏƕ جواƍƗƙ ƊƐƐƐƙ ƐƍƎƐƐƗ ƖƏƔƑƕƐƙ التاƊيرية ƖƎƔ Ɛƕ ƊƕƔƑ ƐƎ ƊƍƗƏ

منƐ ƗƐƑƕ ƈƐƏ.

ƊƑƗ: ƈƍƑƍƏ ƐƎ ƘƐƗƐ ƌƐƑƐƌƐ ƈƍƑƐƖƑƐƊ

ƗƍƐƗ ƎƘƕ ƊƍƗ ƗƐƐƎƏƐƐ ƖƏƔƐƐƐ ƔƐ 09 /08 ƑƐƒƘ ƗƎƐƏƐ تعتبر خƐƎ ƗƐƎƔƖ بالنƗƖƍƏ ƗƔƐƐƐƙ ƖƘƐƌƐƈ

ƕƖƐƈ يƐƐ ƖƐƘ ƖƎƎƒƐƗ ƖƏƔƐƐƙ ƖƐƐƍ والمرƊ ƊƗ يƕƔƈƙ عليƍƐƏ تنƘƌƕƎƗ ƖƐƘƐƏƙ ƗƍƐƔƑ ƐƈƕƐƗƐƎƈ ƗƍƐƑƐƏƎ ƗƍƐƐ عƐƍ ƐƒƑƖ الرƘƍ ƖƎƔ

ƖƎƔ ƐƐƐƗƕ ƐƎƐƍ ƊƐ ƗƐƑƕ ƔƑƐƒ ƖƎƎƐ ƖƑƐƗƐ ƖƍƍƍƏ تعتبر ƖƎƗƗ ƐƎƐƍƗ ƗƐƑƑƍ ومة ƈƘƗƎƍ الخƖƗƗ ƖƐƔ ƗƕƑƌ ƎƖƔ

المنازعة ƗƐƐƗƙƓ ƍƐƗƐ وعƐƍ الرƘƍ ƖƎƔ ƐƎƗƏƑƈ ƖƐƐƘƐƐƙ معاملة الخƘƗƍƐƎƒ معاملة ƕƐƗƕƐƗ ƖƎƔ ƊƐƖƗ تحاƖƌ التوازƖ

[1] - ƊƍƐƕƐƔ 850 ƐƎƐƐƖƗƐƎ ƐƎƐ 09/08

[2] - ƊƍƐƕƐƔ 851 ƐƎƐƐƖƗƐƎ ƐƎƐ 09/08.

بينما Ǔǫ ƸǲƾƸ ƸǲƾǷƸƸƸ ƦǿƾƸ بمبƸƸ الƸƸ ƴ بين ƸƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸƸƸƸƸية والƸƸƸƸارة وبƸƸƸ ƸƸƸ ƸƸƸƸارة خارج ƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸ ƸƸƸ ƸƸ بعيد.

والƸتمر ƸƸƸ الƸمر ƸƸƸ عاية ƸƸور الƸƸƸƸƸون رƸم 08/ 09 وƸƸƸ الموازƸƸƸƸ وجاء ƸƸ Σ ما ƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸƸƸƸƸƸƸƸƸƸي Ƹƹ الجزائر ƸƸƸƸƸ عƸƸƸƸ حيث Ǔ يحƸ ƸƸƸƸي توجيه ƸƸƸ وامر ƸƸƸƸارة ƸƸ خƸƸ ما ƸƸƸ ƸƸƸƸƸ ƸƸ رƸƸ حيث ƸƸƸ ƸƸƸƸي يتمتع ƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸ ƸƸ ƸƸƸƸƸƸون[1] ƸƸƸƸƸƸ المƸنية والƸƸƸارية مو ƸƸ توجيه ƸƸ وامر ƸƸƸƸارة وربما ƸƸƸ ƸƸƸ ƸƸƸ بين ƸƸƸƸ الناƸƸ التي ƸƸتحƸƸƸƸ ƸƸƸƸ.

و ƸƸƸ الƸƸارة الƸƸانية ƸƸ المادة 819 ƸƸراحة علƸ ƸƸƸ "ƸƸمر" ƸƸي حالة امتناع ƸƸƸƸارة عƸƸ تمƸƸƸ المƸƸعي ƸƸ حƸƸƸ علƸ ƸƸخة ƸƸارار ƸƸƸƸار المƸƸعوƸ ƸƸƸ ƸƸي عƸƸƸ ƸƸƸƸƸو ƸƸ تƸƸير ƸƸو ƸƸƸير مƸروعية الƸƸارار ƸƸƸƸار.

ƸƸƸƸƸي يوجه ƸƸمر ƸƸƸƸارة بتƸƸيم ƸƸخة عƸƸ الƸƸارار المƸƸعوƸ ƸƸƸ ƸƸƸ تاريخ ƸƸƸ جƸƸƸ ونƸƸتخذ ƸƸ النتائƸƸ الƸƸƸƸانونية المترتبة علƸ ƸƸƸ الƸƸمتناع[2]:

ƸƸ - ƸƸي حالة رƸƸƸ التنƸƸƸ ƸƸƸ ƸƸرƸ المحكوم عليه واƸƸƸƸƸƸ ƸƸجل ƸƸƸƸƸ (3) ƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸ ƸƸƸ تاريخ التبليغ الرسمي للحكƸ يƸƸƸ ƸƸƸ المحكمة ƸƸƸƸارية المƸƸƸرة ƸƸƸƸ الحكƸ ƸƸƸ ƸƸƸ ƸƸجل التنƸƸƸƸ تحƸƸ ƸƸƸƸƸ الغرامة التƸƸƸƸƸƸية عƸƸ ƸƸ يوم تƸƸخير.

---

[1] ƸƸƸƸƸ ƸƸƸ 115284 ƸƸƸƸƸƸ 1997/04/13، ƸƸƸƸƸ (ƸƸƸ) ƸƸ ƸƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸƸƸ، 01ƸƸƸƸ، ƸƸƸƸ 1998، ƸƸ 193.
[2] ƸƸƸƸƸƸƸ 987-988 ƸƸƸ ƸƸƸƸƸƸƸ ƸƸƸ 08/09.

ǋ - ƅما Ǧǈ حالة ما ƗƳح Ƙƀƅ ƐƊƜالا ƑƊƑƀƅارƔ Ǧǈ حƄمƌ ƋƜƄƅر ƑƀƊǈ ƐƊوƈ ǇǄĴ ƘƔƅاعوƏ ƑƊƈǄƅ

للمحƄوم عليƌ للتنفيƘ ǊƔǂƀ الحƄم ƑƊƜالاƔǈ يجوز للمحƄوم ƌƅ بتاƔƏ ƐǄǋ للتنفيƘ الجبرƐ ƑƅƜ

المحƄوم عليƌ بعƏ ƊƌƀƜƅ ƌǄƈǂ ǇǄĴ.

ƅما Ǧǈ حالة رƈƅ ƐǈƉ التƊǄƇƅ الموجƌ ƅƈƉƑƀƅارة مƌƈ ǇǄĴ تنفيƘ الحƄم ƘƅƜر ƑƅƜ عƈƑ الجزاƌ

اƅƜƊƔةƑƀƅاريƏ ƌƈƜ ƈƅ ƘƅرƑƊ ǇǄĴ المحƑƀ Ǧǈ الماƏة 987 بعƏ ƑƅƜور ƈƅرار الرƅ ƐǈƉ.

ƋƋ - و يتبيƈ ƈƈ ƑƊƜالا ƑƊƑƀƅارƔ يمƈƈ ƗƇخƜومتƌ ƈƅƜ تعƑ مƈƊƀتƌ تالƜƗر ƅƉƅ عƏƅ ƐǄƅƉƏǈ

ƀƊƏƊƐƜ الالƗƅ المعينة والحƄم بالتعويƐƔ وƈƊƀا ƌƊ ƈƈ يوجƌ ƏوامƏ وتعليماƗ ƑƀƅƀƔارة مƆتƈƈ ƐƅƜ ƑƊƀƍ

Ɛروريا.

ƐƑƀƊƐ ƀƅ ƚƅƓƀ ƐƐǋƇ ƑƆƇƐ ƈƈ ƑƇƜƊƒ: ƓƔƊƓ

ƈƅ ƗƘƕƅƏ ƑƊƜالا ƍƊƋƇƄ ƉƀƇ ƐƘƌƅƈ الخƗ ƉومƏ ƆƅماƋƏ ƍƊƆ ƈƅالايام باƉتجوابƌƉ ƈƑƉƇƅ والƐƑƏƇ

ƈƅ ƍƊƌƆ بالتƄƀƑ وƅƒ ƏƗ الحƐ عƑƀ ƐƇƓرار ƐƐƀƇƏ ƌƊƉƅ ƐƈƅƆ ƑƀƏ ƈƀƈƇƑ النزاƋ الحƓور ƏƅماƋ

الاƑƊƀ بعƉ ƑƀƏƀƇƊƉƔƅ وƏ ƈƅƆر الأجابة عƈƅ ƉƊƄƊ ƐƈƑ تم ƏƇƏƅƉƈƅƍ ƈƅ ƄƏ ƈƅتابة ƐƈƅƐ ƇƐƅƀ ƑƏƀƈƀƑ

ƀ يعتبر Ǧǈ ƆƑƉƈ ƍƀƅƐ ƇƐƇƆ ƈƅƆر الحƈƀور وƏ الأجابة عƈƅ ƑƆƇƇƅƌ وƉƍƇƅ الاƑƊƀƇ ƑƊ ƋƇƐ

معلوماƗ ƐƈƅƀƏ ƐƈƅƉ تتعƑƀƐ ƇƀƐƑƉ الخƗ ومة ليمتƑ ƈƅƉƆ ƑƉƍƆƑƊ حيث بƄمƌ ƈƅƅ ƑƊƀالا ƈƅƀ يقƉƐ

ƑƀƀƇƊƊ Ǧǈ محƀƅار ƅƍمي وƐƇƐ ƈƅƀ بعƑ ƀƀƅية اليميƈƅ ƈƀالانونية[1].

ƈƅƓƈƈ: ƑƀƐƇƑƀ ƈƅ Ʈ ƃƑƇƊ ƓƎƀƍƎƅƉ ƌƅƀƍƎƐƆƋƀƇ

1. ƓƏƊƅƉƇƈƅ:

[1] - ƁƍƇƀƀƀ ƉƈƉ 98 ƆƉƀ 107 ƉƈƉ ƉƍƊƓƀ ƐƔ! 08/ 09.

ǈǫ الǤرامة التǊǽȈǊǽية وƇيلة ǫانونية ǊƤǈǊ المƮǈƳ ǊƜƿǊƅ ǊƳǈƅ Ǌǫي مواجǊة المǊǽȈǊǈ ǊǈǊ المتنƳǉ عǊǈ تنǊȈǊǉ

ǈǿالتزام الواǊǈ ǊƴƳǈǊǉ ǃ عǊȈƾǊ ǊǈƳǊǈǊ بموجƳ Ǌǈǈ ƾǊȈƾǊǉ تنǊȈǊǉية ƾƮǊǈƤǊ ǊȈǈǈǉ ƾǊǈƮ عاو Ǌǈ ر Ǌǈǈǈ ميةƇ Ǌǈ وتتمثǈ

الǤرامة التǊǽȈǊǽية Ǌǫي مبلǆ مالي يǊǈǊ ǈǈǊǉ ǊǈǊǉǊǈǊǈ وبǊǈǊ ƳǊǈǊ منǊǈ و يǊǈǊǊ ر المتنƳǉ عǊǈ التنǊȈǊǉ

ǊǈǊǊǈǊǈǊǉ عǊǈ Ƴǉ ǫترة تƋخير Ǌǫي تنǊȈǊǉ الǈǿالتزام.

و يحƾم بالǤرامة التǊǽȈǊǽية بǤية ǈǈǉǊƾǊǈ المحƾوم عليǊǈ عǊǈ ƾǊǈ تنǊȈǊǉ ƮƾǊǈ ǊǈǊƮǊǈǊǉ ǊǈǊǈ ر عǊǈ المحƾمة

اǊǈǊǈǊǈرية Ǌǈ و ǊǈǊر ǊǈǊǈ ر عǊǈ مجلƳ ǊǈǊǈولة ǈ و يƳǊƳǊ ǊǈƳǊǉ بالǤرامة التǊǽȈǊǽية ǊǈǊ ǊƳǊ المحƾمة

اǊǈǊǈرية ما يلي[1]:

Ǌǈ - ǊǈǊǈǊǈǊ ƳǊǈǊǈ ƮƾǊǈ ǊǈǊǈǊǈي Ǌǈ و ǊǈǊر ǊǈǊǈ ر عǊǈ مجلƳ ǊǈǊǈولة.

Ƴ - ǊǈǊǈ يبلǆ الحƾم Ǌǈ و القرار ǊǈǊǈǊǈǊǈي للمحƾوم عليǊǈ.

ǈ - ǊǈǊǈ يǊǈǊǈǊ ƳǊǈǊǈ التنǊȈǊǉ بواƇǊƳǊǈ اǊǈǊǈǊǈ ر المالي ǊǈǊǈ ǊǈǊ ǊǈǊǉ ǊǈǊǈ ǊǈǊǈ ǊǈǊǈ ر ابتǊǈǊǈǊ ǊǈǊǈ تاريǊǈ

التبليǆ الرƇمي للحƾم Ǌǈ و للقرار ǈ و بعƳ ǊǈǊǈǊǈ ǊǈǊǈǊǈ الميعاǊǈ ǈ يجوز ƳǊǈǊǈ التنǊȈǊǉ بواƇǊƳǊǈ اǊǈǊǈǊǈ ر

المالي.

و ǈ ينǊƳǊ ǊǈǊǈǊǈ الماǊǈǊ ƾǊǈ عǊǈ ƾǊǈ اǈǈوامر اǊǈǊǈƇتعجالية ǈ التي يجوز ǊǈǊǈǊǈ ƳǊǈǊǈ ǊǈǊǈǊǈǊ ǊǈǊǈ

ǊǈǊǈ ǊǈǊǈ ميعاǊǈ.

ǊǈǊǈǊǈǊǈǊǈ:

تمتاز الǤرامة التمǊǽيǊǽية بǊǈǊǈ ǊǈǊǈǊǈ ǊǈǊǈ ǊǈǊǈ ǊǈǊǈ Ƴ ǊǈǊǈǊǈǊǈية:

---

[1] - ǊǈǊǈǊǈ ǊǈǊǈ ǊǈǊǈ ǊǈǊǈ ǊǈǊǈǊǈ ǊǈǊǈǊǈ ǊǈǊǈ ǊǈǊǈ ǊǈǊǈǊǈ ǊǈǊǈǊǈ ǊǈǊǈ ǊǈǊǈǊǈ ǊǈǊǈǊǈ ص 45.

1. ǂǀǤǣǸية ǂǀǂǤǣǸية: ǀǂǮǼǀǂ تتنبǀǂ للمحǂوم عليǀǂ ǀǂǮ الجزائية المالية التي ǣǣ يتعرǃ ǀǂǮǼ ǀǂǮ ǀǂǮ

ǀǂ تمر ǀǂي مقاومة تنفيǀǂ الحǂم ǀǂǤǀǂ رǀǂǮ ǀǂǮǼ وǀǂǮي تحǀǂر المحǂوم عليǀǂ ǀǂǮ ǀǂǮلتزاماǀǂ المالية

التي ǀǂ وǀǂ تǀǂǮ ǀǂǮǀǂǮ ǀǂي حالة امتناع ǀǂǮ ǀǂǮ تنفيǀǂ الحǂم ǂلية.

2. ǂحǂيǀǂلية: ǀǂ ǀǂǮ تǀǂ تاريرǀǂ وتحǀǂǮ بمǀǂǮ تعنǀǂ المǀǂǮ ǀǂي تنفيǀǂ التزامǀǂ الوارǀǂ بالحǂم

المراǀǂ تنفيǀǂǮ.

3. ǀǂ! ǂǀǂǀǂǀية: ǀǂ ǀǂǮ ǀǂ ينǀǂ ǀǂǮ تǀǂǮيا بناǀǂ علǀǂ ǀǂǮ المحǂوم ǀǂǮ وǀǂǮ ǀǂمر جواز ǀǂ

متروǀǂ لتاǀǂير ǀǂǮǀǂ ǀǂǮ ǀǂǮ بǀǂǮ عǀǂ ǀǂ تجابة ǀǂǮ ǀǂǮ ǀǂǮ المحǂوم يريǀǂ ǀǂǮ ǀǂǮ

المحǂوم عليǀǂ.

وǀǂ ǀǂ التǀǂرǀǂ ǀǂǮ الǀǂرامة التǀǂǮيية وتǀǂورǀǂ ǀǂي ǀǂǮ ǀǂǮ ارǀǂ الجزائر ǀǂ وǀǂ نتناولǀǂ

ǀǂي ǀǂǮ الǀǂرنǀǂي بǀǂǮ ǀǂǮ ǀǂǮختǀǂار.

ǀǂǮǀǂلة ǂǀǂǤǣǸية ǀǂ ǀǂǮ ǀǂǮ ǀǂǮ ǀǂ:

ويمǂǀǂ تǀǂيم مراحǀǂ تǀǂور الǀǂرامة التǀǂǮيية ǀǂي التǀǂريǀǂ الǀǂرنǀǂي ǀǂǮ ǀǂ مرحلتيǀǂ:

أ. ǀǂرحلة ǀǂǮ ǀǂǮ ǀǂǮǀǂ ǀǂǮ 80/ 539:

ǀǂ ǀǂǮ ǀǂǮ الǀǂرنǀǂي ǀǂǮ ǀǂǮ ǀǂور ǀǂǮ القانوǀǂ 80/ 539 لم يǂǀǂ يجرǀǂ علǀǂ ǀǂ رǀǂ ǀǂǮ الǀǂرامة التǀǂǮيية

ǀǂي مواجǀǂة ǀǂǮ ǀǂارة الممتنعة عǀǂ تنفيǀǂ ǀǂǮحǂام احتراما لمبǀǂǮ ǀǂǮ ǀǂǮ بيǀǂ ǀǂǮ ǀǂǮ وǀǂǮ ǀǂǮ ǀǂǮتجاǀǂǮ

ǀǂǮ ǂǀǂ ǀǂǮ ǀǂǮ ǀǂي الجزائر.

وǂǀǂ بǀǂǮ ǀǂǮور القانوǀǂ 80/ 539 والمǀǂرǀǂ ǀǂي 1980/07/16 المتعلǀǂ بالتǀǂǮيǀǂ المالية ǀǂي

المادǀǂ ǀǂǮارية وتنفيǀǂ ǀǂǮحǂام ǀǂǮ ǀǂǮ ǀǂǮ ǀǂ القانوǀǂ العام ومجاز الحǂم بالǀǂرامة التǀǂǮيية ǀǂǮ

ǀǂǮ ǀǂ المعنوية العامة ǀǂǮ تنفيǀǂ ǀǂǮحǂام ǀǂي مواجǀǂتǀǂ.

ƒ‍ي مرحلة ƌول ƙ اعترƹ المƑرƱ الƻرنƨي لنƪƑ بحƌ ƭƌƨلية ƀرامة ƞƋديƒية علƙ اƔدارة ƒ‍ي ƍƃالƌ المتعاƑدين مƲ اƔدارة الممتنعين عن تنƻيƤ التزاماتƌم عندما يتبين ƌƉ ƍƊ ƑƔ تماƆ ƍƆ واƃƒƋ ƑƔƲƃƔƨ باƨتعمالƌ تعƨƃƙ لتنƻيƤ التزاماتƌم التعاƑدية واعترƹ مجلƩ الدولة بعد ƤلƍƆ بحƪ ƑƔƒ‍ي توجيƪ ƌوامر مƨ ƲƋليƀ ƌرامات تƌديدية ƋƒƉ الخوƒ‍ الƋƑƍƌم ارتباƀ ƙيا ƍƊ مƲ اƃƍƒ القانون العام.

ƒ. المرحلة الƙƊƃية القانون 80/ 539:

ƍƊ القانون 80/ 539 المƓرƹ ƒ‍ي 1980/07/16[1] تميز بمجموعة مƍƊ المميزاƃ:

1. ƍƊƃ مƀلة ƀ ƍƆƃلة الƥعوان العموميين ƍƊ ƆƊƃ المجلƩ التƋديبي للميزانية المالية ƍƊ ƙƯƆƍƊ ƍƊ ƍƆ الحƭ ƒ‍ي خƙƃ مبالƀ الƀرامة التƋديدية المحƑوم بƌا ƍƊ ƍƊ ƍƆ المالية الخاƃة.

2. ƌƍƨƍƆ لمجلƩ الدولة بتارير الƀرامة التƋديدية تلƍƊ ƍƊƈƍƃ ƑƌيƤƍ ƍƊ ƍƊ ƍƆ المƑƐƃ.

الƋƍƔƉƍƆ الƆƃƍƊ ƍƊ ƍƆƃƍƆƃ (القانون 80/ 09):

ƍƆƃ القانون 80/ 09 الƀموƍƈ والترƋƍƋ والتناƍƈ ƍƊ ƍƆƃ يعترƙ ƍƊƃ ƍƆ موƈƍƆƃ ƍƊ ƍƆƃ الƀرامة التƋديدية علƙ اƔدارة ƍƊ ƍƆ لعدم تنƻيƤƍƆ ƍƆƃ القراراƃ الƍƊƃ واƔدارية ونجد ƍƊ الƀرامة التƋديدية ƒ‍ي التƃريƲ الجزاƨري مرƀ ƙƋƃ بمرحلتين علƙ ƀرار التƃريƲ الƻرنƨي تتناوƍƊƃ علƙ مايلي:

ƃ. المرحلة ƍƊƃ ƍƊƃƍƈ القانون 80/ 09:

وƍƊƃ ƃƐƍƊ ƒ‍ي ƍƊ المرحلة ما بين الجانƨ التƃريعي والجانƨ القƍƊƃي والجانƨ الƻƍƊƃي.

[1] - ƍƊ القانون 80/ 539 المƓرƹ ƍƊƃ ƍƆ الرƨمية 2000 – 31 ƍƊƃ 12 ƍƊƃ 2000 ƍƊ 17ƍ ƍƊƃ ƍƊƃ
www.legifrance.gouv.FR (Le service public de la diffusion de droit Jeudi 9 Décembre 2010.

1. ǸǓY ǛǕǴƾǋnjǳƨƪ ƿȂǛȇ:

ƘǐȂ ǻǻǼǐǐȈǐ ȀǤǂǗƢ المهنية بنǛǵǎ التنǐǐȈǐǐ المالية حيث تن f المادة 340 منǾ علǏ

ǾǻƗ:"ǼǱ ر ǒ ǲǐ المǐȈǐǐǐǐ تنǐȈǐ التزام بعمǲ Ǫو خاƟ التزاما باƢمتناǝ عǂǐ عǲ يǐǳǞ ǒǂǐȉȈǐ بالتنǐȈǐǐ ǁ ǸǐǐǾ

ǳي محǸǐǐǐر ويحǲǐǐ ǠǨǳǸ المǐǐلحة ǾǻǨ المحǰمة للمǘالبة بالتعويǒ Ǫو التنǐǐȈǐǐ الماليةǃ ما لم

يǰǐǐ ǖǐ ǐǐǐ بالتنǐǐȈǐǐ المالية مǐǐǼǲ ǾȈǐǐ."

ǰما تن f المادة 471 عǏ ǾǻƗ:"يجوز للجǼة الاǸǐǿȈية بناǛ عǏ Ǘǐǘ الخǐوم ǗǐǲǞ يǐǐǐر

ǫحǰاما بتنǐǐȈǐǐ مالية ǳي حǐǐǐǐ اختǐǐǐǐ و عليǾǐ بعǐ ǁǐǐǐ مراجعتǾ وتǐǐية يǐميتǾ. و يجوز

ǾǳǸǳ ǳي الاǸǐǿي اƢمور المǐتعجلة بناǛ عǏ Ǘǐǘ الخǐوم ǗǐǲǞ يǐǐǐر ǫحǰاما بتنǐǐȈǐǐ مالية ƥǘǐ

التنǐǐȈǐǐ يجǛ مراجعتǾ و تǐǐيتǾ بمعرǳة الجǼة الاǸǐǿȈية المختǐǐة وƢ يجوز ǐǐǐǐǐ يتعǐǐǐ ماǁǐر

التنǐǐȈǐ المالي ماǁǐǐ التعويǒ عǲ الǸǐرر الǐعلي الǐǐǐǐ ǦǐǨ."

2. ǸǓY ǛǕǴƾǋnjǳƨƪ الǐǐǐǐǐǐ[1]:

ǻǐǂǛ مجلƩ الǐولة Ǿǻ ǐǐǐ ǫǐǐǐانية تǐبيǪ الǐǳǐ الǐǐرامة التنǐǐȈǐǐية حيال ǲǐǸ الاǁǐǐǐǐ العمومية

وǐǐ ǲǐǐǐ المجلƩ العمǲ بالمادتين 340Ɨ 471 ǳي القرار رقم 014989 الǐǐǐǐر بتاريخ:

2003/04/08 والǐǐǐǐ جاƞ ǳي حيǐياتǾ:

"حيث ǻǾǐ وǳي اƢخير وبما ǫǐǐ الǐرامة التنǐǐȈǐǐية التزام ينǐǐǐǐ بǾ الاǸǐǿي ǰعاوبة ƨǐǐǐ ينبǐي

ǫǐǐ يǐǐǐǐ عليǾ مبǐǐǐǐ قانونية الجرائم والعاوباǲ وبالتالي يجǛ ǐǐǐǐǐ بالقانوǻ.

---

[1] - ǐǐǐǐǐǐǐ ǐǐǐǐ ǐǐǐǐǐ مجلƩ الǐولة، ǐǐǐǐǐ الǐǐǐǐǐǐ ǐǐǐǐǐǐǐǐǐǐǐǐية، ǐǐǐǐǐǐ مجلƩ الǐولة، ǐǐǐǐǐǐǐ04، 2003، ǎ 145.

حيث ǓǁǍ Ǖ يجوز للاǓي ǅي المǈƒǓ ǇǛƑاريةǕƑ النƱǃ بالƺرامة التƾƿƿاǇية ما لم يوجƼ Ǐ Ǎ ǐ ǏǍ ǀ Ǻǀǹ ǁǍ ǘǍ ǃ Ǌ Ǐ

ƖǘǙ ǙǊǀǒ تجاǒ ƾƾ ǃ ǀ Ǳǂ ǒ ƾƿǁƾǀ ǁƾƿ تǑرامة بƺǃ ƾǁƱ رار ǐǀǏ ǁǍǐ ǃǓ ǂ ǏƼ Ǌ ǁǊǑǂ ƾǁƿǂ ǁǊǑ ǃ Ǐ الاǓǂر ǀ ǋƧ ǈ Ǉ ǐ ǃƾǐ ƿǁ ǋǉ راحة ǂ ǁǋ ǉ ǁǊǕ ǈǕǁǉ ǇǁǍǁ ǃ Ǐ Ǎ ǃ Ƽ Ǐ ǀ ǁ ǃ Ǐǂ ǁǊǏ ǂǁǈ ǃ Ǐ ǋ ǁ

المبƾǐǕ مما يǈتوجƔ ǈ ǇǊǁ ǘǏƱ ǘǋǏ بالنتيجة ǃǘǋǐ ǚǀƱ وǐƧ التنǅƢǇ".

وƖǘǙ الاǓرار يǈǐير عƾǈ تعليǀǇƕƦǈ ǀǇǀƢƱǓ وǃǈ ǈǐǏ ǁǊǁǉ ǃǀ ǀǉǁǍ حيث ǀǊǓ ǃǐǃ ǀǃǀ الƺرامة التƾƿƿاǇية ليǈ ǍƦǀ جزǇ وǕ

عاوبةǕ بالمعنǍ الجناǅي حتǍ تحتاǀ ǐǈǁ ǐǍǁ ǀǂƔ ǈ ǀ ǀǐ ǂ ǁƾǍ ǁǍ ǀǁǋ ǃǁ ǀ ǀ Ǐ ǂ ǁ ǃ ǁ ǀ ǃ ǂ ǈ ǀ ǀ ǍǊǀǋ ǐ ǀƾ ǀ ǈǐ ǀ ǁƾǂƾǃ ǐ ǀ ǃ ǈ ǀ ǊǀƱ ǀǊǁǂǃ ǁǁ ǂ ǀ ǀ ǁ ǋǁ ǂ ǁǋǀ ǀ ǁ ǐǈ ǉǃ Ǐ ǀ ǂ ǐǀǌǏ ǀ Ǌ ǀǉǏ ǇǂǌǏ ǂ ǀǁǈ ǃ ǀ ǈǃǐ ǁǀǍ ǀǉǁǐ ǁǉ ǀǃ ǀ ǈǀ ǁ ǀǁ ǂǃ ǃǊǍǀǁ قانوني ǈǐ ǂ ǁ ǋǁ يǊرǈ ǃ ǍǊǀ احتراما لمبƾǐ الǐرعيةǕ ǈǁǈ ǀǉǌ ǃǐǂ ǁ ǀǐ ǀǊ ǁǁǉ ǂ ǁǁ ǃ ǋǊ ǁ ǁ ǀ ǂǉǃ ǃǊǁ ǂ ǀ ǀ ǁǐ ǁ ǈǀǀ ǁ ǋǃ ǀ ǀ ǀǀ ǐǃ ǀ ǀǉ ǂ ǁ ǀǁǍǋ ǀ ǀ ǁ ǀ ǀǀǀǋ ǁǂ ǀǀ ǀǉ ǂ ǁǀǁǊǈǍǉǁ ǀǈǂǐ ǁ

ǈتبعاƾǐ تǂبيƱǃ الماƾǐ 340 الوارƾǐ ǀǊǊ ǃǘǋǐ والماƾǐ 471 ǀǊǊ ǀǊǁǐ ǀǊǊǁǐ ǇǁǍǈ ǀǊ ǁǂ ǀ ǀǊǃ ǀǊǋ ǁǊǁǂ ǀǈǂ ǀǋ ǁǈ ǀǁ ǀ ǀ ǐǋ ǀǁ ǀǂ ǁǍ ǀǈǊǃǀ ǀǉ ǀǋ ǁǂǂ ǂ ǀǈǐ ǁǀǈǀ ǀǀǊ ǃǀ ǀ ǀǁǈǊ ǀ ǀǈǁǂǁ ǀǁ ǀǁǉǀ ǀ ǀ ǀǁǉǉǂ ǀǁǁǀǂ ǀǉǉǀǂǁǈ ǀ ǂǁ ǀǁǋǀǂǁǉǀǁǈǈǁǊ ǀǁ ǀǊǁǀǁ ǀ ǁǍǀǁǊǋǀǀǀǉǁǁǀǊǁǉǀǀǂǁ ǀǁ ǀǉǀǉǁǋǀǁǁ ǀǁǉǁǀǀǀǁǀǀǊǉǋǀǁǋǀǀǁǁǂǁǀǂǋ ǁǀǁǉǁǀǁǁǂǀǋǀ ǁǀǁǋǀǀǁǂǁǀǉǂ ǀǁǀǂǀǀǂǀǀǀǂǀǁǉǁǈǁǊǀǀǉǁǂǀǁǋ ǁǀǉǀǂ ǁ ǀǋǀǊǁǀǁǀǀǀǂǁǉǀǁǁ الƕجراǇƦǇǀ المƾنية ǅي المǈƒǓǃ

ƑƾǕاريةǇ Ʊير مبرر.

ǆƖǘǙ ǊƾǕǐƦǀ جا ǈǐمعاǈǐǇ تماما وǕ يǈتايǀ ǃǈ ما ǚǀƱ ǈǐǈاǓǃ ǁǊǈǐǓ يرƾƾǐ والǀǊǓǁ علǍ ǀǈ امعنا

علǍ ǀǊǁ الاǓǂنوǁǊǀ ǍǐƑƾǕر ǁǊǈǁǐ ǀǊǓǅ يعتبر ǆǁǊǐ الاǓǂي ƑƾǕرǍ ǈǁǐ ǆǈاǐǈǈ ǈǈǐ ǁǊǈǈǊǈ ǆǈǈǈ ǉǈǊǅǉǊǉǈǇǈǌ ǚǀƱǅ ǅي ǈǁǐ ǀǊǈǓǂǇ ǆǀ ǐǈǂǈǀǀ ǅي المجاǚƑ ƾǕرǍ

ǉƘǉǈ ǈǈǐǐ ǍǈǈǐǊǂ ǆǍǈǈǈǈǇ ǈǈǈǈǈǐǀǂǂǐ وǂǚǈǈ ǈǈǐ ǈǂǂǈ للاواعƾ ƑƾǕارية والمباƾǏ الاǓنونية ومبتǀرا للحلوǚ الاǓǅية علǍ ǓوǇ التǅǈير

المƕǅǀ للاواعƾ الاǓنونية ǉǍǁ Ʊاية ǐيجاƾ الحلوǚ الناجحة ǈǐǍ ǀǉǉ ǀǀǂǀ ǀǀǈǇǈǈ ǀǈǈǈǈǀ ǈǈ ǀǀǀǈǈǈ ǈǈǀǀǈǉǈǐ ǈǈǈǈǀǈǈ ǀǁ ǀ ǀǀ ǂǁǂǀǂǂǂ ǁǉǈ ǐǍǈǁ ǀǀǁǀǂ ǂǀ ǁǍǀ ǈǀǈ ǂǀ ǂǈ ǁǀǈǀǈ ǈ ǁǈǁǀǈǀǂǀǀǀ ǈǂǁǈ ǀǈ ǈ ǀǀ ǈǀǁǈ ǂǀ ǈǂǁ ǈ ǀǈǈǀ ǈǈǀǀǈǉ ǈǈ ǀǀǈǈǁǈǀ ǈǈ ǀǂǈǈǈǀ ǉǀǀ ǈǈǈ ǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈ ǘǀƾ ǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈ ǈǈ ǀǈ ǈǈ Ʒرǅ ǘǀ تǐريعي.

ǀما جاǆ ǈǐǊ ǁǊǈǐǓ ǁǊǈǓƾǈ علǍ ǁǊǈǓنوǈ ǈǈǐ ǈǈǁǈ ǆǁǐ ǈǓǂ ǈǈǈǈ ǈǈǈ مجلǆ الƾولة ǀǉǀو ǈǀǀǈ ǈǈǈǈ ǈǈǈ ǂǈǈ ǘǈǀǀ ǂǈ ǈǈǈǈǈǈ ǀǈǀ ǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈǀǈǈ ǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈ ǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈ ǈǈǈ ǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈ ǘǈ ǐǈ وجوƾ

ǈ ǀ الماƾǐ 40 ǀǊǊ الاǓǂنوǁǊ العǓوǍ 98/ 01 والمتعلǈ باختǈǂǈǈǂǈǁ مجلǆ الƾولة وتنǁيمƱ وعمǏǁ

والتي جاǍǀǈ واǓحة ǈǂ ريحة Ǖ تحتمǚ التƘويǚǈ وǍ التǅǈير:

"تخǓǚ ǇǀǈجراǇǀ ǇǀǁǈǓ ǚǀǁǊǓ الاǓǅي ǍماǍ مجلǆ الƾولة ǕحǀاǊ ǀǊǈǐǓ ǇǀǈجراǇǈ

المƾنية".

وبƖǘǙ يǀوǁǊ مجلǆ الƾولة ǍخƱǅوا حينما ǈتبعواƾǐ الاǓǍƱ ǈǐ الاǓǂي ƑƾǕرǍ ǅي تارير

الƺرامة التƾƿƿاǇية بحجة Ʊياǚ ǀ ǈ قانوني يǀǊǈǐ ǂ راحة ǃǘǋǐ ǀǈ ǈǐǊǀموƾǈǈǊǀ ǐǈǊǈǀ ǈǐǊǀ Ǖ يواǀǚ تƱور

الاǓǂǈ ƑƾǕرǍ المارǈǈǁǊǓ ǈǈǀǈ علǍ مجلǆ الƾولة ليǆ الترƱǈǐ وجوǀ ǈ ǀ ǃǐǇ قانوني بǐǚ ǀǊǈ عليǏǁ

ŎŎǕƾƥŎ ǲƵ ǻƾ ƿǀƭ ǳƸ Ǻ ƶƿƸƭ ƾǀǻǃƴƼ ƷǀǻǃƴǀƼ ƭǸǀƴǀƴ ǳǶ ǳƭǀƴƾŎ Ǹ ƶƿƸƭ ǻǀƴƼƭŎ ǳǶ ǳƭǀƴƾŎ ƾǃƴƼŎ ǳǹǀŎ ƹƭǀƿ ǻǀ

ŎǀƼǻǃŎ ƹƭƸƭ ƶǀǃ ƹƭƸƭ ƶǀǃ.

ǳǶƭǃ ƾǀǻŎ ǳǶ ƶƭǻƶǀƭ ƾǻ ǀƴƴƶŎƶ ǻƾŎǃ ƭǀƾǻǀ ǳƸƵ ƶƵǀƷǶ ǳǶƭǀƴǀƶǀƾŎ

(ǳƶǀƾ ƾǀǃƶǀǃ ǳƿǀƭǃƾ ǳƿƾǀƴǀǀŎ) ƭƼǀ ƶǀǃǀƭǀƼ ƶǀǃ ǳǀƭǀƴǀƵǀ ǻƾ ǳƭǀƴǀƶǀ.

3. ǻǃǀǀƴƼƾǀƭ ǺƮǀƹǀƶǀ:[1]

ǳǀƸƼǀ ǳǀƾǀƴƶǀƽǀǀ ǳǀƾǀǀ ƶǀƭƵ ǻǀƴƾ ƭǀƭǀƵ ǳǀǃǀƴǀ ǻǀƭǀƵǀ ǳǀ ƭǀƸǀƴƵ ǳǀǀƴǀƴ

ǳǀƿǀƶ ǳǀƸǀƶ ǻǀ ǳǀƾǀǀ ǻǀǀƶǀƭǀ ǻǀƴǀƾǀ ǳǀƿǀƶ ƭǀƶǀ ǳǀƾǀ ǀǀǀƶ

ǀƸǀǀ.

ƒ. ǀǀƭǃƾǀƭǀƹǀ ƹƸǀƶ ǀƾǀǀ 08/ 09:

ǻǀǀǃ ǀǀǀǀǀǀ 08/ 09 ǀǀǀǀǃ ǳǀƸƶǀǀ ǀƶǀǀǀ ǀƭǀǀ ǀƸǀǀǀ ǀ ǳǀǀƾǀǀǃ

ǀǀǀ ǻǀǀ ǳǀǀǀǀ ǳǀǀǀǀǀǀ ǀƾǀƭ ǀǀǀǀǀǀ ǳǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀƵǀǃ ǀƾǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ ǻǀ

ǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀǀ 980 ǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀ ǀǀǀǀǀ: "ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ

ǀǀǀ ǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀ ǀǀǀǀǀ

ǀǀǀǀǀ."

ǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀ:

"ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀǀǀ....... ǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ

ǀǀǀǀǀǀǀ..."[2].

---

[1] - ǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ ǀ 390.

[2] - ǀǀǀǀǀ 980 ǀǀ ǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀ 08/ 09.

والǀاǁǇ اǃȂا ǈ ǉȂرǊǋ ǆǅǁ ǄǅǃǂǁǀوǄ: ǃǂǁ يجوز تحǈǉǈ الǍرامة التǎǉǈǉǈǇية بمنƱوǇ الحǋم Ǐو بعǈ

ǇǉǊǅǁ امتناǂ اǈǓǀارة عǄǆ التنǈǉǉǈ

يمǋǆ اǃتعماǃ الǍرامة التǎǉǈǉǈǇية ǋوǃيلة ǋوǃيلة ǍحǀǈǇ عǄǆ التنǈǉǉǈ Ǐو ǋوǃيلة اǃاǃية ǅǑǒ ǓǔǕǅǇǆ تعتبر

عملية ǆǇǈ ǈǂǉǋية ǋǌرǍ ǌǍ ǌǋǅ تحǈǀ اǈǓǀارة مǆ اǓǀلتزاماǓ المالية التي ǃ2و تتحمǆǅǁ ǈǇǈ ǉǂǁ امتنعǆ

عǄǆ التنǉǉǈǈ ǋما ǋǆǅǉǈ تǋǆǅǋǉǈ التنǉǉǈǈ بǋǌǍ ǄǉǇ ǃوتǍني عǄǆ اللجوǆ ǄǅǈǅǇǅǇ مجǈǈǈǌ للمƱالبة بتحǈǉǈ

الǍرامة التǎǉǈǉǈǇيةǌ ǎير ǄǆǄ المǏرǄ الجزاǐرǄ ǉǋǆǅ واǅǂحا ǃي ǆǇǈǁ الناƱǈة ون ƒ الماǈǈ 987 مǆ

اǅǅنوǆ 08/ 09 عǄǆ ǄǆǇ الǍرامة التǎǉǈǉǈǇية ǌ تتم ǌǍ بعǈ رǋǅǃ المحǋوم عليǁǁ التنǉǉǈǈ واǅǁǄǅǇ (3)

ǁǁǋǅǇǆ مǆ تاريǅǆ التبليǆ الرǃمي للحǋǆǍ ومǆǇ ǈǇوǈ ǄرارǄ الرǋǅǃ ǃي حالة رǋǅǃ التƱǈǍ الموجǈǁ

لǈǈǀارة مǆ ǈجǁǁ تنǉǉǈǈ الحǋǆǍ ǋما تǇǈǆ الماǈǈ 988 عǄǆ ǈǅǈǇ:"ǃي حالة رǋǅǃ التƱǈǍ الموجǈǁ ǍǄǆ

اǈǓǀارة مǆ ǈجǁǁ تنǉǉǈǈ الحǋǆǍ الǆǇǈǈ عǄǆ الجǈǅǈ اǅǅǃǀية اǈǓǀاريةǌ ييǈǈ ǃǈǈǈǈ اǓǀجǁǁ المحǈǈǈ ǃي

الماǈǈ 987 ǈǈǈǉǈ بعǈ ǄرارǄ الرǋǅǃ".

و ǌǍ حǈǈǈǆ المحǋمة اǈǓǀارية ǃي حǋمǈǅǆ ǈجǈǍ للمحǋوم عليǁǁ لتنǉǉǈǈ التǈابير المارررة ǃي ǆǇǇǈ

الحǋǆǍ ǈǇǈǃ ǈǈǈǉǈ التنǉǉǈǈ باǉǋǍǃǇǈǅ الماليǆ ǌ يجوز تǈǈǈǇǈǁǁ ǌǍ بعǈ اǅǁǄǅǇ ǆǇǇǈ اǓǀجǁǁ.

و ǌǍ ǋǆǅǉ تنǉǉǈǈ الحǋم موǃǅǈ تƱǈم مرǃوǈ ǍǄǆ اǈǓǀارة مǆ ǈجǁǁ ǈعوǅǅǉǈ للتنǉǉǈǈ ǆǇǇǈǈ ǈجǁǁ

اǅǅǅǈ ǈǇǈǉǈ ǈǇǈǃ الحǋم بالǍرامة التǎǉǈǉǈǇية ǌ ييǈǈ ǌǍ بعǈ ǈǈوǈ ǄرارǄ برǋǅǃ التنǉǉǈǈ.

و يǅǋحǈǆ بǆǇǈ المǏرǄ لم يحǈǈǈ مǈǅǈǈ للرǈ ǈǈǀارة عǄǆ التƱǈم ǋما لم يوǋǅǃ الحالة التي يعتبر

ǃǉǈǈ ǋوǋǅ اǈǓǀارة رǋǅǃا ǃمنيا للتƱǈم ولǌ المǈǈ المارررة ǆǇǇǈǈ و تبعا ǆǇǇǈǈ يجǈ الرجوǈ ǍǄǆ

الاواعǈ العامة المǋǆǅورة ǃي الماǈǈ 830 مǆ اǅǅنوǆ رǌǈ 08/09.

و ېƦǁ ǂǃǄ ǅǆǇǈ ǉǊǋǌ Ǎ ǎǏǐ ǑǒǓ ǔǕ التنفيذ ǖǗ لم يترƬ الإدارة على التظلم خǘǙ مǚǛǜ

ǝǞǟǠǡ تبدأ من يوم تبليغ ǢǣǤ بالتظلم.

أما ǖǗ ǥǦǧǨ فتبدأ ǝǞǟǠǡ من يوم تبليغ ǢǣǤ بالتظلم و ǩǪǫ على الرد ǬǭǮ ǖǗǯ الǰǱǲ يعتبر

بمثابة قرار ضمني برفض التنفيذ ومن ǖǗ اليوم ǳǴ من ǵǶǷǸ ǝǞǟǠǡǹ ǺǻǼǽ ǾǿȀ

ǝǞǟ ȁȂȃ التنفيذ بواسطة الǉȅȆȇ المالي.

ȈǍȉȊȋ ȌȍȎ يعود ǏȐ الجهة القضائية الإدارية التي ȑȒ ȓȔ ȕȖȗ بها (المحكمة الإدارية ȘȘ

مجلس الدولة). في تتمثل بالإجراءات الآتية:[1]

أ. تحديد قيمة الغرامة وتاريخ سريانها.

ب. تصفيتها في حالة عدم التنفيذ من ȚرȚ الإدارة العامة بعد مرور أجل 3 أشهر بداية من

تاريخ التبليغ الرسمي.

ج. تخفيض الغرامة التهديدية أو إلغائها عند الاقتضاء.

نخلص إلى أن المشرع الجزائري فرض للغرامة التهديدية حاوية من الإدارة التي من

وحملها على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها. وما يؤخذ على المشرع هو فرضه للغرامة

على الخزينة العمومية مما يجعل عبء تسديدها يقع على عاتق فرض الغرامة في مواجهة

الموظف الممتنع عن التنفيذ شخصيا كما هو معمول به في فرنسا كما في حالة عدم امتثال الإدارة

للتنفيذ فإن الغرامة التهديدية على الذمة المالية الخاصة للرئيس الإداري بهدف إلزامه يتم التنفيذ

من طرف القاضي الإداري على حكم قضائي بتنفيذ القرارات الإدارية على حكم قاضي بتنفيذ العقوبات في المجلس

في المادة الجزائية.

[1] - ȢȣȤȥȦ ȧȨȩȪ ȫȬȭȮȯ ȰȱȲȳ ص .391

ƑǪƑǡƿǁ ƸǁƵǁǓǁǚ ƒ ƴǤ ƴǀƑǦǝ Ǐǃ ǇǀƓǒ : ǏǂǾǼƫƿǁ Ʊǀƿƫ

تنƒ المادة 843 مƫ ǇǀƓƫƫƫ ƸǁƓ رقم 08/ 09 علǏ ǁƸǁ:"عنƿǂƶ ينبيƸ لرƑǓ Σ ƷƫيلƑ الحƒǼ ǁƸǀ

الحƒم يمƸǀ ǁǀ ƒǁƸǀ ǁǀƒ مƑ ǂƃƃǂ علǏ وجƸǁ مƶار تالƑيا بعلم الخƸ ومƿǓ جلƃƑ الحƒم يƨǀƿ الوجƸǁ

ويحƿƿ ƴǁƫ ǍƸǁ ƒǀ يمƸǀ ƸǁƑǓ ǀǓǀƿاƶ ǂƸǀƿǁƫƹǁƒ ǀǀƫǀ علǏ الوجƸǁ المارƸǁ ǁƿǀ ƿƸǁǀǁǓخرƓ ƴجاƒ اختتام التحايƓ.

Ů تƱƓƓ الحƒمƸ ƸǀƸǁ الماƿƫ علǏ الأوامر".

ƮǏƑǡƿǁǀ ƸǀƵǁǀ الوازية ƐǛƒǀǓ: ǁǀوƃ

تعتبر وƃƫǀƴ ƿƃ ƴƵƫ ǁǀƫ الوƃƫǀƴ ǁǀ التي يعارƐ ƴƸǁ ƿƱ ƿƱƫ الخƸ ومة ƿƿǀƒƫƹ خƸ ƒǀǀƸ

حƸǁƿǀƶǁ ǏƒƸƫǀǀ ƸǀƐ ƿƿ وƐǀƃ ƸǁƵǁƿƿ مƸǀ ƸǁƃƵ الǁƫǀ ي يتم تحƿƿƫ ƸƫƸƿ الموجƸǁƫ ƵƐǀƿƿƫ يمƸǀ ƒǁǀƒ

عارƐ ƸǁƵ يتجƸǁ ƶƹǁƫ ƸǁƸǁƫ اتجاƸǁƫ:[1]

1. يƓƿƫ في ƒƸ الموƓƫƸ ƒǀǁƸ يƿƫ عƿƸ عƿ مƒية المƿعي الحƫ المƵǁǀƴ ƸǁƸ.

2. يƓƿƫ في ƒƸǁƫ اƹǁƫ ما يƒǀƸǁ ƿƫƸ ƐƿƵǁƫ منƸ عƿƸǀ ƹǁƫجر ƐƃǁƫǓƃƒ ƐƿǁƫƃƑ (انعƿام الƫƃ)

[1] - ƸǁƵƑƿƫǁƿƫ ƒǀǏ ƴƿƑǁƫƫ ǁƫƒƫ ƿƫǀǀƫƿƫ Ǐƃ ƸƫƿƫƵǁǁƫ ǏƵǁƫ الوƐƿƿ حون ƃƿƹƿ ƫƵƫƫƿ ƫƃƿƿƫƿƫ ƫƫƒƫƿƫ و ƸƃƫƿƫƿƫǁƫǓƿƫǁƫ

ƸǁƫƿƫƫǁƫǁƫƃƒǓǁƫƿƫ الƿƫ ƃƿƫƃǁƫƿƫ ƃƫƃƿƫƃ 2010ƃ ƹ 4.

3. [illegible] بعدم [illegible] غير مقبول [illegible] لاعتبار العريضة [illegible] (عدم جواز [illegible]).

أما بالنسبة للوجه المثار تلقائيا [illegible] تعني [illegible] القاضي يثير وجه [illegible] المثار [illegible] القانوني غير [illegible] المثارة من [illegible] المدعي أو المدعى عليه.

[illegible] القانونية المنظمة [illegible] الممنوحة للقاضي [illegible] متعددة [illegible] أحيانا تمنحه [illegible] في [illegible] التقديرية وتارة أخرى تلزمه [illegible] وتارة أخرى تمنعه [illegible] في [illegible] الحالة الأخيرة حالة المنع نجد [illegible] المادة 225 [illegible] الإجراءات المدنية والإدارية منعت [illegible] الخصومة [illegible] المادة 13 [illegible] الإجراءات المدنية والإدارية [illegible] القاضي [illegible] في المدعي أو المدعى عليه [illegible] تلقائيا انعدام [illegible] تلقائيا [illegible] القانون [illegible].

[illegible] النظام العام يثار تلقائيا من قبل القاضي[1] [illegible] العريضة [illegible] ما تعلق الأمر بعدم احترام [illegible] أو عدم [illegible] ومنه [illegible] القاضي [illegible] تلقائيا انعدام الأهلية وانعدام التفويض لتمثيل [illegible] المعنوي أو الطبيعي[2].

[illegible]

[illegible] المادة 807 من القانون 08/ 09 [illegible] النوعي [illegible] من النظام العام [illegible] القاضي [illegible] مباشرة التحايل في النزاع.

[illegible]

[1] - [illegible] 68 [illegible] 09/08.

[2] - [illegible] 65 [illegible] و [illegible].

اعتبر ϸمنوLJ الجزاKlCl المϸنية و اϸlارية الخTl f المحلي LJم النUام العامÜ حيث يجب ɣ

ϸلارتNJ LJم Ʊر ƻ الا ٮي اϸlار ɪ تاFlيا.

وربما يرجɣ NJlR التجϸيϸ l l l l احترام التوزيɣ لي الخTl f المحلي بيLJ مختلƻ

الجNJlK الاFlية وتخT NJl ب LJم عالϸ ٮ5ɣ.

ϸlا جCK الماϸة 843 لتϐ+ عل ɪ NJlR الجϸيϸة لي ب T NJl ":NJbة عنϸما يتبيLJ لرFɪΣ

تT+يلة الحÜ+ LJ الحϸ+م يمϸ LJ LJϸ+ يمϸ LJ+ ب l l ϸ وجɪ NJl مار تاFlيÜ يعلم الخT وم ϸɣ ب ƴ جا l ة

الحÜϸ+ بNJR الوجNJÜ ويحϸϸ اϸجɣ ɪ Rl يم+LJ NJ5 لNJ تاϸيم ϸ مخUlتاϸ ǚ عل ɪ الوجNJ المϸار ϸ ϸوLJ خرƸ

جاɣϹ اختتام التحايƸ".

و يتبيLJ LJم خǚƴ NJlR النf LJϸ المرT Y منƠ NJlR الl lƱة:

- لرFɪΣ تT+يلة الح+م.

- LJϸ تتم بعϸ تحϸيϸ جاɣϹ انتNJlC التحايƸ.

ولم يمنƠ المرT Y NJlR الl lƱة للا ٮي المارر Üϸ R LJϸ ƻT النNJlيF ي 5 موɣ ϸY ƍ الϸعوة

يعوϸ للتT+يلة الجماعية وليΣ للا ٮي المارر ي5 الماƻ ɪ Üعل اعتبار LJϸ الا ٮي اϸlار ɪ وNJ ي l ϸ

الخT ومة.

وNJlا نجϸ LJϸ المرT Y الجزاFɪ ر ي5 NJlR الحالة يTتر Ʊ:

- احترام اǚجاɣϹ المحϸϸة ǚنتNJlC التحايƸ مLJ جNJlة.

- وعϸم تƱبيƸ NJlR الح+م عل ɪ اǚوامر لما تتميز بNJ NJlR اǚخيرة مLJ طاɣب ƴ l تعجالي.

وتبيLJ ا5lارة اǚخيرة مLJ الماϸة 843 بNJlة: " Ǚ تƱبƸ حϸ+ام NJlR الماϸة عل ɪ اǚوامر".

ǈǼƽ يǀ ƾƦ ǆǂ: عƾم تƦيǈƢ ƫǈǀƾǀ ǆǂƦƾǁ ƽǋ ƿǆǀƿǆǀ ǆǂ الوجǋƫ ƹƫǈǅǄ يǀ ƽǋ اǀ ƾƦ عƾم تبليƸ

ǀƾǅǆǂ ǀǄǆƹ الخƿ ومƿ.

ƾƦƹǀ: ƹƿǈ ǀƿǆǀ ǈǀƾǈǀƿǆǀ الحقيقية ǀƫǀƿǆǀ ǈǀƿǀƢƿ

تعƾ ‡نتيجة حتمية ǀƾǀور التحايلي ǀǀƿيǃƫتمتƿ ǆǂ ǀǀǀيǀ ǀǀ مجاǈ المنازعǀƾƫǀ ƾƫاريةƾǀƾƫ تمǈǀ

ǀƾور اǀيجابي ǀǀǀيǀ حيث ƾƫǀǈƫǀǆǂ ǀǀǂ يتخǀ ما يراƿ ǀǀǅما ومناƫǀƹ يǀ حƾوƾƾ ǀǀǀǀنوǀƾ ونƿƹ

الماƾǀ 75 مǀ ǀǀǀǀǀنوǀ 08/ 09 عƿ ǀǀǈ:"ǀǀƿيم‡ǀ ǀǀǀǀيǀ بناǀǂƫ عƿ ǀƫǀƿ الخƿ ومƾ ǀ ومǀ ǀǀǀƿƫǀǀƹ ǂǈǈƹǂ

ǀǀƫ يƾمر ƿǀǀƫǀƾ ƾǀ ‡ثابة بǈƿ ǀƫǀƾ اجراǀ مǀ ǀǂƹƫǀƹ اجراǀƫ التحايǀ التي يƾƫƹ ǀƫ بƿƫ ǀǀǀǀǀǀǀǀǀوǀ".

ويجوز ǀǀǀǀيǀ ǀǀǀ يƾمر بƫجراǀƫ التحايǀ يƾ ǀƿ ǀ مرحلة ‡ǀǀƹ عليǀǀƾ ǀǀعوǀƾǀ ǀما يم‡ǀǀ وǀƾǀǈ

مباƿرة ǀƾعوǀƾ ǀ ǀǀǀƾ يƾمر بǈƿ ǀ اجراǀ مǀ ǀǂƹƫǀƹ اجراǀƫ التحايǀ بناǀ عƿ ǀǈƾƿ ǀǀǂ ‡ǈ ǀƿ ǈ مƿ ǀǀƫƿ ǀƾƿǀ

ǀƾامة ǀƾǀƾǈ وǀǂƿحتǀƫ ǀǀǂ ǀǀƿǀƾƫ الوǀǀǀƾǈ التي تحƾƾ مƾǈ النزاǀǈ[1].

‡ما يم‡ǀǀ ǀǀ ǀǀǀǀيǀ ǀǀǀ ينتاǈ خارǀǀ ǀǀƫǀƾ رƫ اختƿǀƿǀ ǀǀ ǀǀاليام بƫجراǀƫ التحايǀ ǀƾ وبمراǀƾبة

تنǀǀǂǀ[2]ويم‡ǀǀ ǀǀǀǀيǀ ǀǀǀ يƾمر مǀ ǀǀǀǀ ǀǀƫƹǀǀ بالتƾابير التالية:

- بحƾوǈƢ ǀƾǀ رƫǀǆƾ ƿ ǀ خƿ يا.
- ǀƫجراǀƫ التحايǀ ǀƫ وتجوال الخƿ وم بحƾوǈƢ الخبير ومواجǀǀǀǀ باǀƿǀǀƾƾ[3].
- وǀǀǀǀ ǀǀǀ يƾمر ب‡ǈ ǀƫجراǀ يراǀǀ ǀƢروريا ولو لم ينǀ ǀ ǀǀǀǀǀنوǀǀ عليǀǀ ما ǀƾǀ ǀǀǀ ǀǀǀƾ ǀƿ ǀƿو

ǀƫبراز الحاياǀة ǀǀǈ حيز الوجوƾƾ وتحايǀ التوازǀǀ بيǀǀ ǀƫرƿǀ النزاǀǈ المتمǀǀǀǀ ǀǀ يǀ اǀƫƾارة مǀǀ

جǀǀة والمواǀǀǀǀ ǀǀ مǀ جǀǀة ƾخرǈ[1].

---

[1] - ǀƾǀƿǀǀ 76-77 ǀǀǀ الفǀƾǀ ǀǀ ǀǀǀ 09/08..

[2] - ǀƾǀǀ 84 ǀǀǀ الفǀǀǀ ǀǀƾ 09/08.

[3] - ǀƾǀƿǀǀ 98-101 ǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀƾǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀيمية و ǀƾǀǀƾية.

- LJÐ يمـﻠ رحـﻟ ﻟخ Ţوم عنÞ اŮلĩپƲƖÜ تحK ƱƐĘلة ƸرامةƷ ŧƿƿƿÜ ﺑƿƿخƴý يـﻠLJ يرة ăLJÐ ÞƿخƿƙNJƿمةƸ لحƫ LJ ير العƫÞلة ÜƱوŮÜƲمار الحايلة[2].

- وLJǪ اŮوامر التي يŢƿƿƿƿƿرƿNJƿƿƿƿLJ اƿƿƿƿƲƱ ي للايام ﺑƿƿƿƿƿتجراKƿƿƿƿƿƿÜ التحايلƿƿƿƿƿŁÜ محمية مـLJ رƱƷƱ المƖرƱ Ÿ ي5

ƒ ƪ الماƿƿÞة 81 مـLJ الƿƿƿنوƱLJ رƿƿƿƿم 08/ 09:"Ů ƿƿƿƿƿتاý المعارƱƿƿƿƿة 5 ي اŮوامر واŮحƿƿƿƿ+ام

والƿƿƿƿƿرارKƿ التي تƿƿƿƿمر ﺑƿƿƿƿتجراƱC مـLJ ƿƿƿƿƿƿجراƱCKÜ التحايلƿƿƿƿƿƿŁ وŮ يƿƿƿƿƿتاý اƿƿƿƿƿƿŢ ƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿ ƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿ Þ وƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿ LJƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿيلاƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿ5

بالنƱاƿƿƿÜ Ǫ ŮمـƴÝ الح+م اƿƿƿƿƿƿŘ ƿƿƿ5 ƿƿƿƿƿƿŢƿý 5ي موƱƿƿƿƿوŸ الƿƿƿƿƿƿÞعوă".

- مرƿƿƿÞ اƿƿƿƿƱƿي ﺑƿƿƿƿƿƿƿƿ ŏ جراƱCǪ مـLJ جراƱCKÜ التحايلŁ Ů يترتƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿ عنNJƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿ تخلي اƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƱي عـLJ اƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿ Ţƿý 5ي

اƿƿƿƱية[3].

+ما يمـ+LJ اƿƿƿƱƿي العƿƿƿƿƿƿÞوý عما ƿƿƿƿƿƿÞمر بـNJ مـLJ جراƱCKÜǪ التحايلŁ ويجوز NJƿƿƿƿƿƿ ƿƿƿÞŮ يƿƿƿƿƿƿƿƿخƿƿƿƿƿƿ بنتيجة

اŮجراƱC بƿƿƿ LJÐ يبيƿƿLJ ƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿ ƿƿƿ 5 ي المح+مة[4].

- وما تجƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿ اƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿرة ƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿ NJLJÐ التحايلŁ ƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿجبار Üŏ 5 ي الƿƿƿنوLJ الجزاƿƿƿƿƿƿƿرŏÜ ƿƿƿƿƿƿƿƿƿمام المحا+م اƿƿƿƿƿƿŮاريةÜ

ƿƿƿو ƿƿƿمام مجلƩ اƿƿƿƿƿƿÞولة.

Ʒير ƿƿƿƿƿƿNJƿƿƿƿƿƿƿƿ ƿƿƿƿƿƿƿƿƿ تبيƿƿƿƿƿƿLJ لرƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƩ المح+مة اƿƿƿƿŮارية LJÐ يƿƿƿƿƿƿƿƿارر بƿƿƿƿƿƿƿƿŮ وجƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿNJ للتحايلŁ 5 ي اƿƿƿƿƱƿيةÜ عنƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿما يتبيƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿLJ

NJƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿمـLJ العريƿƿƱƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿة LJÐ حلƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿ LJ مـÞ+ƿ[5].

---

[1] - لحƿƿ ص 43.

[2] - الƿƿƿƿƿƿÞة 201 مـƿƿƿƿƿLJ الƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿنوLJ اƿƿƿ الƿƿƿƿƿƿƿمƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿيƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿة و اŮƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿارية.

[3] - الƿƿƿƿƿƿÞة 80 مـƿƿƿƿƿLJ الƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿنوLJ رƿƿƿƿم 08/ 09.

[4] - الƿƿƿƿƿƿÞة 144 مـƿƿƿƿƿLJ الƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿنوLJ اƿƿƿ المƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿيƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿة و اŮƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿارية.

[5] - الƿƿƿƿƿƿÞة 847 مـƿƿƿƿƿLJ الƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿنوLJ اƿƿƿ المƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿيƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿة و اŮƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿƿارية.

وǿǀا ما ƶƬȇ اŭاū ƿ ƾاŸ جعǴ ƿ التحايŞ ǲجراƔاƩ ƨǷزاميا ƿ المنازعاƩ اǼŭاريةǽ وǿ ƢǸ ةƢ رƢƸƫي

النزاÜ عǴ ƾǼ الƢǬǓ ƾǼ اǼŭارة تتمƬǠ بƢǘǴǇ عامة تتمƬǠ بمجموعة مǼ اŭمتيازاƩ ƙ يمƢǼǰ لǼǘرƢ ƾǼ

يتمƬǠ بƢǿ مما جعǴ رƢƸƫي الخƢǐومة غير متاوييǼ وƢǼǿا يأتي ƿور الااƢǔي والǀي ȇ ƾǸǠ يتمƢǇ ƿي

تحايǬ التوازǼ ما بيǼ اǼŭارة والǼرƢ الخƢǐم ƢǼǠ ƾǼ قيامǾ بعملية البحث ƿي الƾǼلة وعملية اƨƦƯŭ

ومباƩرƢǼ اŭجراƔاƩ التحايǬ. ولǬد ƢǼƬǯ قƾǼ مǼ القانوǼ رƾǇ 08/ 09 للااƢǔي اǼŭارǽ مƢǰǼاƩ قانونية

ƾǼƬƥ علǽ ƿورǽ اŭيجابي ومǘƬاǽ ƿالƬعلية للخƢǐومةÜ[1] بحيث مƢǼ ǽǼǰǷ مƢǈǬƫ ǼǷ والعة مǼ ǲƳ رƢǬƫ

العƾǼالة وتحايǬ التوازǼ بيǼ رƢƸƫي النزاÜ.

المطǴب الƢǻƯي: مƨǯ ƾǼ الƢǬǓي ƿي اƢǨǶƫƫ الوƾǴǇائƢǨǶǯ

وƢǼǿ قƾǼرƢǬƫ بيǼ الوƨǴǇ الماƾǼية والƢǨǶƫ القانونية.

ƙوǽ: اƢǨǶƫƫ الوƨǴǇ الǼǷƾية

يجوز ƢǶǶƫƫ الوƨǴǇ الماƾǼية بجميǠ رƢƫ اƨƦƯŭ والتحايǬ مǼ ورƾاǬ ƿو رƾǼƬǇƾ وƢǼƥ ƢǸƬƯ

الǀƬǼǽ ƾǼƫ الوƨǴǇ يمƢǼǰ توƢǜǨƫ ƿي ƢǇƨ اŭحياƩ ǴǇ ينƢƬǬƫ ƾر تحƢǈƫير وƾǴǇية تحايǬ خاƨǏ

بƢǬǸǯ كما ƿو الحاǳ بالنƾǼبة للتƾǼرƢǬƫ القانونية.

[1] - ƢǿǷƾǼ الƢǼƯƾǴǂǇ ƾǼŚ ƢǴƬǯ ƾǼيفة ƾǼƬǈǿ اŭداƢǷǶ Ɣ ص 2.

ومما ýǇ ljŘǋ الوǷŀ المادية ÜالزŎزý و الحرا ƼƑ ǈŘǋ بالنſبة للحوادث التي تتſبƔ الطبيعة ƊǈƈƔ ƮŰƈ

وǋƔƈ ǈƔƆ الحوادث ÜǋƔƆ وƔƆ ǋƈƈƑ العمý وحوادث المرور واƗعماý اƗجرامية.

وǋƈ ƬǇǇǇ الغرفة اǗدارية بالمحƄمة العليا ومجلƧ الدولة حاليا بابوý الوǷŀ ƊǋŲǇ المادية

بوالſلة محاضر الǋƈƊ ǇŧƁƆ بوالſلة محاضر ƊǋŲǇ حالة التي يحررǋا المحاضر الاǋƈŀيÜ علƏ

الرغم ǈƈ ǈƈ اǉǈƊوǈƊ جعý ǈƈ المحاضرǈƊ بمثابة معلوماƊ يſتدلƔ Ŭ ǈŰƈƎ ǈƔƈ ǈƈ علƏ ƾبيý

اƗدلةƯŎý.

وǋŘ ما ƾƈƊƯŎƈƉ الغرفة اǗدارية للمحƄمة العليا ƽي ƾرارǋا بتاريƣ 1990/05/05 [1]"ǐƈǅƈ

ƾتخſ ƽ ǈƈ محاضر التحايƑ المحرر ǈƈ ƂǇƊ مƾ ƃƅƇƬ الŘرلة بتاريƣ 1982/02/19 ǈƈƏ

ǈƈولية بلدية تيزƾ وزو واضحة.

وǈƈ ǈƔƊƾ ýƆƾ المحǅƈƇǇ تم ǈƈ ƂǇƊ المƾƇƅƆ الثانية للبلدية اƗضرار ƾƈƊƯƈ اƗجنحة الخاصة ببيƼ

الخضر والفواƄǋ (الخŀƊ).

وǈƈ الŘرƄة الوطنية للمحǅƈƇǇ والغاز ƽي ǋŘ التي ƾƈǋƆ بتر ƦƔƔ ǈŘǋ الخط الƄǇƈǋƄǇ ƽي المغناطيſي

وǈƈ ǈŘǋ الخط الƄǇƈǋƄǇ ƽي وضý ƾياǅƈ ǈƈ ǈƈ حديد.

وǈƈ ljŘǋ العناصر تƄفي ƊǋŲǇ اǗثماý ونا ƽ الحيطة والحذر التي يƯƈ ǈƈ ǈƈ ƾيام ǈƈوليǷة

المſتǈƈيǈƈ ƄǇǇǇƄاملة وƄذا ƹحر الماǅƈ 138 ǈƈ الاǈƈنوǈƈ المدني".

- Ƅما يجوز ƊǋŲǇ الوǷŀ المادية بوالſلة محضر ƊǋŲǇ حالة ǇƅƐ لما ƊǋƊƾ الغرفة

اǗدارية بالمحƄمة العليا ƽي ƾرار ǇŘƄƆ بتاريƣ 1998/04/27 ƽي ƾضية (ǅ. ƹ) ضد بلدية

[1] - ƾرار الغرفة اǗدارية للمحƄمة الƈƇƏƈ ƽ ƬƁƆƾ ǇƾƐ 65983 ǈƈƉƅ ƽي 1990/05/05 ƾضية (ǅ.ǅ.Ƨ) الƯŎƈية

(ƯŎƈƈ ƈƈƊƈ) ضد (ƈ.ƈ) الƯŎƈلة الƾضائية العدد اƗوƈƈ ƿنة 1994 ƈ ƈ 171.

بونورة[1] باولǈ:"... حيث ǅƳ البلƥية المǃتǆƨǅ عليǈ بالتعƥǎ Ƙمƥ الجƥار عǊǏ ǅǊƥ الحǍ عǊǏ ǋǍ يرخ ƒ ǈǊ ǇƜƜ ǅƸǉ المǆƨǅ ƥƥ ǃǅƊƘǉ برخƭة البناƇ وبمحƮار ƘƵǅ عǋǏ حالة ǅƜƊ لم يƾƋƻ مجرƿ ميازǇ الواƥǎ ǈ ما تƥعي البلƥية...".

ƙǊƼƺƸ :ƘƵƳƗ ƘƹƊƯƢƱ القǊƾǊƴية

ǅƭ التƮرƘǊƱ القانونية ƥƥ تǈƤǃ ǅǊǋƘ ǉǋ عƥǊƥ ǋǊ ǉǋǍ تƮرƘǊƱ متƺƥǊǐ ǅǏ بƳƥǊƨ واحƥ ǉǎƺ الحالة الǋǊǏ – عƥǊƥ – نجƥǉǊ عǋǏ ǉǋǍ عƥƥ ǅƜƜتوƚ بيǅ الƥƜارة والƮƥǊƺ والحالة الƙانية – تƮرƘǊƱ منƺƥǊǐ – ƺǅǊƻ تتجƥǃ وتتمƜǋ ƺǅ الǈƥǍارƘ الƥƜارية بƴنواعǈا تنǆيمية ƘǐƜ وƍ ƺƥƥǅǐƜ ومƜǊƥ عام Ɲ يƜƘ ǋƜƤ ƥƙƴǋǃ ƥƜ التƮرƘǊƱ القانونية ƺƮǊ تǅǍƬ وتƮǃƬ ƺǅ ƚǋƤ ƚǈ ƤƜتوƚ بƥاƥƺƜ ǅǋǍ ƜƤƜ ƩǋƤ ماƖǅية ǉǋƥ ǉƚǅǈƍ ǉƭƾƜ بالتحايƭ ومباƘǋƥ ǎƥƜ ǅƺƙƜƏ ǅƜ ǈƗǃرƥǊƥ ǅǋǇ ǃƿǈ الƥƜارƙƜ ǉǄ ƺƥƘǈƗƛǃ ƙƺǈ ƥƜ ǋƤƬǈƥ ƮǊǈƜ في الخƬومƖ العليا ƺƥǊǄ ƚƺƥǈƾ ƥǊǐ وإƘǈƥƜ ƲƬƲƜ يتخيǋ ƥƜ ǍƥƘƥǎ ǋƥƜƥ ǈƥƥƜ ǋƚƚƥǃƛƜƥ ǋƥ ƙǎƥƥ ǅƥƘ

الƥƜ ƙǋƬƬ الƬƥƜارة ƥǍ ƲǎƲƜ النزاǄ على مخالƬƖ للقواعƥ ǍǊƘƥƜ على اعتبار ǋƥƘ ǋƤǊǈ ƥƘǈǈƥ تابيƖ ǈƥǊƜƺƵƜƜ وǈƥƾƜǈ ƘƜƳƲƬ المنازعاƘ الƥƜارية والخƬومƖ ƚمام ƘƮƥƥƜ ǋƥƥƥ بالƥرجة اǋǊǏƜ حوǍ قرار ƥƥƥǏ غير ƚǊƮƥ بǋƥ ǋƥǉ ǋƥƜ ǋƥǈƥ القرار مƤتوبا وتم تبليǈƤ للمƥƥ ǋƜ ǋƥƭǉƜ.

التحايƭ واƬƥƜƘ في التƮرƘǊƱ القانونية يعƥ ǉƘ النƥام العام ǋƥ ǋƥƤǈƥ القانون ǈƥƤǈ على الƥƜارة احترام الƥƥƤ التابي في تƮرƘǊƱǈƥ ǋƥ ǉاحية الƥƜƗƘƜƥǊ يجƚ على الƥƺƬƥƜ ƘƥƜǈ تحريƥ الخƬومة احترام مواعيƥ ƘƥƜƗƥƘ التحايƭ ƚمام ƘƮƥƥƜ الƥƜارية.

[1] - ƥƥƥ الƥƜƥƥǈ ƥƥƜƥǈ ǈƥƥƥƥƥ ƥƥƥ ǈƥ 165252 ƥƥƥƥ 1998/04/27 ƥƥ (ƥ.ƥ) ƥƥƥƥƥƥ الƥƥƥƥƥ ƥƥƥƥ الƥƥƥƥ ƥƥƥ 1998 ƥ ƥ 198.

و[illegible] اعتبر[illegible] الغرفة الإدارية للمحكمة العليا [illegible] التحكيم (الاتفاق) المنصوص عليه [illegible] في [illegible] القانون المدني [illegible] النظام العام و[illegible] يجوز مخالفته [illegible] الخصوم و[illegible] يجوز [illegible] الإدارة [illegible] بما يخالفها و[illegible] ما [illegible] (ر. و م) [illegible] العلمة[1].

---

[1] - [illegible] الغرفة الإدارية للمحكمة العليا [illegible] 1993/07/25 [illegible] (! و . [illegible]) [illegible] المجلة القضائية [illegible] 1994 [illegible] 212 - 218.

ǎƥlqŪl Ĭ ƮƑäll l ƑƯƪƨ :ĬǆƑƘll üƬƨll

التحقيق llƮ üƏƑƨو ǅǆƮ

ﭬƷراﻟﺍ اﻟﺍﻟﺍي علٓ عمليا ﻛ الخبرة Ü يقمر الميDﻟﺍ ﭪﺍﺍﻟﺍ بتحرير محﺍر يوﭘﻟﺍ ﻢﻴﻛ معاينتﻢ

و التوﺍيحاﻛ الماﭘمة مﻟﺍ الخبير و ﺗ ريحا ﻛ الخ ﺗوم و الخير[1].

و بﺗرﺍ ﺗ ﭕﺍ ﻴﺗ و تبﭪيﭫ جراﻟﺍ ﻛ ا ﺗ ﺗﭭƷ الﻴر ﻛي الخ ﺗومة بعﭘ تنﻴﺍﭬ التحايﺍ لم يﺗ ﺗﭪ

المﺗ ﭩ ﭕ ﺍ جرﺍﭬ ﻛ خا ﻓ بحيث يتم ﺗﭭƷ الﻴر ﻛ Ü مﻟﺍ الخ ﺗ م الﻟﺍ ﺍﺗ يﻟﺍﻢ التعجيﺍ بموﺍﻟ ﭪﺍﭬ ﭪﻴﺗ.[2]

و ﺗﻟﺍƷ الماﭘة 93 مﻟﺍ اﻟﺍﻟﺍنوﻟﺍ 09/08 ﭬ ﺍﺍ تحايﺍ :

1 – ﭪﺍمﻟﺍ حيا ﭘ ﺍﻟﺍﻟﺍي مﻟﺍ خﺍ ﺍ ﭬ ﺗاﭘ ﭬ ﺍعاﭘة الﻴر ﻛي الخ ﺗ ومة ﭬ ﺍﺍ مﻟﺍ يﻟﺍﻢ التعجيﺍ.

2 – الحﺍﺍﺍ علٓ حاوﺍ و م ﺗ ﺍﭪﺍ ﺗ الخ ﺗ وم علﻟﺍ ﺗريﭪ ﺗ ﭕƷ ﺍ جرﺍﭬ ﻛ ﭬ ﺍعاﭘة الﻴر ﻛي الخ ﺗ ومة

و ﻟﺍﺍﻟﺍ ب ﺗ ﭕﺗراﺗ ﭪ ﻟﺍﭪ ﺗ ﭕﺍ ﭪﻴﺗ .

و ﺍ ﺍ ﭪﺍمﻟﺍ ﺗ ﺍﺍﺍية ﺍ جرا ﻛ و حﺍ ﻟﺍﺍ ﭘﺍﻟﺍ يمﻟﺍ للخ ﺗ وم ﺍ ﺍﭪ ﺍ ﻟﺍ علٓ المحاﭪﺍر

و التﺍﺍرير التي تحرر ﭬ ﺍﺍﺍﺍ تنﻴﺍﭬ التحايﺍ و الح ﺗ وﺍ علٓ ﻧ ﺍﺗ ﺍ منﻟﺍ ﺍ و ﻟﺍﭪ ﺗ بعﭘ ﺗ ﭘ ﻴﭘ الم ﺗ ارﻴﭬ

الم ﺗ تحالة و يﺗ ﭪ ﺍ ر علٓ الت ﺗ ليم ﻛي ﺍ جﺍ ﺍ خا ﻓ [3].

ﺍما يخﭪﺍ ﭪﺍ ﭕﺗ ﺍ جرا ﻛ التنﻴﺍﭬ المتعلﺍة بتﺍﭘبير التحايﺍ ﭬ ﺍﺍ ﺍﺍﻟﺍواعﭘ الماررة لبﭪﺍ ﺍﻟﺍ

ﺍﻟﺍعمالﺍ ﺍﻟﺍجرائية[4] المن ﺗ و ﻓ عليﻟﺍ ﻛي الماﭘة 61 مﻟﺍ اﻟﺍﻟﺍنوﻟﺍ 09/08 و ما يليﻟﺍ Ü و ﭘﭘ ﺍ ﺗ رﻛ

الماﭘة 96 البﭪﺍﻟﺍ ﻛي الجوانﺍ المﺗ وبة بعﭘم ال ﺗ حة التي تمﺍ ﭬ ﺍﭘﺍ عمليا ﻛ التحايﺍ ﭪﺍﭘ

ﺗ ﺍعﻟﺍ ﭬ ﺍﺍ العمليا ﻛ ﺍﻟﺍخرﺍ ﺍ Ü و الﻟﺍƷ مﻟﺍ ﻟﺍﭪ ﺍﻟﺍو التﺍييﭪ مﻟﺍ ﺍ مجاﺍ المماﭪﺍلة.

---

[1] - المﺍﭘﺍ 91 ﭬﺍﭬ الﻗﺍﻧوﻧ ﺍﭬ 09/08.

[2] - المﺍﭘﺍ 93 ﭬﺍﭬ الﻗﺍﻧوﻧ ﺍﭬ 09/08.

[3] - المﺍﭘﺍ 94 ﭬﺍﭬ الﻗﺍﻧوﻧ ﺍﭬ 09/08.

[4] - المﺍﭘﺍ 97 ﭬﺍﭬ الﻗﺍﻧوﻧ ﺍﭬ 09/08.

و يمǂǇ االيام بعمليا Ƙ التحايƿ ǇǆƢ ƿجǀƿ وƊ ةȚǆ ƿحيحǀƢƸǀƺƿ ƾƺ ƊƢǂǇ ةȚحي ƞƿ العيǀ ƿ ǀƺǀ يȚ وǀƸǀ[1]

ǀǆ ƢǋǀǇ ǆƢƿ يحƢ ر الخƞ Țم ƿƸ ƿǀƸƿ تنƿƸǀƿ جرǀƿǀƿ Ƙ التحايƿ ƿو ǇǇ Ƣƿ يȚ ǇƤƿ ƿƺ ƾƸƿǀƿǀعاƿ Ƹ يتمƿ اا بƾƺǇ ǀǆǋǀƿ الأعماƿ

الأجراƾية.

و ƬƸاƿ ƾƺƾƿ ƞƿ: ǀǆƾƿ ما ǀƸǀ في الوƿ ƾƺǀǀǆ االنونية للتحايƿ المابولة ƿمام االƢ ي ƾƺǇƢƸ رƢ ƿ ƞ عƾ

اعتبار ǇƢ جميǀ الوƿ ƾƺǀǀǆ مابولة ǀƿ ما ƾƺƿǇƿ ǆ ƿ ǀǆ ǀǇƢ ƿǀƿ Ƹ مجاƾ ǇƢƿǀولةƿ ǀǇƢǀ ǀǇƸ مخاƸ ƾƸ للنƿƺام

العام.

و ƿ وƸ نتناوǀǆ ƿ ƾƺǀƸǀ الوƿ ƾƺǀǀǆ ƿ في المباحث التالية.

الأƾƾƺǀ: ƿوƾ ƘاƾƸ اƾƺ وƸǀǀ ƾƸƢǇƿ الǇحقيق الǇƿǆƸǀƿ

و يƾƺƿ ƾ ƿǇƾƺƿ وƿǀƾƸǀ التحايƿ المباƢرة عƾ تاا الوƿ ƾƺǀǀǆ التي يعاينƾƺǀ االƢي بنƿƸǀƾ و ǀǇƿ

ƿور ƿيجابي في ƿارƾƺǀǆƿ و تتمǀǆ في المعاينة اليميƾƺƿ ǀǆ تجواƿƸ ǀƿ ƾƺƾƿƺǀ ƾƺǀǀƿ و الƿرار.

الǇƿƾƸ الأوƾ:ƿوƾƺƿ المعاينة و الǀƾƸƾƿ

في ǀǆ ƿ ƞخ ومة ƿارية ياوم ǀǆ ƾƺƿ ƸƢ ƾƺǀƿƸ بمحاولة تاƿيم ƾƺǀƸǀ الƿلة و بيا ǇƢ ƾƺǀƸ الحالƾƺǀ

التي تƿعم ƿƾƺعاƿ ƾƺǀ و تحƢ ƿƾ ƾƺƾƿ عاƿ ƾƺ ƞخ ولǀǆ ƾƺǀ بعƢ الحاƾƺ ƾƺ ƾƺ تǀو ǇǇƿ ǀǆ ƾƺ الخƞ وم

و ƿƺƿƸ ƾƺƸǀƸ لبيا ǇƢ الحايلة الواƿعية حوǀǆ ƿ الوƿ ǀǆ المƿعƾ بƸǀ اƾƸƿƾ يǀ ǇǆƢ لزاما عƾ االƢي

الƾƸƿ ƞ االنتاǀǆ ƾƺ للمعاينة ƿǆ ƾƺ الجǀǆ ƿو ƞ الوƾƺ ǀǆ ƞ ƿ حǀ للنزاƾƺǀ ǀǆ ما ǀƸǀ في ƿǀƸƾƺ ƾƺ Ǉƾ ƾƺ Ƙ ƾƺǀ الوƿيلة ǇƢǆ

والƿǀǆ التحايƿ المباƢرة.

الƾƺƿ الأوƾ: ƾƺƾƺƸ الǀƾƸاƾƺ و المعاينة ƾƺǀƸƾƺƿ

[1] - ƾƺ ƾƺƸƿ 95 ƾƺƿ ƾƺƸƾƺ ƿƸ 09/08.

تعتبر المعاينة و اǗنتقاǗ ﻹﻟﯨ اǗماǂ ǁ وǄǋǊǉ التحايﯦ التي ǁǀǆǁ المǅǄǃ ǂǁǀ اǗǕǈǀ ليتمǂ

ǁǀ معرفة الوǄائع الحقيقية و الحالة ǂ ǃǄǁǀ ǅǄǃ ǂǁǀ ǁǀ ǂǁǀ الرǁǀǂ ǃǄǁ الماد ǂǁ ǃ ǁǀ ǂǁ ǃǄǁ حǁ

النزاǁ. وǁǀ الماǃǂ الماǃǂ 861 ǂǁ ǃ و ǂ ǁ المواد 146 ǂǁ الماǃǂ 149 لمعالجة ǂǁǀ الناǂǁ.

ǁǀǂ: ǁǀǂǃ ǁǀǂǃǄ

للوǁǂ ǁǀ تعريǁ ǁǀǂ للمعاينة ǁǀǂ ǁǀǂ ǁǀ مختلǁ التعاريǁ:

1– ǁǀǂ بالمعاينة ǁǀǂǃ ǁǀ وǁǀǂ التحايﯦ ǁǀǂ بماǁǀ اǗǕǈǀ ǁǀǂǃ موǁǀ النزاǁ علǁ ǁǀǂ

الواǁǀ ǁǀǂǃ ǁǀǂ المǁǀ ǁǀ ǁǀ ǁǀ المǁǀ ǁǀ ǁǀ عليǁ ǁǀ ǁǀǂ وǁǀ ǁǀ ǁǀ تتجاǁ ǁǀ

ǁ ورة المǁǀ ǁǀ ǁǀ ǁǀǂǃ اǗǕǈǀ و ǁǀ يخاǁǀ ǁǀ ǁǀ بالوǁǀ ǁ.[1]

2 – المعاينة ǁǀ انتقاǁ المحǁمة لمǁǀǂ محǁ النزاǁ ليǁ ǁǀǂǃ تبيعتǁ ǁǀǂ ǁǀǂ عاǁǀ وǁ

مناوǁ و ǁǀǂ عامة ǁǀ ما يǁǀ عليǁ النزاǁ مما يǁǀ ǁǀ يǁǀ معاينة مجǁǀǂ.[2]

3 – ǁǀ رǁǀǂ موǁǀ النزاǁ ǁǀ المحǁمة المعروǁ عليǁǀ ǁǀǂ و تلجǁ ǁǀ ǁǀǂ

اǁجراǁ للتحاǁ ǁǀ ǁǀǂ ǁǀǂ الخǁǀ الواǁǀ محǁ النزاǁ المنǁǀ للحǁ المتنازǁ

عليǁ.[3]

4 – الماǁǀ بالمعاينة ǁǀǂ ǁǀ وǁǀ التحايﯦ(ǁǀǂ) ǁǀǂǃ المحǁمة ǁǀ المتنازǁ

عليǁ و ǁǀ ǁǀ ǁǀ انتقاǁ المحǁمة ǁǀ ǁǀ ǁǀ لمعاينة محǁ النزاǁ.[4]

---

[1] - ǁǀǂ ǁǀǂǃ ǁǀǂ ǁǀǂ و ǁǀǂǃ ǁǀ ǁǀǂ ǁǀ ǁǀǂ و ǁǀǂ ǁǀǂ 2008 ǁ .43.

[2] - ǁǀǂ ǁǀǂ ǁǀǂ ǁ .337.

[3] - ǁǀǂ ǁǀǂ ǁǀǂ ǁǀ ǁǀǂ ǁǀ ǁǀǂ ǁǀǂǃ ǁǀ ǁǀǂ ǁǀǂ 2007ǁ ǁ .466.

[4] - ǁǀǂ ǁǀǂ ǁǀǂ ǁ .207.

و يرى ǎ الƼƬǀƫǄ Gilles Darcyو Michel Paillet ǅǚ القاضي الإدارƬ ƽيقوم بالانتقاǇ

الشخصي لمحل النزاع Ǉ لمعاينته بعد ǄǮǞتبليغ ǅǚ الأطرا Ǜ و ǄǳƽǶ الاستعمال الوسيلة بالاستعانة بخبرة

من ǅƸ المحاƾǄ الإدارية كي يتمكن ǅ من ȁ و ǅƼ و من ǚ النازع ǅو المتعلقة بالمحيط و الناس

البر Ǉ بحبر ǅǆ الاستعمال لم ǅƹ لاƿ ǄƸƽ ǅǆ المستمرة ƿ من ƿƸ الإدارية ǄǎƼƸǅƽ[1].

: 09/08 ǆƽ القانون ǅǌ

و نصت المادة 146 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية على ǄǂƼ :

" يجوز للقاضي من تلقاء نفسه أو بطلب من الخصوم القيام بإجراء معاينات أو تقييمات أو تقديرات أو

إعادة تمثيل الوقائع التي يراها ضرورية مع الانتقال إلى عين المكان إذا اقتضى الأمر ذلك".

فالمعاينة كوسيلة من وسائل التحقيق تعتمد على الوقائع الموجودة كما هي في الواقع و هي وسيلة موضوعية

للتحقيق ǅǄ تعتمد على عناصر خارجية و تتمثل بالدرجة الأولى على حواس القاضي بنفسه على

معلومات تتعلق بوقائع متنازع عليها في ملفها.

من المادة الثالثة يتبين ǄǎǄ من القانون لم يحدد المجال أو الحالات التي يجوز للقاضي

إجراء معاينات بشأنها.

كما يمكن من خلال المادة من الانتقال إلى ǂ :

1 – المعاينة الميدانية

2 – إجراء تقييمات أو تقديرات

3 – إعادة تمثيل الوقائع

[1] - Gille Darcy et Michel Paillet, contentieux administratif ,Paris,armand colin,2000,p165.

و االيام ۑǀƴŤƳ ƘǀƥاƳجراŭا ƾǋ ǅǀƸƫ ǅǃǀǀƯƫاŭ ǙƳ ǉ عيǄƫ ǄǃƬƫ ǀǃƯƫاƸǉ ǀƯƽ ǉ الأمر ƽǀƣŦ.[1]

ƾǀǍƯƫ: ƬǀǊƯƫا ǀƯƭǀƳ

ƾƫ ǄǃƬ ǀƳجراǀƫ المعاينة يتم بالتعايم ƾǀƫو البƢǀƯ لـ ƽǊƹ ǅƫƳ ǉ ǀƯƬƫ للخبايǅ والƾǀƯƬ التجاƘƳ ƘƬƯƫالتاريعا

الحالية بتخليه ƒ ƾǀƯƳ الإجراƘ ǀƳ ǄƬƫا العيوب وǄǀƳ ǀƳ ǚƫƫƫاي ƾƻا ƾƻ ǀƫا بيرا لـ ǄƬƫ ǀƫ ǀƬǀƥǉ ƘƬǀǀƫ ǉ في ǅǀƸƫ ǀƯƽ.

الإجراء.

و تعتبر المعاينة لـ ǄƬƫ ǀƣ ƘƫƳ المباشرة ǀ ƫƿƥƫ ƫ ǀƫ ǀƹƫ ǀƫ الماء ǉ ǄƫƯƫ بالواقعة موضوع النزاع

ومحل التحايل ǅƫƳ أمام الاƾƬ ǀƫƾƻǀƳ ƫǉ ƬǀƸǀ الأخيرة- الواقعة – تتمنع المحكمة لـ معرفة

حالية النزاع و التوق ƾƹƫ ǉ الحكم العام ǉƯǀƾ ƳǍƳƫ ǀƳǉƬ ما يثبت ǄƬƫ بالمعاينة يعتبر ƾǀƫƳ ƾƯƭƬ

في الدعوى ǉ يتحتم عليه ǄƬƫ ǀƳ ǉ ǄƳƫǀƫƯƫ ǅƫǀƳ.

و ƾƻ ǄƫƯƫ للمعاينة ƫǀƫǀƳ ƿƫǀƸ في بعض الحالات ǀƳƫƫ التي يخضع ƫǀƳǀƯ ƹǀƫ معالم واقعة معينة

ǄƬƫ اجاز القانون ǀƯƽǅ ǀƫǀƸƳ المحكمة للمعاينة ƿǀƸƫ ƹǀƫ معالم الواقعة ƫǀƫƳ محل للنزاع.

تعتبر المعاينة وسيلة ناجحة للوصول علا حالية النزاع ƫƬ ƾǀƯƫ توصل ǀǋǉ علا حالية الأمر

المعروض و ǄƬƫ ǅ ǄƬƫ يتيسر لـ ƘƬƫ مجرد الأوراق[2]. علا ƹǀƫ اعتبار ǄƬƫ وسيلة لـ

والبحث التحايل في المحل المادية ǅ ƾƬƬƫ تعتبر ناجحة للوصول علا حالية النزاع و ǄƫƯƫ ǉ ǄƬƫ

---

[1] - ƫƫƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫ ƫƫ تحقيق ƫƫƫƫƫ المعاينة ƫƫƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ ƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫƫ و ƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ و ƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ !ƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ و ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ 59 ƫƫ .ق.إ! ƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ

- ƫƫƫ !ƫƫ 117-22 ƫƫƫƫ :ƫ 1982/05/19 ƫ المتعلقة ƫƫƫƫ !ƫƫ 1989 ƫ ƫƫƫ 01 ƫ 29 .

- ƫƫƫ !ƫƫ 98.033 ƫƫƫƫ :ƫ 1994/05/25 ƫ !ق. 1998 ƫƫƫƫ 01 ƫ 98 . و ƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ :

ƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ و تحقيق ƫƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ المعاينة ƫƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ !ƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ ƫ و ƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫƫ و يحدد ƫƫƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫƫ.

[2] - ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫƫƫ ƫ ƫƫƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫ 47 .

ǫǋǿǀار و اǃتنارة المحǂمة للواǫعة ǥي ǅǂǻ وǁ Ǩǻ و ǅيǃ ǂǃالة و يتǂول ǃǻǹ المحǂمة الǄعتƾǻǼ اǃ ǁيǀ علǃ حاǂǃة المنازعة وǂيǅية اǃتخǄ f الحǂم ǅيǃǋǻ ǃǻǹ ǂǃǽ و وǁǻ المعاينة وǀǃǋǻƾ المحǂمة لموǁǋ النزاǃǋ ǃيǃǻǹǋ ǃǻǹ ǂǃǻǼ اعتƾǻǼǋ علǃ ما يرويǋǃ الǂير ǋǃǻǹ و ǃǻǹǋ "الوǁ ƻ" ǋǃǻǹ ǃǻǹǋ ƾǻǹ ǂǃǻǹ ǂǂǅ ǃǻǹ يǂول ǃǻǹ مخǀǃǁǃ و محاǃبيا ǃǃǻǹ ǃǻǃ ǃيǀ جراء المعاينة يعǀǃ ǃǋǃ ǃǻǹ ǃǻǹ مزيǃ ǃǻǹǃ الǂǃǋ و الǅǂǻǋ ǥي حǃم ǃǻǹ الǀعوǃ المعروǋة عليǋǃ .

و يرǃ جانǁ ǃǻǹ الǂǃǻǹ ǃǻǹ المعاينة تعǃ ǃǻǹ الǂجراǃ العامة الخاǂمة لمختلƻ و اǃǃǃ التحايƾ و ǃǋǃ Ǘ تعǃ وǃيلة ǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃ ǃنما ǃǋ مجرǃ ǃǃجراǃ ǃǃ يǃتنǃ علǃ ǃǃǃ يعǃ مجرǃ رǃينة ǃǃ تاتǃ ǃǋ محǂمة الموǁǋ .

ǃǂǃǃ ǃǃǃǃǃ : ǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃǃǃ

حǃǃ ǃǃماǃة 146 ǃǃǃ ǃǃǃǃǃنوǃǃǃ 09/08 ǃ ǃǃǃǃǃ ǃجراǃ المعاينة و الǃنتǃǃǃ ǃǃ ǃǃǃǃǃǃ ǃǃǃ Ǘ علǃ الرǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃجوازيǃ ǃǃǃǃǃǃǃ ǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃ Ǘ بموجǁ حǃǃ ǃǃǃ الǃǃǃ ǥي الموǁǋ ǃ ما ǃǃǃ عǃǃ الǃتجابة ǃǃǃǃ الخǃوǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃملزما بǃǃǃار حǃǃ ǃǃتاǃ ǃǃ يبرر الرǃǃ ǃنما يجǁ عليǃǃ ǃǃǃ ǃǃ خǃǃ التاǃبيǃ.

ǃǃǃ : ǃǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃǃǃ

ǃǃǃ ǃجراǃ المعاينة ǃجراǃ جوازǃ ǃǃǃǃǃǃ الǃǃǃǃǃǃ ǃ و ǃǃǃ ǃǃǃ يǃمر بǃǃ حتǃ و لو لم يǃǃǃǃǃǃ الخǃوǃ Ǘ و ǃǃǃ ǃǃبوǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃ الǃǃǃǃǃ التاǃيرية ǥي الǃمر بǃǃ ǃǃǃ عǃǃǃǃ و ǃǃǃ ǃǃǃ يǃمر بǃǃ ǃǃǃǃǃ ما لم يرǃ ǃرورة ǥي ǃǃǃار ǃǃمر ǃتابيǃ ǃǃǃ لوم علǃ المحǂمة ǥي حالة رǃǃǃǃ الǃǃǃام بالمعاينة و الǃنتǃǃǃ ǃǃ محǃǃ النزاǃ ǃǃǃǃ ǃǃ الرخǃ f الǃǃǃنونية ǃǃتمǃ وجǃǃ ǃǃǃ ǃǃوراǃ الǃعوǃ ǃǃǃية ǃǃǃǃǃǃǃǃ و تǃǃǃ ǃǃ ǃǃǃǃǃار حǃǃ و الǃǃǃ ǥي الǃعوǃ ǃǃǃǃǃ بǃǃǃǃ و ǃǃǃǃǃǃ علǃ ǃجراǃ المعاينة.

و بمجرد ǀبوǉ المحǂمة االيام بǚجراء المعاينة ǀǇǚ ǉǂǇ ǁǉǇ بǇǇǀ ǀǇǉ الخǃ وم ǁǇ و مǉ تǉǉǇ ǀǉǇǀ ǄǃǉǇǚǀ

ǚǆǀ ǄǃǉǄ رار ǁǆǇ رار المعاينة و الǓنتاǉǉǀ حيث ǆǇǈ ǁǉǉǉ ǂǉǉ الواǀعة محǀ المعاينة يمǂǉǇ ǉǆǇǉ ǉǉǇǀ مار

المحǂمة ǄǇǉ ǁǉǁ ǉǉǇ يلحاǉǆǀ ǀرر ǁǇ تǉǉǀ ǄǂǄǀ الحالة يجرǀ ǉǉǉǉ االǀ ي المعاينة ǄǇ المحǂمة ǄǇ

حǀور الخǃ وم ǁǇ و ممǉǉيǉǆم.

و ǉǉǆǉ Ǔ يتǀرǀ حǀور الخǃ وم للمعاينة بǂǉǆǄǀ بǀ يǂǉ حǀور مǉ يمǉǉǆǉǚ و ǄǇ حالة

تخǄǉǆم يتم تǀبيǀ حǂام الماǁǀ 85 التي تǀ عǀ ǉǉǁ: "يتم حǀار الخǃ وم لحǀور ǀجراǉǉǉǀ

التحايǀ المǀمور بǉǆ ǀǉǆǉǀ بالجلǀ ǁǀ بواǀǀة محاميǆم ǄǇ حالة ǀيابǆم و محاميǆم عǀ الجلǀ ǉǉ

التي ǁمر بǆǉǀ بǚجراء التحايǀǉ يتم ǁǀǉǁǀǀǆم برǀالة مǀمنة مǉ الǓعار باǓǀǀǀم ǉǉ مǉ ǀرǀ

ǁǉǉمي ǀǀǉǀ الجزǉǆ ǉǉǉيǀة.

و يتم ǁǉǀǉǀ ǁǉǉǀ بالحǀور لǀǄǉǀ ǀǉǀ ǀǉǀǉǀ ǀǄǉ ǀلجراǀǀ"

و يجǉ ǉǉǇ يتǀǉǉǉ االرار ǁǉǀ عǀ المحǂمة و المنǀǀم ǀلجراء المعاينة و الǓنتاǉǉǀ ما يلي:

1 – يحǀǀ االǀǉǉي خǀǉ الجلǀة مǉǉǂ و يوم و ǀاعة الǓنتاǉǉǀ و يǀǀعو الخǃ وم ǀǉǇ ǉǁ حǀور

العملياǀǀ الماǀǁǀ 146 الǀǀارة الǓانية مǉ االǉǉنوǉǉ رǀم 09/08.

2 – ǉǇ االǉǉǀ ي الǓمر بǚجراء المعاينةǆǀ و مǉ ياوم بالǓنتاǉǉǀ و المعاينةǀ ǁمǉ تارر ǉǇǀ ǉǉǆǉ الǓجراء

مǉ ǀرǀ االǀǉǀǉ ي الماررǀ بمعنǀ ǆǉǀ ǉǇǀ ǂǉǀǂ مǂǀǉة ǉǉ مǉ ǀǉǀ يǀ رǀ ǆǉ و مǉ ǉǉ يجرǀ المعاينة

بنǀǀǉǀ ǁمǉ ǉǇǀ ǂǉǀǂ مǂǀǉة بǆǀǉǀ جماعية يمǂǉǉ ǉǉǀ تǀǀ ǀǀǀǀ ǁǉǀǀǉǉ لاليام بǆǉǀ الǓجراء.

3 – و ǄǇ حالة ǀياǀ الخǃ وم ǁǇ ǁǀǉǆم تتبǀ الǓجراǉǉǂǀ الماررة ǄǇ الماǁǀ 85 مǉ االǉǉنوǉǉ .

و يمǂǉǉ ǉǉǉǉ يǀ ǉǉǁ يجرǀ المعاينة ǄǇ الحاǉǀ ǉǇǀ ǂǉǉ ǀǂ مǉ ǉǀ الخǃميǉǉ حاǀرا ǄǇ مǂǉǉ

ǀجراء المعاينةǁ ǄǇ حالة عǀǀ حǀور الخǃ وم ǆǉǀنا يǀتي ǀǀǀ ǄǇ االǀǉǉ ي ǀǇ تحǀǀǀيǀ ǉǆǀǀ تاريǉ الǓجراء

باليوم و الǀاعة و المǂǉǉ ǀǀǀ ǀ يجرǀ ǀǀǀ ǆǉǀ الǓجراء بǀǀǀǀ تبليǀ ǆǉǀ التحǀǀǀǀ للخǃ وم .

ǁǃ ƚǀƴǋ ǃ ƢƄǀǋ ǃǁǀǃ ǃǀǂǁǀǃ ǃ ǀƢƄǋ ǀǄƢ ǃǃ ƥǀǁƚ ƚ ǃǀƢ ǀǁ ǁǀǁǀƢǀƢ ƚǃ ǃǀǂ معاينة

المباǃرة للواǃعة الاانونية المƢƚǁ ǃ ƢƄǀǂ ǁǋǀǃ وجوǁ للوƢƄƥ ǃǀǁǀǂǀ و ǀǀǃ بعيǁǀ عǀ محاوǀǀ

الخǃوم ǁǀǃǁǀǁǀǃ بǃحة ǁǀƢǃǁǃǀǁǀǃ حيث ياوم الااǁي ǀǁǀǃǁǀǃ بالتحرياǃ بنǁǀ و عǃ ǀǃ الواǁǀ

ǃحة اǁǀǁǀǂǀǀǃǀǃ ǁǀǁǃ تور الم ǃǁǀǃ ǁǀǁǃ زيǃ عǀ بعيǁǀ الخǃوم.

و ǀǀ ǃǀǀǃ تمǃǀǀ الااǁي ǀǀ الوǁǀǃ علǃ حااية الواǃعة محǃǀ النزاǃ يمǃ ǀǀ ǀǀ يǃتعيǀǀ بǃǀǃ

ǃ خ ǃ يرǁǀ ǀǃ ǁǀǁǀ ǁǀǁǀǁǀǁ الحاǁǁǀǃ حيث ǁǀǃ ǁǀǁǀǁǀ ǀǁ موǀǃǀǃ الااǀǃǀ معارǃ ǃانية يجوز

للااǁي ǀǀǀ يǀمر ǁǀ ǁي الحǃǀǃ بتعييǀǀ ǀǀ يختارǁ ǀǀ التانييǀ لمǁǀǁǀǁǀǁ و ǁǀǁ ما ǃǃǃ عليǁǀ

المادة 147 ǀǀ الااǁوǀ رǃم 09/08 حيث يجوز للااǁي ǀǀ يǀمر ǁي الحǃǀǃ بنǁǀ المارر لتنǁيم

إجراǁ المعاينة باǃǃحاǃǃ ǀǀ يختارǁǀ ǀǀ ǃǃǃ ǃالǃختǃǃ ǁǃ لǃتعانة بǃǁǀ الخبراǃ و الǃباǃǃ.

ǁالااǁي ǁǀ ǀǀ يǃǁǀعو ǁنيا للحǃور لǃجابة علǃ المǁǀǀǃ الǁنية التي تحتاǃǃ رǀيا علميا متخǃǃǃ.[1]

ǃما يǃتمǀǁǀ الااǁي ǃǀǃ ǃǀǃǁǀǀ الخǃوم بǃǀǀ الواǃعة علǃ ǀǀǀ يǃوǃǀǀ ǃماعǀǀǀǃǀ ǀǀ رǃǃ

الااǁي و ǀǀǀǃ علǃ ǃبيǃ ǃǀǀǃǃǀ و ǃ يمǃǀ للمحǃمة ǀǀ ǃرتǃ علǃ ǀواǃǀ الخǃوم ǁي

ǀǀǀǃ الحالة نǃǃ الǃǃǃ التي ترتبǃ علǃ ǀواǀǁǀǀ ǁي حالة الǃتجواǁǀ و ǀǃǃ ǀǀǀǃ المنǃ ǃ يǃتǃني

ǀǀǀ تǃمر المحǃمة بالǃتجواǃ الخǃوم ǁي الحاǃ ǁي انتǃار ǃǀǀǃ حǃور ǃǃتجوابǀǀ ǃ ǃالااǁي ǀǀ

ǀǀǀ يǃمر بǃǃǀ ǀǀ ǃجراǃ ǀǀ ǃجراǃǃ التحاǃǃ ǁي الواǃعǃǃǀ و يمǀǀ حرية ǃبيرة ǁي ǀǀǀǃ الماǁǀǀ

148 ǀǀ الااǁوǀǀ 09/08 .

ǃما يجوز للااǁي ǀǃǀǃǀ ǃجراǀǀ للمعاينة ǀǀ يǃǀǀǃ ǃǀǀǀǃ ǃǀ خ ǃ يرǀǀ ǀǀ الǃروريǃ ǃǀǀǃ

ǀǀǀǁǀǁǀǃ ǃǀǃ ǀǁǃǀǃ ǀǀ الخǃوم ǀǀ ǀǀ ǃǀǀǃ ǃǁǀǁǀ و ǀǀ رǃǀ ǁي ǀǀǀǃ ǃرورة و ǃǀǁǀǃ للوǃǀǀ

ǀǀ حǃǀ الاǃǀية.

[1] - ǃǀǀǃ ǃǀǀǀǃ ǃǀǀǀǃ ǃǀǀǃ ǃǀǀǀǃ ǃǀǀǃ ǃ .471

و [illegible] ما [illegible] عليها الاواعد

المتعلة [illegible]

[illegible] جانب [illegible] يبني عليها الاا[illegible] و [illegible]

[illegible] ية [illegible] في النزا[illegible] و [illegible] يجب مراعاة الاواعد و [illegible] الاانونية التي تتب[illegible]

في [illegible] خا[illegible] تحليل[illegible] اليمين [illegible] امام المح[illegible]مة [illegible] .

[illegible] يما يرة جانب [illegible] الحالة [illegible] تعتبر و[illegible]يلة [illegible] للمعاينة و تمام[illegible]

و ليس [illegible] في التحاي[illegible] [illegible]مية [illegible]بيرة في التحاي[illegible] حيث [illegible]

[illegible] التي ي[illegible] الاا[illegible]ي في محل المعاينة [illegible] تخ[illegible] للاي[illegible] التي تخ[illegible]

[illegible] للتحاي[illegible] في الحالة [illegible] و لو لم ي[illegible]ونوا [illegible] و [illegible]

يحل[illegible] يمينا[illegible] و[illegible] يخ[illegible] المارر[illegible] ر[illegible] المح[illegible]مة [illegible]رورة [illegible]

[illegible] الاا[illegible]ي يأمر بإجرا[illegible] تحاي[illegible] و في [illegible] الحالة يتعين مراعاة ال[illegible]

و الاواعد المتبعة في [illegible].

و [illegible] جميع ال[illegible] التي تو[illegible] الاا[illegible]ي المعاينة خا[illegible]عة [illegible]ير المح[illegible]م[1].

و ي[illegible] تن[illegible] الارار المن[illegible] المعاينة في اليوم المعين [illegible] المعاينة[illegible] حيث تنتال المح[illegible]مة

و[illegible] الاا[illegible]ي المنت[illegible] محل النزا[illegible] و يتم [illegible] المتنازع [illegible] مما يم[illegible]

[illegible] وتتم المعاينة [illegible]ما رأينا بح[illegible]ور الخ[illegible]وم و[illegible] مم[illegible] و ب[illegible].

ونجد [illegible] الاا[illegible] ال[illegible] و العا[illegible] المجال الخا[illegible] [illegible]

[illegible] المعاينة لتعلا[illegible] في [illegible] بم[illegible] و[illegible] [illegible]بيعة مادية .

-[1] [illegible] .74

و ǇǮ ǇǾǂ ǀǍǋ Ǖ ǻǂǭǉ ǻǂǭǉ ماǶǍ ǇǮ اللجوǄ ǇǮ Ǐ المعاينة ǀي ǀعاوǉ ǎ ǄǶƿǋǕǁ Ǭما ǀي حالة انتاǇǶ الااǁي ǁǕǕǻǂǔǔ عǀ Ǐ ǻǂǭǉ الارار اǕǉǖǁ ǏاǉǕ المعوǔǇ بالǕǉǖǁ وǇ عǉǍ المǐروعية ǀǖ تعار ǎǕ

ǌǔǕǇ ǀǂǕ ǀǂǐ ǂǍǂ الارار ǀي المǍ Ǖǂ ǁǂǔ الارار المتǂǇǂǇǔ الاǕǉǉǁ ǇǂǬǚ يوǂǇǂǇ ǇǮ ǇǂǬǚ Ǐ يǀاوم ǁǂǖǁ الجراǕǂǀǔǕ ǁǂǕ

ǁǂǖǌ ǍǍ ǇǮ المعاينة ǇǮǂǬǚ وǇǕ عǀ Ǐ حاياǀة الأمر عǀ ǎǉǀǉ ǋǉǍ ǇǮ اللجوǄ ǇǮ Ǐ الخبيرǕ ǀǂǬǚ ǍǍ

ǇǮوǂǬ الخبرة ناǐǍة و ǁير معبرة عǀ الواǂǉǍǕ و لتحايǋ ǁǂǕ الǍǂ ǂǌ ǇǮ وراǕ المعاينة و ǉتماǂǂǌ

عǀ Ǐ الوجǂǌ الǔعاǁي يعتمǍ عǀ Ǐ ǍǍǂ تعاوǉ ǇǮ الجزǂǌ التي يǂǀ ǀي حوزǁǀǂǌ وǇ ǀ تحǂ ǂǌǍǕ وǇ ǀي ǍǔǬǚ

اختǐǀǐǂǌ الواǂǌǍǇ والمǍ ǇǍǂǀ التي تتم معاينتǂǌ .

ǁǂǂǇ ǂǮǂǚ جǍǍǂǉ وǍǍǂǐǉ ǌǌǁ ǇǮ تايǍǂǍǂ المعاونة الاǍاملة الاǁي الǕǉǖǁ Ǐ و ǁǀǂǂǀǂǍǂ مǍǂǂǌǕǂǁ

و ǀي حالة امتناعǂǌ عǀ ǁǂǂǁ وǇ الǂǍǂǚ ǀي ǂǍǂǂǚ ǀي ǂǂǚ إتمام المعاينة ǂǇǂǂǚ الǁǂǂǁ ǀي المحار[1] .

ǍǂǍ ǇǮوǂǁǍ المعاينة ǂǐǁǁ ǁǉǁǁ ǀǂǮǁǂǉǂǂ ǇǮ ǁǂǁǁǂǂ و ǍǍ ǇǮوǂǂ ǂǐǁǁ بعǂ الواǂǌǍǇ ǀǇ المǍǂǀ

الماǍية الأخرǕ و ǍǍ تتم المعاينة ǀي بعǂ الأحياǇǮ ǀي ǐورة وǀيلة للتحايǋ متعالة بǀǁǂǉ

ǂǂǚǍǂǀǂǂǂ ǂǂǀ ǁǂǂǂǚ بالǂعǂ ǂǍǂǁ ما يǕǉǁǀ ǀǂ Ǐ ǀǂǁǉ ǀǂǂǁ الحالة ǀي ǁǂǂǂ الاǂǂǁǀ الǀتعجالي.

ǁǂǂ ما ǁǂǂ الاانوǇǮ 09/08 ǀي المواǍǁ 939 ǀǂ Ǐ 941 ǀي ǁǂǂǂ الحالة و تǍابير التحايǁǂǁǂ حيث

يتم رǀǁǂ ǀǂǂǉ ǍǍǂǐǀية مǍتعجلة بǀǁǂ الأǂǂǂǁي للمعاينة و تǍǂǍǂǂ ǂǀǂǂǂǂǂ ǂǂǂǂǉ ǂǂǂǁ الحالة Ǖ

و يتعيǇǮ لǂǂǍǂ ǂتوارǕ ǁǂǂǐ الاǕǉǁǀ الǕǂ ǂǂǂǇǮ ǂǍǂǂǂ ǂǍǂ ǂǂǂǂ ǂǂǂǂǂǂ رǀ محاǀ ǂǂǂ ǂǂǍǂǂ

الواǂǂ و ǍǍ يتعار ربما عǍǂ ǂǂǂانية تجنب ǀǂǂǂ ǀي الǂǂǂǂǂ ǂǂǂǂǂ واǁǍعة يحتمǂ ǂǂǂǂ ǂǂǂǂǂ مǍǍǂǂǂǂ

و معالمǂǂǂ ǂǂǂ ǂǂǂǂ و ǂǂǂǂ ǂǂ ǂǂǂǂ معالم ǍǍ تتǂيير مǂǂ الزمǂǂ " ǂǂ ǂǂ رورة ǂǂǂ ǂǂǂ ǂǂǂǂ

الأǂǂ محǂǂ النزاǂǂ ǂǂ ǀي ǂǂ ǂǂ الماǂية مǂǂ ǂǂǂǂ المنǍعة العمومية" و ǍǍ يتǂǂǂ ǂǂǂ ǂǂǂǂ الحالة خبرة

[1] - ǂǂǂǂǂ! ǂǂǂǂ ǂǂǂǂǂ ǂǂǂǂ ǂ 1148.

فنية لا تتوافر لدى القاضي في الأمور المتعجلة و هو ما يجعله عالما بجميع الجوانب و [illegible] لجاز له القانون أن يستعين بأهل الخبرة لإثبات الحالة و المعاينة للقيام بالأمور الفنية .

ثانيا : القيود الواردة على سلطة القاضي

يتمتع القاضي الإداري بسلطة تقديرية واسعة في الأمر بإجراء المعاينة و [illegible] الكيفية التي تتم بها و اختيار العمليات و التقنيات التي يتم اللجوء إليها و الاستعانة بها [illegible] السلطة التي منحت للقاضي الإداري [illegible] و تتمثل في:

1 [illegible] القاضي الإداري بالاستعانة بالفنيين [illegible] المعاينة [illegible] الرسمية [illegible] القاضي [illegible] ضرورة تحرير محضر [illegible] جميع الأعمال و الإجراءات المتعلقة بالمعاينة و بالتالي يترتب على مخالفة [illegible] بطلان [illegible] التي [illegible] للخصوم و للتعرض [illegible] العمليات التي تمت [illegible] القاضي [illegible] ما تم [illegible] الخصوم [illegible] حيث تنص المادة 87 من القانون 09/08 على: "............. و تقييم المعلومات و الملاحظات المتعلقة بها حتى في غياب الخصوم ". كما يعتبر المحضر ضمانة لمراقبة صحة العمليات المتعلقة بالمعاينة [illegible] يلزم بالتحقيق في الإجراءات [illegible] و المعاينة و [illegible] بعد [illegible] محدد.

2 – و لا يتم إجراء المعاينة إلا في حضور الخصوم أو بعد حضورهم [illegible] و [illegible] الإجراءات و [illegible] القاضي [illegible] على معاينة تمت [illegible] بالحضور [illegible]

بالاǀ ورǗ و يǤتوجǤ حǤ ǀ ǃǤحǂاǁ القانوǃ ǁاǃ ǃǀ لمخالǂǃ مبدǀ المواجاǁ و ǀǁǁ يعǁ ǀǃǀبيǃǀ لحاوǂ ǀلǀǁǀ والتي يتعيǃ علǀ القاǃي مراعاǂاǃ باعتبارǃ امنا لمبدǀ المواجاǁ.

3 – ǀǃǀǁ ǀǁǁǀ الǀǃǀ للمǀرǀ ǃǀǁǀ وǀǀǁ التحايǂ وǃǀ جعǁ ǃǀǁ القاǃي حبيǀǁ ǃي ǂǀǁǃ الوǀǁǀ المعروǂǃ عليǃǃ و مجرǁ ǀǂǀǀǁ ǀǁǀǁ ǀǁǁǀ و ǃǀǀ خولǃ الحǂ ǃي البحث بنǃǀǃ ǃǀ الحايǀǂ و ǀروǁ ممارǀǂ ǀǁǀǁ القانونية التي ǀǁǀǁǀ بالوǀǀǁ مرتبǁǂ بالحǂ ǂǀǃ ǀǁǃǀ القانوǀ و رǀǀ القواعǁ القانونية المنǀمة ǀǀǃ و ǀǃ ǀǃǀ المنǂǁǂ يمنǀ علǀ القاǃي ǀǃ يبني عايǃǃ علǀ ǀير ǀǁǀǃ الǀرǂ القانونيǃ و ǀǁǃ يمنǀ عليǃ الايام بزيارǀ ǀير رǀمية للوǀǁǀ محǀ المنازعǃ وǀ ǀǁǀǁ الǀǀǃ محǀ المعاينǃ و ǃǀǀ يجǀ عليǃ ǀǁ رǀǃ ǀرورǃ ǀǀجراǀ تǀǀ المعاينة ǀǀ يǀ ǀǁǀ رǀǃǀ منǀما ǀǃǀ.

ǀما ǃǀ ǀǀ ياوم بǃǀ ǃي الحاǀ ǀǁǀǁ الخǀوم حاǀريǃ وǀ ǀǀ يحǁǁ اليوم و الǀاعة ومǀǀǁ ǀǀجراǀǃǀ وǀعǀǃ الخǀوم بǀǀǀ وǀǂ الǀرǂ القانونية المنǀمة ǀǃǀǁ وǀǀ مخالǂǃ لتاǀ القاعǁǀ يترتǀ عليǃǃ بǀǀǂǀǃ الحǀم الǀǀǁ المبني علǀ ǀǁǃǀ ǀǀǁǀ يتم تحǀيǃǃ بǀير الǀرǂ الجاǀزة ǀانونǀ ǀǀ ǀǀنǃ ǀǀ التزاما علǀ القاǃي بǀǀǀ يوǀǀ المǀǀرǀ ǀǁǀ ǀǀǀǀǀ منǃ معلوماǃǃ وبني ǀǀǃ عليǃ.

4 – ǀǀ ǀǀǀǀ القاǃي ǃي البحث عǀ الحايǀة ǃǀǀ ينبǀǀ علǀ التزام عام بالǀǀǀ عنǃǀǀ وياتǀǀي ǀǁǃǀ الواجǀ ǀǀǀǀ جميǀ الǀǁǀǀ ǀ ǀǀǀǁ و خǀوم ǃي التوǀǀ ǀǀǀǁ و ǀǃǀ عنǁما يǁمر القاǃي بǀجراǀ تحايǂ ǃǀǀ يلجǀ ǀليǃ لتنوير عايǁǀǃ بǀǁǁ النزاǀǀ و ليǀ بǀǁǀǀ لتاǀǀ الخǀم عǀǀ ǀǁǀǁǀ الǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀي ǀǃǀ يǀاǀǀ ǃي التوǀǀ ǀǀ الحايǀة و ǀǀǀǃ ǀ يحǀ محǀ الخǀم المǀǀǀ ǃي ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ و ǀǀ ǀǀǀǀ تاǀير عجز وǀ تاǀǀ الخǀم عǀǀ ǀǀǀǀ ǀعوǀǀǀ مرجعǃ ǀǀ ǀǀ الموǀǀǀ.

5 – و ورد في القانون رقم 09/08 وNj وجوع ٍVتقيدٌ Ŝ الإجراC الRلة ĭ يؤمǑ ممدY اللاǿي

الŨTخا f عند القاNŊ ĭ الŨماǂLJ للمعاينة و بعد ĥ ي ز ام فيNj ƶ حدد.

FkJFk : ƨǻلاة الـCǼǻحدة ƨ ĭ الǻحوق YǻƩ الـŨǓƢbl l

LJŷ اللجوC ĭ LJŷ ءاجراClK المعاينة Njو LJا ĭ ŨǼǿإĸK محكمة الموضوYŨ بالƸŴ LJƥ تقدر NŊ ƭŷ وجدƸK

ضرورة الإجراǙNŊ و ƭŷ ƃKƥ LJƥ ƭNj الإجراC دد يƅبا فيƣ اللـ ý فــي النزاYŨ لـمـا يجوز للخـ ŧ وم

LJا جدƭƢ للخبرăŨ LJƥ يستقل بهوا المحكمة حَكمةý النزاYŨ و يرجǜ ý في ƭKŷ الحال ý بتقديره ƭNj القاƻŨ

ĭ ŷƥ المحكمة. ƭNj الإجراC ووNj LJا الرخ f القانونية التي تتعلق بـها المحكمة ممة ĭ ŢƽƥŨ ƾ ŵ يقدرŷ

عليها ƭŷ ٍ ǜ يNj لم تُتجوĹ ĭ ŷƥ ǡǣļ مدة ĭ وجدƸK في ما ǘيŨǼļƥ الدعوă المعروضة عليها ما يكفي

لإقناعها للـ ý في النزاY.

ƙƥ ƭŷ NĂŊ ƸK عد المعاينة ǾيNj الوسيلة الوحيدة للمدعي و التي يملكها لإثبات ƃŷƥǟ ادعاء تعيLJ علينا

الاستجابة لطلبة NūŊ لأيام الإجراءات ǙƥŨ و ƙ LJŶ تحكمها بأنها تتوقف و يستوجب الضرورة بهاNŊƸ.

كما للمحكمة كما حدد جزء الخبرة ŜŶ في الدعوى ý عمل ما يجب ƭŷ ǙƸ ƥ LJŷƥ تتبنى اللها الإجراء المعاينة

جǠƟ غير مجد ƥŷ و غير منتج ǙNj و LJŷƥ ما يتجه في الدعوă بعد ƥ ļ ا ر ĥ م قرار التحاكم في الدعوى لتكوين

عقيدة القاضي و إقناعه.NJ

و كافة الأحكام المتعلقة بالتحاكم تتعلق كما في التبعية لها Ŭ لتقدير النزاع Y و Ŭ تحدد ƥƥ مراكز

الخصوم ومدى تاثيرهاFǙ و LJŷ ƭŷ بيد اللاǿي NĂŊ Ŭ جودă LJŷ ورا تنفيذ ƭNj الإجراءات أو

يتعـبر تنفيذها NJ15 العوý عنه و الـ ý في النزاع Y في ƾŨ ما تقديم LJا دلالة و براهينهاNJ[1].

-[1] ƭŷ بحث ƥŹƥ ƙƾ ƥ ƽ ƾ ... ص 47 .

ƘþوجƢ ǀǛ ǄǇعن ýþتع ǀǅ ǁǌǇ يجوزƅ Üللمعاينة ýǁǁتناÜبا ǁǉþƮ ǐرار ǏƦǇبالا ǁرار Ƽþتاي Ǖ المحكمةƅ

ǀǅ ƦǞيناحت ǁǌيǁعلي ǀǆيتعي و Üăوعþǁا Ɣ ưو موƱي ƅ ǁǌǈǂþǁعاي ǀǆيكǁت ǁǌيƅƬ ما ăيعوþǁا رƮ عنا ƱيƮ ǁǁǆǅ þبع

.[1]ǁǌƴƬح ƔباƧǅ ǐباǏ ǅ ƱيوǏ ǐاة الجالƧ رƱ محƱيƮ ýþالعو ƔباƧǅ ǀǆتبي

و ǇǇ ýǆيرجƅ المعاينة Ƈǁتجر بتƮوم الخ ƔƦǅ ǐƧ علا ǁƇبنا وǅ ǇǇƧƅتن Ƈǁǁتا ǀǅم ƇǁوƧ ƱƠ يǁǁا رمǅ ǁǆǅ و

.ǁƇجرالا ǁǆǇ ǁǌتم يتم ةالتي ƦǅوƇيرال وǅ ýƬǁǁ Ǆþيحت ǁǉþوح

ǀƿƿƔǇǁا ƛƿǅǕ :ƘǇƘǇǁا ƦþǕǁا

و ǁǉǇǁƮ ما ǀǅǇƱيت ÜǀƬǇǁا ǐǀǄ ýǁǁتناǁا ǀǅ عرƱ محرر يحرر ǇǇǅǇǌمن ǀǅم يǁǁƱا Ƈǁǌتنا þبع

و ÜƦƱƱǁا ةبƩمانة ýوƮǁا ǀǅمƱ Ɣþو يو ƦƱƱǁا ǀǅيǇمǅ ýǅ ǇǇƿþوي مǆ ÜبةƧالمنا بǅ ƦǆǇالمتخ ƘǁƇجرǁا

وǁ ýوƮ الحا ƔǁƴƩǇاني Ƈǁجرǅ وǇǌ Ü ǐǉǈزاƛرا Ɣƛǁالم ƔƧاحت ǏƦǇا و 09/08 ǀǆǁنو ǁǁا يƱ ǅƠþǅحتالم

.[2]مƮالخ ǇǇƿƦ ما ǁǅǄ رƱ المحǁǆǇ ǀǅم ǅǇƧǌ

ǁƿƿƔǇǁا þƮحǕ :Ǚوǃ

ǐǀǄ ǇǇƧƅبن للمعاينة ýǁǁتنǁا ǏƦǇǁرǁا يǁǁا ƠƱمǅ ƦǇǇǅǁارية و المþǇنية ƘǁƇجرǁا ǀǆǁنوǁǄ ǀǄ

-ǁǌǇرƮو ƦǆƦيتع ǀǁƴ ǀǄو ǁǌǉǁƧبǁا و مǁƮǁاية اƱǁǁا ƘǁƦيامع ǐǀǄ علا ƔƱرƪ ǀǅع ƔǗƦƠǁ اƮǁلازمة اǁƴنة

ǁǈƴǁƦ Ƙتح ăوعþǁا ƔƱريبع Ǉǆƅ ǀǆǅوƦالم ارǁǁرار اƿǃƅرǄ ƦرƮƠƴ ƇǅǈƯǁا Ƙعاǁمناز يƅ – عمليا

ǀǅم ǁǌǁǈƿ Ƙتح ما ǁǉǅǇتا ǁǌǁǅيلزا ǀǄو رةǁǆǁا ǅمراو ǇǇيجتو ƘǁƦǈǆ ǏƦǇǁرǁا يǁǁا ƦƠمنǁا و ÜǀƗƦƯǁا

. ƿǅƦǕو ƘǁǉƧنتǈǆ

و تتولى المعاينة بتحرير محƱر موþƴ ǀǅǇيǁǁع ǀǆمǅ يǁǁا ÜƘǅƴتبƪƬ و ǇǇǈƧþƩ ǇǇƿتبة اƮǁǁƱ Ü

حيث يحرر المحƱر عƱǁ ýǁǁتناǁا ǐǀǄ ǀǅƴمǁǁا ǇǇǈƿþوي يǁǁا و ǀǅيǇمǅ اƮǁǁƱ Ü و يوƔþ ǀǅمƱ

[1]- ƿǃƔƧǁا ǐǀǄ ƘǁƮǆƦƦǅ Ǉǆǅǁا ǁǉǂǀ ǁǉǂǅ ǁǅǁƦƠƦǁا ǐ 75.

[2]- ǁƔǅƿƦǁا 149 ǀǆǅ ǀǆƿƦǅ ǀǅǁƦǅ 09/08.

ǓŨ ƔǏ Ɣƽ بمأمانة الƯǀƾŨ يمƸƹ للخƔǏ Ǐم الحƔǏ عƆǟ ǀǆ ƾƀǆ المحƯƸ ǄƼǀ ǓŨ و يعتبر المحƯƸر ترجمة

لنتيجة عمƾƹǀƸ ǀƹƸ بƔƸƹ ƾǓƔǎ ƾƾƾ ƹƸ بمƸƹǀƸ ǀƹƸنوني لƸǀƹمة ƸƸǀƹƸ و النزاƸ المعروƯ ƸǀƹƸƹƸƾ Ƹǀ ƹƸ ƔǏالتو ƔǏƸƹ ǀƹƸ

ƸƸم عƔǏ Ƹ ǀ Ƹ . 2 الن ƹƸƹƸ ƸƸƸ ǀƸ ƾ عƆǟ المحƸمة ƸƸƸƸ تحرير محƯƸر المعاينة المƸƸƸƸ وم

منƸƸ مباƸƹرة ƸƸƸ للمعاينة و ما تنتƸ عنƸ ƸƸƸƸ و ƸراراƸƸ ƸƸ ƸƸƸƸمية ƸبƸرة و ƸƸƸƸ ƸƸانونية ƸƸƸƸ

ƸƸ ƸƸƸ ƔǏ Ƹي النزاƸ المعروƯ عƆǟ المحƸمة Ƹو ƸماƸ ƸƸƸƸي و ƸƸƸ محƯƸر المعاينة يعتبر

المجƸƔǏ الرƸƸƸي لجميƸ ƔǏƸعماƔǏ المتعلƸƸƸ ƸƸƸ ƸƸƸ بƸƸƸƸ و تحرƸƸ ƸƸ وƸƸƸ ƔǏ و ƸƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸ غير

ƸƸƸ ƸƸƸ ƸƸƸƸƸƸƸƸ و ƸƸ و الماƸ الرƸƸƸي ƸيƸƸƸƸƸ Ƹي ƸƸƸƸ المعاينة ƸƸ بƸƸاية ƸƸƸƸ المعاينة ƸƸƸ

حيƸƸ ƔǏ ƸƸƸƸ Ƹي النزاƸƸ المعروƯ عƆǟ ƸƸƸ ƸƸƸƸ المعاينة و ƸƸƸƸƸƸƸ و يتم تحرير المحƯƸر

ƸƸ ƸƸƸƸ ƸƸƸƸ الƯǀƾŨ و يوƸƸƸ رƸƸƸ التƸƸيلة ƸƸ الƸƸƸƸي المنتƸƸƸ ƸƸجراƸƸƸ و ƸƸ ƸƸƸ ƸƸƸƸ ƸƸƸƸ

الƯǀƾŨ و ƸƸƸ تاريƸƸ و ƸƸاعة و ƸƸƸƸ المعاينةƸ و بياƸƸƸ ƸƸƸƸƸ ƸƸ حƯƸر ƸƸ الخƔǏ Ǐم و ƸƸعماƔǏ

التي ƸƸƸƸ بƸƸƸ المحƸمة ƸƸ الƸƸƸƸي ƸƸ ƸƸƸ التوجƸƸ ƸƸƸƸ محƔǏ النزاƸ ƸƸ وƸƸ العوƸƸƸ ƸƸ المحƸمة .

وƸما ƸƸƸƸƸ الوƸƸƸƔǏ التي تمƸ معاينتƸƸ ƸƸ ƸƸƸƸ تƸ ريحاƸƸ الخƔǏ Ǐم ƸƸƸ لزم ƸƸمر و ƸƸƸ ƸƸƔǏ

ما تمƸ مناƸƸƸƸ و معاينتƸƸ ميدانيا[1] .

و ƸƸ ƸƸƸƸ ƸجراƸƸƸ المعاينة ƸƸ تمƸ بناƸƸ عƆǟ ƸƸƸƸ ƸƸƸ للخƔǏ Ǐم ƸƸ ƸƸƸƸƸƸƸ ملزم بƸعاƸƸƸ

ƸƸير Ƹي الƸƸعوƸƸ ƸƸƸ ƸƸجراƸƸƸ المارƸرة Ƹي ƸƸƸ ƸƸƸƸƸ .

و ƸƸƸ ƸƸƸƸ الƸƸعوƸƸ ƸƸمة للخƸƸ Ǐم ƸƸƸƸ ƸƸƸخة ƸƸƸ المحƯƸر و ƸƸƸƸƸƸ بماƸ ƸƸƸ الƸƸاية ƸƸ

ƸƸانية التعليƸƸ علƸƸƸ و ƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸ .

[1] - ƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸƸƸƸ ƸƸƸƸƸƸ ، ƸƸ 101 .

و [illegible] المتعلقة بالمعاينة [illegible] جميع [illegible] المتعلقة بالمعاينة [illegible] ينبغي [illegible]

[illegible] ما تم معاينته [illegible] حيث [illegible] و [illegible] ما [illegible]

المعاينة يعتبر [illegible] الدعوى.

[illegible] : [illegible]

[illegible] المحكمة [illegible] المتعلقة بالمعاينة للواقعة محل التحقيق و التي [illegible]

النزاع [illegible] ما [illegible] في الدعوى يتحتم عليه [illegible] و [illegible]

تعتبر قيمة قانونية.

و على اعتبار [illegible] التحقيق و [illegible] جواز [illegible] التقديرية للمحكمة

[illegible] الحرية في [illegible] التحقيق [illegible] بنتيجة المعاينة [illegible]

لم [illegible] على ما عاينه بحيث لم يعد [illegible] الحالية

و [illegible] ملزم [illegible] المعاينة [illegible] الحكم المنازع

للخصومة و [illegible] عليه [illegible] في [illegible] وجد [illegible] في الدعوى ما [illegible]

[illegible] الحاجة [illegible] بنتيجة [illegible] النتيجة غير منتجة في

الدعوى و [illegible] حيث [illegible] في النزاع المعروض و لم يتناول [illegible]

الجزائري [illegible] المبدأ.

[illegible]

[illegible] المعروض على المحكمة بمناسبة الخصوم في موضوع النزاع [illegible] النزاع

[illegible] الجزائري [illegible] في المواد 98 [illegible] 107 [illegible] رقم

09/08. و بالنسبة الحالة التي يتعرض فيها الخصم على الخصم أمام القاضي [1] ببساطة وجوب أمام في المادة للعقود مر يتبين اجتناب الحرية حيث يجوز للقاضي الانتقال بعد الأماكن الأخطار المكلف للخصم بعد يمكنه الحضور على أن نسخة من المحضر المحرر بشأن الإجراءات و للقاضي أن يأمر الخصوم الخصم بالحضور ليتم الاستجواب حول موضوع الخصومة و جانب الوسيلة الإجرائية الإيجابي للقاضي الإداري .

المطلب الأول: ماهية الاستجواب

يمكن التعرف على أساس القاضي الإداري في الاستجواب من خلال معرفة تعريفه و تحديد الجزئية الموجزة و من خلال تناول أساس القاضي الإداري من هذه الأسس.

أولا: تعريف الاستجواب

الاستجواب لغة الاستفهام ورد الجواب و في الاصطلاح القانوني فرد من خلال التحايل في الدعوى تلجأ إليه المحكمة من تلقاء نفسها أو بطلب من الخصم على طريقة الخصم أو الآخر عن وقائع معينة بقصد الحصول على إقرار منه .

و يجري تحايل بمقتضى يمكن الخصم أمام القاضي الاستجواب لذلك وقائع النزاع من أجل الأمر برمته القاضي في ترتيب آثار النتائج القانونية الناتجة عن موضوع الخصم المتعلق بالاستجواب و فرصة من خلال تحايل الدعوى خصوصا من خلال المحكمة التامة الحالية الموافقة الحل في الدعوى .

[1] المادة 106 من قانون 09/08.

و اﻻ ƥƮ مـ Ǉا الأمر بحƕور الخƮوم و الƒتجوابƆمnjǐ تنوير المحǀمة حوǙ وƋǚǟ اﻻƕية[1]

ƅƋالƒتجوا ƜǼجرا Cƅ ǚƟاعǙǚǊǈ Ƣ مـ ÜǔǗاالƒ ƮǗƒ ǚǈ المباƕر بيƕ Ǌǚƕاﻻƕاي و الخƮوم و الرƥ عل ƕ ƒǔƅاǃلة

الموجƕ Ơǚǈ ǐǈـǎƍƕƅƆ ƥƀ ƥƔƍǊ Ɗ ـƒالـ ǁجابة بيǊ الخƮوم و محاميǎǚǈ مما ياƥƆ لاﻻƕاي ǐجاباƀ ƏƆ تتم

باƆǆ ƥƮ و التاﻻƓية بعيƀ ƥǐ عǊ المحاميǊ Ǚǈ ǀ للحƮوǙ عل ƕ حƆم ǚǈ ǀ ƖƮǈ هو ƗƆǀǐǈ بتاƥǐم ǐجاباƀ

ملتوية ǚǈ ǀو ƑƓ ǙǊ ǂاǃوني يحوǙ ƥƐǊ تحايƊ ƥǊ ƥǐ ƛ ـمـ Ǌ الأجراƕ ÜƕƐ و الƒتجواƕ ƋǙ ƕ ƋǙǚǚǊ بال ƮǗلة ƥƆارار Ü

Ʀƥ ƛ عالبا ما يƥƄƥ Ɨ ƕاƕ ƒǎƋ ƥǊ ǌƕ بعƥ مناƮƔƕة الخƮم ǀ ǚǈ المحǀمة ومجابƥǊ ƥǐ ƥǐ ƪƕ بالحƋǊƆƥǔǐǈ الواحƕة ƥƥƊم

خƮمƍ Ü ƥƕ ƕƕ الاƕƕرار بالتخلي عǊ ƏǊ ƥǐ ƗƆƥƕ ƥǀ ƥƏ ƥارار بالواقعƕة هوƕو النزاƥ. و Ǚǐ الحƮوǙ عل ƕ

ƥرار الخƮم ليƪ Ʀ ƕروريا ǚǈ جميǙ الأحواǊ ÜǙǊ ƥƥǀ ƥǊ اﻻƮ ƥ منǊ Ü الحƮوǙ عل ƕ ƏǊƥǔƆƥ

متعلاة بالƕعوى Ü ƛƥ ƥ ƕ ƥƐǊ منǎ الخƮم الƗ ƕƦǈ ƒƏ الأƒتجواǙ ǚǈ ƕƥƏاƕƥǐǈ Ü ƥ و ƕƪ ƮƆ منǎ Ʀ ƒǔƅƥ

المحǀمة ǚǈ التعرƞ عل ƕ الحاياة ǚǈ ƥ Ü الƕعوى ƥهوƕو النزاƥ .

اﻻƥƒة العامة ǀ ƥ الأƒتجواǙ ǚǈ ǚǈ ƥ مرحلة ƏǊ ƥƕ عليǎ الƕعوى ƛƮ ƕ ƥǐ ƥǀ ƥƕƥ

الأجراƕ ƥƓƆ ƍƥƥ بال Ǚ المراƕعة.

ƒƏƥƐƎƆ Ǌǐ ƥƕƥ ƆǚǊ ƅƥƥ ƥƮ ƥƆƥƓƆ : ƅƥƥƆ

[1] - ƞ Ƴ ƞ ǚǊ ƊǚƓƍƕƊ ƥƥƥƊƥ ƥƥƏƕƊ ƕ ƕƥ 72.

ﺘﺭﻴﻟﻟ ﻟﻠﺩﻭﺭ ﺍﻹﻴﺠﺎﺒﻲ ﻟﻠﻘﺎﻀﻲ ﻓﻲ ﺘﺴﻴﻴﺭ ﺍﻟﺨﺼﻭﻤﺔ ﻹﻨﺠﺎﺯ ﺍﻟﻤﺭﺍﺩ ﻭ ﻤﻥ ﻴﻘﺩﻡ ﺍﻟﺨﺼﻭﻡ ﻭ

ﺍﻟﺩﻟﻴﻝ ﺍﻟﻘﺎﻨﻭﻨﻲ ﻭ ﺒﺎﻟﺩﻭﺭ ﺍﻟﺨﺼﻭﻡ ﺒﺎﻟﺩﻭﺭ ﺍﻟﺨﺼﻴﺎ ﺍﻟﻤﻬﺎﻡ ﻭ ﻟﻭ ﺃﻥ ﺍﻟﺩﻟﻴﻝ ﻤﺤﺎﻡ ﻭ ﻤﻤﺎ

ﻗﺎﻨﻭﻨﻲ ﻴﻨﻭﻩ ﻋﻨﺩ ﻭ ﻴﺨﻀﻊ ﺍﻟﻘﺎﻀﻲ ﺒﻘﻤﺭ ﻏﻴﺭ ﻤﺒﺎﺸﺭ ﻟﻠﻌﺩ ﻓﻲ ﺩﻟﻴﻝ ﺍﻟﺨﺼﻭﻡ ﺍﻟﺭﺍﻤﻲ ﺇﻟﻰ

ﺍﻟﺩﻭﺭ ﺍﻟﺨﺼﻲ ﻟﻠﺩﺭ ﺍﻵﺨﺭ .

ﻓﺩﺍﺌﺔ ﺘﺎﺭﻴﺭ ﺍﻷﻤﺭ ﺒﺩﻭﺭ ﺍﻟﺨﺼﻭﻡ ﻹﺘﺠﻭﺍﺒﻬﻡ ﻤﺘﺭﻭﻜﺔ ﻟﻠﻘﺎﻀﻲ ﺍﻟﻨﺎﻅﺭ ﻓﻲ ﺍﻟﺩﻋﻭﻯ ﻭ

ﺘﺘﻤﺜﻝ ﻓﻴﻤﺎ ﻴﻠﻲ:

1 – ...

ﺘﻤﺘﻊ ﺍﻟﻤﺤﻜﻤﺔ ... ﺍﻷﻤﺭ ... ﺍﻟﺨﺼﻭﻡ ﻭ

ﻤﻌﺎﺭ ... ﻟﻠﻤﺤﻜﻤﺔ ... ﺘﺤﺎﻴﻝ

ﺍﻟﺩﻋﻭﻯ ... ﺍﻟﻤﺤﻜﻤﺔ ... ﺍﻟﺤﺎﻟﺔ ... ﺍﻟﺩﻋﻭﻯ

ﻭ ﻻ ﻴﻌﻨﻲ ... ﻭﺴﻴﻠﺔ ... ﺍﻟﺘﺤﺎﻴﻝ ... ﺍﻟﻤﺤﻜﻤﺔ ...

ﺼﺭﺍﺤﺔ.

2 – ...

ﺇﻥ ﺍﻹﺘﺠﻭﺍﺏ ... ﺒﻨﺎﺀ ﻋﻠﻰ ... ﺍﻟﺨﺼﻭﻡ ... ﻴﻭﺠﻪ ... ﻓﻲ

ﺍﻟﺩﻋﻭﻯ ... ﺍﻟﻐﻴﺭ ... ﻴﺠﻭﺯ ... ﻓﻲ ﺍﻟﺨﺼﻭﻤﺔ ... ﺍﻟﻴﻤﻴﻥ ﻭ ...

... ﺍﻟﻘﺎﻀﻲ ﺍﻹﺘﺠﻭﺍﺏ ﺍﻟﻐﻴﺭ ... ﻓﻲ ﺍﻟﺩﻋﻭﻯ ... ﺍﺨﺘﺼﺎﻡ ﺍﻟﻐﻴﺭ .

ﻭ ﻻ ﻴﻠﺘﺯﻡ ﺍﻟﻘﺎﻨﻭﻥ ... ﺍﻟﺨﺼﻡ ﻋﻠﻤﺎ ﺒﻤﺎ ﻴﻭﺠﻪ ... ﻏﻴﺭ ... ﺍﻹﺘﺠﻭﺍﺏ

ﺒﻨﺎﺀ ﻋﻠﻰ ... ﺍﻟﺨﺼﻡ ﻓﻴﻨﺒﻐﻲ ﻋﻠﻴﻪ ... ﻴﻭﻡ ... ﻓﻲ ... ﺍﻟﻤﺭﺍﺩ ﺍﻹﺘﺠﻭﺍﺏ ... ﻋﻨﻪ

[2] ... 98 ... 09/08.

توǇيحا تاما Üو ǁǁǇȇ حتǏ تتȂǅ المحȂمة ǆǅ ǅǇ ǁǇƸǆ الوǅƑǇ ǆǇي ƬƸƬ ية بالنǐبة للƸ ƬمƬ المƬǀǇ ǀǇ ǆǐǇ التجواǐ.

و ǅǅ ǅجاز القانوǇǅ ǁǁǁǁǇǇǅ الحƑǇ ǆǐ Ǉǆ ǁǇǅǐǇǅ ǇجǅǇ ǆǇ ǅǇ ǁǇǅǇǅ العناƬ ر ما

يǆǇ ǅ لتǇǅ ǆǇǅǅ عايǅǇǅǇ و ǅǅǅ حاجة ǅǇǅǅǇ ǅǇǅǇǅǇ حيث تن f الماǅǅ 98 عƖ ǅǇ:" يǆǇ Ƭ ǆǇ

القاǇǅǇ بǅǇمر ƹير ǅǇǅǅ ǆǅ ǅǅǅǇ ǆǇ ǅǅǇ ǅǅǅ الƸ Ƭوم الرامي ǅǇǅ الƑǇǅǇǅ ƬƸƬ ǅǇ ǅǇ ƨ

ƸرǇ "

و يحƑǇ ر الƸ Ƭوم Ƭ ƸƬ يا ǅمام المحȂمة حتǏ ولو ǆانوا ممǅǇين بمحامي ǅو ممǅǇين ǅǇǅǇنونييǅǇǅ

و ǇǇǇ ǆي جلǐة علنية ǅو ǆي ƹرǆة المƬورة ǅǇǅ ǇǇǇǇ ǅǇ ǅǇ التي تحǆم ƹǐير الƸ Ƭومة.

"ƒǇǇǇǇǇ ǇǇǇǇ ǇǇǇǇǇ ǅǇǇ "ǇǇǇǇǇǇǇ ǅǇ ǅǇǅ !ƬǇǇ الية ǇǇǇ : ǇǇǇǇ

ǅ يجوز ǇǇ يǅƸ ǇǇǅǇǅǇ ǅǇǅǇ ǆي الƸƬ ومة ǐǅǅ ƈ ƸƬ ما Ƭ ǅǇ ǅو

متƸ ǅǇǅ ǆي ǅǇǅǇǅ. و يƬتر ǆي الƸƬ م المǐتجوǇ ǅǇ ǅǇǅ ǅǇǅǇ ǇǇǇǇǇǇ بمعنǏ ǅǇ ǅǇ ǅǇǇǇ

للتƬ ر ƨ ǆي الحƑ المتنازǇ عليǅǇ "ǅǇǅǇ ǅǇ ǅǇ ǅǇ ƸƬǇ f ǅǇǅ اليةǅǇǅ ǅبرام العام ǅǇ ǅǇǅǇǅ".

ǅǇǅ الƸر ƷƑ ǇǇǇǇ ǇǇǇǇǇǅ ǅǇǅǇ والحƬ ǇǅǇ ǆي ǅǇǅ ǅǇǅǇǇ ǅعƖ ǅǇǅǇر الƸƬ م المƬǀǇ ǇǇ ǅǇǅǇǅǇ التجواǐ

بالحƑ المتنازǇ ǇǇǇǇ و منǅǀايا يجǅ ǅǇǅ تتواǇǅ ǇǇǇ اليةǅǇǅ الواجǅ تواǇǅǇ ǅǇǅǇǅ ǅǇǅǇǅ ǅǇǇǇǇ ǇǅǇǇǇ

يابǅ ǅǇǅرار ǅǇ يجوز ǐ التجواǐ.

و ǅجاز القانوǅǇ 09/08 ǆي الماǅǇ 107 ǐ التجواǅ و ǅǇوǅ ǅǇǅǅ ǅǇǅ اليةǅǇǅ رǅǇة ممǅǅǇ ǅǇǅ القانوني ǅمام

القاǇǅǇ ǆي ǆǅ Ƭ ǅǇǅ: "يم ǅǇǅ القاǇǅǇǇ ǅǇǅ يǅǇمر بمǅǇوǅ ǅǇǅǅ ǅǇǅ اليةǅǇǅ رǅǇة ممǅǅǇ ǅǇǅ القانوني".

ǅما ǅǇǅ ǅǇǅ المراǅ ǐ التجواǅǇǇ ǅƸƬ معنويا ǅǇǅǇ ǅǇǅǇ يوجǅǅ ǅǇǅ التجواǅ ǅǇ ǅǇǅ يمǅǇǅ

ǅǇǅانوناǅ المǅير ǅو ǅǇ Ƹ ǅǇ f ǅǇ الحƑ ǆي تمǅǇǅ ǅǇƸ f المعنوǏ [1].

[1] - ǅǇǅǇǅ ǅǇǅǇǅǇ 107 ǅǇǅ ǅǇǅǇǅ ǅǇǅǇǅǇǅǇǅǇ ǅǇǅǇǅǇ و ǅǇǅǇǅية.

ƒlƜƚƨƾǳ ǖƌǋ ǅǩƂƫ Ǐƫǁ ǟǷƾƫ الواقعة Ʊǭƥ ǃ : ƑƴǴƥ

يƇترƢ في الواقعة المراƥ ǃƢƯƜƢا بالتجواǃ ƮƳ ƮƾǞƂƢ تواǃ الƄروƢ اǃلتية:

1 – ǅǧ ǅǩƂƫ الواقعة ǃ ƑƬƢ Ƣية ƾƴǝƥ ƨǞǬƯƢ !ƮƾǶƔǅƢ ƒlƜƚƨƾ ǄǸǴƜƾǳ

ǅǸ يجوز ǅǸƫ يتناول التجواǃ Ʈƾ وǃǷƴǁ Ɣ Ʋ ƢǅƢ ƮƾǞƂƢ بالƖƥƢ ƙ المتجواǃ[1] ƗǸǯ بالنƃبة

ƮƾǞƚǃ التجواǃ Ƭ الƖƥƪ المعنوية ƾǼƂƖƔ ǅƢ ƥǷǅƢ بوƢ ǁ الواقعة ƥƪƮƢ ية ǅǸ تتعلƾ ǅǸƟƿ الواقعة ǃǷ ǅǸ

ƊƯƜƕ ƢƔƫƊ بالƖƥƪƢ ƙ اǃلعتبار ƊƾƬƪ ǃ Ǆǳǃ ǅǸǝƃǩ ǃǷ Ǆǳ ƢƤƢ ǃǷ ƚƧƢ ƢƢǁ ǃǷ ƢǷǁǷيرية و ليƛ ǅǸƟƢ ƖƥƪƢ ƙ

الممƃƨ اللانوني ǄƾǼƔƬƢ ƙ ƖƥƪƢ المعنوǃ .

2 – ǅǧ ǅǩƂƫ الواقعة ƮƾƂǅǄƾƮƜƚƨƾ ǃ ƞƾǶƕƖƛƢ ǅǞǳǃƢƾƖƨ ƵǩƕƠƔƢ ǂ ƢǞǳƜƚǅǃ ǅǸƃƥƿǝƷƜǋǃ

ƟǮƘƯǁƓ

و ǄƳƢ Ʈ Ʀǁ عام بالنƃبة لƊƕƢǁ ǁǃ ƿ و ǃǅǸǁǷ التحايƿ بمعنǃ ǅǸ ƊǅǷǷƕ الواقعة المراƥ ǃ ƢتجواƮ

الخƛƢ ƟƖƾƛǅǸƳǅ ǆǳƢ بموǃƞƮ النزاƢ.

و الواقعة التي يجوز التحايƿ ƖƂƞǁǃƢ ǃǷƊƕ ǄƟƯƟ بوƢيلة التجواǃ ƮƾǷ ƢƏيرǅǞƳ ƊǅǸƢ الوǃǃƢƞǁƂƯǅ

ƮƾƟǴƪ ǅǸƫ يمنƏ اللانون التحايƿ ƖƊƊƢƊƕ ǃǷ ǄƳƢ ƖƖƞǂ المنƏ متعلƿ بالنƏƢƕƚƢ العام ǃǷ اǃلƕƢƮƾƕǃ

ǄƊƫƢ ƗƕƞƖ ƀƕƞƣƮ الƢƞƢيƨƓ اللانونية.

و ƮƾƳ ƑƾƿيرƢ ƖƕƫƿƟ ǃƞƳǃ مو ƞƮǃƞƮ التجواǃ Ʈ :

حيث يجوز ƆƂƠالتجواǃ Ʈƾ في ǃƯǃǷ ƞƮǃ ǅƮƖƟƞƕƞ ƚƮƊƮ اǃلƂƋƞƟ و يرǃ اللاƞƮي ƌǅǸ

اǃلمر بƊƂƠƂƂ التجواǃ Ʈƾ ƞƮƮوƿƭ لتنوير عايƛǅƥ ǃƕƞ مو ƞƮǃ النزاǃ Ʈƾ و ƢƖƞƕƾ ƖƕƑƿ الموƞƮǃ

الƯƖƪƪ العامة للواقعة و ƪǃƕƫ ƌƊƕƥ اǃلƂƪƮƾƕƊƾƫ ƾǔƕƾƊƫ.

و ƞƮƕƞ يخرƛƂƯ ǄƳƮ ƌƂƢƮƾ التجواǃ Ʈƾ و ǅǸ يجوز للاƮƞƮƞ ǅǸ يجرǃ ƮƾǞƂƢ التجواƖƪƮƾƫ ƮƾƞƪƮ ما يلي:

---

[1] - ƒƙǳ ƨƾǸǴǳƢ ǃƮǇƕƖƪǳƥ ƨƾǼƬǫƧǅǳƢ ƚ 227 .

ۮ - الوɣاǀق غير المطروعة التي يحرر الااǹوǻ بإثباتها.

ɣ - الوɣاǀق الثانية بمالتها ǐ اǽحكام حاǀزة لاوة الأمر الماضي فيها.

ǂ - ǽما الوɣاǀق – محرǽ – تجواɣ – يتضمن الاانوǹ إثباتها ǂتم معينا عǽǻ العاوɒ الأǂلية و التي تعتبر رǂما الأǂلية رǂميتها.

ɒ - ǽما الواɒعة ɒɒ إثباتها بموجب عام في ورقة رǽمية و تحǽ يɒǽ و معها فيǂ يجوز نايضها إǽ عن طريق الطعن بالتزوير.

الفرع الثاني : إجراءات التحقيق

نصت الأحكام الإجرائية التي تنظمها المواɒ من 100 إǽǐ 105 من الاانوǹ رɒɒ 09/08 الȂكر ما يǂي للاواعɒ المعموǽ بها أمام الاضاء الجزاǀي و في الأحكام الإجرائية الجزائية من حيث أنها إحضار بصورة فرɒية أو جماعية ǽي إمكانية المواجهة و منه الخصوم و المحامين بعد انتهاء الإجراء بصورة ǂرية الإنجاز بوا ǂلة الإجراء الاضائي.

أولا: كيفية الإجراء

تاضي الااعɒة العامة بأن يتم الإجراء في حضور جميع أطراف الخصومة و ǽما إذا كان حاضرين و من ثم للااضي بأن يجري الإجراء في غير حضور الخصم الآخر.

حيث يوجب الاانون على الخصوم حضورهم بصفة خاصة المادة 100 من الاانون رقم 09/08 أمام الااضي في جلسة علنية أو في غرفة المشورة و هذا تبعا للاواعد الاانونية التي تحكم أيام الخصومة.

1 - إذا أمر الااضي بالإجراء جميع الخصوم في الدعوى و الااعدة العامة في الإجراء الخصوم هنا يتم في حضورهم معا و هذا إذا رأى الااضي ضرورة الااضية تاتضي الإجراء ǽǂ خصم على حدة ǂǐ هذه الإجراء يجب ǽǂ خصم عن الأسئلة المطروحة عليه و ليس محاميه (المادة

100 ؤارة ܀وڶ܀ مڪ ڶڶ܀ܪ܀ܪ܀ ڶڶ܀ܪ܀ܪ܀ 09/08)ٲ و ٲ نجح ڧي ڶڶܫܪ܀ رڦم 09/08 ما يمنڄ مڪ ڶڶ܀ حضور محامي الخبير ܘܐ ܐܝܐܐ ܐܝܐ ܐܝܐ .

2- و بعد انتزاع ٲلتجواٲلمتنارعيٳ يمكن ڶڶ܀ܪ܀ ڶڶܪ܀ مبئ ܕܝܐ المواجهة بيڶ الخبير ڶڶܪ܀ ڶڶܪ܀ (المادة 100 ؤارة ثانية مڪ ڶڶ܀ܪ܀ܪ܀ رڦم 09/08) ٲحيث يڄܪ܀ ڶڶܪ܀ مڪ ورات المواجهة التمام الخيوظ الموكلة لحاياة الأمر ڧي الدعوى ٲ مڪ خبڶڶ ܐܝܐ الخبير وم المتعارضة و ٲوالڪ ܀ و المواجهة ترخ ة ڶڶܪ܀ ي تعملݼ ܀ ٲ ܀ ܀ مڪ جهة ڶڶܪ܀ ܐܝܐ مڪ ܐܝܐܐ ܪ܀ ܀ ܀ .

3- يتم التجول الخبير ڧي حضور الخبير الأخرڶ ولكن ڧي بعض الحاڶ܀ ٲ ܪ܀ يقوم ڶڶ܀ܪ܀ بالتجوال ورا و حاٺ حضور ܪ܀ ܀ ڶڶ܀ الخبير الأخرٲ و ڶڶ܀ܪ܀ ڶڶ܀ܪ܀ ܀ ܀ ܀ الأخيرٲ حيث يتعيڶ علڶ ڶڶ܀ܪ܀ ي يحيط الأرض المتخيلة علما بأوالإرض المتجول حيث ٲ يمكن ڶڶ܀ܪ܀ يحول دون حڪ الخبير و التجوال الأرض الحاضر.

4- و ܐܝܐ المصرح ܐܝܐ التحايل ܐܝܐ مڪ ܐܝܐ تخويل ڶڶ܀ܪ܀ و ܐܝܐ يتمكن ܐܝܐ ڶڶ܀ عن ܐܝܐ مڪ ܐܝܐ التوقيف الحالة ومڪ تحايل ܐܝܐ ܐܝܐ يمكن ڶڶ܀ܪ܀ يأمر بتحرير ܐܝܐ الخبرة بجانب الأمر بالتجوال وتعد ܐܝܐ و تخاصم ܐܝܐ الأجراٲ و حائما يرجع ڧي وقائع الدعوى و ܐܝܐ و ܐܝܐ يمكن ڶڶ܀ܪ܀ يأمر بالخبرة ܐܝܐ و مواجهة بالخبير و ܐܝܐ مڪ ܐܝܐ الأخيرٲ ܐܝܐ ڧي حالة ما ܐܝܐ ܐܝܐ الإجابات التي يخبر ܐܝܐ الخبير ܐܝܐ و تحتاج لمتخذ ܐܝܐ لتنوير عدالة المحكمة ܐܝܐ يأمر ڶڶ܀ܪ܀ بحضور خبير ليتمكن ܐܝܐ الإجابات الخبير المتجول ڧي حضور[1].

---

[1] – المادة 101 مڪ ܐܝܐ ܐܝܐ 09/08.

5- تاتي القاعدة العامة التي يجري الخبير المقولة التجواب عن الأسئلة الفنية و تعيين بمذكرة مكتوبة[1] و التي يوجزها لها القاضي للخبير بتحديد بمحاجة مذكرة مكتوبة ر بنو و أروق وارد في علم و محال ولا تبلغ القرارة الخبير المتجول بالإجابة عليها الاتية منها عليها المحكمة بالإجابة خبير الأوراق المكتوبة للرد على الحالة .

- و نرى أن هذه الأخيرة لا يعد خرقا للقاعدة العامة و إنما يعتبر وسيلة للمحكمة للوقوف على حالة واقعية.

و بموجب القانون 09/08 المتعلق بالإجراءات المدنية والإدارية بعريضة موقعة من محام[2] إلا في الحالات المستثناة (الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الإدارية) لتطبيق محامي المعنوية و الدولة حيث أعفى القانون من وجوب التمثيل بمحام في الدعاوي والعرائض والمذكرات)[3].

و يعتبر احتراما لحق الدفاع و بعد المحامي بدور للقاضي الإداري مع الاستعانة بمحام.

6- توجيه الأسئلة بدقة إلى القاضي و ليس على الخبير إلا أن يجيب على الأسئلة توجيها مباشرة للخبير و إنما يجب عليه أو لمحاميه أن القاضي توجيهها و يخبر القاضي بالإجراءات بعد انتهاء التحقيق و ليس أمام القاضي[4] و يتم الاتفاق بين الخبير و الأطراف حول محل النزاع لهيئة الحكم للخبير إلى و الحل في أن الخبير يحرر محضر الحالة للمحكمة .

[2]– المادة 102 من القانون 09/08.

[1]– المادة 815 -826 من القانون 09/08.

[2]– المادة 827 من القانون 09/08.

[3]– المادة 104 من القانون 09/08.

و ما يǗحǓ علǍ المادƋ 104 مǆ اǗاǆوǆ 08/09 ǋǗا المبرر ǋو اƗلǁƆǋ ǋو الحƋمة مǆ تاǀيي Ǜǆǁ مجاǗ ƟدƟ مǆ اƗلƅƆǁ ǆƗ اƗلجواǁƗ اƗلǆǀ بانتƊǆƗ والمحاميǆ و الخƳوم الƄ ƝƟ مǆ اǆƗ المƋاǁ Ɨ تحتاǁǁ Ǝǆ ǁǆتǆǛيم ǋو تنƳ يƑ بموجƅ ǁǆاǆوǆ.

و مǆ اƗǆƗƳ ǆƗ و علǍ اعتبار اǆƗ اǗاƳي اƗǗحǆ اƗلƊƗƟ التاǀيرية ǋو المƋǋاƟƅ علǍ الƑاير الحǆ لǆ للخƳومة ƑاƑƆǆ بتǆƑǆ توƝǁ ƆƗƊ التاǀيرية ǁǆ مما يǁǆƳ مجاǆ Ǝ ǁǆاǆيةƑǆ اǆƗƝ ǁǆǆƝƟ الخƳومة و المحاميǆ ƟƟ ǁǆǁǆƆƗƊ بواƗƊƗ اǆǗاƳي متƅ Ƒ ǁǆ ƗǆƗ ƳروريǗ اƗوƅ الحاجة Ǝǆ ǆǁ اǆتƗار ǆƗƗاية اƗلتجواǁ .

- يتبيǆ ǆƗ اƗمر بƳƳور الخƳوم ƗلتجوابƟ ǆƗ يجوز Ƒي ǁ ǁ مرحلة ƑƆƗ عليƗ ƗƆاƆƗ ǆƆو ǆƗƗ ما ƑƳ ƅ عليǆ المادƋ 76 مǆ اǗاǆوǆ 08/09 حيث ƅجازƟ اƗمر بǁجراƁ التحايƗ Ƒي ǁية مرحلة تǁوǆ عليǆ اƆاƗعوƁ و علǍ اعتبار ǆƗ اƗلتجواǆƗ ǁ إجراƁ مǆ إجراƁ اƆƗ التحايƗ يجوز الايام بǆ ǆƗ ǆƗƳر ƑƳ اƆاعوƁ و ǆƗ ما يǆƆ مǆ ƟحƑام المادƋ 77 مǆ اǆاǆوǆ 08/09 .

ƑلǆǁƟ ƆƗ ǁǗ : ƅǁǁƑƗƆ ƝƑƆƊ

ǁوƝ نتعرƳ ǆƗ اƗلتجواǁ Ƒي النǗاƟ اƗلتية:

ƑلǆǁƟƗǗǁ ƝƆƗ ƑǆƗƆ ǍƆǗ ƳƑƗǗ :ǆƗǁ

ǁǆ اǆƗƝ مǆ اƗلتجواǁ ǋو الحƳوƅ علǍ اƗمرار مǆ الخƳم بموجƆǁ عام ƑƳƆ حƗ ƆƗǆ اƗلتجواǁ يكƆǁ ƳƳ حƊǁ ƳƟحƑام اƗمرار حيث يƳوǁ ǆƗ ǁوƳ اƗمرار اǗاƳƑيǆ ƟلǆƗ ǆƗ لم يبلƷ اƗلتجواǁ ǆƗƝ لخƳم المƝتجوǁ ǁǆ يمǆƳ ǁǆ يخرǁ عǆ ƑƳƅ ǆƗƗ المواƝ:

1 - ƏƗƳ ƅƆƗǁ ƝƑƆƊ ! ƟلǆǁƟ Ɯ ƑلǁƆƝƑ ƟƑƗƆ ǍƆǗ ƑƆƗǁ ƑلǆǁƟ

و ǆƗƗا ليƩ Ɵمام الخƳم اƗلخر ǁوƅ ƟǗلامة ƆاليƳ علǍ Ƴحة ما يƟعيǆ بالوƗاƑƅ اƗلخرƅ للتحايƑ.

2- ǅǆ يƿǀǁ ǂǃǄ !ƮƬƭ ƒƪƫƨƩƥƦ ǅǆǇ الخƝو ǅǆǇ ƾƺƻƼƽ الƶƴƵƳƲƱ ƒƪƫƨƩƥƦ

و ƙي ǈǉǊǋ الحالة يƃوǌǍ تخاƶ الƚخ ƒ ǎما بعƩ يمنعǏǐ ǑǒǓ الحƠور و تابǏǐ المحƃمة و ǔǕǖ

ǗƶƸƼ بحƀام المادƙ 160 ǑǒǓ القانونǑǒ ƻƿ رقم 09/085 حيث يجوز للقاƠي الǆنتقال ǅǆǆ اǏǐǓǏǐ بعƜ ǗƶƸƼار

الخƝم الǆخر.

ƼǗ ǘǙƃ ǙǍǂ تخاƶ الخƝم المƶاǆǆ ǆتجوابǏǐ بƳير عƩر مابوƿǆ أو حƠور و المتƼǄƝ عǑǒ الǆجابة

لƳير ǆبǆ أو مو ǙǆƼǋǏǐ ƼǗ قانوني و ƷالƳ ǈǉǊǋ ما تتعǏǐǑ الإƼارة ƙي المنازعƙ ƴǆƼالإƼارية ǗƼƃǑǒǓ للقاƠي

الإƼارǙƃ ƷƼǆ ƼǑǒǓ يتنبƙƿ ǑǒǓ ǐǕǖرƠ الحƠور لتاƼيم التوƠيحات و الǆتجواباǑǒǓ ǓǐǏت التƿ ƻƻرƼ ƿالإ

ǕǖǏǐعن و المƩƼوƙ ǑǒǓ الǏǐǓمد ǅǆǆ المƼعي Ʒير قانوني أو ǙǆƼǋ الإƼارة Ʒير محالة ƙي ƼعواǏǐ عنƼما تƃوǑǒǓ

ǏǐǕي التي رƙƴƻع الƼعوǆ .

3- ǅǆǇ يƾƿƺ ƒƪƫƨƩƥƦ ƶƷƸƹƺƻ ƼƼƽƾ ǆو يǉǊǋ ǅǆǆ ƀ الوƴƵƶƷ و يƯ ƼǅǆǆƹƻƼǉ ƼǏǐǑǒǓ.

ǉǊǋǌ : ǂǃǄǅǆ ƝƞƟƠ الإƥƦƧƨƩƪƫ

لƼ ƽƿƴ المƻƻƱ الجزاƛƿ ǑǒǓ يƼƽƾƿ ƙي محƠر الجلƼƿ ǆواƙعة حƠور الخƝوم والأƙǊǋǆ

التي وجǓǒǈǉ ǓǒǈǉƼ و ǘجاباǈǉǊ الخƝم المتجوǏǐǆ و عند الإƽƿƴƻƽ ƙي بعƠ الحالǑǒǓ و التي لǆبǉǊ

الإƻƿارة ǈǉǊǋ ǏǐǓ يƙƻار ƙي لǋǌǏ المحƠر ǅǆǆ غياƾ الخƝوم أو رƙƠǏǐǓ الإƼƾǆƾ بالتƝريحǋǌ.

و يتم توǅǆǆ المحƠر ǑǒǓ القاƠي و الميǆǑǒǓ ǆ الƩبƯ و يƃǑǒǓ ǏǐǑ ǑǒǓ القانوǑǒǓ ǆǅ ǑǒǓ يƃǏǐǑ ƙي المحƠر

ǑǒǓ و تاريƾ و ǆاعة تحريرǋǌ[1].

و ǏǐǑǒ يجǆ ǅǆǆ يوǅǆǆ الخƝوم علƼ المحƠر بعƜ تǏǐǓǐǔ علƼ مƻاƼǏǐǓ ǑǒǓ رǆƼ ǑǒǓ الميǆǑǒǓ

الƩبƯ و ƙي حالة رƙƸ التوǅǆǆ يƝار ƼǏǐ ǏǐǑ ƙي المحƠر.

ƒƪƫƨƩ ǂǃǄǅ: ǆǇǈǉǊ ǋǌǍ ǎǏǐǑ الǆǅǆǆ

- [1] ƥƦƧƨ 105 ƾƿƺ ǅǆǆƸƹ الإƼاƼƾ ǅǆǆƼيƚة و الإƼƽƾƿية.

ǇǶǸǠǶǩ ǠǷǶǶǸǊ بالǘǃة ǦǙ ǭǀǊ التحايǾ و Ǧǌǣǣǿǘ و ǩǦǶǀǘǾǩǧ تختلǇ ǃǶ ǦǠǷǶ ǡǷǶ ǡǥǀǶ و ǃǶ

ع ر ǀǦǩ ǡǖǀ ǃǶ ǡǣǦ ǡǿ ǡǭǀǦ و ǿǩǦǦǢǩ ǡǿ ǭǦǠǶǣǖ ǩǠǷǶǿǩ ǿǶǩǦǦ ǧǷǶǶǷǰ اǠǀǦǶ اǡǷǠ ǧǶǦǷǩ ǡǿ ǡǙǦ

و ǩǠǷǶǿǩǸǠ ǡǭǀǦ ǡǦǶǾǧǩǡ ǭǦ الناǡǙ التالية و ǡǥǀ ǦǠ ǦǠǶǦǦǩ ǦǭǀǦǩǧǩǡǘǰǩǷǠǿ ǡǿǶǿǦ ǡǭǀǦǿ ǩǠǷǶǿǩǸǠ

ǭǧǩǦǦǠ الاǶǵǀǩǫǿ ǭǠǀǦ ǭǦǀǩǩǿǦǿ ǡǶǦ ǩǷǶ ǧǶǿǦǦǢ ǡǦǀǦǦǶ العاǦ ǭǶ ǡǶǩǷǰ ǩǶǦǿǰǩǷǠ 09/08

ǃǶ اǀǦǣǦǿǩ ǩǠǷǶǦǠǦǶǩǶ و ǩǶǠǖǦǠǧǦ ǩǠǷǶǶǩǦǰǩǷǠ .

ǭǠǶǶǠ الأول: ǠǶǶǠǩǩ الǡǷǶ

ǃǶ ǩǠǷǶǶǩǦ ǡǭǀǦ البينة ǃǶ ǭǶǶǶǶ التحايǾ التي ǡǶǦǷǶǩ بالǦرجة الأولى ǡǶǩǶǩ ǡǶǦ ǩǦǶ ǩǦ ǡǷǶǶǦǿ ǭǦ

و ǧǶǦǷǩ ǡǭǀǦ ǩǷǠǦǦǭ ǩǶǦǀǦ ǦǠǷǶǶǩǦ ǡǿ ǩǿǶǦǶǶǩ و ǩǿǩǠǷǶǦǠǷǶǷ ǦǠǷǶǦǥǀǦ ǭǦ ǡǶǦǩǦ الخبرة و المعاينة ǦǠ ǩǷǶǦǦǩǡ ǦǩǶǦǦǩǧ

ǡǶǦǠǷǶǶ و ǩǶǦǷǩǶǦǦǷ و الحالة ǃǶ ǧǦǦǩǧǶǩ ǩǿǶǦǶǩǦ ǦǷǶǶǩ ǦǠ ǡǶǦǩǦǧ ǦǦǶǦǦǿ ǡǦǶǦǦǷ و رواية ǃǶ

المǦǩǶǦǿ و ǡǦǶǦǶ المǠ ǦǶǶǦǩǶ ǩǶǦǩǦ ǦǠ ǃǷǶǦǦǩǩǦ ǃǦ ǡǖǀǦ ناحية ǡǷǶ ǡǷǶǶǦǩ الخبير ǃǶ اǡǦǦǷǶǦ ǦǠ حالة ǡǦǦǦǦǩ

الخبرة ǃǶ المعاينة ǩǶǦǩǦ الأǦǩǶǦǩǩ ǡǶǦǦǶǦǩ ǃǶ ǩǶǦǶǦǩǷǠ ǡǷǶ ǡǶǦǦǦǦǩǿ ǡǶǦǶ لزوم ǡǶǦǶ ǩǶǦǦǩǠǷǶǶǩǶǦǦǷǩǦ

و ǩǶǦǶǩǦ الأجراǩǶǦǶ معاينة ǃǶ خبرة. و ǩǶǦǶǦǦǩ ǦǠ ǩǶǦǶǩǦǩǷǠ ǡǶǦǦǦǩǶǦǦǦ الحالة ǃǶ ǡǶǦǦǦǦǦǩ ǃǶ واǩǶǦǦǦǦǩ

ǩǶǦǦǦǩ ǦǠ ǩǶǦǦǦǩǦǩ ǡǶǦǦǦǦ معيǩǶǦ ǃǶ اعتبار ǃǶ ǩǶǦǦǦǦǩǶǦǩ ǡǶǦǶǩ يعتبر ǩǶǦǦǶǩ العناǩǶǦǦ المختلǩǶǦǶǦ

ǩǶǦǦǦǩǦ ǃǶ المعلوماǩǶ و التي يمǩǶǦǦ للخبير ǃǶ ǩǶǦǦǩǦ الǩǶǦǦ عليǩǶ ǩǶǦǩǶǦ عليǩǶǦ .

ǦǠ ǩǶǦǦ ǩǶǦǦ ǩǶǦǦǦǦ ǩǶǦǦǦǦ باعتبارǩǶ ǩǶǦǦǦ ǩǶǦǦǦǩ ǩǶǦǦǩǩ التحايǩ ǃǶ ǡǶǦǦ ǩǶǦǦǦǩ ǃǶ

ǩǶǦǦǦǦ ǃǶ ǩǶǦǦǦǦǦǩ و يتم ǩǶǦǦǩǦ ǩǶǦǦǩ ǩǶǦǦ ǩǶǦǦǦ ǩǶǦǦǦǩ المǩǶǦǦ و الوǩǶǦǦ المتعلǩǶǦ ǩǶǦ و الǩǶǦǦ

ǩǶǦ ǩǶ ǩǶǦǦǩ تتعلǩǶ بالموǩǶǦǦ ǩǶǦǦǦ.

ǩǶǦǦǦ: ǩǶǦǦǦ الǩǶǦǦ

ǩǶǦǦǦǦ لǩǶǦ[1]: الأخبار ǩǶǦǦǦ عǩǶ ǩǶǦǦǦǦǦ و عياǩǶ ǃǶ عǩǶ تاǩǶǦير و حǩǶǦǦǦǩ و علǩǶ ǩǶǦǦ

[1] - ǩǶǦǦ ǩǶǦǦǦǦ ǩǶǦǦǦǦ ǩǶǦǦǦǦ ǩ 232 .

[illegible] تعال [illegible] عليها [illegible] و [illegible]".[1]

و [illegible] ي [illegible] بخبار [illegible] ير [illegible] الخ [illegible] ومة [illegible] بواقعة [illegible]

يرا و يترتب عليها [illegible].[2]

[illegible] التي [illegible] الواقعة

المعروفة عليها [illegible] الواقعة [illegible] علاء الحالة و [illegible] الحد [illegible].[3]

[illegible] ي و [illegible] يلة للتحايل في واقعة معينة [illegible] ما يقول [illegible] عما [illegible] و

[illegible] معه [illegible] و [illegible] بحوا [illegible] ع [illegible] الواقعة [illegible] رية مباشرة [illegible] و يم [illegible] ال [illegible] المتنا [illegible] التمام

ال [illegible] ي [illegible] غالبا ما يحتاج في وز [illegible] الواقعة و [illegible] عنه [illegible] و [illegible]

بحوا [illegible] و [illegible] عيون [illegible] المحكمة و [illegible].

و [illegible] ار [illegible] حول ما ي [illegible] بال [illegible] ماعية و [illegible] ي ما ين [illegible] علا رواية [illegible] معه [illegible]

[illegible] رياة غير مباشرة [illegible] ع [illegible] خر و [illegible] في النا [illegible] التالية.

[illegible] : [illegible]

[illegible] المادة 150 [illegible] ار العام للم [illegible] التي يم [illegible] اللجو [illegible] حيث جا [illegible]

في [illegible]:

" يجوز الأمر ب [illegible] حول الو [illegible] التي [illegible] بطبيعتها [illegible] و

[illegible] التحايل [illegible] جاز و [illegible] لل [illegible] ية ".

[illegible] المد [illegible] التي يم [illegible] اللجو [illegible] و [illegible] ي علا النحو الآتي:

---

[1] - [illegible] الية 282.

[2] - [illegible] 209.

[3] - [illegible] 2008 [illegible] 19.

1- ǇƜ ǇǂƩ‡ƨ الوƪƼ ǛƸǞǂƶǃǾǂǍ بابلة ǀƥǁƶ ǃǾǂǛ ǃǾǂǃǞ ǛƽǇǃǞ ǛǕ5 يجوز ǀƿǞ تعانة باǀƿƶǃǞ 5ǀǠ

التƽƺ5ǁƙ التي يخǝǃǾ ǃǾǂǈǇƙǂƙ ǁƙǁǇǀƙ ǁƙǂƿ خاƽة ǀƙǈ ماƩية حاوƳ عينية عاارية ǀƙ ǃǾǀǇ

ناǀƿية تزيƩ ǀƿǇǂǃǞǀǂǃ ǀǇǂ 100.000 ƙǂƺ .

2 – ǀǇǂ ǀƩ‡ǀǂ التحايƳ 5ǀǇǂǃ جاز ماǀƿ ǀƿ الƙǂƾƽ بالنƿبة ǁƙǂǈ الزواǀƿ العرƾǀي .

3 – ǀǇǂ ǀƩ‡ǀǂ التحايƳ 5ǀǇǂǃ ǀƿƾǀƿ لاǃǾية و ǀƿي مǀƿ ǀƿلة نƿبية ǀƿالاǃǾ ǀƿǂǂǀƿي.

4- ǀǇǂ يوجƩ ǀƿǀƽǂ ƩتابƩ ǀƿǀƿǂ ǂǀƿ الǀƿǀƿǂǂǀƿ.

ǀƿǀƿǂǂǀƿ: ǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿ! ǀƿǀƿǀƿǀƿ

ǀƿ ǀƿǀƿ ƶ ǂǀƿ ǁƙǂǈǂƿ بالǀƿǀƿǂǂǀƿ ǀƿو الحƽ ǀƿ عاƾ ǀƿǀƿǀƿ الǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿ حة الواǀƿǀƿ

المتƽلة بالاǃǾية موǃǾǀƿ ǀƿǀƿǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿƽǀƿ الǀƿǀƿǀƿǀƿ ǀƿي التي تتعلƳ بالǀƿǀƿǀƿǀƿ 5ǃǾǀƿ

ǀƿǀƿ الǀƿƽǀƿ ǀƿǀƿǀƿ التي تتعلƳ بالواǀƿعة محǀƿ الǀƿǀƿǀƿǀƿ و يمǀƿ ǀƿǀƿ نجمǀƿ ǀƿǀƿǀƿ الǀƿƽǀƿ 5ǀƿي:

1- ǀƿǀƿ يكوǀƿ ǀƿǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿ

ǀƿ يƽ ǀƿǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿ ǀƿǀƿƽ الخƽومة ǀƿو مǀƿ ǀƿǀƿ يمǀƿǀƿ ǀƿالمحامي ǀƿو الوƽي ǀƿو الايم عليǀƿ

و الǀƿǀƿ 5ǀƿ عǀƿ ǀƿǀƿǀƿحية الƽǀƿ 5ǀƿ الخƽومة ǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿ ǀƿو تجنǀƿ وǃǾǀƿ 5ǀƿ موǀƿ

يخƽ ǀƿعǀƿ تǀƿليǀƿ مƽǀƿلحǀƿ الخاƽة عاǀƿ واجبǀƿ بوƽ5 ǀƿǀƿǀƿǀƿ 5ǀƿ لم توجƩ ǀƿǀƿǀƿ المƽلحة

الخƽية 5ما المانǀƿ ǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿǀƿǀƿ .

2- ǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿǀƿǀƿ.

3- ǀƿǀƿ ǀƿ ǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿǀƿ ممنوعا ǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿǀƿǀƿ.

4- ǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿ ǀƿƽ عاǀƿ المعلوماǀƿ التي يخبر بǀƿ ǀƿǀƿ المحǀƿمة بحواǀƿǀƿ الخاƽة.

5- ǀƿǀƿ تنƽǀƿ عاǀƿ ǀƿǀƿǀƿǀƿǀƿ عرǃǾ الواǀƿǀƿ التي يعرǃǾǀƿ ǀƿǀƿǀƿǀƿǀƿ و ليǀƿ ǀƿǀƿǀƿ رǀƿǀƿǀƿ ǀƿǀƿǀƿ 5ǀƿ ǀƿو تǀƿيي5ǀƿ

و5ǀƿ ǀƿƽǀƿ علم ǀƿو 5ǀƿ معيǀƿ ǀƿتخǀƿ ǀƿ النتاǀƿǀƿ التي تترتǀƿ عاǀƿ ماǀƿ ǀƿǀƿǀƿ التǀƿيǀƿǀƿ.

6- ǇǊ ǈǊوǂ الوǋƿǃ المراد ƥƿǁǋƿǌǊ بالǋƿǙƿǌ متعلقة بالǃعوǍ و متنازǙ ǄǊǃǀ و جازة ǂƿǃ ǀǊƹǄƿǃ.

وǊǋǃƿ ǊƸǃ ǋǊǂ ƥƿǁ و عام بالنǂبة لǂǋƿǃ ǂƿǁǃ ǋƿǁ التحايǂ.

ǋƿǚƿǀ ƿǋƿǃƿǁ : ǃǂǋǊǁǃ الǋƿǀǊǁǃ

ǈǊ التحايǂ بواǂǋƿǃ ǂƿǁǃ ǋƿǁǃ في اǊǁǃƿ المǋنية و التجارية و اǋǃجتماعية ǋ يتم تنǂǊǃƿ و

ǃƿǃƿǁ ǁǃƿǁǃ بعǂ ǋƿ ǋǂǃ ǋǁ الحǃǃ ǋو يتم تǂجيǋ اǋǁǃية للجǂǋة المǂبلة ǋǁǃ ǂǂ

اǋǁǃي ǁǃǃ ǂو ǊǁǃǃǊ يتم ǋǁǃǃ التǂجيǋ بناǁ علǋ ǋǁǃ ǂǁǃ ǂǁǃǃ الخǁǃومة ǁǃǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǁǃة للتعليǂ

و ǁǃǃ ǁǃǃǁǃ المǋǁǃ عما ǂوǁǃ في المحǋǁǃر.

ǋما يجوز ǈǊ ǂǁǃ ǃǂ ǁǃǃ ǁǃاǋǁǃي ǋǁǃǃ التحايǂǋ ǂǁǃǃ ǋǁǃǃ الحالة ǁǃǃǃ الحǃǃ اǋǁǃي ǁǃǃǂǁ

ǁǃǃǃǁ ǂǁǃǃ ǈǊ ǂǁǃǃ ǁǃǃǁǃ الǃعوǍ و يحرر محǋǁǃر تحايǂ يتم ǁǃǃǁǃ ǋتابة ǋǁǃǃ الجǁǃǃ

المǁǃǃرة للحǋǃ و يتم ǁǃǃǁǃ الǂǁǃر ǂǁǃ الǃعوǍ بموجǋ عريǋǁǃة تعنوǁǃ بعريǋǁǃة ترجيǁǃ اǋǁǃية بعǁǃ

ǂǁǃ ǁǃǃǁǃ.[1]

و ǁǃ يتم ǂجراǁǃ التحايǂ عǁǃ ǂǁǃ ǂǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃ مباǁǃرة ǁǃعوǍ الموǁǃǃǁǃ و ǁǃ و ما تنǂ

عليǁǃ المادة 77 ǁǃ اǁǃǁǃǁǃ و يمǁǃ ǁǃǃǁǃǃ و ǂǁǃ ǁǃǃǁǃ و ǂǁǃ مباǁǃرة الǃعوǍ ǁǃǃ يمǂǁǃ ǂǁǃ

ǂجراǁǃ ǁǃǃ ǂجراǁǃ التحايǂ بناǁǃ علǂ ǂǁǃ ǂǁǃ ǂǁǃ ǁǃلحǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂامة الǂǁǃǁǃ و اǋحتǂǁǃ ǁǃǃ

ǂǁǃǁǃ الوǂǁǃ التي ǂǁǃ تحǁǃ ǂǁǃ النزاǁǃ .

---

[1] - ǁǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ.
- ǂǁǃ يكوǁǃ ǂǁǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ و لكǁǃ ǂǁǃǁǃ الوǂǁǃǁǃ.
- ǂǁǃ يكوǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃ الوǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ الǂǁǃǁǃ.
- ǂǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ.
- و ǂǁǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ ǂǁǃǁǃ ǁǃǃǁǃ الǂǁǃǁǃلية.

[illegible] : [illegible] و [illegible]

1- [illegible]

بعد [illegible] تتلقى المحكمة [illegible] و[illegible] الدعوى قابلة [illegible] بالبينة [illegible] للمدعي [illegible] و [illegible] أحيانا للمدعى عليه [illegible] معا [illegible] اليوم و الساعة [illegible] و يحدد [illegible] و [illegible] الإخبار [illegible] بالحضور [illegible] في اليوم والساعة المحددين [illegible] في حالة الاستعجال [illegible] المادة 151 من القانون رقم 08/09.

[illegible] المحكمة بتحديد [illegible] المراد [illegible] المعني [illegible] الطرف المعني [illegible] يتم [illegible] و [illegible] المراقبة [illegible] و [illegible] يتم تبليغ [illegible] عن طريق [illegible] المحضر القضائي أو أحيانا [illegible] يتم [illegible] النيابة [illegible] المادتين 154 و 155 من القانون رقم 08/09.

و [illegible] المحكمة [illegible] الخصم [illegible] واقعة معينة [illegible] و يجب [illegible] يحتوي [illegible] على:

أ- [illegible] و عنوانه.

ب - [illegible] الدعوى.

ج – الواقعة التي [illegible] عليها.

د – [illegible].

[illegible] المحكمة [illegible] الحالة [illegible] التحايل [illegible] و [illegible] القاضي [illegible] الأمر [illegible] التي [illegible] و يوم [illegible]

[1] - [illegible] 209.

وأاعة الجلأة المحǻǻǻ ǕǕǕǕ مǻ مراعاة الǕرو Ƨ الخاƮة بƎǺ ƿǕية و يتمǕǕ ǓǓǓ الحƎم ǻعوة الخƮوم للحǕور و ǹحǕار ǕǕǕǕǕǕǕ ǻǕ في اليوم و الأاعة المحǻǻǕǕ للجلأة.

و يتم تƎليƧ الǕǕǕǕǕǕ بالحǕور بأعي مǕǕ الخƮم الراƹǻ في ǕǕǕǕ و عأ تǕǕǕǕ Ǐ بعǻ ǻǕǕǕǕǕǕ المبالƸ الǕǕزمة لتƸǻية التعويǕǕǕǕ المأتحاة للǕǕǕǕǕǕ المارر قانوناǻ.

و يختلƧ حǕور الǕǕǕǕǕǕ أمام القاǕǕ المǻني عما ǕǕ مارر في المأƟǕǕ الجزائية [1] فǕǕ ليƩ

لاǕǕǕي في المواǻ المǻنية ǹجبار الǕǕǕǕǕǕǕ عأ الحǕورǕ حتǏ و ǕǕ اعتبر ǕǕǕǕǕǕǕǕ Ǖزمة و

ǕرورǕية للوƮǕ ǕǕ ǕǕ الحاياقǕ بخǕƧ ما ǕǕ مǕبǕ في المأƟǕǕ الجزائيǕ و التي للاǕǕǕي ǕǕǕǕǕ

أǻǕǕة ǹجبار الǕǕǕǕǕǕǕǕ عأ الحǕور أمامǕǕǕ و لو أǻǕǕة والأاعة ǕǕيما يتعلǻ بمأǕلة الǕǕǕǕǕǕǕ الǕǕǕǕي

بالتأǕƟǕ الاوة العمومية عمǕǕ بنǕ Ǖ الماǻǕ 97 مǕǕ قانوǕǕ الǕǕجراǕǕǕǕǕ الجزائية.

ويتم تƎليƧ الǕǕǕǕǕǕ بالحǕور بأعي مǕǕ الخƮم الراƹǻ في ǕǕǕǕ و عأ تǕǕǕǕ Ǐ بعǻ ǻǕǕǕǕǕǕ المبالƸ

الǕǕزمة لتƸǻية التعويǕǕǕǕ المأتحاة للǕǕǕǕǕǕ و المارر قانونǕǕǕ ǕǕǕǕ ǕǕǕǕǕǕǕǕǕ ǕǕǕ الأتحاƿ عليǕǕ

الحǕور في اليوم المحǻǻǕ Ǖجاز للاǕǕǕي ǕǕǕ يحǻǻ ǕǕ ǕجǕǕ ǕخرǕ و يتناƿ لتالي ǕǕǕǕǕǕǕǕǕ و ǕǕǕ ǕǕǕ

الǕǕǕǕǕǕǕ مايما خارǕǕ ǻǕǕرة اختƮ ǕǕ Ǖ الجزǕǕǕ الاǕǕǕية جاز للاǕǕǕي ǹƮǻار ǹنابة ǕǕǕǕية لتالي

ǕǕǕǕǕǕǕǕǕǕǕǕǕǕǕǕ في الاǕǕايا المǻنية أǕǕǻ Ǖ يخǕǕǕǕ للاǻǕرة الجبرية.

2- ǕǕ ǕǕǕǕ الǕǕǕǕǕ

ǕǕ ǕǕǕǕǕ المحƎمة بأمǕǕǕ الǕǕǕǕǕ يتم تƎليǕǕǕ بالحǕور بأعي مǕǕ الخƮم الراƹǻ في ǕǕǕǕ

حǕǕ ما ǕǕǕ عأ ǕǕǕǕ الماǻǕ 154 مǕǕ الاانوǕǕ 09/08 ǕǕ ǕǕǕǕ يتخǕǕ الǕǕǕǕǕǕǕ ǕǕ الǕǕǕǕǕ عǕǕ

الحǕور في اليوم والأاعة المحǻǻǕǕ رƹǻ تƎليǕǕǕ بالحǕورǕ ǕǕǕ يǕǕǕ ǕǕǕǕ الأتحاƿ عليǕǕ الحǕورǕ

[1] - ǕǕǕ الǕǕǕǕǕǕǕǕ ǕǕǕǕǕǕǕǕ ǕǕǕǕǕǕ Ǖ 143 .K.

حيث تن f الماةϸ علǺ ΝƼ": ΙƸ ƘƄ ΝƼ ϸΝƿƬƸ أتحاǇ عليƝ الحƊور ǻي اليوم المحϸϸǛ جاز للƊƘي LJƼ يحϸϸ ΝƼ آجǓƼ خر أو ينتاǇ لتالي ƬƾƸƿϸƼ.

ΙƼ LJƳ ϸƸƿƬƸ مايما خارƜ ϸƸƿϸ رة اختƬl f الجزƿة االƊƘيƸǻ ǛƊ جاز للƊƘي ƫ ƬƸϸ ار ƬƸابة ϸƊƘƸيƸǻ لتالي ƬƾƸƿϸƼ".

Ƽما أΝƼ أتحاǇ علǺ ϸƸƿƬƸ الحƊور رحم ϸƬوعƼ و تبيLJ LJƼ حƊورƿ غير مم LJƳ ΙƼ ƘǓƞ ϸƿΝƸر LJǄ Ƴو ƳLJ ϸƸƿƬƸ مƊƘƿ أو ƍƸƋƳ الƩرƹ ǻ55ي ϸƸΝƸ الحالة يجوز للƊƘي ΝƼ رΑƼ رورƊ ǇماY ΝƸ Ƿ ϸƸƿƬƸ و LJƼ الوϸƸƿƬ المنƋور ƸƸƳ يتوƧϸ الƩƬ ǇƸƳ علǺ ƬƸƿϸƼ ϸƸƿƬƸ أو ƬƸƿƬϸϸǛ ƸƼƳ5 ينتاǇ ر5ƶة ƫƬƸ Ǉ ƊƘƸǛ و ƍƊƘƸ ƧرƋ5ƸƸ ماƸ ƸƬƿƸƼ و ƳƼƸ يتم تاا ƸƸ ΝƸواΙƸ التي تϸوLJƸ ǻي

محƊƘ بنƩ5 Σر ƘƳيƸ5ة المƘƳورة و تن f الماةϸ 148 علǺ ":ƸƸƼ يم LJƳ للƊƘي ƼƸƿƸƼ تناƸƸ ΝƸ Ƿ ƼماY ƸƸ ƬƸ بنا ƼƸ علǺ ƊƩY الخƬوم رΑƼ ΝƸ ǻي ƬƿƸ ƊƘورو ƩƬ ƿ تاا ƸƼ LJƬ
ƳΙ يجوز ƸƸ ǻي ƩƸΣ ƊرورƧ ƸماY الخƬوم".

ƼƸما ΝƸ LJƳ ƬƸƿƬƸ أو ƬƸƿϸƼ يايموƩ LJƸارƜ ϸƸƿϸ رة اختƬl ƬƸ و لم يتمƳ LJ المϸعي أو المعني ƼƸ ƬƸƿƬƸƊƘƸ ƬƸƿƸ للƊƘي ƼƸ ƬƸ ƫ ƬƸر بنابة ƸƊƘƿيƸة لزميلƸƸ ǻي ϸƸƿϸ رة اختƬl f المحƳمة التي يايم ƸƸƳ5 ƸƬƿƸƼ حيث يتم ƼماعƬƿƼ و يحرر محƊƘر بƘƞΙ و يرƳ ƸƸ للƊƘي المنيƧ.

ƳΝ ƼΙƞ:

ƸƸƼ يجوز للƊƘي ƼƸ يƊƘمر بحƊƘار ƬƸƿƬƸ أو ƬƸƿϸƼ باالوة العمومية ǻي حالة ما ΝƸ LJƳ النزاY يتوƧϸ الƩƬ ǇƸƳ علǺ ƸماY ƬƸƿϸƼ ϸƸƿƬƸ ϸϸ

و بالرجوƳ للقانون رƼϸ 09/08 ǓƼ نجϸ ƳƸ ƬƸ يجيز ƼƸ أتحƊƘار ƬƸƿϸƼ علƳ ƍƸ ƸƳرƼ االوة العمومية ǻي الخƬومة اƊƸارية.

ƑƹǚƑƙ : ǋǕƑƚ اǆƺ ƴǀƹǚƑƸ

تنص المواد 159،158،152 من القانون 09/08 ‡يƽية تالي الƬǇƾƹ و أمŸƴ اƬƹƾƞ علƹ نحو يختلƨ ƽي ƴƄǞ تنƴƙ عن مضمون المواد 72،71،65 من القانون القديم[1] .

ƽبعƴ أن تƊǀǇ اƴǇƹƶƹ أو اƬƹƾƞ ǆǆ ةيƸ روا أمام المح‡مة ƽي اليوم المحǆǆ و ƾƹƹ بإعƹي من أو الخصم أو الخصم الراƹƘ ƽي ǋƾƹƹ و عƹƽ تنƸƽƾƭ Ƴƹǆƚ المبالǆ اƸǅزمة لتƬƬية التعويƑƸ المƬƶƾة لƬƹƾƞ و المصاريف القانونية ƽي إعƴƽƬ و تالي ƴƽƹƑƙƹƳ.

Ǜ يƄƶƭ اƬƹƾƞ Ǜ إƹƸ بعد أداء اليمين[2] ƽي اƬƹƾƭ بالحƺ و Ǜ يƴƹƽ إƹƸ اƴǇƹƶƹ Ǜ اƺƶƹ. اƬƹƾƞ ƽي أو ƴƳƸ ƛ ƞƹƾƬƹƾƞ و ƽي ƳƹƳƹ يƮƸ تواƽƷ عنƙ ǆƹƷƳƬ اƬƹƾƞ اƾƹƪƶƹ أمام المحاƺ أو أمام المح‡مة لما ƽيƸ من إƬǆƚƭƹ Ǝƹ ƴƳƹƳر عƹƾ ƑƸ اƴƹƽƹ اƴƹƽƹ.

و لƸƹƸ ƽي اƹƶƹƭ التاƽيرية ƽي ƭƹƴƶƭ اƬƹƾƞ ƴƹƽƹ ƽƹƵ Ƹƹ ƳƸƚ اليمين .

- يƴƹƶ اƴƹƽƹ اليمين بƴƹƽ يƴƹƽ الحاƺ و Ǜ إƹƸ ƴƹƾƽƸ ƳƳƽƾƹ ƴƹƽƹ .

ƽي اƴƹƽƹ ƴƹƽƹ ƽي اƬƹƾƞ أƹƹƽƶƹ " أƹƹƽ " و ليƸ " يƹƽƹƽƸ " و ƽƹƽƳ من ƹƹƾ من اƴƹƽƹ ƳƹƳ اƴƹƽƹ ƽƹƹƬƸƳ ƽƹƾƴ ƸƯƹƽ من ƳƳƸƶƭ.

- يƹƸƽ ƴƹƽƹ علƹ ƹƳƴƽƹ ƽي ƸƽƵƳ أو ƽي ƹƽƹƭ الخصوم[3]: حيث تƽƸƾ ƴƹƽƹ ƽƹƾ ƽƳ ƽƹ علƹ ƹƳƽƸ بƮƽƳ ƸƽƵƳ باƽƹ اƬƹƾƞ اƽƹƳƹ لم تƽƹƽƹ ƴƹƽƹƶƹ .

- يجب أن يعين اƴƹƽƹ المƬƹƾƞ تعيينا نافيا للجƸƹƾƹƽ حيث و ƽƹƸ إƳƹƽƳ يعرƨ بأƳƹƽ و ƳƹƳƹ و ƹƹƽƳƹ و ƹƳƹ و ƹƹƳƹƽ و ƽƳƹƽƳ و ƽرجة ƽƹƽƳƹƽ و ƹƳƹƽƳ أو تبعيته للخصوم.

- يƴƹƶ اƴƹƽƹ ƴƹƽƹƶƹ ƽƹƹƳ ƹ ƽ ƹƳ‡ƹƽ[1] ƽƹ يجوز الاستعانة بمƽƹƽƹ ƳƳ‡ƹƽƹ.

---

[1] - ƽƹƽ ƹƳƹƽƹƳ ƹƹƽƹƹƳ ƹƹƽƹƳ ƽƹƽƹƽƳ ص 143 . ƽ .

[2] - الƹƽƹƽ 152 الƹƽƹƽ ƹƹƽƹƽ الƹƽƹƽ ƹƹƽƹ ƽƹƽ 09/08.

[3] - الƹƽƹƽ 152 الƹƽƹƽ ƹƹƽƹƽ الƹƽƹƽ ƹƹƽƹ ƽƹƽ 09/08.

ƔيجƂ علƑ ƿƬƴƾƺ ƨƾƺƹƾƫ ƞƺƿƹƬƫ ƜƿƼ يعتمƿ علƑ ƝƺƟƿƹ ƘƗƂ و Ǝ يƫƾƨ ƜƜƟ ƫƾƹƺ ƜƜ

ƞƴƼ بƬƴƟƺ ƋƺƬƭƾƻƻ ƓƬƳƭ ƿƌƾƼ ƝƳƹƚƻƪ ƷƙƺƳƬ ƜƳƟƿƹƬ ƿƷ بƷيعة ƪƬƵ ورقة ƋƺƬƭƾƻ[2] بتǓوة

ƷƳƿƸƾƻƹ ƞƫ ƪƴƜƟƝ ƞƫ ƜƷƳƾƘ ƠƟƹƺƷƭƾƻ ƺƸƿƓƶ ƵƜƷƺƸƿ ƷƬƴƵ ƿƟƳƵ ƪƳƬƹƿ ƞƫƾƻƻƗ ƩƴƟƹƬƸ ƺƾƸ ƜƘ

.الƝتابة ƸƯƨƨƋ Ǝ ƩƳƳƬ ƿƮƹƺƳƭƾ ƿƹ ƛƭƳƫ ƪƹƭƴƟ ƷƯƓƴƟƹƺƴƾƺ ƶƾƸƾƺ

و ƿƸ ƝƼƿƋ الحƝمة ƪƜƟ اعتبار ƞƫƾƹƺƹƟ ƝƳƋيةƟ ƜƹƳ ƷƴƹƟ حالة ƸƳƭ ƬƬƺƻƻ ƿƹ ƻƳƋ ƿƮƹƺƳƭƾ حيث

ƿƹ ƪƴƹƺƹƟƝƌƫ علƑ ƪƳƴƳƼƋ ƞƫ ƞƳƳƹƝƼƼƾƻƟ ƬƸƬƹ ƞƹƴƟƹƺƳƭƾ عند ƿƾƸ الحالية ƿƬƴƵƹƺƾ ƞƹƴƟƹƺƳƭƾ و ƩƬƵƼƞ ƪƬƵ ƝƝƟ الحة ƸƿƟƴ ƿƳ بƟتعاقدين

.ƞƹƴƟƹƺƳƭƾ ƷƯƴƟƹƺƴƾ علƑ ƳƸƬƳƼƋ ƪƹƺƳƭƾ

- يجƔ ƪƬƵ ƿƸƾƴ ƷƳƴƹƺƭƾ بƾƩƟƸƴƾ علƑ وجƬƴ ƹƿƟƸƾƹƾ ƸƾƭƮƸƳƼƾ ƺƹƿƘ ƪƬƵ ƪƳƭƸƿƳ ƪƺƵƾƹƿ الخƺƟƋ ƻƬƵ ƺƋƫƹƾƿ و ƻƬƹƳƬƳƹ

علƑ ƻƳƸƹƾ ƫƿƬ ƿƻƳƹƵ ƨƬƼƭƹƾ الƿƺƷ ƨƨƺƻƾ ƿƸ ƜƳƫƟ ƨƬƳƹƼƴ ƞƫƾƻƻ ƞƺƿƹƬƫ ƞƹƴƟƹƺƳƭƾ ƸƿƟƺƳ ƳƸƵƳƳƴƾ

.ƿƹƵƼƸƾ مباƬƺرة[3]

- ƳƸ ƩƴƬƺƾƺ ƞƹƴƟƹƺƳƭƾ ƪƬƵ ƞƺƿƹƬƫ بƾƩƟƸƴƾƘ يجوز ƪƷƳƼƾ ƪƬƵ ƿƺƳƭƳƾ ƜƸƾƭƟ ƿƹ يƨƻƸƔ ƪƬƵ الخƺƟƋ ƿƸƹƺƳƭƾ ƪƬƵ

يƨƝƭƾ ƷƳƴƹƺƴƾ علƑ ƞƹƴƟƹƺƳƭƾ و التي يرƪƴƳƬƹ مناƳƟƜ ƻƾ الحالية[4].

و ƾƾƋƾƼ القانون رقم 09/08 ما يلي :

ƿ- قابلية ƞƹƴƟƹƺƳƭƾ ƸƳƨƭƵ ƷƹƷ ƩƳƾƻ حالة ƫƿƬƳƾ ƞƹƴƟƹƺƳƭƾ لليمين ƪƬƵ ƳاƳƮ الحالية بƳƾƟƾ ƪƬƵ البƪƬƹƨƾ ƷƬƸƷ

. ƘƳƼƷ ƿƬƵ 65 ƞƹƴƟƹ المادة ƜƟƳ ƪƬƵƙƺƿ مƽƳƾƾ

- Ɣ يجوز ƠƟƙƫƳƟ ƷƳƳƸƴƹ ƞƹƴƳƬƹ و مواجهة ƳƜƹƳƬƴƿ البعƠ .

---

[1] - المادة 158 ƚƟƫƳƻƾ ƷƳƳƸ ƿƳƳƸƳ 09/08.

[2] - ƷƳƟƷƳ ƿƹƸƳƳƾ ƳƟƹƵƳ ƟƳƹƳƳƾ ƳƳ 49.

[3] - المادة 159 ƷƳƳƸƳƳ ƿƳƳƸƳ 09/08.

[4] - المادة 158 ƷƳƳƸƳƳ ƿƳƳƸƳ 09/08.

[illegible] عامة [illegible] مباشرة [illegible] توجيه [illegible]

على المنازعات [illegible] 72 [illegible] .

- [illegible] الحالات [illegible] المادة 859 [illegible]

[illegible] المادة 860 [illegible] للمادة [illegible] الجزائري و

ربما [illegible] الجميع [illegible] المساواة و [illegible] .

حيث يجوز [illegible] الداخلي المادر [illegible] الحكم [illegible] يتمثل

[illegible] المدعي [illegible]

[illegible] الخاصة [illegible] للو [illegible]

الحماية و حق النزاع المعروض أمامه .

- [illegible] المادة 860 في [illegible] الثانية لتوجيه الحكم المتعلقة [illegible]

[illegible] 09/08 [illegible] على [illegible] و [illegible]

[illegible] الإيجابي [illegible] حيث [illegible] الإدارة [illegible] و تقييم

[illegible] الأمر لم [illegible] في [illegible]

على اعتبار [illegible] تعتبر [illegible] بالنسبة [illegible] ولم [illegible] الأخير [illegible] توجيه

أوامر للإدارة و [illegible] ما [illegible] الإدارية بالمحكمة العليا.

[illegible]

[illegible]

[illegible] المادة 153 من القانون 09/08 [illegible] و [illegible]

[illegible] معيار الرابطة و [illegible] المي [illegible] المخ [illegible]

بالحماية [illegible]

المادة 153 تختلف بدرجة عامة عن المادة 64 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري ببعض العناصر والتي نبينها فيما يلي:

المحتوى يتمثل في :

أ - عدم جواز سماع شهادة القصر، ناقصي الأهلية، المحجوز عليهم، وأقاربهم، وأصهارهم من الخصوم.

ب - عدم جواز سماع شهادة زوج أحد الخصوم حتى ولو كانا في حالة طلاق.

ج - عدم قبول شهادة الإخوة والأخوات وأبناء العمومة لأحد الخصوم.

أما المادة 153 فيتمثل في:

أ - يمنع سماع شهادة زوج أحد الخصوم ولو كان مطلقا، إلا إذا كان الزوج معنيا بالقضية في دعوى

لم يجز سماعها.

ب - على أنه يجوز سماع القصر الذين بلغوا سن التمييز.

و - قبول شهادة ناقصي الأهلية.

ي - قبول شهادة فاقدي الأهلية.

2- المواجهة بين الخصوم

أولا: مفهوم المواجهة

يجوز أن يأمر القاضي بإجراء المواجهة بين الخصوم أو الشهود، أو بين الخصوم والشهود بمجرد قيامها أمام المحكمة.

و المواجهة تهدف إلى عرض الخصوم على بعضهم البعض لمعرفة الحقيقة على أساس العلاقة القائمة بين المدعي والمدعى عليه، أو بين الشهود والخصوم، أو بين الخصم والشاهد، مما يجعلها وسيلة لكشف الحقيقة في الدعوى المطروحة أمام المحكمة وحتى إثبات صحة العقد أو غيره، يكون الإشارة إلى الاعتراف أو إنكار ما أقر به الخصم الآخر.

و الااني ٤ي ƖƝƦǊ الحالة ملزم بالŢƸ ٤ي ǀƸ ٤ي النجويب وجƫ التجريƠ بارار مبŁ Ƴ عير ƿبơ ǀبƳ ƿƸƷ Ʀƥ ǀ

(المادة 156 من الااƬنون رم 08/09) ٱ ƿامانا ƵƦƻ ƿارار الأعمال ǀ الاƦǊية ٱ وعƢ مƸ٥ Ơبƫ المجال ǀ

ƜǀƦƸ الة ƬƦ النزاƳ.

: ǀ الƦƸ ƷƷǍ ǀƸƜǀ

يجƳ ƴارة وجƫ التجريƠ مبǀ الƺƸǀƦ بالتƫƸƦƸ عير ƥƦƫ يجوز ǀيƦƻ للƷرǍ المعني (المادة

157 من الااƬنون رم 08/09). ƫƦ يƢير وجƫ التجريƠ التي لم يƷƦ من ƺƸƦƦƸ ǀ بƦƸ ƳامƷ و ƫƸƦƸ

Ƴ امƸ التƫƦƫ[1]

ƝƦƦǊ الحالة ممƷنة الوƫƳ ƫƫ من يƫƸƠ للمƫعي و ƫالمƠعي ƫ عليƷ و بالƸحرة ƬƦ ƫƸƷرǍ

الƫعوǍ ƫƦ الƸƸƢƫ المƸƫƳ ƫƷ عƸƭة مƸ بالƷرǍ الأخر و ƫƸƷ يعمǀ عن ƠƫƦ و ƫ Ʀ Ƴ بǀ ƫƦ

الǀƳ بƸƦ و ƸƢƦƦ و ƫ ƫƸƫƦƫ لم يƫƠƫ اليمين الااƬنونية. و ƸƦ ƷǀƸ التجريƠ ٤ي ƝƦƦǊ الحالة تعتبر

الƸƸƢƫ بالƷلة و ƷƸƸƦ لم يƫƷƸ.[2]

ƸƷƦƸƫ: ƫƸƷƫ ƷƷǍ الƦƸǀ

تتƦƸ عƦ ƫƸƫƦƸ ƫƦƫƦƸ مƸ ƦƫƷ المƸƸ الƫرƳ ٤ور ƸƸƠƫƸ ƫƦƳ[3] ٤بعƫ ƫƦ يƷƫƦ التƫƸƦ من

ƫƦƫ بƸƫƦƫƦƸ يحرر محرƫ ƫ ƿ و يتƦƸ عƦ ƷƸ ƫƦƫƦƸ ƫƸƠƫ ƷƦ ƫبƦƦ التنويƷ ƸƦƫ و ياوم بالتوƫƸƫ

---

[1] - ƫƫƫƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫ !ƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ ƫƫ ƫƫƫƫ و ƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫ.
و ƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫ – ƫƫƫƫ الحƫƫ ƫƫƫ – ƫƫƫ ƫƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫ الفƫƫƫ و ƫƫƫƫƫƫ
ƫƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ !ƫƫƫƫƫ ƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫ
ƫƫƫƫ يكوƫƫ ƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫƫƫ ƫƫ ƫƫƫƫƫ.
ƫƫƫƫ 651-56 ƫƫ 1988/12/28 ! ق 1993 ƫƫƫ 01 ƫ 18.

[2] - ƫƫƫƫ 157 ƫƫƫƫ ƫƫƫƫƫ ƫƫƫ الفƫƫƫ ƫƫ! 08/09.

[3] - ƫƫƫƫ161 ƫƫƫƫ ƫƫƫƫ ƫƫƫ الفƫƫƫ ƫƫ! 08/09.

علƃ ƾوالƴƾ ƾوينوا ŲƤǀƴ Ƙ يمƈƫ Ƙ ƾو ŽيعƄ ƾو التوƿƴƾ ŷƾƴƪ ƾو ŲƤǀƴ ƿƿ يمتنƴ عƴƸ ƼƫƳƬ ƗƫƷ ما يتم ƾƿƴƾ Ƽƴƾƾ توƿƴƾ

المحƴر ƸƼƴ ŽƄƳ الƴاƛي و ƪƵƴƳ ƽƴƤƴƳ الƴƤƸƳ علƃ ƾƴƿƾ ƹƴƿƴƶƾƴ ƳǀƳƴƫƴ تتم بحƴورƸƴƾƸƿما.

ƿƴƉ جاƴƛ الƴانوƸƴ 09/08 ليƮƴƤƴƳ ƴƛجرƳƴ ƴƴƪƤƾƴ ƾƿƴƾƿƴƾƴƳ ƾƿƴƴƯƴƴƳ ƲƴƳ ƴƿƾ ƴƳƴƤ ƳƴƳƴƿƾ ƿƫƿ بما يحوƿ ƿƴƾƿ ƾƿƴƾ ƾƴ ƾƴƳ

تƴƿƾƿر خاƴƳƤ عنƴ تƴƳƵيبƴ ƸƴƾƸ اƴجراƴƛ .

باƴƫƛ ƴƫƴ ƹƸƳ لحتواƴ المحƴر ƾƿƴƾƿ ƴƿƾƴƿƾ ƾƳƴƾƿ ƿƾƴƾƴƳ ƴƪƾ البياناƴ اƴƳزمة ƪƴƿوية اƴƳƵرƽƛƴ

و التƴƿƾƴ ƾƿƴƫƴƳ رƿم الƴاƛية و نوƴ الƴاƛي و الƴاƛية ƿƴƾ ƾƿƾƴ ƿƴƾ بƿƴƫƿƾ ƴƾƫƳƴƳ ƴƿو التƿƴƫƴ و ƿƾƴم و ƴƾƴ

ƪƴƿƴƿƴ الƴƤƸƳ و حيث ƴƫƴƿƾ الماƴƿ 160 ƿƴƸ الƴانوƸƴ 09/80 علƃ ƴƸƾ: " تƿƴƾƾ ƾƴƾƿƿ التƴƫƿƴƳ ƿƿي

محƴر يتƴƸƴƸ المحƴر البياناƴƾ التالية :

1- ƿƪƴƸ و يوم و ƫƾاعة ƫƾƴƿƾ التƴƫƿƴƳ .

2- حƴور ƾو ƴƿياƴ الخƴƫوم.

3- ƴƾƿم و ƴƾƴ ومƿƴنة ومواƴƸ التƴƫƿƴƳ .

4- ƾƫƿƴƿ اليمين ƴƸƸ ƽƴƳ التƴƫƿƴƳ و ƴƾرجة قرابتƴƸ ƾو مƴƫƿƾرƴƸƸ ƴƿƾ الخƴƫوم ƾو تبعيتƴƸƴ ƴƸƸ.

5- ƾوجƴƸ التجريƴ المقƴƫمة ƴƫƴ التƴƫƿƴƳ عنƴ ƳƴƫƴƿƳƴƳ.

6- ƾƿƴƾƿ التƴƫƿƴƳ و التنويƴƸ بتƴƸوƿƴƾ عليƴƸ ".

ƪما يƫƾار ƿƿي ƸƿƳƴ المحƴر ما ƸƿƳ ƪƴƳƴ التƴƫƿƴƳ ƿƿ حلƿوا يمينا قانونية ƾو ƴƸƳ تم ƫƾماعƸƿ علƃ

ƫƾبيƴ اƴƳƫƾƴƾƴ و ƿƴƸ ƿƸƸ ƫƾƴƸƳƴƸƿ اليمين ƴƸƴƳ و يجوز للخƴƫوم الحƴƫوƴ علƃ نƫƾخة ƿƴƸ محƴر

اƫƾماƴ ¹ ƪما يجوز للƴاƛي ƿƴƾ ƿƴƸ ƿƴƾ ƿƴƾ ƾو ƿƴƾ الƴاƛية ƪƾور ƫƾماƴ التƴƫƿƴƳ ƾو يƴجƴƸƾƸ ƫƴƾ جلƫƾة

ƴƳحاقة ² و يتم ƴƾحاƴƳ المحƴر بƴƫƿ الحƪƴƿ و ƿƿي ƸƸƴƿƸ الحالة اƴƳخيرة بالنƫƾبة لتجƿƴƿ الƴاƛية ƴƫƴƾ

¹- الƴƫƸƴƿ 162 ƸƸƴ الƴƫƸƴƸƴƳ ƾƴƸ 09/08.

²- الƴƫƸƴƿ 163 ƸƸƴ الƴƫƸƴƸƴƳ ƾƴƸ 09/08.

جلة ǚحاة ǚ يعلǛ محرر التحايǅ ǃلǭ الخ Ţ وم ýبǏ ǛǞ ينائǊ ǛǞ حمǏ علǍ الاǀية ǹي الجلة

المحƼƼ ǁǃǂ و ǚ ǁƹǀ لبيعƩ لمبǊ و جانلية الǚجراƸƹǁ التحايلية.

: ǙلمحرƼ ǀǃ بوجƹ ǛǃǞ :

- ǹي الǂعاوة الǛǀير الابلة ǚلǚƹ ǁƩ

- ǹي الǂعاوة الالبلة ǚلǚƹ ǁƩ .

ǙƼ ǚƹǀǁƹ Ƽǀ3 üƹƹƹƹ ǚƹلو ǙƹǁǚǁƩ ǍƹǀƹƩ ǚǍƩƹǀƹƹ :ǍƹǀƹǁƩ ǚƹǀƹǁƩ

ǚ و2 نتƩرǅ ǚǚǁƩǚǁ الاǀǁي الǚƼر ǍƹƩƹ التجاز ǚƹلو ǚƹǁ التحايلية الǛǀير مباǟرة ǚǁƹƩ ǚلǚƼ ǹي

ǛلاǛ الǚحياǛ ǚ يلعǛ الاǀǁي وƼرƹ اǁǁ ǹي ǚǁƩǚǁǁ ǹي وƼر Ƽǀǁ الاǀǁي ǚǁƩ ǚ ǛǀƼ ǛǞ ǛǃǞ وراƼ

ǚ ǚتناجيا ǚ ǚتنباƩيا و ليǛ وراƼ ǚ ǚǁيالǚتالǛ ǚ Ƽ ǀǁ يتعƩر علǍ الاǀǁي ǹي بعǛ الاǀǁايا المعروǀة

عليǛ يباǟر بنƹǀǚǛ ǛǞ تحايǅ ǹي ǃ ý Ƽو بعǛ وƼƹ ǛǀƼ ǃǁƩǃ يما ǚ ǛǀƼ ǛǃǞ التحايǅ ǹǁǚ ǁƩ يتƩǀǛ

الǚلمام بمعلومǁ ǃǞ يمة Ƽ ǀƼ ياة و ǁǚي خارجة نوعا ما عǛǞ معار 2 الاǀǁي .

ǁƹǀ نتǚƹǀƩ:

ما مǂƼ ǀǚلƹǀǁ الاǀǁي ƼƹǁƩ الو ǚƹǁ Ƽ و ما ǁǚي ǚƩǁƹǀ التجاز الو ǚƹǁ التحايلية الǛǀير مباǟرƼ

و لǚجابة علǍ ǁƹǀ التǚƹǀ ǚƹǁǚǁ ǚ ǚǁƩǚǁ الاǀǁي مǛǀ و ǚƹǁ التحايǅ الǛǀير المباǟرة ǹي

المǛǀƩǚ التالية:

ǙƼƹǀǁƹ Ƽƹǀǁ ǚƹǀƩƹ ǍƹǀƩ ǚǍǀǁ : üǁǚ ǀǁǛƩ

ǃǭ الǚƩƼ ǃǚ الǛǁيǀ ǛǞǚ منǀǃ بحǃ مǀǃǀǁǃ و ǚƹǃǀǚ مǀ ǚلƼƩ الاǀǁ و التعاوǛ معǀǃ ǀǁ

ǛǞيǁ ǅǀǀ عليǀǃ المǚƼǀǛ ǚƼǀ ǀǁ و ǀǁ جماعة مǛǞ الموƩǛǞ ياوموǛ بمǚ Ƽ ǚǀǁ الاǀǁ ǃǭ

مباƫرة مǼǿǼǿǼم ĺي خƾمة العداǱة ƫم ƫǼفيǀǿا ƬǼفيǀا Ŀولة الحد و تاƢيم يƿ العون Ǉللمتقاضين

عنƾ لجوƿǼǿم للعداǱة[1] .

و Ƭبعا للخبير الاداري ƨǻ ƫ ƛخبير ĺي ǿǼƿ المزǼǿمة.

الفرع الأول: ƫعريفة الخبرة

تحيŸ القواعد المتعلقة بالاجراǒات الاداريةƩ بالنسبة لموƋƯوƳ الخبرة حيث تن ƫ المادة 858 من القانون 08/09: " تطبق الأحكام المتعلقة بالخبرة المنƫ و ƫ عليها ĺي المواد من 125 إلى 145 من ǿǀا القانون أمام المحاكم الإدارية" على القواعد العامة و المشتركة بين جميŸ النواƵ القضائية الإدارية منها و المدنية ǿǀا ما ƩتوƩ إلى موƋƯوƳ الخبرة من خلال ƫ ƫ المواد من 125 إلى 145 من القانون رقم 08/09.

ƛǻيا : مفهوم الخبرة

ليس للقاضي الإداري اختصاص فني دقيق في جميع المسائل إلا أنه يتعين عليه الإحاطة بجميع الأمور و المعرفة المطلوبة تواƿǼƿǿا عند القاضي ǿي معرفة قانونية و ليست معرفة تقنية وǿǼƿا ǿǼǿ يأتي Ʃور المعارف الأيام بمساعدة بما يقدمه على تنوير عقيدته.

1- تعريف الخبرة:

الخبرة ǿي ƫلك الأعمال المرتبطة بمجال معين من مجالات ĺي العدالة و ĺي القطاعات الأخرى.

للخبرة معنيين لغوي و اصطلاحي:

---

[1]- ƿǼǿǼƿǼƿ ǼǼƿ الخبرة القضائية في المنازعات الإدارية، دار ǼǼƿ ǼƿǼ، 2004، ص ǼǼ.

ﬁﻟﻐﺔ ﺍﻟﺨﺒﺮﺓ : ‡لمة مTتاة ǇǊ الخبر ǅ Ď النبة و ياﻻ ýﺍﻟﺨﺒﺎﺭ و ǅالخابر عǄ Tالخ f خبير و يا lţ þ

بمTţ ŐŁŐ خبير ǅ Ď عليم ﺑTيĆ و ǅالخبرǉ ǅ Ď النبﺄǉ ما عنǉþ[1].

وتعني ǅيľƢ ǅي اللǂة العلم باTǇيĆ و اختبارǉ. ياﻻ ýخبر ǅǊǛ المرǅǉ عرǅǉ ǉǊǈ علĎ حاياتǈǊ .

و þýǈ ÝÝ عز و جý ǅي الǇǅاǇ ربيم‡ : " الرحمǇǊ ǅ ǉǈ ýǇ الخبير"[2].

ﺍﻟﺨﺒﺮﺓ ﺍﻟﻘﻀﺎﺋﻴﺔ:

ǇǊ Ǉǉǈ الخبرة ǇTţ ŐŁŐ ‡م ǇǊانوني ǅǊǈ ǅي جراĆ تحاياي ǅو ǂŢتTǉارة ǅنية تلجﺄ ǉيǊǈ المح‡مة ǇǊ

ǅجý الحTţý علĎ معلوماK ǇƸررية بمǂاعǉþ ǅǈý ýǇţTxǈlf و ǇǉǉR للTţý ǅي جميý المǂǉǇý

التي يǂتلزم الTţý ǅيǈǊ ǉǇورا علمية ǅو ǅنية لا يǂتǇýǉ ǇƸي الǇاƳ ǉǇلمام ﺑǈǊ .

ǅǊǈ ǉT ýǇ الǇاƸي ملزم بتحرǉ الوǇǉǇý ǉǂ‡ماتǉ ǈǊاعǉǈ þ وǇǊ ǇǉǇ يعتمþ ǅي ǇǉǇR علĎ

تحرياK الǂيرǉ ǅير ǉǇǇ معارǉ Ƨ الǇاƸي لا يم‡ǇǊ تǇ‡وǇǊ Tǉالة للمجاý الǇبي و الǉǇþǈǊيǂ ǅو

المǂǊǈǈƸǇ ǈRǉ ǇǊ ǇǊ لا ǇǈǊ اللجوĆ ǇǉǇ خبير ǅي ǉǈǉǇ المجاýǉǂǉيماǈ ǉǇǇ ǉǇR الǇǂǉ ǇǊ الǇنية ǈǈ اتǂعK و

ǂتTعبK نتيجة اتǂǉ Ý مجاǉǈK الحياة .

و ǇǉǇ ǉلǇارنا ǅǇǈ الخبرة و مăǉ تعلǈǉ بالمǂوǂة ǉǇƸ ǅالنزاÝ ǉǇ ǅ ǇǊǈ ǅرياǉ ﺔǇǊ ǉǇƸǈ ǈǂǇǊ K

المباTرة ǉǇǇTǉǈǊ ǈǊ المباTر بالواǉعة المراǉǈǇǇǂ ǉ ǇǈǇǈ ǉǇلما ǇǊǈǇRǇǈ ‡ǉǈ ǉǂ ǉبياTǈǈǉ الǇاƸي ǂǉǇǇǉ

ǇǊ الوǂǉǇǊ ǉǇ الǂير المباTرة للتحايǅ ǉǇ علĎ اعتبار ǇǊǈǉǇ الوǂǉيلة ǉǉ تاوم بǉǈ المح‡مة و ǉنما بواǉǈǉ

ǉTخا f تتوار ǉǇ النواحي الǇنية التي ǉǈ تتوار ǅǉǈ ǉǂ الǇاƸيǈ[3].

و ǉǇ ǉتǉǈǇǇ ǇǊǈǉǇ ǉǇǈ الǇاƸي يجǇǉǇǇǈ ǅ ﻡǉǇ المعارǉ Ƨ الǇانونية ما يǉǇǉǇ ǇǇǈ ǉǇ ǈǇǇ‡وǈǇ ǉǇƸياǉ

و يǇǉ ǉǇ ǅي النزاǇ ǉǈ و الخبرة ǅو ǂǉتTǉارة التي يلجﺄ ǉيǈǊ الǇاƸي تǇ‡و ǉǈ لمǂǉǈاǈǉ ǅي المǂǉǇý

[1] - ǉǂǇǉ ǉǇǇǉǇǇ ǇǇǉǇǇ ǉǇǂǇǇǇ ǉ 325.

[2] - ǉǂǇǇ ǉǇǇǇǇǇ اﻵية 59.

[3] - ǉǇǇǇǇ ǉǇǇǇǇ ǇǇǇǇǇ ǉǇǂǇǇǇ ǉ 3.

الڤنية التي ڤƔƖƓ ڤانيا Ƙ علمية ȸو ƥاربة عملية ƥƥ Ǔ تتوارƌ ƥاǍ عƥ و الƖƖƓ الاƥƓƓƑية و ǀǂǀ Ǔ يمǂǀ ǀǂǀ يǂوǀ ǀǂǀ ƙƘǀ الناƒ ƒ ƌي المعرƌة ȸو ƥلة ƙƥالراية العلمية ƌي المƖƑƥƓ الااƥونية و التي ƘƤي ǀǂǀ مƥƓ وƘ ƥƖƥƒƘƓ ȸو تƤƗ ƖƘ.

و لم يعرƧ المƤƑƓ الجزائƓƑ الخبرة حيث ƟƥƓƓ الااƥوǀǂ ƥƙ-154 بتحƥيƥ مƘƥƥ و ƖƘƙƓǓ Ƙ ƖƘ الخبير و ƙƘ عملية ȸجراء الخبرة ƌي المواƥ ƙƥ ǀǂǀ 147 ȸلى 155 مƙررƥ و ƌي الااƥوǀǂ 09/08 ȸوƥƖ ƥƖƥƘ المرجو منƘƥ ƌي الماƥة 125 و التي تنƒ ƒ علǀǂǀ ":ǀǂǀ ƥƖƥƘ الخبرة ȸلى ƥوƓƖ واقعة ماƥية ڤانية ȸو علمية مƥƓƥ ǀƖǀƓƖ "

و عرƌتƥƖ المحكمة العليا : " الخبرة عمل ماƥ ƥƖ للتحƙيق ǀƥƓǀ ƥƘ ǀǂǀ الااƥوǀǂ و ȸƥƘ يحƙ ǀǂǀ ƙƥƥǀ ƥƓƥƖƥ ȸجراƙƖƥ عمل بالمبƥȸ يخوƘ مƘƙƘ اللجوȸ ȸلى الوƖƘƓƓƥ الƙƘيلة بتنويرƘƤƖ ƌي ȸƥƥƖƙ ما ليƒ ممنوعا ƥانونا "[1].

2- ƓƘƖƥƓ الخبرة

تتنوƘ الخبرة و تتƓƘƓ حƙƘ المجاǀ ƓƓƘǀ ƥƖƘ تتواجƥ ƌƥƘ ȸلى خبرة ȸƥƓƥƘƥƥƥ خبرة ȸختبارية ȸƥƓارية Ǔ خبرة الحيƥƓة و ȸخيرا الخبرة الاƥƓƓƑية وما يƖمنا ƌي موƓƘǀ ƥراƙتنا ƘƤي الخبرة الاƥƓƓƑية التي ƙنتناولƖƥ بالتƙƓƘ .

ƘƓƥƖƓ الخبرة ƓƙƘƥ الفƥƘية

ȸ- الخبرة الȸولى و الƙƓƥƘية

الخبرة الȸولى ƘƤي الخبرة التي يȸمر بƖƥ الƙاƓƑي للمرة الȸولى عنƥما تتوƌر ƌي ȸحƥى الƙƖƓايا المƓروحة عليƘƖ ƙƓƘ ƥƘƖƥ مƥƓƓƘ ڤانية معاƥƓƥ ȸلى خبير واحƥ ȸو عƥƥة خبراء و ƘƙƘ حƓƥ ƓƘ ƥبيعة و ȸƘمية موƓƘƓ الخبرة[1].

[1]- مƙƥلة ƘƙƓƥƓƥ الƥولة ƥƥƥƥƓƥ 1 ƙƥة 2002ƥ ƒ 45.

و ƭƾǍƭ الخبرة اللانية ƞƿŸ الƊاية و ǃǂƭǂǃ ǃǂمحو ƾƳǉ مختلفة ƠǉƬ تماما عن النلƬ التي تتناولها الخبرة الأولى Ŭ و ƭǀƾǋƓ الأخيرة ǍǃǍǏ خبير أو عدة خبراء Ŭ ǃǂƥو ƩƭǀƢ ƶǊǃ الأمية و ƠبيعةموƊو الخبرة عينƸǍŬ لم العلم ƾƿŸ خبراء ǃǉƥǃ ƥǉموا بأعمال الخبرة الأولى .

أ - الخبرة المƊادة و الخبرة التكميلية

- الخبرة المƊادة

تأمر بها المحƞمة عند ƢƭǀƸǋƓ أو Ơǀƿ الخƩوƩ عن ǃǂƭǂ و ƊǃƣƊموƊوعها ƊƣƿƢ في تارير الخبرة المعروفة أمام القاضي أو عند النتاƇƝ توƩƩلƞ Ƴǉ تاييماƞ مختلفة للتعويƊ المƩتحƼ عن نزƹ الملƞية للمنفعة العامة .

في ǃǂƳǂ الحالة بالƩƭƢاعة القاضي عند يأمر بخبرة ƞǀƊƢ ƊǃƭƢ موƊوعها ƢƊƢمراقبة ƩحƩ المعƩƞياƞ و ƭƊƢمة و ƼƿƩ و نتاƝƇ و خƩƩلاƞ الخبرة الأولى و ǃƥƥƥ بواƭƩƢة خبير واحد أو عدة خبراء ǂǃيرخ.[2]

- الخبرة التكميلية

و ǋǃ هي الخبرة التي يأمر بها القاضي عندما يتجلى ƾƽ ƞ ƞ واƿƊ في الخبرة المادة ƼǉǍǊ أو في حالة عدم إجابة الخبير عن جميع الأسƯلة أو النلƬ الفنية و التي عين من أجلها فتأمر المحƞمة باƭƢماǃǂ النقƊ ƞ الملحوƮ في تارير الخبير.

و ƾƭƢǀƾƢ الخبرة التƞميلية ǃǂǃ الخبير ƥƳǃ مام بالخبرة الأولية أو ǃǂǃ خبير ƞخر و ǃǂƥƥ يرجع ǃǂǃ السلطة التقديرية للقاضي و ما يراه مناسبا.

1- ƭƾǃ ǃǊǋ ƊǊƩƞǋǃ الخبرة الفنية في ƞƸǋƪƾǂ ǉƿƊƣǋƨƾƢǃ ... 2007 ... ƻ 32 .

2- ƠƊǋƦ ƕǃǋƞǉǋǊ ƊƩǂ ƽƪǋƬƩǋǃ ... ƻ 232 .

* و عندما يرى ǃ5 القاضي الخبرة الأولى ǈǊ ǉ‡ جوانبها Ǖ Ǐ ǈǊ ǈǋ ǕǓǔ‡ لعدم

احترام إجراءات جوهرية فإنه يأمر القاضي بخبرة جديدة .

3- ǈǉǊ ǋ ǈǉǊǋ القضائية

تتميز الخبرة القضائية بعدة خصائص مما يميزها عن باقي وسائل التحقيق الأخرى في ما يلي:

ǈ- ǈǉǊǋ ǈǉǊǋ القاضي

ǈǉ المادة 126 من القانون 09/08 حيث على أنه: "يجوز

للقاضي من تلقاء نفسه أو بطلب أحد الخصوم تعيين خبير أو عدة خبراء من نفس التخصص أو

من تخصصات مختلفة" بمعنى أن النطق بتعيين الخبير يتم من طرف القاضي بمعنى أنه تتم بأمر

من القاضي و تعتبر الخبرة إجراء تحقيقي اختياري خاضع للسلطة التقديرية للقاضي الإداري

يجوز للقاضي من تلقاء نفسه أو بطلب من الخصوم أو بأمر منه.

ǈ- ǈǉǊǋ ǈǉǊǋ للخبرة

ǈǉ وجود الخبرة يتوقف على وجود دعوى قضائية أصلية من طرف المدعي الفرعية

الخبرة تتوقف وجود نزاع قائم باعتبارها وسيلة إثبات و ǈǉ المبدأ يرد عليه استثناءات و هي

دعوى إثبات الحالة و هي من دعاوى الأدلة التي يختص بها القاضي الاستعجالي و يقدر

المحكمة احتمال ǈǉ الوقائع لمنازعة في المستقبل ووجود وقائع يخشى

زوال أو ضياع معالمها.

ǈ – ǈǉǊǋ الفنية للخبرة القضائية

ǈǉ المشرع الجزائري عند تناوله للخبرة القضائية في القانون 09/08 لم يشير إلى فنية الخبرة

و ǈǉ بتحديد ǈǉ تتعلق و طبيعة الخبرة.

[illegible] -ب

[illegible] الثانية [illegible] المادة 144 [illegible]: " [illegible] غير ملزم برأي الخبير [illegible] غير [illegible] ينبغي عليه [illegible] نتائج الخبرة ".

[illegible] : [illegible] الخبرة [illegible] و [illegible]

1- [illegible] الخبرة [illegible]

[illegible] القاضي [illegible] يتمتع [illegible] واسعة [illegible] الوجه [illegible] و غير متعلقة [illegible] [illegible] معينة [illegible] مرتبطة [illegible] و [illegible] منحه المشرع [illegible] تحايلية.

[illegible] القاضي [illegible] التقديرية [illegible] الأمر بتعيين خبير أو عدم تعيينه و [illegible] الاستجابة أو عدم الاستجابة [illegible] خبير [illegible] القاضي [illegible] ما يريده للخبير [illegible] رقابة [illegible] عليه [illegible] احترام [illegible] و مبادئ [illegible] الخبراء و يجب [illegible] تتعلق الخبرة [illegible] القانونية.[1]

و [illegible] اعتماده [illegible] جواز عدم [illegible] القانونية [illegible] تولى عنه [illegible]:

- [illegible] يجوز للخبير [illegible] تتعلق [illegible] القانونية.

- يجب على الخبير [illegible] يلتزم [illegible] التقرير [illegible] القانونية.

[illegible] : [illegible] و [illegible]

1- [illegible]

[1] - [illegible] .45

الخبير ﻣǈو ﺁﺧ ﺕ ƒ ǇǊ خبرة ƭنية ƭي اخت ƮƪƮƪ ﻣƾنية معينة Ɯيقوم بالمƾƬƾ الم ƪƢƠ ǇǊǇǊ بموجƔ ﺣ ƤƨǈǇ ƞƨǇƪƾƢ ƝƢƘƝ ǇǊǇƪ التي عينتƾ الجƾƢƠ ƝƪƳƨƘǇǊ الإداƼية ƝƘƪƳ ƭي ƝƘƪƳƘ ƮƪƳ ƭي الدعوǆ.[1]

و الخبير ﻣǈو ﺁﺧ ﺕ ƒ ƞƙ جƞارة ƭي ميƞƞƝǇ معيƞǇ ǈƨƩ ǇǊ ما تƞƪƳƭƘƭ Ɯ ǇƞǈǈƪƳ الإداƝƘ ƭي باتƭƪƭƝ ƞƨƠǇƠƭ الǈ ƧƪƘ ǇǊƝƨƤƠ ƝƢƐƮƮ ǇǊƞǈǇ ƝƪƳƨƞƞƭƜ ƞƪƳƨƞƘǇ ƝƪƳƨƞƪƳƪƲƤƘƝ ƞƪƳǇǊƝƨƤƠƭƘ ƞƪƳƨƘ بعƳƘ الجوانƔ الƭنية ƘƝƪƳ ƞƾƝƘƪƞƪƳ لة بالإداƼية[2]و علƸ الخبير ƞƞƝƠ ƞƢƾ اليمين القانونية ƭƢƮƪƭƭ عليƾ خبير محلƩ .

لم يعرƩ ƳǊƞƾ ǇǊƢǇƞƾ ƘƢƟƳƚǇƙ القانونية و الإدارية الخبير بƟƳ ƱƭƮƪƭ بتعريƩ الخبرة علƸ ǇǊ ƝƢƪƭƪ ƞƾƞǇƭƭǇ ƪƭǇƪƪǇ ƪƭƞƭƠ تحƞƞǇ.[3]

ǇǊƞƞǇ تنتƞƚƝ الخبير ƞƞƪ بƩ ƙƮƪǇ التي المƾƙمة ƞǇǊƞ المارر ǇǊƠ ƘƝǇƝ Ƭƪƭ ƪƭƞƭ رار ƪƭƳƨƞ ƭي العليا المحƾƙمة ƞǇǊƞ ƞما جƾƢƠ ƝƪƳƨƞƪ ية ما تنحƮ ر ƭي جمƳ المعلومات ƨƭƾƮ ƞƭƨƝ الإداƝƘ ƭي علƸ حƞƮ النزاƝ.

و تƮور ƞƪƳƝ الإداƼية بƮƭة ƝعƟ و ƝƳƟƳƭƮƳ.[4]

و يمƾƭƞƭ تعريƩ الخبير علƸ ƞƪƳƭƪƾ ƪƭǇƪƞ تحƮƳƮ علƸ معارƩ علمية ƭي مجاƳ معيƞǇ و ƞƪƳ ƝƟƪƳƭǇƪƾ ƳƢƪƭƞǇ لخبرة و تجربة و يلجƝ لخƭƨƢƭ لجمƳ المعلومات و تحليلƾǇ و ƪƭƢƳƭƳƭ حوƮ المƭƘƪƳƭƪƞ ƪƭƩƾƭƞƝ ƞƢƾƭƞƞǇ و ƞƢƾƭƭ ƞƪƳƭƭƞƾ ƞƪƳƞƢƭ ƢƩƞƪƳƞ.

2- ƟƪƳƢ ƮƪƳƨƠƝƪƳƞƭƳ ƭƝ ƞƢƞƪƳƞƢ المحاكمة :

يƞƾƝ ƮƾƘƙ مƾƮƾ الخبير الإداƝƘ ƭي أمام الجƾƘƢƝ الإداƼية ƭي الجزائر المرƮƳوم التنƞƢƮƞƪ ƞƢƭǇƞƞ رقم95– 310 المƠƫƞƞ ƭي 10 أƙتوبر 1995 Ɯ المتƾƳƳƪƞǇ تحƞƞƭƞ ƝƞƘƠ التƞƢƢƳƪ ƭي ƮƢƾǇƭ الخبراƠ وƞƪƢƪƪƞƞ ƞƭƞƪƝƭƭƭƞ و تحƞƭƝƞ حƞƭƞƝƾǇƪƾ و واجباتƾƭ[1] .

---

[1] - ƞƪƝ ƙƙ ƪƝƭƭƭƪ ƙƞƪƪƞƪƞ ƞƪƞƞƪ، ƫ 74.

[2] - ƞƪƾƞƞ ƞƪƪƞƪƪƞƪƞƪƪ ƪƳƞƪƳƞƪƞƪ ƪƳƭƪƳƞƞƪƪ ƞƭ ƭƪƞƪƪƪ ƞƪƞƪƞ ƞƪƪƞƪƪƞƪƪ ƞƪƞƪ ƪƪƪƞƪƪƪƞƪ و ƞƪƪƞƪƭƞƪ ƞƪƞƞƪƞƪƞƪ ƞƪƭƞƪƞƪƪƞƪ، ƞƪƪƞƪƞƪ ƞƪƞƪƞƪƞƪ.

[3] - ƞƪƞƪƞƪ 125 ƞƪƞƪ ƞƪƞƪƞƪ ƞƪƞ 09/08.

[4] - ƞƪƞƪ ƞƪƞ34653، ƞƪƞƪƞƪ 20-11-1985، ƞƪƞƪƞƪ ƞƪƞƪƞƪ ƞƪƞƪ 04، ƞƪƞƪƞƪ 1992، ƫ 61.

و جاǨ نǆ الǋروط العامة للتجǐيǅ و ǐǆǅǆǊ المادة 04 ǅǊ الǋروط الǋاني بعنواǅ الǋروط في الǋ ǐ الǋ

حيث تنǆ على ما يلي: "يجوز ǅǊ يعيǅ ǅǊ الǋ ǅ ǐ ببيعي في ǅǊمة الخبراǅ القضائيǅ ǅǊ تتوافر فيǊ

ǋروط التالية:

1- ǅǊ تكوǅ جنسيتǊ جزائرية مع مراعاة الاتفاقيات الدولية .

2- ǅǊ تكوǅ ǋǊادة جامعية ǅǊ تقنية ǅǊ مهني معيǅ في الاختصاص الذي يطلب التجǐيǅ

فيǊ.

3- ǅǊ لا يكوǅ قد تعرض لعقوبة ǅǊ التاديبية الإداريǅ

4- ǅǊ لا يكوǅ ضابطا عموميا ǅǊ خلع ǅǊ عزل ǅǊ محاميا ǅǊ ǅǊ ǋǊ تمǊ ǅǊ نابة

المحاميǅ ǅǊ موǅ عزǅ بمǐتǊ ǅǊ جراǨ تǆيبي بǐǅ ارتكاǊ وقاǅǅ مخلة بالآداب العامة ǅǊ

الǋرǅ .

5- ǅǊ لا يكوǅ قد منع بقرار من ممارسة المهنة.

6- ǅǊ يكوǅ قد مارس هذǊ المهنة ǅǊ هذا النǋاǅ في ǋروǅ سمحت ǅǊ ǅǊ يتحصل على

تǅǊيǅ كافية لمدة لا تقل عن سبع (07) سنوات.

7- ǅǊ تعتمد الإدارة الوصية على الاختصاص ǅǊ ǅǊ يجري في ǅǊمة تعدها هذه الإدارة.

8- ǅǊ لا يكوǅ قد تعرض لعاوبة جزائية بسبب ارتكاǊ وقاǅǅ مخلة بالآداب العامة ǅǊ

الǋرǅ ".[2]

* بالرجوع للمادة الخامسة من نفس المرسوم التنفيذي في الǋ ǐ المعنوي الذي يترتب

في التجǐيǅ في ǅǊمة الخبراǅ القضائيǅ ما يلي :

---

1 - [illegible] 08 [illegible] 1966 [illegible] .

2 - و [illegible] .

- ǇǗ ǂƫǀƬǣ ǧǀ المǀǼǇǻǍǇǇ الاجتماعيين المǂƫǓ و ƒ عليǈǠ ǧǀ الفقرƫين 3 و 4 ǇǗ

المادة 4 ǇƱǃǋǇ.

- ǇǗ ǇǍƕƿ ƒ ƫƩǂ المعنوǋ ǁǁ مار ǇǗ ǍǼƶƿ ƐǇǍƿ ƐǇǗǌ ǇƪǎƩ ǇǗƨ ǂǌƿƐǇ ǇǍƕƿƘ

ǇǍƔǇƘ ƫǍƕ ǧǀ التخ ƒ ǂƫǓ ǋǂ ǇƘƨ ǀǼǇǻǍƨ التوجيǀ ǇǍǀǇ.

- ǇǗ ǇǍƕƿ ǇǗ مار رǀǌƿ ǁǁǁ ǁǀǂ ƐǀƐ تانية تتماǂ ǇǗ ǇǂƫƤ ǂ ǇǗ ǧǀ ǇǂƐƔƿ لختǂ ǀ ƒ

المجلƩ ǇǇƟƐƿǀ.

* و بينǇƫ المادتǇǀ 6 و7 ǇǗ القانون 95/310 ƫƕǍǀة تالǀǍǀ ǀǀǂƨ و الجزاǀ التي يالǋǇ ǋǀǇǀǀǇ.

- حيث ƫǂƫ المادة 6 علǈ: "ǇǋǍǀ ǋǀƬǀ التوجيǀ ǧǀ ǇƔǇǀة الخبراǀ ǀǂƐƟƿǀǇƿ ǋƫ الناƐƿǀ

العام ǇǇǂ المجلƩ ǇǇƟƐƿǀ ǋǂ يختار مار ǇǍƿǀǀƬƐǇ بمار لختǂǀǂƫǇ.

ƫǀƬǀǇǇ ǋƟǀƿ ǧǀǇǀǇƕ ǂ لختǂǀǂƫǂǇƤ و التي ƫǂǀǂǀƫǍǀ التوجيǀ ǇǍǀǇǇ".

و ƫǂƫ المادة 7 علǈ: "يجب ǇǗ ǂǈǂǌ ǋǀƬǀ التوجيǀ بما ياتي:

- الوǀƐǇǀ اللبوتية المتعالة بالمعلومات النظرية و التطبيقية التي ǀƫǀƤǀǇǀǇ المتر ǧǀ ƫƩǇǂǇǀǂƫǂǇƤ ǀ

المراد التوجيǀ ǇǍǀǇ.

- و عنǀ ǀƨǀƟǀƿǀ ǂǈǂǌ الوǀƐǇǀ اللبوتية التي تبين الوǀƐǀƕ المادية التي يجوز ǇǇǀ المتر ƫƩ

و يحدد وزير العدل ǇǀǂǇ الوǀƐǇǀ بارار ǇǗǇƫǀǀ ǋƟǀ الأمر".

و ƫǂƫ المادة 08: "يحيل الناƐƿǀ العام المƘƿ بعد ǀƐǀǋƿ تحاليا ǇǍƩƐǀ ǇǀǂƐǀǀǇ ǋƫ رƕƫƿǀ المجلƩ

ǇǇƟƐƿǀ ǋǂ ǀƐǀǀƕǀ الجمعية العامة للقضاة العامليǇǗ ǧǀ ǀǀǂǎǀ المجلƩ و المحاƿǀǀ التابعة ǇǍǀ ǋƫ

ǀƐǀǀǀ ǇƔǇǀة الخبراǀ ǀǂƐƟƿǀǇƿ ǂǀǂ ǀǂǀǂǇƤ ƒ ǧǀ ƞƐǀ ƫǂƫǀǇǀ (02) علǈ ǀǀƐƿ ǀƐǀǀǇ نهاية الǀنة

ǇǇƟƐƿǀة".

* و تـُير ǏǇǫ ǃǐۤبا ƔƱƮ ƔƱƮ ا م الخبير مـǇǐ اللFمة و Ǌو ما عالجتـǊǊ المواد 22،20،19،15،12 و

مـǇǐ المرسوم التنـǏƘيȑ رقم 95-310 ومـǇǌ ما ورد في الماǄة 145 مـǇǐ القانـون رقم 08/09

الماǄة 148 مـǇǐ قانـون الإجراءات الجزائية و يـǇǐ تأǃ ƔƱƮ ۤبا ƔƱƮ:

- ƇدانƮ مـǇǌنية خطيرة.

- عاوبةƘ جزائية مخلة بالشرف و الآداǃ العامة .

3- ƇǁƳƟƔ ƧƒƘƔƾا ƒƳƚǆƾا:

بعد تـوافر الشروط السالفة الǀكر ياوم الناǃ العام لدى الجهة الǐختـǌة ياوم الناƔƱ بالجهـة الǐƘƘǌية التي ǃǁǃ الǇǌامـǇǐ ƔƱƮ بتحويل الملف بعد Ɨجراء التحايǐ اللازم Ǐǐ ǫǀǐرǐ إلى المجلس المجلس الǐƘƘǌي لدى الجهـة الǐƘƘǌية ƕ و ياوم الǐ الǀƘير بالǐطǌǃ الجمعية العامة للمǐƘǐلƘ العامليـǇǐ عǀ مـستوى المجلس و المحاكم التابعـة ǊǇ Ƶǃǐ الǐƘƘǌي ƮƗلǐ ǂǐƘƘǌǐǀǇ القضائيـǇǐ ƔƱƮ ǃǀƘƘǌǐ f في مـدة

Ɨǐǐرنǐ عǀ الƦǃ و ǃǐ اللǀǃ الǐنǃية الǃǐ الǐƘƘǌية ƕ و يتم ǃǀǃǐ ǃǐǐǀ الǐǐǐǐ ǃǀ وزير العدǐ

ليواǀ عليǀ .

بعد ǀǀǀ تتم المواǀاة عǀ ǀǀǀ الخبراǀ مـǀ Ǐǐǐ الǀǀ وزير العدǐ Ǐǀǀ الخبراء المايدǀǐ ƞوǐ مرة

اليميل المنـǀ و f عليǀ في الماǄة 145 مـǇǐ قانـون الإجراءات الجزائية ƕ وبعد ǀǀǀǀ لليميل القانونية

يتم تحرير محضر ǀǀǀ اليمـيـǀ ليرجǀ إليǀ عند الحاجة.

يايد بـǀ ǀǀǀ رامية ا م الخبير في جدوǀ الخبراء و ǀǀǀ يجب ƔƱƮ ǀǀǀǀ يتضمـǀ الǀǀǀ و الǀǀǀ

واختـǀǀǀǀ و عنوانǀ و عند الاǀǀǀǀ رقم ǀǀǀǀǀǀ محǀ المǀǀǀǀ الخبير المايد في الجدوǀ ƕ

ǀǀǀ اليميل عند الǀǀǀǀ المزمع الǀǀǀǀ ƕ ǀǀǀ خطا لما ǀǀ و عليǀǀ الأمر بالنايبة للخبير الǀǀǀ لم يايد في

الجدوǀ ǀǀǀǀǀ ملزم بـǀǀǀǀǀ اليميل لما ǀǀǀǀ مـǀǀǀǀ ǀǀǀ امام ǀǀǀǀǀ الجهة التي عينتǀǀ ƕ ǀǀǀǀ الماǄة

131 ﻣﻥ ﺍﻟﻘﺎﻧﻭﻥ 08/09 ﻋﻠﻰ ": ﻳﺩﻋﻭ ﺍﻟﺧﺑﻳﺭ ﻏﻳﺭ المقيد ﻓﻲ ﻗﺎﺋﻣﺔ ﺍﻟﺧﺑﺭﺍء ﺍﻟﻳﻣﻳﻥ ﺃﻣﺎﻡ ﺍﻟﻘﺎﺿﻲ ﺍﻟﻣﻌﻳﻥ ﻓﻲ ﺍﻟﺣﻛﻡ ﺍﻵﻣﺭ ﺑﺎﻟﺧﺑﺭﺓ و ﻳﻭﺩﻉ ﻧﺳﺧﺔ ﻣﻥ ﻣﺣﺿﺭ ﺍﻟﻳﻣﻳﻥ ﻓﻲ ﻣﻠﻑ ﺍﻟﻘﺿﻳﺔ".

و ﻳﻣﻛﻥ ﺍﻟﻁﻌﻥ ﺑﺑﻁﻼﻥ ﺍﻟﺩﻋﻭﻯ ﺇﺫﺍ ﻟﻡ ﻳﺅﺩﻳﻬﺎ ﺃﻭ ﺇﺗﺑﺎﻉ ﺍﻟﺧﺑﺭﺓ ﺍﻟﺗﻲ ﺃﻋﺩﻫﺎ ﺍﻟﺧﺑﻳﺭ ﺍﻟﺫﻱ ﻟﻡ ﻳﺅﺩ ﺍﻟﻳﻣﻳﻥ ﺍﻟﻘﺎﻧﻭﻧﻳﺔ ﺑﺎﻋﺗﺑﺎﺭ ﺃﻥ ﺃﺩﺍء ﺍﻟﻳﻣﻳﻥ ﻳﻌﺩ ﺇﺟﺭﺍء ﻣﻥ ﺍﻟﻧﻅﺎﻡ ﺍﻟﻌﺎﻡ.

ﻓﻁﺑﻳﻌﺔ ﻣﺄﻣﻭﺭﻳﺔ ﺍﻟﺧﺑﻳﺭ ﺗﻧﺣﺻﺭ ﻓﻲ[1]:

- ﻻ ﻳﺟﻭﺯ ﺇﻧﺎﺑﺔ ﺍﻟﻣﺳﺎﺋﻝ ﺍﻟﻘﺎﻧﻭﻧﻳﺔ ﻟﻠﺧﺑﻳﺭ ﻣﻬﻣﺎ ﻛﺎﻥ ﺍﻷﻣﺭ ﺑﺩﺍﻫﺔ.
- ﺍﻟﺗﺣﻘﻳﻕ ﻓﻲ ﺍﻟﻣﺳﺎﺋﻝ ﺍﻟﻔﻧﻳﺔ ﺍﻟﺗﻲ ﺗﺧﺭﺝ ﻋﻥ ﻧﻁﺎﻕ ﻋﻠﻡ ﺍﻟﻘﺎﺿﻲ .
- ﻻ ﻳﻣﻛﻥ ﺇﻧﺎﺑﺔ ﻣﻬﻣﺔ ﻣﺻﺎﻟﺣﺔ ﺍﻷﻁﺭﺍﻑ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﺧﺑﻳﺭ .

2- ﻣﺟﺎﻻﺕ ﺍﻟﺧﺑﺭﺓ ﺍﻟﻘﺿﺎﺋﻳﺔ :

ﺗﺧﺗﻠﻑ ﺍﻟﺧﺑﺭﺓ ﺍﻟﻘﺿﺎﺋﻳﺔ ﻭﺗﺗﻧﻭﻉ ﺑﺗﻧﻭﻉ ﻓﺭﻭﻉ ﺍﻟﻘﺎﻧﻭﻥ ﻣﻥ ﺧﺑﺭﺓ ﻓﻲ ﺍﻟﻣﺟﺎﻝ ﺍﻟﻣﺩﻧﻲ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﺟﻧﺎﺋﻲ ﺍﻟﺗﺟﺎﺭﻱ و ﺍﻟﺧﺑﺭﺓ ﻓﻲ ﺍﻟﻣﺟﺎﻝ ﺍﻹﺩﺍﺭﻱ .

ﺍﻟﻔﺭﻉ ﺍﻟﺛﺎﻧﻲ : ﺍﻟﻘﻭﺍﻋﺩ ﺍﻹﺟﺭﺍﺋﻳﺔ ﻟﻠﺧﺑﺭﺓ

ﺗﻧﺻﺏ ﺍﻟﺧﺑﺭﺓ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻣﺳﺎﺋﻝ ﺍﻟﻔﻧﻳﺔ ﻓﻲ ﺍﻟﺩﻋﻭﻯ ﺩﻭﻥ ﺍﻟﻘﺎﻧﻭﻧﻳﺔ ﺍﻟﺗﻲ ﻫﻲ ﻓﻲ ﺍﻷﺻﻝ ﻣﻥ ﺍﺧﺗﺻﺎﺹ ﺍﻟﻘﺎﺿﻲ[2] و ﻳﻘﺑﻝ ﻓﻲ ﻣﺟﺎﻝ ﺍﻻﺳﺗﻌﺎﻧﺔ ﺑﺎﻟﺧﺑﺭﺓ ﻟﻠﻔﺻﻝ ﻓﻲ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻣﻧﺎﺯﻋﺎﺕ ﺃﻭ ﺍﻟﻣﻠﻔﺎﺕ ﺍﻹﺩﺍﺭﻳﺔ ﻟﺧﺭﻭﺟﻬﺎ ﻋﻥ ﻣﺟﺎﻝ ﻋﻣﻠﻳﺔ ﺍﻟﺧﺑﻳﺭ و ﻣﻬﻣﺗﻪ ﻭﻳﻣﻛﻥ ﻓﻲ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﺣﺎﻟﺔ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﻛﻠﻑ ﺍﻟﻘﺎﺿﻲ ﺃﺣﺩ ﺍﻟﻣﺧﺗﺻﻳﻥ ﺍﻟﻣﺣﺎﻳﺩﻳﻥ ﺑﺎﻟﺟﻬﺎﺕ ﺍﻹﺩﺍﺭﻳﺔ ﻟﻠﻔﺻﻝ ﻓﻲ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﻣﻧﺎﺯﻋﺎﺕ و ﺍﻟﻣﻠﻔﺎﺕ و ﺗﻘﺩﻳﻡ ﺗﻘﺭﻳﺭ ﻋﻧﻬﺎ ﻓﻲ ﻳﻣﻛﻥ ﻧﺩﺏ ﺧﺑﻳﺭ ﻟﻳﺣﻝ ﻣﺣﻝ ﺍﻹﺩﺍﺭﺓ ﻓﻲ ﻣﺑﺎﺷﺭﺓ ﻋﻣﻠﻬﺎ و ﺳﻠﻁﺗﻬﺎ ﺍﻟﺗﻘﺩﻳﺭﻳﺔ .

---

[1] - ﺑﻥ ﺑﻠﻘﺎﺳﻡ ﺃﺣﻣﺩ، ﺍﻟﻣﺭﺟﻊ ﺍﻟﺳﺎﺑﻕ، ﺹ 46.

[2] - ﻋﺑﺩ ﺍﻟﻌﺯﻳﺯ ﺧﻠﻳﻔﺔ، ﺍﻟﻣﺭﺟﻊ ﺍﻟﺳﺎﺑﻕ، ﺹ 1147.

Ǘǫǵ : ǚƒǆǇǚǛ و حقوق ǚǛǚǊǛǚ

يباǮر الخبير ǚǛǚǐǚǛǚ مǚǚǚǛǚ بحرية تامة باǃتعمال الوǃاǃǚǛ الǃنية و العلمية التي يراǚǚǛǚ مناǃبة و ǃǚǚǛǚ ǛǚǛǚǕ الǃزاǛ ǚ و بالرǚم ǚǛǚ ǚǚǚǛǚ ǚǚ ملزم باحترام قواعد ǃبيرةǂ ǚǚǚǚǛǚǚ ǚǚǚ ǃير العالةǚǚ ǚ

و ǚǚǚǚ ǚǚǚǚ ǚǚǛǚ عليǚǚ المǚǚǚǚ الجزاǚǚǚ التزاماǚ ǚǚǚǚǚǚ ǚ و بالمǚǚǚ ǚǚ ǚǚǚ تحǃيزǚǚǚǚ للمǚǚǚمة

المǚǚǚǚ ǚǚǚǚǚ منǚ ǚǚǚ المǚǚǚǚ ǚǚǚ ǚحاوǚǚǚ ǚنتناولǚǚǚ ǃي :

1 - ǚǛǚǊǛǚ ǚƒǆǇǚǛǚ:

ǚǚ ǚǚǚǚ الماǚǚ 20 ǚǚ المرǃوم التنǃيǚǚ 95-310 التزاماǚ الخبير ǂما يǃǚتي:

تعتبر ǚǚ ǚǚǚǚǚǚ المǚǚنية عǚǚ الخǚو ǚ ما يǃǚتي :

- ǚǚنحياز ǚǚǚ ǚǚǚ ǚǚǚǚǚǚ ǚǚ الǚǚǚو بمǚǚǚǚ ǚǚǚ ǚǚǚǚǚǚǚǚ.

- المزاǚǚǚ المعنوية ǚǚ الماǚية ǚǚǚǚ تǃيير نتاǚǚ الخبرة المو ǚوعية.

- ǚǃتعمال ǚǚǃة الخبير ǚǚǚǚǚǚ ǃي ǚǚǚ ǚǚǚǚǚǚ تجارǚǚ تعǃǚي .

- عǚǚ ǚخǚǚار الجǚǚǚة ǚǚǚǚǚǚǚية المختǚǚة باǚǚǚǚǚǚ ǚǚǚجال المحǚǚǚ ǃي الحǂǚ ǚǚǚǚ ǚنجاز الخبرة و ǚǚǚǚǚ التارير .

- رǃǚ الخبير ǚǚǚǚǚǚǚي ǚǚǚ الايام بمǚǚǚǚǚ ǚǚ تنǃيǚǚǚ ǃي ǚǚجال المحǚǚǚǚ بعǚ ǚǚǚǚǚǚǚǚ ǚǚوǚ ǚǚǚǚǚ رعي .

- عǚǚ ǚǚور الخبير ǚǚمام الجǚǚǚǚ ǚǚǚǚǚǚǚǚية ǚǚǚǚ التارير ǚǚǚ ǚǚǚǚǚǚ ǚǚǚ ǚǚǚǚ منǚǚ ǚǚǚǚ.

* و ‡لمة " الخ‌و ƒ " تبيǐ ǐǉǃǈ ǋلتزاماǓ لم ترƥ علǏ ƹبيǀ الحǈ رǄ ǉǃǈ عǊǋوة علǏ تǊǊ

المحƥƥة ǃي الح‡اǂ ǃǐ القانوǐ رقƥ 09/08 و Ǔيما ǃǎ المادة 40 و التي ǉǈǂ علǏ ǈǄǂǃ: " Ǔ يجوز للخǈوم بƒǋ Ǎ حاǀ مǐ اǓحواǀ اǓǀǂǃ بالǂǈاǃ ǐǃ علǏ اǓتعاǋ و المǈاريƨ مباشرة للخبير

و يترتǋ علǏ خبوƥ الخبير المايƥ ǃي الجوƹǀ التاǂبيǃǃ ǐǉǃǈ مƥ ǐǄǉǃ لǐǃ الخبراǂ و بǉǓǃǐ

الخبرة " .

ǉǃǈ ونƹ المادة 19 مƥ ǐ المرسوم التنفيǋǑ 95-310 علǏ العقوباǃ التي ƥƥ يتعارƏ ǉǈǂ

الخبير الǋǂǃ ǃ اخǀ باǓلتزاماǃ Ǔ و ǉǂ ǐ ǉǂ ƨ مƹ العقوبة التƥƨǃ ǐيبية ǉǈ¹ و الوقاية Ǔ و ǃǈ يمǂ ǉǓ Ǔ ǃǉ ǈ ǎǃ

ƨƥǃǎيبي ǃǐ يƹǈ ǐǉǂ تحايƥ ǉǃǈ ǈ الكفاية ǐǉǃ وجوƥ ƥ مƥǂ ترجي ǉǈرمي للعقوباǃ يختƨǈ باختƨǓǈ

جǈامة الخƨǈ التƥƨǃيبي و ǉǃǈ العقوباǃ ǈǃ :

- ǉǐǂǃǓ

- التوبيƧ Ǔ

- التوقيƨ لمƥة Ǔ تتجاوز ǓǓǈ اشهر ǓǉǃǓ.

- الƹǈ النهائي.

‡ما نƹ المادة 132 مǐ القانوǐ 09/08 علǏ اǈǉǂ يجوز الح‡م علǏ الخبير الǋǂǃ اخل بالمهمة

المƥ ǐ ƨ ǉǂة اليƥ ǉǂ و لم يقم بإنجاز تقرير ǃǈ او لم يوƥǉǂƥ ǃي اǓجل المحƥƥ ‡ل المǈاريƨ ƨǈǉǂ ǈ و عنƥ

اǓقتضاǃ ǀ الح‡م عليǉ بالتعويضاǃ المƥنية عǓوة علǏ ǉǊǋ ǃǉǂƥ و ǉǃ ƥƥƥ الماƥتين 12 و 13

مǐ المرسوم رقم 95-310 مسؤولية الخبير القضائي حيث ǉǃǈ المادة 12 ǐǉǃ الخبير القضائي

ǉǈ و المسؤول الوحيƥ عǐ المƥاراǃ و اǓعمال التي ينجزǉǂ و يمنع علǏ الخبير القضائي ǐǉǃ ǈ ‡لƨ

غيرا بمهمة ǉ ƨǃǂ و يتعين عليǉ ǃي جميع الحاǓǃ ǐǉ ǈ يحرر ما اسنƹ عليǉ.

---

¹ - ƥمƹƥ ǃǐ الماƥƹǉ ǃǉǂ . 83 ǃ

و تنص المادة 13 على أن الخبير ملزم بالحفاظ على جميع الوثائق التي تقدم له بمناسبة تنفيذ مهمته و في حالة الإخلال بهذا الالتزام تنص المادة 13 من المرسوم بأن يتعرض الخبير للعقوبات المنصوص عليها في المادة 238 من قانون العقوبات.

و تنص المادة 18 من المرسوم التنفيذي 95- 310 على أنه: " يتعرض الخبير الذي يفشي الأسرار التي اطلع عليها أثناء تأدية مهمته إلى العقوبات المنصوص عليها في المادة 302 من قانون العقوبات " .

و تنص المادة 302 من قانون العقوبات على أنه: " كل من يعمل بأية صفة كانت في مؤسسة و أدلى أو شرع في الإدلاء إلى أجانب أو إلى جزائريين يقيمون في بلاد أجنبية بأسرار المؤسسة التي يعمل فيها دون أن يكون مخولا له ذلك يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات و بغرامة من 500 إلى 1000 دج .

و إذا أدلى بهذه الأسرار إلى جزائريين يقيمون في الجزائر فتكون العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين و بغرامة من 500 إلى 1500 دج"

2- حقوق الخبير

إن عمل الخبير عمل فني تحكمه و التزامات يفرضها القانون و العرف المهني بما يكفل عمل الخبير كما أن للخبير حقوقا مقابل هذه الالتزامات[1] و تتمثل هذه الحقوق في حالتين:

أ- حماية صفة الخبير.

ب- حماية الخبير عند تعرضه لأضرار في حالة معينة .

[1] - [illegible] ص 94.

ǀǞŇ جاƾǗ لحاية الخبير ƽي اǓتعاƹ و ƺاريƹ الخبرة ǂما ǃو ǆنƹ و ƒ عليǊ ƽي المادة 128 من القانون 08/09 و ǂǄا ما ƽƼو ǃو ǆنƹ و ƒ عليǊ ƽي المادة 15 من المرƹوم التنƽيƿǐ رقم 95 – 310.[1]

ǅǞ الخبير يتمتƴ بالحماية و المƹاعدة اǓزمتين ƈƛناء ƈداƑǊ المǊمة التي Ɨرƿا ƬǊ الجǊة القاƬيŇ.

حيث نƹ المادة 14 من المرƹوم التنƽيƿǐ على: "يوƽر النƹ العام الحماية و المƹاعدة اǓزمتين للخبير القاƬي ƈƛناء ƈداƑǊ المǊمة التي Ɨرƿا ƬǊ الجǊة القاƬيŇ ".

و نƹ المادة 16على: "ƿƽƹا يعاƽƨ ƿ ǂǊ الخبير القاƬي ƈو يعتدي عليǊ بعƹ ƽƷة ǊاǊƨمƨ ǊƽلƄ وƽƹ لحǂام المادتين 144 و 148 من قانون العقوبات ".

و نƹ المادة 144 من قانون العقوبات على: "يعاƽƨ بالحبƹ من ǊƨǊرين ƈلى سنتين و بغرامة مالية من 1000 ƈلى 500.000 دƨ ƈو بحƽƹ ǂاتين العقوبتين ƽقط ǂ Ǟǐ من ƈǊان قاƬيا ƈو موƽƹ ƈو Ƭابطا عموميا ƈو قاƽƬ ƈو ƈحد رجال القوة العمومية بالقول ƈو اǓƨارة ƈو التǊديد ƈو بƺرƽƹ ƈو تقليم ƈ ƈي ƬƨƩ ƈو ǃليǊ ƈو بالǂتابة ƈو الرƹم ƹير العلنيين ƈƛناء تƹƴƽة ǊǅاƬƹƽ ƈو بمناƹبة تƹƴƽة ǊǅاƬƹƽ و ƿلƄ بƹƽƨ المƹاƹ بƽƨرǊ ƈو باعتبار ƈو باǓحترام الواجƹ لƹلƽتǊ .

و تǂون العقوبة الحبƹ من سنة ƈلى سنتين ƿƛا ǂانƈǃ Ǌنǀ الموجǊة ƈلى قاƈ ƹو عƬو محلƹ قƬاƑي ƈو ƽƽǂ رƽ ƹƨ وƺƹƽ ƽي جلƹة محǂمة ƈو مجلƹ قƬاƑي".

و يجوز للقاƬي ƽي جميƴ اǓحوال ƈن يƽƿمر بنƹر الحǂم و يعلƄ بالƨروط التي يحدƿǊƽ على نƽقة المحǂوم عليǊ دون ƈن تتجاوز ǊƽƨƽƬ المƹارƹ الحد اǓقƹى للغرامة المبينة ƈعǚǇ.

[1] - يوƹƽ ƹ ǄƹƽǓ ǂƬƨ ǂƹƨǆ ƹ 81.

- و تنƒ المادة 148 من ƙانون العاوبات علǇ أنƌ: " يعاƁب بالحبƧ من سنتين إلǇ خمƧ
ƙانون ƨƮ من يعتدي ƒ بالعنƞ أو الاوة علǇ ƙاƮد اƙلƪيم أو الموǊƲƸ أو الاواد أو رجاƁ الاوة
العمومية أو الƒباƪ العموميين أƛناƅ مباƪرة أعمالƌƸƠƮƁو أو بمناƨبة مباƪرتƌا".

و إƤا ترتƓ علǇ العنƞ إسالة الدماƅ أو جرƟ أو مرƭ أو وƁوƖ سبƙ إصرار أو ترƮƓ أو لǇ

ƭƮ الاƙليم أو ƍƛƑƭƞ المحاكم ƒي جلƨة بمحاƒمة أو مجاƧ ƒƪƭƮƒي العاوبة تƒƸƓ

إلǇ المدƙن خمƧ إلǇ ƑƓر ƙانونƚƞ و إƤا ترتƓ علǇ العنƞ تƪويƌ أو بتر أحد اƍƛƑƭƞ أو

عجز عن استعمالƌ أو ƙƴد النظر أو ƙƴد إحدى العينين أو عاهة مستديمة تƒƸƓ العاوبة

الاƙلƍ المدƙƎ .

و إƤا أدى العنƞ إلǇ الموƙ و ƞƪ ƙƛاء العاوبة تƒƸƓ العاوبة ƙƪ ƁƲƪ و يجوز

حرمان المحكوم عليƌ بالحبƧ من مباƪرة الحاوƢ الواردة ƒي المادة 14 من ƙانون

"العاوبات " لمدة سنة علǇ اƙƛƁ و خمƧ علǇ اƙƛƁ تبدأ من اليوم الƤي نƱƸƒ العاوبة و

الحكم عليƌ بالمنع من اƙامة من سنتين إلǇ خمƧ سنين .

ƏǀƢƱƦǀƥƢƢ: الƦƧƢƢ ǁƪ ǀƓƙƧƢ ǁƣ ƞǂƓǈƏǀƢƢ ƍǀƕƟƢ

الااعدة اƙƛلية أن اللجوƅ إلǇ الخبراƅ يعود لƛلƨƮة التاديرية للااƭي و يجوز أن يأمر

بإجراƅ خبرة ƒي أي مسألة ƒنية تعرƭ عليƌ لƙƪƛƪƞ و حل النزاƖ ƙƪ إƤا كان ƙƪ Ɩƙƪƙƛƙ

ƙاعدة يجد الااƭي ƒƸƸƪ ما يلزمƌ علǇ الƙƪƸƛ ƙƪƙ الحاجة إلǇ اللجوƅ للخبير و بالماابل

توجد ƙاعدة أخرى يتحيƞ علǇ الااƭي الƙƪƸƛ ƙƪƸƪ اƙƛستعانة بالخبراƅ و من أمƙلة

علǇ ƙلƙ النزاƖ المتعلƢ بالتعويƭ ƒي نزƖ الملكية من أجل المنƒعة العمومية .

1- ƞƦƦƣƥǀ ƏǀƢƱƦƥƢ

ǐي اجتǋاƵ ƫلǘ ǐيƺلǘ للمحǀمة العليا[1] ƮƼƾƮ جƿƺǃ الناƯ ƮƻƼƮ ƫǀ المارƱ ǐانونا و ƮƷƯǘƼ ƫǀƮ يمǅ

اǘƯǘي بƎجراƅ الخبرة و تعيين الخبير ƺƼ توƴيǘƯǗ ƺǀƼƿƺ التي تǉƎƺي ƍابعا Ƈنيا بحتا ƺƼ مراعاة

عǋǋ التخلي عǀǊ ƫǀǐ ƵǘǉƇ الحيا ƺƯǘƼ الخبير و الحǉƼ ƖƳ يتǘǀƫ ƧƾƮǀƺ ƫǀǀǂ الخبير بƎجراƅ تحايǁ

ƺƼ ƺǀƴǀ ƮǀƫǀǊ اعتماƮ نتاƓƪ التارير ƺƯƫǂ ǐي موǘƼǗƴ الƳƾǆƃƳ يعƮ مخالǐا للاǘƫǀǀǀǘ و

. ƺƯǘƃƼǗ و ƓƼ للناƯ ƴƻǃƼتوج

و التعيين ƫǀƮ ǘمر جوازǗ ƹخاƺǀƫ ƳƾƮƵ التاƹيرية للاǘƫǀǀي بموجƴ ǐرار تمƺǀƮǘǍ ǀƫƮ يلجƐ ƮǀƫƮƾ ǘƎ

يلجƐ حتǗ ǐي حالة ƺƯǘƼ ƫƯƼǀƫƮ ǀƫǀƮƮ الخǋ ƖوƼ[2].

و ƫǀǀ ما نǗ ƖǀƫƼ عليƮƾ الماƮة 126 ƫǀǀƮ ƫǀǀǘƫǀǀ الاǘƫǀǀ ǃƺ 09/08 ǂƼ ƺƯ إمǘانية تعيين ƫǀǀ عƫ ƫǀǀ الخبراƇ[3] ƫǀǀ

نƇ ǀƾ التخ ƖǐƇ ǏƯ وǉ Ʃتخ ǋǋ ǀƫǀǀƹ مختلǐة ǏƮƯ ƵƯǊǆ ǀƫǀǀ الخبراƇ ǐي ǘƫǀǀƇǐمة الخبراƇ وǉ ǋيرƇ ƫǀǀƬ ƫǀǀƇǀǘ ƹريƺǀǀ

ǀƫǀ يǀƫ ƧƾƫǀƇ الخبير الǉير ƇǗ ǐي ƫǀƇǐمة الخبراƇ اليمين ƫǀǀƫǀǀ امام ǀƫǀǀǘ الاǘǀǀي المعين ǐي الحǉƼ الǓمر بالخبرة و

. ƴǀƫتو ƖǗǇƫǉǐ ƺƫǀ ƺǀ ƫǀǀǀ محرǀǘǗ ƵƫǀƇǐ اليمين ƫǀǀǀǐ ǐي م Ɓلا ƫǀǀǀية .

و ƫǀǀ عالƫǀ ƫǀǀ الماƮة 131 ƫǀƫ الاǘƫǀǀƫǀǀ 09/08 حالة النزاعات التي تتƴƯƼǀƼ معرǐة ǐنية متǂǋƿلة

ببعǀƫ التخ ƖƇǀǀ ƖǐƇ ǋǗ التي تتƫǀƇǀ ƫǀǀǀƫǐمة الخبراƇ ǐي ǀƫǀǀǀ المعنيين ǐي ƫǀǀǀƫ الحالة يجوز للاǀƫǀǀي

الاستعانة بخبير حتǗ و لم يǀǀƼ ƇǀǀƇǐ محلǐا ƺƼ توجيǀƫ ƫǀƮǀ اليمين ƫǀ ƴǀƇ تنǐيƬǘ ƫǀǀǀƫǀ.

و باعتبارا ƫǀǀ الاǀƫǀǀي الǀǐƫارǀ يملǘ ƫǀ ƫǀǀǀ ƇǘǐƫƇǀيرية ǐǀǀǐ وǉير ملزم ǐانونا بالاستجابة للƇƹǀǀǀ الماƮة

ƫǀǀ الخǋوم بǉية تعيين خبير ǀƫǀǀ ǐي الحالات التي وجƴ ǐيƫǀǀ الاǘƫǀǀǀ الاستعانة بالخبراƇ ƫǀǀǀ ما نǋ

مارر ǐي الماƮة 187 ƫǀ الاǘƫǀǀƫ التجارǗ بالنƮبة للتعويƓ الاستحاǐي.

-[1] ƫǀǀǘ رǐƫ 9774، ƫǀǀƇǀ: 1993/07/07، ƫǀǀǀǀ ƫǀǀƇǐǀǀ ǐǀǀǐية، ƫǀǀ 02، ǀƫǀ1994، ǀ 108 .

-[2] ƫǀǀǀǀ ƫǀǀƇǀǀ الƫǀولة ǐƫǀǀ رǐƫ 5163 ƫǀǀƇǐƇǀ: 11-02-2002 .

-[3] ƫǀǀǀǀ 127 ƫǀǀ ƫǀǀǀوǐƫǀǀ رǐƫ 09/08.

و [illegible] حالة تع[illegible] الخبر[illegible] المعيني[illegible][1] [illegible] عليه[illegible] [illegible]نجاز [illegible]عما[illegible] الخبرة معا و [illegible] تارير موحد [illegible] و [illegible] حالة [illegible] اختل[illegible] را[illegible] وجب على [illegible] واحد منهم تبيين ر[illegible] و [illegible] و ما [illegible] تار علي[illegible] موح[illegible] المح[illegible]مة العليا تطبيقا للماد[illegible] 49 [illegible]. [illegible]. م[2].

و على الرغم من [illegible] الخبرة غير ملزمة للقاضي [illegible] و الحال [illegible] [illegible]عو[illegible] و الوسائل المعروفة عليه [illegible] و تعايي[illegible] و [illegible]ور [illegible] منازعا[illegible] الخبرة تحتل مكانة مميزة [illegible] العمل [illegible] باعتبار و [illegible] منازعا[illegible] لم تك[illegible] موجودة [illegible] النزاع [illegible] الخبرة تحتل مكانة مميزة [illegible] متخ[illegible] رجال [illegible] على [illegible] الحال يتو[illegible] النزاعا[illegible] معلم [illegible] [illegible] على [illegible] عليهم الخبرا[illegible] [illegible] على الرغم [illegible] ر[illegible] الخبير غير ملزم للقاضي الناظر [illegible] الدعو[illegible] .

و القاضي عند [illegible] الحكم [illegible] بموجبه يأمر بإجرا[illegible] خبرة و يجب [illegible] يت[illegible] مجموعة [illegible] النا[illegible] تعتبر [illegible]مرا [illegible] الحكم [illegible] 09/08 و [illegible] وجو[illegible] احتوا[illegible] الحكم الآمر بإجرا[illegible] الخبرة [illegible] مجموعة بيانا[illegible] [illegible] يتحد[illegible] [illegible] ور[illegible] [illegible]:

* مراقبة جدية [illegible] المادية للجو[illegible] [illegible] الخبرة

* تشا[illegible] التعل[illegible] [illegible] اللجو[illegible] [illegible] تعيين الخبرا[illegible] .

و [illegible] تنص الماد[illegible] 128 من القانو[illegible] 09/08 [illegible] البيانا[illegible] [illegible] :

" يجب [illegible] يتضمن الحكم الآمر بإجرا[illegible] الخبرة ما يأتي:

* عرض [illegible] التي تبرر اللجو[illegible] [illegible] الخبرة وعند [illegible] تبرير تعيين عد[illegible] خبرا[illegible] .

* بيان [illegible] و [illegible] و عنوان الخبير [illegible] الخبرا[illegible] المعينين [illegible] تحديد التخ[illegible] [illegible] .

[1] - [illegible] 127 [illegible] 09/08.

[2] - [illegible] 64 487 [illegible]:28/12/1988 [illegible]":[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ."

* تح݀݁ݚ ݌ ݇ݕݗمة الخبير تحݚݚݐ ݈ݚݐݐ.

* تح݀݁ݚ ݀جݚ ݚݚݐݍ ݕتارير الخبرة بمانة الݟݑبݑ ".

- و عاݕݏ ما يلجة ݐݚ ݌ الخبير ݁ي الاݟايا العاارية ݕݗ ݛݚݕݗ ݁ حالة الݟيوݍ ݛ و ݍݟاياݨ نزݛ الماݤية ݕݗ ݀جݚ المن݁عة العامة.

- ݐݚ الاݟاݨي غير ملزم ݕالتجابة ݕݕݍ تعيين الخبير ݕݗ ݌ݐݗ ݕݗ ݛ݀ݐ الخݍوم و ݐݤݚ ݐݒ تعلق الأمر بم݁نية بحتة تخرݘ عن ݙݗ݀ݓة الاݟاݨي الاانونية ݤما يتعلق الأمر بتحاياݘ ݁ي الوݟعية الحاݙبية الجباݚية ݁݁ي ݎݙݚ الحالة ݗݛ و منݟايا يجݍ علݚ الاݟاݨي الاستعانة بخبير جباݚي (محاݙب)ݛ و ݁ي بعݟ الحاݛݙ تݤون الخبرة الوݙيلة الوحيدة للمدعي ݛݚݛ݀ حة ݌݀عاݚݚ (ݤما و مبينا ݁ي غالبية دعاوݚ التعويݟ ݁ي نزݍ الماݤية للمن݁عة العامة)

و حتݚ يݕݟيݛ الاݟاݨي ݕݒݚ علݚ الاسبابݛ رݍبة الخݍم ݁ي ݍجراݛ الخبرة و مدݚ ݌ݤانيتݙ ݀و جواݙݚ ݁ي حݙم النزاݛ الاݟاݨي ݀ݗمنݙ وجݍ ݀ݐ يحتوݚ ݕݗݐ ݕݕݐ الخبير علݚ البياناݘ التالية:

- ݀ݐ يݤوݐ ݕݗݐ تعيين الخبير الماݐ للاݟاݨي واݟحا و ݍ ريحا.

- ݀ݐ يݎݤر ݁ي ݎݙݚ ݕݗݐ الاسباب التي تدعو ݐݚ ݍجراݛ الخبرة.

- ݀ݐ يݤر ݁ي ݕݗݐ جميݛ النااݕ التانية الني يجݍ ݌ݐ تݍملݙ الخبرة و مدݚ ݍميتݙ ݀ݐ ݁ي حݙم النزاݛ.

- ݀ݐ يݤوݐ ݕݗݐ جݚيا و الݍݟ منݙ تنوير الاݟاݨي للݍ ݛ ݁ي الدعوݚ و تحايا للعداݐة و ݐݒ ݀ݐ ݕݗݐ ݐݚ الاݟاݨي الاستعجالي وجݍ بيانݙ توا݁ر عناݍر الاستعجاݛ ݁ي الدعوݚ التي تجعݛ الاݟاݨي ݛ يتردݐ ݁ي الأمر بتجراݙݙ .

2- ݒݎݓݕݙ ݈ݚݒݗݐ وݓݐݗ

يمǂ LJǂيǂ ǀ الخبير المعيǀ ǀي الحǂم ǂما يمǂ LJǂ ǀ ǀ وجǀ ǀبا معاوǀǀ و يتم ǀ ǀ الخبراǀ

ǀ ǀبيLJ:

1 - ǀما ǀ ǀǀ مت ǀ ǀ بالمǀمة.

2 -ǀو ǀ ǀ ǀ رǀ الخبير .

1- ǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀǀǀǀ:[1]

LJǀ ǀǀǀ LJǀ الخبير المعيǀ ملزم بالايام بالمǀمǀ المǀ ǀ ǀ ǀǀǀǀ وتعيين الخبير ǀ ǀǀǀ ǀǀ ملزما

ǀǀ و ǀنما ǀو مترواا لمواǀǀǀǀ ولǀ ǀي ǀǀǀ :

* رǀ ǀ ǀنجاز المǀمة المǀ ǀ ǀ ǀǀǀ LJǀ يحǀǀ المرǀ ǀ حǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀ و عاǀ ǀمǀ LJǀ ǀǀǀ ǀمر

ǀمǀ LJǀ الخǀوم LJǀ ǀǀǀ ǀمǀ LJǀ ǀي ǀǀǀ ǀǀ عينǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀ LJǀ الخبراǀ LJǀ ǀǀǀ ǀǀǀ التخǀ ǀ ǀ

وǀǀǀ عاǀ خǀǀ الǀǀǀ العموميǀ ǀ يملǀ رǀ ǀ الايام بالمǀمǀ المخولة ǀǀǀ بموجǀ

الاǀنوǀ المناǀǀ للمǀمǀǀ المحǀǀ الاǀǀǀي ǀǀǀ بتǀنجاز ǀجراǀǀǀ التنǀǀǀ ǀلما ǀǀǀ منǀ ǀǀǀ

و ليǀ ǀǀǀ الرǀ ǀ LJǀ ǀǀǀ ǀرو.

و ǀǀǀ ǀ ǀǀǀ الخبير يجǀ LJǀ يتǀǀ LJǀ ǀǀǀ ǀǀǀاعية ǀ ǀǀ و اǀ ǀǀǀ رة عا الخبير LJǀ ǀǀǀ و

عنǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀ عǀǀ ǀǀǀǀ عاǀ الايام بالمǀمǀǀ ǀǀǀ يحرر الخبير ǀǀǀ ǀǀǀǀ LJǀ المǀمة

المǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀ بتاǀيم ǀǀر عر مابوǀ يرجǀ ǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀ الاǀǀي. ǀيتعيǀ عاǀ الخبير ǀǀǀ عينتǀǀ المحǀمة

ǀǀǀǀǀ علما بتعǀر الايام بالمǀمة ǀ ǀǀǀ موǀوعية .

---

[1] - ǀǀǀǀǀ 132 ǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀ 09/08.

و ƺي الحالتيƸ يتم ƫƮƱƫ الخبير الراƽƓ للمƸƮمة ƹو المتعƾر عليƷ االيام بƮƸ بخبير ƺخرƹو بموجƓ ƹمر علƑ عريƬة ƣƮƹ ƾالƷ بحيث يجƓ عينƷ ƾƳƹ الƺƾ الرƽƓ ƹو اƮعتƾار ƳƱƺ الƐرƹƓ ƺي ƷƸƮƱƾƳ .

ƹير ƹƷ الوƬƳƓ يختلƻ ƺيما لو ƳƱƺ الخبير المƸƮمة و لم يعتƾر و لم يرƽƓ ƫ ƸƮƺƷ بƮƫ ƓƳƹ التƸƮƱƾƹ ƹو ƹƳƮƸƫƱ ƹو ƹƳƸ ƹنية ƫ لم يƾم بƱƾ ƹو لم ينجز تƾريرƸ ƹو لم يوƺƾƷ ƾƺي اƮجƳƓ المحƾƾ ƺي ƷƹƮƾƸ الحالةƫ يجوز الحƺم عليƷ بƺ ƓƫƳƹ ما ƹƮƳƷ ƸƺƸ ƮƸ ƣƹƬƾارƫ و عنƾ اƮƬƳƫƤƸ ƸƮ الحƺم عليƷ بالتعويƬ

المƾنية مƓ ƸƺƸ اƺنية االƣƾƳƸƷ.

و جƾيƾ الماƾة 132 مƸ الƾانوƸ 08/09 ƫ يتعلƾ باالƬƳƮ ƾƸ الƺƸ اƮبƾ ƹƮƳƓ الخبير حيث ƹƱƾƳƸ المƹƣƸ ƾƸƾ اƮختƣƸ ƺ ƾƸ ƍ االƬƳ ƾƸ ƍ ƾƸ عينƷ خƯƸƲ للماƾة 51 ƽ.ƹ.م التي يتم بموجبƷ اƮبƾƹƳƓ الخبراƫ بناƫ علƑ عريƬة ممƬ ƍ ƾƸ عليƷ مƸ رƣيƦ الجƷƹة االƬƳƬية[1].

2- ƹƥƳ ƮƶƸƾƫ ƤƸƾƷƹƹ ƷƸƾƷƹ :[2]

علƑ خƯƸ ما ƾƸƸ و مارر بالنƮبة لالƬƳƮ اة يجيز المƹƣƸ رƾ الخبراƫ مƸ ƹƣƸ البتƷƸƮ بالتنحي عمƸƷ بالماƾة 133 و التي جاƫ ƺي ƸƷƣƮ: "ƾƸƸ ƹƾƳاƾ الخƹƣ رƾ ƾƸ الخبير المعيƸ يƾƾم عريƬة تتƬƸƸ ƹƱƾƳ الرƾƫ ƸƷƹƹ توجƷ ƍ ƾƸ االƬƳ ƾƸ ƍ ƹمر بالخبرة خƯƸƹ(08) ƹمانية ƹيام مƸ تاريƲ تبليƷƶ بƸƱƾ التعييƸƫ و يƺƹ ƹƸ ƸƯƷ ƾƸƸ ƹƫ ƹƸƮ ƺي تخيير ƹƸƫ الرƾ بƹمر ƹير ƹƸƸƹ ƫƸƮ ƍ ƸƸƹƷ.

ƫ يƹƸƸ الرƾ ƷƸƯƮ ƸƷƹƹ بƹƸ االرابة المباƸرة ƹو االرابة ƹير المباƸرة لƸاية اƾƸرجة الرابعة ƹو لوجوƾ مƸلحة ƸخƸية ƹو ƫ ƍ ƸƷƹƹ جƾ ƍ خرƺ".

[1] - ƸƫƺƳƸ ƹƮƱ ƬƥƱƳƸƹ ƮƬƮƸƹ ƲƾƸƺƸ ، ص 137.

[2] - ƹƮƸƾƹ 133 ƾƸƾ ƲƥƳƮƸƸ ƾƸƹ 08/09.

و جاKCء المادة 133 مـLJ القانوLJ 09/08 معدلة للمادة 52 مـLJ ق.إ.م.ŬǞ ƖƦ ƠƦاrƥ الخƮوم رƥ

الخبير المعيLJŬ5علي ǡƝ ǡƥiم عريƞ ǡƥمة موجǡƝ ƝƪǞ الƲƐي اǕƐƥر ƞالخبرة خǡƊ ǡƥمانية (08) ƠيامƠ

مـLJ تاريƨ ǨƐƍيƍ تبليǤ ƝƊƪ ǠƦƪ LJƐǧالتعيي Ŭ و ǢƲ Ǣ ǡƥوLJمابوǢ ǡ ǢƝ ƖƦ ƲƠƥ Ɲ Σ علƊ:

1- ƥرابة مبǡƮرة " و Ǎǡي الǡƮلة ما بيLJ اǧŪ ǡƮوǡǔ و الǦرو Ɣ "

2- علƊ الاǡرابة ǔير المبǡƮرة ƝƪǞ الƥرجة الرابعة .

3- علƊ وجوƥ مـǡƮلحة ǡخǡƮية

4- علƊ Ɵ Ơ ǡƊƭ Ɣ ƥجƊ ǡ خرƏ .

و وروƥ Ŭ5ل عريƞ ǡƥي ǡ5ƍ f المادة 133 مـLJ القانوLJ 09/08 يعني ƟLJ ǰƦƍ ƔƟ رƥ الخبير يجƔ ƟLJ

ǡƥوǡ‡ LJتابيا Ǣ ƥوياǡT[1].

و الƥ وǡŬƓ ƥ المǡƮرƔ ƩǰƮ الوƥKƤ حيث يجƔ ǡƥǰƍƔ ƦǰƐƔ خǡƊƓ 8 Ɵيام و ǢƥƢƢ حتƊ Ǣ يبƥŬ

الخƮوم ƥو ƠحƝƊƥم يماǰƍŬƓ ǡƥي ƝƦƍيم الƦǰƐƔŬ حيث ƠوجƔ القانوLJ علƊ الƲƐي الǦǡƮƓ ƥي ǰƍƔ الرƥ

ƥوLJ تƥƍخير ƥ ǡƍمر ǔير ƥ ǡƤƠƓƦƍLJƥŬ ǢƦƠيجوز Ơ ǢƍƢƍƟƤƍ ƥو ƠƦƍLJƥ ŬƥƟƍ بالناƝǢ ƧƦ ǢƓ ǦǯƥǡƠ الح‡م ƥ ǡǦƓلƢ

ƥي النزاƔ .

ƥƤƍƥ تم ƥƍبوƓ ǰƍƔ الرƥ ƥ ǡŬمـLJ تحƥ ǡƮيƓ الحاƥǦ ǡƮ LJƥ يتم تعيييLJ خبير خرƏ.

و ما يمـLJ‡ ƥǡĀŬƦƍƞƥƍ ƠLJ الخبير يƥƊƥƟ Ɲ ƓƍƥƍƓ ƥي الحالتيLJ :

* حالة ر5 Ư الخبير ƥو تعƥƤر عليƥƍ ƠLJ اليام بالمǡƍمة المƝƟ ƍƥƦ ƥLJƥƍ .

* حالة ǡƦƥ مـLJ ǰƥر ƩƠحƥ الخǡƮوم.

ƤƥƤƥ : ƢƮƯƤƥ ƥƍƥƤƥƍƔ

---

[1] - ƟƦƢƥƤ ƥƍƦƍƥ ǡƮƯƥƔ الƥƍƥƤƥƍƔ الǡƮƍƥية ƞƥ الحواƝƍ اƍƥƍƥƍƦƍ ƥ ƦƍƥƍƤƥƍƔ و ƥƍƦƍƥƔƥ ƍƥƥƍƦƍƥƥƍ ƥƍ ƥƦƤƍƥƍ الوƥƍƥƍƦƍƥ ƍƥƯƥƦ ƟƍƥƍƦƍƔƍƥƍ ƍƥƥƤƍƥƥƥƍƥƍ ƥ ƍƥƍƥƍƥƍ ƥƥƍƥ ƥ2003 ƥ 59.

ونبدأ الحديث عن مباشرة الخبير لمهمته من خلال الإدارة في عملية اختيار الخبير.

1- اختيار الخبير:

حيث يتم اختيار الخبير من بين الخبراء المعتمدين في قائمة الخبراء التي يتم إعدادها وفقا لما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 95-310 و التي تنص على ما يلي:

" يختار الخبراء القضائيون من قائمة الخبراء التي يوافق عليها وزير العدل في دائرة اختصاص المجلس القضائي و يمكن تعيينهم لممارسة مهامهم خارج اختصاص المجلس الذي ينتمون إليه "

و بمراجعة أحكام الفقرة الثانية من المادة المذكورة يجوز للجهة القضائية في إطار الإجراءات القضائية و في حالة الضرورة أن تعين خبيرا لا يوجد اسمه في قائمة الخبراء .

و لنا أن نتساءل: هل يجوز تعيين خبير من خارج القائمة في دعوى الاستعجال؟

لقد أجابت أحكام المادة 310 من القانون 09/08 يجوز للقاضي في الأمور المستعجلة إصدار أمر على عريضة بتعيين خبير مختص على ما يتضمنه الأمر على عريضة في حالة و يجب بتعيين الخبير على عريضة بعد تحديد الحق.

فضلا عن ذلك حالات يتم فيها معاينة من طرف الخبير المختص في القضاء الاستعجالي المؤهلة على تعيين خبير يحدد وقائع تكون عرضة للزوال .

كما يمكن إجراء خبرة في دعوى أمام القاضي الاستعجالي كما تنص المادة 299 من القانون 09/08 على القاضي و الحماية من الضرر و جمع المعلومات و معاينة الوقائع و حالة يخشى اندثارها و زوالها بمرور الوقت.

2- الإجراءات المتبعة في الخبرة

تتميز ǚǿƢǷ الخبيرة باعتبارها عواǷ ǽǀǿ ǲǷ ǽƢǸǯ Ƣđ ƢǷƢǿ ǲǠš ĿƢǼǧ " تاني و علمي " ǽǀǿ

ǚǨǳ عبارة عǽǀǿ Ƣǿǂǯǀȇ Ŗǳ ǂǿȂǛ ǾȈǧ ȏƢĐ ȅ الخبرة Ŀ مجال معين) ǼǨǳ Ƣǿ ƢǬǳ ƢǼǰǳ ǂƷ ǲƸĐ زراعة Ŀ

عمرانǳ.....ǟ) لتاƥ ĿƢǷȂǴǠŭ ǶȈǟ و المعلومات اللازمة للقاضي حتى يحكم على بينة الأمر.

و يرى الخبير Ŀ تجربة ǾƬǷƢǸǴǟ الخبرة بمجرد ǿȂǴǠǷ النخة التنفيذية ǲǷ الحكم ǂǬǳ عيǲǷ

بموجبه ǲǷ ǽƾǼǟ ǞǧƾǷ الخصوم و الخبير ياوم بتجرǾƬǷƢǸǴǟ ƨǨǏ و الخبير يعين ǲǷ الحكم بالرعي لتنفيǀǿ Ŀ

الخبرة تحت مراقبة القاضي ǽǂǬǳ عينه.

و ǽǀǿ ما ǽƢǳ عليه المادة 79 ǲǷ القانون 09/08 حيث يتولى القاضي تاليا ǦǴǰƥ و بناء على

ȏǀǿ ǂǷȋ الخصوم و الخبير المعين بتأوية ȋƢŸ ƢǸǴǠǳ ǾǷȂǬȇ Ŗǳ تعترض تنفيذ التحايل المأمور به.

: ǲǸǠǳ ǶǿǂȈǣ ǲȈƷ -ƨ

ǀǿ ǽƢǸǴǠǳ الأمر ǲǸǌǷ اللجوء للخبرة القيام بترجمة مكتوبة أو لوية[1] حيث يجوز للخبير عن

الاستعانة بمترجم ǲǸǌǷ بالقيام بالخبرة Ŀ تحرير اختيار ǲǷ بين المترجمين المعتمدين أو

يرجع ǽǀǿ Ŀ القاضي Ŀ ǽǀǿ.

تمنح ǲǷ مجال الاختيار محدود و ǾǼǷ على المترجمين المعتمدين ما يبرر ǽǀǿ مجال تحديد

المترجمين المعتمدين.

اǾǼǷ الأمر رقم 95 – 13[2] المتضمن تنظيم مهنة المترجم – الترجمان الرسمي- يمنح المترجم

ǨǏ الضابط العمومي ǲǷ ǲǯ المحرر القانوني و الموثق و محضر البيع بالمزايدة.

---

[1] - ǽƾŭ 134 ǲǷ ǽƢǸǴǠǳ ǽȂǻƢǫ 09/08.

[2] - ǂǷȋ 95-13 ǾȈǧ ǷƢǏ 11: Ŀ ǂȇƢǨǳ 1995 ǲǸǌǷ ǶȈǜǼƫ ƨǼȀǷ ǶƳŗŭ - ǶƳǂƬŭ ȆũǂǳƢ- ǃ ǂ ǰ

17 ǦǷ ǽǀǿ 1995 .

- ǂǰǷ ǾǷȂǴǠǷ Ŀ 1999/12/20 (ƨǧǂǤǳ ƨȈǻƢưǳ) . ƨȈǸǳ ƨǳ Ŀ ǂǷȋ ǶǿƢǸǴǠǳ ƨȈǻƢưǳ ƨȇǂǷȋ

ǂǰǷ ǾǷȂǴǠǷ 92010 Ŀ:1992/01/03 ƨǳƢĐǳ ƨȈǻƢưǳ 03 ǦǷ 1994 Ǎ 84.

- ƘƨƫƿƨƼ الترجمة ƨƴƽƹ ƨƲƽƴƈ ƞƧƿ Ű ǀƫƿ ممارƼƬƴƿ خارƚ ما Ƙƽƿ ǀƈƽ في المرƿوم التنƺƿƾƽ 95 –

436 المƊƧƏƦ في 18 ƽƿƈ مبر 1995 المحƈƿƏ ƨƿƽƈ ƦƿوƟƈ للتحاƳƚ بمƿƨƽƿ المترجم – الترجمان الرƿمي-

و ممارƼƬƴƿ و ƬƫƿƳƴƿ التƙƈƿيبي و ƨƼƿƽ ƹƈƿاعƈ تنƿƿƹƞ ƽƿƽƿƿƈƿƼ المƨƿƽƿ و ƿيرƼƬƿƽƿ ƴƴƞƫ ترجمة ƬƏ ƘƟ ƬƏ ƘƟ

ƘƨƽƼ ƘƹƲƿ ƘƿƹƼƽƿ ƞƿƽ Ű ǀƫƿ ƪƽƿƶƬƳƚ ƽƿƽƼ ƿƳƿƈ رƿمي يعتƽƿ ƽƬƹ .

ƒ – ƽƵƿƣƳƿ اƧƈƳƿ:

ƿƬƿار المو ƿƟƹƸ ƘƽƈƯ ƿƈƿ المحƈƿمة العليا و مجƼƿ ƽƿƈƿولة علƘ اعتبار ƺƺƿار الخبير للخƈƿ وم

للحƌƈور بيوم ƺƟرا ƿƟƿƞƽƽ الخبرة ƺƟرا ƿƟƿƞƽƽ جوƼƽƿريا ƿƿƽƿ ƽƿƽƼ ƿƿƽƿو ƿƬƿ الخƈƿ وم ƽƿƽƿ ƿƿƹƿƿƞ ƼƿƬƿƿƽƿƿƿƿƿƿƿƽƿ

و ما ƽƿƽƿƹƿƈƿ الماƹƽƿ 135 ƽƿƬ اƿƿƿنو ƽƿƽ 09/08 ƽƿƽƿ علƘ الخبير ƽƿƽ ييباƈƿر عمƽƿƽ ƿƿƽ بعƽƿ ƽƿƿƿعوة

الخƈƿ وم للحƌƈور وƼƽƿ الخبرة و ƽƿƽ ƿ يباƈƿر العمƽƿ في الموعƽƿ ƽƿƽƿ ƿƿƿƽ ƿƿƿƿ ƽƿƽ بعƽƿ ƿƿƿƽƿƽƿ

ƿƿƽƿ ƿƽƿƿ ƽƿƿƽ باƈƿر عمƽƿ ƽƿƽƿ ƽƿƽ يƽƿعوƹƽƿ للحƌƈور ƽ ƽƿƽƿ عمƽƿ ƿوبا بالبƽƿƽƿƽƿ و ƿƈ ƿƿƿ للخƈƿ وم

ƽƿƽ يتمƿƿƽƿ بƿوا ƽƿƽ و ƿƿƽƿاƽƿ ƽƿƽƿ لمامƽƿ جƨƽƿ المو ƌƽƿ ƽƿƽ يخƌƽƿ ƽƿƽƿƽƿ لرƽƿابة المحƈƿمة العليا .

و ƽƿƽ خƽƿƽƿ ƽƿ ƽƿ الماƽƿ 135 ƽƿƽ اƿƿƿنو ƽƿƽ 09/08 لحتƽƿ المƈƿر ƽƿƽƿ بالمبƽƿƽ المارر في الماƽƿ 53

ƽƿ ƽƿƽ.ƽ.م المتƽƿƽƿ وجوƽƿ ƽƿƽƿƽ ƺƺƿار الخƈƿ وم ƽƿƽ ƽƿƽ الخبير باƿƿيام و اƿƿƽƿ اƽƿ التي ƿياوم ƿƽƿƽƿƽ

بƽƿجرا ƽƿƽ ƽƿƽ عمال الخبرة و اƿ ƽƿƽƿƽƿ ƽƿƽƿ ƽƿƽƿ يتعلƽƿ ƽƿƽƿ :

1- اƽƿƽƿƽƿ الحاƽƿƽƿ التي يمƽƿ ƽƿƽƿ تواجƽƿ الخƈƿ وم بƽƿƽƿ ƽƿ ƽƿ بيعة الخبرة و ƽƿƽƿ بالتخƽƿƽƿ ƽƿ ƽƿ

ƽƿƽƿƽƿ مبƽƿ ƽƿ الوجاƽƿيةƽƿ عنƽƿما يتعلƽƿ اƿمر بخبرا ƽƿƽƿ تانية عالية ƽƿو ƽƿبية ƽƿ ƽƿƽƿ ƽƿƽƿ

بحƌƈور الخƈƿ وم .

2- ƽƿ ƽƿ يتم ƺƺƿار الخƈƿ وم بيوم و ƿاعة و ƽƿƽ ƺجرا ƽƿƽ ƽƿƽ عƽƿ ƽƿ ƽƿريƽƿ محƌƈر ƽƿƽƿيƽƿ.

- ‡ما يجوز للخبير LJD يǗǓ ƔǏLJ الخ ƫوم ƢǞǐتينǃ المƟǐLJK التي يراǉا ǔرورية ǙنجاŁ مƬمتǊ وǋƤǀ ǃǞǐLJ الخبير[1].

يعوƩ ǃǚLJ ǗǞǞƢ الƋطراǑ ƌǓ Ɵǐ تعترǔ ƩتنǀيǞ مƬمة الخبير و الƯ ƪǓ ƔǏǗ تميǞƢ المƬمة و يƋمر القاǗǞ باتخاǏ ƃ ǀجراƢ ƤǞبير يراǋا مƬمة للمƫلƟǞ ǓǞ إتمام الخبرة علǏ ƪ ǉاجǊ.

‡ما يجوز للقاǗǞ ƋLJ يƋمر الخƫ وم تحƪ ǓلƗǉ ƔƌǗرامة التƬƨيƢيƨ ƪǞبتƩميǏ المƟǐLJK و للجƬة القاǗǞيةǉ LJD تتخƤ ǃ ƀالƢǉاƍ القانونية المترتبة علƌ ƪ امتناǉ الخƫ وم عLJ تƩميǏ المƟǐLJK.

: !ǃǐǤلا ƻǞǐǤ ƫوƱ ƔǎǞǐǤلا ǦǐǦƔǄ ǉǞǄ

ي‡LJ و ƌƣƬƔ Ƣبيعة الخبرة ƟǐǓ الخƫوم ǃǏ ƔǏƪ ǃǐǄƲ الƪǏ LJǀر ǃمام الخبير ‡ما ǉNj الحاƮ ƪǏبيƍ المƮƮ ǀنƟ ǍجراƢ الخبرة الƮبيةƢ ǓƟƟ الحالة الخƫم المƋƟ ƌǃ عليǊ ǀ يجوز ǃǊ عملية ƟجراƢ الخبرة الƮبية.

- ‡ما ǉǊǊǃ في حالة ǃǉتعجاǃƮ ǀالƍ ƫ و ƍǀاƢKǃ وƪǃǄ معينة ƪǃǐǄ ǉǓ يƢƱƔ الƋمر بتƢƟ ǀƋجميƪ الخƫوم .

ƬƩǃǐǤلا ƒǞǐǤلا :KJƍKǤ ǎǞǐǤ

ƨƮƌ ǇنǀƟ الخبير مƬمتǊǊ وجƔ عليǊ LJƋ يƟƬƩ تاريرا يƪǐǊمنǊ نتيجة ƟعمالǊǊ و يوƪǐ ƎǓ ǃƬƱيǊ رƟǃǊ الخاƍ و ǃǏ المعلومات التي تخƍ المƬمة المƟ ǀƬƬǃǀليǊǊ.

ƔƬǃǐǤلا ƬƩƬǄ : ƜƍǏ

[1] - ǃƲǃǐǤلا 137 ƔƬǀǁǤلا ǍǀƟƮǀ ǃǐǐǀƳǁǀلا ǃǐǃǐ ǑƔǀ .09/08

1- ƊǔǂƏƌǚ ƥǁƥǈƧǚ

ǙǀƗ ǃƥǍǉ ǃƥǁƥǈƧ ǃƺǂ ƥǁǃ ƛǁǀ ƒƔǎǂǔƚ ǂƩƚ ƒǑǋ ǀƺƹǔ ǀƮǚƛǌǀ ǃƟƧǔƚ ǃƥǄƧǇƒ ƮǉǕƽ ǃƹǇǈƕƺ ƩǑ ǓƦƽ ǃƺǂǊ ǗƐƦǀƕ ǗƊǈǃƿǘ ǀƥǂƴǂǉǚ.

و ǃƺǇǉ ǃƥǁƥǈƧ ƒƟǔƥǀǙƤƪ ƮǚƩƝǍƕ ƩǑǀǊǉƽƥƩǔƩǔ ƩǁƝǁƽƹǔǃ ǃƺǂ ƮƝǔƚǀƥ ƺǔǉǔ ƩǉǔǅǑ ǇǗƚƌƹǔƽǁǀǙƽƮǚǂƥǇƒ ǃƮǔƪƻ ƝƹƿǔǃƟǇǈǍƿƺ ƩǁƩƹƧǂƛǇƔ

ǃƥǁƥǈƧǔ ǃƺǂ ƻǊǕǄƸǔƢ ǃƮǔƚ ǂƩƚǔ ǃƪǉǉƟǔƽ ƥǄǃƻƥǇƕƲ ǃƟƹǔƚƮǚƟǀ ƩǁƥǈƧ ƒƺƊǀƹ ǃƥǁƥǈƧƞǀƥ ƺǀƨ ǃǉƟƹǔƹƞǂƸǈƥǀǇƸǀǗƕƪ ƒǑƟǀƟǈƕƺǔƸƥǁƺƩǔƹƹǉ:

1/ ǃƥƩǉƥǁƟǙ

2/ ƪǂƺǃǍǀƥƚƚ :

- ƦƞǗǙ

- ƥƶǃƟǙ

- ǙǀƥƴƸƟƪ

3/ ǃƥǁƥǈƧ ǃƥǍƪǔǗƧǙ

4/ ǃƥǂǍƚǉǗƹƪ ǃƥǈƸǂƮ ƩƺƽƥǈƧ.

و ǌƟƸǀ ǃƟƸǀƪǁǈƧ ǃƬǉǉǄƔ ƔǄƥƝƧǉ ǃƚǀǇǔ ǀǉǇƺ ǃǉǋƻƦ ǃƣǁǇ ƥǁƥƧǔǃ ǃǚǈǚƺ ƧƥǋǀƦ ƒƥǁƥǈƧǔƚ ƥƩǔƗǉ ǀƥǀƥǄ ǃƩǉǔǈ ǃƺǂ ǃƺǂ ǂƩǈǁ ƧǀƦƪǉǉǔƞǁǀǚ ǃƥǀǃǈǂƥǁƤǔ ǃƺǂ ǃƮǈƥƽǂ ǃƩǉǚ ǃƺǂ ǃǋǂǉ ƊǚƩǉǇ ǃǋƹǀǈƩƗǎƹƧƺǉ ƕƽƥǍƺǔƚ ǃƩǉƚǍƻƻǉǃǚƩƫƻƮƽƪǗƷƤƬǉƧǋƭƭƤǁƩǈǉƶƢǇƚƪǂƽƭǀƹƺƺǉǗǈǚǄƥƺƺǃǀƽ ǃƸƺǈƺǈǂǉƟǇǉƦƥǍƺǈƧƪƻǃƺƝǃƻǉǃǇǃǈǂƸƻƺǉƽƹƶǃƻǃƥǆǍǋƩƽǉǉƻǃƪǇƧǁƻǁǈǃƺǉǋƧǁǀƺƽ

وجهية المƚǉǄǔƞ.[1]

ǃƶƧƟǈǂ ǃƺǂƴǁ ǃƺǇƺǌƥƹƶǈƺǃ ǃƻǂƥƧǍƸǇƽǁǍǉǉƕǈƽƺǂ ǃƻǀǉƟƥƪ ǃƩǁǉǄǗǍƽƥǇƪƟƧƞƺƽǃǁǇǀǉƽǚƧƹǄ ǃǗƥƺƸǔǂǈǄǄƭƪƩǔǈƺǄǇƧƺƚƹǁǉƹƺƭǀƥƽ ǃƺǁǀǈƽƟƥƗƺƭƳǔǀƟƺ ǃƶƺǃƩƥƹƟǉǃǁƕƭƧǇǁ ǃƥǉǗǁ ǃƹǔƟǀƻǍƶǉǇƽǈƻǃƹǉǍǉƩǉǂƦǗǁǁƺƭǁƻǃƹƭ ǃƺǂƩǁƶǉǉƺƩǁǁǁǂǉǁǀǗ ƮƻǈƻǇƩǈǂƻƹƟǈǃǉǈǁǍǉǀǈǉǔǃƪƪǉǈƗƤƽǃǉǃƟǈƭǁǈǀǈǉƩǇƧǁ ǃƺǂ ƚǁƺǀƹ ǃǉ ǃƺǀƝǀƹƧƴǍƷǈǂǈǌƩǉǂǉǂǉǍƽǀǀǁǂǁƦǉǂƺǉǇ

ƹƟǀǈ ǃƩƩǔƧ ǀǃǍǀƥ ƩǀǄǉ ǓƦƺǔ ƥǁƥǈƧǔƥ[2] ǃƺǂ ǃƺƥ ƦǂǗ ƪ :

1- ƊƥǃǍƚǗ ǀ ǃƪƻǀǁƬ ǃƺƦ ǀǉ ǀ ǀƝǉƸǂƤǀƟǈ.

1- ƾǗǈ ƊǗƵǆǈƾǋǇƮǂ ǍǌƲǔǆǚǌǌǀ ǃƽǋǀǀǉ ƮǌǈǔǍǈƗ ƱǈǁǔƩǈǂǋƹǈǉǇǗ ƻǈ 140.

2- ƙǈƻƩǁǗǉ 138 ƧǂǀǉǇǇǉǃǁǃǗ ƒƺƹƶƹ ǗƚǇ ǀƾǈƽ 09/08.

2- عرƯǀ تحليليا عما ƿام ƥǊ و عايناƪ ƙي ƮƿوƳ المƾƜمة المƾƘƿƐ ƧليƎǊ.

3- نتاƑƜ الخبرة .

و ƑƜالتيƎ ƨالتيƍƐا ƐƜالتيƿƴƿƱ ƨاƯǀ ƶ ƿƐƍƐƜ ƙالاا ǀي ƢƿƄار :

- حيث ƶǀƯ ƶ ƿƊيƐ المƿƐƿƐ ƙي ƙاريƎ الخبير لتمƑيƐ الاا ǀي ƚƐ الرƿابة علǇ الخبرة .

- ƮƤر العرǀƯ التحليلي للخبير ƙي ƮƿوƳ المƾƜمة المƾƘƿƐ ƧليƎǊ ƇƐƙǀƯ الجƿية و الƙعالية علǇ عملǊ.

* ƍما بالنƿبة ƚƌ ƙاƿƑƐ التارير ƙاƿƑƐ الخبير علǇ ƞيƜƙ التارير ƙاƿƑƐ ƚاǊ ƚالمانة الاƥƯƐ ƙƐ خƥƑƐ ƱƜƄƐ المحƿƿ ƙي الƄمر الƐƤ ƿƙار علǊ الاا ǀي بƜƝراƇ الخبرة ƚ و ƑƐ خƥƑƐ ƥƚƑƐ الƄلزام يترƞƙ عنǊ مƐƿولية[1].

ƞير ƐƏ ƑƚƐƑ البياناƶ الخبير البياناƶ الواردة ƙي المادة 138 ƚ تمنƞ ƐƏ ƙمƿƯيƐ الخبير ƶ البياناƶ الƄزمة و التي تعتبر جوƑرية ƙي ƿيباجة التارير[2] ƚ ƐƏ ƥƿƑر الخبير ƿƐ مƐƚ ƑƙƐا ƚ ƐƚالخƤƐƤ ƍ و عنوانǊ ƍما يƥƑر ƍƐƿاƇ ƑƐوية الخƤوم و ƥƥƑ ƿƐ رƿم و تاريƱ و منƍوƶ الحƥم ƥƱƿ ƙ عينǊ و الجƾƜ التي ƙƐƤƿرǊ و المƾƜام المƾƘƿƐ ƧليƎǊ و الوارƿ تحƿيƎƿƿƐ ƙي منƍوƶ الحƥم .

يجƞ علǇ الخبير ƿƙƐƶ ƙاريرا بمختƧƐƯ الوƐƐƿƶ التي ƿƐعاƿƐ علǇ ƙوƿيƑƐ و ƿƙƐير مƥƑراƙǊ و ما ƙوƤƞ ƧليƎǊ ƐƜ نتاƑƜ مƍƞ : الƤƐور الƙوƙوƝرافية ƚ الرƿوم و البياناƶ و المخƍƍƶ التوƯيحية ƚ و جرƿ ƚƄƐƤيƇƐ ƚ ƥƑو ƶƯ الحƿاƶ و الƿƜƝƐƶ.

ƿƐ ƑƝاƇƶ المادة 142 مƐ الاانوƐƜ رƿم 09/08 للتƿƑيƿ علǇ مبƍƿ جواز الƤƐƚƍ ƙي ƍƍƐ مرحلة علǇ Ǝƚƿ ƴƑالنزاƐ ƚ حيث ƐƍƐ ƾƑƿ تبيƐƜ للخبير ƐƍƐ ƾƑƾƙƐ ƤƐƤƐƊƶ مƿƍƐ ƐƜ مƿوƯƐ ƊƑƐƞ ƥƿƐƍƐ

1- ƿƿƜƜƿƶ اƤƍƑƿƜƿ ƙاƍƑƿƿƐ ƿƿƿƿƐ ƿƑƜƐƑƍƑ ƍƿƿ ƚ ƙ 321.
2- ƐƑƿƐ ƞ ƚƿƑƿƚƿƜƿ ƿƿƿƿƐ ƿƑƜƐƑƍƑ ƍƿƿ ƚ ƙ 95 .

الخǓوم ǸǽǾǼ يتعيǹ عليǸǽ بخبار اǕاǿي بǾǼǿǻ بموجǢ تارير . ومǼ ǿǼǻǽ الماǻة يمǾǼǽ الاوǙ ǸǽǾǼ

يجوز للخǓوم بǯرام ǻوم ǾǿǼǻ الماǾ الخبير و عǴ ǾǼǽǻ الǹخير ǼǽǾǿ ǻǼǼǻǽ الǸǾǼǻ Ǽǽ 5ي التارير[1].

و لمǻ لأǿة ǾǿǼǻ الǸǾǼǻ ǼǻǽǾمية ǯبيرة ǻǼǽ اǕاǿي الǯǼǾǽ و ǼǿǻǼ المنǻǾǿ جعلǼǻ ممǯنة 5ي ǼǻǽǾ

مرحلة ǯǽǼǾ عليǼǻ الǯǾǼǻǽعوǼ Ǽ لما 5ي ǼǽǾǽ ǼǻǾ ǾǿǼǽ5 ǼǽǾǼǻǽǼ و المجتمǢ ǼǿǼǿ للتاليǼ ǽǾǼǻǽ

الخǓوماǼ و الحǯǽم ǼǽǾǼ .

و يعتبر الǸǾǼǻ مǼ عوارǓ الخǓومة Ǽ باǻǾǽǼ5ǻ ǽǾǼ الخبرة الǻǾير الوا5ية و التي نǓǼ عليǼǻǽ

الماǻة 141 مǼ اǕانوǼ رǾǼ 08/09 حيث و ǾǼǽ لم ينجǸ الخبير 5ي ǻǼǽǾ مǽǾǼǻǽǼ اتخاǾ اǕاǿي جميǢ

التǻابير الǻǾزمة و للتوǓǯ الǻǼǯ ارتǯينا تǾǼǻيم ǾǿǼǻ الǹمǾǼلة[2]:

1 - الǹمر بالǻǾǼǼتاǾ للمعاينة ǼǽǾ ǯǼǾǼ الخبرة نǾǻǾǼ

2- الǹمر بخبرة مǯǾǼǻǽ

3- عǻم التǾǼǽǻ عǴ الخبرة لǻǾموǓǼǽǼ.

2- ǻǼǽǾǼǽ الǾǼǻǽǼ

بعǻ ǼǽǾ يǯǾǼ الخبير مǻ ينجز المǼǾǼمة المǽǾǻǼ ǽǾǼǻ و حرر تاريرا بǽǾǼǻǼǻ وǾǼǻجǢ اǕانوǼ ǼǽǾǼǻǽ

ǼǽǾǼ لأمانة الǯǾǼǻ الجǻǼǽة اǕاǿية التي عينتǽǾǼ و يوǻǼǽ الخبير نǽǾǼ خǾǼ ليǼǽǾǼة مǼ التارير و عǻǼǽ ǼǽǾǼ Ǽ

تǼǽ عǼ عǻǼǽ الǯǾǼǻǽعوǼ و ياوم لأميǼǽǾǼ اǕاǯǾǼǻ بǼǽǾǼǽǾجيلǾǼǽ 5ي ǼǾǼǽ خا ǽǾǼ ǽǾǼǻǽ تǽǾǼǽǾ

وروǻ تارير الخبراǼǽ .

- و ما يǹǾǼǻ عǴ ǽǾǼǻǼانوǼ الǹجراǽǾǼǻǽ المǾنية و الǹǻاريǽǾǼǻ ǼǽǾ لم يبيǼǽǾ ما ǼǽǾǼǻǽ بǼǽǾǼǻǽ الخبير ǼǽǾ

يǽǾǼ بياناǼǽ و معلوماǼǽ و ǻور بعǽǾǼǻ التارير ǯǽǾǼ لأمانة الǯǾǼǻ .

[1] - يǻǼǽ ǽǾǼǻǽ الǽǾǼǻǽǾǼ ǼǽǾ 92
[2] - ǼǽǾǼǻǽ ǼǽǾǼ ǽǾǼǻǽ الǽǾǼǻǽǾǼ ǼǽǾ 231 ǼǽǾ 240.

و يتبيLJD LJD المرYۯ اŦ5تĬ 5ي المادĻة 141 مLJ القانLJ رقم 09/08 بالن f علĬ الخبرة الغير واŦ5ية حيث NJĐ LJĐ عĐĬ للاغي الإĻرارĬ ĻƠة 5ي حالة ما تبيIRĻ LJ NJ LJĐ العناŢر التي بنĬ عليها الخبير تارير ا غير واŦ5ية و غير واŦ5ية NJ LJĐ يتخR جميŶ الإجراƘ اللازمة Ŧما يجوز NJ علĬ الخŢو f LJĐ يأمر بإŦĻ التحايƐ او بحاور الخبير Ļامام ليتلاĬ منه الإيغاحا و المعلوما الغرورية .

لم يوغƠ المرYۯ Ŧيف ية حŢو Ļ رأƠ الخŢومة علĬ ĻأIJ مLJ تارير الخبير Ŀ Į LJĐ IRNJ Ŀ حيث ŢƑاع Ŧ يحŢ Ƴ إيغاحا يحƳ الخŢوم Ļأخة مLJ التارير LJĐ YŬƠŰ عليه و اتخاR ما يلزم مLJ إجراƘ إŰعاŢĻ الإيغاحا ير 5ي الدعوĻą .

و LJŦ LJŦ مLJ الإŰĻĶ الن f علĬ وجوƳ إخƠار الخŢوم بتارير الخبرة و IRJJ ĻأIJ مLJ ƳĻيŦ ĻحاƳ لبدĻاية الغاƠ LJĐ وĻميLJĐ الخبير ĊƖر الخŢوم ĻأƠ .ƳĻ

ŦŰŐ: Ţƪƪ ƒƒƳŦ اللƪƒƪ و ƥƪƪ ƒƒƪ

1- ƥƪƪ اللƪƒƪ

خŬ5ل لما جاƘ 5ي ن f المادĻة 44 مLJ ŀ ĿĻ مĿ و التي تجيز للاغي تأĻليƵ الخŢوم او احدƳمLJ بأيوƳ Ļمال Ŧتابƴ المحƳمة مبلƴ يحĻدƳ مƳارIJا علĬ المŢروƱ Ŧ التي تĻستلزمها إجراƘ التحايƐ التي ĻأمرĻ بها ĿNJ و ŦاƱŢŶ ƳĻالإغاŦ5ية تĻحŢ مŢروƱ الخبرا ĿŦ ĻتأƳيل ƳĻاƳĻ ƥTJJ LJŦ المرYۯ و بموجƳ القانLJ رقم 09/08 حŢر موƱŢ Ƴ 5ƥ التيLJĽ Ɯ بمناسبة إجراƘ خبرة Ļقيمة Ɵ5ŦƖيĻاIJ Ŀ Ĭ Ţعوبة مالية .

و 5ي ن f المادĻة 129 مLJ القانLJĽ 09/08 لم يعتمد المرYۯ لƒ " يجوز " Ļانما جاƘ ن f المادĻة Ɖ5ƌƥ تبعي بالنتيجة ĿLJ حيل يااوم الااغي الأمر بالخبرة Ŀ بتحديƥ مبلƴ التسبيƐ Ŀ 5Ŧلما امرŨ الااغي

بالخبرة Ü يحþþ مبلغ التƪبيƾ Ü علĂ Tƌ ƱƏ LJƉ يƋوLJ ƖRNJ المبلغ مااربا لما يمLJ LJƉ LJƋ يƋوLJ المبلغ

النزƞFلnjي Üتعاƴ و مƾ Tاريƶ الخبير Ü Ƌما يعيLJ الƗƗي الخƾ Tم Ɖو الخƾ Tوم ƗLJƐRƗ يتعيLJ عليnjم ƴƐƉƲYƐƲ

مبلغ التƪبيƾ ƍƗǎ ƗامانةƗ الƗƗƴ Ɯ Ʊ بي ƹ الƜجý ƗRƏ يحþþƪ .

و يجوز للخƾ Tم ƗRƏ لم يوþƴ مبلغ التƪبيƾ Ü تƌþيم ƴƗƱ يلتمƩ بموجبƗƗ تمþيþ الƜجý Ɖو رƹý

تعييLJ الخبير¹ وƗƌƗ ƗƗlƗ لƜجراƇƗƗ المتعلƾة بالƜمر Ü علĂ عريƗƗ ةƴ Ü ƜRƐ ƊƗƗƗƗ ƘƗƗ ƉƗLJ النية Ü

ويترتƴ علĂ عƃþ ƴƐƲƐ التƪبيƾ ƹƗ الƜجý المحþþ وLJƏ الرجوƴ ƗƏ Ĭ الƗƗي بƱƗƴ التمþيþ اعتبار

تعييLJ الخبير ƜƐيا .

و ƗƐƗ تبيLJ ƉƗ LJƉ المبلغ الموþƴ بƗƗمانة الƗƗƱ Ɯ عير ƋƗƶ لتƜƱيةƗ ƗتعاƴƗ الخبيرÜ يحþþ الƗƗي مبلƜƗ

ƗƗƹƗيا و ƗجƑ ƘŮ ƜƐيƐاعƗƗ Ü و ƹƗي حالة عƃþ ƴƐƲƐ المبلغ المحþþ ƹƗي الƜجý المارر Ü يوþƴ الخبير

تاريرƗ علĂ الحالة التي يوجþ عليnjƗ و يƗƜƗنيَ عما تباƾ ĂLJ ƉجراƇƗƗ².

Ƌما Ŭ يرخƭ للخبير بƗƗ Ă حاý مLJ الƜحواý باƐƗƱƴ ƹتƗبيƾ مLJ المبلغ الموþƴ بƗƗمانة الƗƗƱ Ɯ Ü ƗŬ

ƍRƗ ƃþƉ تبريرƗ ƗRnjƗ التƪبيƾ³.

و Ŭ يرخƭ للخƾ Tوم ƋƗ Ŭما يجوز Ɨnjم ƗƎ حاý مLJ الƜحواý ƗƗƗƗƗ ƘƗlƗƗ ƪبيƾ عLJ الƜتعاƴ

و المƾ Tاريƶ مباTرة للخبيرÜ Ŭ ƹƗاعƗ Üية Tƌ ƗnjƗ ƉƗ و مƗlƗl بمƾ Tƌ ƗnjƗ ƐRƗ الخبرة Ü و Ɯجý Ɨƌƌƍ يتم ƹƗ ƹƐ ý

مبلغ ƗƹƐFƗ ƏƗ الخبير ƗواƗ ƘƗ ƹƗ ƾ Tورة تƪبيƾƗƗ Ɖƌ ƗƗ ƉƗ ƗƗƗ ƴƗتعاƞFلnjية ƬƗƘ رƗƐƗ بƾ الƗƗي Ü و يترتƴ

علĂ مخالƹة ƍƌƌ :

1- بالنƾƪبة للخبير المƏيþ ƹƗ الجƐƗ ýƗ يƗƗƗ ƗRƏƗ ýƗ التƪبيƾ Ƙlƌ ƎƗƗ ƊƗ LJƗ مƊFƐلمة الخبراƇ .

2- ƗمƗ بالنƾƪبة للخبرة ƹƗيƋوLJ مƾ Tيرƙ ƍLJ ƎƗƗ ƘŮƱƗƏ البƗ و بالتالي Ŭ يجوز الƜعتماþ علĂ نتاƞFجnjƗ.

1- المƊFƐƗ 130 مLJ ƘƗLJ الƗƗƗƗ ƗƗƗ ƗƗ 08/09.

2- المƊFƐƗ 139 مLJ ƘƗLJ الƜجراƇƗƗ المƗƗƗية و ƗƗƗƗƗƗ ƗƗ ƘƗLJ ƗƗ 08/09.

3- المƊFƐƗ 139 مLJ ƗƗƗƗ ƗƗƗ ƗƗƗƗƗ ƗƗƗƗ ƗƗ 08/09.

2- ǂƾǭǶǈ ƗƢǠƫƘǷ ƧǂƦŬơ

ǪǴǠƬƫ ǲǷ ŚǣƢǬǷ ǲǷ ƵƢǬǳơ ǀǿ ǃƼƿ ǓƢǸǫ ǃƼƿ التحد ɗƶƿƢǼȀƬǳơ ƨǼƴǴǳơ ƨȈǬȈǬƸƬǳơ[1] و ǎƾƦǠ ƧǂƦŬơ ǲƦǫ ǺǷ ǂȇǂǬƬǳơ ǂȇƾǬƫ

ƨǻƢǸǴƥ ƨǼƴǴǳơ ƨȈǬȈǬƸƬǳơ التي عينتǾ و يراعي ǂȇƾǬƫ ǂȇƾǬƫ ƨǼƴǴǳơ ƨȈǬȈǬƸƬǳơ في تحديد ǪǴǠƬǷ ǲȇƾƦƫ ǂȇƾǬƫ ŚƦŬơ

مجموعة ǺǷ المعايير وردƩ في ǎǻ المادƧ 143 ǺǷ ǹȂǻƢǬǳơ 08/09 و ǹǿي ǟƾƫ ƢǿƾƳǀ

الخƨǏ و ǎ :

- المǈاعي المبذولة

- احترام اȉجاǱ المحددƧ.

- جودƧ العمǲ المنجز.

و ǝما جاƔ في ǎǻ المادتين 139- 143 ǺǷ ǹȂǻƢǬǳơ 08/09 ǂƻƗ ƧǂƦŬơ الخبرة ƧǂǸǟǂȇ ǪǨǻƢǿ ǢǴƦǷ ȆǴǸǟ

يحدد ǢǴƦǷ التǈبيقاƩ اȐزمة للخبير ǲƥƢǬǷ ǶǴǫ ǃƼǏ ƨȈǼǸǔƬǳ ǪǨǻƢǿ ƨȈǳƢǸǳơ ǂȇƾǬƫ الخبير

و الموǃعة ǶǫƢƥ ƨǻƢǸǴƥ ƨǼƴǴǳơ ƨȈǬȈǬƸƬǳơ ǲǯƢǌǷ ǂȇƾǬƫ ƨǼƴǴǳơ ƨȈǬȈǬƸƬǳơ تمǝينيǶ وǲ تǈليميǶ

للخبير[2].

و في حالة عدم ǝفاية مبلǢ التǈبيǪ ǝيمر ǂȇƾǬƫ ƨǼƴǴǳơ ƨȈǬȈǬƸƬǳơ باǝتماǱ المبالǢ المǈتحالة

للخبير ǲǷ تعيين ǶǴǫ ƨǏƢŬơ ǂǿƗ يتحمǲ ǀǿ[3].

و ǲǷ ǀǿ ǃƼǏ المبالǢ المǈبلة زادƧ ǲǟ ƨǬǨǼǳơ ǶǜƬǼǷ يǝمر بǝرجاعǶǿ وǲ تعرفǶǿ ǲǸǳ ǶǿǄǟƾǳ ǲǷǀǴǷ

ƨǼƴǴǳơ ƨȈǬȈǬƸƬǳơ المختǎƨ[4] و يمنǞ منعا باتا ǟƾƫ الخبير ǒƦǫ مبالǢ مالية ǺǷ يǂ ǃƼƿ وم ǶƬǰƬǳ

ƨǳƢǨǯ المǈǳƗلة التقييبية و ǲƦǫǂǷ الخبرة ǝما ǪƦǈƫ اȍشارƧ ǾȈǳƛ .

1- ƧƽƢŭơ 143 ǺǷ ƨǸƴǴǳơ ǵǃǂǷ ǹȂǻƢǬǳơ ǶǫǁƗ 08/09.

2- ƧƽƢŭơ 143 ǺǷ ƨǯȂȈǳơ ǵǃǂǷ ǹȂǻƢǬǳơ ǶǫǁƗ 08/09.

3- ƧƽƢŭơ 143 ǺǷ ƨǯȂǳơ ǵǃǂǷ ǹȂǻƢǬǳơ ǶǫǁƗ 08/09.

4- ƧƽƢŭơ 143 ǺǷ ƨǸƴǴǳơ ǵǃǂǷ ǹȂǻƢǬǳơ ǶǫǁƗ 08/09.

ǫǲƢǬǳơ ƨǗǴLJ :ƢȈǻƢƯ

ǪǴǠƬȇ ȏ Ǿǻȋ ȆǓƢǬǳơ ƨǗǴLJ ǹȂǰƫ ǹƗ Ƥų ƨȈǻȂǻƢǫ ȏ ƨȈǼǧ ƨȈǬȈǬƸƫ ƨǴȈLJȁ ƢȀǻȂǯ ƨȇǁȂǌƬLJơ ƨƦȈǗ ƢŮ ǲǷƢǰǳơ ǂȇƾǬƬǳơ ǪƷ ǾǳȁƗ ǶǴǠǳơ Ǧǯ ǲȈƷ ǲǜǳơ ǪǴǗƗ ǫ ǞǇȂǷ ǞǓȂǷ ǶǴǟ ǲȀƳ ǹƢǷ ƢǬȈǬƸƬƳ ǞǷ ǵƢǰƷȋơ

ǹƢǯ ƢǷ ǁƢǜǼǳơ ȁ ǎƬƼǳơ ȁ ŚƦŬơ ǂȇǂǬƫ ǾȈǴǟ ǶǰƷ ǹƗ ȏ ǁƢǜǼƬǳơ ȁ ǲǟƢƥ ǾǼǟ ǃȂŸ ǹƢǯ ơƿƛ ǝǃƢǼǳơ ǞǓȂǷ ǹƗ ǲǓƢǨǳơ

ǞǓȂŭơ ȁ ǝǃƢǼƬǳơ ǲȈǻ ǥǂǠƫ ƢǷ ȅǁƢǐǳơ ǹƢǈǻȍơ ƨǇȇǂƬǳơ ǁƢǸǟƗ ǲǴǳơ ǹƢǯ ƨȈǼǨǳơ ȁ ƨȇǁơƽȍơ .

ƢǸǯ ǝǂǌŭơ ǎǻ ƩƢȇƽƢǷ ǲȈǐǨƫ ǹƗ 144 ȁ 145 ǹȂǻƢǫ 08/09 ȁ:

1- ǵǃȁ ȆǓƢǬǳơ ƨȈǻƢǰǷƛ ƶȈƬȇ ƨȈǼǨǳơ ǂȇǁƢǬƬǳơ ƨƦǫơǂǷ ȆǓƢǬǴǳ ǳƢƳ ȆǨǧ .

ȁ ƨǳƢƷ ȆǨǧ ǹƗ ȆǓƢǬǳơ ƨǴǷƢǰǳơ ƨȇƾȇƾǬƬǳơ ƨǘǴLjǳơ ǉƢǇƗ ȁ ƧŐŬơ ƲƟƢƬǻ ŚǤǣ ƨȈǬƬǳơ ȁ ƨȈǼǨǳơ ǹƢŪơ ȆǨǧ

ƢǷ ǹƗ ǲǯ ǹƢǈǻȍơ ȆǨǧ ȄǴǟ ƶƬǨȇ ƨǟȂǸĐơ ǞǷ ƧŐŬơ ƲƟƢƬǻ ȄǴǟ ǝǃƢǼǳơ ǞǓȂǷ ǶǴǟ ǲȀǯ ƨȈǼǨǳơ ȁ ƨȇƽƢǐƬǫȏơ ƨƦǠǌǳơ

ƩƢǬȇǂǘǳơ ȅƾȇƾŢ ȏ ȆǓƢǬǳơ ǞǓȂǷ ȏ ǹƗ ŚƦŬơ ȁ ǶǴǟ ǲǯ ǾȈǳƛ ǁƢǌȇ ƢǷ ǹƗ ǁƢǜǼǳơ ǞǷ

ƨȈǼǧ ǂȇǁƢǬƫ ǹƗ ȆǓƢǬǴǳ ƨǨǴƬű ƨǘǴLJ ƢŮ ǹƗ ǶǴǟ ȁƗ ƨȈǼǬƫ ǞǷ ǵƢǰƷȋơ ȆǨǧ ǹƢǯ ǁƢǜǼǳơ

ƨȇƽƢǐƬǫȏơ ƨȇƾȇƾǬƬǳơ .

ȁ ǲưǸƬƫ ǶǰƷƗ ǲǯ ƨȈǼǨǳơ ƨưƸƦǳơ ȆǨǧ ǶȀǼǷ ȆǨǧ ǹƢƴŭơ ƨȈǳƢƬǳơ[1] :

* ǝǃƢǼǷ ƨȈǰǴŭơ ǲƳƗ ǺǷ ƨƸǴǐŭơ ƨǷƢǠǳơ ȁ ǒȇȂǠƬǳơ ǾǼǟ

* ƧŐŬơ ȆǨǧ ǹơƾȈǷ ȆƟƢƦŪơ

* ƧŐŬơ ƨǬǴǠƬŭơ ǁƢǬǠǳƢƥ ƨȈǟơǂǠǳơ ƽơȂŭơ .

2- ǵƾǟ ǃơȂƳ ƨǧƢǓƛ[1] ǶǰƷ ǂǷȋơ ƧŐŬƢƥ ȁƗ ǺǟǘǴǳ ǾȈǧ ǹƘƥ ȏ ǹƗ ǶǰƷ ǶƟƢǬǳơ ȆǨǧ

ǝǃƢǼǳơ ǞǓȂǷ ȏ ǝǃƢǼǳơ ǂǷȋơ ǪƷ ƩƢǇơƿ ƨȇǁơƽȍơ ƨǬǴǠƬŭơ ǪƦǘƫ ƧƽƢŭơ 106 ǺǷ ǯ . ǫ . ǵ

---

[1] - ǲǷƢǯ ǪȇƾǏ ǞǸŪơ ǹƢǈƷȍơ ƽơƾǟƗ ǂǏƢǼǟ ƨȈƦȈƬǼǳơ ǺǷ ǲưǷƗ ǅƢǬȇ 2006 ǅ ǎ 157 ǅƛ 166.

ǀǐǀƚŝŶĂƚĞ ĚŽŵ و ĞŝŶƉŽƚƚĂ و ĞƌŝƐƌƟŵ تحرير ǁƐĞ بين الموضوع الأسئلة القانوني التحديد في ƚĂƚ

. ƐĞĚĂƐĞŶ

3- ƚŶĂĞƌ ƚŶĂŽ الحكم ƐĞĚĂƐĞŶ ƚŝǀĂĞĂ و الخبرة ر ƚĂ المتعلقة بعناصر بالمناقشة ƚĂŶĞƌ الم ƚŶĂĞƚĂ ƚŶĂĞĂ الحكم ƚĂĞƚĂ تتبعا

. الخبرة ƚĂƚĂ في ƚĂ التي القانونية الجزاءات أمام بما ƚĂĂƐƚ ƚĂ ƚĂ لم ƚĂ بالنسبة ƚĂŶ

ƚĂƚĂ الثاني: سلطة القاضي ƚĂƚĂ ƚĂĂ الموضوع ƚĂƚĂ

على اعتبار أن ƚĂƚĂ في ƚĂ ƚĂ في الخصومة و التي ƚĂ ƚĂ في موضوع و ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ

ƚĂƚĂ الإدارية ƚĂƚĂ المنازعات في ƚĂƚĂ الإدارية ƚĂ ƚĂ في المنازعات الإدارية بما يعتبر التابي ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ بما ƚĂƚĂ الإدارة منظمة تنظيما

يعتمد ƚĂƚĂ على الأوراق ƚĂ و ƚĂ يعتمد على ƚĂ الموظفين والأطراف[2] ƚĂ و ƚĂ الجراءات و التقارير ƚĂ

الإدارية في بالدرجة الأولى ƚĂƚĂ ƚĂ ƚĂ ƚĂ التابي ƚĂƚĂ ƚĂ الإدارة التي يعتمد ƚĂƚĂ القاضي

الإدارة ƚĂ و ƚĂ ƚĂ ƚĂ الإجراءات أمام القاضي الإداري يتميز في الكتابة و الوثائق الكتابية

المعروضة عليه ƚĂ ƚĂ الأخير ƚĂ علم ƚĂ بالعمليات المادية للخبرة ƚĂ و ƚĂ ƚĂ ƚĂ ƚĂ تقارير

الخبرة و ƚĂ التي ƚĂ تقارير المعاينة .

و تعد الأوراق المكتوبة ƚĂ ƚĂ ƚĂ الأدلة المعتبرة في المنازعات الإدارية و عليه يعول ƚĂ ƚĂ

في ƚĂƚĂ و ƚĂ ƚĂ ƚĂ الإدارة منظمة تنظيما يعتمد ƚĂ على الأوراق و ƚĂ يعتمد على ƚĂ ƚĂ

الموظفين و ƚĂƚĂ ƚĂ ƚĂ ƚĂ التابي ƚĂ ƚĂ التي يعتمد ƚĂ ƚĂ أمام القاضي الإداري.[3]

ƚĂƚĂ ƚĂ : ƚĂƚĂ الوثائق ƚĂƚĂ

ƚĂ الحديث عن الورقة الإدارية باعتبارها ورقة رسمية ƚĂ ƚĂ عن جهة رسمية ƚĂ ƚĂ ƚĂ التمييز

بين الورقة الرسمية و الورقة العرفية.

---

[1] - ƚĂƚĂ 145 ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ 09/08.

[2] - ƚĂƚĂ ƚĂ ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ ص 246 .

[3] - ƚĂƚĂ ƚĂ ƚĂƚĂ ƚĂ ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ ƚĂƚĂ 1977، ص 448.

- ǚالورقة الرسمية ǸǬ انعكاس التǵ رƧ القانوني Ǚ يحررىا ǷǪǿǸ عمومي Ƕǫ موƽƸ عام Ǚ و ǸǴǽ

ǸǦǶǴǻǸǫ : ǷǪǿǸ الحالة المǶǨية Ǚ ǻتاǼ ال ǷǿǼ بالجǹƾ ǾǼ الƧǿǸية المختلǚة Ǚ الموǶǷǸǴ Ǚ الانالǻ ة Ǚ

ǚالǻǿ ǼǻǸ الجزاƧǿ ǽ ǶǶ وǿǼ ǶǯǧǶ ǚي ƴǦǯƺǶ ǶǸǿال لƼǾǸاǶǸǼ و الǻروǷ التي تǶǨǶǸ ǷǸƴǿية ǶǨǸǫƞ

ǚي تلك الوǸيǚة.

و ǿǼو ǸǾǲǸالǻ ǷǿوǙ عتبار الورقة ƘǶǿية:

- ǸǴǫ تǼǸǴ ǻǶǫ ǸǴǿة ǸǴǫ ǷǪǿǸ عمومي ǵǬǸ ǶǴ ǸǴǿة الǶǪǸارة العمومية.

- ǸǴǫ ǸǴǿǻǶǬ ǸǮǸ ǸǻǼيǷ التي ǹ ǾǪǼǸǿǶ عليǶǨ القانونǸǴ (ǻ حة ǻ ǶǬǸǫǶǨ) Ǚ مǽ العلم ǸǴǫ الوǚƧǸ

ال ǻǶǬǸǫ ǸǴǾة و ǻǶǬǸǫ بعǽ الǶǪǸوراǚ التي تحررىا ǸǬ ǻ ǶǬǸǫ الرسمية ǶǬǸǴ غيرǸǬǸǵ عǸǴ اعتبار

ǸǴǫ ǶǪǸǬǸ ǻ ǚǼǸǫ ǚي الǶǬولة.

- ǶǦǶǬ الورقة العرǚية ǚǸǬ ǽ الورقة ǶǬ الǶǪǸيلية التي تحتوǽ عǸǴ ǶǬǸǽ ǸǴǫ ǻǶǫ منǶǸǬ و لم

ǻǫǸǽǶǬ القانوǸǴ ǸǴǫǸ الǶǫخير ǶǬ ǻǸǫلية محǶǬǶǬة ǶǫǷǶǬ ǸǴǫǸǫ ǶǬ تحريرىا و Ƙ ǶǬ ǾǮ ǻǾǷ ǸǴǫǸǬ ǶǬǸ مميزاǸǫ

الورقة الǶǪǸارية.

1- ǻǶǬ و ǶǪǼǸǬǸǽ الوǚǶǬة الǶǪǸǴǶǬية :

ǸǬ الورقة الǶǪǸارية ǶǬ المǶǪǸǬ ǽǸǫǶǪǸǬ ǶǬǶǬ يتخǶǬ الǶǪǸǻǼǸǽ التالية[1]:

* الورقة الǶǪǸارية ǶǬǶǬ تتخǶǬ ǻ ور الǶǪǸوراǚ الرسمية و التي يجǽ ǸǴǫ يراعǽ ǚيǶǬ بعǽ الǻǼǸǸǴǫ

الماررة لǶǪǸوراǚ الرسميةǶǬ ǼǸǬǶǬ الجزة المǻǶǬ ǻǶǬرة Ǚ التوǚيǶǬ Ǚ التاريǶǬ Ǚ و غيرǶǬǸǴ ǸǴǫ الǻǼǸǸǴǫ

التي ǶǬمر بǶǬǸ المǻǸǽ الجزاǻǶǬ ǽ .

---

[1] - ǶǪǸǶǪǸ! ǸǬǶǬ ǸǬ ǸǬǶǬ ǸǬǶǬ ǶǬ ǸǬǶǬ ǻ 1089.

* و يمǂ ǈƿ ǈǂƫ ǉǦǶǋ الورƼة اƩǁƽارية ƼǁǾيǅ و ǋǀاباتا لتƮر Ƹ ǀاǻونيƼ Ǐو واƼعة ماǁية تتعلƾ بتƮǂǓ

اƩǁƽارة وǃير العمǅ ǀǶǈ – اǂǁعاوƼ اƩǁƽارية و اƧǀرارات اƩǁƽارية بالƽرجة اǃǁوǁى – ǉǦǶǎ الورƼة

ǈǀƽيم ǈǂƫ ǈƿ ǈǂƫ ماƥبتة لتƮرǄǀ العامليǈ باƩǁƽارة Ǐو ǋǁƿيرƼǄǉǋ مما ترǃǆǋ ǀǶǈ عǀǁƼة Ǐو ƮǂƼ .

* و Ƽƥ ǈǂƫ ǉǦǶǋ الورƼة اƩǁƽارية ǆǀ ǀǂƫƮ ǀراراƼƩ اƩǁƽارية تنǂيمية Ǐو ǂƼرية Ǐو منشورات Ǐو ǂǁƿ

تعليماƩ ƼǂǁƩƽارية اǁƽاخلية Ǐو محاضر ƩƽارƼية Ǐو تقارير ǂǀنية.

* و الورƼة اƩǁƽارية ƼƥƮ ǈǀ ǀاƼƮر مǈ موǂƸ مختƫ بماǋƧǁ ǀǂƥ ǈǀ وƼƮǂ ǂيǀ ƮǂƮǄǁǀ و ǈǀƼ ƮǂƮƮǀ لتƮǄǁ ورǀƮ

مǈ اǁƽرƼ عامǅ باǁƽوǁƼة Ǐو ǄǇير ǉǁǁǊ .

* و الورƼة اƩǁƽارية ƼǂƮ ǈǂƫ مبينة علǋǀ ǀǂƫǅ معيǈ Ǐو محررة علǋǀ نماǉƩǊ خاƮة Ǐو نماǉƩǊ

ƮǀǀƼƥƩ اǁƽارƼة ǂǀي الحالة المƽنيةǋǉ Ǐو ƫǂƥǁƼƼ Ǐو البيانات – Ǐو ǋǀƥ – جواز ǂǀƮ – Ǐو ƥǁƥǂƼƥ

Ǐو عاƼƮلية Ǐو ǄǇيرǈǉ.

* و Ƽƥ ǈǂƫ الورƼة اƩǁƽارية ǈǂƫƥ مختومة و معتمƽة مǈ الجǋǀǂǀƮǉ اƩǁƽارية و ǈǂƫ خاتǂƥƼ Ǐو ǂǀǁƼ مما

مǈ اǁƽرƼ اǉƩǁƼ ǉǀǀƿǊ.

- و تعتبر اǃǁوراƼ اƩǁƽارية حجة بما تتǋǀǂǀǀǉ مǈ ǉǀǂƥƼǄ يارر ƼǁƼǄǀ ǈǂƫ العامليǈ ƼǂǁƮ و المختƮǈ

ƮƼƥǈǉƩ – موǂƸ معتمƽ- ǈǂ ǀي حوƼƩ اختƮǂƮǀ ǉ ǈǂ ǀما تتǋǀǂǀǀǉ الورƼة بيانات و ƮƥǀƼ

علǋǀ ǈƮƮǀ الموǂƸǈǉ اǉƩǀǁƽ ƼƮماوا بتحريرǉǈǉ و ǀǂƥǉǋǀ ǀي اختƮǂƮǀ ǂƫƫǂ و ǋ تتعلƾ بحاǉǀǂƮ Ǐو

مƮǂǀƥǉ الحǂǂƮǀ اƮƥǀ ǂƥǀ و يعتƽǋ ǉǀǂƥǀƮ اǃǁوراƼ ǀي مجاǅ اǃǁباƧƥ و التحايƫ.

- و كما ريǈا ǋ ǀƽ ǋ ǈǂƫƥ الورƼة اƩǁƽارية ƮƼƥƮ ǀي اǃǁƮǅ علǋǀ موǂƸ ǈƼ اراǋǀ Ǐǋ ǈǂƫƥ ǂǁǀ

مƼƥƮا ǈǀ ǈǉƽرƼ ويتم ƼƥǀǂƮƼǉǀǈ بالملǂƥƥ ƼƥƮƮƼ متǉǉǋǀ Ǐو ƮǀǀǀǀǋƩ رƼما و تاريخا Ǐو تǂǀيرƼ الموǂƸ

المختƫ ǈǉǀǀ علǋǀ ǉ يجعلǈǉǀ ورƼة ƼƮƥƩاريǉ ƫǂǂ حجة ǀي اǃǁباƥƫƥ اƼƩǀƥǀ .

2- ǉǉǉǉǉǉǂǂǂ الوƼƮƥǀ اƩǁƽǂƥية

تتميز الأوراق الإدارية بـ‡تابية و5ي حوزة الإدارة وLJ تاريخ ýبـ KlبÛ ‡ما ýþ

علÏ واقعة إدارية معينة.

/c كتابة

‡ما KlبÎ الإدارة LJ5 مميزة KlالتÔ الإدارية ‡تابية بالدرجة الأولÏ 5ي ‡ما

ة‡LJو 5ي T‡ý نماذج إدارية و تحمل ý الجزء التي Ôالرتب و خاتم Ü عليه موقع LJو‡ة Ü

LJ ماÔرZ الإداريينLJ و ماÔر عليه منه Ü 5LJ‡ة LJو‡ة مجرد ورقة غير موقعة و Ü

ماÔرخة و Ü تحمل ý ية Îمة إدارية Ü و LJ‡ تواÔر Îر العناÔر يجعلها إدارية Ü و لو ‡ماK

ماÎ ة مملوءة بالTÔý و التحTير.

و ترجý الLJمية Lالكتابة Ïý ما تحاLJ LJما نKاماKب 5ي KبÎý الحك المتنازý عليه Ü 5يها ýيد يعد

ماÎما منة KÔT التي Zر القانوني و الواقعة القانونية Ü و 5ي وK تنتهي 5يه المرÔلحة الزمنية

لماLJ ماÎ بها أو بعد ذلك 5ي تحريZ الحاياة و تحويرها[1].

f- Ïيما Ïž Ïحك ý الأوراق و الTÔýý

يعتبر الTÔر ما LJ الTÔر للتداول بالتابي ‡LJ ý الإدارة ليعتبر ورقة ‡ ورقة

إدارية و يجب ý LJ LJ‡و 5ي النظام الإداري و النظام المعموý بـ Ü 5LJ ‡Kما اLJ الوثاية

وارة ما خارج الإدارة Kما 5ي دفتر البريد الوارد بالرقم و التاريخ Ü و LJ ‡Kما ما الأعمال

الداخلية 5يجب ý LJ ‡و إدارية 5ي الملK أو الÎجK بمعرفة الموظف المختص f .

1- Ïž ýý ýý 5ýý ý‡ýý ý ýý ýý ý الوثائق الإدارية و الإلكترونية Ü Ü3 ýýý ýýý ýýý ýýý ý2006 Ü ص 55.

و الوعاǁ الƢبيعي لحƽǃ الǃوراƾ و الملƽاǀǇ و الƜƃƸƲǃ و Ɵƻ جرƿ العمǁ الإƻارƾ علǉ مƸǇ

الǃوراƾ المتعلقة بموƮƸǇ واحƻ ǃي ما ƺ واحƻ وǇ رƽم معيǃƸ و تعنوƹ جميǁ الǃوراƾ التي

يتƸمنǊا الما ƺǇƹ الرƽم و يعƵي ǃǊ رƽما متƜƃƃƸ.[1]

و ǂلما ǂƹƸ منƢƵما ǂƹƸ وƃيلة مانعة و Ǉو نجاعة ǃي الǃƹبƜǂ و ƾƽƤمة الƽليƿ ووƃيلة ƃƻ رƮ

ǃي التحايƾ و ƺƸ النزاǁ Ɯ و ǂلما ǂƹƸ مختƜƃ و نا ƻƺ Ƒ التنƢيم ƽƹƜ ƽيمتƸǇ الثبوتية لǃوراƾ التي

يتƸمنǊا ƻƹ Ɯƽ الإƸاي Ɯ يحǂم ƸƜ الإƻارƾ ǂǊƹا ƃƜ Ƴƹ ي ƻ ƻǈƹ يƺƻƃ ƵǇ الما ƺ بار ƻƶانتƢƵما Ɯ

ƹƳ و ƻƺ يƃǂما ƽليƿ بما عƻƹ ǃǇ ǃƹƻوراƾ .

و يجƳ علǉ الإƸاي ǂƹƻ يبيƹ ǂƮƻ عƽم ƺƮƃا ƷƸ ƺ بحالة الما ƺ Ɯ و ما حملƸƹ علǉ التƽƺǂلƸƹ ǃيƸ و

يجوز للإƸاي الإƃتعانة بƽƻلة ƻخرƿ لتǂملة الما ƺ و تƺƃير محتوياتƸƜ و ƹƸ ƻƃƺƿ التاƽيرية ǃي

ƽƹƺ تبعا لƽرجة ƺƷتناعƸƹ.

Ǉ - ƽƿƻǁǂƸƹƹƶ ƶƾǃ ƾǁƻƸƶ

و ƽƹƺ و لو ǂƮƹ ǃي ƽƶƺǈƹ خالية مƹ التوƽيǃ و التاريƶƜ و يǂƺو ƳƜǃƹ تاريخǈƹ بتƹƺǈƹ ǃي

الما ƺ بƽƺǃ مƢƵǂƹ ǂƹǃǂ رƽم عليǈƹ يربƽƺǈƹ بƶƻيǃƺ ǃي الما ƺ ƻو ǃي ƹƜƳ للإيƸاƹ Ɯ ƻو تبليƶƽƻ ƻو

ƽƺƽƺ Ɯ و عƽم ƽƹƺيوǃ ما يƽƺǃ علǉ تحريƺ الما ƺ و حƶƽƹ ǃيƸƹ و نحو ƺƽƹ.

و للتاريƶ علǉ ƽƺƹ اعتبار ƽƺǃمية ǂبيرة ƸƜ يمƽƹ الƽƺ علǉ ƹƺورية الورƽة و تحريرƽƹ ǃي

حينƽƹ Ɯ ǃلما ǂƹƸ ƽƹƺ التاريƶ مƽرƳ العƽƹ مƹ الواƽعة محǃ النزاǁ Ɯ ǂƹƸ ƽƶƹǂƹ ƾيمة ǃي الإƽƺƹƜ و

التحايƾ و العǂƺ Ʃ Ɲحيǃ Ɯ ǂلما بعƽ التاريƶ ƽƹƺ ƽيمتƸƹ ǃي التحايƾ و الإƽƺƹƜ و ǃي حالة

تواƽر ورƽتاƹ يخƹƽƹ ƽƹ المو Ƹƽƺ محǃ النزاǁ و حƽƽƹƽƹ تاريخا مƹ الواƽعة Ɯ ǃƺƺنما

ترجǃ علǉ الƜخرƿ Ɯ ƽƽƹ ƽƹƺǂƶ الƜحاة عنا ƽ ر Ɲƽƺ علǉ الترو ǉ و الƜƃǂماƸƹ.

---

[1] - ƽƺƹƺ ƽƽƻ ƶƃƃƽ ǂƽ ƺƹƽƽƽ ƽƹƺƽƺ ƶƹ ƽƺƽƺƻƺƹ ƽƺƹƹƽƽƹƺƹ ƽƹƽƺƽƽ ƽƺƻƹƽ ƽ 249.

ƋـϬ ǁǋـϬ يكوǁ ǁǋƮ وƳƴƺǁاǁ ǇƳƿƶƳ ƋƵƭƾƑ ƋƤƺƴƿة

و ǇƸǈ منƵاي المالƵ ǈǄƺƋ ƮƾƋرة ǉǊ عƥƿƋǄ ƋƑƾƋرية ǉǄǃ المǂƳǁ Ǉ ƮƺƵǉƴǂ المورƋ Ǉ تتعلƾ بالوƹƿƋƑ ƋƑƾƋرية ƋƋƾǊ ƥƮƵǁ ƋƑƾƋر ƳǊ ǈƺƽƺǉ ǈǉƵ ƋƴƸƾ Ǉ عƋǇƴ بالعمƿ ƥƮƾƋرية ǉǄǃ عǉƷ ƥƮƾƋرية.

ƮƾƋرة ǉǃƾƋرة و بالتالي Ǉ حجة ǈǊƾ ǈƳ ƥƮƾƋرية ƥƧƑƋƾƋرة.

ƋƵƾƸ ƋƑǈǋ: ƳƮƴƺǉƿ ƥƮƹƱƾƳƺ (ƋƑƧƬƿƮƺƳ) ƋƴƑƑǁǋǋ

ǉǄƾ اعتبار الوƑƿاƋ اƑƧتابية ƧوƋيلة ǉǄƥ وƋƿƹƴ التحايƳ ƵƺƳ المجال ǁƋعا للتƵبيƳ ƵǊ ميƾƋǄǉ

المنازعƥ ƋƑƾƋرية ǁ ƳƑƧابة ǈǊ البالƺة Ƨما ƋƬƴ و ǉǄƮ ƥƳرنا و ǉǄƑƑ اƑƧتابية ƋƑجرƥƋƵ ƋƑƾƋرية .

ƳƿجƳ ƋƑƷ ƳƋƴ ƋƧƮƵ المƋƑƴƿƾƋ الواجƳ ƋƑƴƸƑƵƸƺƺǉ علƥ ƋƑ ƋƑƧتابية ƳǉƳ ǈǊ مجرƋ عنƋƴ

بƋƵيǈ ǉǄƥ ǈƳ Ƨ ƋǈƵ التحايƵ ǁƋǈ يعتƵƳ بما ƋƺƸاية ƥƷƵƧ ǈǉƑƾǊǉǉ ǋǋƾƴ ǋǈƵ ǈǄƾ ƋƻƴƮƋƴƾǉ ǉǄƾ

يتƵƳ ƸǈƳ ƋƾƑجرƥ خاƋƭ ƸƳ

و ƑǋƏ تتƵرƵ ǈǊƺƳ بما يعرƏ بعوارƳ ƥƑƧƷƭǁ باƑƧتابة ǉǄƥ ǉƧƸǉƳǈǋ للخوƵ و اƑƵǉǄ

بالتزوير.

و ƑǋƏ نتناوƳ ǈǊ ƺǈƸƿ المƵƑǄƳ " ǉƧƸǉƳǈǋ الخوƵ " و ǉƮ ƥحاƑƧ المامة 862 ǉǄƥ ƋƑƑƑنو

09/08 ƋǊǄ المواƮ ǉǄƥ 164 ƋǊǄ 174 ǉǄƥ ƋƑنوƮ ƋƑƧحام المتعلقة بمƧƸǉƳǈǋ الخوƵ لمام جƧƸƳǈǋ

اƑƧƸƳ العامƮ ƋǊ لتƵبيƸƳ لمام المحاƧم ƋƑƾƋرية.

ƋƑǈǋ : ƋƑƊƳƑƺƵƷ ƋƑƧƶƯƵƮƽƵƑƴƷƳ

Ƨما ƋƸƾƺ ƋƑجرƥƋƵ الواجƳ ƋƋƵƺƳ ƋƮƳǊ خƺƋ و ƳƮƧƸǉǋ الخوƵ حƋƮƮƳǈ ƋƑنوƮ ƋƑجرƥƋƵ المƮنية

و ƋƑƾƋرية ǈǊ المامة 164 و ما يليƳƺ .

1- ƋƵƑƺƋ ǉǄ وƋǄƶƳ ǉƧ وƑƳƧƴƿحقيق اƑƧƑƑǋǄ

يا Ţ ƿ بتحايǨ الخŨوŨ مجموعة الǘجراǒاƩ التي حƾƽǋ ƸǼƯاƿ ƢǼđ ǎƿ Ţحة المحرر العرƥي ƽǍ ǽǂƫاǼǟرƯ Ƥƻ f المناوǳ ǾǴ Ţ ƿورǽǋ ǾǼم.[1]

و ǽǋي وǳيلة مǺ وǽǳ التحايǨ ǶǴƬ ǞƟاǶ يلجة Ü ǶƬǷ ǷاƩاǫيǞ ǞǫوƬ ǶƬ ǽƾƦǟ ǷǺ ǷاƩاǫيǞ الخŨوم ǺǷ Ţ ǷƩǂǋ Ü ƥي حالة ǾǷاƽǍ ǽǂƫ ǺǷ الخŨوم Ţ ƽǍاǷ ƽǍ ǽǂƫ ǶƬǷ ǽƾǫيǞوƬ ǷƩاƾǴǟ Ţ ǶƬǷ ǾǴǟ ورقة مǂƫوبة[2].

و عرǄ المƬ ǳǂƨ الجزاƢƟي ƽƾƬ ǺǷ الخŨوŨ ǺǷاǫيǞ ǞƟاƾǳا الرامية Ǽǳ ǾǴǟ ǷƩاƫا المحرر العرƥي ǺǷاƾƳǽ Ü العرƥيǭ ǽ Ü ƥي العاوƾǳا الرƽ ǾǴǟ ǺǷ ǞƟاƾǳا ǶǴǟ ƫرƯ Ţ ƾƳƾƬǷ ǺǷاƫ ǷƩاƫ ǶǴǟ ƽǍ ǽǂƫ ǶǴǟ Ţ ǶǴǟ المحرر العرƥي 09/08 ǺǷ ǺǷاƩاǫيǞ الخŨوŨ ǺǷ ƽƾƬ ǺǷ 164 المادة ǺǷ ǺǷ القانون 09/08

على Ǽǳ الرامية ǾǴǟ ǷƩاƫا المحرر العرƥي ǺǷاƾƳǽ Ü العرƥيǭ ǽ Ü ƥي العاوƾǳا الرƽمية Ǿǳ المƫƾƫحث

ǺǷاƩاǫيǞ الخŨوŨ ƽǍǂƬǳ ƨǴǠƬƫ بالمحررƩ العرƥية Ü و Ǽǳ ƥي العاوƾǳا الرƽ ǾǴǟ ǺǷ ǞƟاƾǳا

ƥي القانون 09/08 ǺǷ ǞƟاƾǳا ǺǷاƩاǫيǞ الخŨوŨ لم تعƾ مƫجازƫǳا ǶǴǟ رة على اعتبارǽا عاƨǷ للخŢومة Ü ǾǼǷا Ţ ƫبǍ باƩƢǷǂƳ رƥي ǞƟاƾǳا Ţ ƫبƾǳية.

و المحرر العرƥي يا Ţ ƽƾƬ ما جاǒ ƥي المادة 326 مƫرر 2 ǺǷ القانون المدني: " يعتبر العادƽ غير رƽمي بǼ ƮǴ Ǽǫ ǺǷ ǾƳƽاǷ ǶƬǷ ƽƾƬǷ ǞƟاƾǳا ǺǷ ǶƬǷ ƽǍ ǽǂƫ العمومي و انعƾƬǷ ǷƩاƫǷ ƫحرر عرƥي ǾǴǟ ƶƫ ǺǷ ǾǼǷ موǫعا مǺ ƽǍاƽǫ ǷƩاƫ Ŷ ".

تم ǾƬǶǴǰƫ ǶƬǷǾƳ 327 : " يعتبر العادƽ العرƥي Ţ ƾƳƾƬǷ ƭƩ ǺǷ ǾƬǷƩǂƫ و ǾƬǷǶǴǟ و ǾƬǷǾƳ عليǾ ƽǷ ǾƬǷ Ţ ƫبǍمة

ǽǋ Ţ ƾƬǷǾƳ ما لم ينƫر Ţ راحة ما ǽǋو منǾǳ ƽǷ ǾƬǷ Ü ǾƬǷ ورƭǾƬǷ و ǾƬǷ ǶƬǷ ǞƟاƾǳا ǞƟǋ منƫǂǋ الǘƫار و يƫƥي

ǾǷǷ يحلƥوا يمينا بƫǂǷƫ Ü يعلموǺ ǾǷǷ الخǶ ǶƬǷ ǷƩاƫǷ و البǍمة Ţ و ǽǋ ǺǷ لمǺ تلاوا منǾ ǶǴǟ الحǶǴǟ Ü

و يعتƽ بالتوƾƬǷ الǘǳƩ ƫروني وƥǀ الƫروƩ المƫǴǟورة ƥي المادة 323 مƫرر 1 ƥعƩƽ ǾǼǷ ".

ƥما ǽǋي ƫيƥية التماǳ بتجراǒ تحايǨ الخŨوŨ Ƽ

---

[1] - ǺǷƽǍǂƫ ƫƥǂƫ ǷƩاƫا ǺǷاǫيǞ ǺǷǂƳ ǃ 214.

[2] - ƽǷƽǍ ƫǶǴǟ ǞƟاƾǳا ǺǷاǫيǞ ƫǂǷƫ ǺǷǂƳ ǃ 323.

يتم التم[illegible] بتجرا[illegible] تحايك الخ[illegible] [illegible] المحكمة [illegible] [illegible] و بنا[illegible] عل [illegible]

الخ[illegible]وم و [illegible] التحايك [illegible] الز[illegible] ورة الدعوة الفرعية و [illegible] [illegible] [illegible] حالة [illegible]مر المحكمة

بتحالة المحرر العر[illegible]ي المتناز[illegible] علي[illegible] التحايك [illegible] [illegible] الدعوة [illegible]لية بين الخ[illegible]وم [illegible] للتك[illegible]

[illegible] [illegible]حة المحرر [illegible] [illegible]رار الخ[illegible]م المنا[illegible] [illegible] [illegible]ارا[illegible] .

و يعني [illegible] [illegible] تحايك يتم بتجرا[illegible] متفرعة عن خ[illegible]ومة [illegible]لية .

* و [illegible]ي [illegible] [illegible] الماد[illegible] 164 [illegible] القانون 08/09 جعل [illegible] [illegible] بالن[illegible]ر [illegible]ي الدعوة [illegible]

الخ[illegible] [illegible] الذي [illegible] ين[illegible]ر [illegible]ي الدعوة [illegible]لية بال[illegible] [illegible]ي الدعوة الفرعية لم[illegible]

الخ[illegible] المتعلقة بمحرر عر[illegible]ي:

- و [illegible]ي يتم تحري[illegible] دعوة [illegible] الخ[illegible] يتوج[illegible] [illegible] القانون :

1- [illegible] [illegible] الخ[illegible]وم [illegible] [illegible] بوكالة [illegible] و [illegible] [illegible] الدعوة [illegible]لية.

2- [illegible] [illegible]ار [illegible] [illegible] الخ[illegible]وم للخ[illegible] [illegible] التو[illegible] المنا[illegible] [illegible].

3- [illegible] [illegible]ر [illegible] الخ[illegible]وم بعدم الاعترا[illegible] بالخ[illegible] [illegible] تو[illegible] الغير.

[illegible] [illegible] حالة الاعترا[illegible] بالخ[illegible] [illegible] التو[illegible] [illegible] مجال لمباشرة دعوة [illegible] الخ[illegible] [illegible] يترت[illegible]

القانون [illegible] [illegible] الوكالة محل [illegible]ار الخ[illegible] [illegible] التو[illegible] منتجة [illegible] [illegible]ي النزا[illegible] بمعن[illegible] [illegible] يتو[illegible]

الحكم و [illegible] [illegible]ي النزا[illegible] عل[illegible] تلك الوكالة.

[illegible] تو[illegible]ر [illegible] [illegible]روط [illegible] ياوم القا[illegible]ي بالتأ[illegible]ير عل[illegible] الوكالة محل النزا[illegible] [illegible] الأمر بتي[illegible] [illegible]

بأمانة ال[illegible].

2- [illegible] [illegible] [illegible]

ج[illegible]ير بنا [illegible] عل[illegible] [illegible] [illegible] عملية [illegible] الخ[illegible].

[illegible]

[illegible] الخبرة [illegible] محالة [illegible] خبرات [illegible] و [illegible] للايام [illegible] الخ [illegible]

على الو[illegible]ة الم[illegible]ة [illegible] الخ[illegible] ما [illegible] على [illegible] الخ [illegible]

[illegible] الخ المتعلا بالتو[illegible] و [illegible].

بحيث [illegible] علميا [illegible] الخبير المعيل [illegible] و يعتمد الخبير [illegible]

[illegible] على حالة [illegible] حيث [illegible] و [illegible] التابة بالا[illegible] و [illegible] الخ و [illegible] على

[illegible] التابة و [illegible] العموم [illegible] الخ و على [illegible] التانيا [illegible] و [illegible]

التي تعتبر [illegible] الخبير [illegible] عملية [illegible] علم [illegible] بحد [illegible] و [illegible]

[illegible] المم[illegible] معر[illegible] ية [illegible] .

[illegible] [1] المارر [illegible] الت[illegible]رية الم[illegible] في اختيار [illegible] تحاي[illegible]

الخ[illegible] المن[illegible] و [illegible] عليها بالماد[illegible] 76 [illegible] المدنية و الإدارية.

و [illegible] المارر [illegible] الخ[illegible] و التو[illegible] المن[illegible] في [illegible] يرة

[illegible] في الدعوى و [illegible] في النزا[illegible] [illegible] على

[illegible] الورقة [illegible] لزم الأمر بوا[illegible]

الخبير.

و لما [illegible] - في [illegible] الحا[illegible] - [illegible] الموا[illegible] عن [illegible]

[illegible] الباا [illegible] العرفي المحت[illegible] [illegible] النزا[illegible] في [illegible] و [illegible]

عليها [illegible] تحريروا [illegible] و [illegible] ي[illegible] الارار المع[illegible]

[illegible].[2]

---

[1] - [illegible] .119

[2] - [illegible] 842 . 98 و [illegible] 1992/06/03 [illegible] 04 [illegible] 1993 [illegible] .41

ƒ - ǚƋȂŦȇŵ

ƅǲ العلم ƙǲƿ ǲƿ عȏ رنا ƆƸǲ Ǝ يوجƅ ȕƈƈȗ ǲƿ العالم ǲƿ ǲƿ ǲƿ الب ǲƿ ǲƿ ƙǲƿ ǲƿ ǲƿ خƏƏو

اليƅǲǯ و تولƅ الب ǲƿ ƙǲƿ Ǝ ƒ ƈƈ و تباǲƿ Ǝ علǲƿ Ǝ حاǲƿ ǲƿ حتǲƿ مماثلƈ Ǝ و البȕمة ǲƿ ƈƈ معروƻ

ǲƿ ǲƿ تلك الخƏƏو المتواجƅة البارزة علǲƿ بȕمة الƈǲƿ و التي تخƏƏ ǲƿ علǲƿ جل ƅǲ ǲƿ اليƅǲǯ

والƈǲƿ ǲƿ ƅǲƿ خǲƿ .

و ǲƿ خƏƏو تترك ƏƏ ǲƿ علǲƿ Ǝ ǲƿ جƈ تلƈ ǲƿ و ǲƿ ǲƿ تعتبر ǲƿ ǲƿ وǲƿ التحايƈǲƿ

و ƅǲ يحƅث ǲƿ يǲƿ خƏƏ ǲƿ بȕمة ǲƿ علǲƿ ورقة ǲƿ ينƈƏ البȕمة المƏƅوعة علǲƿ الورقة

المƈǲƿ ǲƿ و ǲƿ يمƈ ǲƿ الخǲƿ وم ǲƿ ǲƿ تجراǲƿ تحايƈǲƿ[1].

3- ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ

تتم المƏالبة بتجراǲƿ ǲƿ الخƏƏو التالي :

1- ǲƿ ما بموجƅ ǲƿ فرعي بمناسبة نزاǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ و ǲƿ يختƒ ǲƿ ǲƿ ǲƿ ينƏر

ǲƿ الƅعوǲƿ ǲƿ ǲƿ لية بالƏ ǲƿ ǲƿ الفرعي لمƈǲƿ الخƏƏو المتعلقة بمحرر عرفي.

2- ǲƿ و تاƅ ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ الخƏƏو للمحرر العرفي ǲƿ ǲƿ ǲƿ لية ǲƿ مام الجزائية ǲƿ ǲƿ

المختƈة[2]. و ǲƿ جاƈ الحƈ ǲƿ ǲƿ ǲƿ تحƅث تبعا ǲƿ ǲƿ لحة المحتملة ǲƿ ǲƿ ǲƿ للخƈ ǲƿ ǲƿ يحوز

محررا عرفيا و يخƈ ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ ينازعƈ ǲƿ ǲƿ خƈ ǲƿ ǲƿ ǲƿ حول ǲƿ المحرر ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ لية ǲƿ ǲƿ

ǲƿ خƈ ǲƿ ǲƿ المحرر بين ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ حررا و و ǲƿ ǲƿ ǲƿ المƈ ǲƿ ǲƿ

خƈ المادة 164 ǲƿ ǲƿ :

[1] - ǲƿ ǲƿ ǲƿ: ǲƿ ǲƿ 432-04 ǲƿ 29-12-2004 و ǲƿ ǲƿ ǲƿ الوǲƿ ǲƿ ǲƿ الحقيق ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ و ǲƿ ǲƿ الفقه و ǲƿ 14-04-2007 و ǲƿ ǲƿ ǲƿ و ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ ǲƿ الوǲƿ ǲƿ ǲƿ الحقيق ǲƿ ǲƿ .

[2] - ǲƿ 165 ǲƿ ǲƿ الفقه ǲƿ ǲƿ: 09/08 .

* تحƥيƥ الجƞاƔ الاƣƜيƑة المختƮƓ بالنƕƓر ƒي الƥعوƌǠ اƵƓليƮ ة Ŭ و نحƉ نرƜ Ơ اختƮ ƞ Ɨ الاƣƜي الإƥاƯƟ ƕ ƓƭيƋ ƞ ƓƮلي و ƒƓ ƒاعƥ ƒاللو اعƥ العامة المارƒة ƒي الأجراƔƠƙ.

* لم يحƥƥ المƮرƳ زمنا لتاƥيƥ الƴƖƣ المتƜƙƣ بƗجراƔ الخƢƜƙ ƏƎƣƑ و عليƋ ƞƑƇ الأمر مترواƑ لƚƑƣة التاƥيرية للاƣƜي Ʃ ƒيمƊ ƥƇƥƥ التƴƖƣ الƮرعي لمƜƙ ƏƎƣƑƑ ƏƣƑ الخƢƜƙ المتعلƓة بمحرر عرƒي ƒي مرحلة ƌƤ ƏƇƊ عليƋ الƥعوƌǠ حتƮ ƌ رƢƓ الاƣƜي بƥƊ الأجراƔƠƙ المƖƣƜة بƟ منتƌ ƒي الƮƓƽ ƒي النزاƳ.

-4 ƴƤƭƥƏƑ القيƏ ƬƙƌƋƖƓ!ƭƴƤƮƊƥ

Ŭ يمƊ ƥƇ للاƣƜي ƊƊ يحƑم بنااƔ علƌ ورƓة عرƒية ƊƑ عاƥ ƊƑ عرƒي ينƍƇزƔ ƊƞƇƥ الخƮ وم بالتƊƍƭيƑ ƒي الأمƜƙ ƊƑ بالخƢƜƙ المناƴƮƑƥ ƔƑ خاƮƓ ƞƞƣ ƉƊƔ الوƙيƓة العرƒية يƤ عليƋ الƮƓƽ ƒي النزاƳ.

بƽ علƌ الاƣƜي ƞتبعاƋ لƬƥƓƦ ƍƇƥ الƮƓƽ ƒي النزاƳ ƊƑ الأمر بمƜƙ ƏƎƣƑƑ الخƢƜƙ Ŭ و تبعا ƍƛƛ ƞƕƜƖ

الƣƒƓة المƥنية للمحƍمة العليا بتاريƍ: 1992/05/27 ƒي ƕƜƖية (Σ.ƞ) ƕƜƖ (θ.ƞ) بما يلي[1]:

"...... و علƌ ƛƛƥ ƞƔƓƥƓ ƞƔƓƚ الورƓة العرƒية ƮƇحيحة Ŭ ƛƓƞƕƏ عليƋ الƓاعƥƓ الإƥارية علƌ المحرر الرƙمي Ŭ Ŭ ƊƤ ƞƕƮƏƊƤ محƮنة ƥƊ ƞƤ ƴƎƏƥƓƞƥ Ŭ ƽƔ تخƜƙ ƞƚ الأجرااƔƠƙ ƟƑƔƥƈ بالتزوير.

- ƥƊما ƞƔƓƚ ƔƔ ƞƔƞƚ التحايƝ ƔƔƓ الخƢƜ ƊƑ الأمƜƙ ƬƤيƣ ƞƚƥƇ مر ƞƔ الخƮ م Ŭ ƞƏƏƃ تاƛ الوƙيƓة ƞتبعƥƥ ƔƟ الإجرااƔƠ ƥƓƣƖƈ Ŭ و Ŭ يعتƥƥ بƟƚ ƞƙنااƔ الƮƓƽ ƒي الموƜƙƳ ."

- ƒالاƣƜي ƬƤير ملزم بالأستجابة لƏƥƓƏ ƏƏƣƑ الخƢƜƙ Ŭ ƞƏƏƃ ƥƇƥƥ ƔƔƥƣ الخƮ وم ƊƑ الخƢƜ ƊƑ التوƙيƴƒ المناƥƞƥ ƞƞƇƥƟ Ŭ ƞƑƇ ƊƑ ƮƏ بعƥƔ الأعتراƬƤ بخƢƜ ƊƑ توƙيƴƒ الƣƤير Ŭ يجوز للاƣƜي ƥƔ يƮ رƬƤ النƕƓر

[1] - ƌƥƥƏ الƣƤƥƥƓة المƍƥƓƥية للمحƍƥƍƥة العليƏ ƬƤ 1992-05-27 ƮƓية (ƧƨƇ-ƞ) ƕƮ (Ɲ.ƞ) المƥƥƣƤة الƓƮƊƍƥƓƔƥƎƥƓƥ ƥƥ 1994 Ɣ 14 و ƮƓƥƥƖƥƏ.

عǇ ǁǇǁ ǃǋ ǁǇǁ ǁǁǇ يǇǁǁ المǁني Ǖ النزاǁ[1] Ǖ ǁǇǁ ǁǇǁ ǁǁǁ ǁǁǁ ǁالوǁيلة ǁير منتجة ǁي الǁǁǁ ǁي النزاǁ

ǁǁǁǁǁǁ ǁǁǁ الجزاǁي ǁو التحرǁ حوǁ الǁǁǁ ǁǁǁǁ مجرǁ Ǖ ǁنما ǁ يحǁ ر ǁǁǁ التماǁǁ ǁي التحايǁ حوǁ

الوǁǁǁ المǁيǁǁ ǁي الǁǁǁية .

- ǁما ǁي الحالة العǁǁية ǁ ǁǁ ǁǁǁ الوǁياة المǁǁǁǁ ǁǁǁǁ ǁǁǁ مية و حاǁمة ǁي النزاǁ ǁو يرǁ

الǁǁǁي ǁǁǁ المǁǁǁǁ ǁǁ منتǁ ǁي الǁǁǁ ǁي النزاǁ Ǖ ياوم باǁجراǁǁǁǁ التالية :

1- التǁǁير ǁǁ ǁǁǁ الǁǁǁي علǁ الوǁياة محǁ النزاǁ .

2- يǁمر الǁǁǁي بǁيǁǁǁ الوǁياة محǁ النزاǁ بǁمانة الǁǁǁǁǁ ǁǁ يتم مباǁرة التحايǁ.

3- حيث يǁمر بǁجراǁ ǁǁǁǁǁǁ الخǁǁǁ اعتماǁǁ علǁ المǁǁǁǁ ǁو علǁ ǁǁǁǁǁ ǁǁǁǁǁ و عنǁ

ǁǁǁǁǁǁ بواǁǁǁ خبير[2].

ǁǁǁ ǁبعǁ ǁǁǁ لم يǁǁ الخǁǁǁ ǁǁǁǁ ǁرعيا ǁǁ ǁǁǁǁ ǁو ǁǁǁ ǁǁǁǁوǁ ǁǁǁ الموǁǁǁ للنيابةǕ

ǁǁǁي ǁǁǁǁ الحالة يتوǁǁ الǁǁǁ ǁي ǁǁعوǁ ǁǁǁǁǁǁ الخǁǁǁ ǁǁǁ حيǁ الǁǁǁ ǁي الǁعوǁ الجزاǁيةǕ

ǁبيǁǁǁ لمبǁǁ الجزاǁي يعرǁ ǁǁǁ المǁني.

4- يتم تبليǁ ǁǁǁ الǁǁǁية ǁǁ النيابة العامة لتاǁيم ǁǁǁǁبالǁǁǁ المǁتوبة[3] .

و بعǁ ǁǁǁ يǁمر ǁǁجراǁ التحايǁǕ للǁǁǁي ǁǁǁ ǁǁǁ ǁǁǁǁ الǁǁǁ التالية:

ǁ- ǁجراǁ ǁǁارنة[4].

ǁ- الحǁǁور الǁǁǁǁي[5].

ǁ- ǁجراǁ خبرة.

[1] - ǁǁǁǁǁ 165 ǁǁǁǁǁǁ ǁǁǁǁǁ ǁǁǁǁ ǁǁǁǁǁǁǁ ǁǁǁ 09/08.

[2] - ǁǁǁǁǁ 165 ǁǁǁǁǁǁ ǁǁǁǁǁǁ ǁǁǁǁ ǁǁǁǁǁǁǁ ǁǁǁ 09/08.

[3] - ǁǁǁǁǁ 165 ǁǁǁǁǁǁ ǁǁǁǁǁǁ ǁǁǁǁ ǁǁǁǁǁǁǁ ǁǁǁ 09/08.

[4] - ǁǁǁǁǁ 167 ǁǁǁǁ ǁǁǁǁǁǁǁ ǁǁǁ 09/08.

[5] - ǁǁǁǁǁ 166 ǁǁǁǁ ǁǁǁǁǁǁǁ ǁǁǁ 09/08.

*** الحاۡلة الۅولى: ۿۆۇ ۼۏۈۇۆ ۿۇۆۇۆ**

و ݣي ۂۉۇ الحالة ۀجاز القانون 08/09 إجراء مضاهاة الخطوط ۈ ۋتمۈ ۈ عناصر المقارنة التي توجد بحوزة القاضي، سواء الخط أو التوقيع ۆ و يمكن عن التي تحمل المتمۈ يمۆ ۿ ۈ أ...

لاستعمال ۈ ۆ ۇ أمر الخ ۈ وم بتاريخ الوثائق التي ۂ ۈ ۆ ۇ ۉ ۆ بجراء المقارنة مع كتابة ومستندات ۇ ۈ منه يأتي:

على وجه المقارنة ۀ ۆ ۈ عند ۀ ۈ الآتية:

1- التوقيعات التي تتضمنها العقود الرسمية.

2- الخطوط و التوقيعات التي ۈ ۆ اعتراف بها.

3- الجزء المنسوب المدعى إنكاره لم يتم إنكاره.

ۂۂ ۂ ۆ يحدث و ۆ توجد الوثائق الخاصة منها الرسمية لدى الغير كما العمل ۇ

- ۆ ۀجاز القانون 08/09 في المادة 69 منه على أنه: "يجوز للقاضي ۆ يأمر و لو تلقائيا ۆ ۈ و تحت طائلة غرامة تهديدية بإحضار الأصل أو نسخة منه الوثائق التي بحوزة الغير ۆ ۆ للمقارنة بالمحرر المتنازع فيه".

الحالة الثانية: الحضور الشخصي

يأمر القاضي بالحضور الشخصي حضور الخصوم أمام القاضي ليتم سماعهم و مواجهتهم إن لزم الأمر، حول ۆ ۈ ۇ ۆ ۇ ۆ الخصوم منهم و سماعهم لأمر يتوقف عنه الحل.

أما في حالة ما إذا ۆ ۆ الأمر بخصوص ۈ ۆ يتم مواطنة التحايل و للقاضي أن يأمر بحضور محرر أو كاتب العقد المتنازع في تبيعته و حضورها.

كما أن يمكن أن يأمر بحضور الشهود ۆ ۆ ۆ ۆ ۆ ۆ ۆ ۆ حول ۆ ۆ ۆ كتابة العقد أو ۆ ۆ ۆ توقيعه و يأمر بالشهود ۆ ۆ العقد في حال ۆ ۆ أو الشهود ۆ ۆ حضروا عملية كتابة العقد و توقيعه.

و ƼجراƔ ƃماƅ Ƶالتحقيق و ǀيǀيتƌا خاƭ ƃƅ Ɗƅƌة القاضي و ǀيǀية ƧƆƅ يتم وƌƅ ما Ƌبƅ ƌƅ ƆƊǀر في

المبحث الƋابƌ.

الحƨلة الƊاƊية: ƃيفية ƆƊƆيƌ الƊبرƔ

اللجوƔ Ƙƅ الخبرة الƌنية ليƧ بالƋمر التلƋاƏي Ɲ ƅƍ ƋƊ الوƋيلتيƊ المƀƧورتيƊ Ɯ Ƙƅ الحضور

الƌƈƅي و ƃماƅ التحقيق ƹير مجƋيتيƊ و ƅƗ القاضي المƋƗ ƋƆ Ɯƈ ƋƊ الƌرورƘ Ƙƅ اللجوƔ

ƅ خبرة ƋƆ ƋƊ يƈ ƊƏ ƀرƌƊ يƌاضي بموجبƌ تعييƊ ƌƊƏ الخبراƔ الƌنييƊ المختƈيƊ لƋجراƔ عملية

ƌƊƏاة الخطوƨ و ƌƊاƊƈة البƈƈƆ الموƌوعة على العاƊ و المحرر محƭ النزاƅ .

و يƈƅر القاضي على الوƋاƏة محƭ النزاƅ[1] و يƈƅر ƋƆƘ على الوƋƏƇƅ المعتمƌƊ للمقارنة

و يحƌƊ ƋƊ ƘƗƅƈ ƅ Ƌƈƅير مƭ المحرر المتنازƌƊ ƅƇƗ و يقƌم بƌاƌƊƈƇاƌ بƈƆƍاƊة الƊƌƈƅ ليتم Ɲ ƌƊƋƇƅ

ƌƊ ƈƌƊƅ الخبير المعيƊ مƋابƭ توقيعƌƊ بالƋƆƈƅ .

و يجوز للقاضي ƌƊ ƆƊƈ يقƌم و لو تƌƅƌƊƊ ƋƆƆƊ ƅƆƈ ƀالة الƨرامة التƌƊƈيƌƊية بƌƊحƌƊƈ ƋƊƈ ƭƊ

و Ɗƅƈ ƈƌƊ الوƋƏƇƅ التي بحوزة الƨيرƝ ƌƊ ƋƊƈ المقارنة بالمحرر المتنازƌƊƇƗ ƅ ماƌƊيƌƊ و ƌƊي

ƌƊحية ƋƅƊ للمƈƅر ƋƊ ƌƊوƊ للقاضي بموجب المادة 167 بالنƋبة للخصوƈم.

توƅƌƊ ƋƊƌƊ الوƋƏƇƅ التي يƋƊƅƊ للƨير[2] بƌاƊƈة ƌƊƈƇ الجƌƊة القضاƏية مƋابƭ و ƌƊ Ɲ ƋƊ يقƌم القاضي

باتخاƌƊ التدابير الƀƅزمة التي ƋƊ ƋƊƈƈ المحاƌƊة على ƋƊƌƊ الوƋƏƇƅ و ƀƊƇƅ عليƌƊ و ƀƊƊƊƊ ƌƊ

ƌƊرجاعƌƊ و ƋƊƌƊ ƋƊراجƌƊ .[3]

---

[1] - الƈƈƊƇ 168 ƈƊƇ الƈƊƈƊ 09/08.

[2] - الƈƈƊƇ 168 الƈƊƈƊ الƈƊƈƊية ƈƊƈƊ الƈƊƈƊ 09/08 .

[3] - الƈƈƊƇ 168 الƈƊƈƊ الƈƊƈƊة ƈƊƈƊ الƈƊƈƊ 09/08.

ǂما تعرƋ علǏ اǳǳاǓƋي تنǄيƿ ǂŴǳǂƫƿ الخƱوƱ ƧǳǂǳƋ ǋيما المتعلقة بتحƿƼƿ الوƽŀƼƸǆ المعتمƿة ǊǏ عملية المقارنة و يƼǊ ǓƫƟ ǊǏ ƿǳǳǲ بمجرƿ التƫǄير علǏ الملƨ Ǔ علǏ ǂǳƿ يتƋǂمنǳǲ الحǂƿ ǊيمƱ بعƿ[1].

ƿاƼƫƫƿǳǲ ƿƿ ǳƊƼǄǳǲ ǍƊƸ ǍǳƳƫƿǳǲ ǍƊƨƫǳǲ : ƸƼǳƧƨ

اǳǳǲǓƋي ǂǳƿ يǄتخƒ ǂǳƿ النتاǇƾ ǂǳƿ خǓǲƿ ǂƿǳǲƿ ǊǏ الموƋƸ ƸƋ تبعا للرǊƋيǂǳ اǳǲƊƊǓة:

1-ƸƼيا ƧƫƿƊ الماƿƋƼ عليǳǲ .

2- اعترا ƨ المƿƊ ƿƿƊ عليǳǲ .

3-حالة اƿǓƿƱ ƿǳƋ اǂǳǳƸ .

1- ƸƼƊƼƫ ƿǳǲƊƫǳǲ ƿƊƼǳƋǳ

يعتبر اǳǳǓƋي عƿƿ حƋور المƿƊ ƿƿƊ عليǳǲ المبلƸ ƫƿƫخيا ǊǏ عƿƊوǄ ƿǳǳǲƋǳǳǲ الخƱوƱ المرǊوعة بƊǊƫ ƿǓليةƼƿƼ ƿرارا منǳǲ بما يتƋǂمنǳǲ المحرر محƿƊ النزاǓƼ ما لم يوجƿ عƿƼر ƫƿƼƫ[2]. ƿƿǓ ǂƼƿ تƼƸƫƸ المƿƿƊ ƿƿƊ عليǳǲ رƸƿ ƫحة تƿǂƫǳǲ ƿƿƋǳǳ ǂǳƿ يبلƸ ƫƿخيا Ǔ ǊƋǂǳǳعيتǳǲ تƿƫوƿƊ مƸƿƊ اƼǂƿ اƿ ƫǂƿ لم يتعرƨ علǏ الخƱ ƿƿ التوƿƿƸ Ǔ و بالتالي تتƸƿƊ اǄƊǓجراƿƿ المنƫو ƒ عليǳǲ ǊǏ الماƿة 165 و ما يليǳǲ ǂǳƿ القانوƿǳƿ 09/08 المتعلقة بمراحƿ الايام بالمƋǳǳǲǳǳ[3].

2- ƸƼƊƼƫ ƿǳǲƊƫǳǲ ƨƿƿƊƿ

---

[1] - المƿƊƸ 170 ƿƿƿ الƊǊƸƿ 09/08.

[2] - المƿƊƸ 171 ƿƿƿ الƊǊƸƿ ƿǊ! 09/08.

[3] - المƿƊƸ 173 ƿƿƿ الƊǊƸƿ ƿǊ! 09/08.

ǇǗ‡ يـ ǏƱ حتـ Ǘ ǁǁǇŘ ǀɓǁǈȚǫ للمعيɓ يǗǁǁǁ ǏƱعƊ Ǘ المحرر كتابة ‡بـ ǋǇعلي Ǐ المعɓ Ƨ اعترƨ ǁŖǬ

حجة علǏ المار بـǋǇ Ǘ و يحوز المحرر العرƻي بمعǇǋ ǁŘǈ الحƌ‡ حجية ƻي مواجهة الخƮم ǏŘǁ ǋǇتبƌ‡

و ƊɓǋǇعǏ.[1]

3- حـالـة التزوير الكيدي

يحƌ‡ علǏ الخƮم ǏŘǁ بمǁǁ ǇǇ ǇǇمǁǁǇǁǋ الخƱوǗƱ ǇǁǇ المحرر محǇ النزاYǇ ‡ت‌وǇ Ɗو موɓǇ

عليǋǇ مǇǇ ƱǗǇǁǁ بغرامة مدنية مǇǇ خمƨة ǁǁƧ ƨ ǇǇǁǁ دينار ǇǁǇ خمǇǁǇ ƨǁǇ دينار ‡جزاء عǇǇ ǁǁǗǇ‡ار

ɓǇǇ المƨ ǁǇǁ بحƻ المƱالبة بالتعويǇǁǇ ǁǇ المدنية و المƮاريƨ.[2]

الفرع الثاني: إجراءات دعوى التزوير الفرعية

تمهيد

ǇǇ ǁǇǇǇ المادة 871 مǇǇ الǁǁǁǇǇ 09/08 الƮا‡م المتعلقة بالتزوير المنƮ و ƒ عليǋǇ ƻي المواǇǇ

175 ǁǇ 188 مǇǇ ǋǇǁ الǁǁǁǇǇ Ɗمام المحاǇ‡ الإدارية.

ǇǇǁ الƮعǇǇ بالتزوير ǁǇ العاوǇ الرƨمية Ǘ ǋǇو الدعوǇ التي تǇǇǁ ƨ ǇǇǁ ǁǁǇǇǇ تزييǇ ƨ و تغيير ع ǇǇ

ƨبǇ تحريرǇ Ɗو ǁǇǇǇƻة معلومات مزورة ǇǇǋǇ.[3]

و ǇǇ تǇǇǁ ǁǇǁǇ ƨ الدعوǇ ǁǇǇǇ ǁǁǇǇǇ الƱǇ ǁǇǁǇ المƮǇǁ ǁǇǇǇ العاǇǇ و يǁǁǇ الƮعǇǇ بالتزوير

بƱǇǇ ǁǇǇ ƻرعي Ɗو بدعوǇ ƊƮلية .

و الƮعǇǇ بالتزوير يمǁǁǇ الوƨيلة الوحيدǇ المتاحة ǁانونا Ǘ ǁǇǇǇ ǇوǇ المحرراǇǁ الرƨمية ƻي

اǁǁǇǁǁǁǇ بينما ǇǇ يǇ‡ƻي للمƨǁǇ بحƮة المحرراǇǁ العرƻية Ǘ مجرǇ ǁǇǁǇǇǁǇǇ ǇǇǁǇ الالزام بالتǇǇǁǁ

ǇجراǇǁǇǁǇ الƮعǇǇ بالتزوير.

---

[1] - المادة 172 مǇǇ الǁǁǁǇǇ رǁǇ 09/08.

[2] - المادة 174 مǇǇ الǁǁǁǇǇ رǁǇ 09/08.

[3] - ǇǇǁǇǇ ǇǇǁǇǇ ǇǇǁǇǇǇ ǇǇǁǇǇ ƒ 217.

و ﮐﻤﺎ ǁǇǋ ﺘﻮﺟﺪ ƥ ﺒﻌﺾ الحالاﺕ التي ﻴﺘﻌﻴﻥ ǫǻǰǭ ǼǻǿǼ وة المحرر العرﻓﻲ ﻓﻲ ﺍﻟﻄﻌﻥ اللجوء ǰǫ ǏǱǫ

ﺍﻟﻤﺪﻋﻰ ﻋﻠﻴﻪ بالتزوير.

و التزوير المادي ǏǱǫ ﺘﻜﻭﻥ ǰǫ ǼǻǿǼ ﻤﺎﺩﻴﺎ ǰǫ ﻤﻌﻨﻭﻴﺎ.

التزوير المادي

ǁǇǋ ﻴﺤﺪﺙ ǫǻǰǭ ﺍﻟﻤﺪﻋﻰ ﻋﻠﻴﻪ المحرر المنسوب ﺇﻟﻴﻪ ﻋﺎﻡ 2ƱǼ ﻋﺎﻡ ﻟﻡ ﻴﻜﻥ ƥ ǰǫ ǰǫ ﻤﻨﻪ ǼǻǿǼ ƥƥ ﻴﺤﺪﺙ

ﺘﻐﻴﻴﺮ ǰǫ ﺇﺿﺎﻓﺔ ǰǫ المحرر ǏǱǫ ﺍﻟﺨﺎﺹ ﺘﻡ ﺇﻗﺮﺍﺭ ǫǻǰǭ ﺒﺘﻐﻴﻴﺮ ﺍﻟﻤﻀﻤﻭﻥ ǰǫ ǁǇǋ ǫǻǰǭ ﺍﻟﺤﻘﻴﻘﺔ ﻤﻥ المحرر ﺭﺴﻤﻴﺎ ǰǫ

ﻋﺮﻓﻴﺎ.

و ﻤﺜﻼ ǁǇǋ ﺇﺯﺍﻟﺔ ﺠﺰﺀ ﻤﻥ المحرر بالكشط ǰǫ التمزيق ﻋﻠﻰ ﺍﻷﻗﻼﻡ ﺒﻌﺾ عباراته ﺒﻨﻴﺔ ﺍﻟﻐﺶ ǰǫ

ﺤﺪﻭﺙ تزوير ﺒﻄﺮﻳﻕ المحو و ﺇﻀﺎﻓﺔ ﻓﻲ العبارة التي ﺘﻜﻭﻥ ﻤﺪﻭﻨﺔ ﺒﺨﻁ ﺍﻟﻤﺪﻋﻰ ﻓﻲ ﺃﺼل المحرر

و التي ﺘﺠﻌﻠﻪ ﻋﻠﻰ ﺤﺎﻟﺔ ﻤﺒﺎﻴﻨﺔ ﻟﻤﺎ ﺃﺭﺍﺩﻩ ﻤﺤﺮﺭ ﺍﻟﻤﺤﺮﺭ بإﺭﺍﺩﺘﻪ.

التزوير المعنوي

ﺃﻤﺎ بالنسبة للتزوير المعنوي ﻓﻴﻜﻭﻥ ﻓﻴﻤﺎ ﻴﺤﺪﺙ ﻤﻥ ﺍﻟﺘﻐﻴﻴﺮ ﻓﻲ الموضوع العام ƥƥ و ﻤﻀﻤﻭﻥ ﻓﻲ

المحرر ﻤﺎ ﻴﺨﺎﻟﻑ الحقيقة التي ﺘﻤﺕ ﻓﻲ ﺘﺤﺮﻴﺮﻩ ﺃﻭ التزوير ﺒﺎﻟﻨﺴﺒﺔ معنوي ﻷﻨﻪ ﻻ ﺘﻨﺠﻡ ﻋﻨﻪ

ﺁﺜﺎﺭ ﻤﺎﺩﻴﺔ ﻓﻲ المحرر و بالتالي ﻻ ﺘﺘﻴﺴﺭ عملية ﺍﻜﺘﺸﺎﻓﻪ ﻋﻥ ﻁﺭﻴﻕ الرجوع ﺇﻟﻰ ﺘﺤﻠﻴل ﺍﻟﻜﺘﺎﺒﺔ

لمعرفة البيانات.

و ﻜﻤﺎ ﺴﺒﻘﺕ ﺍﻹﺸﺎﺭﺓ ﺇﻟﻴﻪ ﻓﺈﻥ ﺍﻟﻤﺪﻋﻰ بالتزوير ﻴﻜﻭﻥ ﻓﻲ العوامل المختلفة ﺒﺎﻟﻨﺴﺒﺔ للمناقشة ﺃﻤﺎﻡ

ﺍﻟﺠﻬﺎﺕ ﺍﻟﻘﻀﺎﺌﻴﺔ العوامل الرسمية و المحررات العرفية و ﺫﻟﻙ ﻴﺨﺘﻠﻑ ﻋﻥ ﻤﺜﻴﻼﺘﻬﺎ الخطوط التي

ŧالتĩ ر عاĬ المحررا Ƙ العرƽية Ŭ ŧما ǅŰ ŕ ƢǆƟƢاتاة الخƢƧƢ ǍƢ ǅ تاوم عاĬ موƾ Ƶ ƿ لبي ǅم ǅǀ المعƾ ǀ

علياǆŨ بحيث يŧاتي بالǈƦار بينما يŧول ǅǀ للخĩ م ƽي ƾعوة التزوير ƾورا جومياǆŨ بحيث يƾ ƽ ƴ و ǆŨو

عاĬ يايŏǅ ǅǀ لمرƵ ƺȇاǁ بوجوƾ تزوير ƽي العاǁ ƾ و المحرر .

و يمŧ ǅǀ ǅǂ يتم ǅǀ ǅǂعƾل Ƣ بالتزوير Ŭ ŧما ǆŨو الحاƴ ƽي تحايƾ الخƢƧƢ ǍƢ ƾيما ǁ ǆǀ Ƹ ƺير الخĩ ومة

التي يحتƲ ƽǈƴƺ بالمحرر Ŭ و ǎǃƧ عǀ ǅ ƢƾƿريƾعوƢ ƾ التزوير الƽرعية Ŭ و ƾيما عǀ ǅ ƢƾƿريƾعوƢ ƾ

مبتƾƺƽƢة Ŭ و ǆŨي ƾعوة التزوير الǍƿ لية .

و المƺتحƾث بموجƢ ƻ لاانوǅǀ الجƾيƾ Ŭ ǆŨو ƾمŧانية الƢعǀ ǅ بالتزوير عǀ ǅ ƢƾƿريƾعوƢ ƾ ǀ لية ƾمام

الااƢƴ ي المƾني Ŭ و بالتالي تاƾبيƾ ǍǃƧ Ƙ Ƣ احŧام ƾمام الااƢƴ ي الƾƿاير Ŭ وǇƽƿ ال ǍŨŧƴ المارة لرƽ ƴ

ƾƾعوة و ǆŨو ƢƾƿريƧ عيرƾ ǁ Ĭ و ǅŰاƿ ƺ تǆƼŏǀƾ ƾامبعƢ ǀ التƺ ƿ ǂŽƘ حوƽ ƴ ƽلƴƽƾ ǆŨاǁ التƸيير ŧما

يمŧ ǅǀ ǅǂ يŧول ǅǀƽǀŵ تعارƢ ǅم حيث مبƾǀ الƸĩŖتĩ ǁ f النوعي.

حيث ǅǀ ƽƢتǀ المجاƾƴ ƽعوة التزوير الǍƿ لية ƾمام الااƢƴ ي ƿ ǁ المƾني – الƾƿارĬ بالحالة – يعƾ

حŧما جƾيƾا ƿ Ƹ يعر ƽƢǆ التƺƿ رƴ ƿ الجزاĬ ǅ Ŭ و لم يعرƽƾ ƽ ǅŨ الƸاتجƾǆŨ ǁ الااƽƢƴي ǅم ǃƷ ǅ ƽ Ŭ عاĬ العŧ Σ ǅم

ǎǃƧ Ŭ عرƵ موƵ ƾ المحŧمة العليا Ŭ اتجاǆŨ ǅ واحƾا يااƢ ي باǅƾ ǁ ǅƽƢعǀ ǅ بالتزوير بموجƢ ƻ ǂƽƢ ǂ ƾ ǀ ليŬ

يتم ƾمام الااƿ ǁ ƢƴƽƾƻƳالجزاĬي Ŭ و يتم بƢƽƢ ǂ ƾرعي ƾمام الااƢƴ ƿ ǁ ي المƾني[1] .

و ǀƾ ǆǂ رار ǆŨƾ ال ǍƿƽƵتاǁ ŭ يعني ƿ اتحƾاث وƢ ƴƾ Ŭ ǂƽƢƴ ǃ ǃ ǇƽƽƢ ي الجزاĬ ƽي مخوƽ ƴ ŧǂǃƧ بالƽ ĩ ƴ

ƽي الƾعوة المƾنية التبعية وƽǇƽ للماƾة 02 ǅم ƾانوǅǀ الƿجراƘ ƿǀ الجزاĬية Ŭ ǅم ǅǀƴ ƾعوة التعويƴ

ǆŨي ǅم ĩ ميم اختĩ ǁ f الااƢƴ ي المƾنيŬ ǅǀ ǂ ǂǀ حير العƾالة يااƢ ي مƾ ƾ الƸĩŖتĩ ǁ f Ŭ ƽƽالوƿية

الƿتاƽƢنƽƘƢية ǆŨانا Ŭ ǅƾتاة ǅم وƿية النƾار ƽي النزاƴ الƿĩ لي.

ƾوƿ : الƢǃƴل ǅƧƽƨƘƢيƾ ƿ ƾلاƢƾ ƴƾǃƴ ƾ ǂƽǆƴية

---

[1] - ƾاǂƾ ƿ ƾاƿ ǃƾ !ƾ 314645 Ŭ ƾƾǅƾ ƿ 06/07/2005: Ŭ ƢƾƾلƾƢ ƾƢƾƾƾلة ƢƾǃƴاƘƴǃƿ ƢƾƾƿƽƽƾŬ 02 ƽلƾ 2004.

ǀƴ مباTرة الƊعǀƬ بالتزوير ǃƗƆ بƥعوǎ 5رعية ǃƏ بƥعوǎ Ɗƈلية يƈترƊ اǀƬƊǀالƊ جملة ǀƈ

الTروƊ ǀƫǀƬǀ:

1- ǀƏ يƈ ǃƊ رƟ المƥعǏ عليƼ بتمǃƇ بالمحرر المنازƳ 5يƼ .

2- ǀƏ يƇو ǀƊ المحرر المتنازƳ 5يƼ منتجا 5ي الƥعوǎ .

3- ǀƏ يƟǀƇ الƯƊ ǀي بمباTرة ƥعوǎ التزوير و ǀƊƸ بالتƥƾير عƆǏ الوƾاية محƴ النزاƳ و الƈمر بتƲيƥƳ

ƊƏ ǀƬƫ بƾمانة الƯبƊ.

4- ƿǀ تعلƾ الƈمر بمحرر عر5ي و ǀƇƊ العاƥ ǀƈ العاوƥ التي يمƇƊ ǃƈتبعاƫƾا بالƊرƾ الماررة

Ƥانونا ǀƊالعاƥ العر5ي الباƊƴ ƊƈƇ ǀƈ المنƳ ƈ عƆǏ ƥƸ الماǀƇية العاارية 5ƇƋ ǀƫƿ النوƳ ǀƈ العاوƥ و

المحررة بعƥ ƈوƥانوǀƇ التوƾيƾ ǃƇة 1970 ǀƬ ǀƇي ƫƇƫƊ باƊلة ǀƙ ƴƸ الماǀƇية يƈترƊ اǀƬƊǀالƊ

الرƇمية و الƈƠتƬار الماƥيتǀƈ 324 ǀƇرر 793 ǀƈ اǀƬƊǀالƊ المƥني.

5ƫ5ي ǀƫƿƇ الحالة يمǀƇ ǀƈ لƯ ǀƈي ǀƈ يƈر Ƶ النƬار عǀƈ العاƥ البا ƴƊ و اƫƈ ƴ5ي الƥعوǎ عƆǏ

الحالة التي ǀƇي عليƫǀ.

5- يƈترƊ ƊƯيǀƈ ǀƏ يƈǀ نزاƳ بيǀƈ الƈƸوم ƿǀ ǀƈ يجوز مباTرة الƥعوǎ الƅرعية بالتزوير 5ي

الƯƊايا المƥنية ǀƆ لم يƇƈ ǀƇǀƫƈ ƴƈام بƥعوǎ ƊƈلƏ ǀǀƫية ǀƈام ǀƊ5ƩƯ اǀƊƯي.

و ǀƇǀƫ يختلƻ الƈمر 5يما ƿǀ ǀƇƈ بالتزوير يتعلƾ بمحرر عر5ي ƏƊ محرر رƇمي ƈ 5ƇƋ

ǀƇƈ الƈمر يتعلƾ بمحرر عر5ي ƈ5ƇƋ ǀƇƈ بالƈƯƊة اƫƈƇ Ɔ الTروƊ الƇƸر يجƳ ǀƊ يƈǀ ǀƈ بƥعوǀƇ ǀƊƏƊ.

و المنازعة 5ي المحرر العر5ي يمǀƇ ǀƈ ƫƉƈاǀƫƇ عƆǏ النحو التالي[1]:

1- عǀƊ ƿريƊ ǀƏ ƥعوǎ مƯƊǀƇƈة الƸƊوƊ ƿǀ تعلƾ الƈمر ƫƈƫƈ بمƥǎ ƈحة التوƾيǀ ǀƏ الƇتابة الوارƥة

بالمحرر ǀƈ عƥƈǀƫ.

[1] - ǀƈƳƟ ǀƇƊƥƾƫƇ ǀƈƥǀƈƟ ƊƫƥǀƆ ǀƾƫƨƽ ص 152 .

2- ǅو عǈ ǅريǋ ǆعوǅ التزوير ǅي حالة ǅǈعǋǅ ǅǈǆǀǀ المǀتǃǅ لم يتم تحريرǀǃ ǅǈ رǋǅ ƨǅلǂخ ǂ

ǅǉǉ Ť وǅǈǈǅ وǅ ǈǅǈ ǈǈǂ محǅý ǅزǈ تǅيير ǅو تزييƨ ǅي ǅǈحǅ ǅǆجزاǅǈǅ[1].

- و ǅǉǉ ǅǀǅ و ǅǈǈ تحǅǈǅǈ عǈ مǈǀǈǈǈǅ الخǅوǋǅ Ǔ و ǀǅǈتǋǅǀ ǅǈǅ Ǐǈǅ ǆعوǅ التزوير ǀǅوǈǅ رǅعǈƘ

بموجǅ ǅǅǉǅ ǅرعي ǅو ǅǉǅǅ ǅǅ ǅلي.

ǅǂǅ ǅǉǋǈǆ بالتزوير ǅي محرر عرǅي يǅǅǀǅ ǅǈǅǅ ǅير الخǅ ومة Ǖ ǀǅوǅ بموجǅ ǅǅǉǅ ǅرعي ǅو

ǆعوǅ ǅلية بالتزوير ǅريǋǈ تǅريǋǅ المǆعǅ عليǈǅ بتمǀǈǈǈ بالمحرر المتنازǅ ǅǈǈيǅ تتبǅý

ǅلجراǅǅǈƘ المتعلقة بǅجراǅǅǈƘ ǂ و المنǅ عليǈǈ ǅي المادǅ 165 ǅǈ القانوǅǈ 09/08 مǈǀǈǈǈǅ

الخǅوǋǅ[2] .

ǅمǅ ǅǋǅ رǅǅ المǆعǅ عليǈǈǅ ǅي الǆعوǅ ǅǅǈلية[3] بعǆǅ ǀǅتعماǅý المحرر المǆعوǋǅǈǈ ǅǈيǅ بالتزويرǕ

يعǋǅي اǀǀǉǅي ǅǅǈǅǈǅ بǅǈǅǅ للمǆعيǅǕ ǅوǈǈ ǅخǉǀǉǅ اǀǅǈ للمǈǀǈǈǈ ما ǈǀǅ اǈǈǅ ǅǈ تحاǅ و ǈǈو

ǀǅتبعاǅǀ اǅǈǀ ǅǈ مجاǅý المناǅǅة.

و ما يميز الǋǅǉǅ الǅرعي عǈ الǆعوǅ ǅǅǈلية المتǀǅمنة الǋǅعǈǈ بالتزوير ǅي محرر عرǅيǕ ǅǈǅ

عريǀǅة الǅتتاǅǈ الǆعوǅ ǅي الحالة الǉانيةǕ يجǅ تتǀǅǈ ǅǈǀǅ وجǈǈ التزوير و عǆǅ ǅǀǅǅǅǅ باǅǅǅǅǅ

المحرر العرǅي مزور.

ǅǈǅǈǅ : ǅǀǅǈǅ ǅǈǅǅǅǅ ǅǈǅǅǅ ǅǈǆǅǈǅ

ǅǉ عرǅ المادǅ 179 ǅǈ القانوǅǈ 09/08 ǅǅǆǅ بالتزوير ǅǀ العاوǅ الرǀǅمية ǀǅǅǅǅ ǈǈǂ ǅǅمر

يتعلǅ بمحرر رǀǅمي ǅǈǅ ǅǅمر يتعلǅ بتاǅǅ ǅǅوجǈǈ المǀǅتمǅǆ ǅǈ :

- ǅǅǈ التوǅيǅ.

---

[1] - ǅǈǅǅǅ 175 ǅǈǅ ǅǈǅǅǅ ǅǈǅ 09/08.

[2] - ǅǈǅǅǅ 176 ǅǈǅ ǅǈǅǅǅ ǅǈǅ 09/08.

[3] - ǅǈǅǅǅ 177 ǅǈǅ ǅǈǅǅǅ ǅǈǅ 09/08.

- ƽȈيير عاƾ ƫبǀƫ تحريريƧ .

- ǀǯƢƥƧ معلوماƩ مزورة.

- ǀǯƢƥƩ الǘƢƦǠيƨ الǘƥمǠيƨ للعاƾƫ.

ǀƥ ǭما و Ǖو معلوم الǠاƾƫ الرƧميƨ تحرر مǺ ǘǂƥ مراǧƾƬ و ǯƥ ǘƫ ƺ مǭƳƥƱƛ ǙǈǭǊ الموƙǭǧƬ

الǠمǫ̈ǀ و الموƙǧǊ الǠƧǬ يتمتعوǹ بƨ ǘƫ الǘƥǠƢƦيƨ العمومية.

و لƾ عرǦ الماƽƧ 324 مǺ الǬاǻوǹ المƾني:"العƾƫ الرƧمي عƾƫ يبǘƬ ǼƧ موƙƫ ƽ ǗƧ و ƢƦƥǗ عمومي

ǗƧ و ƺ ǘƫ مǘƫƛ بخƾمƨ عامةǉ ما تم ƾǯƽǈ لƾǼƧ ما تǬلƢƥ مǺ ǛƢƥƾ ǗƧ و ǭǂǿƣ ƈǬǬƨ ǝƦƢƦ ǢǠƧƾƾƭƤƨ الǬاǻونية

و ƞǮ حƾوƽ ƾƨǚƥƭƾƟ و اختǾƧ ƫƾƨ".

ƞƦ ƧǚƢƞ الماƽƧ 324 مǘǬرر6: "يعتبر العƾƫ الرƧمي حجة لمحتوƋ ƙǈƢƬǂǏ الƬǯƢǇ المبرم بين الǘƥǂƛǈƧ

المتعاƾƽƧ و ورƛƥƢƬǂǏ و ǭǂǿƣ ǭǂǿƣ ǜƥ ƭƤƨ..." .

و ما يلƞƟ عƫǊ المǇǂǘƬ الجزاǁǂƟ ǂƨ ƾƨǘƧƥ ǗƨǠƨ ƭƾǉǘƨ ƫǄƥƛ "محرر" ƞǮ العاƽƧ العرƞǮية و مƫƽƾƦ ǘƫ"

عاƾƫ" ƞǮ العاƽƧ الرƧمية.

1- ǂǈ الǘƥǠƥǬƧ الǚƥǇ ǈƾǿƧǂǖƣƫƨƺƥ

يǘƥƺ الǘƥǠƾƯ بالتزوير – بǘƫورة ƞǮرعية – ƞǮ ǈƾ حالة ƫƭǘƥǚ علǭƨيǛƢ الǘƥƾǠوƧǉ و ǭǂǿƣ بتاƾƽƞƥ

تارير ƞǮ ƾǼƥƾ ƫƭƾǉ المحǘƫمة المنǗورƩ ǛƾƫƤǁ تلƣ ǭǂǿƣ الǘƥƾǠوƧǉ .

ƨ- ǖǈƾƭƧ الǘƥǠƥǬƧ الǚƥǇ ǈƾǿƧǂǖƣ

ƞǮƭƾǿƧ ǈƾǘƥǠƦ الماƽƧ 180 مǺ الǬاǻوǹ 09/08 ǭƾǮ الǘƥǠƥǬƨ الǘƥƞǮرعي بالتزوير يƙǈار بمǘƫǭǂرة توƽƥƧ

ǛƤƾƧ الǬاƻƞ الǭƫǂǈ ينǗار ƞǮ الǘƥƾǠوƧǉ الǘƥǠƨǬƨيǉ و يجƧ ƾǽƧ تبيƺ ƾǮ ǭǂƬǂƣ المǘƫǭǂرة مواƻǬƨ ƫƨ التزوير

المعÏ ȋ ǃǂȇ Ƙحت ǅƼƘƿǃ عȋȇ اǃبوȅ Ü يجƌ5 Ǝǂ ǂǃǁǂƽǂ المƾرة ǃȈȇȈ ǃǄǇǃ التي يǃ ǃȋǃ ǂǃǀǃ عليǃǃ الخǃ م ƒǁǃǂǃ التزوير[1] .

و يجƌ عǃ Ȋ ǃǃǃǂǃǃي ǂǃȊ ǃǂǃ ǃǂǃ الخǃ وم ǃǂǃǃ5 ǃǂǃǃ5 ذرعيا بالتزوير ǃǂǃ عǃ ǃǂ ǂǃ ǃǂ ǃǂǃ ƼتبǃƌƼ ǃǃǃǂ ǃǂǃǃ التالية وǃ5 ǃترتيƌ وروǃǃ5 في المادة 181 ǃ ǃ ƌ :

1- ǃǃ ǃǃ ǃǃǃǃي ǃǃ5 الǃ ǃǃ ǃǃ5 ǃǃǃǃ Ǝǂ يتوǃ عǃ Ȋ العǃǃ ǃǃǃǃǃǃ5 ǃǃ5 ǃ ǃ و ƾير منتǃ يجوز ǃǃ ǃǃ ǃǃǃ ر2 الǃǃ ǃǃ ǃǃǃǃǃ .

2- ǃǃ ǃǃ5 ǃǃ5 ǃǃǃǃ5 ǃǃǃǃ يتوǃ عǃ Ȋ العǃǃ ǃǃǃǃǃǃ5 ǃǃǃ5 الخǃ م ǃǃ ǃǃǃǃ للتǃ ريǃ عما ǃǃ ǃǃ يتم ǃǃ ǃǃ .

3- ǃǃ ǃǃ الخǃ م ǃǃǃ التم ǃǃ بالمحرر الرǃمي ǃو لم يبǃ ǃǃ ǃǃ ǃǃǃ ǃǃ ǃǃǃǃǃ المحرر.

4- ǃǃا ǃǃ ǃǃم ǃǃ الخǃ م باǃتعماǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃ العǃǃ ǃو ǃ ǃخة ǃǃǃǃǃǃ عنǃǃ ǃǃǃمانة ǃǃǃǃ الجǃǃ ǃǃǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃ ǃǃ يزيǃ عǃ ǃمانية (8) ǃيام و ǃي حالة عǃم ǃǃǃǃ ǃǃǃǃ المǃǃǃ ǃǃ اǃجاǃ المحǃǃǃǃ يتم ǃǃتبعاǃǃ.

[1] - و ǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃ Ü ǃǃǃǃ Ȋǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃ القǃǃية ǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃ الوǃيفة ǃǃǃǃǃǃǃ – ǃǃǃǃǃǃ – ǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃ ǃǃ Ü ǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃǃ و ǃǃǃ ǃǃǃ Ü ǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃǃ .

ǃǃǃǃ ǃǃǃ Ü ǃǃǃǃ ǃǃǃǃ Ü ǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃ يوǃǃ ǃǃǃǃ ǃ Ȋ ǃǃǃǃǃǃ ǃ Ȋ ǃǃǃǃ حǃلية ǃǃǃ Ȋ ǃǃǃ Ȋ ǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃ Ü و ǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃ Ȋ ǃǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃ .

و ǃǃǃ ǃǃǃ - ǃǃǃǃ القǃية ǃǃǃǃ – ǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃ الوǃيفة ǃǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃ و ǃǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃ ǃǃǃ Ü ǃǃǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃǃ ǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃ و ǃǃǃ ǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃ القǃǃية ǃǃǃǃ ǃǃǃ Ü ǃǃǃ ǃǃǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃǃ و ǃǃǃǃǃǃǃǃǃ ǃ .

ǃǃǃ ǃǃǃ 76.026 ǃǃǃǃ Ȋǃ:1992/03/02 Ü ǃǃǃǃǃǃ القǃǃية Ü ǃǃǃǃǃ Ü1994 ǃ ǃ .21

5- ƖƦǋ ǋǳƟ ǋǵǋ ƖƦǋ المؤتمنة موقع Ʋǡ ǌǋƺ محرّرات عمومية يقدّم القاضي الموظف ǋǳǵǋ ǌǋǋ ƖƦǋ

لجنة ǌǋƳ الماليةǋǳ ǌǋǋ الجزائرية الأمانة ǋƺǳƲ.

أ – ǋƺǳ ǋǳǵǋ ǋǳǵ ǋǳǵǋǳ

يجب على القاضي ǋǳǵǋ ǋǵǋ ǋǵ ǋǳǵ موقع ǋǳǵǋ ǋǵ ليه ǌǋ حيث ǋǵ ǋǳǵǋ الحكم في التزوير[1]

ǋǳǵ ǋǳǵ الحكم بثبوت التزوير:

1- يقدّم القاضي إما بإزالة أو تصحيح المحرر أو ǋǳǵ كليا أو جزئيا و إما تعديله.

2- يجب المنطوق على ǋǳǵ العام المزور.

3- يأمر القاضي إما ǋǳǵ ǋǳǵ العام الرسمي المحررات التي استخرجت منه و حكم بالأمانة الجزائرية[2].

يخضع الحكم ǋǳ في دعوى التزوير الفرعية ǋǳ جميع طرق الطعن العادية و غير العادية و نتيجة لذلك ǋǳǵ الحكم برد المحررات الموقعة بالأمانة الجزائرية ǋǳ ǋǳǵ ǋǳ حائز قوة الشيء المقضي به[3] ما لم يقدّم بخلاف ذلك بناء على طلب المعني و ما يتعلق ǋǳ الحفظ على الأمانة المحررات الموقعة ǋǳ الأمانة الجزائرية المعروضة بالتزوير ǋǳ يجوز تسليم نسخة رسمية منه ǋǳ بموجب أمر على عريضة[4].

---

[1] - المادة 182 ǋǳǵ القانون رقم 09/08.

[2] - المادة 183 ǋǳǵ القانون رقم 09/08.

[3] - المادة 184 ǋǳǵ القانون رقم 09/08.

[4] - المادة 185 ǋǳǵ القانون رقم 09/08.

و ƥǀ ƥƋưƁ المحǂمة العليا :" حيث ƞƋƊ و ǇƸ ǇǂƬ يمǇƸƯƈƓƗ ǇƬǂ اƅƛưƗƌ ǇƵ ƈƱ ƟƑƒƦƧ النƊƧر عǇƵ

ƑƋƓƦƋ و أƦƁƬƃƦ ƐƀƦƦƃ المدعي بتزويرƥƫ ƳƮ ƞƋƁƥƇ يجƹ عليƥƆ ƇƔƧ يعلƍƗا ƈƢƱ ǂƥƧ ƞƋƁƥƇ لم يǂƓƨƗا عǇƵ

رƥƇƓƅƥ ما ƈƞƫ ǇƬǂ المƦƁƃƧ ƐƀƦƦƃ المتبعة غير منتƟƥ في الدعوƕƦ ƫƳ ǇƵ حيث ƛƢروƧة تعليƝƄƥ Ʃƴƌƫ و أƦƃƓƅƥƢƗ

و ƞƋƁƥ ǂƨƈƦƗ لم يبينوا و لم ينازعوا مادƞƨƂ و طبيعة الƨƍƦƃƒ التي ƞƁƥƌƧ ƥƓƦ في ترجيح ƀƪƕ الوƨƈƒǇƵ

ƛƩƬƇƗ و حاƗƦƕƇ عƗǇƵ اإلجابة الوƕƥƢƈƦ المتعلقة بتزوير ƧƭƨƧ Ƴ ƈƢ ƠƛƦƯ ƞƳƛƩƴƭ المƛƨƕƦƒ جاء بعمومية

الƂƐƌƌƓ المحƦƦƃ ƈƞƫƓ ƥƋƢ ƒ ƑƃƧƌ التعليƝ و يتعيƈƞƋ ǇƬ ƈƛƈƢƫ و بحالة االƛƓية مƢƥƇ نƑƩ

المجƑƥƃƇ Ƴƃƈƨƃ ƳƂƈƨƃ ƈƥƃ خرƃ"[1].

كما ƥƋưƁ ƒƓƈƛƛ:" و لما ƌƬǂ الƏƈƓƪƂƫ في ƏƪƈƫƦ الحالية ƝƄƦ ǇƵ المƦƁƃƧ المدعي ƪƥƀƧ بتزويرƥƫ يتوƪƦƩ عليƇƓ

في الƊƀƝ Ƴ الدعوƓƑƦ ƳƂƛƫƓ و ƥƦ ǇƬǂ عليƪ ƪƥƀƦ ƈƛƃ الموƨƗƈƁƥ ǇƵ يوƪƦƃ الƊƀƝ ƈƞƇƂƬ لحيǇƵ الƊƀƝ في

الدعوƪƥƀƦ Ƴ التزويرƥƫ Ƴ ƞƋƁƥƇ رƛƓƕƗ ƈƢƗ و ƥƌƛƃ ƇƄƃ برامية العاƥƀ Ƴ ƈƞƇƃƨƧ ƈƓƓƈƫƥ الƂƛƈƓƃ خالƗƊƃ

االƭƬƓƑƧ "[2].

كما ƥƋưƁ المحǂمƪƦة العلƪƦƈƓا :" كما المارر ƥƇƑƫ قانونا في حالة الطعن بالتزوير ياوم رƤƁƟƑ

الجزƪƓƪƦƁ ƈƞƫƓƬƅƗƦ ƦƦƂƁƦ الحƁƏƦ ƙƈ ƑƗƦ خƥƇƳƈ ƈƮƵ ƈƤƧƄ الوƨƈƓƗة – المدعي ƪƥƀƦ بتزويرƈƗƥƃ – ما ƈƞƫ ǇƬǂ

يتم ƥƃƦ اال باتƨƂƑƓƢƗ ƈƞƊƊ ƥƇƫƥƃ ƈƞƇƕ ƛƇƃƗ يƈƞƫ ƇƞƋƦƢƗ ƈƞƋƦƦƃ ƈƐƇƦƥƃƇƦ المƦƁƃƧ المƦƁƃƧ المورǂƬƃ ƛƥƨƃ

كما ƥƫƦ ƥƇƃƈƓ متى ƥƇ ƇƤƓƨƬƈƫƦ يجوز للمجƓƈƛƨƃ ƥƀ ƇƔƦƪƥƀ الƊƀƝ في الخƝومة االƟƆƤƦ حتى يƊƀƝ

في الدعوƪƥƀ Ƴ و كما ƥƫƦƪ ƈƫƦƪ النƊƧر عǇƵ ƈƛƨƃ بالتزوير ƥƫƦ تراƫƐ ƈƭƀ ƥƫƦ الƊƀƝ في

الخƝومة االƟƆƤƦ ƛ يتوƪƦƩ عاƥƀ المƦƁƃƧ المدعي ƪƥƀƦ بتزويرƥƫ .

---

[1] - ƈƬƒ ƈƋƇ 54 403 تاريخ:87-10-07.

[2] - ƈƬƒ ƈƋƇ 34700 ƈƋƇƇ تاريخ:1985/06/26.

و لما ﭐﻜﺒﻬ – ﭘﯘﯢﻴﺔ الحاﻴ- ﻝﺬ ﻝﻋﺎﭬﻝ ﭘﭙﭙ ﭬﺎﻠﻠبا ﺕﺭﻋﻴﺎ ﻳﭬﻌﻝ ﺕﻴﻝ بتزوير الوﺎﻴﺍة الماﭙﻤﺔ ﻝﻬ

ﺨﺗﻤﻝ و ﺘﻤﻞ ll ﻝﭬﺒﻝ ﭼﻠﭙ النﻬﺎﻳﺔ ﭑﻥ ﻝﻭ ﭘﯘﺔ الموﯘ ﺍﻠﭘﯘ ﻢﻟ ﻴﻧﺎﭘﯘ ﻝﻧ ﻝﭙﺕ الجوﺍﻝ ﺭ ﺍﻠﺭ ﻝﻭ

ﭬﺗ ﻟﺘﻐﻴﺮ وﺟﻝ الﺭ ﻲﺘ ﺍﻟﭘﯘﺔ ﻱ ﻝﻧ ﻝﺗﺕ ﭘﺭﺍﺭﻝﺝ ﭾﺎﺝ مخاﻟﺕﻝ للاﻧوﻝ ﻭﻤﺔ ﺘوﺟبا للنا ﺲ[1] ".

2- ﭙﯘﭽﭬﻝ ﭘﻝﺗﻝ ﭙﺭﭘﯿ

ﺨﺎﺕ لما ﻭﻝﻨ ﻋﻠﻴﻪ ﺑﺎﻟﻨﺔ ﭾﻋﭙﻝ الﻄﺮﻋﻲ ﺑﺎﻟﺘﺰﻭﻳﺮ ﻝﺕ ﭾﻋﭙﺍ ﻟﻲ ﺑﺎﻟﺘﺰﻭﻳﺮ ﻴﺭ ﻝﭬﺒ ll

للاﻭﺍﻋﭙ الماﺭﺭﺓ ﻟﺭﻝ ﭙﻋﻭﺓ[2] ﻭﻝﻝ للماﭙﺓ 13 ﻡﻝ الاﻧوﻝ 09/08 ﻱ ﭬﺟﻮﻴ ﭙﻋﻭﺓ ﻟﻴﺔ و ﻲﻧ

ﭙﻋﻭﺓ ﻤﺔ ﺎﻟﺔ ﻝﻝ ﭬﺎﻞ ﻭﭘﻲ ﺘﺎﻭﻡ ﻋﻼ ﻡ ﻟﺤﺔ ﻣﺤﺘﻤﻠﺔ .

ﻝﺭ ﻝﻋﺮ ﭙﻋﻭﺓ ﺍﻟﻌﺎﺭﺓ ﺑﺎﻝﭬﺭﻝ ﺑﺎﻟﺘﺰﻭﻳﺮ ﻭﺭﺓ ﻭ ﻤﺔ ﺎﻟﺔ ﻟﻴﺔ ﻴﻭ ﭙﯘ ﺍﻠﺍ ﻲ

ﭙﻋﻭﺓ ﺍﺭﻳﺔ ﻟﻐﺎﻳﺔ ﻭﺭ ﺭﺍﺭ ﺑﺎﻟﺘﺰﻭﻳﺮ.

ﻴﻤﺮ ﺍﻻ ﻲ ﺑﻴﺔ ﺍﻟﻤﻨﺔ ﺍﻟﻤﻌﻭﻝ ﺑﺎﻟﺘﺰﻭﻳﺮ ﭙﻝ ﻤﺎﻨﺔ ﺍﻝ ﭬﻝ ﺨ ﺠ ﻴﺘﻌﭙ

ﻤﺎﻧﻴﺔ(08) ﻴﺎﻡ[3] ﺑﺎﻲ ﺍﻟﺠﺮﻝ ﻲ ﻤﻤﺎﻠﺔ ﺑﻤﺎ ﻭ ﻤﺎﺭﺭ ﻟﻌﻮﺓ ﻤﺔ ﺍﻟﺨﻭﻝ ﻭ ﺍﻝﻋﭙﻝ

ﺍﻟﻄﺮﻋﻲ ﺑﺎﻟﺘﺰﻭﻳﺮ.

و ﭙﭙ ﺍﻋﺘﻤﭙ ﺍﻟﻤﺭ ﻴ ﻨﺎ ﺮﻳ ﺤﺎﻟﺔ ﻝ ﺘﻲ ﺑﺎﻟﺘﺮﻴﺮ ﺑﻤﻝ ﻤﻭﺍ ﺍﻻﻨﻭﻝ09/08

ﺍﻟﻤﺤﺎﻴ ﻟﻴﺔ:

1- ﺍﻟﻤﺎﭙﺓ 165 ﻴﻤﺎ ﻳﺦ ﺠﺮﻝ ﻤﺔ ﺍﻟﺨﻭﻝ .

[1] - ﺍﻠﻠﺔ ﺍﻠﻴﺔ ﻠ ﻠﺍ 1994 ﻝ 21 ﻝ 76026 :ﭙﻴﺦ 1992/03/02.

[2] - ﻠ 186 ﻝﻝ ﻠ 09/08.

[3] - ﻠ 187 ﻝﻝ ﻠ 09/08.

2- المواد من 167 إلى 170 حول إجراءات الوثائق و المقارنة و الخطوط.

3- المادة 174 بالنسبة لحالة الإدعاء بالتزوير.

4- المادة 183 المتعلقة بتبعة الإدعاء الفرعي بالتزوير منها إزالة أو شطب المحرر أو تصحيحه كليا أو جزئيا.

أما بالنسبة للإجراءات المتبعة أمام مجلس الدولة فقد نصت المادة 915 من القانون 08/09:
" تطبق الأحكام الواردة في المواد من 838 إلى 873 أعلاه المتعلقة بالتحقيق أمام مجلس الدولة".

و نصت المادة 40 من القانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 30 ماي 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله على أنه: " تخضع الإجراءات ذات الطابع القضائي أمام مجلس الدولة لأحكام قانون الإجراءات المدنية.... " .

و على ذلك يتم رفع دعوى التزوير أمام مجلس الدولة بموجب عريضة مكتوبة تودع أمام كتابة ضبط مجلس الدولة و يجب على المدعي بالتزوير أن يرفع دعواه بواسطة محام معتمد لدى مجلس الدولة و تخضع العريضة للقواعد العامة المنصوص عليها في المادة 13. كما يجب على المدعي إيداع رسوم قضائية مسبقا .

ثم تعرض عريضة الإدعاء بالتزوير على رئيس مجلس الدولة مصحوبة بعقد النسخ المراد عقد الخصوم في النزاع و يتولى هذا الأخير إصدار قرار بالترخيص بالإدعاء أو رفضه.

و في حالة الترخيص من رئيس مجلس الدولة بالإدعاء بالتزوير فإن قرار الترخيص يبلغ بنسخة من العريضة إلى المدعى عليه في إطار التزوير مع ضرورة جواب خلال (08) أيام تبدأ من يوم تبليغه الرسمي في حالة قبوله استعمال المستند المدعى تزويرا .

و في حالة تقديم المدعى عليه في الميعاد أو قدم جوابه ينوي فيه استعمال المستند محل الطعن بالتزوير فإن المستند يستبعد من إجراءات الدعوى .

لما ا‌ل‌ظ ؏ر ϴ المءع Ĭ عليا بﻨﻘﻧ يتم ǁ بالمﺘﻨ المءع Ĭ بتزويرǰ Üǰ ر ǳ5 مجا Σ ا‌لوالة Σ ⵎ يحيا ϧ الخ وم ϧ ϱ Ĭ ă ǁ ة ǳ ǁ ϧ ǳ ͼ ال ý ϧ ǳ ة ϲ Ω ǁ ا و ا‌لوالة Σ مجلة Σ ǳ ا‌لوعة ǀ تي ý ϧ ǳ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ.[1]

ý ϧ ǳ ا‌رة ǁ ǁ ǁ بالتزوير Ü يابا ý ǁ يم ǁ ǁ ǁ ǁ مام مجلة Σ ا‌لوالة Ü Ü ǁ ǁ ǁ ǁ المﺘﻨ لم يا ǁ عرǁ Ĭ عا الجز ǁ ǁ ǁ يا التي ϧ ǁ ǁ الح ǁ المءوǁ ǁ ǁ ǁ ǁ المحءمة الإدارية.[2]

و ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ بالتزوير مام ǁ ǁ ǁ ǁ مجلة Σ ا‌لوالة و ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ تتول ǁ ǁ الزرة الإدارية ǳ ǁ f المﺘﻨ المءوǁ ǁ بالتزوير ǁ ǁ الو ǁ ǁ ما ǁ ǁ ǁ ǁ حيحا ǁ ǁ و عنǁ الإǁ ǁ تعيين خبير مخت f للايام بمءمة الز ǁ f و تحǁ ما ǁ ǁ ǁ المﺘﻨ مزورا ǁ ǁ و بعǁ ǁ ǁ ǁ النو ǁ f المتعلاة بالتزوير و الخا ǁ ة بالزر ǁ بالمحا ǁ م الإدارية و الاǁ ǁ ǁ ة الءر.

ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ للتحقيق

ǁ ǁ ǁ ǁ 863 ǁ ǁ ǁ ǁ 09/08 ǁ ǁ يجوز لرǁ Σ ǁ ǁ يلة الح ǁ ǁ تعيين ǁ ǁ ǁ ǁ للايام بǁ ǁ ǁ ǁ ابير التحايǁ غير تلاǁ الوارǁ ة ǁ ǁ المواǁ ǁ 858 ǁ ǁ 861 الاǁ ǁ ǁ ة الءر ǁ ǁ ǁ خبرة و الماǁ ǁ ǁ ǁ ǁ معاينة ǁ ǁ ǁ ǁ للخوǁ ǁ .

ǁ ǁ ǁ للاǁ ǁ ǁ يامر بتجراǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ وتي ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ معي ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ العمليا ǁ و لجز ǁ منز ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ يامر ǁ ǁ ǁ ǁ ارǁ يناباǁ ǁ ǁ ǁ يا .

ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ وǁ ǁ التحقيق اللǁ ǁ ǁ ǁ

---

[1] - ǁ ǁ ǁ ǁ 22 ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ الوالة ǁ ǁ ǁ ǁ ":.... ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ الوالة ǁ ǁ ǁ و ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ الوالة ǁ ǁ ǁ ǁ "

[2] - ǁ .ǁ ǁ

ƾǲ ƨȇǂǘƫ ǂǷȋƢƥ ȄǴǟ ǾȈǧ ƭǂǠȇ ǾǻƜǧ ǾƦǴǗ ǺǷ ƨȇƾǼǈǳ ƺȇǂƯ و ƢȀƳǂƻƢƬƫ ǲǠŪ ȆƬǳ ƾƟƢǬǳ ȆǸǴǠǳ ǾǸȇƢǬȈƫ

.

و ƢŮ ƨȇǂƷ ǲƟƢǇȂǳ ƨƥƢưǸƥ ȆƟƢǼǠǳ ȆǓƢǬǳ ƢǿǂǿƢǜǷ ǽǀǿ ǞǷ

864 ƧƽƢŭ ȄǴǟ ƢǿǂǏƘƥ ǲǸǠǳ ƨǳƾǟ ǾƥǂǠƫ ƢǸǯ ǶǫǂǸǳƢƥ 09/08 ǶǫǂǠǳ ǞǘƬǳ ȐƦǬǳ

ƨȈǻȂǻƢǬǳ ǶȈǸǐƬǳ ƨǫȂƬǳ ǲƦǫ ǺǷ ƨȇƾǼǈǳ

.

ثانيا: التسجيل

يعتبر التسجيل و التصوير ǺǷ ǲƟƢǇȂǳ ƨȇǂƷ ƨȈǸǴǠǳ ȆǨǳ ǲƳƢǼǳ ƢǷ ƥ ǾǻƜǧ ǲȈƴǈƬǳ

التسجيل البصري و التسجيل (VIDEO) السمعي البصري و يعرف التسجيل ƢǷȂǸǟ ƢǸǯ ǾǳȂǫ

.

و يعرف ǂƟƢǤǳ ǲƟƢǇȂǳ ƨȇǂƷ ǶǴǠǳ ƨǸȈǫ ǺǷ ƩȂǐǳ ǂȇȂǐƫ.

و عرفه Dictionnaire Welkepedia: على أنه:

Action ou manière d’enregistrer.

Support sur lequel ont été transcrits des son ou des images.

Techniques consistent a conserver ou reproduire sur un support matériel des son , des images[1]

و بالتالي تتخذ التسجيل ǞȈŦ ƢǷ ǞƳƢǻ ǂƟƢǤǳ ǶǴǠǳ الجزائري :

1- سمعي .

2- بصري.

---

[1]- ǲȇƾƦǳ ǶǴǠǳ ƩƢȈǻƢǰǷȍ ƨƳǂǫ ƩƢǷȂǴǠŭ ƨǠƦǗ ص 13.

3- ǻمعي. ǼƮ ر Ǐ .

و يعتبر التǻجيý ƘǼǀƫ ǀǴƬǣ معيǀ و واǫعة معينةǊ ǻǚو يعتبر ǼǴýا علǏ مǂ ǶǤروعية تǳǽ

العملية و مǶǤ مراعاتها ǴǳǴǄام القانونية.

ǂǻǟǼǳ ǡǠǡǴǳǄ ǻǨǷǟǠǺǳǣǪ ǸǶǟǸǟǚ : ǻǨǴǲǻ

ǪǷ ǻǲǻǠ ǶǟǴǶǟǪ ǴǟǻǬ ا و العلمية ǻǟǬǼǳ ǻǠǡǼǫ ǀǴǷǀ ǡǀǹǀǬ ǶǾǠǬǾǷǼǀǪ ǻǟǶǪǫǀǬǷǤǻǻ ǻǫ

23/2000 رǶǫ ǺǻǻǩǼǻǼǳǸ ǢǼǽ ǡǷǾǳǪǶǫ المƮ ǶǟǠ و تمƹ ǶǾǠǪǻ ǻǫ رƗǷǻ ما ǺǺǻ ر ǻǫ ǻǫǠǠǷǷǲǳǻ

2000/03/13 Ǯ و المتǶǪǪǷ ǶǯǠǷǠǿǼǻ ǻǸǨǷǠǻǪǺ ǼǫǺǶǿǻǻǻǨǻǫǹǦǪǳǻǻǪǠ و الخاǸ ǢǽǽǻǷǪ ǣǽǷ

87/2001 رǶǫ ǺǻǶ و الحام ǡǪ ǻǻǵǻǪǻǪǸ المرǻǳǷǳ ǻǪǸǻǹǼǹǪ ǶǻǽǸǪ Ǯ و ǪǠǼǻǻǶǿǼǻǸǸǻǸǸǸǻǸǻǫǳǼǻǸ

. 2001/03/2 ǸǪǷǻǻ

لما ǻǫ ǶǻǪǽǻǶǬǪ ǻǪǶǼǻǻǶǼǫǻǶǼ 2002/08/02 و المتعلǪ بالحƮ ǻǪǸǻǻǶǬǫ Ǐ ǣǸǪǽǻǽǸǪǷ ريحاƮ

عǺ طريǪ الوǻǻǶǻǻǪǸǷǪǻ الǫمعية و البƮ رية ǡ ǺǫǻǻǶǻǫǹǪǽ ǪǶǻǪǶǪǪǶǪ ǺǼǫǻǪǶǻǪǶǻǻǶ ǻǫ المǻǻǶǻ

الجزائية.

حيث ǡ ǻǻǻǶǽǶǸǽǻǻǶǻǫ ǻǫ المادة ǻǽǸǽ الǫǻǽ الǽǻǻǶǻ ǽǶǻǻǶ:

" ǻǶǻǻǶǻǻǶǽ ǽǶǽǻǶǶ ǻǻǶǻ التحايǪ يحرر محǺرا بǫماǶ ǪǶǻǶǻ ǶǶǻǸ ǶǪǶǻǶǪ ǶǶǪ ǶǶǪ

التǻجيǶ و ǶǶǻǶǶǶǻǶǶǶ الماǶǶǶǻǶ المزمǶǶ .

ويعتبر الƘǳ ǡ الموǶǻ ǶǶǶǻ ǶǶǶǶǶ التǻجيǶ و ǶǶǶǶǶǶ و الǶǶǶǶ ǶǶǶǶǶǶ".

ǶǶǶ ǶǶǶǶ ǶǶǶǶ ǶǶǶ ǶǶǶǶǶ ǶǶǶ مǶǶǶǶǶ ǶǶǶǶǶǶ بƮ ر Ǐ .

ǻǨǴǲǻ : ǻǴǻǨǴǻ ǻǨǴǻǴǻǻ ǻǴǶǺ ǶǻǶǻ ǶǻǶ التحقيق

ǇǪ المشرع الفرنسي ƒ ǻ علǆ ǅمǂانية ǇǕǐ التجيǍ الجمعيÜ البƮ ǆ ǅو الجمعي البƮ ǆ ǅ ǃي

ǇǤǀار الƥ ǔ ƽ الخامƧ ǆ ǇǙ ǇǞوǇǈ الإجراǁƮǁ المدنية ǇǤǇǈ (المادة 174 و الخا ƒ بتنǌيǀ ǇǕابير

التدايǅ بحيث ƒ ǻ علǆ منǑ القاǊƾ الأمر بǋǚ).

و ǇǪ ǇǕǃ ǇǈǊ الإجراǁ ǅƾمور بǃǆ ǆǙ ǇǑر التƮǄيلة الجماعية Ü القاǊƾ ǇǐǅǀǆƮ ǃبار التدايǅ.

ǅو ǉǃƥƓ التƮǄيلة الجماعية.

و ǁƳƶǆ ǆǙ المادة المǀǇورة ǅǀ ǅǁǑ ǇǈǊ الإجراƒ ǁ خ :

ǂƮ ǇǕابير التدايǅ بما ǇǞǋ التاليǤية (خبرة Üمعاينة Ü...) .

* ǂ ǇǈǊ ǂƮ الإجراǁ :

- ǆǪ ǇǀƯ ǇǀƮǂ ǁƮƳارة ǇǪƴǃ بالمƮ .

- ƳارƮǁ ǇǪƴǃ ǇǕǂ ǉƴ الجاƮǁ .

- حالة الƮروة ǇǃǈƮǕ ǇǑƴ ǃو ǅǀ المدر ǇǑƴ ǃƦ .

ǇǞǁǋƮƥƥ ǊƼǃƥƓ ǇƱƶ ǇƼƧǁƴǐ ǈƽƥǃƦ ǇƶǊǈ : ƒǏǁǆ

لجة المشرع الجزاƒǆ ǁǈƴ ǇǊƿǇǏƥƒ ǆǙ ǇǤǇǈ ǇǙǁǂƥǁƮ ǁǘǁǂ ǊƮǆǏƯ ǇǈƮǁǁǚ بحيث ǇǊƓƴƨǁǘǆ ǇǞǃǁƨǁ

منǑ ǇǈƮǁǁǖ ǂƮǁƦƥ ǆǙ ǇǤƴǀƯǁ الجمهورية و ǊƿƮǃ التدايǅ المادة 65 مكرر 5 و المادة 65

مكرر10 علǆ ƽيǑƮƥ : ǆǪǁƥ ǂƮƥƮ ǇƓƮƥǃ ǇǊǀƮƥǁǈ ǇƮǅ ǇǀƮƮƥǁ ǇǅǈǁǍƮǀ ǁǘƦƣǇǈǁ و ǇƓƮǁƿ

الǁƴƮǂ ǇƣƦƮƦǇǈة و الǁƴƮǂǇƓة.

- وǇƮǈ ǇǅƮǁǈǁƮǃ ǇǅǈǁƮǁƥ و ǇǅƮǀǂǈ و بث ǇǀƮǂƥƮǁ ǇǈƮǃǁƮƥ .... ǅو التالǈ الƮور...و تنǀǁǈ ǇƮǀƮ

الأعمال ǆǪƮ ǇǤǃƮ ǇǤƦǇƥ ǇǀƮƦǀƮǇ الجمهوريةǂƮǃǇƮǏ ǁǀǁƥ المعنيين و Ü علمǁ و يحǂƮǃ ǇǀƮǃ ǃǀƮǀǂǀ ǇƮǀǃ

الǁƮǀ ǁƮǁƮة و مجالǀ ǁǀ ǁƮǁ ǇǀƮǀ ǁǀ ǁƮǁǀƮ قابلة للتجديد .

- و المادة 864 مǈ القانوǈ 09/08 جاƙ ƽي ƼاƱار الحالة الخامƨة مǈ الƽرƴ الثاني مǈ الƓاƓ الثاني الباƓ الخاƫ باƙجراƗاƘ المتبعة ƘماƗ الجƎاƘ القƋاƑية الإدارية .

و يخƫ ƍƦا الƓاƓ وƽƓ التحايƘ خبرƖ ƓاƓ ƍǈƓƼƓاƇ معاينة و انتقاƓ لƼماǈƓ مƨƼǈƻƨƍ الخƱوƱ.

و ƌƦƍ التƓƓابير ƼماƼ ƍƨƓا ƌƑƿ ƙƓƌƚƿ المادة 863 بحيث ƘƼƿƼƿƌ ƋƼƨة " ƹير تلƓ الواردة ƽي المواƓ مǈ 858 ƙلƓ 861" .

و بالتالي ƲƼرƇ ƲǈƓ المادة 864 ƌƨƍƼƿ ƄƑǈƓ ƿǈƋƓ "المرƼƿƃ ƇǈƓƼƓ يمƱƓ بƼƋƓ ƓƓالتابير التحايƘ ƓƓ ƼƓƼ تƓابير التحايƘ". و ليƳ ƱƨƓ التƓابير اƓƫخرƇ المنƼƓ و ƍƓ ƿƓƍƑ ƽي المادة 863.

ƼماƓ ƇƓ المادة 864 ƼƘ خƍƓ التƓبير الجƓƓيƓ (التƓجيƓ) لتƼƓيلة الحƼم عƓƓ اعتبار ƇƓ المرƼƿƃ ƍƓ ƼƓ ƃ راحة " عƓƓ ƇƓ تقارر" بالنƓبة Ɠاجراƙ Ƈ التƓجيƓ .

و وƽƓƓ للمادة 890 مƓ ƿǈوƱƘ الحƼم الƼƃƓر عǈ جƎƓƓ الƓƓƓƼ الإدارية يƼƓƼƓ ƽƓ ƘƓوم بعبارة " يقرر".

و الماƱ ƇƓ ƍƦƓ التƓبير يتم بقرار مǈ جƎƓƓ الحƼم ƓƓƓ مƓ ƇƓƓ ƿƓƼƓيƓƓƓ ƿƓƋ الƓƓƓƼي ƓƓƼ لجوƍƑƓ الوƓيلة و عƓƓ اعتبار ƇƓ ƍƓƓ وƓيلة و وƓيلة تحايƘ ƓƓ يƼƓƓ ƕ الƓƓƓƼي الحƼم عليƑƍ و مƓƓ تبƓƓ خاƓƓعة لمبƓƓ الوجاƍƑية بيǈ الخƼƃوم .

و بƓƓبيعة الحاƓ ƓƓ ƍƨƨƓ الوƓƓƓƃƘ و يحتƓƓƓ ƍƑƓ المƓƓƓƓ حيث يبƘƓ ƇƓ ƜƓƓ الƓƓƓƱ بالمƓƓƓƓƓ ƓƓيلة حƓƓ الخƼƃوم الحƓ ƼƃƓ عƓƓ ƇƓ ƓƓƓ منƓƓ تحƓƓ ƓƓƓƓƓƓ.

و ƼƓي تحتƓƓ ƍƦƍ الوƓيلة بƓوتƍƑƓ القانونية ƓƓƓ مǈ توƽير ƓƓƓƓ حƓƓƓƓ ƓƓƇ ƓƓ ƓƓƓƓƓ تتقƓƓƓ بالزمǈ بحيث يتƓƓير الƓƃوƓ ƓƓ الƃƓورة المƓƓجلة ƓƓ الƃƓورة و الƃƓوƓ معا.

ǀǁمامǁǀ بǁǀǀ الاوة ǀǁǀ ǀǀǀ اǀوǀǀ الجǀǀǀǀ حǀǀ لو ǀǀǀ المǀǀǀ ǀ ǀ علǀ ǀǁروروة تحرير محǁǀر يعاǀ ǀǀǀ ǀǀ ǀǀǀ النǀǀم عǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀوǀ الجǀǀǀǀ.

ǀǀǀǀ : ǀǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀǀǀ القǀǀǀǀǀ

ǀǀǀحاǀ المادǀ 865 ǀǀحǀام المتعلاة باǀǀنابǀ الاǀǀǀǀية المنǀ و ǀ عليǀǀ ǀǀي المواǀ ǀǀ 108 ǀǀǀ 124 ǀمام المحاǀم ǀǀǀارية ǀ و ǀǀ ǀǀجراǀǀ الماررة لǀنابة الاǀǀǀǀية ǀمام الاǀǀǀ المǀǀني ǀǀǀ ǀǀǀǀ باǀǀجراǀǀ ǀمام الاǀǀǀ الجزاǀي.

و ǀǀǀ ǀǀي ǀǀجراǀǀ ǀ ǀيام الجزǀǀ الاǀǀǀǀية المنǀورة ǀمامǀǀ ǀǀعوǀ ǀ بالتحايǀ ǀǀي الاǀǀية و ǀǀǀ ǀǀǀǀ بما يتواǀر ǀǀǀǀ ǀǀ ǀǀǀǀǀǀ و عناǀر ǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀ و ǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ عليǀǀ ǀوǀǀتعانة ǀǀǀ ǀǀوǀ معوǀǀ .

و ǀǀǀ ǀǀ ǀǀǀ الحاجة ǀǀǀ ǀǀنابة الاǀǀǀǀية حينما يتعǀǀر علǀ الجزǀǀ الاǀǀǀǀية و ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀ ǀبǀǀ المǀǀǀǀ ǀو ǀǀمواǀ ǀو الواǀعة محǀ النزاǀǀ ǀǀحاǀǀة بعناǀر ǀǀǀǀ ǀǀي ǀǀعوǀ ǀǀǀ حيث ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀو ǀǀǀǀ اليميǀ ǀو ǀجراǀ تحايǀ لوجوǀ تلǀ العناǀر خارǀ ǀǀǀرǀ ǀǀختǀǀ ǀ ǀǀǀǀليمي للجزǀǀ التي تنǀǀر ǀǀعوǀ .

ǀǀǀǀǀ

و تعرǀ ǀǀنابة ǀǀǀǀǀǀ حالة ǀǀانونية ǀ تاوم بموجبǀǀ الجزǀǀ الاǀǀǀǀية التي تǀرǀǀ ǀمامǀǀ ǀǀعوǀ ǀ و تǀǀǀ الجزǀǀ المنيبة بتǀليǀ جزǀǀ ǀǀǀǀية ǀخرǀ ǀǀǀǀ "الجزǀǀ المنابة " ǀǀǀǀǀǀ ǀجراǀ معيǀ ǀǀ ǀجراǀǀ ǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀختǀǀ ǀ الجزǀǀ الاǀǀǀǀية ǀǀخيرة بǀǀǀ و عجز الجزǀǀ ǀǀولǀ الايام بǀǀǀ.[1]

و ǀǀǀ المǀǀǀ ǀوعيǀ ǀǀ ǀǀنابة: ǀالخلية و ǀولية.

ǀǀǀ : ǀǀǀǀǀǀ القǀǀǀǀية الǀǀǀلية

---

[1] ǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ ǀ 121 .

و يا ƥ Ţ ƥ ƚنƽ الƠنابة التي تتم ƽي ƾرارƴƽ ƥيلƾم ƥلب واحƥ ƺƥ Ǐ ƽ ƬƏ محƄمة وƴنية ƾƏ ƺ محƄمة وƴنية

ƥخرă Ǖ ƽ اƥ Ţ ƥ اتخاƾ ƽ إجراƅ ƽƏ ƬƏ إجراƅات التحايƾ .

و ƥƏ جاƅات الƠنابة الƽƏƸيƽية لتƥƜƥƄ علƺ Ǐ ƥƄƥ ماƄية الƥƸƏاي لخ Ţ ومتƤƿ و التƥƄيƥ علƺ Ǐ ƥƾƥورƸ الƽيجابي .

ƾƤƄƥƥƥƢƊ -1

ƾ Ǐƺ جاƹ المبررƅات العامة لƽƏنابة الƽƏƸيƽية و المتŢ لة بالƾرجة الƽƏولƺ Ǐ بالتعاون الƽƏƸيƽي بين

الجزƚƅرƽ Ɨƥ ƸƏيƽƴƽƏ جاƅات ƽƏƸƏمنƾƏ ƳƏ رƾم 09/08 ƽي مارƤƥ 108 ليخƶ العƹ ƅ ع لƺ Ǐ الƥƸƏƽي ليعتبر

تعƾ ƿر الƽƏƸيƽي علƽƏ ƺƏمƤƽƏ ƹƿخار ƾƽƏج ƾƽارة اختŢ ƽƏŢ ƤƤ بƸƽ ƹƥ بعƥ المƽ ƶƿƸ ƥو المŢ ارƶƾƽ مبرر اللجوƅ

ƾ Ǐƺ الƠنابة الƽƏƸيƽية.

و يمƄƽƏ ƽƏتخ ƽ ƽ ƵƏƳ التالية مƽƏ المادة 108 :

1- ƾƽƏ اللجوƅ ƾ Ǐƺ الƠنابة ƾ ƤƏƸ مƽƏ ƳƏƽ ƥƏƸيرية الƥƸƏƽي ƠƏƽƿƸ ƺ ƾƽ ƿƏمƽ يجوز ƤƏ ƾƽيرƽƿ ƤƏƸƏƽƿƏ

الƽƏرورة و ليƹ للخ Ţ ومƽƥƏƽ يتادمواƤƏ بƸƏ ƴ إجراƽƿƽƏƸƏ.

2- ƾ Ţ ƥƏ ار الƠنابة الƽƏƸيƽية يƄƽƏƏ للجƸƽƏ المƽƏ اوية الƽƏƸيƽية ƽƏƸƏ مƽƏ حيƽƏ الƿتخ Ţ ƽ ƽƏ النوعي و

الƠƽƥيمي.

3- تƄƽƏƏ الجƸƽƏ المنابة مƽƏ ƶƸƽƏƥ الƥƏرجةƽ و ƥرجة ƽƥƸ ƺƏ ƄƏƏ تƄƽƏƏ مƽƏ محƄمة لمحƄمة ƽ و مƽƏ

مجاƶ لمحƄمة و Ǖ يمƥƏƽ ƄƏƏ تƄƽƏƏ مƽƏ محƄمة لمجاƶ.

4-عƥم جواز تƽƏ ƿ الجƸƽƏ المنابة خارƽƏ الƠجراƅات المƥƿمور بƸƏ .

ƾƵƽƽƽ: ƥƏƥƏƏƏ ƽ ƽƏƽƏƽƠƽ الƽƏ ƥƄƽƺƏ الƺƽƏƽƏلية

يتالƒ ǂý ǅǀ ƽǆƸǀƢǅǂ ǀƴاتǂ ǀƾƸ الجزǀƾƸƴǀƢ ƢǀƢƸƾǀƴǀƢ المنيبة و المنابة ǀǀ المƾǂƾ

المتعلاة بƎنجاز اƗنابة اƢǀƢǀƢǀƢƢية[1] ǀǀƢƢǀƢǀƢǀي المنيǅ يحƽƽ اƗجراƢǀƢƢ المƾƾور بƾǀƾƾ وƢƢ للمادة 108

مƾ ƢƢƢاƢنوƢ 09/08 .

ƽي حيƾ ياوم ƢǀƢƢǀي الجزƾƾƾ المنابةǀ مباƢرة بعƾ ǀوƢيƢƢ باƗنابةǀ باƢƢƢƽƾƢƢ ƢƢƢƢ الخƢوƾ وƾ ƢƢ

ƢخƢ ƢƢ معيƾ ƽي اƗنابة اƢƢƢƢية و تنƾيƾƢ مƾمونƢƢ.[2]

ƾما بالنƢبة ƾƾوƾ ƾمانة الƢƢƢ ƢƢƢ الجزƢƢƢ ƢƢƢƢƢƢƢƢ ǀ ƾƢƢو محƾƾ بموجǅ المادƾƾƢ ǀ109

110 مƾ ƢƢƢ ƢƢƢƢنوƢ حيث تتƢƢƾ ƾمانتا الƢƢƢƢ بالمƢƢƢƢ المتعلاة بƢƢƢƢ و اƢƢƢƢƢƾ المتƢƢƢƢƢ

و المحاƢƢر و اƢƢياƢƢ الملحاة بƾƾ او الموƾƢعة .

ƢƢƢƢƢ: اƢƢƢƢƢƢ الƢƢƢƢية الƢƢولية

و ياƢƢ بƾƾ اƗنابƢƢ العابرة للحƾوƾ بحيث تنيǅ جزƢƢƢ ƢƢƢƢƢية تتبǅ ƾولة معينة جزƢƢƢ ƢƢƢƢƢية

تتبǅ ƢƢƢƢƢ ƾولة ƾخرƾ مƾ ƾجƢ الايام بƎجراƢƢƢ محƾƾƾ ƢƢ و تعتبر اƗنابƢƢ اƢƢƢƢية الƾولية مƾ

ماƢƢƢƢƢ حƢƢƢ ƢƢƢƢير العƾالة و ƢƢƢƢƢƢ لترƢية التعاوƾ اƢƢƢƢƢي الƾولي .

و مƢ التƢƢليم باختƢƢƢ ƽيما بيƾ الƾوƢ مƾ حيث المباƾƢ الااƢنونية العامة ƢƢيما الجواǅ المتعلاة

بƢƢƢرة النƢƢƢام العام ƢƢ ƢƢƾ المƢƢƢ ƢƢƢƢ التعاوƾ الƾولي لخƾمة العƾالة ƢƢ ƢƢƢƢ اƗƢƢƢƢرƢƢƢ

ƢيحترƢ اƢƢƢƢي الوƢƢني مƾ ƢƢƢƢ اƢƢƢƢƢƢ المƾƾية ƢƢ معرƽة الحاياƢة .

1- ƢƢƢƢƢƢ اƢƢƢƢƢƢ الƢƢƢƢية الƢƢولية

ƢƢƢ اƗنابƢƢ اƢƢƢƢƢية الƾولية ƢتƢƢƢ ƽي مبرراƢƢƢ باƢƢƢƢ ƢƢƢ اƢƢƢƢƢƢƢƢ اƢƢƢƢƢية الخاƢة

بالتعاوƾ المتباƾƢ ƽي الميƾƢƢƢ اƢƢƢƢƢƢي بيƾ الجزاƢƢر و ƾوƾ ƢƢƢƢƢ العربية منƢƢƢ و ƢƢير العربيةƢ

[1] - المادة 109 ƢƢƢ ƢƢƢƢƢƢ 09/08.

[2] - المادة 110 ƢƢƢ ƢƢƢƢƢƢ 09/08.

و التي [illegible] عليـ[illegible] الجزائر منـ[illegible].[1]

2- [illegible]

[illegible] الخلية و الدولية [illegible] الثاني [illegible]

ينا [illegible] : [illegible] و الخر [illegible] وار [illegible] لتعل [illegible] مر بمبد[illegible] المعاملة بالم[illegible] .

ج- [illegible] القـ[illegible]

[illegible] بالن[illegible] ارة [illegible] في [illegible] المدنية [illegible] باللجو [illegible]

[illegible] يما في ما[illegible] 12/468 التي تن [illegible] علا [illegible] " و [illegible] النابة [illegible] ي [illegible] في

الخارج [illegible] تحا [illegible] المختـ[illegible] عـ[illegible] ريـ[illegible] وزير العـ[illegible] ما لم تن [illegible] الية علا [illegible]

[illegible] مما [illegible] التدابير العملية [illegible] لم يـ[illegible] "[illegible]

بموجب [illegible] ام [illegible] 09/08 لتو[illegible] الجزا[illegible] .

[illegible] : [illegible] ة الـ[illegible]

بنا [illegible] علا [illegible] المادة 112 [illegible] يجوز [illegible] ي [illegible] الخ[illegible] وم [illegible] اتخا [illegible]

[illegible] التحا[illegible] [illegible] خر [illegible] روريا في دولة [illegible] جنبية [illegible] ار [illegible] نابة

[illegible] و [illegible] ختيار بيـ[illegible] المختـ[illegible] للدولة المعنية و [illegible] الدبلوما[illegible] ية

و [illegible] الجزائرية [illegible] مر يختـ[illegible] الخلية التي تتوجـ[illegible] جزة

[illegible] .

[illegible] القـ[illegible] *

---

[1] - [illegible] 1992.

تمر عملية ۊرʆاɯ ǺĽاʭاɮة اɯǶȸƑية نحو الخارɯ بمرحلتيǶ[1]:

1- يتǂʒ ǶɓيǶ ʑɲɬ الجزɳة اɯǶȸƑية المنيبة بɜرʆاɯ ɲǺخة مǶ الحǂم اɯǶȸƑي بɜجراɊ ǺĽاʭاɮة اɯǶȸƑية ۊǶ اʆɅاɓ العام مƮحوبة بترجمة رʆمية يتǂʒ بɲɳ الخƮوم.

1- بعɮ تɜاي الناɓɅ العام للحǂم اɯǶȸƑي بɜجراɊ ǺĽاʭاɮة اɯǶȸƑيةǺ ياوم بɜرʆاɯǶ حاǺĽ ۊǶ وزير العɮʒ

ɮƮ ۊرʆاɯǶ ۊǶ اɯƲȸɲية الأجنبية ما لم توجɮ اتɸاɮية مɮȸƑية ɳɯƮʤ بارǺɯ اʆɅاɓ المباƮر.

ƒ- ǺĽاȂɍȂɓة القƮاȇية الواɮɨɓ

لم تتمɯƮ المادتيǶ 115 و 116 مǶ اɯاɲوǶ 09/08 ɓǶ ۊرɮƮ ۊǶ ممǂاɲية تɜاي ǺĽاʭاɮة

اɯǶȸƑية الوارɮة بطريɼƮ مباƮر خǺǎ لما تɯƮمنتǺĽ المادة 114 مǶ اɯاɲوǶ ɬɲʆ رɫم ɒɮ العɮǺǍ

بيǶ الɮوɯʒ تاوم علɅ مبɑɮ المعاملة بالمɯɮʒ و اǂʒɬɅ المƮرɓ بɓǂر مرحليتيǶ ɬɲʆ ƮɌ أما:

1- حينما يتاɅ وزير العɮʒ اɯǶȸƑية الوارɮة مɮƮɳ ǶʒɮȸƑ الجنبية Ǻ ياوم بɜرʆاɯɳ ۊǶ

الناɓɅ العام ɮʒɮ المجɬɒ اɯǶȸƑي المختƒ ɬɮʒɳɮ بتنɨيɯيميا.

2- يرʆɯ الناɓɅ العام ۊي مجاɯ ǺĽاʭاɮة اɯǶȸƑية للتنɨيɯ ۊǶ الجزɳة اɯǶȸƑية المختƮة.

3- ǂʒɤيɁ ǺĽاȂɍȂɓة القƮاȇية الɮولية :

مباƮرة بعɮ تɜاي ǺĽاʭاɮة اɯǶȸƑيةǺ تاوم الجزɳة المنابة ۊو اɯǶȸƑي المعيǶǺ مǶ رƻɯ ɒɤɨɯ ǶɬɲɬɌ

الجزɳة اɯǶȸƑية بتنɨيɯ المɳمة المɯƮوبة ɯɓاʭ اɯاɲوǶ الجزاɓرǺ ɯɨɓ ǂɯȸ موɯƮɓ مǶ ǺĽاʭاɮة Ǻ ɓǺƮ ǺǍɯɓ

ƮɮɲǺĽ يɯƮɓ اɯǶȸƑي الǂɯحǂم المتعلاة بɓمɯ اɮɳɲɯ المنƮ و ƒ عليɳɲ ۊي اɯاɲوǶ الجزاɓرɯ .

علɅ ǂɬɲɯ يجوز للجزɳة اɯǶȸƑية الأجنبية ɓƮɯ تنɨيɯ ǺĽاʭاɮة و ۊي ƮǂɳǺ خاƒ Ǻ ǶɯƮ ǶǍ ǺǍ

يتعارɯ مǶ التƮريǶɯ الوɯƮنيǺ ɯɨɓ ما جاɊ ɬɲʆ مخالɨة لما ɲɳو ماررۊ ي الجزاɓر Ǻ ǂɯȸ يɯƮɓ

---

[1] المادتيǶ 113 و 114 مǶ اɯاɲوǶ رɫم 09/08.

أمام الجهة ... و لو عن طريق ... ... النيابة لمخالفتها المادة 158 من القانون 09/08 .

ب- ...:

يختلف الوضع بالنسبة للنيابة الولية مقارنة بالنيابة الداخلية حيث من ... التجاء القاضي المناب ... النيابة القضائية الداخلية واجبة و ملزمة نظرا لخضوع الجهة المنيبة و المنابة لقيادة دولة واحدة .

... الأمر ليس ... بالنسبة للنيابة الدولية ... مجرد ... نة ... الالتزام ... اعتبارات وطنية و أخرى تتعلق بالقيادة و ... الدولة و بالنظام العام.

... القاعدة ... النظام العام ... الأساسية المعاملة لها القاضي الوطني بتنفيذ النيابة الدولية ... لجنة ... القانونية و الإدارية و الحريات و ... مجال تطبيق ... الحكم ... القاضي بالتزام القاضي ... النيابة القضائية ... المتعلق بالنظام العام ... يعمل ... القرارات الدولة و ديمومتها[1] .

1- ... الرفض جوازيا ... القاضي ... تنفيذ النيابة القضائية ... تحت ...

2- بينما يجب على القاضي رفض تنفيذ النيابة القضائية ... المتعلق بالقيادة و ... الدولة أو بالنظام العام.

كما يجوز في الحالتين ... معنى ... القاضي المناب التراجع عن الإجراءات المتخذة و ... العاوم التي قام بتحريرها تنفيذ النيابة القضائية.

ج- ...

---

[1] - ... ص 127.

ƫتنƥ ǀǴǴǀǂǈǷǀ لة بتنفيذ ǁǼǀǵǈǀ المتǫ ǃǫǀƾǂǤǀ الإنابة القضائية الدولية ƥǳ ǃǈǀ المباشرة أمام المحاكم الجزائرية و التي جاءت ǁǈƽǀǵǀǅ في الأحكام التمهيدية للقانون الجديد .

ǈǅ حيث ǂƥǳǷ ǀǴǈǃ الوجازية ǀ ترخيص f الماءة 119 من القانون 09/08 ǈǅǃǀǈǅ للخصوم و محاميهم و لو كانوا أجانب ǈǆǀǅǀ تتعلق بتنفيذ الإنابة القضائية بعد الحصول على ترخيص f من القاضي المكلف بتنفيذ الإنابة ǀ على ǀǅ ǈǅǀ المسألة و الأجوبة باللغة العربية أو تترجم إليها.

كما نجد مبدأ الشفافية مكرس بموجب الماءة 120 ǈǅǀǅǀ . حيث يتعين على القاضي المنال ǈǅ ǀǅǀ الإنابة القضائية المنيبة بمكان و تاريخ و ساعة تنفيذ الإنابة القضائية ǀǂǀǁǀ ǀǃǀǅ ǀǂǀ و إعلام الأطراف القاضي المنيب حضورا بجراءات تنفيذ الإنابة وجوبا ǃǀǅǀǅ ǀǀǀǀǀ .

بينما تكفل الماءة 122 على مبدأ إلزامية تبليغ الأحكام القضائية المتعلقة بر ǀǅ تنفيذ الإنابة القضائية ǀ أو بطلان العاون التي قام بتحريرها تنفيذ الإنابة القضائية أو التراجع عن الإجراءات المتخذة أو رفض التراجع ǀ و في هذه الحالة يجوز للخصوم و للنيابة العامة استئناف الحكم في أجل خمسة عشر(15) يوما من يوم ǀ تبليغ المعني .

في حين تقرر الماءة 124 عرف ǀǅ بلوماسيا يتعلق بالمجاملة الدولية ǀ يقتضي ǀǅǀ تنفيذ الإنابات القضائية مجانا ǀ و الرسوم أو المصاريف عن المبالغ المستحقة للشهود و الخبراء و المترجمين و ǀ تكفل ǀ في إنجاز الإنابة القضائية ǀ تحصل على عاتق الدولة الأجنبية ǀ ǀ بما تنفيذ عليها الإنابة القضائية .

ǀǅǀǀǀ ǀǀǀǀǀ : ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ و ǀǀǀǀǀǀ

نظرا لخصوصية الخصومة الإدارية و طابعها المتميز على اعتبار أن الإدارة ǀǀǀǀ قد تمتنع من ǀǀ عن الإقرار و اليمين لم يتضمنها قواعد القانون الإداري و القضاء الإداري

و اجتƙǼƬǳ مجلΣ الدولة و ǾǳƢǘƫ اليميǼ مǼ بيǼ وǈƟƢǇ اŮƢƦƯ و التحايǲ المقبولة ǵامƢ

اﻻƯƢƦ ƾǫ الإƾǫار ǽ .

الƢưŭ: الاǫرار

الإƾǫرار هو اعتراƻ مǠ ƾǬƬا اŭƘƫ ƢǏ بواقعة يترتƤ عليǾǻ ƢƯƕر ƢǫنوǼ معيǼ في مواجƌƬ

و يتمƯ ǲ ǾǳƢǬƯǤ البالǤ في التǴيم بما يدعيǾ الخǐم[1].

و عرǾǧ الƢǬǧǾ بأنǾ اعتراƻ الخǐم بƸǐحة واقعة مدعى ǾƦ عليǾ و الإƾǫرار و ǧ ǲǠǧ بمثابة

الدليǳ ǲ اƟƢƦƯ عǴى الواقعة محǲ النزاƱ ǾǻƘǋ ǾǻƘǋ في الواقعة ƛ يعتبر ƾǫرياة ǳ ƾǫ ƢǫƢƦǗ ما هو

ǫاǘع منǾ[2].

الإƾǫرار هو الاعتراƻ عǴى النزاƱ ǲŰ ǀƻƘƫ المسǳǠة و لǰ ǲ عرǾǧ الǬǔاء ǳوبر ǽ

و رو(Aubry et Rau) بأنǾ: " التǐريƶ الǀي يعترƻ بموجبǾ شǘ ƢǈƼ ǐ ما بǐحة واقعة و التي يكوǇ

بǼ Ǽǋ ǾǻƘǋ حقيقة في مواجƌƬ و مǼ ǾǼƬا ǾƬƸǐ بǇǷƦ ƢǫنونǾ " [3].

في حيǲ و ǾǧǂǠǳ ƢǬǨǳ بارتاǼ (Bartin) عǴى انǾ تحويǲ اƦǳ ƢƦƯǍ و هو بمثابة ƾǫرينǾ ƢǫنونǾ مǼ

العلم بأنǾ ƛ توجد في الƢǬنوǼ الإƾǫرار ƾǟاƾ تتعلǪ بالإƾǫرار و عǴى ǲǯ ƾǠƫ ƾǟاƾ الƢǬنوǼ العام

(المدني) في المǳǠة.

ƛƢƯ: الإƾǫرار القƟƢǔي

[1] - ǳƾǺǴǳ ƨŻƾǫ ƢǼƥ ǾƦǌ ƨƥǂǠŭ ǾƬǫǦ ǳƢǬǳ ǾƦƬǰŭ ص .201.

[2] - ǲŭǄƦ ƤƟǯǴǳ ǵƢǰǻǅ ǲǻ ǳƢǬǻǳ ƢƦƯǍ و ƨȈǳƢǬǳ ƨȈǻƢǷǹǳ ǂǋ ǲǳ ƤǋƢƬǳ ǳƢǳ و ǳƢȈǳƢǳ ƨǫƢǬǳ ، 2007 ص 258.

[3] - ǳǲǟ ǳǓ ǲǳ ƢǼ ǲǻ ǳƢǼǠǳ ǳƢǬǳ ƨǼƦǳǳ ǳǳǠǳ ƢǬǳ ص 185.

لم ينƒ الƋانون المƾني Ǔǐ علǐ الƾرار الƎƮاري Ǔ ǚǊ و علǐ خƴǓ الƎƮاƧ المƾني (Ǐǐ

ƾƮاƧ المحƂمة العليا) ǚƎƎ مجاƩ الƾولة ƦƊǐ البعƮ ǚǊ ƾراراتǊƎ بƋحة الƎƊاƘ بواƏƴة

الƾرار غير الƎƮاري .

و الƾرار الƎƮاري ǋǐو اعتراƧ الخƋم علǐ ƷƏǐƎ امام الƎƮاƧ بواƾعة Ƌانونية محƾƴ ǐ بƾنƊ عليǊƎ

و ƦƎƊ الƮاƧƴ الƏير ƦƊي الƾعوǎ المتعلƋة بƎƊƦƊƊ الƾعوǎ[1] .

و ǋǐو حجة ƏاعƊة علǐ المارǓ ƦƊمتƦƊ ǐ رƾ الƾرƦƊ بƎƊƋƎƊ ƮƋƾ ما ǋǐو مƋتƦƊƾ ƎƎ ǐو بƾƎƊƎ تتنازǐ عǚƎ

ƾعواǓƦƊ ƷƏǐƎ بƾراراتƦƊ و ƾƋ رƦƊ الحƂم عليƎƎ و Ǔ يتجزǐ الƾرار علǐ ƋاحبƎƎ ǓƦƊ ƦƦƊ ǐƋƎ علǐ وƎƊƴǐ

متعƎƊƋ Ǔ و ƂǊƎ وجوƦƊ واƾعة منƾƋ ǓƦƊ ƋƦƊƎ تلزم حتما وجوƦƊ الوƎƊƴǐ الƎƮرǎ ƂǊ Ǔ يجوز التراجǐ عنƎƎ .

و يعƦƊ الƾرار الƎƮاري مƎƊ الƾƦƊلة المƊƏاƾƦƊ امام الƦƊرƷƊ الƎƮارية بالمجاƩ الƎƮاري الƦƊƎƊ

المحƂمة الƎƮارية حاليا و ƂƦƊ مجاƩ الƾولة.

ƦƊوƮ الƎƮƦƊƦƊ الƋƦƊƎƊǐ :

Ǔ- ƎƎƊ يƋƦƊ الƾرار مƎƊ خƋم ƦƊي الƾعوǎ:

و ǋƦƊ ما يƮاƦƊ الن ƒ ƋƦƊ راحƋة ǋƦƊ اوǐƦƊ " اعتراƧ الخƋم " Ǔ ƦƊƎƊ ƦƊƎƊ يƋƦƊ الƾرار مƎƊ

خƋم ƦƊي الƾعوǎ ƦƊƎƊ ƋƦƊ الƾرار مƎƊ الخƋم ƦƊƎƊ ƋƦƊيا ƦƊو ممƎƊ ينوǐ عنƦƊ و يƂƦƊ ƦƊƎƊ حƋ

الƾرار ƦƊم يƂƦƊ مƎƊ ƋƦƊ الƾرار منƎƊ خƋما ƦƊي الƾعوǎ بƎƊ ƂƦƊ ƦƊƎƊ مƎƊ ƦƊ ƦƊ يعƦƊ ƾراراƦƊ

ƾرارا بالمعني الƦƊ ƋƦƊ ƦƊƎƊ .

ǐ- ƎƎƊ ينƋǐ الƾرار علƎƊ واƾعة ƋانونيةمحƾƦƊ ǐ بƎƊƦƊ.

[1] - الƮƦƊƦƊ 341 ƦƊƎƊ الƋƦƊƎƊ الƦƊƎƊǐ.

ǁǪ ǀǟǪرار ǀǃǷو اعتراƶ بواǀعة ǀانونية ǁعǀ Ǐǀ عǁ ǀǪاǀ المارǋ ǀ5ǬȂو ينǀ Ǐ ǀ عǁ الواǀعة االنونية

و ǀǮǀǪ الواǀعة ǀǂما رǃينا ǀ ǀǪي التي ǀǂوǀǪ ǀمح ǀǁǃ ǀǀǀǀ و عليǀ ǀǂ ǀو واǀعة ǀǀǀǀǀ ǀمح ǀǀǀǀǀ

يǀǂ ǀǀ ǀǀǂǀǂوǀǀ ǀمح ǀǀرار ǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀر ǀǀǀ ǀǀانونيا ǀوǀ واǀعة ماǀية .

ج - ǀǀǀ ǀǀǀر ǀǀرار ǀǀǀ الخǀ ǀǀمام ǀǀǀǀǀǀ.

ǀ - ǀǀǀوǀ ǀǀرار ǀǀǀǀǀ الǀير ǀي ǀǀعوǀ :

و الماǀ ǀǀ بالǀعوǀ ǀǀǀ ǀǀي ǀǀعوǀ المتعالة التي ǀǀǀ عنǀǀ ǀǀرار ǀ و عǀ ǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀر

ǀǀǀ ǀ بواǀعة ǀ تتعلǀ بالǀعوǀ المنǀورة ǀمام المحǀمة ǀǀ يعتبر ǀǀرارا ǀǀǀǀǀǀ ǀ ǀǀǀرار

الǀǀǀر ǀي ǀعوǀ ǀ ǀǀǀǀ ǀǀ ǀي ǀعوǀ ǀخرǀ باعتبارǀ ǀǀرارا ǀǀǀǀǀ ǀǀǀي ǀǀǀǀ ǀǀعوǀ الǀخرǀ.

ǀǀ ما ǀتواǀر الǀǀرو ǀالǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀرار ǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀǀǀ ǀǀرار ǀǀ تالǀǀǀ ǀǀǀ

الǀǀ ǀǀ ǀو عǀ ǀǀǀ ǀǀر ǀǀتجوابǀǀǀ و ǀǀǀǀ تم ǀǀتجوابǀ بناǀ عǀ ǀǀǀǀ الخǀ ǀǀǀ الǀخر ǀو ǀǀمرǀ ǀǀ ǀǀ

المحǀمة ǀǀǀ تالǀǀǀ ǀǀǀǀǀ و ما ǀǀǀǀǀ الǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀ.

* و ينǀǀوǀ ǀǀǀرار ǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ الǀǀǀǀ :

1- وجوǀ ǀǀǀ ǀǀ مار .

2- وجوǀ ǀǀ ǀǀǀ مار ǀǀ .

3- وجوǀ ǀǀǀ ǀǀ مار ǀǀ .

ǀǀǀǀǀǀǀ الǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀǀ الǀǀǀǀǀ

ǀǀǀ ǀǀǀرار ǀǀǀ حجة ǀǀǀǀǀǀ عǀ ǀǀǀǀ المار ǀ ǀǀǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀر ǀǀǀ المار بعǀ روية و ǀǀǀير ǀǀǀ يعتبر

ǀǀǀǀǀǀ حجة عليǀǀ ǀǀǀǀǀǀ ǀǀ يجوز ǀǀǀ ǀǀǀǀ يعǀǀ عنǀǀ و يتعيǀǀ عǀ ǀǀǀǀǀǀǀي ǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ ǀǀ و يحǀǀ

بماǀǀǀǀǀ ǀ و ǀǀǀǀ و ǀǀي ǀǀǀǀǀǀǀرار حجة عǀ المارǀ و مازما ǀǀ ǀي ǀǀǀ الوǀǀ ǀ ǀǀ ǀ يجوز

العǀǀǀ عنǀǀ ǀ ǀيجǀ ǀǀǀ ǀليما ǀتواǀرǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀ الǀǀرو التي يتǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀنوǀǀǀǀǀǀǀǀǀ و ǀǀǀǀ

ÜƖƾƉ لم يǂ ǈƥ ƨƪƯǻƾ

. ƾƥǄ الخاǭ ǻƢ بها ƧǁوƢƻ الǈƥ

و يجب عدم تجزئة الǂرار الذي ǐǀǂ يǂƴ ǄƦƾ ƮǄ الذي يترǭ للمار ǴƥǁƦǄ ما يǂƴ ǄƦƾ و ƥلي

ƧǁالƢƦ و يترǭ ما يلي ƥلي ƧǁالƢƦ.

ǼƱƦƢ ǽǐǈƥ ǼǈƦƩƨ:ƹƞǅǐǓ

و ǁǄƩƦ الǂرار الذي يتم أمام ƣǄƥƦƩƥ و ƢǄ اعتبرت الغرفة المƾنية بالمحكمة العليا بأن

الǂرار غير الاƹƢƩƥ ǁƥ يعتƾ ƦǄ ƦǄƴƧ خارج الƢƩƥƦ و على ǈƥƦƩ ƿƢƥ في ƨرار مؤرخ

في:1988/12/07 بأن الǂرار أمام الخبير لا يعتƾ ƦǄ و ƾƾ .... ƨرارƥƧ كما يلي:

" حيث أن الƣƥƦ اعتبروا أن ƥƤار الاعتƥƦ الذي يعƥƦ ƥƦƪǄ بناƣ على ǄƤƧƢƥ ƨƥروا أمام

الخبير بأƧƧƢƥ يريدون التخلي على الأرض محل الخƦام التي كانت محƧƢƥ للمعƥƦ الذي

ƦƪƾƝ الخبرة لا مما يتبين معه ƧƢƥƧ بنو ƨرارƧƦ على خبرة الخبير و اعتبروا ƤƦƥ ƨرارا للحكم

عليƧƢ بأن ƧƢ يراعوا أحكام المادة 341 من الƥنون المدني التي تƾƦ بأن ƧƤ الǂرار

أمام الƾƦƥƾ و أƥƦƦƦ غير ƣƥعوة لأن الأمر لا ƯƦƾƦƢ معه ƨƦƾƪƾ الƥنون ƣƦƥ على ƧƢƥ تنازلوا

على ƦƥƦƪƧ للخبير الذي لا يمƥ ƥƦ ƣƦƥ ƥلƥ ƦƦنيا محل ƣƦƥƦ الأƦƦعانة ƣƦ الأو ƥƦƦƥƦƦƥ عنƥƾ و

بناƣ على ƤƦƥ الƥرار المعƥƦ ƣƦƥ يƦ ƦƦ عرƦ الƥنون ƦƦ[1]."

و على ƥƦ ما ƦƦƦƦ الƢƩƥƦ المدني نجد بأن الƢƩƥƦ الإƦƥƦƦ على الأخذ ƦƢƩƦ

مجلس الدولة ƣ اعتبروا بأن الǂرار غير الاƹƢƩƥ منتƥ ƦƦƦƦ و حيƦ ƥ و ƥƦƦ يلزم ƦƦƦƦƦ حتى

و لو ƦƦ الǂرار أمام الخبير و ما ƦƦ ƦƦ ƦƦ مجلس الدولة في ƦƦƦ بلدية ƦƦ عين ƦƦ

ميموƦ ƦƦ و ƦƦ يعيƦ حمƦ بتاريخ: 1999/06/28 و ƾƾ ƦƦƦƦƦ ƦƦƦ الƥرار كما يلي :

---

[1] - المجلة القضائية، العدد الرابع، 1990، ص 38 و ما بعدها.

" حيث ƋŶƋ يƋǀƌر ƌŶ ƋرƋƌ الارار المعاƋ و الارار التمƋيƋƋ ǐ Ƌ و ƋƋƋتارير الخبرة ƋŶƋ المƋتƋƋƋة لم تنازƳ ƋƋ ةƋ المƋتƋƋƋ عليƋ ƋƋƋƋƋ ƋƋ ƋƋƋ ƋƋƋƋƋƋƋƋ Ƌ و ƋمامƋ الخبير ƋرƋ Ƌ رƋƋƳ البلاƋية ƋŶƋ ماƋية المƋعي المƋتƋƋƋ عليƋ حاليا تƋجƋ Ƌي منعرƋ Ƌ و ƋƋƋƌƋراƋƋƋƋƋƋƋ الممر و Ƌ يƋجƋ Ƌ حƋ ƋخرƋ Ƌ و عليƋ عرƋ علƋ المƋعي تعويƋƋƋ ƋƋ حƋ Ƌ ƋƋƋƋƋ نزƳ الماƋية.

حيث ƋŶƋ المƋتƋƋƋ يعترƋ ƋƋمنيا بماƋية المƋتƋƋƋ عليƋ ƋƋƋ ƋƋƋ ƋƋ الماƋية ƌŶ الجƋ ƋƋ ƋƋƋƋ....".

و علƋ ƋƋƋ ƋعتبرƋ مجلƳ الƋولة اعتراƋ بلاƋية ƋƋƋ عيƋ ƋميƋƋƋ ƋمامƋ الخبير بƋƋماƋية المƋتƋƋƋ عليƋ تƋجƋ Ƌي منعرƋ Ƌ يعƋ ƋراراƋƋ ƋƋمنيا بماƋية ƋƋƋƋخير Ƌ و ƋƋƋ لم يلجƋ ƋƋ ƋƋƋ تبيƋƋƋ ƋƋاعƋ ƋƋƋانƋƋ المƋني التي Ƌ تعتƋ باƋƋرار ƋƳير ƋƋƋƋƋƋƋƋƋƋƋƋƋ ƋƋي ƋƋƋاراƋ يبحث عƋ الحاƋاƋة التي ƋƋƋ ƋƋƋƋ الوحيƋ تحاƋيا للتوازƋ ما بيƋ ƋƋƋƋارة و المواƋƋ Ƌ ƋƋƋ التاƋيƋ بوƋيلة ƌŶ وƋƋƋ ƋƋƋƋ ƋƋƋƋƋ المنƋ و Ƌ عليƋƋ Ƌي ƋƋانوƋ الخاƋ Ƌ .

ƋƋƋƋƋ ƋƋƋƋƋƋ : اليƋƋƋ

تعتبر اليميƋ وƋيلة ƋاƋرة ƋƋƋƋƋ التزام وƋ واƋعة ƋƋƋƋ تƋƋƋƋƋ ƋƋƋƋية ƋƋ يحƋƋƋƋ ƋƋƋƋ ƋƋƋاƋي ƋمامƋ ƋƋ Ƌ ƋƋƋƋƋƋƋƋƋ Ƌ و اليميƋ ƋƋƋ يتخƋ ƋƋƋ الحاƋ Ƌ ƋƋƋƋƋƋ علƋ ƋƋƋ ما يƋƋƋ Ƌ و تƋƋƋ اليميƋ ƋƋƋ ƋƋƋ يƋƋƋ الحاƋ (و ƋƋ) Ƌ و ƋƋƋƋƋ لوƋƋƋƋ ƋƋƋƋ ƋƋخرƋ Ƌ ƋƋيما ƋƋƋƋابة منƋƋƋ يƋترƋƋ Ƌي اليميƋ تƋƋر ƋƋƋ ƋƋƋيماƋ بالاƋيمة الƋينية ƋƋƋ ƋƋƋƋƋ .

و الاƋاعƋ المنƋƋمة لليميƋ ƋƋمة بيƋƋ موƋƋوعية تƋƋƋ ƋƋƋƋƋƋƋ ƋƋƋƋƋƋƋ ƋƋƋانوƋ المƋني ƋƋ ƋƋƋƋ المواƋ ƋƋ 343 ƋƋƋ 350 و ƋƋƋƋ ƋƋرائية ƋƋƋƋƋƋ مواƋ ƋƋƋƋ ƋƋƋƋ ƋƋƋƋƋ المƋنية و الƋƋارية ƋƋ 189

ǀǎ 193 التي جاǨƪ ǃǀƨ ǄǁƧƼا القانوني علǀ اعتبار ǂǃƼ التƕريƴ المƿǀƞ يتƕ ƯǄǃ ǀǎ ماƼيتǄǃ ƦǃƊ

هما 433 و 434 مǃ ƫ.ƿ.م.

اليميǃ هي التƕريƴ المǩǀƴ بالجلƨǀ ǀǃ ǄƤƴ ǀƠǃ الخƕوم بواƀعة تƞوǃ ǀǃ ǀƿ ƕالحǃƸ و لليميǃ

ƴƪǀƧ ǀǇǀǃ [1] ƞيǃǃǃ ƿ ƫƕƸ المǀƧǀ ƿƠƕǃ ǀǃ ǃǀ ƸƕƸƿ المالǀƩ ǀ المعبوƿ علǀ ǃƸƿ ما ياǃǃ

ƕƠيƕ ƹ و يعرƭ ƴǃ Ǝǃ للعاوبة ǀǇ يوم ما ƾƿƨ ƪǃǃ ƹƕريحǃƸ ƪƨƾǃ .

و نƤƿ ƀم القانوǃ 08/09 موƴƭƹ اليميǃ ǀǇ المواƿ 189 مǃ 193 و منƕ ƼǀƼ ƧƼƦǀƨ تƿيƿرية

واƾعة للقاƭي ǀǇ ƿƾƨ المجاǇƃ و ƀƾƧƿ القانوǃ ƀƿƼǃ المتعلƫ بتحƿيƿ ƼƀƼƿ اليميǃƃ و ترƀ

ƼǀƼƿƼƿ التاƿيرية للقاƭي ǀǇ اتخاƾ ما يراƀ مناƾبا.

و ƌƼƸ ƿƕƭ ƿǃƼƼǃ مجال ƿǃƤƦƿƃ اعتبر ƿǃ جميƴ وƌƿƃǇ ƧƦƿƃ ƧƊƆ مابولة اماماƿ - امامƿ القاƭي

الإƿارǃ – ما ƾǃƿ ƼƐƕƦƿƕƞ ǀǃƞ مخاƸƿ للنƿƾام العام ƌƕƃƍ اليميǃ و ƞƾǃ ƞƿƼǃ الخƕومة الإƿارية

بعيǃ الاعتبار.

ƹƿƸǀƸ اليƸǀƸ ƕƿ : ƿƹ

يميز القانوǃ المƿني بيǃ ǃƕ ورتيǃ لليميǃƃ حاƾمة و متممة ƃǃاليميǃƾ الحاƾمة هي تƾƿ التي

يوجƞƞƞ الخƕم ƾǃ ƕƕم يحتƃƕ ǀƞƼ ǃƾ ƕالميراƦ لحƾم النزاƴ.

اما اليميǃ المتممة يوجƞƞ القاƭي ƾǃ ƿƿ مǃ الخƕميǃ ليƦƾƕƞ ƿƼƃ ƦƿƼƿ الإƿلة التي ƿƼƕƞƿ

الخƕم [1] و ǀƾ ƀƿƼ المعنǃ ƕƞƭ المااƿƨ 343 مǃ القانوǃ المƿني:" يجوز ƿƕǃ مǃ الخƕميǃ ƿǃ

يوجƞƼ اليميǃ ƿǃƸ الخƕم الآخر ".

---

1 - الحƕيƸ ƿƸ اƾƦƍ ƿƠ ƼǀƕƸƿƎƹ ƥƸƪƞ ƿƨƞ ƞǀƀƾƦƍ ƿƾƌƦƍ ƼǀƕƸƿƹƸ ƍƨƍǀƃ Ƣ 203.

و ﻧﺗﻧ المادة 348 علا ǐ ǆňŕ: "للاﻹي ǅǃ يوجǃ اليميǅ تالﻹيا Ǐǀ ǐ ǅǃ الخǒميǅ ليبني عليǇ حǂﻡǇ 5ي موضوﻉ الدعوة ǃو 5يما يحǂم بǇ ".

و يǒترط 5ي اليميǅ المتممة ǃǅ يǂوǅ 5ي الدعوة دليǈ ǈǂناﻗ و ǃǅ تǂوǅ الدعوة خالية ﻡǅ ǐ ǃ

ǈǀليǈ و بمعنǐ ǔخر اليميǅ الحاﻣمة تعتǐ ﻡǅ ǆǆǃǃǍ و اليميǅ المتممة ǉي تǂملة للدليǈ الماǀ ﻡǅ

ǃحǀ الخǒميǅ.

و ǃ يجوز لمǅ وجǉت اليميǅ ǃو رǀت ǉليǇ ǃǅ يوجǉǇ 5ي ǉلﻡ ǅǀيǇ خǒم حﻆ تلا اليميǅ و

ǈǀǅ ǃǅ ǈǂﻡ وجǉت اليميǅ ǇǀǇ ǃ 5ǈǂ عǅǉ ǐ ǃ ǇǂǇǆ ǅǃǀ ردǉا علǐ خǒمǇ و ǆǂﻡ ǅǂﻡ ǈǂ ردǉا عليǇ

اليميǅ 5ǆǂ خﺂر ǀعوا ǃ و اليميǅ التي يوجǉǉا القاضي ǃ يجوز ردǉا علǐ الخǒم اﻵخرǃ

و اليميǅ الحاﻣمة يجوز توجيǉǉا 5ي ǃية مرحلة . ǆǂǀ عليǉا الدعوة ǃ و ǃ يجوز توجيǉǉا 5ي

واǍعة مخالǆة للنǙام العام ǃ و القاضي ǅǃ يمنǞ اليميǅ الحاﻣمة ǉǃ ǅǉ الخǒم متعǆǉ 5ي ǉلﻡ .

Ǌǆǂ : ǉǀǀǒ الǆǒǂ ǐ اليميǅ

اليميǅ و ǉǃ ǃǆǂ وǃيلة ﻡǅ بيǅ وǃǆلǉ ǆǃǆǂ و التحايǈ يجوز توجيǉǉا 5ي ǐ ǃ حالة ǆǂǃ

عليǉا الدعوة ǃ ǃǅ اللجوǑ لليميǅ ﻡايǀ بمǀǃ جواز اǃتعانة ǉǆǂ الǒرﻗ ǆǆǃǃ التزام ǃو

واǍعة ﻡǀǐ ǉǂ و ǃ ǀǀ جاǂ5 الماǀة 189 ﻡǅ القانوǅ 09/08 لتǒريǞ مبǀǃ ياǃي بعدم جواز ǀǀǀǂ

اليميǅ 5ي ǃǃ المواǀǃ ǉǂǀǃ ﻡǅ المعاﻣǆǂ المدنية ما ǃ تابǃǃ ǆǂǃǃ ǉǃǃ بالǂتابة و بعǉǃǃ

---

[1] - ǆǃǃ ǆǃǃǃǃǃǃǃǃ ǀǃǂ حǃ الǃǃǃǃ ǃ ǃǃǃ ǃǃ ǃ ǃǃǃ ǃ ǃǃǃǃ الǃحوǃ ǃǃǃ ǃǃǃ ǃ ǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃ
حǃǃ الǃǃǃǃ ǃ و ǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃ الǃǃǃǃ ǃ الǃǃǃǃǃية ǃ ǃǃǃǃǃ ǃ .

و ǃǃǃ – ǃǃǃ الǃǃية الحǃǃ – ǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃǃ ǃǃ وǃǃǃǃ الǃǃǃǃ الǃǃǃǃلية ǃǃǃǃǃ ǃǃǃ ǃǃǃǃǃ ǃ ǃǃǃ
ǃǃǃǃǃ ǃǃ ǃǃǃǃǃ الǃحǃ ǃǃǃ و الǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃ الǃǃǃǃ ǃǃǃ حǃǃ الǃǃǃ ǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃǃ ǃǃǃǃǃǃ ǃǃǃǃ
.ǃǃǃǃǃ ǃ ǃǃ ǃǃǃǃǃ.

ǃǃǃ ǃǃ 138.429 ǃǃǃǃ :16/10/1996ǃ الǃǃǃǃǃ الǃǃǃية ǃ1996ǃ ǃǃ 02ǃ ǃ 45.

بالǂتابة الرǪمية ǂما Ǌو اǓمر بالنǪبة لعاوǉ اǓيجار و بيǞ العاǪاǘ و الǲيوǉاǘ الناǉية التي تزيǉ ǛيمتǊا علǍ 100.000 ǇǛ .

و ǋǊǉ ǇيǉǛ علǍ اللجوǒ اǹǍ اليميǘ :

1- عǉم المǘالبة بǊا ǥي Ǉǂ ǧيǃة عامة ǤنǊما يجǢ علǍ الخǇ ǂم اǹǙ يوجǊ اليميǘ لخǇ ǂم ǍǃخرǇ ǉǃǉǊ

الوǛاǢǞ التي ينǇ ǢعليǊا و علة اǪǘǛǟاǘي ǘǉǉǂ ǉǉǂ الوǛاǢǞ [1] التي ǤǉǅǨ اǹǍ ǇǊǂǉǊا اليميǘ ǤǍلǉ

ǂǏا بناǒ علǍ ǢǏلǍ ǂǘ ǉǥع الخǇ ǂم وǉ ǥرزاǪǘǛǟاǘ ǟاǟǥيا علǍ ǉǘ ينبǊا الخǇ ǂم وǤ اǹǍ ما يترǞǢ

ǂǏǘ عاوباǘ جزاǥية[2].

2- عǉم جواز ǞوجيǊ اليميǊ ǇǂǊا وǛاǢǥ مخالǥة للنǟام العام و Ǌǉ ما ǵǞǛ ǾيǊ الماǉة 344 ǂǏǘ

اǩاǉنوǘ المǉني.

الǉǉǉǉǃǃ بǩǪǏ :ǞǊǨǏ

يرǞبǘ ǂǉǓǂ بǈǉǅǥ ǘǉǥǂǈǍǞ ǂǏǘǉǓǂ و اǃǇǧيǃة و ǂǉǅǏ اǓمتناǏǞ عǂ ǘǉǓǂǉǥǂ و Ǌǉ

عالجتǊا الموǉǏ ǈ191 و 192 و 193 ǂǏǘ اǩاǉنوǘ رǛم 09/8 .

ǞǉǄǉ ǓǏǏǉ الماǉة 193 ǘǉǂǉǓǂ ǉǂماǉ اليميǘ و اǍǓǇǈ ǥ ǘǉǉǂ يتم بǉǪوǉǉǂ ǉ ǈ ǂما ǉǃجاǉǃ

اǪǘǛǟي اǓǂǉǉǨǥ ǹǍ ǂǂما وجوǉ الخǇ ǂم ǥي حالة تعǂǂ ǉǉ ǤتحالةǞ ǉǉǉǉǉ ǈ اǓǇǥǥ ǉǉǉǉ ǈ ǘǉǉǉ ǉǉǏǉǂǉ

[1] - ǘǂǏǥǚ 190 ǍǓǉǛǂǉǥǘǂǉǃ ǘǓǍ 09/08.

[2] - ǘǂǏǥǚ 240 ǉǉǉǉǉ ǉǉǉǉǉ اǩǥǏǃǂǉ .

اليميƅ ƅƌ ýƎƎ الخ ƅ م الخ ƅ ƳƎƎ وجƨ ƘƬƜ ƝƝ ƮƲƮ ƅيا بالجƪƏة ƅƌ ƴƒ ƅƌƒاƈية ƦƇƅƖيƈƄ في المƅƥƌƅ ƅƌ ƎƎƒƎƅ يحƨƇƇƅ

الƅƈƪ ƅƌ ƈƨƄ لما ƅƏة الجƪƏ ƅƌ عƋ البƉيلة ƆƍƦƇƒƆƊƐ ƯƏƇƅƥƅƉ ƋƋ و Ɲ جرƅƪ العرƀ اعƀ اعتبار المƅƏƌƋ ƀƎƏƍ ƅƉƅ ƅƪƈƅ

رƨƅبة في النƄƉƙ و يمةƉƄ يƈيةƉ.

ƅƌ برƀ الخ ƅ م الƅƏƙحالة ƝƝƲƝƦƅƔƍ ƯƒƉƈƬ ƅƌƎ ƏƍƌƒƅƖ ƅƦƅƌƅ الجƪƏة ƝƝƠƏƅƯƒƩƙƅ حيƈƄƎ

و بموجƒ ƗƎƅ ƅƌƅ ƈƒƅƒƅƈƦƄƏ ƅƅƅ ƆƌƉ ƆƊƃ ƅƈƙƔ ƵƒƆƅ ƦƎƒƌƅ ƬƅƈƊ ƍƪƎ وجوƋƅƅ بحƏƪƒور ƅƈيƎƍ

الƏƪƒƆƅ ƆƅƂƍƏ ƅƅƍ ƅƅƆƅ المحƄƏمة الموجوƋƏƅƋ ƆƌƅƦƆƆƅƏƏƌ ƎƆƆƆ ƅƈƒ ƎƏƒƌƍƈƅƅƝ .

و في جميƴ الحاƆƄ ƅƉƏƂ ƅƌƅƉƅƈƒƌƆ اليميƅƌ بحƏƪور الخ ƅ م الƆƃخر ƆƉ بعƏƉ ƆƅƓحة تبليƨƝ و ƆƔƙƏƙ ƀƅƚƌ ƅƅ

ƅƏƅ تار عليƅ ƝƝ ƍƉ رƆ ƅ المحƄمة العليا حيƈما اعتبرƅ ƅƅƅ ƅƌ ƅƌƪƒ ƆƆƙƅƍƆƒƙ الجوƨƍرية في الƆƍجƀƆƅƅƄ و

التي ƉƎƆƅƖ ƁƏƦƇ ƈƌƅƜƅƍƆƅƆƅ ƌƆƁ ƅƍ ƈƒƆƅ ƒƆƉƈƁƆ ƆƌƚƒƇ ƍƏƎƌƇ ƆƏ ƆƏƎƌƏ ƂƆƇ ƇƇƅƆ [1] .

و لƅƋ جاƄƆƍ المƋاƋƍ 192 ƅƌ القاƈون 09/08 ƍƉƅƅƆ ƋƌƋƅƆƅƆ الوارƋƏ في المƋاƋƍ 347 ƅƌ القاƈون ƅƌƅƈ

المƋƅ ƍƆƊƒ.

ƆƌƏ بالƈƆƏبة لƅƅ ƅƅƨƈƍƅ اليميƅƌƅƆ و ƅƆƍƉ ƂƉƆƅƅ للماƋƅƏ 434 ƀ.ƍ.م لم يرƍ Ɖ في مواƍƍƇ القاƈون 09/08

المتعƆƂة باليميƅƌƅƆ ƅ ƀƆ ƋƆƅƆƅارة الƓ العبارة الƆƃتية:

" ƆƌƅƉ ƍƍƓƅƌ" ƅƌ ƎƏƅ ƆƆƆ اليميƅ مرتبƅ بعƈƅƄƍر الƆƍيماƅ و المعتƅƏƌƆ.

ƍƗƎƉ : ƙƌƐƕƀ ƉƑƆƉƌ ƍƆƆ ƆƆƋƀƈƙƋƍ ƆƊƓƈƅƌ ƆƍƓƆƅƆƇƅƊƍ

لم تتخƅ ƆƅƅƌƆƆ المحƄمة العليا (الƨƆƏƈƅ الƆƍƆƅƆارية) ƉƉ مجƍƆ ƈƅƎƆƍƅولة ƅ موƍƅƈƇ ƊƆ حالما ƉƉ ƉƆ حƄما ƆƆƅيا

باƅƍƇوƅƅƍ اليميƈƎ ƅƌƍƌƆƈ ƆƆƆƍƅ في المƈازعاƆƍƅƆ ƅƆƆƆƆƅƅية ƉƆƈƉ ƆƆƅƉƅ ƆƆƆƆƆ الجزاƂƈƅ ƆƍƓ لم يتƅƆƍƅƅرƆ ƀ ƆƆƆƆƆ المƏƆƅة

و ƅƌ وجƨƅƆ ƍƄƏƏƆ ƊƆƍƄƅ ƌƈ ƆƅƆ ƅƍ ƉƆ ƆƅƆ ƅƌƌƆ حƆير المƈƂƍƆاي توجيƆ ƅƌƆ اليميƅ ƆƅƆ ƆƆƆƆƅارة ƆƆ و Ɔ اللجوƀ ƆƆƅيƆ ƈƅƌ في

المƈازعاƆƅƅƆƆƆƆƅية ƉƆƆ القاƈوƉƆƅƅ ƍƆƏƏ ƆƆƅƅƆ الواƆƊعة المƈƆƅبة عليƈƆ اليميƅƌ متعƆƂة بƅƌƆ ƂƆƆ ƅƌ

[1] - قرار رقم 138.429 بتاريخ: 1996/1/16 المجلة القضائية، العدد 02 لسنة 1996، ص 45.

وجǨ ƾǼŭǯ [1] ǫǾǼ ǬǼǻ اليمين الموجǼة لمما ǽǼ الجǼاǳية الإداǳية Ǻ عǬǾǳ ǬǼǾ ǲǽǴ ǭ ǬǻǴ الأخيرة Ǻ و Ǻ

يمǫǼ ǬǼ ǬǼǻ يحǲǼ ǳǳ ما يورƽ ǿǳǵ جǼة الإداǳية بمجمǼǬ Ǻ ǶǼ وǽǬǳǽǳ ǽǻ ǬǼǿ ǼǼǻ الجǼة التي يمǼǽǼ Ǻ

باǳǾǼǿǳǽ ǬǼǿ ǾǼǽ ǬǼǳ ǿ يمǫ ǬǼǿǽǽ توجيه اليمين ǽǾǼ ممǬǼ يمǬǬ حǼ التǼر ǳǽ في الحǼ محǲ النزاع Ǻ و ǬǼǿǽ

ما Ǻ يمǫǼǬ ممǲǼ الإداǳية Ǻ و ǽǳǽ الاو ǲ بالنǳبة لليمين المتممة و التي ǽǬǫǲ خǿورة ǫبيرة علǼ

المال العام في حاǲ ما وجǼǼǼ الاǳǼǿي ǽǬǻ الإداǳية ǽو الخǬ م Ǻ ǽǬǫǬǲ ǬǼǿǽ ǽǽǬ ǬǼǿ ǽǾ و ǽǼما علǼ

الاǳǼǿي في ǽǼǿǬ الحالة التوجǼǬ ǬǽǼ و ǽǽǲ التحايǲ الأخرǼ ǬǼǿ منǾ ǫǬ المǳǬǽ ǽǬǽǿ ǳǼ ǽǳ والعة ǳǽ في

و ǽǽǲ التحايǲ منǼǽǬ ǽǽǬǿ ǬǼǿǲ ممǲǼ الإداǳية و ǽ ǽǬ ǬǽǼ ǼǬ ǽǼǲǳ ǽو الموǲǼ Ǻ ǽǳتجوابه ǬǼǿ ǬǽǬ ǬǽǬǲ

اليمين.

[1] - ǫǬǼ ǬǬ 344 ǬǬ ǬǬ ǬǬǬǬǬ.

تعتبر المنازعKاŘ اريةĺÛا KاĬ بيعةƠ خاƮة متميزة عLJ اÛنواY اÛخرă مLJ ĺاعواă Ûعلǐ اعتبار LJĐ حĐĺ ƠĐرا2 الخƮومة Nj و الم ǁوĐ عLJ تĺيير المƮلحة الجماعية ƠلƮ ĺاŘرĺ ونيǐ اÛإ ĺارةǐ وعلǐ Njه اÛإ ĺΣ ƯتريĞ كي ĺرارااLJ اĺ Ʈحة و المƮروعية و علǐ ĐحĐ ضرورية لĺ المراŘ ير اĺ ة العامة للمجتمŘ Nj ǐ Σ علǐ ĺإ ĐرƠ2 اĬخر كي الخƮومة و Nj و الĺرĐ Ú ĺاR ǐ تماĺ اĺ ĺارة كي مواجNNj ĺ ƠĐKلاÛإ رايĺ ونيĺ اĺ و تبNj يعتبر ĺامĺ ةĺ ليĺ علǐ ĺ ع ĐNJ – الĺرĐ – عبĺ ا ليĺ Ûă .

و تتمŘ ǁ خ ĺ و ĺ ية الخƮومة اĺ اريةĺ كي عĺ ĺ الم ĺ اواة بيLJ الĺرƠĺ يLJ المتا ĺƯ يين LJĐ امام ĺ اŘ ƯلĆ اĺ ĺ ارة و ياĺ ĺ بƠرĞ اĺ لĺ KبĐ و ĺ ĺ التحايĞ تNj ĺ ي ĺ الوĺ ĺ ĺ المابولة ĺ انونا و التي يلجة ĺ ليNj ĐƠرا2 النزاĺ Y ĺ ƯĺĺĺĐ ĺ ة الوĺ ĺ ĺ ĺ ونية التي يĺ عونĺ NJ[1] وتنĺ R ĺ جراĐƠĺ التحايĞ بحĺ Y الحالة ĺ ما بمباĺ رة مLJ اĺ ƯĺĺĐ ي او LJĐ مĐ ĐحĐ الخƮوم بموجY ĺ مر ĺ وĺ Ǐ او تنĺ يR ĺ مĺ تخرĺ ĺ الحĐ م او ĺ ĺ خة منNJ[2] و ĺ Ǐ Rĺ ĺ اĺ ĺ ĺ الحĐ م ĐحĐ ĺ راĺ LJĐ عƮ ĺ يلة جماعية يتولǐ اĺ ƯĺĺĐ ي المارر مراĺ بة تنĺ ĺ يR ĺ [3] ĺ ĺ ĺ ĺ ĺ ĺ يمĺ LJĐ Ʈ ĺ ي LJĐ ينتاĺ ĺ خارĺ ĺ ĺ رة اختĺ Ʈ ĺ ĺ ĺ للايام بتجراĐ Ɲĺ التحايĞ او لمراĺ بة تنĺ يR ĺ NJ[4] ĺ وĺ LJ الحاجة ĺ Ûĺ ĺ الجزĺ ĺ اĺ ĺ ĺ ĺ ية المختƮ ĺ ة ĺ ĺ ليميا ĺ الجزاĺ ية.

ويĺ اوم اĺ ƯĺĺĐ ي تĺ ĺ ايا او بناĆ علǐ ĺ ĺ ĺ ĺ ĺ Đ ĺ الخƮوم او الخبير المعيLJ ĺ Û بتĺ وية اÛإĺ ĺ ĺ ĺ K التي ĺ ĺ تعتر Ư تنĺ يR ĺ التحايĞ المĺ مور بNJ ĺ Û و ĺ ĺ R ĺ بموجY ĺ مر ĺ ĺ ير ĺ ĺ ĺ ĺ ĺ ƠعĐ LJ[5] و عنĺ

[1] - ĺ 2005، ص 119.

[2] - المادة 82 من القانون 09/08.

[3] - المادة 83 من القانون 09/08.

[4] - المادة 84 من القانون 09/08.

[5] - المادة 92 من القانون 09/08.

الخاتمة

ﺗ‡ﺗﻲ ﮬﺟﺮﺍΚΙϹ ﺍﻟﺘﺤﺎﻳﻠ ƉǸﻤﻴﺔ ﺑﺎﻟƷﺔ ﺑﺎﻋﺘﺒﺎﺭǸǊ ﺍﻟﺒﺒﺎ ﻣﺒﺎ ﺭﺍΤ ﻟﻠﺤ‡ﻡ Ȓǔ Ϊ ﻳﻨϴƼ ﺑǸ ﺍﻟﺎﺎﻲ ƭ ﻛﻲ

ﺍﻟﺨΤ ﻭﻣﺔ ǗǓﺍﺭﻳﺔŨ ﻭ ﻟﻢ ﺗﻌﺰ ǓﺍﻟﺘﺮﻳﻌﺎΤǊ ﺍﻟﺤǓǹﻴﺔ ﺑǈǊ ﻳ‡ﻭǊ ﻭﺭǓ ﺍﻟﺎﺎﻲ ƭ ﺍﻟﻠﺒﻴŨ ﺑý ΚﺭﺍŨ ﻧﺤﻮ

ﺍﻟﺘﻮﻳŨ Ǌﻣ Ǌ ǛŨ ƴ ﺍﻟﺘﺎﺎﻴﺮﻳﺔǓ ﻛﻲ ǗǓﺍﻟﺘﻨﺘﺎΥ Ǘ ﻭ ǓǓ ﺍﻳﺮ ﺍﻟﻢΤ ﺭΥ ﺍﻟﺠﺰﺍﺭƑ Ϊ ﻣǊ ﺧǗý ﺍﻟﺎﺎﻧﻮǊ Ǌﻡ ﺭ

09/08 ﺍﻟﻤﺘﻌﻠﻘ ﺑﺎǗﺟﺮﺍΚΙϹ ﺍﻟﻤǓﻨﻴﺔ ﻭ ǗǓﺍﺭﻳﺔ ȒǌǊ ﺍﻟﺘϴﻭﺭŨ ﺣﻴﺚ Ǔ‡Ǔ ﻋﻠﺎ Ϊ ǓﺍﻟΥﻭﺭ Ǘﻳﺠﺎﺑﻲ ﻟﻠﺎﺎﻲ ƭ

ǗǓﺍﺭﻳﺔ ﻭ ﻣﻠ‡ﻴﺘǋ ﻟﺨΤ ﻭﻣﺘǋ.

ﺗﻨﺎﻭﻟΚ ǈǉǊ ﺍﻟﻢȒ‡ﺭﺓ ﺑﺎǓǀﺭﺍŨ ﺍﻟ‡ﻴǀﺭ ﻣǊ ﺍﻟﻢŨƑ ý ﺍﻟﺘﻲ Τ‡ΙΚ ﺟﻮǋǊﺭǊ ﻭ ǓǓ ﺟﺎϹΚ ﺍﻟﻨﺘﺎƑǋ

ﻣﻌﺮﻭﻛƭ ﺓ ﻛﻲ ǉΤ ﻭý ǀﺍﻟﺮǓ ﺓ ﻭ ﻣﺒﺎﺣﺜﺎǊ ǌ ﻋﻠﺎ Ϊ ﻧﺤﻮ ﻭﺍƭ ϴ Ǘ ﻭ ﺗﺠﻴﻠŨ ǋǊ ǋﻨﺎ ǓǓ ﻳﻮǓ ý ǈǌǊ ﺍﻟﺮﺍǀŨ ﺓ ﻛﻲ

ﺍﻟﺘ‡ﺭﺍﺭ ﻭ ǗﻟϴﺎǗ ȒǓ Ǘ ƽ ýƭ Ǌ ﻧﺠﻌý Ǌﻣ ﺍﻟﺨﺎﺗﻤﺔ ﺗ‡ﺭﺍﺭﺍ ﻟﻤﺎ ﺑŨ Ǌ Ǐ ﺗﻌﺮƭ ﻨﺎ ǋǗ ﻭ ﻋﻠﻴǋ

ﻧﺘﺨﻠŨ ƒ Ǌǈǋﻡ ﺍﻟﻨﺘﺎƑǋ ﺍﻟﺘﻲ ƭϴ ﺍﻟƭ ﺮﻭﺭﺓ ǓǊ Ϊ ﺗﺠﻴﻠŨ ǌǊ ﻭ ﺗ‡Τ ý Τ ﻭﺭﺓ ﻭﺍƭ ﺣﺔ ﻟﻤﺎ ﺗﻮΤ ﻠﻨﺎ ǓﻟﻴǋǗ ﻣ‡ﺎ

Ǘ ﻳﺨﻠﻮ ﻣǊ ﺍﻟƖﺎǓ ﺓ ﺍﻟﺘϴﺭƽ Ǔ Ϊ ﺑﻌƭ ǗﺍﻟﺘﺎǓΚ ﺭﺍﺣﻠ ﺍﻟﺘﻲ ﻧﺮﺍǋǊ ƭ ﺮﻭﺭﻳﺔ.

:ǛǉƑǃǬ

1- ǓǊ ﺍﻟﺘﺤﺎﻳﻠ ﻛﻲ ﺍﻟﺨΤ ﻭﻣﺔ ǗǓﺍﺭﻳﺔ ǋǗ ϴﺎﺑﻌǋ ﺍﻟﺨﺎ ƒ ﺗﺒﻌﺎ ϴﻟﺒﻴﻌﺔ ﺍﻟﺨΤ ﻭﻣﺔ ǗǓﺍﺭﻳﺔ ﺍﻟﺘﻲ ﺗﻨΤǀ

ﺑﻴǊ ǊϴƽﻳǊ ﻏﻴﺮ ﻣﺘ‡ƭƑﻳǊ ﻭǈﻤﺎ:

ǗǓﺍﺭﺓ ‡Ǐϴﺓ ﻋﺎﻣﺔ Ǘ ﻭ ﺗ‡ﻭǊ ﻛﻲ ƷﺎǏ ﻛﻲ ﻣﺮ‡ﺰ ﺍﻟﻢǓﻋﻲ ﻋﻠﻴǋǗ ﻭ ﺍﻟﺘƽ Ǔﻳ‡ﻭǊ ﻋﺎǓﺓ ﻛﻲ

ﻣﺮ‡ﺰ ﺍﻟﻢǓﻋﻲ ﺍǗﻣﺮ Ȓǔ Ϊ ﻳﺨﻠ ƽﻣΤ‡ﻠﺔ ﺍﻧﻌǓﺍﻡ ﺍﻟﺘﻮﺍﺯǊ ﺑﻴǊ ƼϴﺭƧ ﺍﻟﺨΤ ﻭﻣﺔ ǗǓﺍﺭﻳﺔŨ ﻭ ǋﻨﺎ ﻳﺘﺠﻠﺎ Ϊ

ǓﺍﻟΥﻭﺭ Ǘﻳﺠﺎﺑﻲ ﻟﻠﺎﺎﻲ ƭ ǗǓﺍﺭ Ϊ ﻣǊ ﺟ‡ﺍý ﺗﺤﺎﻳﻠ ﺍﻟﺘﻮﺍﺯǊ ﺑﻴǊ ǊϴƽﺭǗǊ ﻭ ﺍﻟﺘﺨƽﻴƧ ﻣǊ ﻋﺒƐ ﺍǗﺗﺒﺎΚ

ﺍﻟƼ Ϊ ﻳﻠﺎ ﻋﻠﺎ Ϊ ﻋﺎﺗﻘ ﺍﻟﺘƽ Ǔﺑﺘﺒﻴϴƽ ﺍﻟﺎﺎﻋǓﺓ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ ﻟǗﺛﺒﺎΚ ﻋﻠﺎ Ϊ ﺍﻟﺨΤ ﻭﻣﺔ ǗǓﺍﺭﻳﺔŨ ƽǗ ﻳﺘﺎﻳﻢ ǈǌǊ ﻭ

ﺧΤ ﻭΤ ﻳﺘǋǌŨ ﻭ ﻳﺘﻤǀý ǓﺍﻟΥﻭﺭ Ǘﻳﺠﺎﺑﻲ ﻟﻠﺎﺎﻲ ƭ ﻛﻲ ǓǓǊﺭﺗǋ ﻋﻠﺎ Ϊ ﺗﻐﻴﻴﺮ ﺍﺟﺮΚΙϹ ﺍﻟﺘﺤﺎﻳﻠ ﻟﻠﻮΤ ﻭý Ǐ Ϊ

ﻣﺰﻳǓ ﻣǊ ﺗﺤﺎﻳﻠ ﻟﻔﻌﺎﻟﻴﺔ ﺍﻟﺎﺎﻲ ƭǗ ﻭ ǈǌǊ ﺑﻤƶǓǓ ǓǓﺑﻤﺰﻳǓ ﻣǊ ﺍﻟﺤﺮﻳﺔ ﻛﻲ ﺍﻟﺤﺮ‡ﺔ ﻭ ǈǌǊ ﺍﻟﻤﺮﺣﻠﺔ –

مرحلة التحايل- و التي تعتبر [illegible] في [illegible] الحاياة [illegible] علا

مبارزة الخ[illegible]وم لبع[illegible] البع[illegible].

2- [illegible] منا المر[illegible] الجزا[illegible] [illegible] و [illegible] واعة في [illegible] الخ[illegible]ومة

[illegible] لتحايل الو[illegible] العامة للتوازن بين [illegible] الخ[illegible]ومة [illegible] يمار[illegible] علا [illegible]

في [illegible] المعلوما[illegible] [illegible] يوجد [illegible] وامر [illegible] و [illegible] [illegible] رامة [illegible] في حالة [illegible]

[illegible] في [illegible] منا المر[illegible] [illegible] ارة بع[illegible] [illegible]

[illegible].

3- [illegible] حرية [illegible] للتوازن ما بين [illegible] تحايل [illegible] جزا [illegible]

و [illegible] لحة الجماعة [illegible] جزا [illegible] و التي [illegible] بتحايل [illegible].

4- [illegible] حرية [illegible] في التحر[illegible] و [illegible] ليس ملزما [illegible] المهني باحترام

الاوة التدرجية بين [illegible] و [illegible] الخ[illegible] [illegible] و [illegible] في

[illegible] و [illegible] في [illegible] ما ياوي [illegible] يتم[illegible] في [illegible] الموا[illegible] [illegible] علا [illegible]

بين [illegible] و [illegible].

5- [illegible] واعة [illegible] التحايل المبا[illegible] علا [illegible] مبا[illegible] بالح[illegible]

و[illegible] الواا[illegible] مما [illegible] علا [illegible] المعاينة [illegible] بالتحايل [illegible]

[illegible] الخ[illegible]وم و [illegible] وجود [illegible] و بعيد [illegible] محاولة الخ[illegible]وم [illegible]

[illegible] حيث ياوم [illegible] بالتحريا[illegible] و [illegible] في [illegible] واعة [illegible]

[illegible] مخت[illegible] حالة [illegible] انتاا[illegible] للمعاينة.

6- ǚǯ منǑ القانǕǹ 09/08 ǫǠǳǻ جǼǠǽǜǠ للقǲǢاǠ ا ǽ ǚ ǠǼǽǜǠ ǽǻǳǘǳǟ ǟ ǚ ǯ ǚ ǚ

للخ ǛǠǴǠ ǻ

6- ǚǯ منǑ القانǕǹ 09/08 ǫǠǳǻ جǼǠǽǜǠ للقǲǢاǠ اǜǠ ǹǠǛ في مجال تǠǽǳǠ ǜǠǚǯǱǳǚ ǜǠǫǱǚ علǛ ǜǠǫǱǚ ǽǻǳǘǳǟ

للخǛومة حيث ǛǜǖǑ ǯǳǞǜǖǑ ǯǶ ǳǜǖǑ ǯǶ ǳǠǜǖ ǯǶ ǚǠ ǳǠǯǚǲǚ ǚǮǳǘǳǶ ǚǚǳǘǳǟ ǚǠǛǯǳǫǯ ǛǮǳǠ ǛǑ

ǜǢǳǘǹ

4- ǾŽƥ و ǻǼ يǼǃو ǼǿǸǷاي Ǿǵǲ يتولǻ اǿ ǁ Ʃ ýي المنازعƘ اريةƥǻ علǻ مǾتوǎ المحاǃم

اريةƥǻ و مجاΣ الǷولة ƥيǸǵا متخ Ʃ Ʃǳ يǷ المجاý ارǻƓ ƥǻ و ƦǷǻ مǼ ǼƳý تحايƾ العƥالة

. المǸǻ

و مǼǿا ǼǷǃ مǼ ǿǼم ǼǴǳ ǻǻƓǼƥƘ الموجǿǃǼ ǻǲǿ ǼǸǷاǼ رƥم 09/08 Ʈ ǼǷا f يǷ Ʃ يǷC مǼ

ƤǸǷيم و Ʈ مǼ ǼǵيجابياǴƤا ǾƦǻرة ƦƥƘǳ المتاǸǷǼǻƓ و ǵǿǼم ǹǼǿ ǃƦǾ ǸǳƥǸƳ ǼǽǾعǺ حاوƤǿƤم و تǾǴǿý

مǼǿمة العامليǼ يǷ ǵǸǷC و المتعامليǼ معǼƾƓƓǼ يحمý يǷ ǸǷǼǵالعƥيƥǸ مǼ الناǸǷ التي بǳƘǿǽǿǼ ǾƤ

ǶǸǷارƘǳ التي ǾǼǿƘǳ موجوƥة يǷ ǼǸǷالǼوǼǸǷ الǹيمƥ ǼƤǾƥ.

وǷملي ǻǼ يǽǿǾم ǼǸǷالǼوǼ الجƥيƥ يǷ تحǾيǼ ǺƥǸC مرǾǷ ǾǷ ǼǸǷC و ǻǼ يحاǾǷ نتاǹƦ يǵيجابية بمناǾبة

ǸǷتبياǼǸ.

و Ƿخيرا ǹǿƥ ǻƤǷ ƘǷǷǸǷǼƘǸǷ ǾƾǿƦǸǷǸǷ تويǷǷǾ مǼ ǸǷ و ǼǹƳǾǷƘƘ ǸǷǿǸǷ مǼ ǸǷيم البǸǷر و Ʈ ǷزعǷم ǷǼني وǷيǼǸ

حƓǼƝ وǸǷ ǷنيǷ ǼƝǾǻمǼ ǺǸǷجميǾ ǾǷالجواǼب ǷǾƝǷý وجǼ ǼǼǸǷوǸǷ تعالǻ:"وǷوǷ ǾƝ ý ǸǷ ǻ علم عليم".

-76 الǹية -2 يوǷ ǷورǷة

.ǸǷ ƥǸǷ تم بحمǷ

قائمة المراجع

أولا: القوانين و الكتب.

ثانيا: القوانين العضوية و القوانين والأوامر:

1- القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

2- الأمر رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المتضمن قانون العقوبات.

3- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 نوفمبر 1975 المتضمن القانون المدني.

4- الأمر رقم 66-154 مؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 و المتضمن قانون الإجراءات المدنية.

5- القانون رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

6- القانون رقم 98– 01 المؤرخ في 30 ماي 1998 المنظم لاختصاصات مجلس الدولة .

7- القانون رقم 98-02 المؤرخ في 30 ماي 1998 المنظم لاختصاصات المحاكم الإدارية .

8- المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 المنظم للصفقات العمومية.

9- القانون رقم 04- 07المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بالصيد.

10- القانون رقم 91 – 11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العمومية.

11- القانون رقم 66-154 المؤرخ في 08 يونيو سنة1966 المنظم لمهنة الخبير.

12- المرسوم التشريعي رقم 04-432 المؤرخ في 24-12-2004 و المتضمن إنشاء المعهد الوطني للبحث في علم التحقيق الجنائي

13- المرسوم التنفيذي رقم 95– 310 المؤرخ في 10 أكتوبر 1995 المتضمن تحديد شروط التسجيل في قوائم الخبراء و كيفياته و تحديد حقوقهم و واجباتهم .

14- المرسوم التنفيذي 95 – 436 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم – الترجمان الرسمي.

15- اﻻرار الوزارﻱ المﺘﺮاﺍ المرﻗﺎ ﻓي 14-04-2007 و المتعلق بتنﻈيم الﻗﺴام و المﺼاﻟ

و المخابر الجهوية للمعهد الوطني للبحث في علم التحقيق الجنائي .

ثانيا: المؤلفات العامة و الخاصة

1- الكتب العامة

1- محمد أبو الوفا المرافعات المدنية والتجارية ط 15 منشأة المعارف اﻹسكندرية مصر سنة.

2- محمد محمد عبد العاﻝ أبو فريد محمد الإثبات في المواد المدنية و التجارية ط 3 دار النهضة العربية القاهرة 2006.

3- محمد حسين منصور الإثبات الجزء الأول ط دون دار النشر مصر 2008.

4- محمد يحيى مطر المرافعات المدنية والتجارية طبعة دار النشر مصر 2002.

5- إبراهيم المنجي المرافعات الإدارية طبعة منشأة المعارف الإسكندرية 1999.

6- بشير مواتي الخبرة القضائية في المنازعات المدنية و التجارية و الإدارية ط دون الديوان الوطني للأشغال التربوية طبعة مصر 2003.

7- توفيق حسن فرج قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية ط دون منشورات الحلبي الحقوقية لبنان 2003.

8- جورجي شفيق قواعد و أحكام الخبرة الإدارية ط دون دار النهضة العربية للنشر القاهرة 2003.

9- خليل بوصنوبرة الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزء 1 منشورات نوميديا للطباعة و النشر الجزائر 2010.

10- رشيد خلوفي الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية ط دون دار هومة الجزائر2007.

11- ƪحر عبƾ الƬتار ƭمام يوƧ ůƧ ƾور الƌاƮي ƃي الƎƦباƘ ůƦ ƾƍوƴ ůƠ ƾاƧ ار الƨƄر الجامعيů الƎƧƋƨƪ ريةů 2007.

12- ƱƾƴƠƍ ƨيƄ ƺبراƷيم المحروƯيů الƦجرƇƪƘ ƃي الƾعوǍ ƦاƗƾريةů ƿƴƍ ƾوƸ ƾاƧ ار الجامعة الجƾيƾƍ للنƪرů ƠƪƋ ƎƧƨƪ ريةů2005.

13- عايƨƄ ƾاƪƾميƪ ƏƄو ƏƠ ƨيƄة الƃاƦƘƎ ƃي الخƏومة اƗƾƦ ƎƧريةů ƿƴƍ ƾوƸ ƾƍ ƪ ƦƋƴƤ الجامعي الحƾيƲů ƃ ƾƴƍبƗ ůƮ ƮƦ 2008.

14- عباƩ العبوƾƍ ůƺ ƪرƠ ƾƎ ƘƧƤƭ ƿƍƾ ƪوƸ ƿƍƵاƎƦƘ المƾنيƸ ůƾ وƧƍ ƾƴ ƾار الƛƾƎاƨƄ للنƪر والتوزيƢ ů لبناůƸ 2005.

15- عبƾ الرحمƸ بربارƪ ů ƄƎ ƠرƠ ƾƎ ƿƍوƸ اƦƘƎاƇƪƘ ƾƦاريةů المƾنية واƎƦƍ ƾƍوƸ ƾƍ ƭƪ منƪوراƘ البƯƾƾƴ ƾƍƃ ůƦ الجزاƑرů2009.

16- عبƾ الرزاƾ Ʒƾƍمƾ ƾƍ اƦƴنƧƪوري ůƺ الوƮيƍ ƾƃ ƦƪرƠ الƛƾنوƸ المƾني الجƾيƾƍ ůƤƪ ůƧƦ ƪƦƍ منƪوراƘ الحلبي الحاوƯية لبناůƸ 1998.

17- عبƾ الرƍ ƾƧƍƍ ƪƨƤم بƭيوني المراƘƗƍ ƦاƗƾريةů ƍƦ1 ƾاƧ ار الƨƄر الجامعيů الƎƧƋƨƪ ريةů 2008.

18- عبƾ العزيز عبƾ المنعم خليƋƗة المراƘƗƍ ƦاƗƾرية و اƦƘاƎƦƍ ƭ ƾƄƍام ƦƪƦƇاƾ ƦƍƦƺ ƦƍƦ1 المرƨز الاومي لƦƏƍ ƾƍ ƍƦرارƘ الƛاƸوƸية ƾƴƍبƗ ƎƃƗ 2008.

19- عمار بوƪƧ ůاياƪƧ الارار اƾƍƦƍƺ ƦƴƍƤرة ƯƗريعية ƧƪƭƄƪية ƧƤƨƞƕƍ ƾƍ ƯƴƍƦ الجƾور للنƪر والتوزيƢ ů الجزاƑر 2007.

20- عمار بوƪƧ ůاياƪƦ ƨƪƇاƍ ƾƍ ƺ ƦƪƞƦ الجƾور للنƪر والتوزيƢ ů ƾƴƍƍ ƦƍƦ الجزاƑر 2008.

21- ƍƤƕ عبƾ الƨريم ƭبو العƾƍ ƪاƦƭƇƨ ƾƍ ƾƍ ƺ بيƸ النƛرية و التƏبيƍƦƘ ƏƍƗ ƾƴƍ ƾƍ ƾ ƾاƧ ار الƛƾƎاƨƄ للنƪر و التوزيƢ ů الƃرƾƴƍ ů2005.

22- لحƍلƒ ƒǀƍ اƃتƒƒ ƈ ملويات ƅمباƍƍ اƃƆƎƆƒ ƈي المنازعاƆ اƃƆƍاريةƅ ƍاƍ ƒوƍƀ ƅƀ ƍار ƌƍومةƅ

الجزاƏرƅ2002.

23- لحƍلƒ ƒǀƍ اƃتƒƒ ƈ ملويات ƅ المنتاƈ ƒي اƃƆƀƒƃ اƃƆƍاƒ (ƍراƃة ƈارنة)ƅ ƍوƀ ƅ ƍ ƅ ƍار

الخلƍونية ƅƍ الجزاƏرƅ2008.

24- مراƍ محموƍ اƃتƒƀنيƅƆ اƃƆƎƆƒ بالمعاينة و الخبرةƅ ƍوƀ ƅƀ ƍار اƃƆƍƍة للنƒر و التوزيƅƒ ƈƒ ر.

2008.

25- ƈƍƒ عواƍƅ البيناƆ ƈي المواƍ المƍنية و التجاريةƅ ƍوƀ ƅƀ ƍار اƃƆƍƍة للنƒر و التوزيƅƒ عماƀƅ.

2007.

26- محمƍ اƃƒƈير بعليƅ الوƃيƀ ƈي المنازعاƆ اƃƆƍاريةƅ ƍوƀ ƅƀ ƍار العلوم للنƒر والتوزيƅƒ

عنابةƅ 2009.

27-محمƍ باƌي ƈبو يونƅƏ التنƅيم اƃƈانوني لحرية الƒƈو علƒ الوƅƌƈ اƃƆƍاريةƅ ƍوƀ ƅƀ ƍار

الجامعة الجƍيƍة للنƒرƅ اƃƆƃƀƒƍريةƅ 2002.

28- محمƍ حƃƀ ƍƃƀƍƅ ƈاƀونƆ اƃƆƎƆƒ ƈي المواƍ المƍنية و التجاريةƅ ƍوƀ ƅƀ منƒوراƆ الحلبي

الحاوƍيةƅ اƃƆƃƀƒƍريةƅ 2009.

29- محمƍ حƃيƀ منƒورƅ ƀاƈوƆ اƃƆƎƆƒ مباƍƍ اƃƆƎƆƒ و ƀرƍƌƅ ƍوƀ ƅƀ ƍار الجامعة الجƍيƍة

للنƒرƅ اƃƆƃƀƒƍريةƅ ƍوƀ ƃنة.

30- محمƍ ƒبرƒ اƃƃعƍƒƅ الواƈƍ ƈي ƒرƍ اƃƈانوƀ المƍنيƅ ƍوƀ ƅƀ ƍار ƍƌƀƍƅ الجزاƏرƅ

2009.

31- محمƍ ƍƃيƃ تو ƈƒƍر ƅ الخبرة اƃƆƍƀƒية ƅƍوƀ ƅƀ ƍار ƌƍومة ƅ الجزاƏرƅ2006.

32- محموƍ حلمي ƅ اƃƆƍاƍ ƅ اƃƆƍاريƅ ƍوƀ ƅƀ ƍار اƃƒƀر العربيƅ ƍوƀ بلƍƅ 1977.

33- نبيلý ΤارÜ الوϑيϬ Ϙي Τϴرθ ϡϨنوLJ اÛجرϹΚ المϡنية و اÛϡداريةÜ ϬϠبعةϑ LJϭϡ ϡدار الϡنجăÜ الجزاÜ ϠرƑ2008.

34- نبيلý ΤارÜ ϡحΘر ϝزيϨنjæÜ الوϑيϬ Ϙي الاϡواعد اÛجرϩيƑة والموϯوعية ÛϠϡ ϨسبΚ Ϙي الموادϡ المϡنيةÜ ϡϭϬ ϑ Ü ϡداراϡنجăÜ الجزاƑرÜ 2009.

35- يوϬ Ϩ ϡϧϬϙϧϬÜ الوجيز Ϙي Τϴرθ ϡالانوϡϨLJ 09/08Ü ϡϭϬ ϑÜ ϡدار Ϧومةر الجزاƑرÜ2009.

36- يوϬ Ϩ ϡϧϬϙϧϬÜ الوجيز Ϙي Τϴرϡϳϩ الجنϙϡϡÜ ϡϭϬ ϑÜ ϡدار Ϧومة الجزاƑرÜ2008..

37-يحيϳ بوϱϔ Üϡϡ ϟϡة ÛΚϴϬϡ Ϙي الاϡنوLJ المϡني الجزاƑرϳ و الϥϡϡ Ûϟϴمي ÜϭϬ ϑÜ المϡϡسسة الوϑنية للϨتاϡÜ ϡϭϬ ϡبϡÜ1988.

2- ϬϡϨϡ ϡϡϨϡϡϳة

1- Alain Planty, la preuve devant le juge administratif , ed economica , Paris , 2000.

2- christian gabolde , procédure des tribunaux administratif et des cours administratif d’appel , 6 Édition , éd Dalloz , Paris , 1997.

3- Dabbasch Chares et Jean- Claude Ricci, contentieux administratif, Paris, edidtion dalloz.

4- Jacques viguier , le contentieux administratif, Paris, édition Dalloz ,1998.

5-Gilles Darcy et Michel Paillet, contentieux administratif, Paris, armand colin, 2000.

6-www.legifrance.gouv.FR (Le service public de la diffusion de droit Jeudi 9 Décembre 2010.

7-Rachid Zouaimia –Marie Christine Rouault, droit administratif, berti edition, Algerie, 2009.

8-C.Lajoye,droit des marchés publics,berti edition ,Alger,2007.

9-Morant-Deviller Jacqueline, cours de droit administratif,6e édition , edMontchrestien,Paris,1999.

10-Peiser Guustave, contetieux administratif,8e édition,ed Dalloz , Paris.2003.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- رسائل الماجستير

1- مقراني نزيهة، الخبرة القضائية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2004.

2- العامري عبد الرحمن، الإثبات باليمين، رسالة ماجستير في العلوم القانونية و الإدارية، جامعة الجزائر، 1986.

2- رسائل الدكتوراه

1- Essam bonaventure yagla , la justice administratif en Algérie , thèse pour doctorat en droit administratif , université d'Alger , 1972.

رابعا: الملتقيات الوطنية و الدولية

مداخلة المستشارة بمجلس الدولة: [illegible]، ملتقى حول مناقشة قانون الإجراءات المدنية و الإدارية 09/08، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2009.

خامسا: المجلات القضائية

المجلة القضائية للمحكمة العليا

العدد الرابع 1992

العدد الأول 1993

العدد الثالث 1993

العدد الأول 1994

العدد الثاني 1994

العدد الثالث 1994

العدد الثاني 1996

العدد الثاني 1997

العدد الأول 1998

العدد الثاني 1998

العدد الثاني 2004

مجلة مجلس الدولة

العدد الأول.

العدد الرابع.

ثالثا: المجلات المختلفة

1- مجلة دراسات قانونية، عبارة عن دورية تصدر عن ... الخاص ... في قانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، العدد 09، الجزائر، 2010.

2- مجلة القانون و الاقتصاد، محمد عبد الجواد محمد، المبادئ العامة في قانون المرافعات، السنة الثانية، العدد الثالث.

3- مجلة القانون و الاقتصاد، محمد ... حسن، نظرية البطلان، العدد الأول.

4- مقالة المستشار عمر زودة، ... المجلة القضائية، السنة 1994 العدد 01.

5- ... مجلة مجلس الدولة ... مجلة مجلس الدولة، العدد 04، سنة 2003.

[illegible] اللغة:

1- [illegible] الم[illegible] ال[illegible] القانونية في التـ[illegible] الجزا[illegible] [illegible] باللغتين العربية و الـ[illegible] [illegible]

[illegible] محامية.

2- القاموس الجـ[illegible] [illegible].

الفهرس

مقدمة..(أ.ب.ت.ث.ج.ح.خ)

الفصل الأول: الإطار القانوني للتحكيم...09

المبحث الأول: الإطار النظري للتحكيم...10

المطلب الأول: مفهوم التحكيم...10

الفرع الأول: تعريف التحكيم..10

أولا: تعريف التحكيم لغة...11

ثانيا: تعريفه فقها وقانونيا...11

ثالثا: التحكيم فقها وقانونيا...12

الفرع الثاني: مكانة التحكيم في المنازعات الإدارية.....................................12

أولا: أهمية التحكيم...13

ثانيا: مميزات التحكيم...14

ثالثا: صعوبة التحكيم في المنازعة الإدارية..16

الفرع الثالث: المبادئ المنظمة للتحكيم...17

أولا: نظام الأطراف الحر..18

ثانيا: نظام الأطراف المالي..19

ثالثا: نظام الأطراف المختلط (التوفيقي)...20

رابعا: موقف المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 09/08..............................21

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التحكيم...25

الفرع الأول: الامتيازات التي تتمتع بها الإدارة...26

أولا: امتياز حيازة الأوراق والمستندات الإدارية..26

ثانيا: امتياز قرينة صحة القرار الإداري..28

ثالثا: امتياز التنفيذ المباشر...29

رابعا: امتياز المبادرة...30

المطلب الثاني: آثار الامتيازات على التحقيق..31

أولا: مركز الخصم في الدعوى...32

ثانيا: طبيعة الإجراءات التحقيقية...36

المبحث الثاني: دور الخصوم في التحقيق...40

المطلب الأول: حق الخصوم في الإثبات...40

أولا: الإثبات حق للخصم وليس التزاما عليه..44

ثانيا: للخصم الآخر الحق في الإثبات العكسي.......................................46

ثالثا: احترام مبدأ مجابهة الدليل ومناقشته...46

المطلب الثاني: القيود الواردة على حق الخصوم في الإثبات.............................49

أولا: الالتزام بوسائل التحقيق المقررة قانونا..49

ثانيا: لا يجوز للخصم أن يصطنع دليلا لنفسه...49

ثالثا: لا يجبر الخصم على تقديم دليل ضد نفسه......................................50

المبحث الثالث: الإطار الإجرائي للتحقيق...53

المطلب الأول: الوسائل العامة التي يعتمد عليها القاضي في التحقيق....................53

الفرع الأول: التكليف بتقديم المستندات...54

الفرع الثاني: خصائص الوسائل العامة...60

ǗȁƄ: اǛعƆ ﻣﻊ التحايȈ..64
ƑǻƢưƅ: التأوية و اǛعɯار..65
ƢưƅƢƯ: اختتام التحايȈ وعاǪƜƾ الأيɮ ƛǕيرƅ...67
ƤǻƢưƅƪ ƿ ƦǾƚƯ: عوارȂ التحايȈ..69
ǱƤǘƅ ƕǷƮƅ: Ǭي ƴƤǘǳƅ العارȑƨ...70
ǗȁƄ: تعريȤ ƴƤǘǳƅ العارȑƨ...70
ƑǻƢưƅ: ƮروȰ وƯ ƮواȑƨƤ ƴƤǘǳƅ العارȑƨ...72
ƢưƅƢƯ: ǝƄوƳ ƴƤǘǳƅ العارȑƨ...73
ǱƤǘƅ ƑǻƢưƅ: ƴƤǘǳƅ المقابلة...77
ǱƤǘƅ ƚưƅƢƯ: التƾخȈ Ǭي الخƮومة...79
ǗȁƄ: ماǝيƨ التƾخȈ...80
ƑǻƢưƅ: ǝƄوƳ التƾخȈ...82
ǱƤǘƅ ƶƚƢǣƅ: Ǭي التنازȈ...91
ǗȁƄ: ƪƸǤ التنازȈ 91
ƑǻƢưƅ: تبعة التنازȈ...97
ƤǻƢưƅƪ ƿ ƚưƅƢƯ: ƾور ǀ ȼ ﻣﻊ الƲƳƚ Ǭي المارر ومحاȂƧƾ الƾولة...................................97
ǱƤǘƅ ƕǷƮƅ: ƾور الƲƳƚ Ǭي المارر...98
ǗȁƄ: تعييﻦ الƲƳƚ Ǭي المارر...98
ƑǻƢưƅ: اختƮƢƮ ƴƢƮƢƪ الƲƳƚ Ǭي المارر...99
ǱƤǘƅ ƑǻƢưƅ: ƾور محاȂƧƾ الƾولة...103

Úوǿ: التعييǈ..104

ƑǀǊƑǖ: اﻟ Ʈ ǓحياƘ..104

ǕǍǃƿƽƼ ƒƽƻƽƿƽ: ƿور االلي ǚ5 ي االمǈ تحايƈ الوƻƑǀ ýƑ العامة للتوازǈ بيǈ الƻ ǈ5ريي الƻ ǃ5ر

ƽƻǀƬ وƽƷ..105

ƼƽƿƽƦ ƐوǕƽ: االƻǆƻǄ علƮ Ɣ االƻƽƿار..................................107

Úوǿ: ƔƻƽƨƑ ي 5ƿ توجيƈ االوامر ƐƿƽƼرة...........................108

ƑǀǊƑǖ: ƔƻƽƨƑ ي 5ƿ ƻƸǀ معلومƘ مǈ اƻƽƿار...........................110

ƑǀƽƑǖ: ƔƻƽƨƑ ي 5ƿ ر 5ǚ حرامة تƽƷƽƼƽƬيƿƼ.............................110

ƼƽƿƽƦ ƐƽƑǀƽ: ƿورƽƽ ي 5ƿ ƴƽارة بعǚ اوجƻƽƨƑ تااليƈ....................118

Úوǿ: ماƽƽƽية الوجƻƽƨƑ التااليƈ......................................119

ƑǀǊƑǖ: ƴƻƽƽار ƽƽƽƽ االƻƽƽƽƨ 120

ƼƽƿƽƦ ƑƽƑǀƽ: ƿورƽƽ ي الامر بتƽƿابير تحايلية مǈ تااللƻ نƻ5ƨƑ.........121

ƼƽƿƽƦ ǕǍǃƿƽƼ: ƿور االلي ǚ5 ي ƴƽƑƻ الوƻƽƿƽ...........................124

Úوǿ: ƴƽƑƻ الوƻƽƿƽ الماƽƿية...124

ƑǀǊƑǖ: ƴƽƑƻ التƮ ƻ5ر االنونية......................................125

ƼƽƿƽƦ ƐƽƑǀƽ: ƨƻƽƨƑ االلي اƽƿار Ʈ ǈ5م و ƻƑǀ ýƑ التحايƈ.................126

ƐƻƼƽƿƽƦ ƐوǕƽ: ƔƻƽƨƑ ي 5ƿ و ƻƑǀ ýƑ التحايƈ المباƮرة.................128

ƒƽƻƽƿƽ ƐوǕƽ: ƔƻƽƨƑ ǈ5م المعاينة.....................................130

ƼƽƿƽƦ ƐوǕƽ: ماƽƽƽية المعاينة...131

Úوǿ: تعريƒ المعاينة...131

ꞘƑǆǼƑ: Ǌǁمية المعاينة...133

ƐƿƸƆƅ ƑƸǼƆ: ǫجراƅƌƼǄ المعاينة...134

ƙǃǍ: ƀƌƷƅة المحƀمة ƛي ǫجراƅƸ المعاينة 134

ꞘƑǆǼƑ: الايوƳ الواردƏ علƏ ƀƌƷƅة الالƭي..140

ƑƼǃƑ: ƀƌƷƅة المحƀمة ƛي العوƳƳ علƏ الƜجراƅƌƼǄ 141

ƐƿƸƆƅ ƑƸǼƆ: نتاƏƐ المعاينة...142

ƙǃǍ: محƭƳ المعاينة...142

ꞘƑǆǼƑ: ƀƌƷƅة المحƀمة ƛي تاƿƸير نتاƏƐ المعاينة...144

ƃƕƔƸƆƅ ƑƸǼƆ : ƀƌƷƅ الالƭي ƛي الƜتجواƀƅ..145

ƐƿƸƆƅ ƑǃƜƅ: ماǊية الƜتجواƀƅ...145

ƙǃǍ: تعريƻ الƜتجواƀƅ..145

ꞘƑǆǼƑ: الجزƏƐ الموجƏƐ لƜتجواƀƅ 147

ƑƼǃƑ: Ǌǁلية الخƭم المراƿƅ لƜتجوابƅ" مƌƐ يوجƅ ǊǃƘƐ الƜتجواƀƅ"........................148

ƑƿƸƑ: ƫروƱ الواƿعة التي تƶوƿƌ محƀ لƜتجواƀƅ......................................149

ƐƿƸƆƅ ƑƸǼƆ : ǫجراƅƌƼǄ الƜتجواƀƅ...150

ƐƿƸƆƅ ƑƸǼƆ: نتاƏƐ الƜتجواƀƅ...152

ƙǃǍ: الƜƭار التي تترتƀ علƌƐ الƜتجواƀƅ..154

ꞘƑǆǼƑ: تحرير محƭƳ الƜتجواƀƅ...155

ƃƕƔƸƆƅ ƑƼǃƑ: ƀƌƷǄƐ ǫزƅƌ ǃماƀ الƫƿوƳ..155

ƐƿƸƆƅ ƑǃƜƅ: ماǊية الƫƿوƳƏ..155

Ǘǒǝ: تعريƨ ǥǟǚǲǲǻ...156
ǠǸǽǠǭ: ǫǸǞƗǻ ǥǟǚǲǲǻ...157
ǠǸǛǠǭ: Ƭروǫ ǉǳǟǚǲǲǻ...157
ǟǠǲǻ ǫǳǡǭǘǽ: ǍǛǠǻ ǫǸǜǣǭǚ ǟǰǣǲǲǻ..158
Ǘǒǝ: ƴي ƶǓور ǟǰǣǲǲǻ و تخلǔǳǣ...159
ǠǸǽǠǭ: تالي ǥǟǚǲǲǻ...162
ǠǸǛǠǭ: عǟǥ ǉǟǃ ǥǟǚǲǲǻ و التجريǑ ƴي ǟǠǻǳǚǲǻ...165
ǟǸǾǳǟ: محƶر ǍǛǠǻ ǟǰǣǲǲǻ...167
ǫǠǽǚǭǻǻǻ ǟǠǲǻ: ǍǛǠǻ ǫǸǞƗǻ الالƶي ǥǠǙǟǚǽǓا ǍǛǠǻ الواǟƚǨǠǻ ǽǠǧǚ ǫǠǻ المباƬرة...169
ǟǸǾǙǟǻ ǥǟǚǟǻ: ǍǛǠǻ ǫǸǞƗǻ الالƶي اتجاǠǻ الأمر بالخبرة...169
ǟǠǲǻ ǥǟǚǟǻ: ماǠǻǳǟية الخبرة...170
Ǘǒǝ: مǔǳǣوم الخبرة...170
ǠǸǽǠǭ: الƗبيعة القانونية للخبرة و مجالاǟǳǣ...175
ǟǠǲǻ ǫǳǡǭǘǽ: القواعƥ التنƌيمية للخبرة...180
Ǘǒǝ: التزاماǫ و حقوǫ الخبراǇ...181
ǠǸǽǠǭ: ƥور القاƶي الǙǣǟǟ ǥǠǻǳǚǲǻ ƴي مǣǳمة الخبير...185
ǠǸǛǠǭ: إنجاز الخبرة...191
ǟǠǲǻ ǫǸǞǛǟǻ: جواƗ الخبير...195
Ǘǒǝ: تارير الخبرة...195
ǠǸǽǠǭ: تحƥيƥ أتعاƗ الخبير و ǥǔǻ التكاليǫ...199

ƑƀǛƑƙ: مناƫƮة الخبير..201
ƒƀƸǅƀƬ ƑǛƀƬǆ : ƺƋƀǃ الاثƢƢاƿ ƸاƹƲƨ ƺƌƧز Ƈالƹƫƨ الƢتابي...........................202
ƶƄǅǔǃǄǉƀ ƀǉƀƲ: ماǉƫƀية الورƪة الƹƲارية 203
ƸǅƄǅƀǍƀ: ƺƋƀǃǋ ƺƌƧز معاينة (مƢǋƀƶƀة) الخƀǍƀƶ.............................207
ƈǅƀǅ: الإجراƇƀƳƫ الخاƪة بالمƢǋƀƶƀة 208
ƑǛƀƑƙ: النتاƏƑƀ المترتبة علǆ مباƫƪرة المƢǋƀƶƀة 217
ƸǅƄǅƀǍƀ ƑǛƀƬǆ : ƺƋƀǃǋ ƺƌƧز الطƹƲƀƫ بالتزوير...218
ƒƀƸǅƀƬ ƑƀǛƀƙ: ƺƋƀǃǋ ƺƌƧز التƹƲابير الأخرǉ للتحايƶ.................................229
ƸǅƄǅƀǍƀ: ƺƋƀǃǋ ƴƢǋƀƶƀ وƇƺƋƀǃ التحايƶ الجƫǂƫƀة....................................229
ƈǅƀǅ: ماǉƫƀية التƇƺƋƀجيƹ..230
ƑǛƀƑƙ: اعتبار التƇƺƋƀجيƹ ƀǃƶƿƀƹƩ ƶǃƫƀƲƨ ƶƀǃƹ.....................................231
ƑƀǛƀƙ: الايمة الاانونية ƶǃƫƀƲƨ ƺƌƧǅ الجƫǂƫƀة ƿƀ التحايƶ...................................231
ƑƹǛƀƿ: التƇƺƋƀجيƹ وƇƺƋƀǃƹ ƶǃƫƀƲƨ ƿƀ الاانوƴ الجزاƓƀƲƀƸ...........................232
ƸǅƄǅƀǍƀ ƑǛƀƬǆ : ƺƋƀǃǋ ƴƢǋƀƶƀ الانابات الاƢǋƀƶƀة.......................................232
ƈǅƀǅ: الانابات الاƢǋƀƶƀة الƹƲاخلية...234
ƑǛƀƑƙ: الانابات الاƢǋƀƶƀة الƹƲولية 236
ƒƀƸǅƀƬ ƒƀǃƹƀƪ: ƺƋƀǃǋ الاƢƢاƿ ƸاƹƲƨ ƺƌƧز اليميƴ و الƹƲرار.......................240
ƸǅƄǅƀǍƀ: الƹƲرار..240
ƈǅƀǅ: الƹƲرار الاƢǋƀƶƀ...241
ƑǛƀƑƙ: الƹƲرار الغير ƢǋƀƶƀƸ 243

ƢƿǂƸƫ ƶǎƳƸǍ: اليميƽ...245

ƹƾǍ: Ʈ ور اليميƽ...246

ƳǎǑƳǀ: الآمر الالتƲي بƾƿǄ اليميƽ 247

ƳǀƫƳǀ: ƽƿǄ اليميƽ...248

ƿƶƹƫƳ: مƀانة اليميƽ ƺي المنازعƘ الإƿارية 249

ƽƢƸǀƛǚƬ...251

ƾƿƿǀƸƫ ƽƢƸǋƳ...257

ƶǏƸƫ ƽƢ...266

ملخص

تعتبر ƋǚƸ الفƫ ƋƦƴǀƫ ƾǧ التحقيق ƾǧ ƧǁƫƴǀƫƦ وǀƫ ƋǁƴƐƬǁƫƦ Ʀǁ ƦǀǍǚمية ‡بيرة ǛƸ و مميزا Ƙƫ

تميزا Ǝǚ Ʀǁ ƦƸو Ʀǁ ƴǚƪǚƫ العاǁ ƦǀƸ Ǜ ǍƸلǀƫا لخƫ وƫ ƫية الخƫ ومة اƦǁƦارية و التي تنƫ ƎƫƬ بيƫ Ǝǚ ƦƪƸƳ عيƴ

مت‡ƐƦƨƫ ƦǁƦƬƨǁا يمƘƫ ǍƴƸ ƋƫƦƌƦ ƦǁƦارية ƾǧ الƦƸولة Ǜ و ƾǧ Ǝǚ اƦǁƦارة و التي ت‡وƦ ƾǧ معƦƸم الƦǁعاوة Ƨǚ Ʀǁ Ƨǚ ƾǧƦǁ

عليƦǁƦǚ و تمƦǁƦǁ Ʀǁ امتيازا Ƙƫ الƦǁƦǀƫ العامة ما ياوƫ Ʀǁ موƦƸƦǁƦǚ و يƴƦƫ Ʀǁ ƦƴƨƦ جزة Ʀǁ ƦƸƦǁƦƦ الخرة Ʀǁ Ʀǁ Ƨǚ

موƦ Ʀǁ الƦǁعي الƦƸƦƸرƦ Ʀǁ ƦƴƸƴƫ Ʀǁ Ʀǁ Ʀǁ ƫخ ƫƫƫ ƦƸبيعيا Ʀǁو معنويا.

و جاƦǁ Ʀǁ القانون Ʀǁ رقم 09/08 المتضمن Ʀǁ ƦǁƦǁ الƦǁ جراƦǁ Ʀǁ المدنية و اƦǁƦارية حيث ƫتحدث المƫƫر

ƦǁƦǁ Ʀǁ ƦǁƦǁ جرƦǁ و Ʀǁ ƫƫ ƫƦ ƫƦ مزل بيƦǁ المواƦ الجƦǁƦǁƦǁ و القيمة و Ʀǁ بعƦǁ المواد عƦǁ

ƦǁƦǁ Ʀǁ الƦǁƦǁƦǁ ƦǁƦǁƦ و يعتبر القانون رقم 09/08 ƦǁƦǁƦǁ التانيƦǁ لما منحƦǁ Ʀǁ دور Ʀǁيجابي

ƦǁƦǁ Ʀǁ ƦǁƦǁ Ʀǁ ƦǁƦǁ علƦǁ ƦǁƦǁ للخƫ ومة Ʀǁ ƦǁƦǁ التحايƦǁ بما ƦǁƦǁ تحايƦǁ التوازƦǁ بيƦǁ

الخƫ ميƦǁ و تƦǁƦǁ Ʀǁ التاƦǁƦǁ و تاريƦǁ العƦǁƦǁ Ʀǁ المتاƦǁƦǁ. و Ʀǁ Ʀǁ ƦǁƦǁ اختƦǁ

ƦǁƦǁ الخƫ ومة ƦǁƦǁ Ʀǁ ƫعوبة التحايƦǁ مما ƦǁƦǁ تحايا ƦǁƦǁ اƦǁƦǁ.

و ƦǁƦǁ اƦǁƦǁ اƦǁƦǁ بالوƦǁ العامة للتحايƦǁ ƦǁƦǁ مبƦǁƦǁ للتحايƦǁ ƦǁƦǁ اƦǁƦǁ بالتƦǁابير

التحايلاƦǁ و Ʀǁ ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ الوƦǁƦǁ العامة للتوازƦǁ بيƦǁ ƦǁƦǁ الخƫ ومة.

و ƦǁƦǁ اƦǁƦǁ و ƦǁƦǁ للدور اƦǁيجابي ƦǁƦǁ منحƦǁ المƫƫر ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ Ʀǁو

ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ الخƫ وم ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ التحايƦǁ و التي ƦǁƦǁ المƫƫر ƦǁƦǁ و ƦǁƦǁ القانونية و ƦǁƦǁ

ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ في حƦǁ النزاƦǁ المعروƦǁ ƦǁƦǁ اƦǁجراƦǁ التي ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ بما ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ

ƦǁƦǁ القانونية Ʀǁو ƦǁƦǁ التي يحيƦǁ ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ اƦǁختƦǁ و ƦǁƦǁ في مجاƦǁ مختلفة ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ

الوƦǁ ƦǁƦǁ ƦǁƦǁ حƦǁ عاƦǁ ƦǁƦǁ للنزاƦǁ.

L’autorité d’un juge administratif est d’une grande importance dans l'enquête du contentieux administratif, et ses caractéristiques le distinguent de la fonction d’un juge normal. En raison de la spécifité du contentieux administratif, qui surgissent entre deux parties inégales, l'une représente l'autorité administrative de l'État, et l’administration, qui dans la plupart des cas, le défendeur, possede les privilèges de l'autorité publique qui renforce sa position, et d’autre part, ils affaiblissent la position du demandeur qui est la personne, que ce soit une personne physique ou morale.

La loi n ° 08/09 a selectioné les règles de procédure civile et administrative, et le législateur a introduit de nouvelles procédures, a interpété des règles antérieurs, a combiné entre les nouveaux règles et les anciens règles , il a également codifié quelques articles de la jurisprudence. La loi n ° 08/09 est considérée comme un règlement positif pour l'octroi, et offre un rôle positif pour le juge administratif et confirme la propriété de litige dans la période d'enquête, afin d'assurer un équilibre entre les deux passifs, de faciliter la procédure , de rapprocher la justice du justiciable. Le maintient d’une différence entre les parties contestantes constitue la cause de la difficulté de l'enquête dans la gestion des litiges, qui est un défi pour le juge administratif adopte les moyens préliminaire de l'enquête comme un moyen pour étudier la question avant les mesures d'enquête, ainsi le juge administratif a un rôle important pour assurer ces moyens de l'équilibre entre les parties du litige.

Le juge administratif – pour renforcer son rôle positif que lui a assuré le législateur – peut ordonner de sa propre initiative ou à la demande des passifs, toute action de toute enquête règlementée par le législateur, qui voit qu’elle aiderai à la résolution du conflit, que ce soit les procédures qu’il faira lui-même grâce à ses capacités juridiques, ou celles confiées à des spécialistes dans différents domaines pour parvenir à une solution juste du conflit.